الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

رقم التسجيل:...................

الرقم التسلسلي:................

فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة

1899-2000

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب: عزالدين معزة

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الكريم بوصفصاف

لجنة المناقشة:

تاريخ المناقشة:

الاسم اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
عبد الرحيم سكفالي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة منتوري قسنطينة
عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة أحمد دراية أدرار
صالح فركوس	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة منتوري قسنطينة
الجمعي الخمري	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة الحاج لخضر باتنة
كريمة بن حسين	أستاذ محاضر. أ	عضوا	جامعة منتوري قسنطينة
قادرة شايب	أستاذ محاضر. أ	عضوا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية:

2010/2009


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى شهداء الثورتين الجزائرية والتونسية الذين حققوا بدمائهم الزكية الطاهرة أحلامنا وعزتنا وكرامتنا.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر أوفاه وأجزله، والوفاء أخلصه، والفضل أكبره والعرفان كله لأستاذي الفاضل الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، الذي تفضل بمهمة الإشراف على هذه الأطروحة، فكان معي بعلمه وجهده ونصائحه القيمة التي لم يبخل بها علي يوما، مما كان لنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته أبلغ الأثر والفضل في إنجاز هذا البحث ، وإنني أدعو الله عز وجل أن يجزيه عني خيرا، ويبارك له في علمه وصحته وعائلته ويمده بعمر مديد لخدمة أمته.

مقدمة البحث وخطته

مقدمة البحث

تعرضت الجزائر وتونس للظاهرة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، فاحتلت فرنسا الجزائر (1830–1962) وفرضت حمايتها على تونس (1881–1956)، حيث قامت بإلغاء الحقوق الطبيعية المشروعة لكل منهما. ففي الجزائر قضى الاستعمار الفرنسي على نظامها السياسي نهائيا وأعلن بمقتضى مرسوم ملكي صادر يوم 22 جويلية 1834م، أن الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، وبذلك جرد الجزائريين من حقوقهم السياسية وممتلكاتهم واعتدى على حرياتهم عاملا على إزالة الدولة الجزائرية من الوجود نهائيا.

وأما تونس فقد أخضعها الاستعمار الفرنسي هي الأخرى لاتفاقية الحماية –تحت ضغط القوة العسكرية الفرنسية– يوم 12 ماي 1881م، التي لم تلغ النظام السياسي التونسي، لكنها جعلته تحت تصرف المقيم العام الفرنسي الذي جرد بايات تونس من سيادتهم على تونس، ولم يترك لهم إلا سيادة رمزية فقط.

لم يقف أمر الاستعمار الفرنسي في حدود الاستلاب السياسي والاقتصادي في كلا البلدين، بل لقد شن ومارس هجوما واعتداء لا يقل خطورة عن الاستلاب السياسي والاقتصادي، ألا وهو استهداف الإنسان الجزائري والتونسي في هويته ومقوماته الشخصية، محاولا استبدالها بثقافته وتقاليده ودينه وهي الهوية التي رفضها كلا المجتمعين الجزائري والتونسي لأن موروثهما السوسيو–الثقافي ومقوماتهما الذاتية حفظتهما من الذوبان في قيم المستعمر وهويته الغريبة عن المجتمعين.

فالاستعمار في شكله ومضمونه لا يمكن له الاستمرار إلا بالظلم والقهر والاستبداد وإنزال المغلوب إلى أحط درجات الذل والجهل والخنوع، ويفسد الغالب ويظهره في أحط الدرجات الحيوانية بميله إلى الغدر والكذب والاعتداء والبحث عن المال والجشع الذي لا حدود له. و هو كذلك يقتل الضمير الإنساني عند الغالب وروح الإنسانية فيه ويجعله لا يرى إلا نفسه ومصالحه، معتقدا أن المغلوب لا كرامة له، ولا يستحق الاحترام والمعاملة الإنسانية. والغريب في الأمر أن هؤلاء المستعمِرين جاؤوا من بلد يدعي أنه أول من أعلن عن حقوق الإنسان وحريته!

ولقد كان رد الفعل الشعبي الجزائري والتونسي على الاستعمار الفرنسي في مرحلته الأولى بالاعتماد على الكفاح المسلح الذي واجه به الجزائريون الاستعمار الفرنسي منذ أن دنست أقدامه الهمجية أرض الجزائر، وكذلك رفض الشعب التونسي معاهدة باردو وواجه القوات الفرنسية الغاشمة بكل ما يملك من قوة، ولكن عدم التكافؤ في الإمكانات التسليحية أفقد المجاهد الجزائري والتونسي قدرته على تحقيق النصر وتطهير وطنه من الغزاة، صحيح أن المقاومات المسلحة الجزائرية والتونسية قد فشلت في تحقيق آمال الشعبين التونسي والجزائري بالرغم من تقديمها كل ما تملك من قوة مادية ومعنوية عبرت بكل صدق وإيمان عن أرادة الشعبين في الحرية والكرامة ورفض الاستعمار، ولكن نستطيع أن نقول وبكل صدق أن أسلحة المقاومين هي التي انهزمت أمام أسلحة أكثر تطور منها بفعل نتائج الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا، ولكن إيمان الشعبين الجزائري والتونسي بعدالة قضيتهما التي دافعوا واستشهدوا من أجلها وهي قضية الشرف والحرية والاستقلال والاعتزاز بوطنهما وهويتهما ورفض الظلم فلم يستطع يستطع الاستعمار إليها سبيلا، ولكن أسلوب الكفاح المسلح تغير بفعل عدم التكافؤ في العدة والعدد ليتخذ في مرحلة ثانية أسلوب الحركة الوطنية التي اعتمدت على أسلوب الكفاح السياسي الذي ظهر بصفة واضحة وجلية بعد الحرب الكونية الأولى واستمر إلى بداية الكفاح المسلح في كل من تونس والجزائر، ولكن الكفاح المسلح تداخل مع الكفاح السياسي إلى أن تمكن الشعبين التونسي والجزائري من نيل سيادتهما التامة.

لقد عرف القرن العشرين الميلادي في كل من الجزائر وتونس حركة وطنية هامة ساهمت كثيرا في نشر الوعي السياسي بين أوساط الشعب، فأيقظته من سباته الذي فرضه عليه الاستعمار وتوابعه من جهل وفقر وذل، حيث أقلقت منظري الاستعمار وقادته، وزعزعت المعمرين وأفسدت عليهم أحلامهم الوردية من تضخم الأنا عندهم خاصة لأنهم واجهوا شعبين لا تقل جذورهم الحضارية وثقافتهما واعتزازهما بوجودهما عن ما هو موجود في الحضارة والثقافة الفرنسية. وسط هذا الظلم والقهر وسياسة الاستعمار الممنهجة نشأت الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية للدفاع عن حرية وكرامة الإنسان الجزائري والتونسي وحقهما الطبيعي في الحياة وعدالة القانون، وعدالة المجتمع وعادلة الاقتصاد أي الدفاع عن إنسانية الإنسان واسترداد حريته وكرامته وتطهير أرضه من الغزاة والظلم.

فهذه الأطروحة تتناول موضوعا هاما من موضوعات التراجم وأعمال الشخصيات الفاعلة والبارزة في حياة المجتمع المغاربي سياسيا وفكريا، ألا وهي شخصية فرحات عباس و شخصية الحبيب بورقيبة، فهما نموذجان مميزان –من النخبة– اللذان تمكنا من التعمق والتأثر بالثقافة الفرنسية عن طريق المدرسة الفرنسية التي استطاعت أن تفتح فكرهما على فلسفة الأنوار الفرنسية ومبادئ الثورة الفرنسية "مساواة– حرية– إخاء" و إعلان حقوق الإنسان الذي جاءت به الثورة الفرنسية 1789م، إلى جانب تأثرهما الكبير بوضعية شعبهما التي وضعتهما فيه سياسة الاستعمار، فأرادا أن يخرجها شعبيهما من وضعيته المأساوية وتحريره من براثين الاستعمار ونقله إلى مصاف الدول الحرة.

سنحاول في هذه الأطروحة أن نقوم بدراسة فكرية وسياسية مقارنة، لفكر ونضال رجلين من زعماء الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، اللذان انبلج نضالهما من أجل قضيتهما الوطنية منذ نهاية الحرب الكونية الأولى، ولم يتوقفا عن نضالهما على الرغم من تعرضهما لشتى أنواع الضغوط من نفي وسجن وتهديد بتصفيتهما، بل لم يزدهما ذلك إلا قوة وعنادا دفاعا عن وطنهما المحتل وإنقاذ شعبهما من التخلف والجهل والأخذ بيده إلى التطور والتقدم، حيث هبا حياتهما كلها من أجل قضيتهما الوطنية، فلم يتوقفا عن معارضة السياسة الاستعمارية والدعوة إلى تحرر بلديهما إلا بعد أن نال بلداهما الاستقلال، وحاولا في مرحلة ما بعد الاستقلال نقل وطنيهما إلى مصاف الدول الديمقراطية المتطورة، وإخراج شعبيهما من التخلف الذي فرضه الاستعمار عليهما، ونقله إلى عالم الحداثة والعصرنة، ولئن تمكن الحبيب بورقيبة أثناء مرحلة بناء الدولة الوطنية من تحقيق جزء من مشروعه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي حسب تصوره لعصرنة تونس، فإن فرحات عباس لم يتمكن من تحقيق مشروعه الاجتماعي والسياسي الذي اصطدم بجدار النخبة السياسية الرافضة لتطبيق الليبرالية الغربية التي كان فرحات عباس من أشد المدافعين عنها حيث كان يطمح إلى تطبيقها في الجزائر، فاضطر إلى تقديم استقالته من رئاسة المجلس التأسيسي مفضلا العزلة السياسية على المشاركة في أسلوب نظام حكم سيؤدي بالجزائر حسب رأيه إلى أزمة، ففي نظره لا يمكن بناء جزائر قوية ومتطورة إلا باحترام حقوق الإنسان وانتهاج الديمقراطية الليبرالية، فهو يرى السياسة أخلاقا وقيما قبل أن تكون مناصب ومنافذ لتحقيق الرغبات الشخصية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب كثيرة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

أولا: محاولة معرفة انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائر و تونس، وكيف واجه الشعبين الجزائري والتونسي سياسة القهر والاضطهاد الاستعماري، وكيف أستطاع المجتمعان أن يحافظا على مقوماتهما وهويتهما واعتزازهما بهما على الرغم من لجوء الاستعمار الفرنسي إلى كل الوسائل القمعية (المادية والمعنوية) لإزالة المجتمعين الجزائري والتونسي من الوجود.

ثانيا: لقد كنت معجبا بالدراسات المقارنة في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالشخصيات الوطنية الجزائرية والشخصيات العربية الأخرى التي خاضت تجربة متناظرة ومتطابقة في كفاحها ونضالها ضد الظلم والاستعمار وكل أنواع الاستبداد.

ومهما تكن دوافع هذا الاختيار فإن موضوع حركتي فرحات عباس والحبيب بورقيبة هو من أهم الموضوعات التي يتشوق الباحث لدراستها والقارئ لقرائتها، وذلك بعد مضي 90 عاما على احتلال الجزائر، وأربعين (40) عاما على احتلال تونس ظهر رجال في البلدين وقفوا أمام الاستعمار باللسان والقلم، وحاربوه بأفكاره وفلسفاته الإنسانية الداعية لاحترام حقوق الإنسان والقانون، تكونوا في مدارسه ونهلوا من ثقافته فاتحا ومساعدا لهم على مواصلة الدراسة الجامعية، على أمل أن يتحولوا إلى دمى يلهو بها لتكون عونا له على قهر أمتهم وإزالتها، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي سفن الاستعمار، ومن بين هؤلاء الرجال الذين تحملوا عبء الكفاح السياسي فرحات عباس والحبيب بورقيبة، والحق أن هذه الدراسة لا تهدف إلى تمجيد الرجلين ومدحهما، وإنما تسعى إلى معرفة ما قدمه هذان الرجلان لوطنهما من خلال نضالهما أثناء مرحلتي الحركة الوطنية والثورة التحريرية ومسيرة البناء والتشييد.

فالأشخاص في نظري ما هم إلا جزء من مجتمعهم الأصلي، وأفكارهم مستمدة من واقعهم، لأنهم لو وقفوا عكس التيار لنبذهم مجتمعهم، كما نبذ الذين ذابوا في ثقافة المستعمر، وتنكروا لعادات وتقاليد مجتمعهم.

ثالثا:

- قرابتي لفرحات عباس من جهة أمه "عاشوراء معزة"، والتي تنتمي إلى عائلتي.
- وجدتي من أبي "خدوجة عباس" وهي ابنة عم فرحات عباس.
- وأنني أنتمي إلى نفس القبيلة التي ينتمي إليها فرحات عباس وهي قبيلة بني عمران.
- ومعرفتي الشخصية لفرحات عباس، حيث كانت أول مرة رأيته فيها عندما كنت صبيا ابن 11 سنة عندما أطلق سراحه من المعتقل سنة 1965م، حيث قام بعدها بزيارة أقاربه ببني عمران، وتصدق بلحم ثورين على أفراد قبيلته، وقد سمعته ونحن بجواره يتحدث بلغة بسيطة مع أقاربه عن ظروف اعتقاله، ورأيه في نظام ابن بلة، والدولة الجزائرية التي ضحى من أجلها الشهداء وتحمل المجاهدون والشعب الجزائري كل أنواع القهر والاضطهاد من أجل بناء دولة حرة مستقلة تسود فيها العدالة الاجتماعية ويحترم فيها الإنسان، ففي نظره أن نظام ابن بلة لم يحترم التضحيات الجسام التي قدمها الشعب الجزائري.
- وزيارتي له في منزله "فيلا سعيد" الكائن في القبة القديمة بالجزائر العاصمة أثناء إقامته الجبرية في منزله التي فرضها عليه الرئيس هواري بومدين، وذلك في أوائل شهر جوان 1978 وعندما سمح بالدخول إلى داره أصابني ارتباك كيف أتكلم مباشرة مع رجل كان أول رئيس لأول حكومة جزائرية مؤقتة، كيف أواجهه وأخاطبه باللغة العربية أم بالدارجة أم باللغة الفرنسية؟ وعند استقباله لي وجدت نفسي أمام شخص متواضع يتحدث إليّ بهدوء وباحترام شديد وينصت إليّ أن أنتهي من كلامي دون مقاطعتي أحيانا كان يؤيدني في بعض الأفكار وأحيانا يعارضني دون أن يلغي رأيي، فزاد احترامي له أكثر وعرفت أن الرجال بأخلاقهم وتواضعهم واحترامهم للآخر، لا بالتكبر والاستعلاء، مع العلم وأقولها بكل صراحة وصدق أننا كشباب تلك المرحلة كنا متأثرين بأفكار الرئيس هوراي بومدين ومشاريعه الاجتماعية، وكنا ننظر لفرحات عباس وأمثاله ما هم إلا بقايا النظام الإقطاعي الاستعماري.
- بالإضافة إلى زياراتي المتكررة له تقريبا كل يوم جمعة بعد الظهر في منزله بالقبة القديمة أثناء أدائي الخدمة الوطنية بالجزائر العاصمة خلال سنتي 1980 و 1981م، وفي هذه الزيارات حدثني كثيرا عن طفولته ودراسته ونضاله ومواقفه السياسية، وكانت أحيانا تحضر معنا زوجته سوتزيل وابن أخيه حليم عباس الذي تكفل بتربيته وتعليمه وكذلك ابن

أخيه نسيم عباس، وبعض الضيوف من الشخصيات الوطنية الذين شاركوه في النضال والثورة، حيث كانوا يقومون بزيارته التي لا تستغرق وقتا طويلا.

- كما حببه إلينا منذ صغرنا أفراد عائلتنا وأقاربنا ، وكان يقتدون به كثيرا في سلوكه وأخلاقه وشجاعته وصراحته، وذلك بسبب تواضعه واحترامه للإنسان مهما كان مستواه العلمي أو الاجتماعي إلى جانب تعاطفه مع الفقراء وتقديم يد العون لهم.
- لم ينقطع عن زيارة أهله وأقاربه البسطاء حتى أعجزه المرض عن ذلك، وكان يتدخل حتى في الصلح بين المتخاصمين من أقاربه، فكان يرفض أن يرى سوء التفاهم بينهم، يضاف إلى كل هذا أن بيته لم يوصده أبدا في وجههم.

وبذلك أقول أنني استطعت معرفة جزء من سيرته الذاتية وأفكاره السياسية، التي دفعتني إلى محاولة التعمق لمعرفة أكثر لهاته الشخصية التي وهبت حياتها كلها من أجل انقاد أمته من براثن الاستعمار خلال نضاله أثناء مرحلة الحركة الوطنية، ووقوفه إلى جانب جبهة التحرير الوطني أثناء مرحلة الكفاح المسلح، ورفضه للنظام الأحادي الشمولي الذي التجأت إليه الدولة الجزائرية الوطنية بعد الاستقلال معلنا بكل شجاعة تقديم استقالته من رئاسة المجلس التأسيسي الجزائري، ومفضلا العزلة على التورط في نظام يرفض نهجه لأنه يتنافى مع مبادئه السياسية الداعية إلى الديمقراطية الليبرالية أو كما يسميها هو الاشتراكية الإنسانية، وهذا ما جعلني أحترم هذا الرجل وأقدر فيه إخلاصه لمبادئه والتضحية من أجل المبادئ الإنسانية التي آمن بها وناضل طوال حياته من أجلها لا من أجل مصالحه الخاصة التي فضل التخلي عنها مقابل مبادئه سواء خلال مرحلة الحركة الوطنية أو أثناء الثورة التحريرية أو خلال مرحلة البناء والتشييد.

كل هذه الأسباب دفعتني للبحث والتنقيب عن هاته الشخصية عسى أن أقدم لبنة تضاف إلى تاريخنا الوطني المعاصر.

رابعا: أما مقارنتنا له بالحبيب بورقيبة، فإن ما دفعنا لاختياره هو تلاقيه في أفكار كثيرة تتشابه مع أفكار فرحات عباس منها قدرته وتحمله للنفي والسجن من أجل قضية وطنه مفضلا مثله مثل فرحات عباس الوطن على الذات واضعا كل ما يملك من طاقة فكرية ومادية لبلده، وهؤلاء الأشخاص في نظرنا يستحقون الدارسة والاهتمام لأنهم آمنوا بمبادئ بكل إخلاص وجعلوا وطنهم فوق كل الاعتبارات، وبعد مرحلة الاستقلال سمح له منصبه السياسي بإبراز أفكاره بكل

حرية مستغلا في ذلك سلطاته الواسعة، ليعلن عن ثورة في الفكر الاجتماعي التونسي وهي إصداره لمجلة الأحوال الشخصية، التي حررت نصف المجتمع التونسي من الاستبداد والقهر هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة معرفة قدرته على بناء دولة وطنية منسجمة ومتماسكة على الرغم من قلة إمكاناتها الاقتصادية ومحدودية مساحتها راغبا في جعل تونس دولة تتطلع للوصول بركب الدول الحرة مستغلا بذلك كل سلطاته وحتى قيم المجتمع والدين الإسلامي لم يتركهما محاولا النبش فيهما لا بهدف كراهيته لهما، ولكن في نظره أنهما عطلا تونس على اللحاق بالدول المتقدمة معرضا نفسه لانتقادات شديدة من قبل علماء الدين، ولكن لم تكن لي معرفة شخصية به مثل فرحات عباس، فما كان علي إلا التوجه للأستاذ المشرف الدكتور "عبد الكريم بوصفصاف" الذي نصحني وهو مشكور على ذلك بزيارة بعض المناطق التي نشأ وترعرع فيها الحبيب بورقيبة والوقوف عندها، وبالفعل قد التزمت بتلك النصائح القيمة، فقمت بزيارة مدينة المنستير التي ولد فيها الحبيب بورقيبة، ووقفت عند البيت الذي ولد فيه يوم 3 أوت 1903م بحي الطرابلسية المحاذي للبحر المتوسط، وزرت كذلك المنزل الثاني الذي انتقل إليه مع والده والكائن بالمنستير أي داخل سورها، ثم زرت كذلك المسجد الذي بناه بمدينته التي ولد بها، وتحاورت مع بعض أبناء منطقته، وبعدها انتقلت إلى زيارة مقبرته الخاصة به وبعائلته بنفس المدينة التي ولد فيها، ثم انتقلت إلى مدرسة الصادقية التي بدأ فيها تعليمه، وزرت كذلك ثانوية "كارنو" التي واصل فيها تعليمه الثانوي، ثم توجهت إلى مراكز الأرشيف الوطني التونسي والمكتبة الوطنية التونسية، وجامعة تونس الأولى للعلوم الاجتماعية و والعلوم الإنسانية للإطلاع على الأطروحات التي تناولت تاريخ تونس الحديث والمعاصر، ثم انتقلت إلى جامعة منوبة التي يوجد بها المعهد الوطني الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية حيث يوجد بها أرشيف (ميكروفيلم) هام جلبته هذه الجامعة من مراكز الأرشيف الفرنسي مثل أرشيف ما وراء البحار بـــ "إكس أن بروفانس" وأرشيف "فانسان" وأرشيف وزراة الدفاع الفرنسي، وتحاورت مع أساتذة تونسيين مختصين في التاريخ التونسي الحديث والمعاصر بطريق مباشر منهم رئيس جامعة منوبة، واتصلت ببعضهم عن طريق الرسائل الإلكترونية ومنهم الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي الذي أمدني بأهم المراجع والمصادر التي تناولت السيرة الذاتية للحبيب بورقيبة، هذه الزيارات والاتصالات مكنتني من الاطلاع على أهم الوثائق والمصادر والمراجع والأطروحات التي تناولت شخصية الحبيب بورقيبة. كما اتصلت عن طريق الشبكة العنكبوتية (الانترنت) بعدة مكتبات إلكترونية منها مكتبة المصطفى واستفدت من

موقع جوجل للكتب (Google books)، وقمت أيضا بتحميل عدة كتب ووثائق تتعلق بموضوع الدارسة.

وهدفنا من كل ذلك اكتشاف وإبراز نضال الرجلين وأفكارهما ومساهمتهما في الدفاع عن وطنيهما، والمقارنة بينهما لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف سواء في فكرهما أو في نضالهما السياسي، ورؤيتهما للمجتمع الذي كان يطمحان في تكوينه لإخراج مجتمعها التقليدي من التخلف والقهر والاستبداد، ونقل شعبيهما إلى مصاف الدول المتطورة.

إشكالية الأطروحة:

إن الإشكالية الأساسية التي تعالجها هذه الأطروحة تتعلق في البحث عن المقومات والأسس التي انطلق منها كل من فرحات عباس في الجزائر والحبيب بورقيبة في تونس في مقاومة الاستعمار الفرنسي المشترك لبلديهما، وكيف استطاعا أن يحققا أهدافهما بالإسهام النضالي في استرجاع استقلال وحرية وطنيهما من خلال نضالهما وتأطير شعبيهما وقيادته إلى تحقيق الهدف الذي ناضلا من أجله.

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات الآتية:

1. هل نهضتنا متوقفة على رفض ماضينا وموروثنا السوسيو- ثقافي بإيجابياته وسلبياته؟
2. هل محاربة الدين الإسلامي وتقليد الغرب في جميع مناحي حياته كافية لإخراجنا من التخلف؟
3. هل أن أفكار فرحات عباس والحبيب بورقيبة كانت تسير في اتجاه تصاعدي وليس في اتجاه سطحي؟
4. هل كان فرحات عباس والحبيب بورقيبة شخصيتان يبحثان عن أمجاد شخصية؟ أم أنهما كانا يعبران عن إرادة وطموح أغلبية الشعبين الجزائري والتونسي؟
5. ما هي الطابوهات التي اخترقها فرحات عباس والحبيب بورقيبة؟
6. كيف كان موقف المجتمع الجزائري في ثلاثينات القرن الماضي عندما أنكر فرحات عباس وجود دولة جزائرية عبر التاريخ؟ ماذا كان يريد أن يصل إليه من وراء ذلك؟

7. ما موقف التونسيين من الحبيب بورقيبة عندما أخذ معاوله وراح ينبش في أركان الإسلام، مدعيا أنه لا يقصد من ذلك سوى إصلاح المجتمع التونسي؟
8. هل كانت أفكارهما تتطابق في جوهرها مع فكر وفلسفة مجتمعيهما؟
9. هل كان الحبيب بورقيبة مجرد ناسخ لكمال أتاتورك، ولكن لم تكن له الشجاعة لإلغاء الدين الإسلامي دستوريا كما فعل كمال أتاتورك؟
10. هل أن فكر الرجلين (موضوع الدراسة) قادر على إخراج المجتمعين الجزائري والتونسي من الدائرة المغلقة التي وضع فيها ابن خلدون سيرورة الدول، والاتجاه به اتجاها تصاعديا؟
11. هل يمكن اعتبار فرحات عباس والحبيب بورقيبة من المفكرين العالميين أمثال الشيخ ابن باديس ومالك بن نبي ومحمد عبده... أم أنهما مجرد شخصيتين سياستين تحركهما الأحداث ويسكتهما الهدوء والمنصب والثروة؟
12. هل كانت أفكار فرحات عباس والحبيب بورقيبة حركتين وطنيتين مجددتين، أم أنهما مجرد حركتين سياسيتين مرتبطتين بالزمان والمكان؟
13. هل أن تطورنا وتقدمنا مرتبط بتزاوج ثقافتنا مع الثقافة الغربية ؟
14. هل أن الاستعمار ساهم حقيقة عن طريق ثقافته في تحرير أفكارنا من قيودها، وأخرجنا من قوقعة التخلف والأفكار البالية؟ أم أنه هدم ثقافتنا وأخرنا عن مسايرة العصر؟

هذه التساؤلات وغيرها هي التي سنحاول الإجابة عنها في هذه الأطروحة.

حدود الدراسة:

إن المرحلة الزمنية التي تتناولها هذه الدراسة تنحصر بين سنوات 1899م إلى سنة 2000م، وهي المحددة بميلاد فرحات عباس بالجزائر وتنتهي بوفاة الحبيب بورقيبة بتونس.

لكننا توقفنا في دراستنا المقارنة بين فكر ونضال فرحات عباس والحبيب بورقيبة في سنة 1963م وهي السنة التي ترك فيها فرحات عباس المسؤولية السياسية نهائيا وتفرغ لحياته الخاصة إلى أن وافته المنية باستثناء البيان الذي وقعه مع بعض عناصر قادة الحركة الوطنية سنة 1975م منتقدا فيه سياسة الرئيس هواري بومدين، ولذلك لا نستطيع أن نستمر في إتباع المنهج المقارن

الذي اعتمدناه في هذه الأطروحة لأن المتغير الأخر المتمثل في فرحات عباس قد انسحب من الميدان السياسي نهائيا، بينما استمر الحبيب بورقيبة في ممارسة مهامه كرئيس للدولة التونسية إلى تاريخ عزله سنة 1987م، وأما تحديد نهاية البحث بسنة 2000م فذلك بغرض المقارنة بين وفاة فرحات عباس (1985م) ووفاة الحبيب بورقيبة (2000م)، وما مدى تأثر بلديهما حكومة وشعبا بوفاتهما، لذلك رأينا من الأهمية ضرورة مقارنة وفاتهما.

فهذه الدراسة تجمع بين فترة الاستعمار وعهد الاستقلال، ولذلك نجد أن مجالها الزمني يغطي معظم القرن العشرين الميلادي الذي عرف فيه المجتمعان الجزائري والتونسي تحولات جوهرية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية، وهي فترة زمنية ثرية وغنية بالأحداث التاريخية والسياسية والمواقف الوطنية والثورية التي تميزت بالصراع والتعقيد والتداخل بسبب الظروف التي عاشها الشعبان الجزائري والتونسي بفعل سياسة الاستعمار، وكان لفرحات عباس والحبيب بورقيبة دور قيادي خلال هاتين المرحلتين من خلال نضالهما السياسي خلال مرحلة الحركة الوطنية، وما بعد الاستقلال لما جاء به من أفكار وتصورات بهدف إخراج شعبيهما من التخلف والجمود، فإذا كان الحبيب بورقيبة قد تمكن من تطبيق مشروعه السياسي الاجتماعي على أرض الواقع منذ 1957م بفضل رئاسته للدولة التونسية الوطنية وتحكمه في جميع مقاليد الحكم السلطة، فإن فرحات عباس لم يتمكن من فرض مشروعه السياسي الاجتماعي بعد استقلال الجزائر وذلك لأسباب عديدة منها ما هو شخصي يتمثل في رفض فرحات عباس انتهاج السياسة الانتهازية، وكذلك ما هو خارج عن إرادته وهو رفض الثورة الجزائرية والدولة الجزائرية المستقلة تمجيد الأشخاص رافعة شعار "الشعب هو البطل الوحيد" مبعدة بذلك عن أفكار النخبة المثقفة خاصة أمثال فرحات عباس ذوي التكوين الديمقراطي الليبرالي.

مناهج الأطروحة:

المنهجية هي الطريق العلمي السليم التي يستخدمها الباحثون لدراسة مشكلة علمية للوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج تكمل بعضها بعضا، ارتأينا الاعتماد على أربعة مناهج علمية لاعتقادنا أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة العلمية والموضوعية وهي:

أولا: المنهج التاريخي المادي:

وهو المنهج الذي يتبناه العديد من المؤرخين والذين يسعون من وراءه تقديم مقاربة واقعية للتاريخ، تمزج بين مختلف عناصره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، (المزج بين العناصر المعنوية والعناصر المادية)، وذلك لما له من تأثير مباشر على الفكر الفردي أو الجماعي، وانعكاساته على التطور التاريخي سلبا أو إيجابا (لأن الأفكار منشأها الواقع المادي والمعنوي).

ثانيا: المنهج التاريخي الوصفي:

اعتمدنا عليه لاستعراض الأحداث التاريخية، وما شملته من ظواهر ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية متدرجين معه حسب المنهج التاريخي الحولي (الكرونولوجي)، ولا يقتصر هذا المنهج على سرد الأحداث التاريخية سردا كرونولوجيا فقط، بل يحللها ويفسرها وذلك في إطار سياقها التاريخي الذي نشأت فيه، لأن الأفكار في نظرنا لا يمكن فصلها عن الزمن والمكان الذي ظهرت فيه.

ثالثا: المنهج التحليلي:

وقد سلكناه في تحليل الأحداث والوقائع ومناقشتها ونقدها وربطها ببعضها البعض واستنتاج الأحكام منها سواء كانت نسبية أو نهائية.

رابعا: المنهج المقارن:

اعتمدنا على هذا المنهج المقارن حيث ساعدنا في المقاربة بين الرجلين وأفكارهما ونضالهما ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهما، وذلك بهدف الوصول إلى العوامل المسببة للأحداث التاريخية وينطلق هذا المنهج من مبدأ أن تشابه الظروف التاريخية (الأسباب والمسببات) قد يؤدي إلى تشابه الأحداث التاريخية.

صعوبات البحث:

لا شك أن البحث في مثل هذه الموضوع الواسع الجوانب والمتعدد المعارف المتداخل الأفكار والآراء يتطلب من الباحث فيه أن يبذل كل ما لديه من طاقة فكرية ومادية، وأن يضحي بكثير من متطلبات حياته اليومية، والباحثون الأكاديميون يعرفون بدون شك ما يعترض الباحث من صعوبات وعراقيل تتطلب الصبر والإرادة القوية من أجل إنجاز دراسته الأكاديمية ويمكنني أن أذكر بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث أو أثناء تحريره، وأهمها:

أولا: طول الفترة الزمنية المدروسة وثرائها وتنوعها مما أفرز صعوبة كبيرة في جمع المادة العلمية المتناثرة في عدة جهات من الجزائر وتونس وغيرها.

ثانيا: صعوبة التنقلات التي قمت بها إلى كل من تونس والجزائر العاصمة عدة مرات، من حيث التكاليف المادية التي كانت على حساب الشخصي منذ بداية البحث إلى نهايته.

ثالثا: طبيعة عملي الذي يتطلب مني ساعات طويلة كل يوم، حيث وجدت صعوبة كبيرة جدا في التفرغ للبحث.

رابعا: عدم السماح لي في مركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة بالاطلاع على وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ترأسها فرحات عباس المتعلقة بموضوع بحثي، وذلك بحجج واهية في رأيي تضعف روح الإرادة عند الباحث، وتجعله يتأسف أحيانا على اختياره البحث في هذا الميدان.

خامسا: لم يسمح لي مركز الأرشيف الوطني التونسي بالاطلاع على وثائق الكفاح التونسي المسلح، ونشاط الحبيب بورقيبة خلال هذه المرحلة، وكذلك أثناء مرحلة بناء الدولة الوطنية التونسية بدعوى أن هذه الوثائق لا يتوفر عليها هذا المركز.

سادسا: اتصلت عدة مرات عن طريق البريد الالكتروني بمركز أرشيف ما وراء البحار بإكس بروفانس عن طريق البريد الالكتروني caom.aix@culture.fr طالبا من المشرفين عليه إرسال لي بعض الوثائق الأرشيفية المتعلقة بموضوع البحث، ولكنني لم أتلق أي رد منهم.

إن الصعوبات التي اعترضنني أثناء انجاز هذه الأطروحة كادت أن تثني عزمي وتبعدني عنه نهائيا لولا التشجيع والرعاية التي أولاني إياها الأستاذ الدكتور المشرف عبد الكريم بوصفصاف على إنجاز هذا البحث العلمي، والذي كان لي خير عون وسند بعد الله سبحانه وتعالى.

أهم مصادر البحث ومراجعه:

إن المصادر والمراجع الأساسية التي اعتمدناها في هذا البحث العلمي متنوعة وثرية ومتداخلة أحيانا، مما يصعب التعامل معها واستخراج المعطيات التاريخية المتعلقة بأفكار ونضال فرحات عباس والحبيب بورقيبة، لأن نضالهما استغرق فترة زمنية طويلة، لذلك وجدنا أنفسنا مضطرين للتركيز على أهم الأدوار التي قاما بها من أجل قضيتهما الوطنية، ومقارنتها مع بعضها لأن الدخول في الجزئيات وتفاصيلها تجعل موضوع الدراسة يغوص في قضايا لا تخدم الهدف العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراسة مسيرة هاتين الشخصيتين وحاولنا التركيز على أهم المصادر والمراجع الأصلية بقصد المقارنة بينهما لاستخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين فرحات عباس والحبيب بورقيبه.

أولا: مصادر فرحات عباس ومراجعه

أ- المصادر الأساسية:

أولا- الجرائد والخطابات: تعتبر من المصادر الأساسية التي نستطيع من خلالها معرفة فكر فرحات عباس في إطار سياقه الزمني وواقعه السياسي، حيث كتب فرحات عباس في الكثير من الجرائد الوطنية التي كانت تصدر باللغة الفرنسية في فترة العشرينات من القرن الماضي منها جريدة الإقدام و همزة الوصل ومجلة التلميذ...

- جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي(L'entente Franco-Musulmane) وهذه الجريدة كانت تعبر بكل وضوح عن الفكر السياسي لفرحات عباس خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي، ولذلك لا يمكن أبدا الاستغناء عنها لأنها نقلت بكل صدق درجة وعي فرحات عباس في هذه المرحلة التي تميزت بدفاعه عن سياسة الإدماج.

- جريدة المساواة (L'égalité) وهذه الجريدة أصدرها سنة 1944م وهي جريدة تدافع عن البيان الجزائري، ولكن أعدادها قليلة جدا.
- جريدة الجمهورية الجزائرية (La république algérienne) وهذه الجريدة أصدرها فرحات عباس بعد الحرب الكونية الثانية عقب خروجه من السجن، وتأسيسه لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري واستمرت في الصدور إلى سنة 1955م، ومقالاته فيها متنوعة ومتعددة، تتلخص أهمها في المطالبة بإقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا، وفضح سياسة الاستعمار وأساليبه.

وأما الرسائل التي تحمل طابعا سياسيا التي كان يرسلها إلى الشخصيات الوطنية خلال مرحلة الحركة الوطنية فقد لجأنا إليها لمعرفة موقفه من بعض المناضلين الجزائريين الذين يتفقون معه أو يخالفونه الرأي، وهذه الرسائل يوجد بعضها في أرشيف ولاية قسنطينة.

أما النوع الثالث من هذه المصادر فهي مؤلفاته الشخصية وهي:

- الشاب الجزائري من المستوطنة إلى المقاطعة (Le jeune Algérien, De la colonie vers la province) نشره سنة 1931م ويتضمن مقالاته التي كان يكتبها في الصحف.

أعاد طبع هذا الكتاب سنة 1981م متبوعا بتقرير إلى المارشال بيتان سنة 1941م (Suivi de Rapport au Maréchal Pétain (1941)

- لماذا أسسنا حزب الاتحاد الشعبي الجزائري (Pourquoi nous créons 'Union populaire algérienne) وفيه يقدم مبررات تأسيس أول حزب له سنة 1938م.
- بيان الشعب الجزائري 1943م (Manifeste d Peuple algérien) وتعرض فيه إلى مبررات كتابة هذا البيان ومطالبه.
- أتهم أوروبا (J'accuse l'Europe) سنة 1944م وهو عبارة عن مقال يدافع فيه عن بيان الشعب الجزائري وملحقه ويتهم فيه الإمبريالية الأوروبية والرأس مالية الغربية بوقوفها إلى جانب جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين.

- وصيتي السياسية (Mon testament politique) التي كتبها أثناء وجوده في السجن العسكري بقسنطينة بعد أحداث 8 ماي 1945م، ويوضح فيها نبذه لسياسة العنف، داعيا إلى ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية ونبذ الاستعمار وسياسته، وتكوين مجتمع جزائري من جميع العناصر الإثنية الموجودة فيه دون تمييز عرقي أو ديني.
- نداء إلى الشباب الفرنسي والمسلم، لمواجهة جرائم الاستعمار وخيانة الإدارة (Appel à la Jeunesse française et musulmane, face au crime colonialiste et à la forfaiture et administration) نشره بعد خروجه من السجن سنة 1946م، داعيا فيه الشباب الفرنسي والمسلمين الجزائريين للوقوف ضد جرائم الاستعمار وتكوين كتلة موحدة ضد سياسة الاستعمار.
- من البيان إلى الجمهورية الجزائرية (Du Manifeste à la République algérienne)
- نظرة على حاضر الجزائر ومستقبلها (Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie) نشره سنة 1948م، داعيا فيه إلى محاربة الاستعمار وإقامة دولة جزائرية في إطار الديمقراطية الحقيقية.
- النظام الاستعماري وإلغاء العدالة والحضارة (Le Régime colonial est la négation de la justice et de civilisation)
- حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار (Guerre et Révolution d'Algérie, La nuit coloniale)
- تشريح حرب، الفجر (Autopsie d'une guerre, L'Aurore)
- الاستقلال المصادر (l'indépendance confisquée)

ب-المصادر الثانوية:

و هذه المصادر وجدنا أنها تناولت جوانب كثيرة منها نضال وأفكار فرحات عباس وأهمها:

- كتاب الحركة الثورية في الجزائر، من الحرب الكونية الأولى إلى الثورة المسلحة: وهو كتاب مترجم عن اللغة الفرنسية لأحمد محساس، هذا الكتاب تعرض فيه صاحبه إلى الحركة الوطنية وتطورها وصولا إلى بداية الثورة التحريرية، وقد استفدنا منه خاصة فيما

يخص علاقة حزب الشعب بالحركات الوطنية الأخرى مثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- كتاب مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري: وهو كتاب هام لمعرفة بداية الصراع بين القادة منذ مؤتمر طرابلس، حيث كان علي كافي من أحد الوجوه الحاضرة في هذا المؤتمر.

- مذكرات اللواء خالد نزار: استفدنا منه في إطلاعي على صراع صائفة 1962، حيث كان خالد نزار أحد أطراف الصراع.

- كتاب الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 L' Algérie à Evian, histoire des négociation secrètes 1956-1962): لمؤلفه رضا مالك، وهو كتاب هام حيث كان صاحبه شاهدا ومفاوضا في اتفاقيات إيفيان، يتعرض فيه إلى بداية المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، وقد استفدنا منه في معرفة موقف فرحات عباس من المفاوضات، وخاصة أن مفاوضات مولان بدأت عندما كان فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- وكتاب أصول أول نوفمبر 1954 (Les origines de 1er novembre 1954): لمؤلفه بن يوسف بن خدة، واطلعنا فيه على بعض الأحداث الهامة التي مرت بها ثورتنا، حيث تعرض إليها ابن يوسف بن خدة، وكان شاهدا على بعض أحداثها.

- كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر: لمؤلفه فتحي الديب تعرض فيه إلى وقائع وأحداث الثورة الجزائرية، وكان شاهدا وفاعلا في الكثير من القضايا التي عاشتها الثورة الجزائري و وذلك بحكم منصبه المخابراتي.

أ- المصادر الشفوية:

وتتعلق باتصالاتي بفرحات عباس شخصيا بمقر سكناه في الجزائر العاصمة خلال سنتي 1980 و 1981م حيث أطلعني على جوانب هامة من حياته الشخصية.

ب-المراجع الأساسية:

أما أهم مراجع البحث التي اعتمدنا عليها فهي:

- كتاب فرحات عباس جزائر أخرى (Ferhat Abbas une autre Algérie): لمؤلفيه بنيامين سطورا و زكية داود هذا الكتاب تتبع فيه المؤلفان حياة فرحات عباس ونضاله السياسي عبر كل المراحل، وقد استفدنا منه في الإطلاع على بعض الجوانب من نضال فرحات عباس.
- وكتاب الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945: لمؤلفه أبو القاسم سعد الله هذا الكتاب استفدنا من هذا الكتاب في معرفة اتجاهات الحركة الوطنية، وخاصة المؤتمر الإسلامي الأول وأحداث 8 ماي 1945، وموقف فرحات عباس من تلك الأحداث.
- كتاب فرحات عباس رجل الجمهورية: لمؤلفه حميد عبد القادر، وهذا الكتاب تتبع فيه مؤلفه حياة فرحات عباس ونضاله السياسي، وقد استفدنا منه في الإطلاع على نضال فرحات عباس.

ثانيا: مصادر الحبيب بورقيبة ومراجعه

أ- المصادر الأساسية:

- الكتب:
- مذكرات المترجم له: وهي كثيرة ومتنوعة ومتشابهة ويكثر فيها التكرار وأهمها:
- حياتي أرائي جهادي، تعرض في هذا الكتاب الحبيب بورقيبة من بداية مولده إلى بداية بناء الدولة الوطنية التونسية، وقد اعتمدنا عليه كثيرا لأننا وجدنا فيه ما يتعلق بموضوع بحثنا مباشرة.

أما مؤلفاته الأخرى التجأنا إليها للمقارنة فقط لما ورد فيها وما كتبه في مذكراته حياتي آرائي جهادي، وهي:

- بين تونس وفرنسا كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون، وكتب فيه جميع رسائله ومقالاته التي سبق له وأن نشرها في الصحف الوطنية التونسية.

أما مذكراته التي لم تترجم إلى اللغة العربية فهي:

- الحبيب بورقيبة حياتي أفكاري نضالي، (Habib Bourguiba, Ma vie, mes idées, mon combat) وقسمها إلى خمسة أجزاء يبتدأ فيها بالتأريخ لنفسه وأفكاره ونضاله منذ 1929م إلى تاريخ استقلال تونس سنة 1956م.

ب-المصادر الثانوية:

- بورقيبة سيرة شبه محرمة، لمؤلفه الصافي سعيد، وهذا الكتاب مهم جدا لأن كاتبه أرخ فيه السيرة الذاتية للحبيب بورقيبة، واستفدنا منه كثيرا في معرفة جوانب كثيرة من حياة مترجمنا.
- الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، لمؤلفه الطاهر بلخوجة، وهذا الكتاب أرخ فيه للحبيب بورقيبة خلال مدة رئاسته لتونس، وقد استفد منه كثيرا لمعرفة الفترة الأولى من بناء الدولة الوطنية.
- تونس الشهيدة، لمؤلفه عبد العزيز الثعالبي، واعتمدنا عليه في معرفة انعكاسات السياسة الاستعمارية على تونس.

ت-المراجع الأساسية:

- بورقيبة ومولد أمة، لمؤلفه فليكس قاراس، وقد أرخ فيه كاتبه لمسار الحبيب بورقيبة خلال مرحلة الحركة الوطنية التونسية، حيث قدم لي مؤلفه صورة واضحة عن أفكار ونضال الحبيب بورقيبة.
- الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية لمؤلفه يوسف مناصرية واستفدنا منه لمعرفة علاقة الأحزاب الوطنية التونسية مع بعضها البعض.
- تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي، وهي أطروحة دكتوراه لعبد القادر العريبي قدم فيها دراسة أكاديمية عن علاقة تونس مع جيرانها، واستطعت أن أستفيد منه كثيرا سواء من حيث منهجيته أو من تناوله للعلاقات التونسية الجزائرية، حيث رجع بهذه العلاقات إلى مرحلة الحركة الوطنية التونسية وأثناء مرحلة الكفاح المسلح التونسي والجزائري وما بعد الاستقلال.
- جذور الحركة الوطنية التونسية لمؤلفه علي المحجوبي، وهذا الكتاب أعطانا صورة واضحة عن إيديولوجيات الأحزاب الوطنية التونسية خلال فترة الثلاثينات من القرن

الماضي، واعتمدنا عليه لمعرفة إيديولوجية الحزب الحر الدستوري الجديد وعلاقته بالأحزاب التونسية الأخرى.

- بورقيبة والإسلام لمؤلفه لطفي حجي، الذي حاول فيه أن يبرز علاقة الحبيب بورقية بالإسلام والاجتهادات التي أقحم نفسه فيها، واستفدنا منه لمعرفة نظرة الحبيب بورقيبة للإسلام.
- بورقيبة والمسألة الدينية لمؤلفته آمال موسى، تعرضت فيه الكاتبة لموقف الحبيب بورقيبة من الإسلام وأركانه مبرزة آرائه حول الإسلام وبناء الدولة الوطنية ومفهوم الهوية الوطنية عند الحبيب بورقيبة، وهذا الكتاب مكننا من معرفة الخلفية الدينية للحبيب بورقيبة وموقفه من الإسلام والدولة، وعلاقة الإسلام في نظره بالتطور والعصرنة.

تنبيهات ومصطلحات الأطروحة:

أود تنبيه القارئ الكريم أن الأطروحة ورد فيها بعض الرموز باللغتين العربية والفرنسية وهي:

أولا بالعربية:

- د. ب. ج: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- ح. إ. ح. د: حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- ح. ش. ج: الحزب الشيوعي الجزائري.
- ج. ت. و: جبهة التحرير الوطني.
- ح. م. ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

ثانيا بالفرنسية:

- A.W.C : Archives de la Wilaya de Constantine.
- F.E.M : Fédération des Elus musulmans.
- R.H.M : Revue d’histoire Maghrébine.
- U.P.A : union de peuple Algérien.
- U.D.M.A : Union Démocratique du Manifeste Algérien.
- A.N.T: Archives nationales de Tunisie.
- A.N.A: Archives nationales de l'Algérie
- I.S.H.M.N: Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National

خطة البحث:

لقد قسمنا موضوع البحث بناء على المادة الخبرية التي تمكنت من الحصول عليها إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وملاحق وقائمة البيبلوغرافيا وفهارس للإعلام والأماكن والبلدان والموضوعات.

المقدمة: تطرقنا فيها إلى التعريف بالموضع وأسباب اختياره وإشكاليات البحث الرئيسية والإشكاليات الفرعية المراد بحثها، والمناهج المستخدمة في الدراسة، مع ذكر الصعوبات التي اعترضتنا أثناء انجاز هذا البحث، ثم تعرضنا فيها إلى أهم المصادر والمراجع التي لجأنا إليها.

الفصل الأول: بيئتا الرجلين (فرحات عباس والحبيب بورقيبة).

وقسمناه إلى ثمانية مباحث وهي:

- *المبحث الأول: حياة الجزائر السياسية في عصر فرحات عباس:*

تناولنا فيه الأوضاع السياسية التي عرفتها الجزائر خلال عصر فرحات عباس، وانعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على الجزائريين المسلمين.

- *المبحث الثاني: حياة تونس السياسية في عصر الحبيب بورقيبة:*

تعرضنا فيه للأوضاع السياسية التي سادت تونس في زمن الحبيب بورقيبة وانعكاسات الحماية الفرنسية على المسلمين التونسيين.

- *المبحث الثالث: البيئة الاقتصادية الجزائرية في عهد فرحات عباس:*

عالجنا فيه الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر والتحولات الناتجة عن السياسة الاستعمارية في الجزائر.

- *المبحث الرابع: حياة تونس الاقتصادية في عهد الحبيب بورقيبة:*

درسنا فيه الأوضاع الاقتصادية التي عرفها المجتمع التونسي ومدى تأثيرها عليه.

- *المبحث الخامس: حياة الجزائر الاجتماعية في عصر فرحات عباس:*

تطرقنا فيه إلى التغيرات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين المسلمين.

- *المبحث السادس: حياة تونس الاجتماعية في عصر الحبيب بورقيبة:*

بحثنا التحولات التي عرفتها تونس نتيجة السياسية الاستعمارية وتأثيراتها على التونسيين.

- *المبحث السابع: حياة الجزائر الثقافية في عصر فرحات عباس:*

درسنا فيه التغيرات الثقافية التي حاول الاستعمار إحداثها من أجل فرض الاحتلال على الأرض وعلى الشعب الجزائري.

- *المبحث الثامن: حياة تونس الثقافية في عهد الحبيب بورقيبة:*

رصدنا فيه التحولات الثقافية الناتجة عن اصطدام ثقافتين مختلفتين وانعكاساتها على المجتمع التونسي.

الفصل الثاني: فرحات عباس والحبيب بورقيبة المولد والنشأة.

يتكون هذا الفصل من ستة مباحث وهي:

- *المبحث الأول: فرحات عباس المولد والنشأة:*

عالجنا فيه البيئة التي ولد فيها فرحات عباس ونشأ وترعرع بها.

- *المبحث الثاني: الحبيب بورقيبة المولد والنشأة:*

تتبعنا فيه الأسرة التي ولد فيها ونشأته وتربيته في أحضانها.

- *المبحث الثالث: فرحات عباس* المسار الدراسي والتربوي:

وقد تناولنا فيه دراسة فرحات عباس من المدرسة القرآنية إلى تخرجه من الجامعة.

- *المبحث الرابع:ا لحبيب بورقيبة المسار الدراسي والتربوي:*

عالجنا فيه مساره الدراسي من المعهد الصادقي إلى تخرجه من الجامعة.

- *المبحث الخامس: فرحات عباس* آثاره الفكرية والسياسية:

تطرقنا فيه إلى أهم الآثار التي تركها فرحات عباس من جرائد ومجلات وكتب وخطب ومداخلات في المجالس النيابية المختلفة.

- *المبحث السادس: الحبيب بورقيبة آثاره الفكرية والسياسية:*

عالجنا فيه الآثار التي تركها الحبيب بورقيبة من خطب ومؤلفات...

الفصل الثالث: نضال الرجلين السياسي خلال مرحلة الحركة الوطنية.

وقسمناه إلى ستة مباحث هي:

- *المبحث الأول: فرحات عباس أفكاره ونضاله السياسي مابين الحربين 1919-1939:*

وقد خصصناه لمعالجة أفكاره وآرائه السياسية خلال هذه الفترة وتأثيراتها على المجتمع الجزائري، وعلى المعمرين سلبا أو إيجابا.

- *المبحث الثاني: الحبيب بورقيبة أفكاره ونضاله السياسي مابين الحربين 1919-1939:*

درسنا فيه أفكار الحبيب بورقيبة ومواقفه من السياسة الاستعمارية وتحزبه وانعكاسات كل ذلك على القضية التونسية.

- *المبحث الثالث: نضال فرحات عباس خلال الحرب الكونية الثانية 1939-1945:*

وهي المرحلة التي برز فيها فرحات عباس كمناضل وطني حقيقي، مما عرضه للسجن.

- *المبحث الرابع: نضال الحبيب بورقيبة خلال الحرب الكونية الثانية 1939-1945:*

عالجنا فيه موقفه من دول المحور و من دول الحلفاء ومحاولته الاستفادة من الحلفاء لخدمة قضية بلده.

- *المبحث الخامس: نشاط فرحات عباس السياسي بعد الحرب الكونية الثانية إلى قيام الثورة التحريرية الجزائرية:*

ودرسنا فيه موقف فرحات عباس من التطورات التي عرفتها الجزائر بعد أحداث 8 ماي 1945م والحلول التي اقترحها لإنقاذ بلده من الاستعمار.

- *المبحث السادس: نشاط الحبيب بورقيبة السياسي بعد الحرب الكونية الثانية إلى قيام الكفاح التونسي المسلح:*

تتبعنا فيه النشاط السياسي للحبيب بورقيبة في منفاه بمصر ومحاولة اعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحرير بلده من الاستعمار.

الفصل الرابع: إسهامات الزعيمين في الكفاح التحرري المسلح.

وقد بدأنا في هذا الفصل بالثورة التونسية المسلحة لأنها كانت أسبق من حيث الفترة الزمنية من الثورة الجزائرية، فالمنهج الذي بدأناه بفرحات عباس ثم الحبيب بورقيبة على أساس أن فرحات عباس ولد قبل الحبيب بورقيبة أي أننا تتبعنا الترتيب الكرونولوجي، وقد يظهر بأننا قد أحدثنا خللا فيه عندما بدأنا بالثورة التونسية المسلحة، ثم انتقلنا إلى الثورة الجزائرية المسلحة، وتبريرنا في ذلك أن الثورة التونسية المسلحة سبقت الثورة الجزائرية المسلحة زمنيا مما جعلنا نحترم الترتيب الزمني لذلك.

وقد قسمنا الفصل الرابع إلى أربعة مباحث وهي:

- *المبحث الأول: الحبيب بورقيبة ودوره الثورة التونسية المسلحة:*

لقد خصصنا هذا المبحث لدراسة موقف الحبيب بورقيبة من رفض فرنسا لمطالب الحركة الوطنية التونسية، ودعوته للشعب التونسي للدفاع عن قضيته.

- *المبحث الثاني: المفاوضات التونسية – الفرنسية والاستقلال:*

وخصصناه للمفاوضات التونسية – الفرنسية إلى تاريخ حصول تونس على استقلالها التام.

- *المبحث الثالث: فرحات عباس ودوره في الثورة الجزائرية المسلحة:*

عالجنا فيه ظروف قيام الثورة الجزائرية وموقف الزعيم فرحات عباس منها وانضمامه إليها ونشاطه السياسي والمسؤوليات التي أسندت له لخدمة قضية وطنه.

- *المبحث الرابع: المفاوضات الجزائرية – الفرنسية والاستقلال*:

تطرقنا فيه إلى المفاوضات التي جرت بين الجزائر وفرنسا خلال رئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وموقفه من مطالب فرنسا، وملاحظاته حول اتفاقية إيفيان.

الفصل الخامس: إسهامات الرجلين في عملية بناء الدولة الوطنية 1956 – 1963.

- *المبحث الأول: الحبيب بورقيبة ودوره في بناء الدولة الوطنية*:

أبرزنا فيه المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اعتمدها الحبيب بورقيبة لعصرنة تونس.

- *المبحث الثاني: فرحات عباس ودوره في بناء الدولة الوطنية*:

ويبدأ منذ استقلال الجزائر إلى غاية استقالة فرحات عباس من رئاسة للمجلس الوطني التأسيسي، والمواقف التي اتخذها سواء خلال صراع صائفة 1962 أو وقوفه إلى جانب جماعة وجدة ومشروعه الاجتماعي الذي حاول تطبيقه من أجل بناء دولة جزائرية ديمقراطية ليبرالية.

- *المبحث الثالث: صدى وفاة فرحات عباس*:

وقد تعرضنا فيه إلى سنواته الأخيرة وأسباب وفاته، وتشييع جنازته والأصداء التي تركتها على المستوى الحكومي والشعبي.

- *المبحث الرابع: صدى وفاة الحبيب بورقيبة*:

وقد تطرقنا فيه إلى ظروف عزله من الحكم وتكفل الحكومة التونسية به، إلى تاريخ وفاته وتشييع جنازته وصدى ذلك على المستوى الحكومي والشعبي.

وقد أنهينا موضوع هذه الأطروحة بخاتمة تضمنت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة المقارنة، مع تدعيمها بملاحق ذات اتصال وثيق بموضوع الدارسة، وهي نماذج من بعض الوثائق كشواهد وأدلة مادية على صحة ما ورود في البحث.

ولقد حاولنا قدر الإمكان تجنب المزالق التي يمكن أن يقع فيها الباحث خاصة وأنها تتعلق بأحداث مازال صناعها على قيد الحياة، وتتضمن قضايا وأحداث وأفكار لم يحسم الجدل بشأنها

إلى الآن، وحرصنا أن نلتزم ما استطعنا الموضوعية في إنجاز هذا البحث آملين تسجيل الحقيقة التاريخية بشيء من الحياد والعلمية ولا شك أن طموحنا في الوصول إلى الحقيقة لا حدود لها، غير أن الحقيقة غاية لا تدرك، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جزءه .

غير أننا نعتقد أن هذا البحث سيضيف لبنة جديدة إلى المكتبة العربية الوطنية.

الفصل الأول

بـيئتـا الـرجلـيــن (فرحات عباس والحبيب بورقيبة)

المبحث الأول: حياة الجزائر السياسية في عصر فرحات عباس

المبحث الثاني: حياة تونس السياسية في عصر الحبيب بورقيبة

المبحث الثالث: البيئة الاقتصادية الجزائرية في عهد فرحات عباس

المبحث الرابع: حياة تونس الاقتصادية في عصر الحبيب بورقيبة

المبحث الخامس: حياة الجزائر الاجتماعية في عصر فرحات عباس

المبحث السادس: حياة تونس الاجتماعية في عصر الحبيب بورقيبة

المبحث السابع: حياة الجزائر الثقافية في عصر فرحات عباس

المبحث الثامن: حياة تونس الثقافية في عهد الحبيب بورقيبة

الفصل الأول

بيئتا الرجلين (فرحات عباس والحبيب بورقيبة)

يتناول هذا الفصل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم مقاربة تاريخية بين هذه العناصر التي تظهر أنها مختلفة عن بعضها، ولكن يبدو أنها تتماسك وتتسجم لتكوِّن ما يسمى بالحدث التاريخي. ولقد حاولنا البحث عن أسرار هذه الأحداث التي بنيت عليها بدون شك رهانات سياسية وفكرية وإيديولوجية، ساهمت في ظهور وبلورة بيئتي الرجلين اللتين نشأ فيهما كل من "فرحات عباس" (1899–1985م) و"الحبيب بورقيبة" (1903–2000م) وهما: البيئة الجزائرية والبيئة التونسية، وذلك منذ سنة 1830 م وهو تاريخ سقوط الدولة الجزائرية وبداية الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى بداية ظهور الحركة الوطنية الجزائرية في مطالع القرن 20 م، لأن فرحات عباس من مواليد 1899م، وما قبل ذلك التاريخ أي 69 سنة يعتبر البداية الحقيقية للعهد الذي ولد فيه فرحات عباس.

وأما بالنسبة لتونس فقد بدأنا بدراسة بيئة الحبيب بورقيبة منذ تاريخ 1881م، وهو يمثل بداية الحماية الفرنسية على تونس لأن الحبيب بورقيبة من مواليد 1903م، وما قبل ذلك أي 22سنة هو بداية للعهد الذي ولد فيه الحبيب بورقيبة.

وتعتبر نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ومطالع القرن العشرين الفترة التي ولد فيها الرجلان ويعد عصرهما امتدادا واستمرارا لفترة الاستعمار الفرنسي لكل من الجزائر وتونس، ولذلك رأينا أنه من الضروري أن نخصص فصلا كاملا لرصد التحولات الهامة التي عرفتها كل من الجزائر وتونس في عصر الرجلين، وهذا يمكننا من تحديد عناصر ثقافتهما وآرائهما ونضالهما وتصوراتهما السياسية للدولة والمجتمع الذين كانا يناضلان من أجل تحقيقهما على أرض الواقع بعد تحرير بلديهما من الاستعمار الفرنسي، كما وجدنا أنفسنا مضطرين لدراسة البيئة السياسية التي ولد فيها الرجلان، لأن لها تأثيرا مباشرا على شخصيتهما وتفكيرهما، وفي نظرنا أن الأفكار منشأها الواقع، حيث أنهما ولدا في مجتمع يسوده الاستعمار والظلم والقوانين الجائرة والفروق الطبقية الواسعة، ثم انتقلنا إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في كلا البلدين، حيث قمنا بدراستها وتحليلها ومقارنتها، وبعدها انتقلنا إلى دراسة الأوضاع الاجتماعية بكل تفاصيلها من حركية ديموغرافية وعناصر بشرية (إثنية) وطبقات اجتماعية، وتحدثنا في المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل عن الحياة الثقافية في كلا البلدين، حيث ركزنا

بالأخص على نوعية الأنماط الثقافية التي كانت سائدة فيها، وذلك من خلال دراستنا للثقافة الدينية وبالأخص التعليم القرآني والعلوم التقليدية، وتمازج الثقافة الأمازيغية مع الثقافة العربية الإسلامية اللتان أعطتا للبلدين خصائصهما الثقافية والروحية.

لجأنا إلى هذا الفصل لاعتقادنا الجازم بأن أفكار الرجلين ونضالهما السياسي لا يمكن فهمها إلا بعد معرفة بيئتيهما اللتين نشآ وترعرعا فيهما، وأخذا منها وتأثرا بهما أيما تأثر سواء إيجابا أو سلبا، ثم التمرد عليهما ورفضهما والسعي إلى تخليص بلديهما من الاستعمار بكل ما أوتيا من قوة، وذلك لجعل بلديهما يعيشان في نعيم الحرية والاستقلال بعيدا عن الظلم والاستغلال والاستبداد، إلى جانب نضالهما من أجل إخراج شعبيهما من التخلف والركود ودفعهما إلى اللحاق بمصاف الدول المتقدمة وكانت قدوتهما في ذلك فرنسا التي تمثل في نظرهما بلد التقدم والديمقراطية والحرية وكرامة الإنسان، فهما حاربا الاستعمار الفرنسي طوال مدة نضالهما خلال مرحلة الحركة الوطنية وأثناء مرحلة الكفاح المسلح، ولكنهما انبهرا بالحضارة والمدنية الفرنسية، وأرادا أن ينقلا تلك الحضارة الغربية إلى مجتمعيهما كل حسب نظرته وفلسفته للحضارة الغربية وخصائص مجتمعه ومدى تقبله وتفاعله مع تلك الحضارة.

المبحث الأول

حياة الجزائر السياسية في عصر فرحات عباس

سنتعرف في هذا المبحث على البيئة السياسية الجزائرية في عصر فرحات عباس، وسنرى إذا ما كانت البيئة الجزائرية تختلف عن البيئة السياسية التونسية التي عاش فيها الحبيب بورقيبة أم تناظرها؟ كما سنرى مدى تأثر الرجلين ببيئتهما الأهلية من جهة والحضارة الغربية الدخيلة على مجتمعيهما من جهة أخرى؟

فالاستعمار الفرنسي للجزائر وضع حدا نهائيا للدولة الجزائرية الحديثة منذ استسلام الداي حسين يوم 5 جويلية 1830 م، بينما في تونس أبقى الاستعمار الفرنسي شكليا على النظام السياسي التونسي الذي كان يمثله الباي، بعد أن قيده بقوانين جائرة وجعله في خدمة المحتلين.

وسنتعرف أيضا على الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر من مقاومات شعبية شديدة، وردود فعل احتلالي قاسي المتمثل في سن القوانين الزجرية الاضطهادية الجائرة إلى درجة الإجرام والإبادة الجماعية للجزائريين بطرق وأساليب منظمة، وهذه البيئة السياسية قد أثرت على شخصيتهما وفكرهما وقد جعلت أفكارهما ونضالهما السياسي يلتقي كثيرا في بعض الخصائص والمطالب، بل يكاد يكون شيئا واحدا يصعب علينا التفريق بينهما بسبب تكوينهما المتشابه لأن كليهما متخرج من المدرسة الفرنسية، ولكنهما يختلفان في بعض المواقف، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى بعض الاختلافات السياسية التي عرفها البلدين خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر وتونس، وسوف نتعرض لها خلال دراستنا لهذا المبحث.

سقوط الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي:

ظهرت الدولة الجزائرية الحديثة بحدودها الجغرافية الحالية منذ بداية القرن 16م (1518م)، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى العثمانيين،[1] حيث يقول فرحات عباس عنها[2]:" ***في سنة 1830 كانت الجزائر دولة ذات سيادة، لا جدوى في إنكار هذا الواقع، نعم إن تحطيم هذه الدولة يظهر قوة فرنسا ولكن ليس معناه عدم وجود الدولة الجزائرية، إن هذه الدولة، بحدودها الحالية تعود إلى سنة 1515،***

---

[1]- شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982، ص 11.
[2]- فرحات عباس: **ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر:2006، ص ص. 56-57.

ولم يكن نظامها، لا أقل ولا أكثر أحكاما من دول أخرى كثيرة. كانت لهذه الدولة حياة وطنية ودولية وكان يعترف بها عدد كبير من الدول الأوروبية وغير الأوروبية منها فرنسا وانجلترا الولايات المتحدة وهولندا، وقد أبرمت معها اتفاقيات عديدة، أما في الميدان العسكري كان لها جيش منظم فيه تقريبا 15000 رجل وأسطول مكون من 60 مركبا. إن حدود الجزائر التي كانت محددة تحديدا دقيقا شرقا وغربا، كانت تعترف بها جميع الدول، سواء فرنسا أو الدول المتأخمة لها، لا ننسى بأن غرفة مدينة مرسيليا التجارية التمست من داي الجزائر إنشاء مستودع تجاري في مرسى القالة، وبقي هذا الخط الشرقي عبارة عن الحدود الشرقية للمستعمرة الفرنسية. أما الحدود الغربية كفانا برهانا لتأييد نظرتنا، ذلك النزاع الذي قام بين فرنسا والمغرب حين خرق الأمير عبد القادر تلك الحدود سنة 1844. من البديهي أنه لا تخرق حدود لا وجود له. وبقيت تلك الحدود الجزائرية المغربية إلى يومنا هذا."

وخلال القرن 17 م بدأت تنفصل عن الدولة العثمانية إلى أن استقلت عنها نهائيا في عهد الدايات (1671-1830م)، وبقيت مرتبطة بها اسميا فقط وعرفت الجزائر خلال هذه الفترة الزمنية الأمن والاستقرار، وتم طرد الأسبان نهائيا من المرسى الكبير ومدينة وهران، وأصبحت مهابة الجانب في الحوض الغربي من البحر المتوسط، ودولة محترمة من جانب الدول الأوروبية البحرية خاصة، ولكن في أواخر عهد الدايات عرفت الجزائر بعض الاضطرابات الداخلية بسبب نقص أموال خزينة الدولة وإرهاق كاهل السكان بالضرائب، وذلك عندما حرمت الجزائر من غنائم (الجهاد البحري) القرصنة اتجهت إلى استغلال الشعب الجزائري.[1]

لذلك ولأسباب أخرى أعلن ابن الأحرش الثورة ضد حكومة الأوجاق سنة 1804م في الشرق الجزائري فقد اعتمد على سكان منطقة جيجل،[2] وكان تمرد ابن الأحرش أقوى معارضة عرفتها الدولة الجزائرية خلال تاريخها الحديث، وقد أمر ابن الأحرش أتباعه بمهاجمة مراكز السلطة مناديا بتأسيس حكومة تقوم على المبادئ الإسلامية،[3] والشيء المثير للاستغراب في دعوته هذه أن الدايات في الجزائر جعلوا الشريعة الإسلامية إحدى ركائز سلطتهم الأساسية، لبسط نفوذهم عبر كامل الجزائر.

---

[1]- شارل أندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1978، ص 374.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1988، ص ص 172-173.

[3]- صالح فركوس: **الملخص في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق. م – 1962 م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر:2002، ص ص 103-105.

وفي نفس الفترة التي بدأت فيها الاضطرابات الداخلية في الجزائر المتمثلة في التمرد على السلطة، وإرهاق الشعب بالضرائب بسبب قلة الموارد البحرية، بدأت فرنسا تغير علاقاتها مع الجزائر مستغلة ظروفها الصعبة، ومنتظرة الفرصة المناسبة لاحتلالها، ونستطيع أن نقول أن الأوضاع الداخلية الجزائرية الحرجة كانت عاملا مشجعا لفرنسا لبداية التخطيط الفعلي لاحتلالها، ولم يكن الجزائريون يجهلون خطط فرنسا والدول الأوروبية الأخرى في مجال الصراع من أجل التوسع والسيطرة والبحث عن المجال الحيوي.[1] ولكن الاستعمار الفرنسي تستر في احتلاله للجزائر وراء واجهات سياسية وعسكرية واستيراتجية وحضارية ودينية لاستعمار الجزائر.[2] أما السبب الأساسي بدون شك فهو زيادة منافع فرنسا الاقتصادية،[3] بالإضافة إلى أن "نابوليون بونابرت" لم ينس وقوف الجزائر إلى جانب مصر عندما غزا هذه الأخيرة سنة 1798م، حيث أعلنت الجزائر الحرب ضد فرنسا وقطعت علاقاتها معها.[4]

وقد كانت الجزائر في تلك الفترة تتزعم حركة الجهاد الإسلامي في شمال إفريقيا، وفرنسا تتزعم الجناح المسيحي الكاثوليكي في أوروبا، وكان الصدام مستمرا في البحر المتوسط بين الجناحين كنوع من الحروب الصليبية.[5]

وفي يوم 5 جويلية 1830م تمكنت القوات الفرنسية الغازية من احتلال مدينة الجزائر والقضاء على الدولة الجزائرية بعد توقيع اتفاقية الاستسلام[*] بين الداي حسين وقائد القوات الفرنسية "دي بورمون" (De Bourmont) (1773−1846)، حيث قامت قوات الاستعمار بعد توقيع اتفاقية الاستسلام بالدخول

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)**، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 100.

[2]- محمد علي داهش: **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص11.

[3]- أرجمند كوران: **السياسية العثمانية تجاه الاستعمار الفرنسي للجزائر (1827-1847)**، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط2، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974، ص 22.

[4]- المرجع نفسه، ص 19.

[5]- رأفت الشيخ: **تاريخ العرب المعاصر، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، مصر: 1996، ص 132.

[*]- " 1. يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية، هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا)

2. يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية.

3. الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدده، وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي، وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر، وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته.

4. يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا.

5.تبقى ممارسة الديانات المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم، ونساؤهم سيحترمن.

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفة على تنفيذ كل ذلك، وأن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح، وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية.

في المعسكر المخيم أمام الجزائر، يوم 5 جوليت سنة ثلاثين وثمانمائة وألف. أمضاء كونت دوبرمون ، خاتم حسين باشا، داي الجزائر" **(حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري: ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1982، ص ص 203-204.)**

إلى مدينة الجزائر العاصمة،[1] وقامت بعملية النهب والسلب، فقد استولى"دي بورمون" على كل أموال الخزينة الجزائرية، والتي كان يوجد فيها 7212 كغ من الذهب وهو ما يساوي قيمة 2476800 فرنك فرنسي و 108704كغ من الفضة وهو ما يساوي قيمة 2391500 فرنك فرنسي وهو في مجموعه 4868300 فرنك فرنسي أرسل منها فرنسا 43 مليون فرنك والباقي احتفظ به الجيش الفرنسي،[2] والغريب في الأمر أن الشعب الجزائري كان يعاني في هذه الفترة من الفقر والخصاصة برغم وجود أموال ضخمة في خزينة الدولة الجزائرية، حيث زادت الحالة الاقتصادية أكثر تدهورا وفقرا في الأرياف الجزائرية بعد أن وقع عليها عبء التكاليف المالية.[3]

وأعطى "دي بورمون" الحرية لجنوده في التصرف في الجزائر ولم يحترم المعاهدة التي وقعها بشرفه وشرف فرنسا، أما موقف الملك الفرنسي الذي وصله خبر سقوط الجزائر صبيحة يوم 9 جويلية 1830م فقد ابتهج كثيرا بذلك وكتب رسالة إلى أسقف فرنسا يبشره فيها بذلك الانتصار الذي باركته العناية الإلهية حسب قوله،[4] وهو أول شخصية دينية في فرنسا يعلمها الملك الفرنسي بسقوط الجزائر.

وسنتعرض إلى موقف "حسن باي" تونس من الاستعمار الفرنسي للجزائر، وموقفه كان غريبا فقد تم الاتفاق بين هذا الباي والجنرال "كلوزال" (Clauzel)[5] الحاكم العام الفرنسي للجزائر الذي خلف "دي بورمون" على أن يتم تعيين بايين تونسيين يتولى أحدهما بايليك قسنطينة والآخر يتولى بايليك وهران، وقبل باي تونس مبدأ تفويض وهران وقسنطينة إلى أفراد عائلته فأرسل بعثة إلى الجزائر تحت إشراف ضابط قصره "محمد شولاق" و"حسونة مورالي"، وقد استقبلهما الحاكم العام الفرنسي في الجزائر "كلوزال"[6] حيث صرح لهما قائلا[7]: ***"دولة الفرنسيس ما صنعت هذا الأمر مع دولة ومكنتها من قسنطينة وعمالتها إلا مرادها أنها بعد مدة تمكنها بجميع عمالة الجزائر وما احتوت عليه من البلدان بعد الاتفاق بينهم على ما يتراضوا[كذا] به، وأسمع مني يقينا وصدق أنه أثناء العامين من هذا الوقت لا بد تكون جميع عمالة الجزائر في قبضة ملك تونس لما بينهم وبين دولة الفرنسيس من مودة."***

---

[1] - Arsène Berteuil: **L'Algérie Française**, T1, Editions, Dentu Libraire, Paris: 1856, p p 142-143.

[2] - ibid, p p 149-150.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: **دراسات وأبحث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984، ص 89.

[4] - M.Alfred Nettement: **Histoire de la conquête d'Alger**, éd, Librairie Jacques Lecoffre, France, 1867: p p 490-491.

[5]- للمزيد أنظر:

Bertrand Clauzel: **Explications du maréchal Clauzel**, imprimerie de V^e Dondey-Dupré, Paris:1837

[6]- عبد الجليل التميمي: **"مغامرة الحماية التونسية على وهران"**، المجلة التاريخية المغربية، العدد 5، جانفي 1976، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، ص5.

[7]- أ.د.ت الفهرست التاريخي، القسم الأول وثيقة رقم 411، تقرير باللغة العربية من وضع حسونة ورديانى باشا بتاريخ 26 جمادى الأولى 12/1246 ديسمبر 1830 (نقلا عن: عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 5)

اعتقد باي تونس بأن فرنسا لا تستطيع البقاء في الجزائر وسوف تسلمها له، جاهلا بذلك ظروف تلك الفترة بالرغم من معارضة أعضاء ديوانه لتلك الاتفاقية، وكان هدف الحاكم العام الفرنسي بالجزائر تجنب تنظيم وإرسال حملة عسكرية إلى قسنطينة أو غرب الجزائر وفي رأيه أنه بهذه الطريقة سيكون شرق الجزائر وغربها تحت سلطة بايين تونسيين حلفاء لفرنسا، لكن "كلوزيل" لم يعلم حكومته بإمضاء المعاهدة التي تمت بتاريخ 18 ديسمبر 1830م، وقد تعهدت الدولة التونسية بدفع 800,000 فرنك سنويا لفرنسا تسدد كل ثلاثة أشهر.[1]

وبعد توقيع تلك المعاهدة أرسل باي تونس بايا لحكم وهران بعد الاتفاق مع القائد العام للقوات الفرنسية بالجزائر، ولكن لم يدم حكم باي تونس سوى 8 أشهر لوهران حيث انتهى في شهر أوت 1831م، ولم يكن باستطاعة الباي أن يوفر الأمر [5] ستقرار، ولا أن يفرض سلطته وأصبحت مدينة وهران بل بايليك وهران كله يعيش وضعا مضطربا وطبق فيه قانون الغاب، نهب واعتداء، حتى خاف الناس على حياتهم خاصة بعد هيجان الأتراك الذين طلبوا العودة إلى بلادهم، وقد عجز الباي عن توفير رواتبهم، ولهذه الأسباب وغيرها قرر حسن باي مغادرة البلاد ومعه 175 شخصا،[2] واستولى سلطان المغرب على تلمسان في الفترة ذاتها وأراد ضم منطقة وهران كلها إليه طالبا من حسن باي الانضمام إليه، ولكن فرنسا أجبرته على التراجع.[3]

بعد مرحلة التردد والفوضى أكدت فرنسا الاستعمار الرسمي للجزائر، وذلك من خلال المرسوم الذي أصدره الملك الفرنسي "لويس فيلب" (Louis Phillip) يوم 22 جويلية 1834، والذي نص على اعتبار الجزائر جزءا من الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا.[4]

لم يلتزم ولم يحترم الجزائريون أبدا هذا المرسوم، أو اعتقدوا أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي وذلك طيلة مدة الاستعمار، ولم يستسلم الجزائريون للمحتلين كما استسلم الداي حسين وحاشيته من الأتراك حيث يرى المؤرخ عبد الجليل التميمي بأن الأتراك في الجزائر لم يكونوا أسياد البلاد المحترمين من طرف الشعب، بل على العكس كان الأهالي يخشونهم ويطيعونهم.[5] وإنما كان الجزائريون

---

[1]- عبد الجليل التميمي:المرجع السابق، ص ص 6،8

[2] -المرجع نفسه، ص9.

[3]- Charles-André Julien: **Histoire de l’Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871),** édition, Casbah, Alger: 2005, p p 81,82.

[4]- عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دار الهدى، الجزائر: 2005، ص ص 54،55.

[5]- عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا 1816-1871**، ط2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر: 1985، ص 44.

متشبثين بأرضهم ووطنهم أكثر من تعلقهم بالداي فما بالك بالاستعمار الفرنسي الذي جاء غازيا ومعتديا أضف إلى ذلك كونه صليبيا ضد الإسلام والمسلمين.

رفض الجزائريون بكل ما أوتوا من قوة أن تذهب الجزائر في يد صليبيين حاقدين على الجزائريين المسلمين، صحيح أن الأتراك كانوا يمثلون السلطة في الجزائر، ولكنهم لم يكونوا هم الجزائر، وبذهاب الأتراك اعتمد الشعب الجزائر على نفسه في مقاومة الاستعمار الفرنسي، والجدير بالذكر أن فرنسا كانت بحاجة للجزائر، لذلك دخلتها بالقوة العسكرية، وفرضت سيطرتها عليها بالسيف والدم وبالقوانين الجائرة منها المرسوم الملكي 22 جويلية 1834م الذي وضع الجزائر كلها تحت سلطة فرنسا،[1] ودستور الجمهورية الفرنسية الثانية الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1848م والذي جاء في مادته 109 *أن الجزائر أرض فرنسية*".[2]

والحق أن الجزائريين في هذه الفترة لم يكونوا بحاجة إلى فرنسا ولا إلى نهضتها أو صناعتها وذلك نظرا لاختلاف المجتمعين الجزائري والفرنسي واختلاف درجة تطور كل منهما.

المقاومات المسلحة:*

وهي رد فعل الشعب الجزائري على الغزو الفرنسي للجزائر، إذ استجاب الجزائريون لكل نداء وطني يدعو إلى الجهاد ضد الغزاة الفرنسيين،[3] ونستطيع أن نقول أن المقاومات المسلحة التي قام بها الجزائريون ضد الاستعمار ما هي إلا استمرار للسياسة الوطنية الرافضة للاحتلال منذ الاستعمار الروماني لشمال إفريقيا وما جاء بعده من استعمار.

والجدير بالذكر أن الاستعمار الفرنسي قد وجد نفسه متناقضا مع وعي وطني جزائري تشكل منذ أقدم العصور،[4] ولم يستطع أن يفرض وجوده على كامل التراب الجزائري إلا في مطلع القرن العشرين ويرجع ذلك إلى المقاومة الوطنية المسلحة، فقد قاوم الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي بواسطة السلاح

---

[1] - Arsène Berteuil: op-cit, p 83.

[2]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 2005 ص 126.

*- تَعرُضنا للمقاومة المسلحة قد يظهر بأنها بعيده عن بيئة فرحات عباس وكذلك الحبيب بورقيبة، ولكننا اعتبرنا أن هذه المقاومة المسلحة ما هي إلا مقدمة للحركة الوطنية الجزائرية والتونسية، فهذه الأخيرة لا يمكن فصلها عن أسبابها المتمثلة في الأساس في الوجود الاستعماري وسياسته التي انعكست سلبا على المجتمعين الجزائري والتونسي.

[3] الجيلالي صاري و محفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1954،1900، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1987، ص13.

[4]- هنري كلود وآخرون: **الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي**، ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، (د.ت)، ص، 133.

منذ بدايته إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي،[1] لتستمر المقاومة بطريقة أخرى، وكانت خاتمتها الثورة الجزائرية المسلحة (1954-1962).

وقد قسمنا المقاومات المسلحة إلى قسمين، المقاومة الرسمية والمقاومة الشعبية الوطنية، وليس الهدف من ذلك الفصل بينهما ولكن للتأكيد على الرفض سواء من جانب الحكومة الجزائرية الممثلة في الأتراك الذين استسلموا مرغمين بعدما حاصرتهم القوات الغازية، أو من جانب المقاومات الشعبية التي مثلها شيوخ القبائل والعشائر الرافضة رفضا مطلقا وجود المحتلين الفرنسيين على أرض الجزائر وهي:

أ- المقاومة الرسمية: بدأت المقاومة الرسمية ضد الاستعمار والتي قادتها القيادة السياسية يوم 19 جوان 1830م، والتي كانت فيها أول مواجهة عسكرية بين القوات الجزائرية والقوات الفرنسية في معركة سطاوالي[2]، وبعد استسلام الداي حسين يوم 5 جويلية 1830م استمرت بعده المقاومة الرسمية التي قادها "أحمد باي" والي قسنطينة، ولم تنته مقاومته إلا في سنة 1837م هذا إذا سلمنا أن "أحمد باي" اعتبر نفسه امتدادا للسلطان العثماني وممثلا له في الجزائر.

ب- المقاومات الشعبية المسلحة: وهي امتداد للمقاومات الرسمية وتزامنت معها ولكنها كانت أطول مدة زمنية منها، وأكثر امتدادا في الوطن، وكان معظم قادتها من شيوخ الزوايا.

ولكن أحد الكتاب الفرنسيين "بول غافاريل" « Paul Gaffarel »[3]، يقسم المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي إلى ثلاثة أنواع وهي:

النوع الأول: ويتمثل في المقاومة الرسمية التي قادها الأتراك ضد الاستعمار منها مقاومة جيش الداي حسين وأحمد باي.

النوع الثاني: يتمثل في مقاومة العرب شيوخ الطرقية وتتمثل خاصة في مقاومة الأمير عبد القادر.

---

[1]-محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 11.

[2]- Benjamin Stora: **Algérie histoire contemporaine 1830-1988**, édition Casbah, Alger:2004, p 21.

[3]- Paul Gaffarel: **L'Algérie histoire, conquête et colonisation**, édition, Jaques Gandini, France: 2004, p 58.
(هذا الكتاب نشر لأول مرة بفرنسا سنة 1883م)

النوع الثالث: وتتمثل في مقاومة الأهالي (الجزائريون) والقبائل (الأماريغ) إلى جانب سكان الصحراء، وسماها بالمقاومة الوطنية وهي لم تخمد بعد، وهذا بدون شك يريد الإشارة إلى مقاومة الشيخ بوعمامة، التي امتدت من 1881م إلى 1904م.[1]

ويرى هذا الكاتب بأن كل هذه المقاومات تميزت بالشجاعة مع ضعف الأمل في تحقيق الانتصار على الجيش الفرنسي.[2] لكننا نتساءل لماذا فرق هذا الكاتب بين المقاومة في الثانية والثالثة مع أنهما في نظرنا شيء واحد لا يمكن تجزئتهما. وأما المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجيرون" « Charles Robert Ageron » فإنه يتساءل عن إنعدام ظهور مقاومة وطنية موحدة ؟[3]

وتميزت هذه المقاومات الجزائرية المسلحة بعدة مميزات منها:

-إعلانها الجهاد ورفض الاستعمار الفرنسي، ومنها مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري (الطريقة القادرية)، ومقاومة الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري، ومقاومة الحاج المقراني والشيخ الحداد كذلك في الشرق الجزائري (لطريقة الرحمانية)، ويرى الجنرال "كلوزال" في مذكراته بأن الدين الإسلامي هو المحرك الأساسي للمقاومة الجزائرية وليست الوطنية، وهذا تجني على الحقيقة فالإسلام هو أحد المقومات الأساسية للوطنية الجزائرية.[4]

- الاستمرارية والتداخل الزمني والتقاطع.

- اتساع مجالها الجغرافي مثل مقاومة محمد بن تومي بوشوشة (1875-1870) التي امتدت عبر الصحراء الجزائرية في شرقها وغربها.

- القيادة الجماعية لبعض المقاومات الشعبية (محمد بن تومي بوشوشة، محمد عبد الله، وابن ناصر بن شهرة).

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 150.

[2] - ibid.

[3] - Charles Robert Ageron**: Histoire de l'Algérie contemporaine**, P.U.F , Paris: 1977, p 9.

[4] - Bertrand Clauzel: op-cit, p 11.

– هذه المقاومات كلها لم تحقق انتصارا عسكريا على جيش الغزاة، وإعادة بناء الدولة الجزائرية، ولكنها من جانب آخر حققت نجاحا أدبيا وطنيا بالمحافظة على الروح الجهادية، وتدعيم صمود الفكر الرافض للاحتلال بجميع أشكاله.[1]

علاقة إدارة الاستعمار الفرنسي بالمجتمع الجزائري:

يعد النظام الإداري الاستعماري الفرنسي في الجزائر جهاز مهمته تنفيذ وتطبيق مجموعة من القوانين الاستثنائية اللاإنسانية من أجل استغلال الأرض (الجغرافيا) والسيطرة على الموارد البشرية والمالية والمواد الخام، وحتى المصادر الفكرية للشعب الجزائري، كانت إدارة الاستعمار تقوم بتنفيذ الإستراتجية التي كانت يمليها ساسة باريس والمستوطنون وذلك لتثبيت الاستعمار الاستيطاني في الجزائر، فقد بدأت الإدارة الاستعمارية مباشرة عسكرية حيث خضعت الجزائر لتصرف الجيش الفرنسي المعروف بالجيش الإفريقي، وكانت مهمته تكاد تنحصر في القمع والسلب والنهب والقتل، وهو تحت قيادة حاكم عام عسكري[2] مسؤول أمام وزير الحرب في الحكومة الفرنسية يتلقى منه الأوامر مباشرة،[3] أي تنفيذ أوامر القيادة السياسية الفرنسية.

وقد طبق الاستعمار الفرنسي في الجزائر عدّة أنواع من أنظمة الحكم، ولكن الجزائريين لم يعرفوا إلا نوعين فقط وهما: الحكم العسكري والحكم المدني وكان هذا الأخير شكليا بالنسبة للجزائريين،[4] لأنه بالنسبة للأهالي ظل النظام العسكري البوليسي هو السائد طوال مدة الاستعمار، وسنركز أكثر في مبحثنا هذا على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870–1940م، وهو العهد الذي ولد فيه فرحات عباس وكذلك الحبيب بورقيبة، اللذان نشآ وترعرعا في ظل هذه الجمهورية وناضلا من أجل تحقيق إيديولوجيتهما، أما بالنسبة لفرحات عباس فإنه كان في هذه المرحلة يدعو إلى تطبيق سياسة الإدماج مع محافظة الشعب الجزائري على خصائصه الثقافية والدينية، وإزالة مفهوم الاستعمار من الجزائر عن طريق إصلاحات جذرية في جميع المجالات وربط الجزائر ربطا تاما وكاملا بفرنسا (سياسيا)، وأما الحبيب بورقيبة فإنه كان في هذه الفترة مدافعا عن مقومات الشعب التونسي من تاريخ ودين وثقافة... وهذا ما سنراه عندما سنتعرض له لاحقا.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 105-151 .

[2] - Benjamin Stora: op-cit, p 21.

[3] - صالح فركوس: المرجع السابق، ص 197.

[4] - عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 55.

في سنة 1870 م سقطت الامبراطورية الفرنسية الثانية أثناء الحرب البروسية الفرنسية، استغل المستوطنون ذلك وقاموا بتمرد على السلطة العسكرية في الجزائر وطردوا الحاكم العام بالنيابة "استر هازي" (Esterhazi)،[1] واضعين بذلك حدا لحكم العسكر في الجزائر، وأخذوا يواصلون في المدن الجزائرية الكبيرة طرد العسكريين من الحكم مطالبين بحكم المدنيين.[2]

نلاحظ أن سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية بعد هزيمة "سيدان" (Sedan) شجع على كثرة اتخاذ المبادرات، حيث أصدر وزير الداخلية الفرنسي "كريميو" (Crémieux) في 24 أكتوبر 1870 عدة قرارات منها: إلغاء منصب الحاكم العام ونائبه والمجلس الأعلى الحكومي، وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات، وأعطيت السلطة لحاكم عام مدني وأما السلطة العسكرية فوضعت تحت مسؤولية قائد الجيوش البحرية والبرية،[3] ومنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر،[4] وبذلك أخرج يهود الجزائر من مجتمعهم الأصلي وأصبحوا في مستوى المستوطنين وانقلبوا على الجزائريين الذين عاشوا معهم قرونا طويلة، و"اعتبر المسلمون على الخصوص مرسوم 24 تشرين الأول 1870م القاضي بمنح جميع اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية أمارة من إمارات الضعف."[5] وأضيف له عام 1899م له قانون التجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين آليا حيث صرح الوالي العام "تيرمان" قائلا[6]: "***حيث أن الأجانب لا يرغبون في الجنسية الفرنسية، فما علينا إلا أن نجعلها إجبارية عوض أن نرغمهم على انتحالها.***"

وكانت الجمهورية الثالثة في خدمة المستوطنين وحدهم، وأهملت الجزائريين كل الإهمال وكأنهم لا وجود لهم إلا كجماعة متوحشة يجب الضغط عليها ومراقبتها بواسطة الجيش والشرطة والقوانين الردعية مثل قانون الأهالي* لأنهم في نظرها عنصرا خطيرا. فقد قدمت الجمهورية الثالثة خدمات عظيمة

---

[1]- المرجع نفسه: ص 55.

[2] Charles André Julien: op-cit, p p 462-464.

[3] - ibid, p 465.

[4] - أندري برنيان وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1984، ص 353.

[5]- كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت: 1968، ص 628.

[6]- فرحات عباس: **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**،ترجمة أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2006، ص 94.

*-" سمح هذا القانون للإداريين في البلديات المختلطة بتولي منصب القاضي، وحدد المخالفات التي يعاقب عليها الجزائريون، وهي :

1- أقوال ضد فرنسا والحكومة

2- رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بها.

3-رفض الأعوان المساعدين توفير – مقابل استرجاع فوري- الأغذية والنقل للموظفين

4- عدم تطبيق الأوامر الواردة في نص قوانين 26 جويلية 1873 و 28 أبريل 1887 و 23 مارس 1882.

5- الإخلال بالمقررات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية.

6- التأخر في رفع الضرائب.

7- رفض دعوة القابض.=

=8- عدم التصريح بالمواد الموظفة.

للمستوطنين، فعبدت لهم الطرق وأنشأت الموانئ والسكك الحديدية ... واستأثر المستوطنون بجميع الحقوق بعد استيلائهم على الوظائف العمومية، واحتكارهم للتجارة ورؤوس الأموال والأمن العمومي،[1] وبهذا أصبحت الجزائر تحت أيدي المستوطنين الذين جعلوا هدفهم كله استغلال الأرض والإنسان الجزائري.[2]

وبذلك ارتقى المستوطنون إلى وضعية ممتازة في الجزائر المحتلة، هذه الوضعية أنستهم أصلهم الوضيع، وماضيهم التعس، حيث أصبح العبد منهم سيدا في الجزائر والجبان بطلا والمسكين جبارا، كل ذلك لأن فرنسا وضعت بين أيديهم السلطة والثروة والسلاح،[3] وهكذا أصبح للمستوطنين في الجزائر وسائل الرقي والتقدم، أما العنصر الوطني الجزائري الأهلي فقد ضاعفت فرنسا من مآسيه وآلامه وزادته جهلا وفقرا وعزلته عن الحياة العصرية.[4]

ولكن رغم السلاح والقهر والقوانين الجائرة وفشل المقاومات الشعبية المسلحة، فإن الشعب الجزائري بقي ينتظر الفرصة المناسبة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، وعندما توقف المنادون بالجهاد لعدة عوامل منها على الأخص: عدم التكافؤ بين المقاومين الوطنيين والقوات الفرنسية المجهزة بأحدث الأسلحة، وبأحسن جيش على مستوى أوروبا إلى جانب حروب الإبادة التي مارسها هذا الجيش ضد الشعب الجزائري، وعدم توحيد صفوف الجزائريين حول قيادة وطنية واحدة "وهكذا أخمدت حركة التحرر الجزائري وأخلد القوم للسكينة، فلم تعرف البلاد إلا بعض الانتفاضات غير الهامة."[5] فلجأ الشعب الجزائري إلى النضال بوسائل أخرى غير الأسلحة وذلك في مطالع القرن العشرين، حيث حل الــعــمل

9- حجز الحيوانات الضائعة أكثر من أربع وعشرين ساعة.
10- حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجول .
11- الأخطاء في تسجيل الأسلحة النارية .
12- المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة على الأماكن المحرمة .
13- الخروج من المنطقة البلدية بدون إعلان والخروج من الإقامة بدون جواز سفر .
14- التغافل عن التوقيع في رخصة الخروج في الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة أكثر من 24 ساعة.
15- التعرض للقانون لكل من لا يحمل ترخيصا في استعمال الحيوان.
16- الخصومات والشكايات و أعمال العنف.
17- الرفض أو التهاون في الأشغال والخدمات وفي تقديم النجدة في الحوادث والضجيج أو الأضرار وكذلك في حالة الانتفاضة.
18- الاجتماع بدون ترخيص لأكثر من 20 شخص في مناسبات الزردة أو الزيارة(كالحج والأكل) .
19- فتح المداس الدينية أو التعليمية بدون رخصة.
20- امتهان حرفة التعليم الابتدائي دون إذن.
21- رفض المثول أمام الشرطة العدلية." (**أندري برنيان وأخرون: المرجع السابق، ص 374.**)

[1] - المرجع السابق، ص 95.

[2] - Claude Collot: **Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962,** édition C.N.R.S-O.P.U, Alger: 1987, p 94.

[3] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 96.

[4] - عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 67.

[5]- كارل بروكلمان: المرجع االسابق، ص 629.

السياسي محل الكفاح المسلح، وأعطيت الأولوية للمقاومة السياسية عندما سكتت المقاومة المسلحة التي فشلت في تحقيق أهدافها.[1] ولم يرض الشعب الجزائري يوما باحتلال وطنه فلا يعني أبدا انهزامه في المقاومات المسلحة رضوخه للاحتلال، وإنما رفضه بوسائل أخرى تمثلت في المقاومة السياسية أو ما اصطلح على تسميته بالحركة الوطنية.

المقاومة السياسية:

قلنا أن الجزائريين وقفوا ضد الغزو الفرنسي لبلدهم وذلك عن طريق المقاومات المسلحة، وعندما فشلت أسلحتهم في نهاية القرن التاسع عشر أظهروا مرة أخرى رفضهم للاحتلال عن طريق المقاومة السياسية، وهي مظهر من مظاهر الحركة الوطنية الجزائرية التي امتدت طوال مدة الاستعمار، وإذا كان بعض الكتاب الأوروبيين يرون بأن الجزائر كانت هادئة وساكنة في مطالع القرن العشرين، وأنهم كانوا راضين بالأمر الواقع وبسياسة الاستعمار الفرنسي بجميع أشكاله وهذا في الواقع يجانب الحقيقة التاريخية، ويؤكد المؤرخون أن المقاومة السياسية بدأت في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي بزعامة حمدان بن عثمان خوجة واسطنبولي و إبراهيم بن مصطفى باشا و حميد بوقندورة والحاج محمد أمين السكة الذين دافعوا عن الجزائر، وعارضوا الاستعمار الفرنسي مستعينين بسلطات باريس وبقادة المحتلين في الجزائر وبالرأي العام مذكرين إياهم بشروط معاهدة 5 جويلية 1830م التي لم يطبقها الاستعمار، فقد انتقد حمدان بن عثمان[2] بشدة في "المرآة" سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر واصفا الأعمال الإجرامية التي ارتكبت ومعبرا عن رفض الشعب الجزائري كله لتلك الأساليب، ومذكرا بأن الجزائر تريد أن تكون مستقلة مثلها مثل بقية الدول الأوروبية "إن للقومية الجزائرية نفس الحقوق في الوجود مثل القومية البلجيكية والقومية اليونانية"[3] ويعتبر حمدان خوجة أول من استعمل عبارة " الجزائر للجزائريين"،[4] غير أن الاستعمار لم يستجب لهذه المطالب،[5] فأدركت فرنسا خطورة الفئة الواعية لذلك قامت بطردهم من الجزائر ونفيهم وقتلهم متهمة إياهم بمحاولة بناء دولة إسلامية رافضة للوجود الفرنسي على أرض الجزائر.[6]

---

[1]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1900،1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1987،ص14.

[2]- المرجع نفسه ، ص 10.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة: المرجع السابق، ص27.

[4]- المرجع نفسه، ص28 .

[5]- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر: 1956، ص 159.

[6]- ناهد ابراهيم دسوقي: **دراسات في تاريخ الجزائر**، منشأة المعارف بالإسكندرية،مصر: 2001، ص ص 13-14.

فقد ارتكب الغزاة الفرنسيون جرائم إنسانية وجرائم حرب ضد الإنسان الجزائري، ومناقضا بذلك الشعار الثلاثي الذي جاءت به الثورة الفرنسية " حرية- مساواة-أخوة " و متجاوزا مبادئ حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية 1789م.

في هذه البيئة السياسية المتميزة بالحيف السياسي وكبت الحريات الفردية والجماعية نشأ وترعرع فرحات عباس، في جزائر توقفت فيها المقاومات الوطنية المسلحة لتفسح المجال للحركة السياسية الإصلاحية الوطنية، وقد وجد فرحات عباس أسس النضال السياسي قد وضعت في البلاد، فالاستعمار قد هيمن على ثروات البلاد واستغلوا الإنسان الجزائري أبشع استغلال، تأثر فرحات عباس بكل هذا وساهم ذلك كثيرا في تكوين شخصيته، وأفكاره السياسية التي استمدها من واقعه المرير، فدعا في بداية نضاله السياسي إلى إزالة القوانين الاستثنائية الاستعمارية، ومد يد العون للإنسان الجزائري المسلم لإخراجه من تخلفه وجهله وفقره، ورأى أن الإدماج السياسي هو الحل الوحيد لذلك وعندما فشلت مشاريعه المساواتية (الإدماجية) تحول إلى المطالبة بإلغاء الاستعمار وتأسيس دولة جزائرية مرتبطة فيدراليا مع فرنسا وحتى هذا المشروع السياسي لم يجد أذانا صاغية من المستوطنين ولا من ساسة باريس فما كان عليه إلا الانضمام إلى الجناح الثوري الذي حمل لواء الكفاح المسلح، وبعد استقلال الجزائر حاول بصفته رئيس للمجلس التأسيسي الجزائري أن يطبق مشروعه الديمقراطي مع احترام خصوصيات الشعب الجزائري، ولكنه اصطدم بجدار السلطة التنفيذية التي جمعت كل السلطات بيدها، فاختار أن يقدم استقالته، مفضلا العزلة السياسية إلى أن وافته المنية سنة 1985م، وهنا يشترك تماما مع الحبيب بورقيبة الذي نشأ هو الآخر في عصر ووضع مشابه لعصر فرحات عباس، فقد وجد هو الأخر قوة استعمارية مسيطرة على تونس، وشعب سلبت منه كل الحريات الفردية والجماعية وترك للفقر والجوع والاستبداد كل ذلك بهدف تسهيل استغلاله أسوء استغلال بالرغم من وجود سلطة سياسية تونسية شكلية يمثلها الباي لا حول ولا قوة لها، ولكنه يختلف مع الحبيب بورقيبة كذلك هذا الأخير الذي ساهم في بناء الحركة الوطنية التونسية مدافعا عن القضية التونسية إلى أن تمكنت تونس من تحقيق استقلالها التام حيث ترأس الحبيب بورقيبة رئاسة الجمهورية التونسية جامعا بيده كل السلطات مما مكنه من تحقيق مشاريعه السياسية على أرض الواقع إلى أن تم عزله من السلطة سنة 1987م.

المبحث الثاني

حياة تونس السياسية في عصر الحبيب بورقيبة

سنرى في هذا المبحث أن البيئة السياس ية التونسية في عصر الحبيب بورقيبة كانت تختلف عن البيئة السياسية الجزائرية التي عاش فيها فرحات عباس في بعض جوانبها، وهذا الاختلاف يتمثل خاصة في شكل النظام الاستعماري الذي هيمن بالقوة على البلدين، ففي الجزائر ألغى الاستعمار نهائيا وجود الدولة الجزائرية، بينما قد حافظ على وجودها شكليا في تونس من خلال الإبقاء على نظام الباي ورجال السلطة، بينما في الجزائر قام الاستعمار الفرنسي بإبعاد الجزائريين نهائيا عن السلطة طوال مدة احتلالها للجزائر، فمعاناة الشعب الجزائري من الاستعمار الفرنسي كانت أشد وطأة من معاناة أشقائنا التونسيين، وإن كانت تلتقي في بعض النواحي التقاء يكاد يكون متطابقا، ولذلك سنرى أن مطالب الرجلين كانت تلتقي في بعض المواقف والمطالب، وتختلف في أخرى تبعا للظروف السياسية في البلدين.

سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية:

عندما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م كانت تتطلع لاحتلال كل المغرب العربي، وراحت تنتظر الفرصة المناسبة لتحقيق أطماعها، وكانت تونس بموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية والبشرية منطقة تنافس استعماري بين فرنسا وإيطاليا وانجلترا، وكانت فرنسا أكثرهم حماسا وتطلعا لتونس واهتماما بتونس.

خلال مؤتمر برلين 1878م تخلت إنجلترا عن تونس لفرنسا مقابل السماح لها باحتلال قبرص ومصر، فقد صرح الوزير الأول الإنجليزي " بنجمان دسرائيلي" « Benjamin Disraeli » : "**احتلوا تونس إن شئتم فإنجلترا لا تمانع في ذلك.**" [1] وبذلك تركت إنجلترا المجال لفرنسا باحتلال تونس بعد أن نالت حصتها في جزيرة قبرص ذات الموقع الاستراتيجي في البحر المتوسط، وأما ألمانيا القوة الأوروبية الناشئة والصاعدة كانت ترى في إستراتجيتها إبعاد فرنسا عن أوروبا وتوجيه اهتماماتها بالخارج حتى تتمكن ألمانيا من إبقاء الألزاس واللورين، لذلك صرح "بسمارك" « Bismarck » للفرنسيين بقوله: ***"إني أعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت، وآن لكم أن تقطفوها.*** "[2] وبهذا التصريح دعم "بسمارك" الأطماع

---

[1] - علي المحجوبي: __انتصاب الحماية الفرنسية بتونس__، ترجمة عمر بن ضو وأخرون، دار سراس للنشر، تونس: 1986، ص 35.

[2] -Jean Ganiage: **__les origines de protectorat français en Tunisie(1861-1881),__** P.U.F, Paris: 1959, p 439.

الفرنسية في تونس على حساب إيطاليا منافستها الشرسة، وبذلك لم تجد هذه الأخيرة تأييدا أوربيا لمطامعها في تونس في مؤتمر برلين الأول 1878م، لذلك عارضت ققراتها المتعلقة بالقضية التونسية.

وعلى الرغم من انعقاد مؤتمر برلين 1878م وقراراته الصادرة لصالح فرنسا بحرية التصرف في تونس، إلا أن فرنسا لم تتخلص من عقدة الهزيمة أمام ألمانيا في حرب السبعينات، وخاصة بعد أن فقدت مقاطعتي الألزاس واللورين سنة 1870م وما نتج عنها من حدوث أزمة اقتصادية بفرنسا بفعل تراكم الإنتاج الصناعي ورؤوس الأموال الناجمة عن عدم قدرة الأسواق الفرنسية عن استيعابها، وغلق الأسواق الأوروبية بفعل ارتفاع الضريبة الجمركية ومع ذلك فإن أنظار الفرنسيين كانت تتجه أكثر للثأر وتحرير الألزاس واللورين من الاستعمار الألماني، ولكن ساسة فرنسا كانوا ينظرون إلى الخارج، وضم مناطق حيوية جديدة إلى فرنسا ولكن بأسلوب جديد يختلف عن احتلالها للجزائر، والذي يتمثل في فرض نظام جديد جربته فرنسا في تونس ويتمثل في نظام الحماية الذي تعهدت فيه باحترام عادات وتقاليد التونسيين، وأعطت ضمانات للدول الأوروبية الكبرى خاصة انجلترا وإيطاليا بحماية امتيازاتهما في تونس، وأبقت على سلطة الباي قائمة، مبتعدة عن الاستعمار العسكري الذي طبقته في الجزائر لأنه كلفها خسائر باهضة جدا في الأرواح والأموال، ولكن فرنسا أرادت بهذا الأسلوب أن تجعل من تونس "جزائر جديدة"،[1] أي احتلال تونس بخسائر أقل وأرباح أكثر، هذا الأسلوب الجديد يظهر أن الاستعمار الفرنسي لجأ إليه في تونس بعد تجربته المريرة التي عرفها في الجزائر، فكانت تونس أول تجربة سياسية لنظام الحماية في تاريخ فرنسا الاستعماري،[2] لأنها قد تعلمت من تجربة الجزائر التي كلفتها خسائر فادحة نتيجة استعمالها القوة المفرطة في فرض هيمنتها على الشعب الجزائري، ورأت على إثر ذلك أن القوة وحدها لا تكفي لإخضاع الشعوب، ولكنها من جانب آخر لم تتعلم بأن الاستعمار تحت أي شكل من الأشكال هو عمل منبوذ ومرفوض.

وكانت فرنسا تنتظر الفرصة المناسبة لاحتلال تونس، وقد مهدت لحملتها عليها بإثارة مشاكل القبائل التي تسكن الحدود الجزائرية التونسية.[3] على نحو يظهر أن أمر هذه القبائل التونسية غير خاضعة للباي، وأن اعتداءاتها قد تكررت على القرى والمدن الجزائرية القريبة من الحدود التونسية الجزائرية، حيث كانت هذه القبائل تقوم بالاعتداء والنهب ثم تعود إلى تونس، وعلى كل فإن هذه الاعتداءات بين

---

[1]- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص ص : 5-6.
[2]- رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص 141.
[3]- Jean François Martin: **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956**, éditions, L'Harmatin, France: 2003, p 34.

القبائل الجزائرية والتونسية الحدودية معروفة منذ زمن بعيد، وكانت تسوى بطريقة أو بأخرى.[1] ولكن فرنسا اعتبرتها اعتداء على أراضيها، وراحت تمهد الظروف المناسبة لعملية الغزو لا سيما عندما اعتدت قبيلة خمير الجبلية على الأراضي الجزائرية،[2] وهي قبيلة يتميز أفرادها بالخشونة والعنف والطبائع السيئة،[3] وقد حدث أن عبرت قبيلة "بنو خمير" التونسية الحدود الجزائرية يوم 16 فيفري 1881م، واقترفت بعض أعمال السرقة والنهب،[4] المعتادة بين القبائل في تلك المناطق ثم رجعت، وتوالت بعدها الأحداث بسرعة فاتخذت فرنسا عددا من الإجراءات لتأديب هذه القبيلة، فتدخلت عسكريا من الجزائر يومي 30 و 31 مارس 1881م لتأديب هذه القبيلة، ووقع اشتباك بين القوات الفرنسية و القبائل التونسية، وهو الإشتباك الذي خطط له الضباط الفرنسيون بدقة في الجزائر ومكن فرنسا من غزو تونس وفرض الحماية عليها.[5]

لقد كتبت جريدة "لنتيرن" (La lanterne) يوم 6 أفريل 1881 ما يلي: "***لقد سفك دم الجنود الفرنسيين على يد عصابات لصوص قاموا بغزو أراضينا، واعتدوا على قبائل تحت حمايتنا، يجب أن ننتقم للدم الذي سفك ونعاقب الذين تسببوا في إهانتنا يجب أن نأخذ جميع الاحتياطات الضرورية لحماية أراضينا الجزائرية، فهي ليست جزءا فقط من الأرض الأم، ولكن هي أرض فرنسية.*** " [6]

واتهمت فرنسا الباي التونسي بأنه هو الذي حرض تلك القبائل على القيام باعتداءات على القبائل الجزائرية.[7] وبناء على ذلك فإن التهمة وجهت مباشرة للباي أي عليه تحمل مسؤولية ما يحدث من غزو وهذا ما قامت به فرنسا تذرعت بغزو الجزائر بقضية المروحة التي تسبب فيها الداي حسين مع القنصل الفرنسي "دوفال" « Duval » ووجهت الحملة الفرنسية لاحتلال الجزائر العاصمة أولا ونفس الشيء قامت به فرنسا في غزوها لتونس حيث وجهت حملتها العسكرية إلى تونس العاصمة باعتبارها حسب

---

[1]- الشيباني بنبلغيث: **<u>الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)</u>**، مؤسسة التميمي للبحث، تونس: 1995، ص 213.

[2] - I.S.H.M.N, Tunisie (**<u>Troubles et insurrections sur la frontière algéro-tunisienne et à l'intérieur de la Régence et réactions française</u>**) 1881, cartons 55, Bobine 316, Folios 279

[3]- Playfair (R.L): "visite au pays des Khomaïrs (khomirs)", in, **<u>Revue africaine</u>**, volume 25, année 1881, éd, A.Jourdan, Libraire, Alger, 1881, p. 49

[4]- I.S.H.M.N, Tunisie 1877-1881 (**<u>Frontière algéro-tunisienne: affaires diverses conflits; vol de bétail; Khroumir Conflits; crimes; vol de bétail; attaques de caravanes; tribus frontières. Conflits, crimes; vol. de bétail; insurrection des Hammamans; déportation d'insurgés algériens; attaque de caravanes. Conflits, crimes expédition de Tunisie</u>**), Cartons dossiers 25H21, Bobine A33, Folios 600

[5]- عبد الرحمان تشانجي: **<u>المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1881-1913</u>**، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس: فيفري 1973، ص ص 66-67.

[6]- Mohamed Faroua: **<u>la gauche en France et la colonisation de la Tunisie (1881-1914)</u>**, édition, L'Harmattan, France,2003: p 40.

[7] - ibid, p 40.

ساسة فرنسا هي منبع المؤامرات ضد فرنسا.[1] والغريب في الأمر أن الاعتداءات والمناوشات بين القبائل الساكنة على الحدود الجزائرية التونسية كانت شيئا مألوفا وعاديا، ولكن فرنسا أعطت اعتداءات قبائل خمير أمرا خطيرا ذو أبعاد سياسية تهدد فرنسا، ولكن الحقيقة غير ذلك فإن فرنسا كانت تنظر إلى تونس لا على أساس امتداد جغرافي للجزائر ولكنها جزء من الجزائر.[2]

وكل ذلك زاد من أعباء الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، والذي حاول تأديب هذه القبائل وأخذت الحكومة الفرنسية تهيأ الرأي العام الفرنسي لتقبل التدخل العسكري الفرنسي في تونس، وأن هذا العمل في نظرهم هدفه حماية مصالح فرنسا في شمال إفريقيا، وفي الوقت نفسه أصدرت الحكومة الفرنسية الأوامر إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر للإسراع في إنجاز مشروع السكة الحديدية الذي يربط الجزائر بتونس، حتى يسهل نقل الجنود الفرنسيين، وقبل أن تغزو فرنسا تونس عرضت سنة 1879م على الباي محمد الصادق حاكم تونس عن طريق قنصلها هناك مسودة لمعاهدة الحماية التي تقترح أن يوقع عليها الباي بطريقة ودية، ولكنه رفض مما دفع فرنسا للاستعداد للتدخل عسكريا.[3] الأمر الذي دفع القنصل الفرنسي "روستان" «Rostand» بتونس أن يطلب من حكومة بلاده إرسال بعض قطع أسطولها إلى المياه التونسية لتخويف الباي ودفعه للتوقيع على مسودة الحماية.

انتهزت الحكومة الفرنسية بعض الحوادث البسيطة التي وقعت على الحدود الجزائرية التونسية لتنفيذ مخططها الاستعماري التي كانت تنتظره وتهيأ الظروف له لغزو تونس في أسرع وقت خاصة بعد انتشار حركة الجامعة الإسلامية التي تستهدف توحيد العالم الإسلامي، وكان وراء هذه الحملة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وخشيت فرنسا من انتشار هذه الأفكار في تونس وازدياد الوعي العربي الإسلامي الرافض للاستعمار، وكان هذا كله يخيف فرنسا والدول الأوروبية، وقد طلبت هذه القوات الفرنسية من الباي محمد الصادق مساعدة الجنود الفرنسيين في معاقبة قبلية "بنو خمير" ولكن الباي رفض طلبهم وقد حاول من جانبه أن يتدخل لتأديب تلك القبيلة المعتدية، لكن ذلك لم يكن كافيا لمنع فرنسا من تنفيذ خطتها التي كانت تنتظرها بلهف خاصة بعد مؤتمر برلين 1878 م، وقد وضعت قواتها على الحدود التونسية الجزائرية وأمرتها باجتياز الحدود يوم 24 أفريل 1881، فاحتلت هذه القوات الغازية "الكاف" و"طبرقة" دون مقاومة، وفي نفس الوقت أنزلت فرنسا بعض قواتها التي أبحرت من ميناء "طولون" في

[1] - ibid, p 41.
[2] - ibid, p 31.

[3]- عبد الرحمان تشانجي: المرجع السابق، ص 58.

"بنزرت"، وبعد احتلالها تقدمت القوات الفرنسية صوب العاصمة تونس،[1] وكان تعدادها 35000 عسكري وهو تقريبا نفس العدد الذي غزت به الجزائر سنة 1830م ، وعسكرت على مقربة من تونس وفي يوم 8 ماي زحف الجنرال "بريار" « breart » على مدينة تونس.[2] وتمت محاصرة المدينة لإبراز مدى قوة الجيش الفرنسي الذي بلغ تعداده كما رأينا 35000 عسكري أمام جيش الباي الذي كان يعاني من قدم أسلحته وقلة عدده وسوء التنظيم، ولم يكن عدده يتجاوز 2500 جندي لا يملك سوى 14 مدفعا فقط، لذلك أمرت الحكومة التونسية جيشها بعدم التعرض للجيش الفرنسي.[3] ويظهر أن الباي لم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر من ذلك نظرا لعجزه فلذلك لم يغامر بجيشه لأنه كان يعلم النتيجة مسبقا، لأن جيشه فقد دوره ولم يبق منه إلا الاسم.[4] أضف إلى ذلك أن الجيش النظامي سواء كان قويا أو ضعيفا لا يعرف تكتيك حرب العصابات التي تختص بها الجيوش غير النظامية حيث يبرز هذا النوع خاصة في الثورات والمقاومات.

لجأ الباي محمد الصادق إلى إرسال برقيات إلى السلطان العثماني، والدول الأوروبية الموقعة على معاهدة برلين طالبا منها التوسط بينه وبين فرنسا آملا من الدول الأوروبية التدخل إلى جانبه وأن يرسل السلطان العثماني أسطوله لحماية تونس، وأعطى الباي الأوامر لجيشه بالتراجع أمام الجيوش الفرنسية وعدم مواجهتها.[5]

وهنا نرى أوجه الاختلاف بين الداي حسين الذي واجه القوات الفرنسية ولم ينتظر المساعدة من أية دولة، وذلك على عكس الباي التونسي محمد الصادق الذي رفض المواجهة منتظرا مساعدة الدولة العثمانية عسكريا، ولكننا نجد تشابها بين الرفض الشعبي الجزائري والتونسي لعملية الغزو.[6]

في يوم 12 ماي 1881م قدم القنصل العام الفرنسي بتونس إلى الباي محمد الصادق نسخة من معاهدة الحماية على الساعة الرابعة مساء وأمهله 4 ساعات فقط للمصادقة عليها، وفي حالة الرفض أخبره أن القوات الفرنسية ستعزله وتعين بدله أخيه "الطيب باي"، استدعى الباي محمد الصادق رجال حاشيته وعرض عليهم الأمر، وكان الحاضرون في غالبيتهم يميلون إلى الرفض واللجوء إلى المقاومة والجهاد،

---

[1] - I.S.H.M.N, Tunisie 1881 (**<u>Opération militaires en vu de l'occupation de villes tunisiennes. Insurrection de la population tunisienne</u>**) Cartons dossiers 2H7, Bobine S.252, Folios 128-142

[2]- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 44.

[3]- الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص 214.

[4]- المرجع نفسه، ص 215.

[5]- عبد الرحمان تشانجي: المرجع السابق، ص 126.

[6]- المرجع نفسه: ص 127.

كان ممثلو الاستعمار ينتظرون الرد على المعاهدة في غرفة مجاورة للحجرة التي اجتمع فيها الباي مع رجاله، وعلى الساعة 8 مساء من ذاك اليوم وقع الباي على معاهدة الحماية، وبذلك انتهى الاستقلال الفعلي لتونس، وعرفت هذه المعاهدة بـــ "معاهدة باردو"*[1] وقد نصت على أن الوجود الفرنسي بتونس مؤقت، وأن القوات الفرنسية سوف تحتل فقط جهات على الحدود والسواحل لتوطيد الأمن، وأن هذه القوات سوف تخرج من تونس عندما تكون السلطة التونسية قادرة على حفظ الأمن والنظام، وأن فرنسا ملزمة بحماية الباي وأسرته، وسينوب عن فرنسا وزير مقيم يراقب تنفيذ ما تضمنته المعاهدة.[2]

---

*- الحمد لله،أما بعد فإنه كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك إلى الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عين رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بريار وفوض له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية:

الفصل الأول:

إن معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتؤكد بوجه صريح.

الفصل الثاني:

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الإدارة المحلية قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار.

الفصل الثالث:

قد التزمت دولة الجمهورية الفرنساوية بأن تعين وتعضد على الدوام حضرة رفيع الشأن باي تونس لمنع جميع الأخطار التي تهدد ذاته وآل بيته أو التي تكدر راحة عمالته.

الفصل الرابع:

وتكلفت دولة الجمهورية الفرنساوية بإجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الإيالة والدول الأوروبية.

الفصل الخامس:

ينوب عن دولة الجمهورية الفرنساوية لدى حضرة رفيع الشأن باي تونس وزير مقيم يراقب إجراء ما تضمنه هذا السجل ويكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع السلط التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلادين.

الفصل السادس:

نواب فرنسا الدولية والقنصلية بالبلدان الأجنبية يكلفون بحماية مصالح تونس ورعاياها. والتزمت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن لا تعقد أدنى عقد يفهم منه التعاقد مع أجنبي بغير أن تعلم به دولة الجمهورية الفرنساوية وتتفاهم معها فيه من قبل.

الفصل السابع:

لقد أبقت دولة الجمهورية الفرنساوية ودولة حضرة رفيع الشأن باي تونس تعيين وصول في تنظيم مالية المملكة يتفقان عليها بعد ليحصل بذلك الاطمئنان على أداء واجبات الدين العمومي والضمان لحقوق أرباب دين الإيالة التونسية.

الفصل الثامن:

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع:

ولوقاية بلاد الجزاير التي املكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية "كنترباند" تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر:

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وسجل المصادقة يسلم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.

حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881.

محمد الصادق باي

الجنرال بريار. (**علي المحجوبي:المرجع السابق، ص ص 152-154.**)

1- I.S.H.M.N, Tunisie 1881 (**Début de l'expédition de Tunisie opérations militaires de la conquête de la Tunisie et signature du traité do bardo**) Cartons dossiers 2H12 D.2, Folios 150, 85

2- الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1975: ص 25.

"تدخلت فرنسا عند أول فرصة سانحة لتبسط سلطانها على هذه البلاد أيضا... جرد الباي من سلاحه سنة 1881 م على يد جيش كان قد اجتاح تونس بحجة تأديب قبيلة بدوية اخترقت الحدود، وقامت بأعمال عدائية هناك، والحق أن الفرنسيين أبقوا للباي عرشه، إسميا، إلا أنهم سلبوه جميع السلطات الحقيقية، بلا استثناء."[1]

وهذه المعاهدة وضعت تونس تحت تصرف المقيم العام الفرنسي،[2] وهي كما نرى تختلف في شكلها عن معاهدة الاستسلام التي وقعها الداي حسين يوم 5 جويلية 1830م، ويظهر أن فرنسا لجأت إلى هذه الطريقة محاولة إظهار الجانب الإيجابي في احتلالها لتونس إن كان للاحتلال إيجابيات، وكذلك لعدم إثارة الدول الأوروبية المنافسة لها، ولتضليل أبناء تونس بأنها لم تأت لاحتلال بلادهم مثلما فعلت في الجزائر، وكانت الحماية الفرنسية على تونس تحمل بحكم نشأتها طابع الدبلوماسية الرافضة لأي تدخل أجنبي في تونس.[3]

يتمثل دور المقيم العام الفرنسي في حكم تونس حكما غير مباشر بواسطة السلطات التقليدية التونسية، وذلك بإبقائهم في مناصبهم الإدراية، ولكنهم يخضعون مباشرة لمراقبة المقيم العام، وأما دولة البايات فقد بقيت كما كانت من قبل، ولكن ظهرت بجانبها مراقبة فرنسية من مقيم عام، وكاتب عام لدى الإدارة المركزية والوزراء التونسيين، ومن مراقبين مدنيين في الولايات يشرفون على القياد وممثلي السلطة فيها، وأما الدفاع والعلاقات التونسية الخارجية فقد انتقلت مباشرة إلى سلطة الحماية،[4] وأصبحت المناصب السيادية من دفاع وعلاقات خارجية خاضعة مباشرة لسلطة الحماية، ولم يبق للباي إلا سلطة رمزية فقط،[5] وهكذا نجد أن الاستعمار الفرنسي لتونس احتكر ثلاثة مهام رئيسة ومحورية هي:

1- الوظيفة الأمنية.
2- التمثيل الدبلوماسي الخارجي.
3- حق الرقابة على الإدارة المحلية.

1- كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ص 629- 230.

2- André Raymond et Jean Poncet: **la Tunisie**, que sais-je? , N°=35287, P.U.F, France 1977: p 26.

3- شارل أندري جوليان: **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الشركة التونسية للتوزيع، تونس: 1985، ص 16.

4- محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، ، سراس للنشر، تونس: 1993، ص 100.

5- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص ص 60-61.

المقاومة المسلحة ورفض الاستعمار:

لم يرض الشعب التونسي أن تحتل فرنسا بلاده تحت أي شكل من أشكال الاستعمار سواء باسم الحماية أو غيرها، وكان الرفض الأول لهذه المعاهدة من حاشية الباي أثناء استشارته لهم فقد ظهر رفض اللواء "العربي زروق"* رئيس المجلس البلدي بكل وضوح، وطلب من الباي رفضها وإعلان الجهاد، حيث قال للباي محمد الصادق:" ***الآن لم يبق وجه لتأخير ما اتفقنا عليه أمس، من انتقال سيدنا إلى تونس، وهنالك يجتمع حولك نحو من ستين ألف مقاتل من أمتك، ويقضي الله بيننا...*** " فرد عليه الباي بإشارة بيده إلى العسكر الفرنسي المحاصر للقصر، فكان جواب العربي زروق:" ***من هنا تبدأ المعركة.*** " فرد الباي:" ***أتريد أن تخضب هذه اللحية بالدم.*** " وكان الرد التلقائي من العربي زروق: "***يذهب رأس واحد خير من ذهاب رؤوس أمة كاملة.***"[1]

هل كان الباي يحرص على كرسيه فقط حينما قبل التوقيع على المعاهدة ولم تكن تونس تهمه؟ أم أنه خاف من تهديد فرنسا بتعيين أخيه بدله؟ أم لإدراكه بالعجز وعدم فاعلية المقاومة مع أن الدين الإسلامي والقانون الطبيعي يحتمان عليه الدفاع عن النفس بكل الطرق؟

جاء الرفض أولا من أحد رجاله، ثم أعلن الكثير من أفراد الجيش عصيان أوامر الباي وأوامر ضباطهم لأنهم رأوا أن التوقيع على المعاهدة خيانة.[2]

وأما الشعب التونسي لم يقبل بمعاهدة باردو ولم يرضخ للاحتلال الفرنسي، فقد أعلنت القبائل التي كانت تسكن شرقي تونس وجنوبها الجهاد ضد المحتل ومما شجعهم على ذلك أكثر هو اتصال رسول السلطان العثماني بالمقاومين، وأعلمهم بأن السلطان العثماني رافض للمعاهدة "إن الباب العالي احتج بصورة قطعية وحازمة ضد هاته المعاهدة وأن هذه المعاهدة لاغية ولا شرعية لها."[3] لذلك انتشرت المقاومة في كامل تونس،[4] وربما تكون قد تأثرت بثورة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي الجزائري في ربيع 1881م، والتي حققت نجاحا باهرا على القوات الفرنسية والقضاء على قائد الحملة يوم 22 أفريل 1881م، وأسر حوالي 300 جندي فرنسي، وكان لهذا الانتصار صدى واسع في كل الجزائر وتونس

*- العربي زروق ضابط من أصل عربي مغربي، تخرج من المدرسة الحربية بباردو، عمل مديرا للمدرسة الصادقية، ثم رئيسا للمجلس البلدي، وأجبر بعد الاتفاقية على الإقامة بمنزله، ثم التجأ إلى الأسكندرية، ومنها إلى إسطمبول.

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 26.

[2]-الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 26.

[3]- عبد الرحمن تشانجي: المرجع السابق، ص 134.

[4] - I.S.H.M.N, Tunisie 1881-1887(**résistance populaire de la population tunisienne à l'occupations française**), Cartons dossiers 2H26-D.1, Bobine S.266, Folios 387

وغيرها.[1] والعامل الثاني المشجع هو رفض السلطان العثماني لمعاهدة باردو وانتظار التونسيين تدخل القوات العثمانية المرابطة في طرابلس الغرب إلى جانبهم.

تزعم حركة المقاومة في قابس "علي بن خليفة" وحاول أن ينظم ويجمع المقاومة التونسية تحت قيادته، واجتمع لهذا الغرض مع مقاومي صفاقس والقيروان، وانضمت إليه قبيلة "بنو زيد" بعدما كانوا من أشد معارضيه عندما كان ممثلا لسلطة الباي لأنه أعلن الثورة باسم الجهاد وكرهه للباي والغزاة الفرنسيين،[2] ولكنه لم ينجح في مهمته بعد أن أصر زعيم كل منطقة أن يتولى الأمر بنفسه خاصة وأن المقاومة اشتعلت في كل مكان.

وهنا نجد تشابها بين المقاومات الشعبية الجزائرية المفتتة التي لم تخضع لقائد واحد، وبين المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر الذي حاول تنظيم المقاومة الوطنية وقيادتها وإعادة بناء الدولة الجزائرية.

إن المقاومة التونسية حاربت على جبهتين ضد الجيش الفرنسي المحتل من جهة، وضد الباي وجنوده من جهة ثانية، في نظرهم أنهم باعوا تونس لفرنسا وخانوا الأمانة.

لقد واجه الاستعمار الفرنسي لتونس ظاهرتين متناقضتين:

- الظاهرة الأولى: استسلام الباي وحاشيته، وقبولهم التعامل والتعاون مع الاستعمار.
- الظاهرة الثانية: رفض الشعب التونسي للباي وحاشيته، ورفضه كذلك للاستعمار عن طريق إعلان المقاومة.

لقد أدى تشتت قادة المقاومة التونسية، وضعف وقلة أسلحتهم أمام القوات الفرنسية الغازية التي كانت تفوقهم عدة وعددا إلى عجز المقاومة عن تحقيق النصر ولكنها سجلت صفحة مشرفة. في تاريخ تونس المعاصر.

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 150-151.
[2]محمد فروة: "المقاومة المسلحة في تونس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، **منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية**، أعمال الندوة السابعة نوفمبر 1993، تونس، 1995، ص 58

المقاومة السياسية:

عندما سكتت لغة السلاح بسبب الوهن الذي أصاب المقاومة التونسية، وضع حد للصعوبات التي واجهتها سلطة الحماية الفرنسية من قبل المقاومة الشعبية المسلحة، وأصبحت الجيوش الفرنسية والشرطة مهيمنة على كامل تونس،[1] في هذه الظروف المتميزة ظاهريا بالهدوء، بدأت النخبة التونسية المثقفة تمارس نضال سياسي رافضة هي الأخرى الاستعمار الفرنسي، ولكن بوسائل سلمية، والحق أن تونس باعتبارها البلد الإسلامي الأول على المستوى المغاربي التي تأسست بها أول مدينة إسلامية وهي القيروان سنة 675م، وهي البلد المغاربي الأكثر تأثرا بالمشرق العربي،[2] فالدين الإسلامي كان من أحد العوامل الأساسية في رفض الاستعمار الفرنسي سواء أثناء مرحلة المقاومة الشعبية المسلحة أو خلال مرحلة المقاومة السياسية (الحركة الوطنية التونسية) التي مثلها العلماء والتونسيون المتخرجون من المدارس الفرنسية، ولكن لم يكن الدين وحده المحرك الأساسي للمقاومة التونسية بشقيها، فنظام الحماية الفرنسية بتونس أفرز تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية وسبب هذا أضرارا للأغلبية العظمى للتونسيين الريفيين خاصة، فقد تحول الريف التونسي من نمط اقتصادي معاشي يكاد يكون شبه مغلق (المجتمع الزراعي) إلى نمط اقتصادي رأسمالي، وتطلب هذا شق طرق المواصلات الذي استفاد منه التونسيون وذلك في التنقل والاتصال ببعضهم، فساهم ذلك في تقليص الفوارق في الذهنيات القبلية بين مختلف جهات الوطن، ولاسيما بين الريفيين وسكان المدن، فهذا كان له أثر إيجابي في تنمية الوعي الوطني التونسي وتقهقر النزعة القبلية التي ساعد الاستعمار في إضعافها من حيث لا يدري فحينما كان يسلب أراضي القبائل لم يكن يفرق بين قبيلة وأخرى وكان يعتبر التونسيين أمة واحدة، فعاملهم كجماعة وليس كقبائل وهذا مما زاد في الشعور بالانتماء إلى وطن واحد وليس إلى قبيلة واحدة، حيث كانت هذه العقلية سائدة قبل 1881م، وما بعدها فكانت القبائل التونسية تشبه دويلات لها حدودها وعناصرها السكانية وكثيرا ما كانت النزاعات والمعارك تنشب بينها من أجل المراعي والمياه وتوسيع الأراضي الزراعية فالحماية الفرنسية ونظامها جعل التونسيين يشعرون بقوة أنهم ينتمون إلى وطن واحد وإن تخلى عنهم الباي فقاوموا

---

[1]- أحمد القصاب: **تاريخ تونس المعاصر 1881-1956**، ترجمة حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس: 1986، ص 486.

[2] -Charles-André Julien: **L'Afrique du nord en marche nationalisme musulmans et souveraineté française**, éd, Julliard, France, 1972: p 63.

الاستعمار وهذه المقاومة شملت تقريبا كل البلاد التونسية وشاركت فيها مختلف القبائل ناسية خلافاتها وأحقادها الماضية.[1]

وساهم كذلك التعليم العصري الذي أدخله الاستعمار إلى نشر مبادئ الثورة الفرنسية في الأوساط التونسية المثقفة، هذه المبادئ الداعية إلى الحرية والمساواة والإخاء والرافضة للظلم والاستبداد، فكانت هذه المبادئ تتناقض تماما مع ما يفعله الاستعمار في تونس، فقد كتبت جريدة "لوتون" « Le Temps » في أفريل 1906:" ***إن الشباب الذي يتعلم الفرنسية ولا يسمع في أوساطنا وأدبنا إلا حديثا عن العدالة والحرية والمساواة لا يقبل أن يعامل معاملة المغلوب الذي ليس له أي حق حتى ولو كان في التطلع إلى وضع أحسن.***"[2]

فالتعليم العصري الفرنسي ساهم هو الأخر في نشر الأفكار الثورية الرافضة للاستبداد والذل، فكان الدين الإسلامي المحرك الأساسي لحركة الجهاد ضد جنود الحماية وجنود الباي، وتزامنا مع حركة المقاومة المسلحة نشأت الحركة الوطنية التونسية، ووقفت الطبقة التونسية المثقفة ضد سياسة الاستعمار والإقصاء وأضاف الشبان التونسيون (les jeunes Tunisiens) معارفهم الثقافية التي استمدوها من التعليم الفرنسي إلى جانب إخوانهم المثقفين باللغة العربية مما زاد الطبقة السياسية قوة وأدى إلى بلورة الحركة الوطنية التونسية.

وفي 23 ديسمبر 1905م تأسست جمعية قدماء تلامذة المعهد الصادقي أو "الصادقية" برئاسة "خير الله بن مصطفى"، تهدف إلى التجديد وتغيير عقلية الشعب التونسي والإسراع به نحو التقدم والأخذ بأفكار عصره، وقد صرح "علي باشا حامبة"* أحد المثقفين بثقافة دينية، والساعي إلى عصرنة تونس[3] وأحد الناشطين والمؤسسين للجمعية قائلا: "***لبلوغ ذلك علينا أولا أن نجتهد للحفاظ على هذا التفكير التجديدي الذي كان المعهد الصادقي مهدا له، وتنميته لدى رفاقنا ثم نشره بين عامة الشعب.***"[4]

دعا رجلان من مؤسسي هذه الحركة "محمد بيرم" و"محمد السنوسي" الشيخ محمد عبده لزيارة تونس، وبدعوتهما زار الشيخ "محمد عبده" تونس مرتين المرة الأولى دامت من 6 ديسمبر 1884م إلى 4

---

[1]- علي المحجوبي: **<u>جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)</u>**، ترجمة عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس: 1999، ص ص 110- 112.

[2]- المرجع نفسه، ص : 122.

*- علي باشا حامبة: صحفي ورجل سياسة تونسي، ولد عام 1876 بمدينة تونس وتوفي في 29 أكتوبر 1918 بإسطنبول في تركيا.

[3] - Charles-André Julien: op-cit, p 65.

[4]- المرجع نفسه، ص 132.

جانفي 1885م، وزيارته الثانية إلى تونس دامت من 9 سبتمبر إلى 24 سبتمبر1903م[1]، واستقبله الشعب التونسي بحفاوة بالغة، ولاحظ "محمد عبده" تقارب بين مبادئ الحركتين الإصلاحيتين التونسية والمصرية،[2] وساهم في تفعيل الحركة الإصلاحية التونسية، ولكنه لم يشارك في تأسيسها حيث يرى بعض الكتاب أن الحركة الإصلاحية التونسية استمدت مرجعيتها من "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" ولكن هذه الحركة الإصلاحية في تونس قد ظهرت قبل فرض الحماية الفرنسية عليها كما رأينا، ولكننا لا نستبعد التأثير الفكري لـــ "جمال الدين الأفغاني" و "محمد عبده" عليها، فالتيارين الإصلاحيين التونسي والمصري قد تواصلا فيما بينهما ولكن لا نستطيع أن نقول أن الحركة الإصلاحية التونسية تكونت تحت تأثير الحركة الإصلاحية المصرية، وهذا يجانب الحقيقة التاريخية.

في بداية 1907م أسس "بشير صفر" و"علي باشا حامبة" الحزب التقدمي أو الحزب الإصلاحي المعروف باسم "*حركة تونس الفتاة*" للدفاع عن تونس وأصدروا جريدة أسبوعية "التونسي" (le Tunisien) باللغة الفرنسية، وذلك ابتداء من 7 فيفري 1907م،[3] وانضم إليها الشيخ "عبد العزيز الثعالبي"[*] في 1909م، حيث أصبحت تصدر كذلك باللغة العربية، وترأس تحريرها "عبد العزيز الثعالبي"، وأعلنت برنامجها السياسي والثقافي والاجتماعي، وضمت مجموعة كبيرة من الشباب التونسي، حوالي 1000 منخرط، وكانوا متفقين على ضرورة الدفاع عن الحضارة الإسلامية،[4] وبانضمام "عبد العزيز الثعالبي" إليها تم دمج الفئتين المثقفتين بالثقافة العربية والثقافة الفرنسية وتضامنتا معا، وكان لهذا الحزب دور هام في الوقوف ضد الغزو الإيطالي لليبيا في 11 سبتمبر 1911م ولقد كان رفض الشباب التونسي للغزو والاستعمار حازما، أصدر الشباب التونسي جريدة "الاتحاد الإسلامي" بمناسبة ذلك العدوان على

---

[1] - Mustapha Kraiem: "Au sujet des incidences des deux sejours de Muhammad Abduh en Tunisie", **Revue d'histoire Maghrebine**, N°3, Janvier 1975, Tunis, p. 91

[2]- المرجع نفسه، ص 134.

[3]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 21.

[*]- "عبد العزيز الثعالبي (1874-1944) ولد بمدينة تونس في عائلة من أصل جزائري، زاول تعليمه بجامع الزيتونة، أسس سنة 1896 جريدة "سبيل الرّشاد" حيث أبدى رؤية للإسلام لا تتطابق مع مفاهيم "رجال الدين" مما أدى إلى اختفاء هذه الصحيفة، فقام عندئذ الثعالبي برحلة إلى كل من تركيا ومصر والجزيرة العربية للمزيد من المعرفة، وعاد إلى تونس سنة 1902 متشبعا بأفكار كامل باشا زعيم الحركة الوطنية المصرية آنذاك، وفي سنة 1903 قام بزيارة إلى الجزائر والمغرب الأقصى، وعند رجوعه إلى تونس لم يتورع في مهاجمة "الأولياء الصالحين"، فحكم عليه بالسجن لمدة شهرين، وإثر ذلك التحق بحركة الشباب التونسي حيث أسند إليه علي باش حامبة مسؤولية الإشراف على النشرة العربية لجريدة" التونسي" (Le Tunisien)، فأصبح حينئذ من أبرز عناصر حركة الشباب التونسي. وفي سنة 1911 ساهم في جمع التبرعات لفائدة الجيوش التركية التي تخوض آنذاك حربا ضد إيطاليا بطرابلس كما ساهم سنة 1912 في حادثة الترامواي ووقع إبعاده إثر ذلك عن البلاد التونسية، غير أنه عاد إلى تونس سنة 1913 عندما وقع قرار إلغاء النفي، وفي 10 جويلية 1919 سافر إلى باريس للدفاع على القضية التونسية وأصدر سنة 1920 بمعية أحمد السقا كتاب "تونس الشهيدة"، فوقع إيقافه بباريس في 31 جويلية 1920 وارجع إلى تونس، وفي سنة 1921 أطلقت سلطات الحماية سراحه، وغادر تونس في شهر جويلية 1923، فجال العالم العربي الإسلامي ولم يعد إلى بلاده إلا سنة 1937 ودخل إثر ذلك في صراع مع جماعة الحزب الدستوري الحر الجديد، غير أنه تقهقر، فاقتصر عندئذ على العمل في دائرة "جماعات ضئيلة العدد" إلى أن توفي بتونس سنة 1944." (**علي المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس: 1986، ص 55.**)

[4]- المرجع نفسه، ص 22.

ليبيا، ولقد جاء في العدد الأول من هذه الجريدة: ***فلا يتعجب الأوروبيون إذا رأوا قلوب المسلمين تخفق نحو تركيا نتيجة هذا الاعتداء الإجرامي الذي لا نسمح به، ويعتبر هذا الاعتداء على الخليفة الحامي والمدافع عن الأماكن المقدسة، إنه اعتداء على الإسلام وعلى العالم الإسلامي كله، ونحن التونسيون نعرب عن عدائنا لإيطالي، ونرى هذا السلوك هو بمثابة العمل الوحشي الفريد من نوعه الذي عرفه القرن العشرين، ولا نتردد ولا نخشى من اعتبارنا هذا الاعتداء بمثابة عمل لصوصي وجبان ووصمة عار في وجه هذه الإنسانية."*** [1] مع العلم أنه كان يوجد في هذه الفترة 75000 إيطالي بتونس وقفوا كلهم مع حكومتهم في غزوها لليبيا، وكانوا يتظاهرون ويرفعون الشعارات تأييدا لحكومتهم في غزوها لليبيا. [2]

ويجدر بنا أن نذكر أنه لأول مرة منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس تتحد فيه الصحافة التونسية على رأي وموقف واحد رافض للاحتلال الإيطالي والتواطؤ الأوروبي على ليبيا ومؤيدا بكل صراحة الليبيين.[3] وقد تجلت مساعدة الشباب التونسي لليبيين في التطوع والدعاية وتنظيم عمليات جمع المساعدات المادية وتقديمها لليبيين عن طريق الهلال الأحمر التونسي، وقد شارك الكثير من الشباب التونسي في التطوع إلى جانب أشقائهم الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ولكن الموقف الفرنسي المحايد وربما المؤيد قد عطل إرسال بعض المتطوعين إلى ليبيا، وأما المساعدات فكانت تقدم سرا إلى السيد "باشا حامبة" ليقوم هو بإرسالها إلى ليبيا، وكانت تبرعات تأتي من جميع أنحاء القطر التونسي.[4]

انتهكت فرنسا حرمة مقبرة "الجلاز"[*] في 7 نوفمبر 1911م، خلال محاولة مد خط "الترام الكهربائي" فقد عارض التونسيون ذلك ووقفوا في وجه القوات الفرنسية بعنف مما خلف 8 قتلى فرنسيين وإيطاليين ولكن عدد القتلى التونسيين غير معروف وأما "أحمد توفيق المدني" فيذكر بأن هذا اليوم انتهى بموت عدد غير قليل من التونسيين لا يعرف عددهم بالتحديد.[5]

---

[1]- جريدة الإتحاد الإسلامي، "العدوان الإيطالي على ليبيا"، العدد1، سبتمبر 1911، ص 1 .

[2]- الجمعي خمري: **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة دكتوراه،ج 2 قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة: 2002، ص 363

[3]- نفس المكان.

[4]- قدادرة شايب: **التونسي الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1943-1954 دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008: ص69.

[*]- سميت هذه المقبرة باسم الجلاز نسبة إلى الشيخ محمد بن عمر الزلاج أحد متصوفة تونس وهو مدفون بهذه المقبرة، توفي سنة 601هـ، وسبب واقعة الزلاج، هو صدور قرار عن بلدية العاصمة تونس لتسجيل مقبرة الزلاج بالسجل العقاري، ولم يمنع إلغاء القرار الذي تم بتدخل من عبد الجليل الزاوش من اندلاع فتنة دامية في 07 نوفمبر 1911م، حيث اعتبر قرار تسجيل مقبرة الزلاج بمثابة عمل تدنيسي، لأنها مست بمؤسس الطريقة الشاذلية، وكذلك فهي وقف من الأوقاف التي لا يجوز بيعها أو شراؤها (للمزيد انظر: علي المحجوبي جذور الحركة الوطنية التونسية:المرجع السابق، ص 143.)

[5]- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح (مذكرات)**، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1976، ص 45.

وحادثة الجلاز[1] حسب وجهة نظر "أحمد توفيق المدني" هي مؤامرة دبرها الاستعمار من أجل القضاء على الحركة الوطنية التونسية وإخمادها حتى لا تنتشر أكثر وتترسخ في أذهان التونسيين قائلا: "***هي التي حضرت الهوة الحقيقية بين التونسيين والفرنسيين، وهي التي جعلت القلوب تضطرم نارا لا تهدأ.***"[2] فهذه الواقعة تعتبر أول اصطدام عنيف بمدينة تونس بين الجماهير الشعبية وسلطات الحماية. [3]

وكانت النتيجة الحكم على 35 تونسي بأحكام قاسية منها 7 أحكام بالإعدام، وأُعلنت حالة الحصار في تونس،[4] وفي 13 نوفمبر 1911م أصدر الباي أمرا بثلاث لغات هي: العربية والفرنسية والإيطالية وعلق على أسوار مدينة تونس ومما جاء فيه:"***حيث أن الحوادث الناشبة بمدينة تونس ودائرة مراقبتها تستلزم إتمام ودعم الإجراءات المتخذة قصد اتقاء استئناف مثل هذا الشغب وحفظ النظام في المدينة ودائرة مراقبتها واستتباب الأمن المادي والمعنوي أصدرنا أمرنا بما يأتي:***

فصل وحيد: حتى يؤمر بما يخالف هذا ، للسلطة العسكرية

1-الحق في تفتيش مساكن المشتبه بهم مهما كانت جنسيتهم بالليل أو بالنهار.

2- إبعاد ذوي السوابق العدلية وكل من ليس له مسكن في مدينة تونس ودائرة مراقبتها المدنية.

4- الأمر بتسليم الأسلحة والذخيرة والقيام بالبحث والاستحواذ عليها.

5- منع المنشورات والاجتماعات التي ترى أنها من شأنها أن تثير الشغب وتديمه." [5]

وبقيت حالة الحصار التي عمت كامل الأيالة بمقتضى أمر 2 أوث 1914م قائمة إلى نهاية مارس 1921م، حيث أغلقت النوادي ومنعت الاجتماعات وتوقف كل نشاط وطني ورغم ذلك فأن المقاومة المسلحة لم تخمد نهائيا في تونس ففي الجنوب عبر الحدود التونسية الليبية و بين الصـــــــــحراء التونسية

[1] - I.S.H.M.N, Tunisie 1911(**Affaires du Djellaz**) cartons dossiers, 25H 32, bobine, A45, Folios,904

[2]-المرجع نفسه، ص ص 42-46.

[3]- على المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المرجع السابق، ص 143.

[4] - ibid, p 65.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 143-144.

والجزائرية كان التمرد والعصيان يكاد يكون فعلا مستمرا بينما في الشمال التونسي كان الوضع بصفة عامة يتميز بالهدوء.[1]

إن الإجراءات التي اتخذها الباي والاستعمار لم تكن كافية ولا رادعة لمنع الشعب التونسي من الدفاع عن حقه، ويتضح ذلك في حادثة الترامواي* سنة 1912م التي تسبب فيها الإيطاليون بتونس بسبب موقف الشعب التونسي من الاستعمار الإيطالي ليبيا وتقديمة يد العون لأشقائه الليبيين، وتعود حادثة الترامواي إلى يوم 8 فيفري 1912 عندما صدم سائق إيطالي لترام واي متعمدا طفلا تونسيا اسمه أحمد إبراهيم الحربي والذي لم يتجاوز 8 سنوات من عمره وذلك بالمكان الواقع بين باب السويقة وباب سعدون، بالإضافة إلى شتم الإيطاليين وإهانتهم للتونسيين، غضب التونسيون من ذلك العمل الإجرامي المتعمد مع سبق الإصرار، فقاطعوا ركوب عربات الترام مقاطعة تامة، وأصبحت الشركة مهددة بالإفلاس، فتدخلت سلطات الاستعمار لإصلاح الوضع باللين وبالتهديد، فتدخل قادة الحركة الوطنية لإنهاء المقاطعة مقابل مطالب تتعهد الشركة بقبولها والمتمثلة فيما يلي:

1- طرد العمال الإيطاليين وتعويضهم بتونسيين وفرنسيين.
2- مساواة كافة العمال مساواة تامة بدون تمييز الجنسيات.
3- استعمال العربية إلى جانب الفرنسية في كتابة العنوانين والمحطات والإرشادات.[2]

من خلال أهم النقاط التي طرحها قادة الحركة الوطنية يظهر أن سلطات الاستعمار قد فضلت كل العناصر الأوروبية على الشعب التونسي وحاولت مسخ لغته وتعويضها باللغة الفرنسية عبر شوارع مدينة تونس، ولم تكتف سلطات الاستعمار بذلك فقط بعد أن هدأت الأوضاع إنما لجأت إلى نفي زعماء الحركة الوطنية ومنهم "علي باشا حامبة" و "عبد العزيز الثعالبي" إلى الجزائر وفرنسا.[3] الأمر الذي زاد من غضب الجماهير التونسية وتطور مطالبها، ففي 8 ماي 1912م تظاهر التونسيون أمام مقر إدارة سلطة الاستعمار وطالبوا بإطلاق سراح المساجين بسبب حوداث مقبرة الجلاز وازداد غضبهم على الباي نفسه.[4]

---

[1]- عبد القادر خليفي: **أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية بتونس والجزائر 1899-1983 م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة: 2007، ص5 .

*- يعود تاريخ الترامواي إلى يوم 8 فيفري 1912م، حيث قتل طفل تونسي على إثر حادث تسبب فيه سائق ترامواي إيطالي. فقرر المواطنون التونسيون الإضراب عن الركوب في الترامواي. انظر: **الحبيب بورقيبة**: **حياتي آرائي جهادي**، **نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس: 1978،ص 11.**

[2]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 49-50.

[3]-المرجع نفسه و الصفحة.

[4]- الجمعي خمري: المرجع السابق، ص 371.

وبنفي زعماء الحركة الوطنية تلقت حركة الشباب التونسي ضربة قاسية أدخلتها في حالة جمود طوال مدة الحرب الكونية الأولى.[1]

هذه الإجراءات القمعية المتمثلة في منع حرية التجمع وممارسة النشاط الحزبي بجميع أشكاله، واستعمال القوة العسكرية للقضاء على المقاومات الشعبية في الجنوب استطاعت إسكات المقاومة بنوعيها طوال مدة الحرب الكونية الأولى، ولكنها لم تستطع رغم ذلك منع انتقال العمل السياسي إلى الأوساط الاجتماعية الراقية داخل المدن التونسية، وبنهاية الحرب الكونية الأولى وتطور العلاقات الدولية قررت النخبة التونسية إرسال "أحمد السقا" إلى مؤتمر الصلح بباريس المنعقد سنة 1919م ، ثم التحق به "عبد العزيز الثعالبي" حيث قام بتأليف كتاب سماه "تونس الشهيدة" –هذا الكتاب قرأه الحبيب بورقيبة حينما كان مريضا يعالج في المستشفى سنة 1920م، ويقول[2] عنه: " **لقد أخفيت الكتاب تحت غطائي، وطالعته خلسة وأنا متأثر شديدة التأثر، فاطلعت على ماورد فيه من أرقام، وما تضمنه من معلومات عن الضحايا والفقر. وشعرت بما جره لنا الاستعمار من ذل وهوان، وكنت أبكي.**"– نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الفرنسية، وذلك في شهر نوفمبر 1919م وقدمه لأعضاء البرلمان الفرنسي ولبعض الدول الأوروبية شارحا في كتابه أوضاع تونس العامة قبل فرض الحماية عليها وبعد 1881 م.[3] وقد تسرب هذا الكتاب إلى تونس والجزائر برغم الرقابة المشددة عليه، وهذا الكتاب قد عبر بصدق عن نضال الحركة الوطنية التونسية.*

بعد صدور هذا الكتاب تجمعت حول "عبد العزيز الثعالبي" نخبة من التونسيين أمثال "السافي" و"علي كاهية" وغيرهما، وكونوا "الحزب التونسي" الذي تحول في مدة قصيرة إلى "الحزب الحر الدستوري التونسي" وذلك في شهر مارس 1920م، واستمد تسميته من دستور تونس 1861م** الذي أوقف العمل به بعد مدة قصيرة من صدوره وبذلك أصبح رمزا وسابقا لوطنية تونسية تبحث عن مرجعية تاريخية تستند إليها وتجعلها منطلقا لعملها. وكان برنامج الحزب الحر الدستوري سياسيا بالدرجة الأولى حيث جعل مطالبه الأساسية تتمثل في الدرجة الأولى في الاستقلال.[4]

---

[1]- علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 152.

[2] -Jean Lacouture: **Cinq homme et la France,** édition du Seuil, Paris: 1961, p 111.

[3] - Charles André Julien: **L'Afrique du nord en marche**, op-cit, p 66.

*- للمزيد من المعلومات أرجع إلى كتاب: عبد العزيز الثعالبي**: تونس الشهيدة**، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1984.

**- هو أول دستور يصدر في الوطن العربي.

[4]- محمد الهادي: المرجع السابق، ص115.

وكان هذا الحزب معارضا لسلطة الحماية والاستعمار الفرنسي لتونس، وقد انشق عن هذا الحزب ثلاث تيارات سياسية هي:

- الحزب الإصلاحي: تزعمه حسن قلاتي وظهر سنة 1921م كانت مطالبه الالتزام بنصوص الحماية وبقاء تونس مرتبطة بفرنسا.
- الحزب المستقل: تزعمه فرحات بن عياد ظهر سنة 1922م كان مؤيدا للحماية وغير معارض لها.
- جمعية عموم العملة التونسيين: أسسها محمد علي الحامي سنة 1924م، كان نشاطها نقابي بالدرجة الأولى ولم تنفصل عن الحزب الدستوري الحر ومن أعضائها أحمد توفيق المدني.[1]

وبحلول سنة 1934م انقسم الحزب الحر الدستوري إلى جناحين متصارعين وهذا ما سنتعرض إليه في الفصول اللاحقة.

في هذه البيئة السياسية ولد ونشأ الحبيب بورقيبة وهي تكاد تكون شيئا واحد بالنسبة للبيئة السياسة في الجزائر ولكنها تختلف عنها، وذلك من حيث طبيعة الاستعمار الفرنسي في كلا البلدين، فالجزائر اعتبرتها فرنسا حسب قوانينها ودستورها جزءا لا يتجزأ من ترابها الممتد في شمال إفريقيا، وبالتالي اعتبرت أن كل معارضة لها في الجزائر هي عصيان وتحريض ضدها لم تتهاون في إصدار أقصى العقوبات ضد الوطنيين الجزائريين الذين يقومون بمعارضتها، بل ارتكبت جرائم إنسانية، وجرائم حرب ضد الجزائريين فخرجت عن مفهوم الإنسانية وحقوق الإنسان في الجزائر لأنها جاءت للجزائر حسب مفهومها لتبقى إلى الأبد، مستعملة كل الوسائل الجهنمية للضغط على الجزائري المسلم (الأهلي) وجعله أداة طيعة لخدمة المستوطنين، ولذلك تدخلت في كل خصوصيات الجزائريين من دين وتاريخ ولغة وسيادة، بينما في تونس لم تذهب إليها حسب ما نصت عليه بنود الحماية لتبقى هناك، وبالتالي لم تكن تلجأ إلى أساليب العنف وحرب الإبادة التي مارستها على الجزائريين وبالتالي وجدنا أن المقاومة التونسية المسلحة كانت أقل عنفا نوعا ما من المقاومات المسلحة في الجزائر، ولكنها من جهة أخرى كانت تعارض كل وطني سواء جزائري أو تونسي يطالب بحق شعبه، وسط هذه البيئة الموبوءة بالاستعمار ولد ونشأ الرجلان "فرحات عباس" و"الحبيب بورقيبة" فمن بيئتيهما استمدا شخصيتهما الرافضة للاحتلال والاستغلال والظلم، والمطالبة بحياة وبحرية أفضل لشعبيهما فتأثرا ببيئتهما وأثر فيهما إيجابا أو سلبا

---

[1]- يوسف مناصرية: **<u>الصراع الاديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934-1937)</u>**، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس: 2002، ص ص7 -8.

حسب رأي كل واحد منهما، ونستطيع أن نقول بأنهما وجدا الأرض مهيأة لممارسة نشاطهما السياسي، فهما الاثنان نشآ وترعرعا في بيئة استعمارية توقفت فيها المقاومات الشعبية المسلحة، فاتحة المجال للمقاومة السياسية أو ما يصطلح عليه بالحركة الوطنية، والرجلان يتشابهان من حيث انطلاقهما في العمل السياسي والفكري فقد مهدا لهما الطريق رجال منذ مطالع القرن العشرين.

وسنرى في الفصول القادمة الوسائل والأساليب التي استعملها الرجلان في نضالهما ضد الاستعمار، ومساهمتهما الفكرية والسياسية من أجل تطوير بلديهما وإخراجهما من التخلف الذي سيطر على البلدين وعطل حركة التقدم مما جعلهما يعيشان ظروفا سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية متردية، وساهم الاستعمار في تعميق هذا التخلف والانحطاط فالرجلان ناضلا في عدة جبهات، الجبهة الأولى الوقوف في وجه الاستعمار وسياسته القمعية، والجبهة الثانية العمل على إخراج شعبيهما من التخلف والركود.

لكن يوجد اختلاف واضح بين فرحات عباس والحبيب بورقيبة، فالأول لم يستطع تحقيق مشروعه السياسي والاجتماعي بعد استقلال الجزائر، أما الثاني فإن رئاسته للجمهورية التونسية مكنته من تحقيق مشروعه السياسي والاجتماعي على أرض الواقع.

المبحث الثالث

البيئة الاقتصادية الجزائرية في عهد فرحات عباس

يعالج هذا المبحث الظروف الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة في الجزائر خلال الحقبة التي عاش وترعرع فيها مترجمنا، والتي أثرت كثيرا على فكره ونضاله السياسي، وحاول إخراج الجزائري المسلم من الفقر والتخلف بل وجه نضاله في بداية دخوله المعترك السياسي نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجزائريين، لأنه في نظره لا يمكن للإنسان أن يتحصل على حريته السياسية قبل الحرية الاجتماعية والاقتصادية، هذه الحريات تقوم على أساس العلم والثقافة، فالجوع والجهل والترهيب هي أدوات يستعملها الاستعمار لقهر وإذلال وإخضاع الإنسان وسلبه كرامته وردِّه إلى حياة الإنسان البدائي الذي تقتصر مطالبه على الأكل والحفاظ على الحياة فقط، هل نستطيع أن نقول بأن الوضعية الاقتصادية التي وجد فيها فرحات عباس الإنسان الجزائري المسلم هي التي ساهمت في تكوين شخصيته ووجهت فكره في بداية نضاله السياسي؟

فالاستعمار الفرنسي للجزائر في بدايته كان هامشيا لم ينصب على الهياكل الاقتصادية في أول مرة هذا إذا استثنينا نهبه مدخرات الجزائريين التي كانت موجودة في الخزينة العمومية، ونهبه كذلك أموال الجزائريين الخاصة، لكن أثناء وبعد الحرب مع "الأمير عبد القادر" عمدت السلطات العسكرية الفرنسية إلى حجز الأراضي الشاسعة وتوطين الأوروبيين، وتوالت الأزمات الاقتصادية على الجزائر[1] خلال عمليات الإبادة الجماعية والجفاف وغزو الجراد وانتشار الأوبئة والقوانين الجائرة التي سنها الاستعمار لخدمة مصالحه وحماية خاصة الممتلكات التي سلبها من الجزائريين، فأصدر مجلس الشيوخ قانون سناتوس كونسلت سنة 1863م وقانون فارني 1873م،[2] وأخطرها قانون الأهالي الذي أصدرته فرنسا بعد ثورة الحاج المقراني وهدفه إرهاب الشعب الجزائري وتفقيره وتجريده من أراضيه وممتلكاته، حيث تقدر مساحة الأراضي التي صادرها الاستعمار بعد ثورة المقراني مباشرة بـــ 453000 هكتار.[3] كعقاب للقبائل التي شاركت في هذه الثورة، وقد تعرضت قبيلة بني عمران التي ينتمي إليها فرحات عباس لمصادرة أراضيها وتهجير سكانها كلهم من المنطقة الساحلية بسهول جيجل الشرقية إلى منطقة فرجيوة

---

[1]- صالح فركوس: المرجع السابق، ص 210.

[2]- عزالدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال1889-1985**،مذكرة ماجستير 16-2-2005، جامعة قسنطينة، (مذكرة غير مطبوعة)،ص10.

[3]- كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص 629.

الداخلية.[1] "وما لبث بعدها المهاجرون الأوروبيون أن اجتاحوا البلاد شيئا بعد شيء."[2] بعد أن هدم الاستعمار نصف مدن القبائل الصغرى وهجر سكانها،[3] وعوضهم بمستوطنين جاء بهم من الألزاس واللورين ومنحهم أراضي الجزائريين.

ونتيجة لذلك تكونت فئة بورجوازية استيطانية في المدن واللاتيفونديا في الريف، اكتسبوا ثروة من نهب ممتلكات الجزائريين،[4] ولقد كان 60% من الإنتاج الزراعي الجزائري موجه للتصدير وهو الذي كان بيد المستوطنين.[5]

إن القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها في خدمة المستوطنين وحدهم، وبذلك أصبحت الجزائر مرتبطة اقتصادية بفرنسا بعد أن استولى المحتلون على كافة الهياكل ومصادر الثروة في الجزائر من فلاحة وصناعة استخراجية وتجارة.

الزراعة:

لم تكن الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تعيش وضعا اقتصاديا متوحشا متردیا بل بالعكس من ذلك فإنها كانت تعيش الانسجام التام بين العناصر الروحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكنتها من تحقيق حاجياتها ومواجهة الطوارئ،[6] صحيح أن النشاط الاقتصادي الأساسي في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة وتربية المواشي والصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من عصر الزيتون وطحن الحبوب والدباغة، والطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي لها (لم يحاول الاستعمار تغيير هذه الطرق التقليدية في الجزائر وإنما تركها كما هي في مقابل اقتصاده العصري"ثنائية اقتصادية") هي طرق تقليدية عرفتها الجزائر منذ القديم وأدواتها بسيطة تتمثل في المحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد محليا والذي تجره حيوانات مثل الثور والحمار، ويستعمل روث الحيوانات في تخصيب التربة في شكل سماد، وحصاد الحبوب أداته المنجل، وأما الأراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا، والفلاحون لا يزرعون إلا جزءا من أرضيهم والباقي تترك بورا، وأما تربية الحيوانات ولا سيما الغنم كان هو الإنتاج الحيواني الأساسي في الجزائر حيث قدرت

---

[1]- عزالدين معزة: المرجع السابق، ص 29.
[2]- كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص 629.
[3] - Paul Gaffarel: op-cit, p 679.
[4]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 27.
[5]- الميثاق الوطني الجزائري، 1964
[6]- لوسات فلنري: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830**، ترجمة حمدي الساحلي،سراس للنشر، تونس: 1994، ص 118.

المصادر الفرنسية ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال ما بين 7 و 8 ملايين رأس مضافا إليه ثروة هامة من الماعز والبقر والجمال والخيل، بينما عدد سكان الجزائر كان لا يتجاوز 3 ملايين نسمة، وهذه الثروة الحيوانية وفرت غذاء رخيصا في متناول الجميع.[1]

ولكن الاستعمار الفرنسي غير وهدم هذه الأسس، ولجأ المستوطنون إلى زراعة بعض المنتوجات الزراعية التي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة حيث قامت فرنسا بنقل زراعة الكروم إلى الجزائر بعد تعرض كرومها لمرض: "فيلوكسيريا" سنة 1880م، وأصبحت إدارة الاستعمار تشجع المستوطنين كثيرا على زراعته في الجزائر لتعويض كرومها وإنتاج حاجياتها من الخمور، ففي سنة 1935م بلغت المساحة الزراعية التي تغطيها الكروم 400 ألف هكتار من الأراضي الخصبة، وأهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين،[2] فاستدعت الضرورة بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، بلغ إنتاج الجزائر من الخمور سنة 1904م 19300000 هكل في مقابل انخفاض إنتاج الحبوب عما كان عليه في السنوات السابقة بـــ 20 %، والجدول الآتي يبين إنتاج القمح عند الجزائريين المسلمين ومردود الهكتار الواحد منه.

جدول رقم: 1

إنتاج القمح بنوعيه والشعير عند الجزائريين [3]

(المردود في الهكتار الواحد)

الوحدة: قنطار

السنة الزراعية	القمح	ren à المردود في 1هـ	الشعير	re المردود فى	القمح اللين	المردود في 1هـ
1900–1901	5.716.695	6,1	9.149.902	7,2	457.802	6,3
1901–1902	6.095.656	6,8	9.056.363	6,9	513.140	6,9
1902–1903	5.920.731	5,8	7.218.456	5,6	407.432	5
1903–1904	4.241.644	4,6	6.809.696	5,9	432.670	5
1904–1905	4.352.749	4,6	5.074.498	4,3	320.135	3,6
1905–1906	5.584.104	6,2	8.874.528	7,5	519.756	6,4
1906–1907	4.521.419	5,3	7.731.421	6,7	623.944	7
1907–1908	4.235.496	4,7	6.860.727	5,4	565.561	4,7
1908–1909	4.542.418	5,3	8.225.245	6,7	697.153	7,5
1909–1910	5.491.170	6	8.698.566	7,3	550.513	5,8
1910–1911	5.540.485	6,5	8.425.245	6,8	697.153	7,4
1911–1912	3.712.035	4,2	5.909.145	4,8	379.132	3,9
1912–1913	4.895.693	5,8	9.188.082	7,7	586.363	6,4
1913–1914	4.312.594	4,9	6.823.924	5,8	588.790	6
1914–1915	4.193.006	5,4	6.583.017	6,2	548.632	5,2
1915–1916	4.121.058	4,6	6.187.617	5,7	559.721	5,5
1916–1917	*2.829.317*	*4,0*	*4.340.831*	4,0	374.705	4,1
1917–1918	4.699.993	6,0	7.505.225	7,0	599.864	5,9
1918–1919	3.046.764	4,1	4.529.981	4,7	373.193	4,7

[1]- إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: د.ت.ن، ص ص. 24-25

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 80.

[3]-Charles Robert Ageron: **les Algériens musulmans et la France : 1871 – 1919**, t 2, P.U.F. Paris, 1968, p 80.

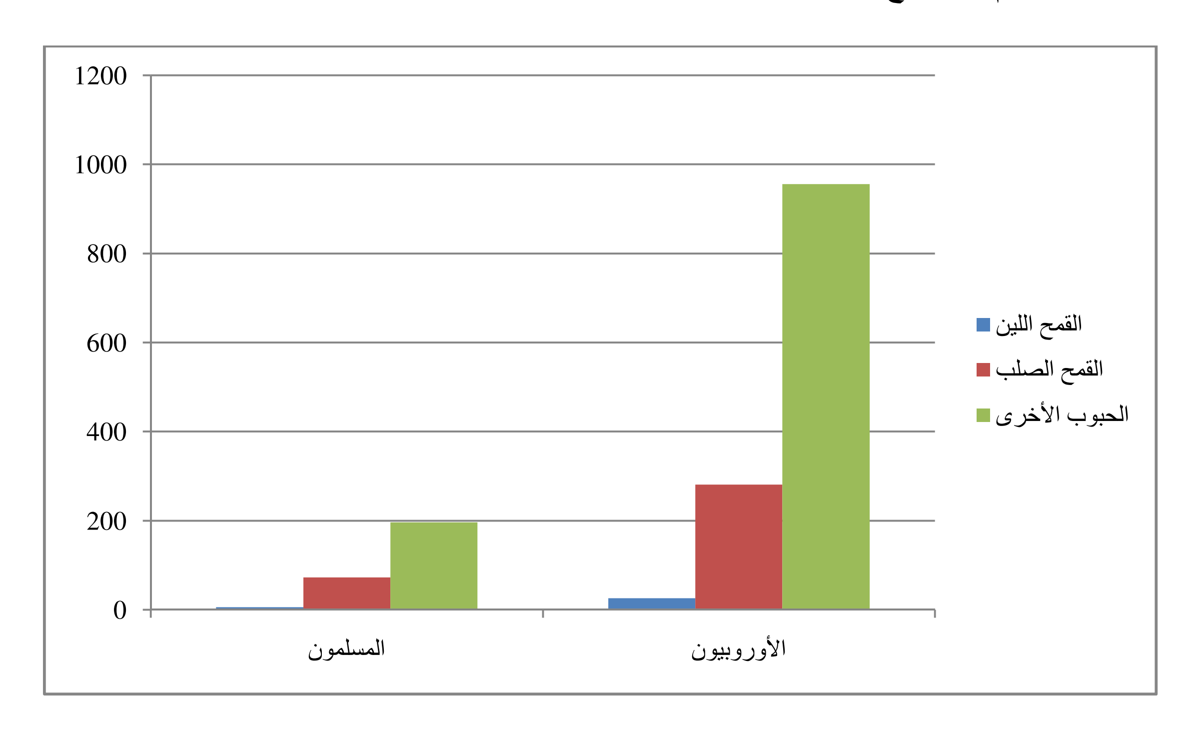
إن هذا الانخفاض في إنتاج مادة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين مرده إلى عوامل كثيرة، المتسبب الرئيسي فيها هو الاستعمار حيث استولى على الأراضي الخصبة وزرعها كروما وطرد الجزائريين إلى الأراضي القليلة الخصوبة ولم يقدم لهم لا المساعدات التقنية ولا المالية بل كان يهدف إلى تفقير وتجويع الجزائريين (الأهالي) والقضاء عليهم بالمجاعة حينما فشلت أسلحتهم في أبادتهم، وكان من نتيجة هذا الانخفاض في أنتاج الحبوب في مطالع القرن العشرين خاصة والذي تزامن مع بداية التزايد السكاني في الجزائر أدى ذلك إلى إحداث اختلال بين الغذاء والسكان، فنتج عنه ظهور مجاعة في الجزائر في سنوات: 1920-1922-1924م.[1]

بينما في جانب المستوطنين نلاحظ ارتفاع إنتاج الحبوب (لا حظ الفرق بينهما في الأعمدة البيانية)

أعمدة بيانية (رقم 2) توضح الفروق في إنتاج الحبوب للفرد الواحد[2]

الوحدة: كغ


المقياس: 1سم=200كغ



[1] - Ageron C. R: **politiques coloniales au Maghreb**, édition P. U. F. Paris, 1972, p 241.
[2] - Mahfoude Kadddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, T 1, 2eme édition, sned, Alger: 1981, p 20.

عمل الاستعمار الفرنسي على سلب أراضي الجزائريين الخصبة ونقلها إلى "الكولون"، فقد استولى المحتلون على 11.500000 هكتار من أخصب الأراضي الزراعية وأوفرها مطرا،[1] وكان 14,4% من المستوطنين العاملين يشتغلون في القطاع الزراعي، ولكن عددهم عرف انخفاضا مستمرا منذ مطلع القرن العشرين، ووصل عددهم إلى 125300 عام 1948م، و 93000 عام 1954م وفي هذا العام كان المستوطنون يملكون 2726000 هكتار موزعة على 22037 مزرعة منها 7432 مساحتها أقل من 10 هكتارات أي 87% من أراضي الاستيطان، وكانت هذه الزراعة التي يعمل بها أقل من 10% من المستوطنين في 1954م تنتج 55% من قيمة الإنتاج الزراعي الجزائري (الحيواني والنباتي)، وتوفر دخلا سنويا صافيا قدره 93 مليار فرنك فرنسي،[2] هذه الأموال الضخمة التي كان يجنيها المستوطنون من الإنتاج الزراعي تعود إلى عدة عوامل منها امتلاكهم لأخصب الأراضي الزراعية في الجزائر، إلى جانب المساعدات المادية والتقنية التي كانت تقدمها لهم الحكومة، وأما الجزائريون المسلمون من سكان الأرياف فإن معظمهم طردوا إلى المناطق الفقيرة محافظين على الاقتصاد المعيشي ما قبل الرأس مالي، وقد تقهقر إنتاجهم الفلاحي كثيرا، حيث لم يعرف نموا في الإنتاج فقد كان إنتاجهم للحبوب بين عامي 1901م و1910م يقدر ب 19,6 مليون قنطارا هبط إلى 16 مليون قنطار بين عامي 1921م 1930م، وإلى 14 مليون قنطار بين عامي 1941م و 1948م ونفس الشيء يقال عن الماشية وخاصة الأغنام التي انخفضت كثيرا، فقبل عام 1910م كانت تقارب 9 ملايين رأس تراجعت إلى 5 ملايين رأس سنة 1954م، وتعليل هذا التقهقر يرجع بالدرجة الأولى إلى السياسة الاستعمارية التي أهملت الفلاح الجزائري المسلم وطردته إلى المناطق الفقيرة، وعدم تقديم المساعدات المادية والتقنية له، نتج عن كل هذا زيادة عدد الفقراء في الأرياف وظهور ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية وإلى فرنسا بحثا عن العمل.[3]

وهذا كله من أجل تفقير الجزائريين وإذلالهم، لأن في نظر الاستعمار أنه إذا استطاع أن يحوّل هَم المستعمَر كله للبحث عن غذائه فقط للحفاظ على حياته، فإن مفهوم الوطنية والكرامة سوف يزولان من فكر هذا الإنسان الجائع الباحث عن قوته للحفاظ على بقاء روحه في جسده، فالتجويع الذي طبقه الاستعمار الفرنسي سواء على الإنسان الجزائري أو الإنسان التونسي لم يكن في نظرنا بسبب نقص الأموال أو الثروات التي تتوفر عليها الجزائر وتونس، وإنما كان سياسة مقصودة ومنظمة، ودليلنا في ذلك

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 82.
[2]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص ص. 124-127
[3]- المرجع نفسه، ص ص. 129- 132.

اتساع الأراضي الصالحة للزراعة سواء في الجزائر أو في تونس، إلى جانب الثروات الزراعية الأخرى من مواشي وغابات...

الصناعة:

وبجانب مأساة الأراضي الزراعية ومصادرة أملاك الجزائريين لصالح المعمرين، عملت فرنسا على قتل الصناعة الوطنية التي كانت تزدهر بها الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي، فقد ضايق الاستعمار الصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس والجلد والفضة والذهب والحياكة والصناعات الحربية والبحرية التي شهد المؤرخون الأجانب على ازدهارها وجودتها.[1]

ولم يحاول الاستعمار الفرنسي نقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا بعد منتصف القرن 18 م إلى الجزائر لأنه كان يرى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من مجتمع العصور الوسطى، لذلك حرم الجزائريون من كل حركة صناعية، وكانت الجزائر تصدر إلى جميع الأقطار العربية وحتى إلى المشرق العربي وأوروبا قبل الاستعمار الفرنسي لها،[2] أنواعا من المنتجات الفلاحية وبعض منتجات الصناعة التقليدية.

فقد سيطر المستوطنون على 28.65% من القطاع الصناعي الذي يخدم مصلحتهم، وعلى 57% من القطاع التجاري، وهذه الصناعة مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية،[3] كل هذا أصبح في يد الاستعمار لا يهمه في كثير أو قليل المصير الاقتصادي للشعب الجزائري،[4] ولذلك اعتقد فرحات عباس بأن الاستعمار قوة جبارة قادرة على إلحاق الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم، وجعل همهم كله البحث عن الخبز لا غير، ففي نظره أن قوة الاستعمار الجبارة تفتقر إلى الروح، فهو جسم ضخم بدون روح، فرض نفسه بالقوة العسكرية فهو لم يأت إلى الجزائر إلا من أجل إشباع حاجياته المادية عن طريق النهب والقتل.[5]

فالبيئة الجزائرية التي ولد فيها عباس ونشأ وترعرع كانت تعرف كل أنواع القهر والاضطهاد والفقر بالنسبة للجزائريين المسلمين، وأما بالنسبة للمستوطنين فإن مطالع القرن العشرين في الجزائر

---

[1]- محمد الأمين بلغيث: **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد، الجزائر: 2007، ص 67.
[2]- لوسات فلنزي: المرجع السابق، ص 69.
[3]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص82.
[4]محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص 67.
[5] -Ferhat Abbas**: Autopsie d'une guerre l'aurore**, éditions Garnier, France, 1980, p10.

وحتى في تونس(وهي تناظر البيئة التي ولد فيها فرحات عباس) كانت تمثل لهم العصر الذهبي، حيث توقفت المقاومات الشعبية المسلحة في كلا البلدين، ورضخ الشعب الجزائري والتونسي ظاهريا لقوة وجبروت الاستعمار والظلم، واعتقد الاستعمار خاطئا بأن المقام قد طاب له، وأن الجزائريين والتونسيين ما عادوا يستطيعون مواجهة الاستعمار بقوة السلاح، ولكن هذا السكوت الذي عرفته الجزائر وتونس، ما هو إلا مرحلة انتقال إلى المقاومة السياسية ليتحول خلالها الصراع إلى شكل آخر من أشكال الرفض الذي لم ينقطع منذ أن وطأت أقدام المستوطنين أرض الجزائر وتونس.

المبحث الرابع
حياة تونس الاقتصادية في عصر الحبيب بورقيبة

سنرى في هذا المبحث أوضاع تونس الاقتصادية أيام الحبيب بورقيبة، وسنحاول تسليط الضوء على مختلف الجوانب الاقتصادية التي عرفتها تونس خلال مرحلة الحماية الفرنسية عليها، والتي أثرت كثيرا في شخصية الحبيب بورقيبة، فقد ناضل من أجل إنقاذ الشعب التونسي من الفقر والجهل، والقضاء على الظلم والقوانين الجائرة التي سنها الاستعمار من أجل مصلحة المستوطنين.

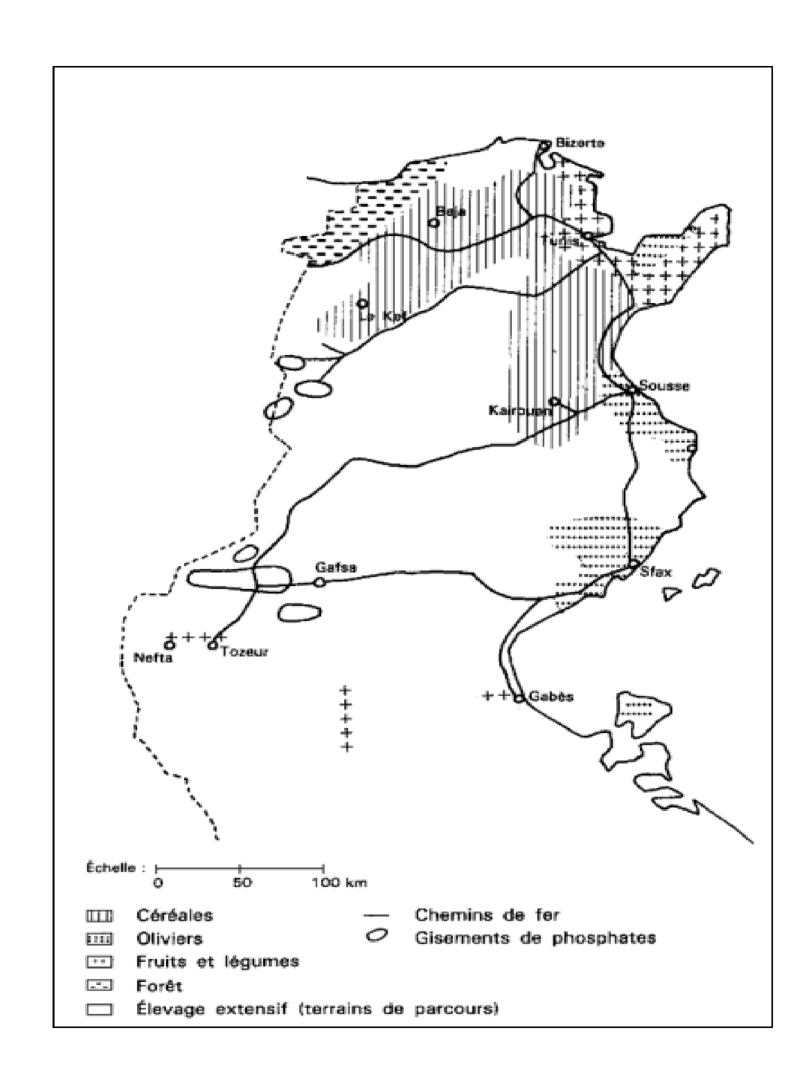
أما الشعب التونسي فقد سلبت أراضيه الخصبة ولم يقدم الاستعمار المساعدات له لإخراجه من التخلف، ولكننا لن نجد الظروف الاقتصادية في تونس متشابهة تماما مع الظروف الاقتصادية في الجزائر، حيث تعرضت الجزائر إلى النهب والسلب والمصادرة منذ بداية الاستعمار، ولكننا نجد الفقر والجهل والحرمان خصائص متشابهة في البلدين خلال عصر الرجلين "فرحات عباس والحبيب بورقيبة" حيث أثرت فيهما كثيرا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي وجدا فيهما شعبيهما.

إن الحملة الفرنسية العسكرية على تونس وتوقيع معاهدة الحماية كما سلف الذكر تندرج ضمن التوسع الاستعماري الفرنسي خلال القرن 19 م، فالاستعمار هو التوسع المجالي بواسطة احتلال الأرض والسيطرة السياسية والاستيطان بهدف الاستغلال الاقتصادي واستغلال الثروات والإنسان معا، فقد اتجهت سياسية الاستعمار الفرنسي لتونس منذ 1881م إلى استغلال اليد العاملة التونسية، ومناجم الفوسفات والحديد والزنك وامتلاك الأراضي الزراعية التي سيطر عليها المستوطنون الفرنسيون، واحتكار الشركات الفرنسية لجميع الأعمال،[1] لذلك تركز النشاط على القطاعات الاقتصادية ذات الربح الكبير والسريع، فقد شجع الاستعمار أولا الاستعمار الزراعي بالدرجة الأولى،[2] وقد تركز النشاط الاقتصادي للاحتلال على هذا الأساس على النشاط الزراعي وتشجيع حركة الاستيطان الحر، ففي سنة 1892 م أصبح المستوطنون يمتلكون 402000 هكتار منها 246000 هكتار يملكها 114 مستوطنا فقط، حيث سيطر هؤلاء على أخصب الأراضي التونسية واستغلوها في زراعة القمح والكروم والزيتون.[3]

---

[1]- رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص 143.
[2]- خليفة الشاطر و آخرون: **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث التاريخية، تونس: 2005، ص7.
[3] - Jean-François Martin: **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba, 1881-1956**, édition, L'Harmattan, France: 2003, p 146.

خريطة رقم (2) تمثل الزراعة التونسية خلال مرحلة الحماية الفرنسية.[1]



وسنحاول الآن تسليط الضوء على الطريقة التي تمكن بها هؤلاء الكولون من الاستيلاء على هذه الأراضي الزراعية التونسية، بعد أن عرفنا في الجزائر طريقة الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الخصبة، وطرد ملاكها منها.

عندما حل الاحتلال الفرنسي بتونس سنة 1881م كان لفرنسا فائض مالي ولم تكن تعاني من الفائض السكاني، مثلما هي الوضعية التي كانت عليها سنة 1830م، فقد عرف اقتصادها تطورا بفعل إدخال تقنيات عصرية عليه مما مكنها من تحقيق فائض خضم رافقه زيادة في عدد العمال، ولهذه الأسباب

[1]- ibid, p 148.

وغيرها اعتبرت تونس مستعمرة للاستغلال الرأسمالي، وشجعت الجمهورية الفرنسية الثالثة الليبرالية الاقتصادية، التي اعتبرتها شرطا أساسيا لنجاح النظام الاستعماري، وعلى هذا اعتبرت الجمهورية الفرنسية الثالثة تونس صفقة رابحة للرأسماليين الفرنسيين، دون أن تكلف الميزانية الفرنسية خسائر، مثلما حدث لها في تجربتها أثناء استعمارها للجزائر حيث كلفها ذلك الاستعمار خسائر فادحة في ميزانيتها دون أن تعطيها النتائج التي كانت تنتظرها، فقد خسرت عشرات المليارات من الفرنكات في ساحة القتال وبناء المستشفيات وتوطين المستوطنين الأميين الفقراء وتوفير الأمن لهم.. وكانت النتيجة كارثية على خزينتها، كل ذلك دفع فرنسا إلى التخلي عن هذا الأسلوب الاستعماري الذي يتطلب نفقات باهضة، ولذلك فتحت البلاد التونسية لأصحاب رؤوس الأموال، الذين أصبحوا بدورهم دعائم سياسة استعمارية جديدة عرفت بالاستعمار الحر، وبناء على ذلك لم تمنح الحكومة الفرنسية امتيازات مجانية للمستوطنين بتونس كما فعلت في الجزائر، لأنها في نظرها أن تلك العملية غير مجدية وعقيمة، واكتفت بتوفير الأمن للمستوطنين في تونس وضمان السير الجيد لإدارتها هناك.[1] والتحايل على القانون التونسي لسلب الأرض الزراعية ونقلها إلى الرأسماليين الفرنسيين المستوطنين بتونس من خلال البحث عن أوجه التناقض القانوني في ملكية الأراضي الزراعية.

لقد وجد الاستعمار الفرنسي في تونس أنماطا من الملكيات الزراعية لم تكن معروفة بفرنسا ولا بأوروبا فحوالي $\frac{7}{10}$ من الأراضي الصالحة للزراعة كانت ملكيتها غامضة ومتداخلة، حيث نجد حقوق ملكيتها غير واضحة وهي: الملك الخاص وملك البايليك والأحباس العامة والخاصة والأراضي المشاعة والأراضي الموات والأراضي الجماعية والعروشية وأهم سمة مميزة لهذه العقارات هي افتقارها إلى الضوابط القانونية، وتعرضها للاعتداء أو الانتزاع من قبل السلطة، وبسبب هذه الفوضى في الملكية الزراعية من الناحية القانونية تذرعت سلطة الاستعمار لتتدخل لصالح المستوطنين،[2] بينما نجد في الجزائر إلى جانب استعمال هذه القوانين الغامضة لملكية العقارات والتي استفاد منها الاستعمار، وربما يكون قد أخذ ذلك من الجزائر وطبقه في تونس كما طبق الاستعمار أيضا سياسة أخرى تتمثل في سن قوانين بغرض انتزاع ملكية العرش بعد تشتيته وفقا لقانون سيناتوس كونسولت 1863، وقانون الحجز 1848 – 1864م الذي يسمح بنزع ملكية المتغيب عن أرضه لأكثر من 3 أشهر بدون رخصة من سلطات الاستعمار، وقانون فارني 1873م والذي يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للأعراش، وقانون

1- علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، المرجع السباق، ص ص. 125-127

2- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 49.

الغابات الصادر سنوات 1874 – 1885 – 1903 م الذي يمنع الجزائريين من استغلال الغابات، وقانون المستثمرات الفلاحية الذي أعطى الحق للشركات الأوروبية بالاستثمار في الزراعة التجارية.

في 1 جويلية 1885م سنت سلطات الحماية الفرنسية في تونس تشريع عقاري يلغي حقوق الارتفاق التي توفرها القوانين التونسية للأجوار والبايليك، ويمنح ضمانات ثابتة وواضحة للأراضي التي اشتراها المستوطنون، وأنشئت محكمة عقارية تعني بالنظر في مطالب التسجيل في العقارات المدنية والريفية والهدف من ذلك هو إعطاء الأملاك مفهوما محددا غير قابل للنقض والحد من تداخل الحقوق وقد استطاع هذا القانون أن يحقق جملة من الأهداف:

- تحديد الملكية العقارية وضبطها حسب المعايير الرأسمالية.
- ترسيخ أسس الملكية الخاصة وحمايتها.

كما ساهم هذا القانون في فقدان الأرض قيمتها كرمز من رموز الثروة والجاه الاجتماعي، واكتسبت قيمة اقتصادية فارتفعت أثمانها ارتفاعا ملحوظا.[1]

قد بررت سلطات الحماية في تونس بأن اللجوء إلى هذه التشريعات يهدف إلى تطوير اقتصاد تونس، وبذلك أصبح المستوطنون الفرنسيون في 1914م يستولون على 700 ألف هكتار، وباقي الأوروبيين على 134 ألف هكتار اختصوا بزراعة الحبوب والكروم والزيتون محققين إنتاجا وفيرا لأنهم كانوا يمتلكون أراضي خصبة ووسائل فلاحية متطورة،[2] ومعظم هذا الإنتاج كان يوجه للتصدير منافسا في ذلك الإنتاج الجزائري والفرنسي، أما الإنتاج الزراعي الأهلي فهدفه إنتاج معيشي، باستثناء بعض المواد القابلة للتصدير مثل زيت الزيتون والتمور والأصواف.[3]

لقد أخذ الفرنسيون بعد توقيع معاهدة الحماية 1881م بزمام الاقتصاد التونسي، فخصصوا المشروعات المربحة للمستوطنين، واستبعدوا التونسيين من ذلك، فإذا استثنينا الاستثمار الزراعي لاحظنا أن الاهتمام تركز كذلك على المشروعات الإنشائية والإنتاجية ذات المردودية العالية والسريعة، فقد تخصص الاستثمار العمومي في إنشاء المرافق الأساسية مثل السكك الحديدية والطرقات والموانئ، أما الاستثمار الخاص فقد اتخذ أشكال مختلفة تراوحت بين التوظيفات المضاربية في المجالين العقاري

---

[1]- نفس المكان.
[2]- عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، المصدر السابق، ص29.
[3]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 50.

والزراعي وفي مشروعات استخراج المعادن والمصارف والنقل،[1] ولم تول إدارة الاستعمار أهمية حماية الصناعة التقليدية التونسية من مزاحمة المنتوجات الصناعية المتطورة والمستوردة من أوروبا وخاصة من فرنسا، ونتج عن ذلك تقهقر الصناعة التونسية، وإقصاء كذلك عدد كبير من صغار الفلاحين والخماسة وأصبحوا أجراء، وكذلك اضطرت الإطارات القديمة التونسية كارهة أو راضية إلى الانسجام مع الأوضاع الجديدة التي فرضها الاستعمار.[2]

ونستطيع أن نلاحظ بدون بدل أي جهد مدى قدرة المستوطنين على السيطرة على الاقتصاد الجزائري والتونسي نظرا لما يملكونه من إمكانيات تقنية ومالية، واستغلال القانون كذلك لصالحهم مما جعلهم يحتكرون الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، وأدى ذلك إلى ظهور قطاعين اقتصاديين في كلا البلدين متناقضين، اقتصاد عصري متطور بيد المستوطنين حقق لهم أرباحا بأقل النفقات، وفائض إنتاجي ضخم، واقتصاد تقليدي معاشي بيد السكان الأصليين لا يحقق حاجيات السكان ويعاني من مشاكل تقنية وتنظيمية ومالية بالرغم من كثرة اليد العاملة فيه وهو قطاع اقتصادي ما قبل الرأسمالية والثورة الصناعية.

اختارت الجزائر بعد استقلالها النظام الاشتراكي الذي أقره مؤتمر طرابلس وقد اعتمدت الجزائر في تطبيقه على سياسات تتمثل في التأميم والتخطيط وتوجيه وسيطرة الدولة على الاقتصاد مع تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي والصناعي إلى سنة 1989م، حيث وضع الدستور الجزائري الصادر سنة 1989م حدا للنظام الاشتراكي وفتح الباب أمام اقتصاد السوق (الاقتصاد الليبرالي) وهذا النظام الاشتراكي الذي انتهجته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال رفضه فرحات عباس رفضا مطلقا، ففي نظره أنه سيقود البلاد إلى الهاوية، داعيا إلى تبني ما سماه الاشتراكية الانسانية النابعة في نظره من المرجعية الإسلامية التي لا تلغي حق الملكية ولا تقهر الضعيف، وأما الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة فإنه رغما عن ميولاته الغربية فقد تبنى بورقيبة وحزب الدستور في مطلع الستينات الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي لتونس. لم يكن هذا الاختيار البورقيبي ناتج عن قناعته الرافضة للنظام الاشتراكي، بقدر ما كان ضرورة فرضها واقع اقتصاد تونس الضعيف في تلك الفترة فأمم أراضي المعمرين المقدرة بحوالي 800ألف هكتار في ماي 1964م حيث مثلت رصيدا هاما لإدارة التوجهات الاشتراكية الجديدة الهامة، ولكن هذه السياسية

---

[1]- المرجع نفسه، ص 51.

[2]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 23- 24.

الاقتصادية التي انتهجتها تونس لم تحقق ما كان منتظرا منها وأدت إلى انخفاض الإنتاج مما اضطر الحبيب بورقيبة سنة 1970م إلى التخلي نهائيا عن النظام الاشتراكي والتحول إلى نظام اقتصاد السوق.[1]

لم يعمر النظام الاشتراكي في تونس سوى ستة سنوات فقط، بينما في الجزائر استمر 27 سنة كاملة.

[1]- الطاهر بلخوجة: **الحبيب بورقيبة، سيرة زعيم شهادة على العصر**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999، ص ص. 92-126

المبحث الخامس

حياة الجزائر الاجتماعية في عصر فرحات عباس

يعالج هذا المبحث البيئة الاجتماعية الجزائرية في عصر فرحات عباس، وسنتعرف كذلك على الميزات الاجتماعية التي تميز بها المجتمع الجزائري خلال ذلك العصر من طوائف وطبقات اجتماعية وحركية سكانية – ديمغرافية–

أولا : الطوائف الاجتماعية: كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي يتكون من الطوائف الآتية:

1- الجزائريون: ويتكونون من العرب والقبائل والشاوية والإباضيون والعرب ويكونون 99% من مجموع سكان الجزائر، وقد وحد الإسلام والتاريخ بين هذه العناصر المختلفة فعاشت في انسجام كبير تحت ظل الإسلام وحضارته.[1]
2- الأتراك.
3- المسيحيون.
4- اليهود.

وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة لا تمثل سوى 1% من مجموع سكان الجزائر.

وقد عاشت هذه العناصر على الرغم من اختلافها العرقي والديني في انسجام اجتماعي وتعايش دائم حيث كان المجتمع الجزائري ومزال يقبل الاختلاف والتعايش، ولذلك عاشت الجزائر في أمن وهدوء تام.[2] وهذا ما حاول الاستعمار الفرنسي زعزعته لأنه لا يخدم أغراضه الخبيثة حيث اتبع سياسة فرق تسد وأوجد طرقا ووسائل دنيئة لزعزعة الاستقرار الاجتماعي بين كل العناصر السكانية والدينية والجهوية.

وأما من حيث الطبقات الاجتماعية فكان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من طبقتين مميزتين:

1- طبقة أرستقراطية: وتشمل الحكام ورؤساء قبائل المخزن وشيوخ الزوايا، وكانت بأيدهم الأراضي الخصبة التي تحتوى على البساتين والأراضي المروية.[3]

---

[1] - Pierre Bourdieu: **Sociologie de l'Algérie**, Que sais-je ?, N°26754, éditions PU.F, France, 1980, P : 80

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص99.

[3]- أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص 185.

2- طبقة عامة: وتمثل الأكثرية وتتكون من الفلاحين وصغار التجار والأجراء والخماسين...[1]

وقد كان عدد سكان الجزائر في سنة 1830م يقدر ب 3 ملايين نسمة، تتراوح نسبة سكان الأرياف منهم ما بين 90% و 95%.[2]

وكانت نسبة الجزائريين الساكنين في المدن حتى مطالع القرن العشرين لا تمثل سوى 6.62%، ففي سنة 1876م كان يسكن مدينة الجزائر (العاصمة) 1821 أوروبي (فرنسي) و16381 أجنبي (أوروبي)، و7098 يهودي، و11013 جزائري.[3] وأما الأكثرية تتمثل في سكان الريف وينقسمون بدورهم إلى فئتين:

أ- المستقرون: كانوا في الأصل رحلا ثم استقروا ومارسوا النشاط الفلاحي وتربية المواشي.

ب- بدو رحل وأنصاف رحل: هذه الفئة تمارس الرعي ويتحكم في تنقلها عامل التساقط.

ولكن كما قلنا رغم هذا التنوع من تداخل واختلاف بين سكان المدن والريف وتنوع الأعراق إلا أن الجزائريين كلهم يشتركون في احترام الثقافة الإسلامية وتقاليد الأجداد،[4] ويعبر فرحات عباس عن هذا التنوع بأن له جذور تضرب في عمق تاريخ الجزائر.[5] استطاع هذا العمق التاريخي محو الخلافات الدينية والقبلية بين الجزائريين، وفرض التعايش بين جميع الجزائريين بدون استثناء، اللهم إذا استثنينا بعض النزاعات التي تنشأ أحيانا بين القبائل بسبب المرعى ولكنها لا تلبث إلا أن تنتهي بالصلح.

هذا التعلق بالأرض الجزائرية وبالتاريخ الأمازيغي والإسلامي وامتزاج هذا جميعا هو الذي جعل الإنسان الجزائري يرفض الاستعمار الفرنسي ويقاومه بكل الوسائل،[6] لأنه عنصر غريب عنه في دينه وأفكاره ونظرته الاستعلائية للعنصر الجزائري الأهلي، فهو جاء ليسود لا ليعدل وهذا هو جوهر الصراع بين المستوطنين والجزائريين طيلة مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

فالشعب الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي كان يعيش حياة اجتماعية هادئة ومنسجمة مع واقعه السياسي والاقتصادي، ولكننا نستطيع أن نقول بأن الحياة الاجتماعي في الجزائر لم تكن راقية على العموم

---

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 100

[2]- إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص. 24.

[3] - Paul Gaffarel: op-cit, p 644.

[4] - Pierre Bourdieu: op-cit, p p 80,81.

[5]- Farhat Abbas: op-cit, p 163

[6] - Pierre Bourdieu: op-cit, p : 82

إذا ما قرناها بحياة مجتمعات أوروبا الغربية،[1] فهو مجتمع في نظرنا بقي يعيش مرحلة ما قبل الرأس مالية التي عرفتها أوروبا منذ مطالع القرن السادس عشر الميلادي وكذلك ما قبل الثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي وطوال القرن التاسع عشر.

النمو الديمغرافي في المجتمع الجزائري:

يذكر حمدان خوجة في المرآة، أن عدد سكان الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي سنة 1830م كان يقدر بـــ 10 ملايين نسمة*،[2] ولقد عمل الاستعمار على تزييف هذه الأرقام، ليبرر احتلاله على أساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان الذين لا يتعدى عددهم مليون نسمة حسب تقديره لهم،[3] وإذا رجعنا إلى إحصائيات 1861–1871م فإنها تؤكد أن السكان الجزائريين قد انخفضوا من 2732851 نسمة إلى 2125052 نسمة،[4] نجد أن الجزائريين قد نقصوا بـــ 607799 نسمة وهذا العدد ضخم جدا في خلال 10 سنوات فقط، والسبب في ذلك يعود إلى المجاعات والأوبئة وحروب الإبادة خاصة التي شنها الاستعمار ضدهم، فإذا رجعنا إلى سنة 1830م فإننا نجد أن عددهم ما بين 3 و 3.5 ملايين نسمة،[5] حسب اتفاق معظم الكتاب.

جدول 2 يمثل النمو الديمغرافي في الجزائر.[6]

السنوات	عدد السكان الجزائريين	عدد السكان الأوروبيين
1921	4923186	791370
1926	5150756	833359
1936	620114	946013
1948	7679078	922272
1953	8232000	1019000

1- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص. 100
*- هذا العدد مبالغ فيه بدون شك، لأن معظم الكتاب قدروا عدد سكان الجزائر سنة 1830 ب 3 ملايين نسمة.
2- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 46 .
3- أندري برنيان: المرجع السابق، ص 200.
4- نفس المكان.
5- المرجع نفسه، ص 201.
6-محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1999، ص28.

عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وقتل حوالي الثلث منه، أما البقية فجعلهم في خدمته يعانون من الفقر والجهل والظلم كل هذه الأساليب التي لجأ إليها الاستعمار كانت تهدف إلى القضاء على الإنسان الجزائر وإذلاله وجعله أداة طيعة في خدمة المستوطنين.

الاستعمار الفرنسي للجزائر كان استعمارا استيطانيا، قد عمل منذ سنة 1830م إلى سنة 1947م على تشجيع عملية الهجرة من فرنسا خاصة وأوروبا عامة إلى الجزائر والاستيطان فيها، وخلال هذه الفترة الزمنية تكونت طبقة بورجوازية من المستوطنين في المدن، وطبقة من المستوطنين الإقطاعيين في الأرياف بعد أن استولى هؤلاء على الأراضي الخصبة الواقعة على مجاري المياه في سهل وهران وسهل متيجة وسهل عنابة وبقية السهول الأخرى الساحلية الضيقة وأراضي السهوب.

وسياسة الاستيطان هذه ساعدت على تعمير المناطق الحيوية في الجزائر بالعناصر الأوروبية الاستعمارية ذات المصالح الاقتصادية المحضة، ففي سنة 1911م بلغ عدد المستوطنين 562931 نسمة،[1] ووصل عددهم سنة 1926م إلى 833000 نسمة (657000 فرنسي ومتجنس، و176000 أجنبي) وفي سنة 1931م وصل عددهم إلى 881600 نسمة، وفي 1954م وصل عدد المستوطنين إلى 9844000 نسمة بمعدل زيادة 1%،[2] وهؤلاء المستوطنون ترجع أصولهم إلى جنسيات أوروبية متعددة –أغلبها من الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط– التي كانت تعاني الفقر والجهل والمتميزون بالأخلاق السيئة بسبب ظروفهم الاجتماعية التي كانوا يعانون منها، منحهم الاستعمار الفرنسي في الجزائر أخصب الأراضي الزراعية الجزائرية، وتحكموا في الاقتصاد والإدارة وشؤون الأهالي، وأصبحت بيدهم السلطة والقوة والمال على الرغم من تمثيلهم الضعيف جدا الذي لا يمثل سوى 10% من مجموع سكان الجزائر، هذه الفئة من المستوطنين زادت قيمها الأخلاقية أكثر سوءا مما كانت عليه في أوروبا، لأن الوضعية التي آلوا إليها في الجزائر جعلتهم ينظرون إلى أنفسهم نظرة استعلاء وتكبر بنفسية الإنسان المتفوق على الإنسان المستضعف المستعمَر، ولذلك عارضوا جميع المشاريع الإصلاحية التي اقترحتها باريس أو التي طالبت جماعة النخبة من الجزائريين من الأمير خالد وعباس فرحات وغيرهما، فهؤلاء المستوطنون لم يكن لهم نظرة استشرافية، ولم يكونوا قادرين على قراءة الواقع وظروفه وتحليلها، مما أدى هذا إلى بقائهم منبوذين في الجزائر إلى تاريخ خروجهم منها، فهم لم يستطيعوا منذ 1830م إلى 1962م سوى زرع الفقر

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص ص: 101-102
[2]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص، 164.

والحقد والظلم في الجزائر،[1] وأما الأخلاق الكريمة والمبادئ الإنسانية التي نادت بها الثورة الفرنسية 1789م فإنهم كانوا يمثلون الأعداء الحقيقيين لكل القيم الإنسانية.

ولذلك لم يجد المستوطنون مكانا محترما لهم بين الجزائريين المسلمين لأسباب كثيرة منها طريقة استيلائهم على أملاك الجزائريين عن طريق العنف والنهب، ونظرتهم الاستعلائية وطريقة تعاملهم مع الإنسان الجزائري المسلم، كل هذا وغيره جعلهم نبتة غير مرغوب فيها في المجتمع الجزائري.

وهكذا نشأت قيم متناقضة، قيم أساسها الحديد والنار والسلب والنهب تستهدف المجتمع الجزائري المسلم، وهي قيم منافية للإنسانية والعقل والمنطق، وما يرافقها من عدم ارتياح النفس الإنسانية لما ارتكبته من جرائم واعتداءات على أملاك الجزائريين، وقيم الإنسان الجزائري المتميزة بالحفاظ على شخصيته،[2] وكرامته ودفاعه عن دينه ووطنه ورفضه لكل أساليب النهب والسلب هذه القيم استمدها من أصالته ودينه الإسلامي الذي يرفض الاعتداء والنهب.

ولذلك عاش الجزائريون المسلمون مندمجين مع شخصيتهم وتاريخهم منعزلين عن المستوطنين الذين اندمجوا هم كذلك مع وضعهم وثقافتهم، وذلك طوال مدة الاستعمار الفرنسي للجزائر (العربي عربي والرومي رومي).

---

[1]- محمد شرقي: "المجتمع الجزائري في تصور فرانز فانون (1953-1961)"، القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1978)، ج2، مشروع المجتمع الجزائري في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة: مارس 2008، ص. 202.

[2]- مصطفى الأشرف: **الجزائر، الأمّة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1983، ص ص 287-288.

المبحث السادس

حياة تونس الاجتماعية في عصر الحبيب بورقيبة

يعالج هذا المبحث الحياة الاجتماعية في تونس من حيث النمو السكاني وأنماط المعيشة والطبقات الاجتماعية والفئات الدخيلة من المستوطنين إلى تونس بعد الحماية سنة 1881م، وتأثيراتها على المجتمع التونسي، ونحو ذلك من المميزات والتغيرات الاجتماعية التي انعكست على المجتمع التونسي خلال عهد الحماية مع المقارنة بين المجتمعين التونسي والجزائري في عصر الرجلين "فرحات عباس والحبيب بورقيبة"

الوضع الديموغرافي:

تميزت الأوضاع الديموغرافية في تونس منذ الحماية الفرنسية عليها 1881م إلى نهاية الحرب الكونية الأولى بالاستقرار، وذلك عكس الوضع الديموغرافي في الجزائر بالتقهقر والانخفاض السكاني نتيجة حروب الإبادة التي طبقها الاستعمار الفرنسي بالجزائر بهدف إبادة سكانها وإحلال محلهم المستوطنين، وقد قدر العدد الإجمالي للسكان في تونس سنة 1881 م بين مليون، ومليون ونصف نسمة، وكان هذا العدد القليل لا يوفر اليد العاملة التي تحتاجها تونس، فلذلك كانت تونس تستقطب اليد العاملة من الجزائر وطرابلس وحتى من إيطاليا، وهذا النقص حفز إدارة الحماية الفرنسية في تونس على جلب المستوطنين وتركيزهم بالأخص في الأرياف، ومن المعروف أن النمو الديموغرافي في تونس لم يرتفع إلا مع بداية القرن العشرين فقد بلغ عدد سكانها سنة 1911م 1740000 نسمة وفي سنة 1921م وصل إلى 2000939 نسمة، وتعود هذه الزيادة السكانية إلى سبب رئيسي يتمثل في ارتفاع نسبة الولادات وقلة نسبة الوفيات نتيجة القضاء على الأمراض الفتاكة.[1]

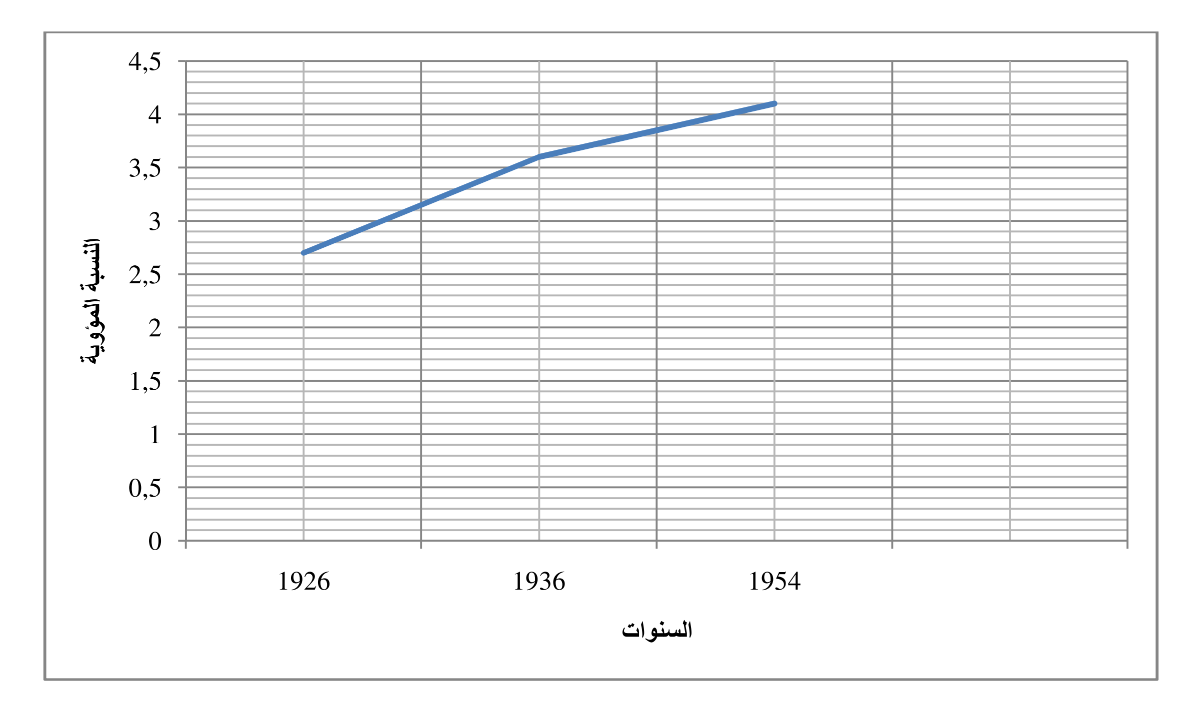
وفي سنة 1930م وصل عدد سكان تونس إلى 2100000 نسمة، وفي سنة 1955م وصل إلى 3500000نسمة، ونلاحظ أن الزيادة السكانية من سنة 1921م إلى 1930 م،[2] لم تكن مرتفعة وإنما بدأت بالارتفاع بعد الحرب الكونية الثانية، وهنا نجد تشابها بين الزيادة السكانية في تونس والزيادة السكانية في الجزائر بعكس العقود الأولى من فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر فقد وجدنا أن سكانها قد انخفض الثلث

[1]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 45.
[2]- نفس المكان.

منهم تقريبا وهذا ما لم تعرفه تونس، لأن الاستعمار الفرنسي للجزائر جاء ليبقى، بينما في تونس جاء ليبقى لفترة مؤقتة حسب ما نصت عليه معاهدة الحماية لسنة 1881م.

منحنى بياني 2 يمثل نسبة النمو الديمغرافي تونس.[1]

المقياس 1 سم = 0.5%



وهذه الزيادة الديموغرافية لم تؤد إلى إحداث خلل في التوازن الكمي أو النوعي بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وذلك عكس النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر في مطالع القرن العشرين ونتجت عنه مجاعة 1920–1922–1924، فقد ظل المجتمع التونسي طبيعيا في نموه، ولم يواجه التحديات الديموغرافية مثل ما حدث لسكان الجزائر المسلمين هذا إذا استثنينا الكوارث الطبيعية من جفاف وانتشار الجراد، ولكن نلاحظ أنه خلال مرحلة ما بين الحربين الكونيتين بلغت فيها نسبة النمو السكاني نسبة 6,8%، ومع ذلك فهذه النسبة تعد مرتفعة بالنسبة لإمكانات تونس الاقتصادية في تلك الفترة، حيث أدت إلى ظهور خلل بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في فيها، ونتج عن هذه الزيادة السكانية ظهور البطالة بعد أن كانت تونس تجلب اليد العاملة إليها من الجزائر وليبيا وإيطاليا، ونتج عن هذه الزيادة تشبب المجتمع التونسي، وإشاعة مظاهر الحياة العصرية، وتفيكك الأطر التقليدية للعلاقات الاجتماعية نتيجة لتطور هياكل الإنتاج الجديد التي أدخلتها الحماية الفرنسية والتي أدت إلى إفراز تصنيفات اجتماعية

---

[1]-نفس المكان.

جديدة، فظهر أرباب الصناعات والورشات الحديثة والطبقة العاملة، ونتج عن هذا الانقسام في المجتمع التونسي مجموعتان متميزتان:

المجموعة الأولى: وتتكون من أفراد الجالية الفرنسية المنتصرة والى حد ما بعض الأوربيين.

أما المجموعة الثانية: فهي المجموعة المحرومة من الامتيازات والمضطهدة من قبل المجموعة الأولى وتتكون من غالبية التونسيين.

والحق أن هذا التقسيم قد أدى إلى ظهور طبقة عليا، تتميز بالقسوة واحتقار كل ما هو تونسي، وطبقة ثانية منكمشة على نفسها رافضة كل ما يصدر عن الطبقة الأولى باعتباره شيئا لا إنساني وغير أخلاقي مما ولّد حركة رد فعل،[1] نتيجة السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها سلطة الحماية حيث ركزت على تدعيم المستوطنين.[2]

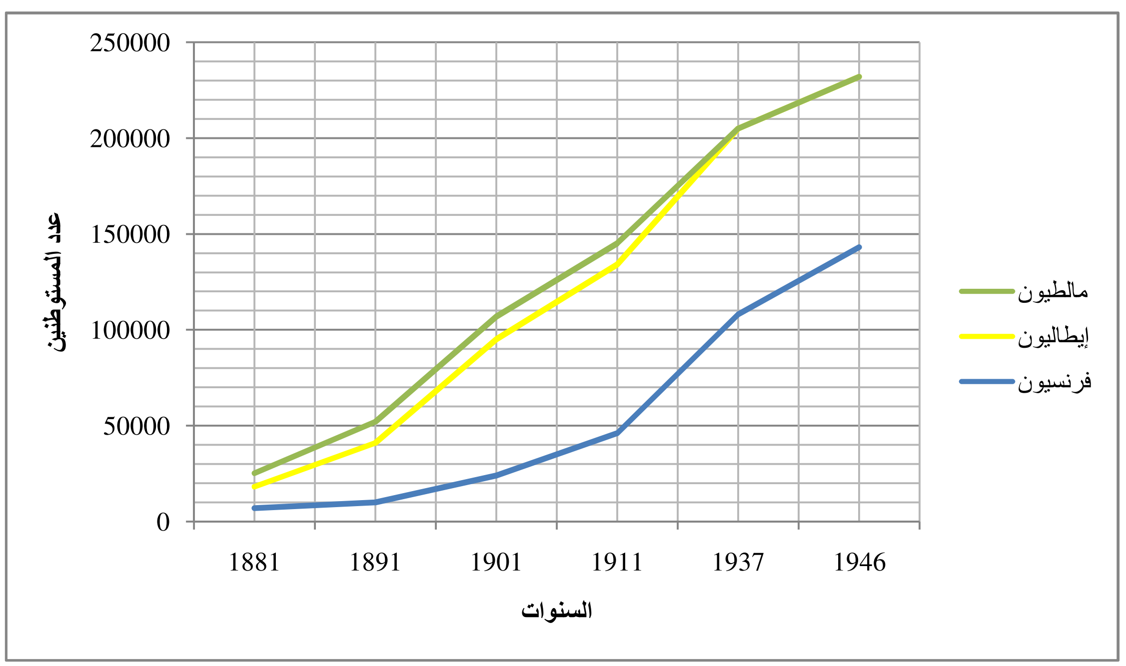
وهنا نجد تشابها يكاد يكون شيئا واحدا يصعب علينا التفريق بينه وبين الطبقة المضطهدة في الجزائر خلال فترة الاستعمار، فكلاهما عاشا القهر والاضطهاد والفقر والجهل، وكلاهما رفضا ذلك باعتباره أمرا إجراميا ناتجا عن الاستعمار فرض عليهما بقوة الحديد والنار والقوانين الاستثنائية، فالمجتمعان الجزائري والتونسي يشتركان في الاعتزاز بشخصيتهما الوطنية المشتركة من تاريخ ودين ولغة، فهما لا يقلان شأنا عن المجتمع الفرنسي.

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص : 269.
[2]- كلثوم السعفي: **تصور الصحف الصهيونية التونسية للدولة اليهودية "الثلاثينات"**، شرق برس، قبرص: 1989، ص 15.

منحنى 3 يمثل تطور عدد المستوطنين الأجانب في تونس.[1]

المقياس 1 سم = 50000نسمة   1 سم = 10سنوات



فتحت الحماية الفرنسية على تونس أبواب الهجرة إليها لكل الأوروبيين الجائعين والذين لم يجدوا مكانا لهم في مجتمعهم، والمنحنى البياني يمثل عدد المالطيين والإيطاليين الذين فاقوا عدد الفرنسيين المستوطنين بتونس ونستنتج بكل سهولة أن الجوع والخصاصة هي الدافع الأول لهجرة الأوروبيين إلى تونس من أجل البحث عن لقمة الخبز. إذا كان نظام الحماية الفرنسية قد شجع الهجرة الأوروبية إلى تونس مقدما لهم كل التسهيلات بهدف تغليب العنصر الأوروبي على العنصر العربي التونسي، فإن تونس فتحت أبوابها لأشقائها الجزائريين، وذلك منذ الاستعمار الفرنسي سنة 1830م –وقبله– وكانت تونس مقصد المهاجرين الجزائريين سواء بهدف البقاء فيها أو العبور منها إلى منطقة المشرق العربي.[2] وازدادت الهجرة الجزائرية إلى تونس خاصة بعد سقوط قسنطينة وانهزام جيوش الأمير عبد القادر في بسكرة والأوراس، وهناك عائلات جزائرية أخرى نفتها السلطات الاستعمارية الفرنسية أو اختارت النفي الإرادي إلى تونس مثل عائلة المدني وبوشوشة والسنوسي والثعالبي والقلاتي.[3] ووصل عدد الجزائريين المهاجرين إلى

[1]- عبد المالك خلف التميمي: "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة"، **مجلة عالم المعرفة**، رقم : 71، نوفمبر 1983، الكويت، ص 41.
[2]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص 489.
[3]-المرجع نفسه، ص400.

تونس حسب إحصاء سنة 1936م إلى 41000 جزائري مهاجر، أما الإحصاء الثاني للجزائريين المهاجرين إلى تونس فكان سنة 1950م حيث وصل إلى 50000 جزائري مهاجر.[1]

وقد وظفت تونس بعض الجزائريين المثقفين والمتخرجين من جامعة الزيتونة في التعليم والإدارة، وإن بعض الجزائريين دخل معترك السياسة أمثال صالح بن يحي وإبراهيم أطفيش وأحمد توفيق المدني، ومنهم من تولى مناصب قيادية في الحركة الوطنية التونسية وفي الحركة الإصلاحية الإسلامية منهم محمد السنوسي محرر "الرائد التونسي" واعتبره التونسيون في ذلك الوقت "زعيم أول حركة وطنية تونسية بعد الحماية" وهو أحد خريجي جامعة الزيتونة، أما مكي بن عزوز فقد تزعم الحركة الإسلامية الإصلاحية في تونس، ويكفي جامعة الزيتونة فخرا أنها أخرجت العلامة الجزائري الشيخ عبد الحميد بن باديس.[2]

فإذا كانت سلطة الحماية قد فتحت أبواب تونس للطامعين والمغامرين والمنحرفين والجائعين من كل أنحاء أوروبا، فإن تونس التاريخية فتحت أبوابها لأشقائها الجزائريين.

يشترك المجتمعان الجزائري والتونسي خلال مرحلة الاستعمار –وما قبله– في خصائص عديدة مشتركة، منها تجذر العادات والتقاليد الإسلامية في المجتمعين، واعتزازهم بانتمائهم الوطني، ورفضهم للاستعمار، والحفاظ على كيانهم وشخصيتهم المميزة التي منعتهم من الذوبان في المجتمع الاستيطاني الذي فرض عليهم بقوة السلاح والقوانين الجائرة، وتعاونهم وتلاحمهم أثناء المحن والكوارث، لكن المجتمع الجزائري تعرض أثناء فترة الاستعمار وخاصة خلال الخمسين سنة الأولى إلى محاولة إبادته إما عن طريق القتل أو عن طريق ترك الأمراض الفتاكة والمجاعات تنخر كيانه دون تقديم المساعدة له وكل ذلك بهدف القضاء عليه وتعويضه بالمستوطنين إقتداء بما فعله الأنجلوساكسون في أمريكا الشمالية في القرنين 16م و17م، وأما المجتمع التونسي لم يتعرض لهذا إلا بنسبة ضئيلة جدا وذلك بسبب اختلاف أهداف الاستعمار الفرنسي في كلا البلدين، فهي جاءت للجزائر لتبقى أما في تونس فجاءت إليها وهي مقيدة –ولو شكليا– ببنود اتفاقية الحماية، ومن جانب أخر فإن النمو الديموغرافي في الجزائر عرف تقهقرا وانخفاضا خطيرا في النصف الثاني من القرن 19م، ولم يعرف نموا إلا في مطالع القرن العشرين عندما توقفت المقاومات الشعبية المسلحة، وعجزت فرنسا عن تعمير الجزائر بالأوروبيين، وأما في تونس فإن النمو الديمغرافي فيها كما مر علينا لم يعرف انخفاضا وإنما سار في إطاره الطبيعي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 492.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 491-492.

المبحث السابع

حياة الجزائر الثقافية في عصر فرحات عباس

نتناول في هذا المبحث البيئة الثقافية الجزائرية في عصر فرحات عباس، فالثقافة تتمثل في كل القيم المادية والروحية التي يكونها أي مجتمع من خلال مساره التاريخي، وبمعنى أكثر تحديدا فإنه يمكن التمييز بين الثقافة المادية (الوسائل المادية من آلات ومنشآت عمرانية واقتصادية وغير ذلك من الثروة المادية) والثقافية الروحية (وهي مجموعة القيم والأفكار والفلسفة والدين والأخلاق والتربية وغيرها).[1]

ونقصد في مبحثنا هذا الثقافة الروحية للمجتمع الجزائري والتي تمثل مجموعة القيم والمعارف التي تميز بها المجتمع الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830م والتغيرات التي طرأت على البيئة الثقافية الجزائرية بعد الاستعمار الفرنسي من محاولات هدم للبنية الثقافية الجزائرية وتشويهها وإدخال ثقافة أجنبية استعمارية لا تمت بصلة للمجتمع الجزائري، فمن المعروف أن الدين الإسلامي هو الإسمنت الذي يوحد الجزائريين وهو الغالب على الثقافة الجزائرية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2] مع العلم أن الدين الإسلامي لم يلغ الثقافة الأمازيغية التي سبقته فحدث بينهما انسجام وتواصل وبذلك تتميز المصادر الثقافية الجزائرية بالتنوع والانسجام والتواصل.

إذا تكلمنا عن الثقافة الجزائرية قبل 1830م وذلك في جزء منها والذي يتمثل في التعليم نجد هذه المؤسسات تقوم بالتعليم وهي: "المدارس والزوايا والكتاتيب القرآنية، وقد أكد انتشار التعليم والثقافة عموما في الجزائر قبل الاستعمار الضباط الفرنسيون الذين قادوا الحملة العسكرية سنة 1830م. فقد ذكر بعضهم أن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، في حين ذكر البعض الآخر أن سكان الجزائر كانوا أكثر ثقافة من سكان فرنسا تقريبا، وذكر مؤرخ آخر أن نسبة الأمية كانت في عام 1830م أقل منها في فرنسا، ولقد ثبت أن المدارس كانت منتشرة في المدن وكانت مواردها تأتيها من الأرياف."[3]

وقد عرفت الجزائر قبل الاستعمار الكثير من المعاهد الدينية خاصة في الجزائر وتلمسان وبجاية وقسنطينة وجرجرة والمسيلة والبرج وبوسعادة وكان لا يسمح للطلبة بالدخول إليها إلا بعد حفظ القرآن الكريم فكانت الثقافة الدينية هي السائدة والموجه للمجتمع الجزائري وقد أنتجت هذه المعاهد علماء

---

[1]- م. روزنتال و آخرون: **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة سمير كرم،ط 5، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 1985، ص ص 153-154

[2] -Pierre Bourdieu: op-cit, p 96.

[3]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص127.

جزائريين أمثال **الأمير عبد القادر وابن العنابي وابن حمادوش الجزائري حمدان بن عثمان خوجة** وغيرهم،[1] وكان التعليم منتشرا في جميع أنحاء الجزائر سواء في المدن أو الأرياف، وقد قال فرحات عباس[2]:" ***كانت اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية وكان التدريس منظما، وقد لاحظ الجنرال فيالار سنة 1834 أن العرب يتقنون كلهم القراءة والكتابة وفي كل قرية كانت توجد مدرستان وكان عدد المدارس يناهز ألفي مدرسة، كما كانت توجد معاهد وجامعات في الجزائر العاصمة وقسنطينة ومازونة وتلمسان ووهران. إن التعليم في الزوايا الكبرى كان زاهرا (الهامل والشلالة والتيجانة وسيدي علي ومايسة) وكان لكل طريقة دينية عدة مدارس منتشرة في القطر، أما المواد المدروسة في هذه المعاهد لم تكن تختلف عن المواد التي كانت تدرس في باقي العالم العربي.***"

فالزوايا كانت منتشرة عبر كامل الجزائر وكانت تؤدي وظيفتها الدينية إلى جانب نشر المعرفة وكانت تمنح طلابها تكوينا دينيا أساسيا له مفعوله القوي على الحياة الاجتماعية الثقافية في المجتمع الجزائري وخاصة تعليمها فقه الإمام مالك ومختصر سيدي خليل الذي يعتبره الجزائريون قانونا أساسيا في جميع معاملاتهم.[3] فالثقافة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي كانت منسجمة مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وأعطت للجزائر خصوصيتها الثقافية الإسلامية التي ميزتها عن ثقافة المحتلين الفرنسيين من جميع جوانبها، وإن كانت لم تستطع أن تساير التطورات الثقافية التي عرفتها أوروبا الغربية خلال مرحلة عصر الأنوار، فلم يكن الجزائريون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أقل شأنا من الفرنسيين، وإنما كانوا معتزين بحضارتهم وثقافتهم التي كانت كما قلنا منسجمة مع واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لكن الاستعمار الفرنسي الاستيطاني للجزائر لم يرض بوجود ثقافة جزائرية أصيلة ذات جذور تاريخية، فاعتبرها خطرا على وجوده تمنعه من بسط هيمنته على الجزائر، ولذلك ناصبها العداء[4] فمارس عملية المسخ والاحتواء الثقافي للشعب الجزائري،[5] ورأى بأنه لا يمكن له أن يحقق مشروعه إلا بعملية الهدم الثقافي في الجزائر، وإدخال ثقافته، وركز بالأخص في مرحلته الأولى على هدم الثقافة الوطنية الجزائرية المتمثلة في المواسم الدينية والتاريخ واللغة في سنة 1830م حيث كان يوجد بمدينة الجزائر

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص : 127 -129.
[2]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص. 58.
[3]- عزالدين معزة: المرجع السابق، ص 23.
[4]- عمار هلال: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1995، ص 108.
[5]- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 12.

وحدها 166 مسجدا ولم يبق إلا 21 مسجدا فقط فيها سنة 1876م[1]، أي تفتيت الإسمنت الذي يوحد الجزائريين " فالمواسم الوطنية والتاريخ واللغة إما اختفت وإما اضطهدت. وكانت المساجد قد حولت إلى كنائس أو مستشفيات أو متاحف. كما أن المثقفين الجزائريين قد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدان الكتب والمدارس بلغتهم، أما الفلاحون فقد تركوا للخرافات والجهل. وقد كانت اللغة أكثر النظم الوطنية معاناة، وبالتالي فأن التربية عموما قد أنضرت."[2]

ولقد بقي الفرنسيون مدة تزيد عن 15 سنة يجهلون دور الزوايا إلى أن ألف لهم الضابط "دي نوفو" كتابا بعنوان "الإخوان" سنة 1845م كشف لهم فيه عن أهمية هذه الزوايا ودورها في التحريض على الجهاد، ولذلك استعد الفرنسيون لتشتيت صفوفها وتمزيق وحدتها والكشف عن أسرارها وشراء ذمم رجالها، وتزويجهم من فرنسيات..[3] بعد أن كانوا قبل ذلك التاريخ يعتقدون بأن تفوق أسلحتهم كاف لإخضاع الجزائريين، ولكنهم اصطدموا بالثقافة الجزائرية الرافضة للخنوع، وتأكد الاستعمار أن أسلحته لم تسمح له بإقامة جسر من التفاهم والتواصل مع الجزائريين،[4] لذلك لجأ للبحث عن وسائل كامنة في الثقافة الجزائرية وتشويهها وتوجيهها لخدمة مصالحه. فالفارق الثقافي كان هو الفاصل الحقيقي والرئيسي بين المجتمع الجزائري الأصيل والمجتمع الفرنسي الغازي، فالثقافة بمفهومها الشامل كانت ستارا حديديا حفظت الجزائريين من الفرنسة والاندماج والذوبان في الثقافة الفرنسية، فالمجتمع الجزائري قاوم سياسة الاستعمار وما تحمله من كل قيمه حتى أفشل الإدارة الاستعمارية في جميع محاولاتها ومخططاتها.[5]

ففي أوائل الستينات من القرن 19م وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية رفع أحد منظري الاستعمار الفرنسي تقريرا إلى الإمبراطور نابليون الثالث يدعوه فيه إلى ضرورة عرقلة المدارس العربية، والزوايا والعمل على إحباط الأهالي ماديا وثقافيا،[6] وهدفهم من ذلك القضاء على المحرض الأساسي للجهاد من جهة والتحكم في ثقافة المجتمع الجزائري من جهة أخرى وتوجيهها حسب رغبتهم، لأنهم عرفوا أن الطرق الصوفية لم تستسلم للفرنسيين وإنما انهزمت أمام جيوشهم ولذلك رأوا ضرورة تشتيتها وإفراغها من فلسفتها وتحويلها إلى أماكن للخرافات والشعوذة وتخدير عقول الجزائريين المسلمين بإبعادهم

---

[1] -Paul Gaffarel: op-cit, p 646.

[2]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1900، 1930**، المرجع السابق، ص 61.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج 4، دار الغرب الإسلامي بيروت: 1998، ص ص 30-31.

[4] - Yvonne Turin: **Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale**, éditions Houma, Alger: 2003, p. 34.

[5]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص ص. 133-134

[6]-عمار هلال: المرجع السابق، ص110.

عن واقعهم الحقيقي، واستطاعوا فعلا أن يحولوها إلى جهاز استغلالي خطير في يد الاستعمار،[1] فالمواجهة التي حدثت بين ثقافة الجزائر الأصلية وثقافة الاستعمار الدخيلة نتج عنها عجز الثقافة الوطنية عن الحفاظ على موروثها السوسيو-ثقافي أمام منافس همجي هدفه هدم الآخر واستغلاله، بما يمتلكه من إمكانات ضخمة هذا على المستوى الرسمي.

أما إذا رجعنا إلى الثقافة الاستعمارية على المستوى الشعبي والتي تتمثل في الممارسات اليومية للإنسان الأوروبي مع الفرد الجزائري نجدها هي الأخرى قد فعلت فعلتها في احتقار الجزائريين ووصفهم بأوصاف تحط من قيمتهم ودينهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعمالهم، فلم ينج من ذلك لا الأمي ولا الموالي للاستعمار حيث نعتوا بـــ "البيكو" و"الماتشو" و "الراطون" و " صال أراب" و"طرافاي أراب"[2]* أي أن كل الأعمال السيئة والرديئة هي من فعل العرب فأصيبت الثقافة الوطنية بعجز يكاد يكون شبه تام لولا الموروث الثقافي الجمعي للجزائريين ولم تسترجع هذه الثقافة الوطنية شيئا من حيويتها وطاقتها المفقودة إلا بعد الحرب الكونية الأولى[3] نتيجة للتطورات التي حدثت بعد الحرب والدعوة إلى ضرورة إحياء الشخصية الوطنية الجزائرية والتي ساهمت فيها كثيرا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

أما الطرق الصوفية فقد كانت على العكس من ذلك فإنها قد تقهقرت تقهقرا أفقدها مكانتها، وساهمت في تهدئة السكان الجزائريين المسلمين خلال الحرب الكونية الأولى، واستمرت سلطات الاستعمار في توظيفها لمعارضة التيارات السياسية والإصلاحية التي ظهرت في الجزائر سواء حركة الأمير خالد أو النجم الشمال الإفريقي أو اتحادية النواب، ولم يسلم حتى الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م من شرور الطرقية الفاسدة.[4]

فالاستعمار عمل على تجفيف كل المنابع التي يراها مصدرا للمقاومة، مستعملا كل الوسائل الدنيئة لتحقيق أغراضه الاستعمارية، فقد نشر الفساد في المدن من دور للقمار والخمر والمجون، مع السخرية من عادات وتقاليد الجزائريين المسلمين، وما صاحبها من استفزازاته وتحرشاته بهدف تشويه الثقافة الجزائرية الأصلية، وقلع الشعب الجزائري مـــن جذوره بعد تزييف قيمه "إن استغلال الأخبار المزيفة،

[1]- المرجع نفسه، ص 35.
[2]- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1966، ص ص 47-48.
*- هي كلمات تحمل في معناها أن كل ما هو عربي رديء ومنحط.
[3]- عمار هلال: المرجع السابق ، ص 111.
[4]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**،المرجع السابق، ص 329.

وتشويه التاريخ ونشر الفساد، والاستفزازات والتحرشات، كل هذا كان يرمي إلى قلب الحقائق"[1] وترك الشعب الجزائري يسبح في ظلمات الجهل والخرافات، حيث وصف فرحات عباس ذلك بقوله[2]: ***"هاجم الاستعمار بنفس العنف قيم الإسلام العليا ونظامه الاجتماعي، وأن علماء القانون الذين جردوا قبائلنا من أراضيهم بمقتضى خزعبلات قانونية تصدوا الشرع الإسلامي وشرعوا ينخرونه بسفاسط شرعية كما تنخر السوسة الخشب، وفي سنة 1847 أمام المجلس الوطني، ندد النائب طوكفيل بمخربي المجتمع الجزائري بلهجة حادة، مع أن هذا النائب لم يكن يحب العالم العربي فقال: إن المجتمع الإسلامي في إفريقيا الشمالية لم يكن غير متمدن بل ما كانت مدنيته إلا متأخرة وناقصة، وكان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان، ونشر التعليم في جميع الوطن، وقد استحوذنا على مدخيلها وحرفنا أهدافها وقضينا على الجمعيات الخيرية وخربنا المدارس، فهدت دعائم العرفان وشتتنا شمل الزوايا، انطفأت حولنا مشاعل العلم، فغدت هباء منثورا وأهملنا العلماء والفقهاء فصاروا قوما بورا، وقذفنا بالمسلمين في البؤس والجوع فأصبحوا ينادون ويلا وثبورا. ثم قذفنا بهم في حالة أكثر همجية مما كانوا عليه."***

حرم الاستعمار الفرنسي الجزائريين من تعلم لغتهم ومنعهم من تعلم اللغة الفرنسية، وقسم التعليم بينه وبين الجزائرين إلى قسمين:

أ- تعليم الفرنسيين والأوروبيين: وهو تعليم واسع ومنتشر في كامل المناطق التي توجد فيها هذه العناصر، وكان إجباريا، بحيث لا يوجد أي طفل أوروبي أمِي.

ب-أما تعليم الجزائريين المسلمين: في سنة 1850م أعلن أحد جنرالات فرنسا في الجزائر بأن الظروف مواتية لفرنسا للقيام برسالتها الحضارية ولذلك يتوجب عليها إرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر، فأنشأ الاستعمار في بعض المدن الجزائرية وقراها المدارس العربية-الفرنسية، وكانت هذه المدارس تتكون من قسم واحد يتداول عليها معلمان أحدهما لتعليم اللغة العربية والآخر لتعليم اللغة الفرنسية.[3]

ولكن إدارة الاستعمار لم تكن تهتم بتطوير تعليم الجزائريين المسلمين، ولم يكن جميع الأطفال الجزائريين متمدرسين والقليل منهم من يجد له مكانا في المدارس، ولذلك انتشرت الأمية بشكل كبير في

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 14.
[2]- المصدر نفسه، ص ص: 102-103
[3]- عمار هلال: المرجع السابق، ص 112

أوساط الأطفال الجزائريين، وظلت نسبة الأمية مرتفعة حتى إلى سنة 1954م، وذلك يعود إلى سياسة التعليم التي اتبعها الاستعمار، فهو لم يخصص ميزانية كافية لتعليم أبناء الجزائريين بالإضافة إلى محاربته للمؤسسات الثقافية العربية الإسلامية من هدم للمساجد ومصادرة أموال الأوقاف، كما أن المستوطنين رفضوا بدورهم تعليم الجزائريين بدعوى أنهم غير قابلين لا للتعليم ولا للتحضر أو اكتساب ثقافة الغرب المتطور وأن الجزائري في نظرهم لا يصلح إلا للأعمال الشاقة.[1] فهم يرون أن الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى عمال يدويين، لذلك أكد المؤتمر الاستعماري في سنة 1908م رفض تعليم الجزائريين في المدارس الابتدائية وطالب بتوجيههم إلى مدارس التكوين المهني الزراعي، ففي سنة 1931م صرح الحاكم العام "قارد" « Garde » قائلا[2]: "**إن كانت نية فرنسا هي تكثيف تعليم الأهالي في الجزائر فما هو مصير مزارعنا وأين نجد اليد العاملة الزراعية؟ بالفعل إن التعليم سوف يتيح للشخص الرازح تحت نير الاستغلال فرصة للطموح لتحسين ظروفه المعيشية وربما يمده بوسيلة الانتفاض ضدها؛ وهذا خطر لا يهدد مصالح المستوطنين، فحسب، بل مستقبل المستوطنة بأسرها.**" هذه الأسباب وغيرها جعلت الاستعمار يحرم الجزائريين من التعليم، وهذا دون شك يرجع لخوفه من الفئة المثقفة لأن لها القدرة على فضح أساليبه وأعماله الإجرامية ولذلك منذ بداية الاستعمار حاول هدم المؤسسة الثقافية من حرق الكتب وملاحقة المثقفين ونفيهم أو قتلهم وتجريدهم من مصدر رزقهم، فالاستعمار وتوابعه لا يخافون إلا من الإنسان المتعلم الواعي، أما الجهل والفقر فهي من الوسائل الرئيسية والأساسية التي يعتمد عليها الاستعمار في قهر الشعوب وإذلالها.

وهذا الجدول الإحصائي في مطالع القرن العشرين الماضي يوضح لنا جيدا مدى إهماله لتعليم الجزائريين في مدارسه التي أنشأها في المدن.

[1]- ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص ص 78، 79.
[2]- غي برفيليي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962**، ترجمة م.حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2007، ص 26.

جداول إحصائية تمثل عدد المتمدرسين في الجزائر.[1]

التعليم الابتدائي

السنة	الجزائريون المسلمون	الأوروبيون
1919–1920	41144	115308
1920–1921	42904	112223

إذا قارنا عدد سكان الجزائر في هذه السنوات بعدد المستوطنين في نفس الفترة نجد أن عدد الجزائريين المسلمين 4923186 نسمة، وعدد المستوطنين 791370 نسمة[2] فتكون بذلك نسبة المتمدرسين من الجزائريين في التعليم الابتدائي هي 0,83% ونسبة المتمدرسين من المستوطنين هي 14,57% (هذه النسب لا تمثل عدد التلاميذ في سن الدراسة ولكنها تمثل مجموع المتمدرسين في الابتدائي من العدد الإجمالي لكلا الفئتين من السكان)، أما إذا قارنا نسبة التلاميذ الجزائريين المتمدرسين خلال الموسم الدراسي 1919–1920 فإننا نجد أن نسبتهم تمثل 26,29% مقارنة مع نسبة التلاميذ الأوروبيين التي تمثل 73,70%، ونستنتج من كل هذا أن تجهيل الشعب الجزائر كان سياسة مقصودة وممنهجة.

مدارس تكوين المعلمين

السنة	الجزائريون المسلمون	الأوروبيون
1919–1920	55	367
1920–1921	51	347

تمثل نسبة المعلمين الجزائيين نسبة إلى عدد السكان الجزائريين المسلمين 0,001%، وأما نسبة المعلمين من المستوطنين فإنها تمثل بالنسبة لمجموعهم 0,43%، أما إذا قارنا نسبة المعلمين الجزائريين المسلمين بنسبة المعلمين الأوروبيين للسنة الدارسية 1919–1920، فإننا نجد أن نسبة المعلمين الجزائريين تمثل 13,03% ونسبة المعلمين الأوروبيين 86,96%. إن الجزائريين الذين يترشحون للدخول إلى مدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة كان عليهم اجتياز عقبتين الأولى إثبات ترشيحهم في مسابقة الدخول

---

[1] -Mahfoud Kaddache: **histoire du nationalisme Algérien Question nationale et politique Algérienne 1919-1951**, Tome1, 2 éme édition, éditions S.N.E.D, Alger: 1981, p 39.

[2]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص. 28.

والثانية النجاح في المسابقة والترشح لمسابقة الدخول يخضع فيه الطالب إلى فحص إداري وعلمي واجتماعي وسياسي (أمني) دقيق للغاية.[1]

التعليم الثانوي

السنوات	مدارس عمومية		مدارس خاصة	
	المسلمون	أوروبيون	المسلمون	أوروبيون
1919-1920	477	8.693	23	10.272
1920-1921	434	9.000	24	9.929

إذا قارنا نسبة التلاميذ الثانويين الجزائريين بنسبة التلاميذ الأوروبيين للسنة الدارسة 1919-1920 في المدارس العمومية فإننا نجد نسبة التلاميذ الجزائريين تمثل 5,20% ونسبة التلاميذ الأوروبيين 94,74%، وفي هذه السنة أنهى فرحات عباس دراسته الثانوية في المدارس العمومية.

التعليم الجامعي

السنوات	حقوق		علوم		أدب		طب، صيدلة		المجموع	
	مسلمون	أوروبيون	مسلمون	أوروبيون	مسلمون	أوروبيون	مسلمون	أوروبيون	مسلمون	أوروبيون
1919 1920	0	614	2	310	0	266	15	344	17	1534
1920 1921	21	632	4	289	17	263	10	310	47	1494

ولكن لا يمكننا أن نفهم هذه الإحصاءات إلا بالرجوع لمعرفة نسبة المتمدرسين الجزائريين المسلمين في المدارس الفرنسية وسنوضحها من خلال هذا الجدول الإحصائي.

جدول يمثل نسبة المتمدرسين الجزائريين في المدارس الفرنسية بالجزائر.[2]

السنة	عدد التلاميذ	النسبة المئوية
1880	1150	
1884	2150	%1.9

[1]- عمار هلال: المرجع السابق، ص 140.
[2]- عزالدين معزة: المرجع السابق، ص 24.

1908	33400	%4.3
1914	47200	%5
1930	68000	%8.8
1944	**11000**	**%14.6**
1953	302000	%15.4
1954	307000	%15.4

فإذا كان لهذه الإحصائيات من دلالة فإنها دون شك تظهر عدم جدوى التعليم الفرنسي بالنسبة للجزائريين وعدم ديناميكيته طوال مدة الاستعمار، فماذا كان ينتظر الجزائريون من هذا التعليم؟ والجواب بطبيعة الحال لا شيء بالمقارنة مع التعليم الذي كان يقدم لأبناء المستوطنين، وإنما هدفه الأساسي إدماج فئة قليلة جدا من الجزائريين في الثقافة الفرنسية وجعلهم أداة لخدمة أغراض الاستعمار لا غير، وكانت الأغلبية العظمى من أبناء الجزائريين المتمدرسين من الذكور أما الإناث فقد حرمت أغلبهن من التعليم. وتركن للجهل والأمية،[1] والهدف واضح وهو نشر الجهل في المجتمع الجزائري المسلم فالأم هي المدرسة الأولى للطفل.

إذا توضح لنا هذه الإحصائيات بصورة دقيقة مدى ما فعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر طوال مدة الاستعمار وهي تجهيل الشعب بطريقة ممنهجة تهدف إلى جعله إنسانا متخلفا بعيدا عن حضارة عصره، وحتى لا يستطيع الاطلاع على ما يحدث حوله من تقدم وتطور، وأن ساسة فرنسا وغلاة المستوطنين كانوا ضد تعليم الجزائريين تعليما عصريا رفيع المستوى، لأنهم يعرفون جيدا بأنه لا يمكنهم استغلال واستعباد الإنسان المتعلم، ولذلك عمل الاستعمار على جعل مدرسته وسيلة للسيطرة والاستغلال وليس لتطوير وتعليم الإنسان الجزائري فقد جعل منها سهاما تضرب بقوة القيم الجزائرية الوطنية والدينية وبالأحرى كل ما يمكن أن يكون حاملا للشخصية الوطنية ومقوماتها.

في هذه الظروف عاش فرحات عباس وأمثاله من المثقفين سواء باللغة الفرنسية أو اللغة العربية، حيث وجدوا أمامهم استعمارا عنصريا لا يقيم للإنسان المنهزم المستعمَر وزنا، وشعبا جزائريا مسلما نخره الفقر والجهل، لذلك بدأ فرحات عباس منذ الثلاثينات من القرن الماضي يطالب بفتح أبواب المدارس أمام أطفال الجزائر وإجبارهم على الالتحاق بها ذكورا وإناثا.

---

[1]- أندري برنيان وأخرون: المرجع السابق، ص 421.

المبحث الثامن

حياة تونس الثقافية في عهد الحبيب بورقيبة

إن الثقافة هي مجموعة من المعارف والقيم التي يتميز بها مجتمع ما ولها أهمية هامة في صياغة المشروع المجتمعي في سند التنمية والتغيير والانفتاح على العصر وهي كذلك عملية تراكمية تواصلية، يعالج هذا المبحث البيئة الثقافية التونسية في العصر الذي عاش فيه الحبيب بورقيبة، وسنجد فيه الكثير من أوجه التشابه بين الثقافة الجزائرية والثقافة التونسية ويصعب علينا التمييز بينهما فهما ثقافتان تضربان بجذورهما في أعماق التاريخ، ودعامتهما الأساسية الثقافة الأمازيغية والثقافة العربية الإسلامية اللتان امتزجتا وانسجمتا وكونتا الثقافة المغاربية، والتي حاول الاستعمار الفرنسي تشويهها، ولذلك سنتعرض للبيئة الثقافية التونسية قبل الحماية الفرنسية عليها سنة 1881م، والتغيرات التي طرأت عليها بفعل انتصاب الحماية، وانعكاساتها عن القيم الفكرية والدينية والتربوية للمجتمع التونسي.

تميزت تونس قبل الحماية الفرنسية (1881م) أنها كانت مركزا ثقافيا وحضاريا هاما، ومعاهدها كانت تستقبل الطلبة التونسيين والعرب والمسلمين من عدة جهات، وأنتجت فطاحل من العلماء أمثال ابن الجزار، والناقدين الأدبيين ابن شرف، وابن رشيق والفيلسوف والمؤرخ ابن خلدون، والفقيه ابن عرفة، كما أن المعجم العربي الأوسع شمولا هو من تأليف العالم التونسي ابن المنظور القفصي، كما انتقلت الحضارة العربية الإسلامية من تونس إلى جميع أنحاء الشمال الإفريقي وإلى أوروبا وخاصة جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا اللتان كانتا منفذان هامان لامتداد ونشر هذه الحضارة العربية الإسلامية في جنوب أوروبا والتي كانت من إحدى الأسس الهامة في قيام النهضة الأوربية.

كما كان لجامع الزيتونة دورا ممتازا في نشر هذه الثقافة، وكان بحق مركزا إشعاعيا لما ضمه من مكتبة بها عشرات الآلاف من الكتب القيمة وشهرة أساتذتها، حيث فتحت أبوابها لكل طلاب العلم والمعرفة سواء لمواصلة التعليم أو لحضور المحاضرات،[1] وكانت أسرة هذه الجامعة على اطلاع بما يجرى من تطورات وتغيرات فكرية فلم تكن منعزلة عنها، لذلك صدر قانون في 1 نوفمبر 1842م نظم التعليم فيها ومواده ورفع أجرة المعلمين وأجبرهم على ممارسة عملهم التعليمي.[2]

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص ص. 57-58

[2]- المصدر نفسه، ص.58.

إن الهدف من جامع الزيتونة هو تعليم أبناء المسلمين ما لهم وما عليهم، وكان التعليم فيه ينقسم إلى فرعين هما:

1. علوم الشريعة: وتختص في تعليم تفسير القرآن الكريم والقراءات والحديث والتوحيد والفقه والفرائض والكلام والتصوف.
2. وأما العلوم الوضعية: فتختص في تعليم النحو واللغة والمعاني والبيان والأدب والشعر وآداب الحديث والمنطق والتاريخ والجغرافيا والحساب والمساحة.

والتلاميذ الذين يحرزون على شهادة التخرج منه (الشهادة العالمية) لهم الحق في الوظائف العامة.[1]

وبعد منتصف القرن التاسع عشر ميلادي شهدت تونس بوادر نهضة ثقافية إصلاحية ففي سنة 1860م أُنشئت مدرسة باردو العسكرية التي ساهمت بدور فعال في تكوين نخبة من الضابط التونسيين وعمل أساتذتها وطلابها على ترجمة العديد من المصنفات العسكرية وبهذا كانت تونس سباقة لإصلاح مؤسستها العسكرية –بينما لا نجد هذا في الجزائر قبل احتلالها – بعد تأسيس هذه المدرسة العسكرية أنشأت تونس المعهد الصادقي سنة 1876م، الذي تعلم فيه الحبيب بورقيبة فيما بعد، والهدف من تأسيس هذا المعهد هو نقل العلوم العصرية إلى تونس من أجل تحقيق نهضتها واللحاق بالدول المتقدمة في تلك الفترة أدخلت إليه تعليم العلوم العصرية من رياضيات وفيزياء وكيمياء والعلوم الطبيعية إلى جانب تعليم اللغات الأجنبية –التركية والفرنسية والإيطالية– وجيء بأساتذة من فرنسا لأداء مهمة التعليم فيه.[2]

وخلال مرحلة الحماية الفرنسية على تونس ركز المقيم العام الفرنسي "بول كمبون" (Paul Cambon) على تدعيم نظام الحماية بتونس، فقد أحدث إدارة للعلوم والمعارف تولاها المستعرب "ماشويل"(Machuel) مدرس اللغة العربية في وهران، وهنا يبدأ الدور الثاني للمعهد الصادقي حيث وضع له برنامجا يتماشى مع المناهج التربوية الفرنسية، وألغى تعليم اللغتين التركية والإيطالية، فاسحا المجال بذلك لهيمنة اللغة الفرنسية على جميع المواد الدراسية فيه.[3]

---

[1]- محمد بن الخوجة: **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1986، ص ص. 291-292.
[2]- المصدر نفسه، ص. 312.
[3]- المصدر نفسه، ص ص. 312-317

وكان لأساتذته دور هام في تحديث تونس عن طريق تكوين الإطارات الإدارية والتقنية للدولة التونسية، ولم تكن جامعة الزيتونة بمنأى عن هذه الإصلاحات فقد تأسست بها لجنة من الأساتذة أسندت لها إصلاح المناهج التعليمية بها حتى تتماشى مع العصر، وبهذا استطاع هذا المعلم أن يكون معقلا من معاقل العروبة والإسلام في الوطن العربي وإفريقيا، هذه النهضة العلمية والثقافية التي عرفتها تونس استكملت مكوناتها بإنشاء المدرسة الخلدونية سنة 1896م، هذه النهضة الثقافية استدعت إنشاء مطبعة رسمية لطباعة المؤلفات.[1]

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها تونس في هذا الميدان فإنها لم تحقق هدفها ولم تساير العصر، فقد رفض المجتمع التونسي المحافظ طلبة المعهد الصادقي ومناهجه التعليمية، واتهمهم بالزندقة والمروق،[2] وكانت الأمية هي الغالبة على معظم التونسيين قبيل 1881م، وكانت الثقافة التونسية تراثية قديمة تعود في بعض جوانبها إلى ما قبل الفينيقيين، لكن الإسمنت الثقافي إن صح التعبير الذي كان يوحد التونسيين هو العربية والإسلام، فالثقافة العربية الإسلامية بتونس تعاملت مع الإسلام والعروبة كشيء واحد غير منفصل عن بعضهما أو كعملة ذات وجهين، مع أن الأقلية اليهودية أو المسيحية التونسية لم تعلنا ولائها للعروبة، وكان المجتمع التونسي يعطي الأولوية للمرجعية الدينية على حساب العروبة لذلك نجد الأقليات الدينية الأخرى تعيش في اطمئنان وأمان بتونس.

لكن رؤية التونسيين للإسلام كانت رؤية ضيقة متزمتة تقتصر في معظمها على القضاء والقدر والمحافظة بشدة على تقاليد الأجداد والآباء، أي إتباع منهج الإسلام التقليدي الرافض لأي حركة تطورية لأنها في نظرهم بدعة، وخاصة أن المجتمع التونسي في معظمه كان مالكيا فهذا المذهب يتميز بالتشدد ويرفض الاجتهاد، بعكس السلطة القائمة في تونس آنذاك فكان مذهبها حنفيا وهو أقل تزمتا وتشددا من مذهب الإمام مالك.[3]

أما الطرق الصوفية فكانت توجد بتونس أربعة طرق رئيسية ذات انتشار واسع في المجتمع التونسي هي: القادرية والرحمانية والتيجانية والسنوسية، وكانت هذه الطرق منظمة تنظيما محكما،

[1]- مجموعة من الباحثين: **تاريخ الأدب التونسي الحديث والمعاصر**، بيت الحكمة، قرطاج ، تونس: 1993، ص ص : 9-13 .

[2]- محمد بن الخوجة: المصدر السابق، ص. 313

[3]- الهادي التيمومي: **خصوصيات مسيرة تونس عبر الحداثة 1846 ، 1964**، فعاليات الملتقى المنتظم من 9 إلى 21 جانفي 2001، بيت الحكمة قرطاج، تونس: 2001، ص 44.

ولشيوخها تأثير معنوي كبير على المجتمع التونسي، وأغلبية التونسيين كانت تنتمي إلى إحدى هذه الطرق لأنه في اعتقادهم " من لا شيخ له، فالشيطان شيخه".[1] مثلهم مثل الجزائريين في ذلك.

أما الزوايا فإن دورها كان هاما وكانت منتشرة عبر الترب التونسي وتقوم بنشر التعليم الديني والمعرفي،[2] وهي لا تختلف في جانبها الوظيفي عن مثيلتها في الجزائر. وكان تأثيرها كبيرا على كل سكان شمال إفريقيا حيث اعتقد كل من التونسيين والجزائريين بأن لشيوخ الطرقية بركة لا حدود لها يستطيعون بها معالجة كل الأمراض سواء العضوية أو النفسية[3] طبعا إلى جانب ما يقومون به من نشر العلوم الدينية.

وهذا جدول يبين لنا انتشار أهم طريقة صوفية بتونس والمتمثلة في الطريقة القادرية.[4]

المراقبة	عدد الزوايا	العدد الجملي للأتباع
بنزرت	6	663
تونس	38	1 821
زغوان	2	172
قرنبالية	14	1 154
طبرقة	1	6.001
سوق الإربعاء	-	1.012
تبرسق	1	26 001
باجة	2	5000
الكاف	4	5.911
سوسة	11	484
مكثر	-	729
القيروان	2	12 508
تالة	7	42.036
صفاقس	5	120
قفصة	2	5000
توزر	3	1 593
قابس	4	408
جربة	1	61
مطماطة	4	74
مدنين	1	983
تطاوين	1	4 505
قبلي	-	1 435
المجموع	**109**	**117.681**

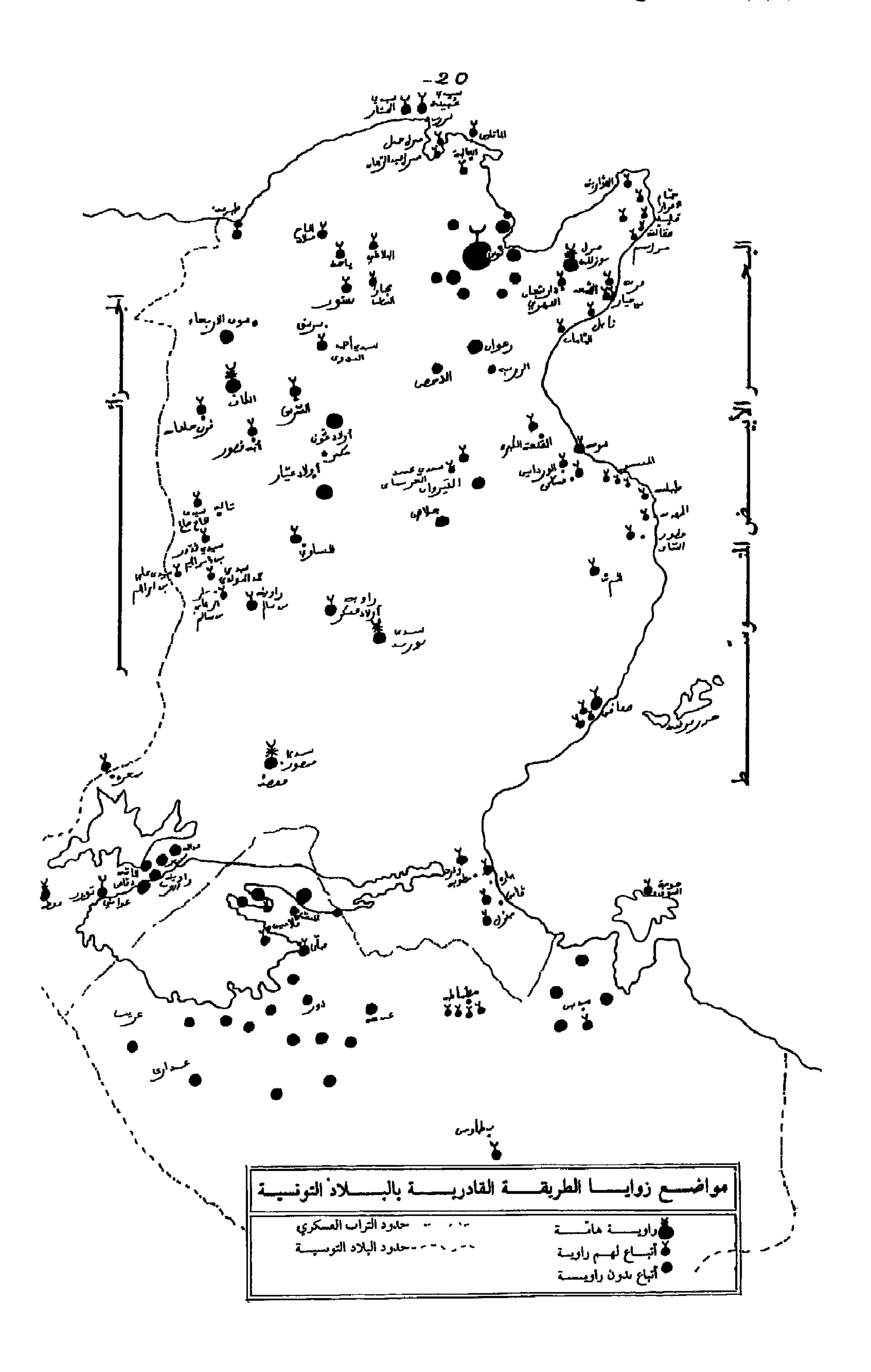
[1]- نفس المكان.

[2]- التليلي العجيلي: **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881-1939**، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس: 1992، ص ص 40-44.

[3] - Aboubeker Abdessalam ben Chouaïb, "les marabouts guérisseurs", **Revue Africaine**, volume 51, année 1907, éd, Jourdan, Libraire, Alger, 1907, p p. 250-251

[4]- التليلي العجيلي: المرجع السابق، ص 40.

خريطة رقم (3) تبين مواقع انتشار الطريقة القادرية بتونس [1]



[1] - A.N.T , série D, carton 97, dossier 3

نلاحظ أن هناك تشابها يكاد يكون شيئا واحدا في كلا البلدين، انتشار الطرق الصوفية وكثرة أتباعها و خروجها عن الفلسفة الصوفية وميلها إلى الخرافات والشعوذة، فرغم ادعاء الطرق الصوفية سواء بالجزائر أو تونس امتلاكها للكرامات وخوارق العادات، فإنها لم تستطع تحرير البلدين من الاستعمار الفرنسي الذي فرض نفسه بقوة السلاح والعلم الحديث، ومع ذلك فإن الشعبين الجزائري والتونسي بقيا مرتبطين بشيوخ الزوايا ارتباطا قويا "***ما يأمرني به الشيخ أعمله، ولو أمرني بالإفطار في رمضان لفطرت***"[1] بعد نهاية الحرب الكونية الأولى أخذ المواطن الجزائري والتونسي يبحثان عن منقذ آخر لهما غير الطرقية، لأنها لم تستطع أن تحقق تحررهما السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بالرغم مما قامت به من تجنيد الشعبين ضد الاستعمار.

لكن نظام الحماية الفرنسية بتونس أراد أن يوجه الثقافة التونسية حسب رؤيته ومصلحته فرغم سذاجتها وانحطاطها الفكري، ورضاها بالأمر الواقع الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الشعب التونسي وانهزام المقاومات الشعبية، فقد عمل على تكريس الوضع السائد كما فعل في الجزائر، واستطاعت اتفاقية المرسى[*] 1883م أن تقضي على هذه المؤسسات التعليمية في تونس، لكن نظام الحماية لم يستطع تحقيق النجاح ذاته في الجانب الروحي، إن البند الأول من هذه الاتفاقية منح للمحتل حق الإشراف على إدارة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج 4 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 35.

[*]- "الحمد لله

اتفاق بين فرنسا والقطر التونسي لتحديد العلاقة الكائنة بين هذين القطرين.

لما كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر الخ.. الخ. فقد الوزير المومأ إليه المحررات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الإحكام والانتظام مع حضرة الباي المعظم الشروط المبينة في الفصول الآتية:

الفصل الأول:

لما كان حضرة الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية إتمام حمايتها تكفّل بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني:

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرانك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره 17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الإيالة التونسية دون إذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث:

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة: أولا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا: راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الريالات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعين لمصاريف إدارة الإيالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع:

هذا الاتفاق مكمل ومثبت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تتغير به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس:

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.

وإيذانا بصحة ما تقدم حرّر هذا الرسم وختمه الموقعان بختميهما.

علي باشا باي"

بول كانبون (**علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق،ص ص 155-156.**)

وتسيير المال العمومي، ومسؤولية التوجيه المعنوي للمجتمع التونسي، وهنا تكمن الخطورة على البنية الثقافية والاقتصادية لتونس، بناء على هذه الاتفاقية تعرض التعليم والثقافة في تونس إلى محاولة التحريف والتزييف. رفض التونسيون ذلك بشدة لأنهم أحسوا بأن مجتمعهم وحضارتهم تتعرض للتشويه والتمزق، وأول عمل قامت به حكومة الاستعمار في هذا المجال هو توقيف تمويل المدارس العربية (التعليم العربي) الذي وجد نفسه مضطرا للاعتماد على المؤسسات الخيرية ومساعدات أولياء التلاميذ، أمام رفض المجتمع التونسي لذلك، سمح الاستعمار للتونسيين سنة 1896م بإنشاء مدرسة للتعليم العربي الفرنسي وهي "المدرسة الخلدونية" ولكنها لم تكن هي الأخرى تتلقى التمويل من الحكومة بل كانت تعتمد على إمكانياتها ولذلك لم تستطع الاستمرار في عملها التربوي التعليمي، فتعرضت أحوالها إلى التدهور، وهذا ربما ما كانت تنتظره سلطات الاستعمار، فلجأت الحكومة إلى إلحاق بعض صفوفها العربية بالمدارس الابتدائية الرسمية، وجعلت تدريس اللغة العربية فيها اختياريا، ولم يكن التلاميذ يمتحنون فيها. إن هذه السياسة ترمي بوضوح إلى الحط من اللغة العربية وقيم تونس الإسلامية، فالاستعمار بعد أن فرض سلطته السياسة على تونس لجأ إلى فرض لغته الفرنسية ومناهجها الفكرية، ولذلك تمكنت اللغة الفرنسية من الانتشار في تونس بفضل تسخير مجهودات مؤلفين وأساتذة ومؤرخين وباحثين فرنسيين.[1]

غير أن الاستعمار لم يستطع خدمة هذه الثقافة واستئصال اللغة العربية من قلوب التونسيين، وحتى الذين انجروا وراء تعليم اللغة الفرنسية وحدها دون اللغة العربية أصبحوا يشعرون بوخز الضمير بسبب جهلهم للغتهم، فاضطروا بعد ذلك إلى تعلمها، ولجأ سكان المدن إلى تنظيم دروس خصوصية لأبنائهم الذين لا يدرسون اللغة العربية في المدارس الرسمية، أما الأغلبية العظمى من الشعب التونسي والذين ليست لهم الإمكانات لذلك فإنهم اكتفوا بالكتاتيب التي ورثوها عن الأجداد ففي نهاية القرن 19م كانت الكتاتيب وحدها تضم حوالي 23000 تلميذا، وجامع الزيتونة يضم حوالي 800 طالب.[2]

ونرى بأن الثقافة التونسية رغم ما تعرضت له من محاولات التشويه فإنها كانت أقل حدة مما تعرضت له الثقافة الجزائرية من محو كاد أن يكون شاملا حيث مس التعليم العربي والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما لم تعرفه تونس حيث أبقى الاستعمار على حكومة تونس وثقافة شعبها[3]، فلا غرابة أن نرى حركة الشبان الجزائريين في مطالع القرن العشرين معظمهم يجهلون تاريخ

[1]- أنور الجندي: **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1965، ص 146.
[2]- عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق ، ص ص : 57 ، 68.
[3]- الجمعي خمري: المرجع السابق، ص 166.

وطنهم لأنه درسوه باللغة الفرنسية ومن تأليف المؤرخين الفرنسيين، لذلك لا نستغرب عندما نجد فرحات عباس يجهل تاريخ وطنه في بداية مرحلته النضالية، أما الحبيب بورقيبة فإن دراسته للتاريخ كانت باللغة العربية وعلى أيدي أساتذة جامعة الزيتونة الذين كانوا مكلفين بتدريس الأدب العربي والتاريخ والفقه باللغة العربية في المعهد الصادقي.

وسنتكلم عن التعليم في تونس خلال عصر الحبيب بورقيبة لاعتقادنا بأن التعليم هو المحور الأساسي لنشر ونقل ثقافة المجتمع للأجيال وإعدادهم لمستقبلهم عن طريق المناهج التعليمية، والاستعمار لا يغيب عنه هذا، فلقد حاولت فرنسا عن طريق المدارس الابتدائية الرسمية فرنسة المجتمع التونسي، ومحاربة اللغة العربية، ولكنها اصطدمت بمعارضة شديدة من التونسيين ومن المستوطنين الذين عارضوا تعليم التونسيين تعليما عصريا لأنهم رأوا بأن ذلك سيؤدي إلى منافستهم في المجالات الفكرية خاصة والتقنية، ولأنه يجعلهم واعين بواقعهم، ولذلك أصدرت سلطة الحماية سنة 1908م توصية تطالب بتوجيه التعليم في تونس كلها، وحتى في المدارس الخاصة إلى التعليم المهني والفلاحي، والهدف من ذلك واضح وهو تكوين اليد العاملة المختصة لكي يستفيد منها المستوطنون، وهذا ما قام به الاستعمار الفرنسي بالضبط في الجزائر فقد كان شعار المدرسة الفرنسية الأهلية :"*تعليم من أجل التطبيق – المعلم لا يعلِّم التلاميذ لاكتساب المعرفة، ولكن يعلمهم للعمل*."[1]

وأصبح التعليم كذلك حتى في المعهد الصادقي –الذي بدأ فيه الحبيب بورقيبة تعليمه– الذي كان يهدف إلى تكوين الإطارات التونسية لكنه منع من ذلك وأصبح دوره محصورا في تكوين المترجمين غير الأكفاء لصالح الشرطة أو موظفين من الدرجة الدنيا، وانتقل التعليم فيه من المعلمين التونسيين باللغة العربية إلى المعلمين الفرنسيين الذين عوضوا المعلمين التونسيين، باستثناء مادة العلوم الشرعية والتاريخ الإسلامي اللتان تركتا لشيوخ الزيتونة.

بعد مضي 38 سنة من فرض الحماية الفرنسية على تونس نجد من بين 291 مدرسة حوالي 60 مدرسة منها فقط مخصصة للتونسيين يؤمها 9000 تلميذا تونسيا أي بنسبة 0.4% من مجموع السكان التونسيين، ومن بين 15000 شاب دعوا للخدمة العسكرية يوجد منهم 52% يحسنون القراءة والكتابة باللغة العربية، واللغة الفرنسية.[2] طالب التونسيون بتعليم علمي وأخلاقي وروحي فمنحتهم فرنسا المدرسة

[1] - Ageron Charles Robert: **Les Algériens musulmans et la France : 1871-1919**, t2, P.E.F, paris: 1968 p :924

[2]-عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص ص 64-75.

الابتدائية التي غرست في نفوس الأطفال احتقار حضارة الأجداد والتاريخ الوطني إلى جانب حشو أدمغة الأطفال بمعلومات خاطئة ومزيفة عن كل ما هو تونسي أو عربي إسلامي وعملت على مهاجمة الزيتونة باعتبارها مصدر المقاومة.[1]

لم يكتف الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس بقواته العسكرية فقط لفرض سيطرته وهيمنته، وإنما رجع إلى سلاح أخطر بكثير من جيوشه ألا وهو تشويه الثقافة العربية الإسلامية، ورأى أن ذلك لا يتم له إلا عن طريق تعليم الجزائريين والتونسيين تعليما بسيطا باللغة الفرنسية، وجعلهم أداة في خدمته، لذلك شوه التاريخ العربي الإسلامي، وحارب اللغة العربية وجعلها لغة أجنبية في عقر دارها، وحارب الدين الإسلامي والعادات والتقاليد فشجع الرديء منها بكل ما يملك من طاقة ووقف ضد كل ما هو إيجابي منها.

[1]- أنور الجنيدي: المرجع السابق، ص 140.

خلاصة الفصل

بعد دراستنا ومقارنتنا للبيئتين الجزائرية والتونسية في عصري " فرحات عباس والحبيب بورقيبة" وذلك من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي رأينا أنه من الضروري دراستها لما لها من تأثير معنوي ومادي على الرجلين لما لهما من انعكاسات مباشرة على الفكر الاجتماعي والسياسي للبلدين.

فقد ولد فرحات عباس في نهاية القرن 19 م في وضع كان الاستعمار الفرنسي قد فرض سيطرته على كامل التراب الوطني الجزائري، وأسكت بسلاحه كل مقاوم رافض له. وتميز عصره بالظلم والاستبداد والقهر هذا من جانب، ومن جانب أخر تميز بسكوت الجزائريين ظاهريا وتركهم لسلاحهم الذي لم يستطع مواجهة السلاح الفرنسي، الذي عرف تطورا هاما نتيجة للثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا منذ منتصف القرن 18م، ولكن في قلوبهم كان الجزائريون رافضين للاستعمار رفضا مطلقا، فعندما جاء فرحات عباس وجد أن الجزائر وشعبها المسلم يعانون معاناة لا يطيقها بشر ولا يتحملها إلا الذين لهم ثقة بالله وبوطنهم، فقد سلب الاستعمار أراضيهم وأموالهم وشتت قبائلهم بهدف تفتيت البنية الاجتماعية الأساسية للجزائر، وحارب الدين واللغة العربية وشوه الثقافة وحاول محو الشخصية الوطنية الجزائرية عن طريق محاربة الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد، ووجه الزوايا حسب مصلحته، وضيق على المدارس القرآنية، وسجن الفقهاء أو قتلهم، وأحرق الكتب الدينية.

وأما إذا رجعنا إلى العصر الذي ولد فيه الحبيب بورقيبة فإننا نجده يتشابه في بعض مظاهره مع المجتمع الجزائري من حيث وجود سلطة الحماية بتونس، إلى جانب استيلاء المعمرين على أخصب الأراضي الزراعية التونسية، وجعل الاقتصاد التونسي مرتبطا بالاقتصاد الرأس مالي الفرنسي، وكذلك محاولة سلطة الحماية السيطرة على التوجيه المعنوي للشعب التونسي عن طريق محاربة التعليم باللغة العربية والدين الإسلامي، لكننا من ناحية أخرى وجدنا أن سلطة الحماية الفرنسية بتونس كانت أقل همجية من الاستعمار الفرنسي للجزائر، فهي لم تقم بتفتيت البنية الاجتماعية التونسية ولذلك بقي المجتمع التونسي متماسكا ومنسجما ومن جهة أخرى لم تقم بنزع أملاك التونسيين وطرهم إلى المناطق الفقيرة بنفس الشدة التي لجأت إليها بالجزائر فقد تعرضت قبيلة فرحات عباس إلى التهجير القسري من أراضيها بينما لم تتعرض عائلة الحبيب بورقيبة لذلك ولم تنتزع منها أملاكها فما عاناه الجزائريون من ويلات الاستعمار كان أشد قسوة مما عاناه التونسيون، وهناك تقرير قدمه صالح الشريف الأستاذ بجامعة الزيتونة وإسماعيل

الصفايحي قاضي تونس سابقا إلى اللجنة الهولندية السكندنافية المجتمعة في نوفمبر 1917م وصفا فيه الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس حيث يذكرون بأن إدارة الاستعمار فرضت ضرائب على التونسيين الذين لا يملكون شيئا، وأعفت منها الفرنسيين الذين يملكون كل شيء، ولم يكن للمسلمين أي نصيب في الإدارة، والباي ليست له أي سلطة في تعيين الموظفين أو عزلهم، وأما العدالة فكلها ظلم يحاكم فيها المسلمون لأنهم لم يحترموا الفرنسي في الشارع، ويعفى منها الفرنسيون الذين لا يحترمون المسلمين وأجبرت الشباب المسلم على الدخول في الحرب الكونية الأولى والقتال في الصفوف الأمامية، وأما الأراضي الخصبة فقد استولى عليها الأوروبيون ولم يتركوا للمسلمين إلا التسول في الشوارع، والصحافة الإسلامية صودرت والتجمع ممنوع، ففي سنة 1908م حرمت سلط الحماية طلبة الزيتونة من حقهم في تكوين جمعية.[1] فمن خلال هذا التقرير نستنتج أن سياسة الاستعمار واحدة، لكن وسائل تطبيقها اختلفت ففي الجزائر كانت أكثر قسوة وشدة وهمجية بينما في تونس كانت أقل من ذلك، لأن سياسة الحماية الفرنسية في تونس كانت تريد الحصول على أرباح أكثر بخسائر أقل.

فالسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاستعمار كانت استيطانية بمفهومها الواسع أي طرد السكان الأصليين أو إبادتهم وإحلال محلهم شعبا آخر، حيث اعتبرت الجزائر أرضا محتلة وشجعت الفرنسيين والأوروبيين على الهجرة إلى الجزائر ومنذ الثامن من سبتمبر1830م استولى الاستعمار الفرنسي على أملاك الدولة الجزائرية والأوقاف والحبوس الإسلامية فاتحا بذلك أبواب الهجرة الإستيطانية ومقدما إغراءات مادية ومعنوية وسياسية للمستوطنين، وفي 22جويلية 1834م أصدر الملك الفرنسي مرسوما نص على إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها جزء من التراب الفرنسي في شمال إفريقيا، وقد عمل الجنرال "بيجو" (Bugeaud) على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث وحوّل الجنود والضباط إلى مزارعين، وفي عام 1845م أصدر أمرا بمصادرة كل أراضي القبائل الجزائرية الثائرة، وبموجب هذا الأمر استولت إدارة الاستعمار على حوالي نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة، وفي سنة 1846م صدر أمر آخرا بالاستيلاء على الأراضي المشاعة وصدرت كذلك قوانين مماثلة في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية، والإمبراطورية الفرنسية الثانية والجمهورية الفرنسية الثالثة، تهدف كلها إلى الاستيلاء على أراضي الجزائريين ومصادرتها،[2] وكانت السياسة الاقتصادية الفرنسية في خدمة المستوطنين وتفقير الجزائريين، هذه السياسة الاستعمارية جعلت المستوطنين في الجزائر يعتبرون أنفسهم

---

[1]- يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، تاريخ المناقشة 1986، الجزائر، ص ص 78-79

[2]-قدادرة شايب: المرجع السابق، ص ص 379-384.

سادة وقوة في نفس الوقت حتى أنهم أصبحوا يؤثرون على سياسة باريس التي أصبحت تعمل على إرضائهم وتحقيق رغباتهم، وقد وصف فرحات عباس الأوضاع التي أصبحت عليها الجزائر من جراء الاستعمار بقوله[1]:" ***إنه ينكر وجود دولة جزائرية في سنة 1830م رغم أن هذه الدولة مدت لفرنسا يد المساعدة وأنجدتها مرارا وتكرارا، ولا يخطر ببال الاستعمار أن يقر بأن الدولة الفرنسية جزت دائما الجزائر جزاء سينمار، وعوض أن تعترف لها بالجميل، رأت من الأجدى والأنفع أن تقتل غريمها باحتلال غاشم.*** " فالاستعمار الفرنسي مارس الإبادة الجماعية وقتل الملايين من الجزائريين " ***إن نصف سكان الجزائر في سنة 1852م، قد قتلوا أو أخرجوا من ديارهم*** "[2]

إن إحصاء 1852م قدر عدد سكان الجزائر بــ 2,500,000 نسمة[3] بينما تذكر المصادر التاريخية أن عددهم سنة 1830م كان يتجاوز 3,000,000 نسمة، وفي تقدير حمدان خوجة عشرة ملايين نسمة.

لم تلجأ سلطة الحماية الفرنسية في تونس إلى حرب إبادة كما فعلت في الجزائر وربما يكون الاستعمار الفرنسي قد تعلم من الجزائر بأن حروب الإبادة لا ينال منها سوى المزيد من الكراهية والرفض، فحاول تغيير أسلوبه في تونس ليستفيد أكثر بخسائر أقل وهي نفس السياسة التي اتبعها الاستعمار الإنجليزي، وعليه فإن الحماية الفرنسية في تونس قد استفادت كثيرا من التجربة الجزائرية، ولذلك اتخذت منهجا سياسيا آخر، ففي تونس شجعت الاستعمار الحر، تريد من ذلك أن تثبت للفرنسيين بأن استعمار تونس لا يكلف فرنسا خسائر مادية أو بشرية، ومن جهة ثانية أرادت إيجاد مجال جديد للاستيطان الحر الذي يسمح للأفراد والشركات بالنشاط عوضا عن الدولة ولكن بطبيعة الحال تحت رعايتها وحمايتها، ونستطيع أن نقول أن الاستعمار الفرنسي لتونس كان أسهل بعض الشيء مقارنة مع استعمارها للجزائر، كما أن سياسة فرنسا في الجزائر كانت أخطر فقد اعتبرتها جزء لا يتجزأ من أراضيها منها كما أكدتها مراسيمها ودستورها سنة 1848م.

ومما تقدم نستخلص بأن طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر اختلفت اختلافا واضحا عنها في تونس، لأن نظام الحماية في تونس لم يلغ وجود الدولة التونسية التي كانت قائمة ولكنه قيدها بقوانينه، فقد ارتكز بالدرجة الأولى على الجانب الاقتصادي مع محاولة جعل الجوانب الأخرى السياسية

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 23، 24.
[2]- نفس المصدر، ص 60.
[3]- نفس المكان.

والثقافية في خدمته، ولكن بدرجة أقل حدة مما كانت عليه سياسة الاستعمار في الجزائر فقد سمح الاستعمار للتونسيين بممارسة النشاط السياسي في وقت مبكر بينما حرم ذلك على الجزائريين.[1]

كانت سمات المجتمعين اللذين نشأ فيهما "فرحات عباس والحبيب بورقيبة" تتشابهان تشابها يكاد يكون شيئا واحدا من حيث تفقير الشعب وتجهيله ومحاولة محو شخصيته وفرض ثقافة أجنبية عليه، لا الاستعمار استطاع غرسها ولا الشعبان الجزائري والتونسي رحبا بها. أما من حيث ما تعرض له المجتمع الجزائري من إبادة جماعية وتهجير قسري ممنهج، نجد الشعب التونسي لم يتعرض له بتلك الشدة والخطورة التي تعرض لها الشعب الجزائري.

[1]- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص ص 387-388.

الفصل الثاني

فرحات عباس والحبيب بورقيبة المولد والنشأة

المبحث الأول: فرحات عباس المولد والنشأة (1899-1985)

المبحث الثاني: الحبيب بورقيبة المولد والنشأة (1903-2000)

المبحث الثالث: فرحات عباس المسار الدراسي والتربوي

المبحث الرابع: الحبيب بورقيبة المسار الدراسي والتربوي

المبحث الخامس: فرحات عباس آثاره الفكرية والسياسية

المبحث السادس: الحبيب بورقيبة آثاره السياسية والفكرية

الفصل الثاني فرحات عباس والحبيب بورقيبة

المولد والنشأة

تناولنا في الفصل الأول بيئة الرجلين وأوضاعهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والتي مكنتنا من معرفة العوامل التي ساهمت بشكل فعال ومباشر في تكوين شخصية الرجلين فرحات عباس والحبيب بورقيبة، ونضالهما من أجل إلغاء الاستعمار والظلم وتحرير شعبيهما وإخراجهما من التخلف والجهل الذي فرضه عليهما الاستعمار والظروف التاريخية الأخرى التي ساهمت في التخلف والتقهقر والانحطاط، وتصورهما لمشروع مجتمعي مستقبلي لبلديهما وذلك بهدف اللحاق بمصاف الدول الحرة المتقدمة.

وأما في هذا الفصل فسيكون محور البحث فيه مولد ونشأة الرجلين "فرحات عباس والحبيب بورقيبة" وسنحاول التركيز على جوانب لم يتناولها المؤرخون والدارسون بشكل مفصل وخاصة في الجانب المتعلق بمولد فرحات عباس لأنني ربما أستطيع أن أكتشف بعض الجوانب الخفية في حياته، والتي لم يتعرض لها الكتاب والمؤرخون، باعتباري أحد أقربائه ومعارفه وكانت لي معه كذلك عدة اتصالات شخصية.

إن الباحث في جوانب حياة رجلين من رجال الفكر والسياسة التي عرفهما المغرب العربي والأمة العربية في التاريخ المعاصر لا يستطيع أن يدعي أنه سوف يأتي بجديد لم يأت به غيره من قبل في كافة مناحي حياة هذين الرجلين السياسيين والمفكرين، إلا أننا سنحاول دراسة نضالهما بشيء من الجدية والموضوعية معتمدين على الوثائق والمصادر وبعض الأشخاص الذين عاصروا الرجلين، وإن كنا رغم ذلك لا نستطيع أن نكتشف كل الجوانب التي ميزت نضالهما السياسي، اللهم إلا بقراءة جديدة في مؤلفاتهما وإنجازاتهما التي طبعت شخصيتهما ونضاليهما واللتين لم تكونا منفصلتين عما آمنا به من نظريات وأفكار.

حقا إن حياة هذين الرجلين السياسيين حافلة بالأعمال الفكرية والسياسية واتساع علاقاتهما الواسعة مع الأحزاب والجمعيات والشخصيات سواء الوطنية أو الأوروبية (من المستوطنين) التي عاصرتهما.

أما الهدف الذي نتوخاه من وراء هذه الدراسة هو تسليط الأضواء على نضاليهما السياسي والفكري خلال مرحلة الحركة الوطنية، وأثناء مرحلة الكفاح المسلح لاسترداد حقوق بلديهما اللذين اغتصبهما الاستعمار بكل وسائله المادية والمعنوية والسياسية، ومحاولين إخراج مجتمعيهما من التخلف والتأخر عن الركب الحضاري، واللحاق بالأمم الحرة المتقدمة مستخدمين كل طاقتيهما الفكرية التي استمداها من دراستيهما في المدارس الفرنسية، متأثرين بالأفكار التنويرية وبمبادئ الثورة الفرنسية 1789م، وقد قارنا أوضاع العالم العربي الإسلامي مع العالم الغربي المسيحي الأوروبي، فوجدا الفروق شاسعة بينهما، عالم عربي إسلامي تقليدي متخلف عن عصره، وعالم غربي عصري متطور، فأرادا أن يجدا الحل لوطنيهما وإخراجهما مما فيه من استعمار وتخلف وانحطاط.

وإذا كنا نستطيع أن نكشف ربما جوانب جديدة في حياة فرحات عباس نظرا لكوني من أقاربه ومعرفتي الشخصية به، كما سلفت الإشارة بفعل احتكاكي به وببعض الأشخاص الذين عاصروه ودرسوا معه، ولكننا لا نستطيع أن نكشف ملامح جديدة في حياة الحبيب بورقيبة إلا بقراءة جديدة فيما تركه من مؤلفات ومذكرات التي دونها بنفسه أو كتبها عنه زملاؤه، ولكننا نستطيع أن نقول أننا تمكنا من اكتشاف وإبراز الكثير من ملامح الرجلين السياسية والفكرية نتيجة التحليل والتعليل والمقارنة ودقة الملاحظة والاستنباط مما قرأناه من كتب ودوريات ونصوص اختصت بنشاطهما الفكري ونضالهما السياسي.

حقا إن حياة هذين السياسيين حافلة بالآمال الفكرية والممارسات النضالية واتساع علاقتهما الاجتماعية والإنسانية معا، ولكننا وجدنا كثيرا من أفكارهما ومواقفهما كانت غامضة أحيانا وغير منسجمة مع واقعهما الذي فرضه عليهم الاستعمار، وبين آمال وطموح الجماهير التي كان الرجلان يشعران بتحمل المسؤولية إزاءها، ومن هذا المنطلق لا يمكن لأي باحث أن يتعرض لدراسة تاريخ وأفكار هذين الزعيمين وأن يطبق من ناحية أخرى على مواقفهما وبعض آثارهما الفكرية المنهج النقدي المباشر، فالضرورة تحتم عليه انتهاج المنهج التشريحي الذي يسمح بالوقوف ودراسة وتحليل كل خطوة من خطواتهما السياسية والفكرية والثقافية.

إن فرحات عباس والحبيب بورقيبة كلاهما ولدا ونشآ وترعرعا ودرسا وناضلا في ظروف صعبة فرضها الاستعمار الفرنسي على بلديهما، ففرحات عباس جاء إلى الحياة سنة 1899م أي بعد تسع وستين سنة من الاستعمار الفرنسي للجزائر، والتي عاش فيها فسادا ومنكرا ضد السكان الجزائريين المسلمين، والحبيب بورقيبة الذي ولد سنة 1903م أي بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس باثنتين وعشرين سنة.

إن الرجال الذين يتحملون مسؤولية مجتمعهم عن طواعية وعن اقتناع بضرورة الدفاع عن المقهورين والمظلومين، لحقا هم رجال متميزون في نظرنا، ونعتقد أن فرحات عباس والحبيب بورقيبة لم يهيآ لهذه المهمة من قبل أسرتيهما المتواضعتين اللتين كانتا تنظران منهما الحصول على وظيفة بعد إنهاء دراستيهما تؤمنهما من الفاقة والخصاصة، فهما ينتميان إلى العائلات البسيطة التي كانت تكدح من أجل توفير لقمة الخبز لأبنائها، فوالد فرحات عباس قد عاش الحرمان والفقر والظلم قبل أن يتولى منصب قايد، وحينما تولى هذا المنصب عُين في أفقر منطقة بمنطقة جيجل رفض الكثير من القياد قبله العمل فيها إلى جانب تحمل والده لمسؤولية عائلة كبيرة متكونة من 12 ولدا، وكذلك والد الحبيب بورقيبة الذي انخرط في جيش الباي رغما عنه وكان راتبه لا يكفي عائلته. ودون شك لم يكن لا والد فرحات عباس ولا والد الحبيب بورقيبة يحلم بتلك المرتبة التي وصلا إليها كل من فرحات عباس والحبيب بورقيبة، فالتاريخ علمنا بأن أبناء الطبقة الضعيفة خلقوا للشقاء وأما السلطة فهي من اختصاص أفراد الطبقة الراقية، ولكن التاريخ أحيانا ينقل أبناء الكادحين إلى الضفة الأخرى، وهذه النقلة طريقها ليس مفروشا بالورود إنما فيها المعاناة والألم والسجن والنفي وتتطلب من صاحبها قوة الصبر والتحمل، والاعتماد بالدرجة الأولى على الإرادة الصلبة القوية، وهذا ما عاناه كل من فرحات عباس والحبيب بورقيبة فظروف بلديهما –الجزائر وتونس– هيأتهما وأعدتهما للمهام الكبرى فقدما كل ما لديهما من معرفة وعلم وقوة لإنقاذ بلديهما من ربقة الاستعمار وإخراج شعبيهما مما هو فيه من استعمار وفقر وجهل وتخلف، وسوف نعالج في الفصول اللاحقة نضالهما وأفكارهما وتضحياتهما من أجل مصلحة بلديهما.

المبحث الأول

فرحات عباس المولد والنشأة

(1899-1985)

يتناول هذا المبحث مولد فرحات عباس ونشأته مع الوصف الجغرافي للمنطقة التي ولد فيها ونشأ وترعرع، لأننا متيقنون بأن الإنسان أيا كان لا يمكن أن يتخلص من تأثير بيئته الأولى التي نشأ فيها فلها تأثير بسيكولوجي مباشر على شخصية الفرد، فهو طوال حياته لم يستطع نسيان منطقته الريفية الفقيرة، بل كان يفتخر بها لأنها في نظره هي الجزائر العميقة والحقيقية التي تستمد ثقافتها وتقاليدها من أعماق تاريخ الجزائر.

ففي منطقة جبلية معزولة تقع على حواف سلسلة جبال البابور المطلة على سهل جيجل الشرقي المتميز بالضيق، والذي يخترقه وادي جن جن الآتي من منابع جبال بابور حيث يصب في البحر المتوسط، هذه المنطقة التي ولد فيها فرحات عباس يسميها سكانها بـــ "أحجار الميس*" أو "بوعفرون" وكانت تابعة لدوار الشحنة الذي تسكنه قبيلة "بني عافر" إحدى القبائل الجبلية الكبرى بمنطقة جيجل والتي كانت تابعة إداريا إلى بلدية الطاهير المختلطة، وتبعد عنها بـــ 13 كلم جنوبا أما عن مدينة جيجل فإنها تبعد عنها بـــ 32 كلم في الجهة الجنوبية الشرقية منها.

تتميز هذه المنطقة بمناخ البحر المتوسط وبكثرة أشجار الفلين والصنوبر الحلبي، وهي ذات كثافة سكانية قليلة وهي ذات تربة قليلة الخصوبة حيث يمارس سكانها الزراعة المعاشية التي تتركز في أرض منحدرة ضيقة المساحة، ويركزون على زراعة أشجار الزيتون والبصل والثوم والبطاطا، وكمية قليلة من القمح والشعير[1] لا تكفي حتى لتوفير حاجياتهم الغذائية وذلك حسب ما تسمح به المساحات الزراعية الضيقة، وسكانها يتجهون إلى مدينة الطاهير لشراء حاجياتهم خاصة يوم السوق الأسبوعي الذي كان يقام كل يوم إثنين صباحا –ومازال إلى الآن–، والقليل منهم يتوجه إلى سوق جيجل الأسبوعي الذي كان يقام

*- الميس، شجر صنوبري من نوع (Pindapo) الموجود في جبال سيرانيفادا بإسبانيا، وهذا الشجر له حبيبات أقل حجما من حبة الزيتون تنضج في فصل الخريف وهي صالحة للأكل حيث تحتوي على نسبة من السكريات التي تعطيها نكهة خاصة .

[1] -Benjamin Stora- Zakya Daoud: **Ferhat Abbas une autre Algérie**, éditions Casbah, Alger, 1995, p 19.

كل يوم الجمعة صباحا –ومازال إلى اليوم–، أما عندما يريدون بيع ماشيتهم فإنهم كانوا يتوجهون إلى سوق الشقفة الذي كان يقام كل يوم خميس صباحا، أما باقي أيام الأسبوع فإنهم يقضونها في منطقتهم وفي أغلب الأحيان يلتقون تحت ظلال الأشجار لتجاذب أطراف الحديث وعندما يحين وقت الأكل يتوجهون إلى منازلهم لتناول وجباتهم، وكانت المرأة هي التي تمارس النشاط الزراعي في أغلب الأحيان، فعليها يقع العبء الاقتصادي بالدرجة الأولى، وكانت منازل هؤلاء الفقراء من أغصان الأشجار لا تحميهم لا من حر الصيف ولا من برد الشتاء.

وأما سهول جيجل الشرقية فقد استقر فيها مستوطنون معظمهم من منطقة الألزاس بعد مصادرة الأراضي من أهلها إثر ثورة محمد المقراني والحداد سنة 1871م، والتي امتدت إلى منطقة جيجل حيث انضمت إليها قبائل جيجل محاولة الانتقام من جيش المحتل الذي قاده الجنرال "سانت أرنو" (Saint-Arnaud) سنة 1851–1852م حين ارتكب جرائم في حق سكان هذه المنطقة وغيرها من المناطق التي كلف بالقضاء على المقاومات الشعبية المسلحة فيها.[1] حيث يذكر فرحات عباس عن تلك الأعمال الإجرامية التي اتبعها سانت أرنو حيث انحصر هدفها في إحراق كل المداشير والدواوير والاستيلاء على أملاك الفلاحين ولم يترك لهم سوى الدموع.[2] "وكان سانت أرنو يفتخر بكل وقاحة ووحشية في مذكراته بأنه محا من الوجود عدة قرى، وأقام في طريقه جبالا من جثث الموتى."[3] ويقول فرحات عباس أن جدّه قد شارك في هذه الحرب مع قبيلة بني عمران التي ينتمي إليها،[4] مما عرضها إلى عقوبات قاسية. وأن جده شارك كذلك في ثورة المقراني والحداد 1871م مع قبيلته بني عمران، وبانهزام السكان المسلمين صادر الاستعمار الفرنسي أراضيهم ومنحها للمستوطنين الجدد الذين جاؤوا من الألزاس واللورين بعد هزيمة فرنسا في حربها مع بروسيا سنة 1870، وعاقبت فرنسا قبيلة بني عمران بسلبها لأراضيها وتهجيرها قسرا إلى منطقة "فج أم زالة" ووجد سكان الساحل من قبيلة بني عمران صعوبة في التأقلم مع مناخ تلك المنطقة حيث رجع بعضهم إلى قبيلتهم بعد أن قاموا بشراء جزء قليل من أرضهم الشرعية أو باكتراء جزء منها[5] بعد عودة بعض المستوطنين الفرنسيين الذين لم يستطيعوا التأقلم مع الوضع، وأن

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 81.

[2] - Ferhat Abbas: op-cit, p160.

[3]- أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص 333.

[4] -ibid.

[5] - فرحات عباس: **مقابلة شخصية**، مقر إقامته في فيلا سعيد، القبة القديمة، الجزائر العاصمة: يوم الجمعة 5 ديسمبر 1980.

والده سعيد عباس كان يشتغل في أراضي المستوطنين لمدة 15 ساعة يوميا مقابل أجر زهيد لا يتعدى 15 فرنك يوميا[1] لتوفير القوت لأهله.

مولد فرحات عباس:

في هذه المنطقة التي سلبتها تضاريسها الوعرة وتربتها القليلة الخصوبة الحياة السهلة وزادها الاستعمار جورا وفقرا وعزلة عن كل مظاهر الحياة العصرية، ولد الطفل فرحات المكي عباس يوم الخميس 24 أوت 1899م[*] لأب أسمه "سعيد بن أحمد بن عباس" وقد أخذ والده اسم جده عباس لقبا للعائلة، بدل اللقب الذي كانت تشتهر به وهو "ابن الضاوي[**]".

أما أمه فهي "عاشورة معزة[***] بنت علي" وهي الأخرى تنتمي إلى عائلة فلاحية من قبيلة بني عمران اشتهرت عائلتها بتعليم القرآن الكريم وإمامة الناس وفك النزاع بين المتخاصمين، وكان فرحات عباس يحترم كثيرا والدته، فهي كانت محافظة ومطبقة لشعائر الإسلام التقليدي الذي ورثته عن عائلتها، وقد كانت تحب أولادها أكثر من نفسها، وكأي أم كانت مستعدة للتضحية بحياتها من أجلهم،[2] تربى الطفل فرحات عباس مع أم تتميز بالحنان والعطف على أبنائها وعلى الفقراء والمستضعفين، ومع أب يتميز بالواقعية والبراغماتية يفضل مصلحته الشخصية والعائلية ولو على حساب المستضعفين من أبناء وطنه، وهذه التربية كان لها تأثيرها على العقل الباطني لفرحات عباس.

كما ارتبط الطفل فرحات عباس بجدته لأبيه كثيرا، وبحكاياتها في سهراتهم الليلة، حيث كان ينصت إليها باهتمام وبتأثر خاصة عند حكاياتها لهم عن دخول الاستعمار الفرنسي إلى منطقتها، وعن المعارك التي خاضتها قبيلة بني عمران ضد الاستعمار، وكانت شاهدة عيان على ذلك، ولكنها كانت تربط كل ذلك بعقاب الله للمسلمين الذين أهملوا دينهم ولم يطبقوه في نظرها كما كان يطبقه النصارى واليهود.[3] لقد استطاعت عائلته أن تغرس في نفسه حب الدين الإسلامي،[4] وحب العلماء والأولياء الصالحين

[1] -ibid, p 161.

[*] -انظر**: ملحق الوثائق رقم: 01.**

[**] - هو الاسم الذي يطلق على عائلة فرحات عباس بالمنطقة، ويجمع على شكل "الضوْاوَة" أو "أولاد ابن الضاوي"، ومازال هذا الاسم مستمرا في الزمن

[***] - تكتب باللغة اللاتينية في الحالة المدنية هكذا (Maza)، وباللغة العربية تكتب "معزة" ويطلق سكان المنطقة على هذه العائلة اسم "معّازة" بتشديد العين وكذلك يطلقون عليهم اسم "بومعْزة"

[2] - Benjamin Stora et Zakia Daoud: op-cit, p p 19-20.

[3] - Ferhat Abbas: op-cit, p 162.

[4] فرحات عباس: **مقابلة شخصية**، مقر مسكنه في فيلا سعيد بالقبة القديمة، الجزائر العاصمة: يوم الجمعة 17 أكتوبر 1980.

ورسخت في ذهنه أن إهمال الدين الإسلامي جريمة يعاقب الله عليها المسلمين الذين يتخلون عن دينهم، ولذلك نجده يحترم كثيرا علماء الدين، فهو لم يوجه لهم طوال نضاله أي نقد في مسارهم الإصلاحي، وأن حبه لأمه وجدته علمه التواضع وحب الفقراء وتقديم حياته كلها من أجلهم، بينما لم يتأثر بسلوك والده القايد ولم يأخذ عنه كثيرا، وكان يحترمه فقط لأنه والده وثانيا كون هذا الوالد يحب العلم والعلماء، وكان ينصح أولاده الذكور والإناث بالتعلم، فهذه ميزة تميز بها والده وهي احترامه للعلم والعلماء، وكان والده يحب كثيرا مخالطة العلماء والمتعلمين والأخذ منهم على الرغم من كونه أميا، لكنه من ناحية أخرى نجد هذا الوالد كبقية كل القياد والباشا غوات كانوا ينقلون صور حسنة لأبنائهم عن فرنسا لأنهم كانوا يرون بأن كل الفضل الذي وصلوا إليه والذي ما كان لهم أن يصلوا إليه لولا الاستعمار،[1] ولم يعرف عن والده أنه عارض سياسة الاستعمار أو حاول العمل على تحسين أوضاع الفقراء والمحرومين، وإنما كان حريصا على بقاء الأوضاع كما هي، ولا يهمه سوى رضا الإدارة الفرنسية عليه، ويذكر أن فرحات عباس عندما كان يعترض أثناء حديثه مع والده عن سياسة الاستعمار، كان والده ينهره ولا يريد سماع ذلك منه حيث يعتبره تهورا وسوء تقدير قوة فرنسا.

ولد فرحات المكي في أسرة متكونة من 12 ولد، 7 بنات هن: " فاطمة وبهجة والظريفة ويمينه وزكية وعائشة وحورية"، ومن 5 ذكور هم: " عمار، أحمد، فرحات المكي، محمد الصالح، وعبد الحميد".

وكان والده قد عينته سلطات الاستعمار قايد في بلدية ستراسبورغ (الأمير عبد القادر حاليا)، التي تحولت إلى بلدية كاملة الصلاحيات، فنقلته إدارة الاستعمار إلى بلدية الطاهير المختلطة، ونظرا لوجود مشاكل في منطقة بوعفرون مع القياد، ورفض سكانها لهم بسبب قساوتهم، اضطرت الإدارة الاستعمارية إلى نقل والده إلى هذه المنطقة والتي يسميها سكانها كذلك باسم "أحجار الميس"،* لأن والده كان يجمع بين اللين والقسوة أي كان يحافظ على شعرة معاوية، ورأت الإدارة بأنه هو الكفء لذلك، وبالفعل بقي يمارس مهامه في بوعفرون من سنة 1889م ثم رقي إلى منصب أغا شرفيا لبلدية الطاهير المختلطة، أحيل على التقاعد سنة 1928م، وبعد وفاته سنة 1945م (كان ابنه فرحات عباس في السجن العسكري بقسنطينة ولم يحضر جنازة والده) خلفه ابنه الأكبر عمار في منصبه،[2] وأما أخوه أحمد فقد كان كاتبا مساعدا ببلدية

---

[1]- وليام.ب كواندت: المرجع السابق، ص 39.

* -تابعة حاليا لبلدية وجانة دائرة الطاهير ولاية جيجل.

[2] - Amar Naroun: **Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté**, édition Denoël, Paris: 1961, p 29.

الطاهير المختلطة[1]، وأخوه محمد الصالح تلقى تكوينا مهنيا في الفلاحة.[2] وأما أخوه الأصغر عبد الحميد فقد كان يتميز بذكاء خاص، وكثيرا ما كان يدخل في خصام مع والده بسبب سلوكه القاسي أحيانا مع الجبليين التابعين لمسؤوليته، وبعد إنهاء دراسته الثانوية انتقل إلى كلية الحقوق بجامعة السوربون بباريس لمواصلة دراسته هناك، حيث أصيب بمرض خطير[3] وتوفي سنة 1931م بمستشفى "نويي" (Neuilly) بباريس عن عمر يناهز 25 سنة، وقد شارك في جنازته عدد كبير من الطلاب المسلمين من جميع أنحاء العالم، وهذه المشاركة قد وحدت آمال كل الطلبة المسلمين بفرنسا.[4]

نشأ فرحات عباس في بيت[*] مبني بالحجارة والطين يتكون من مطبخ وثلاث غرف أرضية ضيقة المساحة، غرفة مخصصة لأبيه وأمه، وغرفة للذكور وأخرى للإناث، وكانت جدته وجده من أبيه ينامان في المطبخ، وأمام هذا المنزل توجد حديقة صغيرة.

كان والد فرحات عباس يحب مخالطة المتعلمين وملتزما بأداء الشعائر الدينية كبقية سكان المنطقة، وفي سنة 1880م تعرف على مستوطن فرنسي سياسي يسمى "دانيار دي فيجي" (Dasnière de Figie) كان مستشارا عاما ببلدية جيجل ذات الصلاحيات الكاملة، حيث اشترك معه في تجارة الأبقار، وقد مكنته الأموال التي جمعها من هذه التجارة من شراء 20 هكتار من الأراضي الفلاحية في منطقة بوحمدون[**]، ثم اشترى بعدها 24 هكتارا أخرى في منطقة الطاهير (ظهروالصاف)، واستطاع كذلك استأجر أراضي فلاحية بمنطقة وادي سقان[***]،[5] وتحول من تاجر للأبقار إلى تاجر للعقار، وبذلك تحسن وضع أسرته الاقتصادي والاجتماعي حيث مكنته هذه الأموال ومنصبه من شراء قطع أرضية في المنطقة العمرانية في مدينة الطاهير وبنى فيها منزلين وغير مقر سكناه إلى أحد هذه المنازل، ثم أدى والده فريضة الحج سنة 1917م، أصبح من أحد أعيان مدينة الطاهير، وأما أراضيه الفلاحية الضيقة في منطقة بني عمران (الرقيقات) فقد تركها لأبناء أعمامه.

---

[1] -ibid.

[2] - عزالدين معزة: المرجع السابق، ص 28.

[3] - Jacques Bouveresse: **Les délégations financières Algérienne 1898-1945**, t2, édition université de Nancy 2, France: 1979, p 897.

[4] Amar Naroun: op-cit, p 29.

[*] - انظر: **ملحق الوثائق رقم: 02**

[**] - بوحمدون المنطقة التي تنتمي إليها عائلته، وهي تابعة لقبيلة بني عمران، وحاليا تابعة لبلدية الأمير عبد القادر (ستراسبورغ سابقا)دائرة الطاهير ولاية جيجل.

[***] - وادي سقان تابع حاليا لولاية ميلة، وهي المنطقة التي انتقلت إليها قبيلة بني عمران بعد مصادرة أراضيها سنة 1871م.

[5] - Benjamin Stora et Zakia Daoud: op-cit, p 21.

كان والده سعيد عباس –أو كما يسميه أهل منطقته القايد سعيد بن الضاوي– محبا للعمل الفلاحي حبا جما وخاصة زراعة الحبوب وتربية الماشية، فهو لم يستطع أن ينسى أصوله الفلاحية على الرغم من ترقيته إلى منصب أغا، فحينما أحيل على التقاعد كان يذهب إلى وادي سقان للعمل والإشراف على أرضه التي استأجرها من مستوطن.[1] وكان فرحات عباس كثيرا ما يفتخر بانتمائه لعائلة فلاحية من أصول متواضعة،[2] فكثيرا ما كان يستعيد ذكريات جذوره وطفولته، وكان يفرح كثيرا عندما يلتقي بالفلاحين البسطاء الذين يذكرونه بنشأته الأولى وبطفولته المتواضعة وبطموحه الذي لا يتعدى الحصول على الغذاء وكوخ يحميهم من برد الشتاء وحر الصيف، حيث يقول فرحات عباس عن ذلك[3]: "***أنا من العامة الذين سلبت حقوقهم وتقوست ظهورهم بحثا عن الخبز المفقود، أجسامهم مجروحة وثيابهم رثة.. أنا منبوذ وسط هؤلاء المنبوذين.***" ولكننا إذا رجعنا إلى عائلته من الناحية الاجتماعية، فإننا نجدها من العائلات الجزائرية التي ظهرت في المجتمع الجزائري في نهاية القرن 19م، والتي كانت تملك بضعة عشرات الهكتارات من الأراضي الفلاحية، فحسب بعض الإحصائيات في هذه الفترة أن عدد الجزائريين المالكين للأراضي الفلاحية لم يكن يتجاوز عددهم 5000 ملاَّكا.[4] وربما نستطيع القول أن فرحات عباس لم يكن يشعر بالاطمئنان والرضا عن والده، وإنما كان يشعر بانتمائه إلى البيئة الفقيرة التي عاش فيها أكثر من انتمائه لأبيه اجتماعيا، بل وصل به الأمر بأن يصف والده بالإقطاعي الذي لا يرحم الفقراء ويعاقبهم بصرامة.[5]

الشيء الذي نستطيع أن نلاحظه عن عائلته أنها كانت من العائلات الفلاحية المتواضعة التي لا تختلف عن الجماعة التي عاشت معها في قبيلة بني عمران، سكنت في أكواخ بسيطة، مازال بعض آثارها باقيا إلى اليوم بمنطقة تسمى "الرقيقات" بــ "بوحمدون"، وكانت تعتمد في معيشتها على الزراعة المعاشية وتربية الماشية، وذلك قبل دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر وبعده، وقد زادها الاستعمار فقرا على فقر، وهجَّر كل أفراد القبيلة إلى منطقة فرجيوة عقابا لهم على مشاركتهم في ثورة المقراني والحداد، فعائلة فرحات عباس لا تختلف عن بقية العائلات الجزائرية الشريفة التي واجهت الاستعمار، وعاشت شظف العيش والخصاصة والخوف، في المرحلة الأولى من الاستعمار لذلك فإن والده كان يرى أن الفضل في

[1] - Ferhat Abbas: op-cit, p 35.
[2] - فرحات عباس: **مقابلة شخصية**، مقر إقامته في فيلا سعيد، القبة القديمة، الجزائر العاصمة: يوم الجمعة 5 ديسمبر 1980.
[3] - Ferhat Abbas: éditorial de l'entente Franco - musulmane, N°32, du 15 Mai 1937
[4] - Benjamin Stora et Zakia Daoud: op-cit, p 21.
[5]- حميد عبد القادر: **فرحات عباس: رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص22.

المنصب الذي ترقى إليه يرجع إلى الاستعمار، ونجده يوازن بين إرضاء الإدارة الاستعمارية وبين العيش مع الفلاحين الجبليين الفقراء نظرا لتشابه وضعيته الاجتماعية السابقة معهم، فوالده كان أميا، ومسلما بالوراثة، تقليديا محافظا، ويصفه فرحات عباس بأنه ليس من الرجال العظماء الذين كانوا يطالبون بتحسين الأوضاع الاجتماعية البائسة التي فرضها الاستعمار على الشعب الجزائري، وإنما كان مجرد قايد ومالك لأراضي همه خدمة مصالحه الخاصة، حيث يقول عن والده في وصيته السياسية[1]: "***وقف والدي معاقبا الفقراء بشدة الذين لم يستطيعوا تسديد فرنكين للضرائب، وذلك من أجل الحفاظ على برنوسه الأحمر.***"

هذه الوضعية المأساوية التي كان يعيشها الفلاحون الجزائريون أثرت كثيرا في نفسية الطفل فرحات عباس، وكان يتألم كثيرا عندما يرى والده يعاقب الفلاحين العاجزين عن تسديد الضرائب المفروضة عليهم ظلما، فكثيرا ما كان يأخذ المال من أمه خفية عن أبيه ويمنحه للفلاحين البائسين العاجزين عن تسديد ضرائبهم، ويتساءل بن يامين سطورا قائلا[2]:" ***هل معركة فرحات عباس ضد نظام الاستعمار، بدأت عن طريق التمرد على والده ؟ ذلك الوالد الذي كان يحترم الدين والنظام ولا تهمه إلا مصلحته.***"

أي دين هذا الذي يحترمه والده؟ وأي نظام استعماري يطيعه والده؟ نستطيع أن نقول أن الجهل الذي فرضه الاستعمار في هذه الفترة لعب دوره بشكل فعال في تثبيت السلطة الاستعمارية في الجزائر، ومما لا شك فيه أن النشأة الريفية لفرحات عباس أثرت كثيرا في نفسيته الرافضة للظلم والاستعمار، وكراهيته لكل معاوني الاستعمار التي قد بدأها من والده، ولكنه لم يعرف عنه أنه كان يعصي والده فتربيته التقليدية لم تكن لتسمح له بذلك، وقد استنتجنا ذلك من خلال ما كتبه فرحات عباس والذي لم يتكلم عن والده إلا حوالي سطرين فقط. بينما كتاباته لا تخلو من ذكر الفلاحين البؤساء المظلومين حيث يقول[3]: "***إنني من سلالة فلاحية، ولئن كان أبي وإخوتي موظفين فوقع ذلك عرضا في حياتهم أني ترعرعت وسط أولائك الفلاحين الذين لا ينال الفقر لا من شجاعتهم ولا من أنفتهم. نشأت في دوار في دائرة مختلطة، متوحشة جرداء، وقضيت طفولتي كلها منذ نعومة أظفاري وسط مجتمع وضيع وساذج وكريم.***

[1] - Ferhat Abbas: "Mon testament politique" manuscrit inédit, retrouvé et publié par Charles – Robert Ageron dans **la Revue Française d'histoire d'outre – mer** ,T.XXXI, 1994, N° 303, p p 187-197.

[2] - Benjamin Stora et Zakia Daoud: op-cit, p22.

[3] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 127.

فتعذرت علي مفارقته. وإن تضامني مع أولائك الفلاحين ليس عاطفيا فحسب بل هو حيويا، يجري في دمي وعروقي. ترعرعت بجانبهم وأنا طفل صغير فأشعر بآلامهم فتكدرني. " وكان يعتز كثيرا بانتمائه إليهم لا بانتمائه إلى والده القايد، ويذكر حادثة لم ينساها حسب قوله أثرت فيه كثيرا وهو طفل صغير حيث يقول[1] :" ***كنت أتذكر جيدا وأنا طفل في المدرسة القرآنية جباة الضرائب عندما يأتون في منتصف سبتمبر من البلدية المختلطة (الطاهير) لجمع الضرائب من الفلاحين، كانوا يمكثون في بيتنا حوالي عشرة أيام، إنه فرق واضح بينا وبين الفرنسيين، هناك مشهد، ولكنه مشهد مأساوي رأيته بعيني، الفلاحون الفقراء الذين كانوا لا يستطيعون دفع ضرائبهم، يتعرضون للعقاب حيث تعرى رؤوسهم، وتربط أيديهم إلى الخلف، أسأل أعيان الدوار: لماذا هذا العقاب؟ فيجيبونني بقولهم : إن والدك ليس قاسيا، مثل القايد م... الذي كان يقيدهم، ويسفك اللبن فوق رؤوسهم ليجتمع الذباب عليهم لإزعاجهم، وقد توصلت إلى سرقة الأموال من أمي لأدفعها لهؤلاء الفلاحين لتحريرهم، حيث ينقصهم فرنكان أو ثلاث فرنكات فقط، هذا شيء مؤلم لي كثيرا ويجعلني حزينا."***

نشأ فرحات عباس رافضا لسلوك والده والذي لم يتخذه قدوة له، وإنما تأثر كثيرا بأمه وجدته وفئة الفلاحين المحرومين، وطفولته الأولى التي عاش فيها الحرمان قبل أن تتحسن وضعية عائلته الاجتماعية، فهو يذكر أنه عانى الحرمان والخصاصة في بداية طفولته حيث يقول[2]:"***كنت أذهب إلى المدرسة القرآنية حافي القدمين مرتديا قميصا وقندورة كباقي كل أطفال الدوار.*** " تربيته وطفولته وبيئته الأولى أثرت في نفسيته كثيرا ولم يتأثر بفئته الاجتماعية التي أصبح عليها والده فيما بعد، فهو من الناحية الاجتماعية تأثر كثيرا بالاشتراكية الإنسانية وأصبحت مذهبه في الحياة،[3] وكان حساسا جدا للظلم الاجتماعي.

تزامن مولد فرحات عباس وطفولته مع حصول المستوطنين في الجزائر على قانون 19 ديسمبر 1900م الذي منحهم الحكم الذاتي المالي، وهو يعني رغم الاختلافات التي أثيرت حوله، أن يدا قد أعطيت للمستوطنين لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائر، وكانت حالة الجزائري

[1] - Ferhat Abbas: "Mon testament politique"; op-cit
[2] - ibid.

[3]- عزالدين معزة: المرجع السابق، ص 38.

المسلم أسوء بكثير مما كانت عليه سابقا، فإن هذا القانون قد منح للمستوطنين السلطة الكاملة على الأهالي.[1]

وتزامنت نشأته الأولى كذلك مع صدور قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م، وتجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين في الحرب الكونية الأولى إلى جانب فرنسا، مع ظهور كذلك بوادر الحركة الوطنية الجزائرية في أوائل 1912م، وبداية استعمال طريقة العرائض والوفود والإضرابات مما جعل الجزائر تبدو باستمرار في حالة رفض للاستعمار وعدم الاستقرار.[2]

عاش فرحات عباس طفولته الأولى بين أفراد أسرته في جو عائلي يسوده التفاهم والمودة والتآزر، وكان مثله مثل جميع أطفال بيئته، كان يسير حافي القدمين، ويرعى الماعز معهم، وأدخله والده مع بقية إخوته إلى المدرسة القرآنية القريبة من مسكنه، وببلوغه سن العاشرة أدخله والده إلى المدرسة الفرنسية الأهلية بمدينة الطاهير، وبعدها نقله إلى لمدرسة الابتدائية بجيجل لمتابعة دراسته، ومنها إلى مدينة سكيكدة لمواصلة تعليمه المتوسط، أما التعليم الثانوي فقد زاوله بمدينة قسنطينة، وبعد حصوله على شهادة البكالوريا سنة 1920م توقف عن الدراسة لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية التي دامت ثلاث سنوات من شهر سبتمبر 1920م إلى سبتمبر 1923م، وبإنهائه الخدمة العسكرية الإجبارية سجل في جامعة الجزائر وفي سنة 1927م، انتخب فرحات عباس رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا، وفي سنة 1931م تخرج من الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه في الصيدلة، وفتح صيدلية له بمدينة سطيف.

تزوج فرحات عباس سنة 1933م بجزائرية من بلدته –جيجل– تسمى "فاطمة الزهراء خلاف" وأنجب منها ولدا عاش بضعة أشهر فقط ثم توفي سنة 1936م وهو الابن الوحيد الذي أنجبه فرحات عباس، وعاشت معه زوجته هذه 13 سنة، وثم تزوج ثانية من أرملة فرنسية مولودة في الجزائر من "الأقدام السواء" بالقرب من البليدة اسمهما " مارسيل ستوزيل" (Marcelle Stoetzel) كانت من إحدى المناضلات ضد سياسة الاستعمار، وتعرضت هي الأخرى إلى الاعتقال بعد حوادث 8 ماي 1945م بسبب نشاطها السياسي مع فرحات عباس، وقد تزوجها على الطريقة الإسلامية بحضور الشيخ البشير الإبراهيمي الذي قرأ الفاتحة،[3] وأما زوجته الأولى فلم يطلقها، وإنما هي التي طلبت الطلاق لأنها رفضت

[1] - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، المرجع السابق، ص ص 85-86.
[2] - المرجع نفسه، ص 102.
[3] - عزالدين معزة: المرجع السابق، ص 100.

أن تعيش مع ضرة فرنسية حسب قولها،* وعادت من مدينة سطيف إلى بيت والديها بمدينة جيجل،[1] وزوجته الثانية لم تدخل في الإسلام، وبقيت محافظة على ديانتها المسيحية إلى أن وافاها الأجل بفرنسا، ولم يرغمها فرحات عباس على الدخول في الديانة الإسلامية تاركا لها حرية المعتقد، أما هو فقد كان يؤدي الزكاة كل سنة حيث كان يرسلها إلى أقاربه الفقراء، وقد حج بيت الله الحرام سنة 1968م، ولكنه لم يكن يشاهد وهو يؤدي فريضة الصلاة، بينما كان يؤدي فريضة الصوم.

وفي سنة 1934م انتخب مستشارا عاما لمدينة سطيف، هذا المنصب الاستشاري مكنه من دخول معترك السياسية، حيث انتخب بعد الحرب الكونية الثانية نائبا في الهيئة الثانية للمجلس الوطني الفرنسي، وعُين في 19 سبتمبر 1958م أول رئيس لأول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. وباستقلال الجزائر أصبح رئيسا لأول برلمان جزائري (المجلس التأسيسي الوطني) أعلن انسحابه من الميدان السياسي سنة 1963م، وعاش بعدها منعزلا عن السياسة–باستثناء معارضته للتدخل الجزائري في الصحراء الغربية مارس 1976م– إلى أن وافته المنية سنة 1985م.[2]

.

* - صرحت هذه السيدة لأهلها بأنها هي التي طلبت الطلاق رسميا، ليس بسبب رفضها تعدد الزوجات ولكنها رفضت أن تكون ضرتها فرنسية.

[1] - نفس المكان.

[2] - Benjamin Stora et Zakia Daoud: op-cit, p p. 401-417

المبحث الثاني

الحبيب بورقيبة المولد والنشأة

(2000-1903)

ولد الحبيب بورقيبة يوم 03 أوت 1903م بمدينة المنستير[*] الساحلية كما ذكر في محاضراته التي ألقاها أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار.[1] تزامن مولده مع انطلاق ولاية محمد الهادي الباي 1902م، ومن الأحداث الهامة التي تزامنت مع ميلاده وطفولته، هجوم القوات الإيطالية على طرابلس في شهر أكتوبر 1909م، وأحداث الجلاز 1911م التي عرفتها تونس العاصمة فيما بعد، والتي تركت أثرها في نفسية الطفل الحبيب بورقيبة: وكذلك تزامنت طفولته مع اندلاع الحرب الكونية الأولى، ونشأ الطفل الحبيب بورقيبة في مرحلة ظهور حركة الشباب التونسي بزعامة علي باشا حمبة، وبداية النخبة السياسية التونسية في المطالبة بتطبيق "سياسة المشاركة"، أما خلال الحرب الكونية الأولى فلم يعرف عن النخبة التونسية قيامها بأي نشاط مناهض للاحتلال، باستثناء بعض الاضطرابات في الجنوب التونسي. في مثل هذه الظروف والأحداث ولد الحبيب بورقيبة وترعرع في وضعية اجتماعية صعبة، فقد ولد في بيت[**] متواضع استأجره والده هروبا من المشاكل العائلية بسبب كثرة الخصام بين زوجات أعمام الحبيب بورقيبة وأمه لذلك قررت أمه "فطومة" أن ترحل من بيت الجد، ولم يولد الحبيب بورقيبة في تلك الدار التي تجمع أبناء جده الحاج محمد وزوجات أبنائه، وإنما ولد بدار أخرى في حي "القرايعية" خارج أسوار مدينة المنستير تبعد عنها تقريبا نصف كيلومتر في الجهة الشمالية منها بالقرب من شاطئ البحر،[2] ويتكون هذا المنزل من حجرتين.

ومن البداية اختار بورقيبة أفق البحر الأزرق الذي تطل عليه داره مباشرة أكثر من اختياره لأفق الجنوب الصحراوي، فبيئة الحبيب بورقيبة تتشابه مع البيئة التي ولد فيها فرحات عباس، فهي منطقة ساحلية ذات مناخ متوسطي المتميز بالاعتدال، فإذا كان الحبيب بورقيبة قد ولد بالقرب من شاطئ

---

[*]- **انظر: <u>بطاقة تعريفه الوطنية في ملحق الوثائق رقم:03</u>**

[1]- الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص3.

[**]- هذا البيت مغلق حاليا، لم يسمح لنا بالدخول إليه. **انظر: ملحق الوثائق رقم: 04**

[2] - الصافي سعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000، ص 32.

المنستير، فإن فرحات عباس قد ولد في منطقة جبلية مرتفعة فوق البحر المتوسط ومطلة عليه، فقد أطل فرحات عباس من مكان شامخ على البحر المتوسط وكانت رؤيته له أبعد من رؤية الحبيب بورقيبة الذي أطل عليه من مكان منخفض.

شارك جد الحبيب بورقيبة وعمه في الثورة التي نشبت سنة 1864م، حيث عمت هذه الثورة كامل البلاد التونسية، وكان سببها المباشر زيادة الضرائب على الشعب، غير أن الغضب الشعبي كانت له أسباب أعمق من ذلك،[1] هذه الثورة كادت أن تعصف بحكم البايات، ولذلك كان رد فعل الحكومة عنيفا جدا ففي منطقة الحبيب بورقيبة المنستير قام الجنرال زروق بتجريد الناس مما يملكون، ونكل بالشيوخ والعجزة وبالنساء اللائي لم يشاركن في الثورة، مستعملا أنواعا شديدة جدا من التعذيب والعنف،[2] وألقي القبض على جد وعم الحبيب بورقيبة وصودرت أملاكهما،[3] ويقول الحبيب بورقيبة[4] عن ذلك:" **لم يكتف زروق بمصادرة أملاك جدي وإدانته في حريته وكرامته، بل عمد إلى تجنيد والدي، وكانت الحكومة في ذلك الوقت محتاجة إلى العساكر، فأخذوه معهم وكان صغير السن عمره 14 أو 15 سنة، فقضى بالجيش 17 سنة من عام 1864 إلى 1881م، وهو عام انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، حيث سرح من الجندية.**"

ووالده هو "علي بن الحاج محمد بورقيبة" فقد ولد حوالي سنة 1850م وتوفي في 11 ديسمبر 1925م[*]، وأمه فهي "فطومة خفاشة" ولدت سنة 1865م وتوفيت في 17 نوفمبر 1913م[**]، وهي ابنة للسيدة "خدوجة مزالي" وهذه الأخيرة تنحدر من سوس المغرب (أمازيغ)، وهي التي رتبت زواج ابنتها بعلي والد الحبيب بعد إحالته على التقاعد، كما ساعدت صهرها علي على استئجار منزل أخر لتنتقل إليه ابنتها وأحفادها هروبا من بيت يكثر فيه الصراع.[5]

---

[1] - جان غانياج: **ثورة علي بن غداهم 1864**، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ص 11.
[2] - المرجع نفسه، ص 58.
[3] - فليكس قاراس: **بورقيبة ومولد أمة**، ترجمة، بوراوي الملوح وأخرون، منشورات مكتبة الصحافة والنشر للحزب الحر الدستوري التونسي، تونس، 1957، ص 43.
[4] - الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص 10.
[*] - النصب التذكاري الموجود فوق قبر علي بن الحاج محمد بورقيبة بمقبرة الروضة بمدينة المنستير (والد الحبيب بورقيبة)
[**] - النصب التذكاري الموجود فوق قبر فطومة خفاشة بمقبرة الروضة بمدينة المنستير (والدة الحبيب بورقيبة).
[5] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 36.

أن جد الحبيب بورقيبة جاء من مصراتة وأن جدة الحبيب خدوجة مزالي جاءت من المغرب وهي بربرية من سوس المغرب، نستنتج من ذلك أن الحبيب بورقيبة لم يكن من أصول تونسية لا من جهة الأب ولا من جهة الأم.[1]

وكان والده يعيش بموارد زهيدة ويتقاضى منحة تقاعد بسيطة، وهو ما جعل الطفل الحبيب يعيش الخصاصة، وكان والداه يشعران بالحيرة في خصوص مستقبله لأنه أصغر إخوته، ويذكر الحبيب بورقيبة في خطبه الكثيرة بأنه عاش حياة صعبة، وكان عليل الجسم ويعاني من سوء التغذية،[2] ويقول في هذا السياق[3] :" ***ولولا أني كنت مولعا بالرياضة لما نما جسدي ولكانت قامتي قصيرة جدا.***"

بقي الحبيب بورقيبة طوال حياته يبحث عن جذوره البعيدة، فهو لم يتنكر أبدا لجذوره الليبية الذي ردده مرارا من أن عائلته قدمت من ليبيا، فهناك عائلات تونسية ترجع في جذورها إلى قبائل ومدن وقرى ليبية منها حومة الطرابلسية بالمنستير التي أنجبت الحبيب بورقيبة، وعائلته من كراغلة مصراتة، هاجر جدهم عبر البحر إلى تونس سنة 1795م بسبب ضغط سياسة القرمانليين.[4] فمقارنة الأسماء تؤكد أن اسم بورقيبة مركب على النحو الذي هو موجود في العائلات الليبية مثل بورجيلة بوسنينة وبودينة وبوعوينة وهي صيغ تصغيرية، هذه الألقاب كانت تطلق غالبا على الوافدين إلى ليبيا، ذلك أن الذي لا يعرف اسم جده أو اسم عائلته يقلبونه في ليبيا بالصفات الجسدية المميزة فيه، يأخذنا هذا التأويل المقارن إلى أن عائلة بورقيبة وافدة على مصراتة، ولكن إذا لم تكن عائلة بورقيبة من أهالي مصراتة الأصليين فمن أين جاءت إليها؟ تذهب بعض الآراء بعيدا حيث تؤكد أن جذور هذه العائلة ألبانية، في حين يؤكد آخرون أنها من أصل يوناني من جزيرة سالونيك، إن الحبيب بورقيبة كثيرا ما افتخر بعيونه الزرقاء "التي لا يمكن أن تنتمي لعيون العرب السوداء"،[5] وكثيرا ما كان يتساءل هل هو من أصل عربي أو من أصل أوروبي، ولم تتوقف الأسئلة حول أصوله فقط، ولكن مست حتى ديانته بسبب إثارته لمتاعب كثيرة لعلماء الدين الإسلامي حينما أصبح رئيسا للجمهورية التونسية حيث حاول تغيير بعض أركان الدين الإسلامي، حسب

---

[1] - المرجع نفسه، ص 33.
[2] -أمال موسى: **بورقيبة والمسألة الدينية**، سراس للنشر، تونس، 2006، ص ص 20-22.
[3] الحبيب بورقيبة: المصدر السابق،ص 13.
[4] - فرج عبد العزيز نجم: **القبيلة والإسلام والدولة في ليبيا**، دار الدعوة، القاهرة، 2000، ص 235.
[5] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 34.

اجتهاداته البعيدة كل البعد عن الشريعة الإسلامية،[1] ويرى علماء الدين ومنهم "ابن الباز" أن الحبيب بورقيبة طعن في القرآن الكريم ووصفه بأنه متناقض ويشمل الخرافات،[2] وأما الحبيب بورقيبة فإنه قد أنكر ذلك واعتبر نفسه مسلما ولم يخرج عن الدين الإسلامي.[3]

ومع ذلك ستظل ديانة بورقيبة غامضة مثل غموض أصله اليوناني أو الألباني، ولكن هناك افتراض عام هو أن عائلة بورقيبة تنتمي إلى الإمبراطورية العثمانية سواء كان من سالونيك أو من ألبانيا وأنه ينتمي إلى عائلة الإسلام منذ قدومها إلى مصراتة.[4]

ولكن ما يزال هناك غموض حول تاريخ ميلاده، فهو نفسه يذكر بأنه ولد يوم 03 أوت 1902م.[5] وفي سنة 1955م عندما تعرض لسيرته الذاتية قال:" ***ولدت في سنة 1901م، ولكن عند تسجيلي في كلية الحقوق بباريس في 1924م قد أخطأ كاتب الكلية وسجل بدل تاريخ ميلادي سنة 1903م، وبما أنني كنت كبيرا في السن فقد رضيت بذلك التاريخ واحتفظت به.***"[6] من الصعوبة تحديد السنة التي ولد فيها الحبيب بورقيبة بدقة، فحين جاء الحبيب إلى الحياة كان أصغر إخوته فتاة تبلغ من العمر حوالي سبع سنوات، ويعني ذلك أن كل إخوته وأخواته ولدوا قبل حلول القرن العشرين، ولو افترضنا أن والده تزوج سنة 1880م أي قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس بسنة واحدة، وأن أخاه الأكبر محمد يكبره بـــ 21 سنة كما يقول الحبيب بورقيبة بنفسه، فالأرجح أن يكون الحبيب قد ولد في عام 1901م وليس عام 1903م.[7]

ولكن هناك مصادر أخرى تذكر أن أخاه محمد حينما سجله بالمعهد الصادقي ذكر تاريخ مولد أخيه الحبيب يوم 03 أوت 1903م، ويذكر مكان مولده مدينة المنستير، لقد أكد الحبيب بورقيبة أن تاريخ ميلاده غير مضبوط بدقة، لأنه في هذه الفترة لم تكن الحالة المدنية في تونس مضبوطة، وبالتالي اعتمد على مصادر عائلية تم الاتفاق فيها على 03 أوث 1903م.[8]

---

[1]- "خطاب الحبيب بورقيبة عن رمضان"، **جريدة الصباح**، 14 فيفري 1960.
[2] - لطفي حجي: **بورقيبة والإسلام، الزعامة والإمامة**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004، ص 16.
[3] - المرجع نفسه، ص17.
[4] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص35.
[5]- الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص3.
[6] - Pierre Albin Martel: **Habib Bourguiba, un homme, un siècle**, éd, Jaguar, France, 1999, p 11 .
[7]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص ص 32-33.
[8] -André Pautard: **Bourguiba**, éd, Média, France: 1977, p 38.

أما هو فيقول عن نفسه[1]:" ***ولدت في المنستير في دار بسيطة لا في دار أبائي واجداي التي ولد فيها إخوتي، والتي نسميها دار عمي بحومة الطرابلسية، ذلك أن الخلافات تكاثرت بين والدي وإخوته الذين يقطنون في دار واحدة، وهي الدار الموجودة أمام الدار التي نزورها حاليا من حين لآخر بعد أن كانت حظيرة للبقر وبها غرفة قبلية كان قد خصصها جدي المرحوم الحاج محمد بورقيبة إلى عبد أسود.***"

كان الحبيب بورقيبة سادس إخوته حيث يقول[2]: "***كانت الأسرة تتركب من والدي وأمي وشقيقين كانا يقيمان في العاصمة ومن أخي محمد الذي فضل ميدان التمثيل وشقيقتين وأنا شخصيا***"، هنا يذكر بأنه سادس أخوته وأما في مجال آخر فإنه يذكر بأنه ثامن أخوته وآخرهم،[3] ويتفق كل الذين كتبوا سيرته الذاتية على أنه ثامن أخوته وهم: محمد وأحمد ومحمد ومحمود ونجية وعايشة (عيشوشة) ويونس (الذي توفي بعد ثلاثة أشهر فقط من ولادته) ثم الحبيب وهو آخر أخوته، الذي ورث من والده زرقة العيون، أما قامته القصيرة (1,65م)[*] كانت محل تهكم من إخوته الكبار.[4]

وجدنا تضاربا في تاريخ مولده وعدد أخوته وقد أوردنا ذلك كله. أما إذا رجعنا إلى فرحات عباس فإننا نجد اتفاقا عاما حول تاريخ ميلاده، باستثناء بعض الكتابات التي تذكر أنه ولد في 24 أكتوبر[5] مع تأكيد السنة التي ولد فيها، وكذلك وقعوا في أخطاء عند ذكر اسم أمه،[**6] وأما عدد إخوة فرحات عباس فلا يوجد خلاف حول ذلك، وكلاهما نشآ في أسرة كثيرة العدد في منزل ضيق، إنما الفرق بينهما أن فرحات عباس ولد في بيئة جبلية فقيرة منعزلة على سفوح مرتفعات جبال البابور المطلة على البحر المتوسط بجيجل، وتبعد عن البحر بحوالي 20كلم في جهته الجنوبية، وأما الحبيب بورقيبة فقد ولد كذلك في عائلة مكتظة في منطقة حضرية تطل مباشرة على البحر المتوسط، نستطيع أن نقول أن كلا الرجلين فتحا عيونهما على البحر المتوسط مما جعلهما يتطلعان إلى ضفته الأخرى التي استمدا منها ثقافتهما فيما بعد وأثرت فيهما حسب نظرة وفهم كل واحد منهما لتلك الثقافة، وأن فرحات عباس لم يبحث أبدا عن

---

[1]- الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص 4.
[2]- المصدر نفسه، ص 9 .
[3] - Habib Bourguiba: **Ma vie, mes idées, mon combat**, éd, secrétariat d'état à l'information, Tunis, 1977, p 4.
[*] - انظر: **ملحق الوثائق رقم: 05**
[4] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 36.
[5] - Benjamin Stora et Zakia Daoud: op-cit, p 18.
[**] يذكرونها باسم ماغا بنت علي وباللاتينية "Maga bent ali"
[6]- ibid. p 19.

أصوله مثلما فعل الحبيب بورقيبة، وإنما الشيء الذي ذكره فرحات عباس أنه ينتمي لقبيلة بني عمران (إحدى قبائل جيجل)، واكتفى بذلك فقط ومصرا على أنه ينتمي إلى أعماق الجزائر التاريخية.

نشأ الحبيب بورقيبة في عائلة من الطبقة الوسطى التونسية مثله مثل فرحات عباس، كان والده ضابطا في جيش الباي ووالد فرحات عباس موظفا في الإدارة الفرنسية بصفة قايد، والحبيب بورقيبة نشأ في عائلة مكتظة تتكون من أبيه وأمه وثمانية إخوة وأخوات، وكذلك فرحات هو الأخر نشأ في عائلة مكتظة تتكون من أبيه وأمه وجده وجدته من أبيه وأثنى عشر أخ وأخت.

أدخل والد الحبيب بورقيبة ولده الحبيب إلى المعهد الصادقي بالعاصمة عندما بلغ الخامسة من عمره، وبعدها انتقل إلى ثانوية كارنو بتونس العاصمة لمزاولة دراسته الثانوية، وفي سنة 1924م تحصل على شهادة البكالوريا، توجه بعدها إلى باريس لمواصلة دراسته الجامعية في كلية الحقوق والعلوم السياسية، وفي سنة 1927م نال شهادة الليسانس في الحقوق والعلوم السياسية، وعاد إلى تونس ليشتغل في المحاماة، وأثناء دراسته الجامعية تزوج من فرنسية أرملة أحد الضباط الفرنسيين قتل في الحرب الكونية الأولى، وأنجبت له ابنه الوحيد "الحبيب بورقيبة الابن"، وطلقها بعد 22 سنة من الزواج، كانت ماتيلد التي دخلت الإسلام عام 1558م بعد أن أصبح عمرها 70 سنة رفضت فكرة الطلاق في العديد من المرات، حفاظا على عاداتها الكاثوليكية (منع الطلاق)، ولكن مع إلحاح الحبيب بورقيبة وابنها، قبلت الطلاق لكن بشرطين اثنين، أولهما أن تبقى حاملة للقب زوجها بورقيبة، وثانيهما أن تدفن بتونس في أرض الإسلام،[1] أما فرحات عباس فلم يضغط على زوجته الفرنسية لاعتناق الديانة الإسلامية.

طلق بورقيبة زوجته الأولى ليتزوج ثانية من وسيلة بن عمار سنة 1962م، لأن قانون الأحوال الشخصية بتونس لا يسمح بتعدد الزوجات وعاشت معه دون أن ينجب منها، وطلقها سنة 1986م، وكان لوسيلة دور كبير في التأثير على السياسة التونسية بعد زواجها من الحبيب بورقيبة. أما فرحات عباس فإنه لم يطلق زوجته الأولى، وهي التي طلبت الطلاق منه بعد زواجه ثانية بمستوطنة فرنسية، وبقيت معه هذه الأخيرة إلى تاريخ وافته، ولم ينجب منها، وتوفيت بفرنسا سنة 2002م في إحدى دور العجزة ودفنت بفرنسا، وبقيت إلى مماتها محافظة على ديانتها المسيحية.

[1] - المصدر نفسه، ص 259.

انضم الحبيب بورقيبة إلى الحزب الحر الدستوري سنة 1933م، واستقال منه في 2 مارس 1934، وأسس الحزب الحر الدستوري الجديد.

اعتقل في 3 سبتمبر 1934م وأفرج عنه في ماي 1936م بسبب نشاطه السياسي المعادي لنظام الحماية الفرنسية، واعتقل ثانية في 10 أفريل 1938م، وأطلق سراحه في 7 أفريل 1943م وعاد إلى تونس، ثم هاجر إلى القاهرة سنة 1945م، وعاد منها إلى تونس في سبتمر 1948م، وبإعلان الثورة المسلحة التونسية في 18 جانفي 1952م اعتقل للمرة الثالثة، ولم يترك سراحه إلا في 1 جوان 1955م، وعاد من سجنه بفرنسا إلى تونس، وفي 3 جوان 1955م وقع اتفاقية الاستقلال الذاتي لتونس مع فرنسا.

وفي 20 مارس 1956م نالت تونس استقلالها التام، وشكل الحبيب بورقيبة أول حكومة تونسية بعد الاستقلال، في 13 أوث 1956م، وفي 25 جويلية 1957م تم إلغاء الملكية بتونس، وأُعلن عن قيام الجمهورية التونسية برئاسة الحبيب بورقيبة، لتفرغ بعدها لتطبيق مشاريعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد مكنته مسؤولياته من فرض آرائه وتوجهاته مانعا المعارضة ورافضا أي نقد له، وفي 27 ديسمبر 1974م، عُدل الدستور التونسي حيث منح رئاسة الجمهورية التونسية للحبيب بورقيبة مدى الحياة.

في 7 نوفمبر 1987م قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بعزل الحبيب بورقيبة من السلطة بسبب حالته الصحية،[1] وأعلن نفسه رئيسا جديدا للجمهورية التونسية، عرف فيما بعد باسم "تحول السابع من نوفمبر" بعد عزل الحبيب بورقيبة من السلطة أقام بمسقط رأسه بالمنستير إلى حين وفاته في 6 أفريل 2000م.

[1] - الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص ص 3-10.

المبحث الثالث

فرحات عباس المسار الدراسي والتربوي

يقول فرحات عباس عن والده أنه كان أميا لا يعرف القراءة والكتابة ولكنه كان متحمسا جدا لتعليم أبنائه، فقد أرسل جميع أبنائه من الإناث والذكور إلى المدرسة القرآنية المجاورة لمنزله بمنطقة بوعفرون، وكان يقول لهم والدهم إن أحسن إرث أتركه لكم هو العلم، ولا أحد يستطيع أن ينزعه منكم، فالكتاب هو أحسن صديق للإنسان،[1] ولكن والده فضل أولاده الذكور على الإناث حيث أرسلهم إلى المدرسة الأهلية الفرنسية بالطاهير، والتي دخلها الطفل فرحات عباس سنة 1909م، وبالتالي يكون قد اقتلع من وسطه العائلي والريفي المتميز بالجهل والأمية، واستبدل عائلته ووسطه الذين يتحدثون باللغة العربية (العامية) بمعلمين يتكلمون بلغة فرنسية غريبة عنه وعن أمثاله من التلاميذ الجزائريين المسلمين، فبدون شك قد عانى مشاكل تكيف مع الوضع الذي فرض عليه، والجانب الأكثر راديكالية في هذا التغير يتمثل في استبدال لغة بأخرى من أجل استيعاب المحتوى الدراسي، وكان عليه أن يتعلم القراءة والكتابة والنطق والتفكير بلغة أجنبية لتزيح لغة مجتمعه إلى مرتبة أدنى،[2] ولم يكن هدف هذه المدرسة تكوين نخبة جزائرية مسلمة متميزة، وإنما كان هدفها ترقية الجزائريين في الجوانب التطبيقية والعملية للمعارف التي يتلقونها فيها فوظيفتها الأساسية تلقين اللغة الفرنسية[3] وليس العلم والمعرفة، وبعد عامين من مزاولة دراسته بالطاهير نقله والده سنة 1911م إلى المدرسة الابتدائية بمدينة جيجل، تمكن فرحات عباس في هذه السن المتقدمة من معرفة تاريخ منطقته وما مر عليها من مراحل تاريخية وصراعها ضد المحتلين، ولكنه عانى في هذه المدرسة من زملائه من أبناء المعمرين الذين كانوا يسخرون من العرب وينعتونهم بنعوت ساخرة مثل "الجبن الأحمر" لأن التلاميذ الجزائريين المسلمين كانوا يضعون على رؤوسهم شاشية حمراء،[4] هكذا واجه التلميذ فرحات عباس تعليمه الابتدائي بمدينة جيجل، ورغم تلك العنصرية التي كان يعانيها التلاميذ الجزائريون من زملائهم أبناء المستوطنين، فإنه استطاع أن يثبت كفاءته وعن ذلك يقول[5] بشيء من الافتخار: "***في أكثر الأحيان كنت أحصل على المرتبة الأولى في الاختبارات***." بالرغم من دخوله

---

[1] - Ferhat Abbas: **autopsie d'une guerre l'aurore**, op-cit. p 162.

[2] غي برفيلي: المرجع السابق، ص ص 459-460

[3]- المرجع نفسه، ص ص 392-393.

[4] - Benjamin Stora et Zakia Daoud: op-cit, p 24.

[5] -ibid. p 25.

المدرسة الابتدائية في سن متأخرة (10 سنوات)، وفي سنة 1927 تساءل فرحات عباس عن تأخر دخول أبناء الجزائريين إلى المدرسة الابتدائية قائلا[1]:" ***وهل فكرنا لحظة واحدة، في السن الحقيقة التي يبدأ فيها الأهلي دراسته؟ تتراوح هذه السن بين 8 سنوات و 12 سنة، وهي السن التي يتقدم فيها الفرنسي الصغير لاجتياز امتحان الشهادة الابتدائية، ذلك أن الأولياء كانوا يفضلون توجيه أبنائهم إلى المدارس القرآنية أو لرعاية الماعز؛ عندما بلغت الثانية عشرة كنت أسير حافي القدمين وسط الدوار، ولا تطرق سمعي ولو كلمة واحدة باللغة الفرنسية مثلما كان الرعاة عندنا.***" دخل فرحات عباس المدرسة الابتدائية في العاشرة من عمره، واستطاع أن يتفوق في الامتحانات وهذا زاده ثقة في نفسه وبأبناء أمته "أدرك فرحات عباس من خلال المدرسة أن العرب على مستوى جيد من الثقافة والأخلاق كالفرنسيين، وأنه ليس لدى مسلمي الجزائر أي شعور بالنقص من المستعمرين، بل كانوا يشعرون أنهم أفضل خلقيا وعلى الأخص لأن نسائهم لم تتدخل في المشاكل التي تدخلت فيها المرأة الفرنسية، وكانوا يشعرون أنهم على مستوى ثقافي مساو للمستعمرين."[2]

في مدينة جيجل اكتشف الطفل فرحات عباس الثقافة وثقل التاريخ،[3] فهذه المدينة العتيقة تمثل كل مراحل التاريخ التي عرفتها الجزائر طوال مراحلها التاريخية، بعد حصوله على الشهادة الابتدائية سنة 1915م سجله والده في متوسطة بمدينة سكيكدة لمواصلة تعليمه، وقد استطاع أن يستفيد من النظام الداخلي مع عشرين تلميذا داخليا جزائريا، وحوالي 60 تلميذا داخليا من أبناء المستوطنين.[4] كان معظم التلاميذ الجزائريين الذين وجدهم هناك هم من أبناء القياد مثله، وكان حلمهم بعد تخرجهم من الدراسة الحصول على وظائف والترقية الاجتماعية.[5] وأما فرحات عباس فكان حلمه أكبر من ذلك وهو إنقاذ أمته من الضياع، بعد دراسته لمدة ثلاث سنوات بمدينة سكيكدة وحصوله على الشهادة الأهلية انتقل في سنة 1918م إلى مدينة قسنطينة لمزاولة تعليمه الثانوي، ففي هذه المدينة بدأت تتكون شخصية فرحات عباس الوطنية، تأثر بمقاومة ملوك نوميديا للاحتلال الروماني، ومقاومة أحمد باي ففيها تلقى العلم وتاريخ

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص 69-70.

[2] - وليم ب. كواندت: **<u>الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954-1968</u>**، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق، 1981، ص 41.

[3]- حميد عيد القادر: المرجع السابق، ص 25.

[4] -ibid.

[5]- المرجع نفسه، ص26.

أجداده، بالإضافة إلى أن هذه المدينة في هذه الفترة كانت تعرف نشاطا إصلاحيا كبيرا من خلال العلماء المصلحين.

في سنة 1921م تحصل على شهادة البكالوريا الجزء الثاني بعد أن تحصل على البكالويا الجزء الأول سنة 1920م، ولكنه توقف عن الدراسة وتوجه لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث قضى مرحلة التدريب العسكري في مدينة عنابة، نقل بعدها إلى مستشفى قسنطينة لممارسة مهام كاتب مسير ومنها نقل إلى مستشفى جيجل ليمارس مهنة محضر الدواء، وتحصل على رتبة رقيب، وأنهى خدمته العسكرية الإجبارية سنة 1923م،[1] وهذه الرتبة العسكرية التي منحت له كأهلي ليست هي نفس الرتبة التي تمنح للمستوطنين الذين يتساوون مع الأهالي في المستوى الثقافي حيث تمنح لهم رتبة ضابط ملازم،[2] تألم فرحات عباس من هذا التمييز المفضوح ولذلك كان يقول يجب أن تكون الرتبة العسكرية للأهالي مساوية مع رتبة الفرنسيين في حالة تساوي الكفاءات.[3]

بعد أداءه الخدمة العسكرية الإجبارية التحق بجامعة الجزائر في كلية الطب في قسم الصيدلة، ولم يكن مسجلا في ذلك الوقت في هذا الاختصاص سوى 8 طلاب جزائريين مسلمين، ولم يكن في الجامعة كلها سوى 50 طالبا جزائريا، بينما عدد الأوروبيين وصل إلى 2000 طالب.[4] وقد اختار هذا الاختصاص لكي يستطيع بعد التخرج أن يمارس الأعمال الحرة،حيث كانت المهن الحرة هو الطريق الأحسن للعمل السياسي باعتبار أصحابها مستقلين عن الإدارة،[5] وأن لا يكون مرتبطا بالوظيفة التي يسمح بها الاستعمار للجزائريين المسلمين.[6] بحيث أن فرص التوظيف في القطاع الطبي والصيدلاني كانت متاحة للمتخرجين من الطلبة المسلمين فطابعها التطبيقي العملي ابعد عنها خطر الإقصاء السياسي.[7]

وبتسجيله في جامعة الجزائر ومواصلة دراسته فيها فتحت له هذه المدينة آفاقا واسعة فكان طالبا متميزا بنشاطه بين الطلبة، واستطاع أن يكسب احترام زملائه، ففي سنة 1926م انتخب نائبا لرئيس

---

[1] - ibid; p p 25- 28.
[2] -ibid.
[3]- عزالدين معزة: المرجع السابق، ص42.
[4] - ibid, p 41.
[5]- غي برفيليي: المرجع السابق، ص 74.
[6] -Amar Naroun: op-cit, p 28.
[7]- المرجع نفسه، ص65.

جمعية الطلبة المسلمين لجامعة الجزائر.[1] وأسباب انتخاب زملائه له يعود إلى مقالاته السياسية التي كان يكتبها في جريدة الإقدام وجريدة همزة الوصل منذ 1922م عندما كان يؤدي خدمته العسكرية الإجبارية، فهذه المقالات كانت تعبر بصدق عن رغبات وتطلعات الشباب الجزائري المثقف في تلك الفترة، حيث كانت مقالاته تدعو إلى ضرورة إصلاح أوضاع الجزائريين المسلمين داخل النظام الاستعماري.[2] وكان يوقعها باسم مستعار هو "كمال بن السراج"، وأسباب اختياره لهذا الاسم المركب، الجزء الأول منه وهو "كمال" استمده من حاكم تركيا "كمال أتاتورك" والذي كان عدوا لفرنسا، وقاد ثورة تحررية قضى فيها على الاستعمار البريطاني واليوناني وألغى الخلافة الإسلامية سنة 1924م.[3] فكان فرحات عباس يرى أن الأفكار الكمالية التقدمية نموذجا صالحا لإيقاظ البلدان المغاربية من سباتها، وهنا فرحات عباس يستمد مرجعيته الفكرية والسياسية من محرر تركيا كمال أتاتورك،[4] الذي أنقذ وطنه من ويلات الاستعمار، وحرر شعبه، وأما اختياره اسم ابن السراج فقد استمده من قراءته لرواية "شاتو بريان" (Chateaubriand) بعنوان: "المغامرات الأخيرة لابن السراج" التي نشرها سنة 1826م، وابن السراج هذا هو آخر ملوك العرب بالأندلس، والذي طرده الإسبانيون سنة 1492م حيث بكى كثيرا على ضياع حكمه ولقي إهانة من أمه لأنه لم يدافع عن حكمه دفاع الرجال.[5]

هذا الاسم المستعار الذي كان يوقع به فرحات عباس مقالاته في الجرائد السابقة كان يجمع بين شخصيتين مسلمتين متناقضتين، الشخصية الأولى تركية مسلمة دافعت عن وطنها وحررته من الغزاة رفضت الإسلام كدستور وشريعة للدولة التركية، وقضت على الخلافة الإسلامية كل ذلك من أجل اللحاق بالركب الحضاري الذي كانت تمثله أوروبا الغربية في تلك الفترة، إذا كان لهذه الشخصية مشروع مجتمع ورؤية مستقبلية للدولة التي تترأسها، وأتخذه فرحات عباس نموذجا للتحرر، وأما الشخصية الثانية فإنها تمثل انهيار الحكم العربي الإسلام في الأندلس، فهي تمثل السلبية وعدم القدرة على مواجهة الأحداث، فكمال أتاتورك استطاع أن يثبت قدرة المسلمين على التحرر والتقدم، فالفشل والخيبة والضياع يقابلها في الجهة الأخرى القوة والأمل وإثبات الذات (الوطنية)، وهذا ما فعله كمال أتاتورك في تركيا، هل كان فرحات عباس يريد أن يكون أتاتورك الجزائر، وإنقاذ أمته من الاستعمار والأخذ بها إلى مجال التحرر

1 -Jean Lacouture: op-cit, p 269.
2 -ibid.
3 -Benjamin Stora et zakya Daoud: op-cit, p 17.
4 - Jean Lacouture: op-cit, p 269.
5 - Benjamin Stora et zakya Daoud: op-cit, p 17.

والتقدم؟ وهل كان ذو شخصية متناقضة من الضعف يبني القوة؟ على كل حال لقد وصفه صديقه "أكلي زناتي" بقوله[1]:" ***إن شخصية فرحات عباس متناقضة.*** " ويقول عنه بن يامين سطورا[2]: ***فرحات عباس رجل ذو ثقافة مزدوجة، ثقافة خاصة بالمسلمين، والأخرى عامة سياسية جمهورية.*** "

هل كان فرحات عباس متناقضا حقا في أفكاره وآرائه وتحليله للواقع؟ فإذا رجعنا إلى أقواله فإننا نجده متشبثا بعادات وتقاليد أمته، فثقافته الإسلامية التي استمدها من أسرته أولا، وثانيا من مجتمعه المحافظ حصنته من الذوبان والانحلال والاعتزاز بشخصيته وقيمه التي لم ينكرها طوال حياته ولو يحاول النبش فيها كما فعل الحبيب بورقيبة، وثقافته الفرنسية التي استمدها من خلال تعلمه ودراسته لفلاسفة التنوير الفرنسيين منحته لغة وثقافة عدوه وربطته بعصره واستنتج منها عوامل ضعف الأمم وقوتها، ومكنته من القدرة العالية على مواجهة الاستعمار الفرنسي بأفكار الثورة الفرنسية 1789م الداعية إلى الحرية والمساواة والأخوة، والدفاع عن حقوق الإنسان أيا كان. لذلك كان فرحات عباس يستغرب من سلوك ساسة الفرنسيين الاستعمارية المتناقضة، ومن هذا التناقض كان يستمد قوته الفكرية والسياسية ويحاربهم بأسلحتهم. فلا نستغرب من الكتاب الفرنسيين حينما يقولون عنه أنه ذو شخصية مزدوجة، ففي نظرهم أن المسلم هو إنسان سلبي يغلب عليه الجهل والارتجال وقبول الاستعمار، لكن نظرتهم هذه خاطئة وظالمة.

لأن فرحات عباس يوضح مواقفه قائلا[3]: "***يؤاخذنا البعض على كون الطلبة "العرب-البربر" تلقوا تكوينهم في إطار الثقافة الفرنسية حين تبرز أوجه الاختلاف في وجهات النظر بينهم وبين رفاقهم الفرنسيين فإنهم يوعزون ذلك إلى التصرف الإسلامي(...) الواقع أن معرفتي باللغة العربية، ويا للأسف محدودة جدا وكذلك الأمر بالنسبة لأغلبية رفاقي (...) إن الفكر الفرنسي يمثل الأرضية التي ترتكز عليها مبادئنا الأخلاقية ومع ذلك فإن الإسلام يظل موطننا الروحي. فهل من التطرف أن يحتفظ المرء بهويته؟...***"

[1] -ibid, p 44.
[2] -ibid, p 11.
[3] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, éd , Garnier ,France: 1981 , pp 72-73.

هل كان فرحات عباس يريد استعادة مجد أجداده الضائع؟ ففي المقالات التي كان يحررها في بداية كتاباته، ركز كثيرا على الفتوحات الإسلامية، وقارنها بالغزو الروماني لبلاده، فوجد أن هذا الأخير لم يأت إلا بالدمار والخراب للفلاحين الذين انتزع منهم أراضيهم غصبا وجعلهم يعيشون في العبودية، بينما الفتح الإسلامي حررهم من عبودية الاستعمار.[1] ونجده يستشهد بآراء "ف.غوتييه" (F.Gautier) الذي يقول[2]: " ***بعد أثني عشرا قرنا من الغزو العربي للمغرب، تعرب سكانه بنسبة كبيرة، واعتنقوا الإسلام بقوة، هذا ما يقلقنا.*** " ينتقد هذا الرأي ويرد عليه بقوله:" ***حكومة الخلفاء هي حكومة نظامية، أرسلت جيشا منظما بقيادة جنرالات وموظفين عسكريين، متبوعا بإداريين، تخيلوا ماذا يعني ذلك؟ وليس كما يقول ابن خلدون، غزو وتمركز الجيش العربي وإنشاء مكاتب عربية في المدن، لكن الغزو العربي كان جنوده عزابا، تزوجوا بالمغربيات فاختلطت الدماء، فالغزو لم يكن ماديا فقط، ولكن كان أخلاقيا له عقل فكان ذلك انتصارا كاملا للإسلام.*** "[3]

لقد تعرف أثناء دراسته الجامعية على الأستاذ الجامعي "ف.غوتييه" ويقول أنه شرفه بصداقته، وكان هذا الأستاذ حسب رأي فرحات عباس يرى بأن التاريخ ليس له صفة العلوم أو الرياضيات أو الفيزياء، فالتاريخ في نظر "ف.غوتييه" هدفه خدمة المواطن أو بالأحرى خدمة قارئ مرتبط بوطن محدد.[4] والهدف من ذلك واضح أي أن يكون التاريخ في خدمة الغالب، وعلى الطلبة الجزائريين المسلمين أن يستوعبوا تلك الحقيقة حسب رأي "غوتتيه" فالجامعة الفرنسية بالجزائر تقدم العلوم الدقيقة بطريقة علمية موضوعية، أما العلوم الإنسانية فإنها في خدمة الاستعمار، ويقول فرحات عباس[5] في سنة 1927م عن الجامعة: "***هؤلاء الشباب الذين لا تكن لهم الجامعة إلى اليوم، سوى بعض التعاطف المشوب بمشاعر التعالي؛ ليسوا مجرد أطفال منتمين إلى عائلاتهم؛ ولكنهم أبناء الشعب الجزائري برمته. إنهم يضحون بحياتهم وبكل ما أوتوا من ذكاء وحذق في سبيله.*** " وفي الجامعة لم يكن يكتفي فرحات عباس بدراسة الصيدلة، وإنما كان يهتم كثيرا بالعلوم الإنسانية من تاريخ وأدب وفلسفة حيث كان يحضر محاضرات أساتذة هذه العلوم الإنسانية في الجامعة. يبدو أن فرحات عباس لم يكن يهتم كثيرا بدراسة

---

[1]- حميد عبد القادر:المرجع السابق، ص41.

[2] - Ferhat Abbas: **autopsie d'une guerre l'aurore**, op-cit, p 32.

[3] -ibid.

[4] -ibid. p 31.

[5] - غي برفيليي: المرجع السابق ص 19.

الكيمياء والبيولوجيا لذلك بقي 8 سنوات لإنهاء دراسته في اختصاصه (صيدلي) بدل 6 سنوات المقررة لهذا الاختصاص، وربما اهتمامه بالسياسية هو الذي أخره بسنتين عن التخرج.[1*]

في سنة 1927م انتخب فرحات عباس رئيسا لجمعية طلبة مسلمي شمال أفريقيا (من1927م إلى 1931م)، ويوم 6 أفريل 1930م عين نائب لرئيس مجلس الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، وقد أعطى لهذه الجمعية دفعا قويا، وأدخل عليها تغييرا جذريا، وجعلها متصلة بالفئات الشعبية أثناء المناسبات الدينية التي كانت تنظمها هذه الجمعية وذلك بهدف ربط الطلبة بمجتمعهم والتعرف على مشاكلهم، والعمل على الدفاع عنهم وإيجاد حلول لذلك.[2]

أثناء رئاسته لجمعية الطلبة أسس سنة 1931م مجلة التلميذ "Ettelmidh" وهي مجلة طلابية جامعية كانت تنشر مقالاتها باللغة الفرنسية واللغة العربية وفتحت المجال لكل الجزائريين المثقفين وحتى من المستوطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وكانت تميل إلى الاعتدال، وتروج لأفكار الجمهورية الفرنسية الثالثة،[3] وكذلك كانت منبرا لطرح القضايا الأساسية المتعلقة بمصير الجزائر في مجالات عديدة كالطب والصحة والقانون وعلم الاجتماع.[4]

إن جامعة الجزائر فتحت آفاقا واسعة لفرحات في الميدان العلمي والثقافي والسياسي، ففيها تلقى علوم الصيدلة والعلوم السياسية وتخرج منها سنة 1931م، والتي مكنته من مهنة حرة وفتح صيدلية بمدينة سطيف، وفي الجامعة تعرف على جوهر العلوم الإنسانية وفلسفة الأنوار الفرنسية ومبادئ الثورة الفرنسية، فأثرت كثيرا هذه الفلسفة في نفسيته والتي وجهت نضاله السياسي فيما بعد، وفي الجامعة كذلك عرف قدرته في التأثير على الطلبة بسبب قدرة إقناعه، فانتخبوه رئيسا لجمعيتهم والتي تمكن بواسطتها من إنشاء مجلة طلابية فتحت صفحاتها لكل المثقفين سواء باللغة العربية أو اللغة الفرنسية، منحته جامعة الجزائر الشهادة الجامعية التي جعلته مع ثلة من المتخرجين الجامعيين في تلك الفترة النخبة المثقفة التي قادت الشعب الجزائري المسلم إما في الاتجاه "الأحسن" أو في الاتجاه "الأسوأ".[5]

---

* - عند زيارته لأخواله بعد نهاية دراسته سألته إحدى خالاته عن سبب تأخر تخرجه، فأجابها بأنه تعمد ذلك لكي يطلع أكثر على الثقافة الفرنسية وفلسفتها.

1 -Jean Lacouture: op-cit, p. 269.
2 - Benjamin Stora et zakya Daoud: op-cit, p 42.
3 -ibid, p 41.

4-المرجع نفسه، ص 108.
5 - المرجع نفسه، ص 138.

المبحث الرابع

الحبيب بورقيبة المسار الدراسي والتربوي

نتناول في هذا المبحث المسار الدراسي للحبيب بورقيبة، من أول يوم لدخوله إلى المدرسة إلى نهاية دراسته الجامعية، وقد سهل علينا الحبيب بورقيبة تناول مساره الدراسي لأنه قد تعرض إليه بشيء من التفصيل في محاضراته التي ألقاها أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار، وذلك ما لم نجده في مؤلفات فرحات عباس، فهو لم يتعرض كثيرا لسيرته الذاتية باستثناء بعض الأحداث التي لها علاقة بمسيرته النضالية من أجل القضية الجزائرية.

في سنة 1907م أرسله والده إلى تونس العاصمة عند أخيه محمد الذي كان يكبر إخوته ليتكفل بتعليمه لأن والده كان فقيرا وكبيرا في السن.[1] وكان يخاف عليه خاصة وأنه أصغر إخوته ويذكر الحبيب بورقيبة أن والده كان مستعدا لبيع أشجار الزيتون التي يملكها من أجل تعليمه وكذلك كانت رغبة أمه.[2]

سجله أخوه محمد في المدرسة الصادقية سنة 1907م[*]، وكانت الصادقية في هذه الفترة قد بدأت تؤتي ثمارها لتحديث المجتمع التونسي في ذلك الوقت،[3] كانت البرامج التعليمية تخصص الفترة الصباحية لتعليم اللغة الفرنسية للتلاميذ، وعند وصول الساعة الحادية عشر إلى منتصف النهار كانت تخصص ساعة واحدة لتدريس اللغة العربية وآدابها، وكان التلميذ الحبيب بورقيبة معجبا كثيرا كما يقول بالشعر الجاهلي وقد حفظ المعلقات السبع وهو في المرحلة الابتدائية.[4]

كانت دراسته الابتدائية صعبة جدا عانى فيها الفقر وسوء التغذية، ويقول عن ذلك:"***هكذا قضينا صبانا في سنوات التعليم الابتدائي، وكان والدي يأتي إلى تونس في بعض الأحيان، وفي أحدى هذه الزيارات القليلة إلى العاصمة جاء إلى الصادقية ليرى إن كنت جادا في الدرس كما كان يوصيني دائما، فقابل القيم العام للمدرسة السيد سيردون الذي دعاني من قاعة المذاكرة، فوجدت أبي معه، وعلى الفور***

---

[1] John Rous: op-cit, p 12.
[2] -Jean lacouture, op-cit, p 110.

[*] - دخول الحبيب بورقيبة إلى المدرسة الصادقية سنة 1907م كما هو موثق، يؤكد مرة أخرى أنه مولود عام 1901م أو 1900م وليس عام 1903م، فليس من المعقول أن يصبح تلميذا في الرابعة من عمره.
[3] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص38.
[4]- الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص 24.

قال له سيردون:" إن ابنك كثير الهرج." قالها ثلاث مرات، فسأله أبي إن كنت مجتهدا في الدروس فأجابه بأن مثابرتي على الدروس لا بأس بها فقال له أبي:" إذن دعه يهرج ما يشاء." وكان رأي سيردون أن والدي يشجعني على "الشيطنة" والحال أن الهاجس الوحيد الذي كان لوالدي هو الاطمئنان على كدي في الدراسة. أما ما عدا ذلك فما كان ليحفل به وهو الذي استبدت به الرغبة في أن يراني عاكفا على تحصيل العلم." [1]

كان الحبيب بورقيبة تلميذا حيويا يحاول تجاوز مشاكل الفقر والخصاصة عن طريق الرغبة الشديدة في التعلم للخروج من وضعيته الاجتماعية الوضيعة،[2] فقد ظل طوال دراسته في المعهد الصادقي يلبس الجبة والشاشية الحمراء، وكان معجبا كثيرا بالسراويل الإفرنجية والأحذية اللماعة التي كان يرتديها بعض أقرانه في المدرسة، لكنه لم يكن يجد المال لذلك ولا الشجاعة لكي يطلب من أخيه محمد شراء بعض الملابس الجديدة،[3] لذلك جعل همه في الدراسة، فلم يكن يعرف عنه الذكاء ولكنه كان مجتهدا محاولا اجتياز الصعوبات المادية وتحسين وضعيته المادية والاجتماعية، ومطبقا نصيحة والده الذي كان يقول[4] عنه:" **كان رحمه الله لا ينفك ينصحني بالاجتهاد في الدرس حتى لا أحمل "البردعة" وكنت أسأله: وما البردعة؟ فيجيبني: إنها الكساء الذي يوضع على ظهر الحمار، ويقول لي: لقد حملها أبوك على كتفيه سنوات طويلة أثناء تنقل الجيش من منطقة إلى أخرى في البلاد.**"

وعن المدرسة الصادقية يقول:" **أنتم تعلمون قيمة المدرسة الصادقية وتأثيرها في النهضة التونسية، لأنها وإن شاركتها مدارس أخرى في ذلك، فهي الحجر الأساسي في الثقافة القومية العصرية، ولأنها ترتبط بي شخصيا وبكثير من زملائي، ارتباطا متينا، إذ قضينا بها أمدا من العمر، يعتبر ألذ فترات الحياة وأفضلها وأجملها، وهي ليست فترة الشباب فقط، بل وفترة الطفولة أيضا.**" [5]

في بداية الدخول المدرسي لسنة 1919م أصيب الحبيب بورقيبة بمرض رئوي بسبب البرد والفقر وأدخل إلى المستشفى الصادقي مما جعله يعيد السنة الدراسية.[6] وحينما بارح المستشفى في ربيع 1920م

---

[1] - الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص ص13- 14.

[2] - Habib Bourguiba: **Ma vie, mon œuvre (1929-1933),** éditions, Plon, Paris, 1987, p 111.

[3] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 39.

[4] - الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص 10.

[5] - الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج7، نشريات كتابة الدولة للإعلام، ص 50.

[6] -Jean Lacouture: op-cit, p 111.

توجه إلى مدينة الكاف عند أخيه الأكبر محمد الذي أصبح يشغل منصب مساعد طبي وبقي في كنفه عاما ونصفا طلبا للنقاهة والراحة، وفي نهاية عام 1921م عاد لمواصلة دراسته في ثانوية "كارنو" على نفقة أخيه محمود،[1] أما فرحات عباس فقد درس في وضعية مادية أحسن من وضعية الحبيب بورقيبة لأن والده كان ما يزال يمارس مهامه بصفة قايد، وإنما أعاد فرحات عباس سنتين دراسيتين عندما كان طالبا في جامعة الجزائر.

وفي ثانوية "كارنو" (Lycée Carnot) اهتم الحبيب بورقيبة بدراسة الأدب والفلسفة وكان ممتازا في الرياضيات، ويحضر دروس التاريخ والجغرافيا ويتغيب عن دروس الفرنسية، لا بسبب كراهيته لها، ولكنه كان يعتقد بأنه يتقنها جيدا أحسن من زملائه، كما شغف كذلك بالمسرح وعالم التمثيل.[2] وفي هذه الثانوية بدأ يهتم بالسياسة ومنها وجه برقية إلى المقيم العام عبر له فيها عن احتجاجه لتوقيف جريدة "الصواب"[3] مما أدى ذلك إلى غضب المدير عليه، ولكنه لم يطرد من المدرسة. بعد حصوله على الجزء الأول من البكالوريا سنة 1923م سافر إلى العاصمة الفرنسية في إطار رحلة طلابية، وتأثر كثيرا بما شاهده في باريس وبعد حصوله على الجزء الثاني من البكالوريا سنة 1924م،[4] وفي امتحان البكالوريا اختار الحبيب بورقيبة موضوعا في الفلسفة يتعلق بالأخلاق ونال عليه علامة متفوقة.[5]

لقد أمضى الحبيب بورقيبة 12 سنة في المرحلة الثانية من التعليم، ويعنى ذلك أنه أمضى ضعف السنوات المطلوبة للوصول إلى البكالوريا، ولا يوجد تفسير لذلك وحتى أنه كان حريصا أثناء عرضه لسيرته الدراسية تجاهل ذلك، ويبدو أنه قد أعاد معظم السنوات الدراسية إما بسبب المرض الذي أصيب به وجعله يتعطل عن الدراسة لمدة سنتين أو لأسباب مادية، كان متثاقلا ومتأخرا في دراسته الثانوية ولكن كانت له القدرة على إثارة الإعجاب من حوله، وذلك جعله محبوبا بين زملائه، رغم نرجسيته.[6]

انتقل إلى باريس لمواصلة دراسته الجامعية، مفضلا إياها على جامعة الجزائر، ويمكن تفسير إقبال الطلبة التونسيين على مواصلة دراستهم في الجامعات الفرنسية رغم قرب الجزائر وانخفاض كلفة

---

[1] - نشريات كتابة الدولة للإخبار والإرشاد،**الحبيب بورقيبة: حياته جهاده**، دار الكتب التونسية، تونس، 1966: ص 22

[2] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص. 46

[3] -Ali El Ganari**: Bourguiba le combattant suprême**, éd, Plon, Paris, 1985, p. 41

[4] - نشريات كتابة الدولة للإخبار والإرشاد،**الحبيب بورقيبة: حياته جهاده**، المصدر السابق، ص ص 24-25.

[5] -ibid, p. 43

[6] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 47.

الدراسة بها بجملة من العوامل تختلف من طالب لآخر حسب اختلاف ظروفهم الاجتماعية وتكوينهم العلمي والإيديولوجي وتطلعاتهم الشخصية، يضاف إلى كل هذا طبيعة الدراسة والمناخ السياسي والفكري السائد آنذاك في كلا البلدين فلم تكن جامعة الجزائر التي فتحت أبوابها للطلبة في سنة 1909م، لتحول دون انتقال الطلبة التونسيين إلى فرنسا، فهذه الأخيرة هي بلد الأنوار والحريات الفكرية والتعددية الحزبية منذ الثورة الفرنسية، فالدراسة بجامعاتها تتيح للمتخرجين فرص التكوين العلمي والسياسي والإيديولوجي، وأن تونس في تلك الفترة كانت مستعمرة مثل الجزائر، والعمل السياسي بها صعب نظرا للمراقبة الشديدة التي كانت تفرضها إدارة الاستعمار على الطلبة، و لم تكن الجزائر تختلف في هذا المجال عن تونس، فلذلك كان الطلبة التونسيون يفضلون الدراسة في جامعات فرنسا.[1]

ويذكر الحبيب بورقيبة في محاضراته أنه لما اقترح عليه شقيقه محمد الدراسة بالجزائر أجابه قائلا:" ***اطلعت شقيقي على اعتزامي الالتحاق بالتعليم العالي لا في الجزائر بل في باريس لأنني مصمم على استطلاع ما يجد في باريس، وفي أوساطها السياسية من برلمان وأحزاب وغيرها، وعلى التعرف إلى سير الأجهزة الإدارية والحكومية لأني مقبل على أمر أكبر شأنا من القناعة بشهادة البكالوريا أو مواصلة الدراسة في تونس فحسب*** " [2]

منحه المعهد الصادقي منحة ضئيلة تبلغ 1800 فرنكا شهريا لمواصلة دراسته الجامعية، وسجل في كلية الحقوق بجامعة السوربون، وفي مدرسة العلوم السياسية، وأثناء دراسته الجامعية كان يواظب على محاضرات أساتذة الأدب الفرنسي، وكان مبهورا خاصة بالأدباء الرومنطقيين أمثال "فيكتور هيجو" (Hugo) وكان يفضل شعر "فيني" (Vigny)، كما كان مغروما بشعر المتنبي وأحمد شوقي،[3] ومن الذين كان لهم أكبر تأثير على الحبيب بورقيبة هو الأديب الفرنسي "فيكتور هيجو" وهو بالنسبة له ذاك الخيال المتناهي والشاعر الموهوب والرجل الذي يموت واقفا، وسوف يبقى هذا الأديب حلم بورقيبة، وظل أمينا له وكانت أول هدية منحها لابنه الشاب (الحبيب) مجموعة مؤلفات "هيجو".[4]

---

[1] عادل بن يوسف: **النخبة العصرية التونسية، طلبة الجامعات الفرنسية: 1880-1956م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس: 2006، ص 73.
[2] - الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص35.
[3] - فليكس قاراس: المرجع السابق، ص 44.
[4] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 76.

وتأثر كثيرا بالمؤرخ والفيلسوف الفرنسي "رينان" (Joseph Ernest Rénan) فقد استهواه جمال أسلوبه وعمق إنسانيته أكثر من هيجل، فكتابه أصول المسيحية (les origines du christ) كان من الكتب المفضلة عند الحبيب بورقيبة هذه الثقافة أثرت كثيرا في نفسيته وسلوكه، فلم تجعل منه ذلك الثائر المحترف الذي يفضل الثورة لحل المشاكل الاجتماعية، وإنما جعلته هذه الثقافة الإنسانية يستمد قوته من الشعب ويدعمها بأفكاره ونضاله المستمر من أجل الدفاع عن كل المظلومين.[1]

فقد أعطاه "هيجو" سموا إنسانيا، ومنحه "روسو" تعاليم المساواة الأولى ودربه على التفكير السياسي المنظم، أما "كلود برنار" صاحب نظرية العقل الإيجابي فقد أدخله إلى عالم الحدس والملاحظة والتجربة، هؤلاء الثلاثة هم الذين صنعوا فكر الحبيب بورقيبة.[2]

وهنا نجده يلتقي مع فرحات عباس في تفضيل الأدباء الرومنطقيين الفرنسيين والتأثر بأفكارهم التي كان لها دور كبير في بناء أفكارهما وتوجيه سياستهما خلال مرحلة نضالهما، فهما يميلان كثيرا إلى الجانب الإنساني وينبذان الظلم والعنف والاستبداد، لكننا وجدنا أن الحبيب بورقيبة له إلمام واسع باللغة العربية وفطاحل شعراء العرب، وهذا ما لم نجده عند فرحات عباس الذي قرأ التاريخ العربي الإسلامي من خلال كتابات المؤرخين والكتاب الفرنسيين، ونستطيع أن نقول بأن الحبيب بورقيبة كان بحق ذو ثقافة مزدوجة.

لم يكن الحبيب بورقيبة أثناء دراسته الجامعية بباريس مهتما فقط بالجانب الأكاديمي، ولكنه كان كذلك مهتما بمعرفة المشاكل الاجتماعية سواء في فرنسا أو في تونس أو في غيرهما، ولكنه لم يكن يرى حلا لهذه المشاكل إلا عن طريق المفكرين والمنظرين التقدميين، فلم تكن أفكار "كارل ماركس" أو "لينين" أو "تروتسكي" تستهويه،[3] وهنا نجده يتشابه كل التشابه مع فرحات عباس الذي كان ينظر بكراهية إلى هؤلاء الشيوعيين أصحاب النظريات المعادية للكرامة الإنسانية حسب رأيه.

كان فرحات عباس والحبيب بورقيبة يحلمان ويناضلان من أجل بناء مجتمع قائم على تبادل الثقة والاحترام بين جميع عناصره، وقد أثرت في الحبيب بورقيبة كثيرا جملة منقوشة على تمثال

---

[1] - فليكس قاراس: المرجع السابق، ص 44.
[2] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 77.
[3] - فليكس قاراس: المرجع السابق، ص 44.

الفيلسوف "أوغست كونت" (A. Conte) المنتصب أمام جامعة "السوربون" ***لنحيا من أجل الآخرين*** فهذه العبارة البسيطة والواضحة وجد أنها أكثر صوابا من نظريات الفلاسفة الواهمة.[1]

والحق أن الحبيب بورقيبة على الرغم من وجوده في فرنسا عند تأسيس جمعية شمال أفريقيا إلا أنه لم ينخرط في صفوفها،[2] غير أنه كان على اتصال دائم بمناضليها من أصدقائه الطلبة التونسيين الذين انضموا إليها وهم الطاهر صفر والبحري قيقة والطيب دبابي،[3] كما كان الحبيب بورقيبة يحضر الاجتماعات العامة التي تعقدها الأحزاب الفرنسية، وخاصة اليسارية منها، وقد استفاد خاصة من حضور مجلس النواب الفرنسي.[4]

أثناء دراسته الجامعية تزوج من فرنسية أسمها "ماتيلد لو فـــرا" (Mathilde LeFras) أرملة عسكري فرنسي توفي خلال الحرب الكونية الأولى، كانت تكبره بـــ 12 سنة وذلك في سنة 1925م، وأنجب منها ولده الوحيد "الحبيب" يوم 9 أفريل 1927م،[5] وعاشت معه 22 سنة ثم طلقها وتزوج من تونسية السيدة "وسيلة بن عمار" التي تحولت إلى أقوى شخصية في تونس بعد بورقيبة.

في شهر سبتمبر 1926م توفي والده وقد حضر جنازته بالمنستير، ثم عاد بعدها إلى باريس لمواصلة دراسته،[6] وفي سنة 1927م تحصل الحبيب بورقيبة على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة السوربون، وديبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية دخل بعدها إلى تونس حاملا معه زوجة وأبنا وشهادة في الحقوق،[7] ومارس مهنة المحاماة.[8]

ومن الأحداث التي أثرت في شخصيته عندما كان تلميذا في المدرسة الصادقية وهو ابن التسع سنوات أحداث الجلاز سنة 1911م وحضوره عملية تنفيذ الإعدام شنقا في الجرجار بسبب اتهامه بتدبير أحداث الجلاز، تأثر بذلك كثيرا وتساءل كيف يصل إنسان إلى التضحية بنفسه من أجل مبدأ،[9] وأثر في

---

[1] - نفس المكان.
[2] - الصافي السعيد: المصدر السابق، ص 48.
[3] - المصدر نفسه، ص 64.
[4] - منشورات كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، المصدر السابق، ص26.
[5] - قادرة شايب: المرجع السابق، ص 140.
[6] - الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 62.
[7] - الصافي سعيد: المصدر السابق، ص. 71
[8] - الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 63.
[9] - المصدر نفسه، ص ص 11-12.

نفسيته كذلك الاحتفال الشعبي الكبير بتشييع جنازة البشير صفر في سنة 1917م الذي يقول عنه بأنه كان وطنيا حقيقيا مدافعا عن مصلحة الشعب التونسي ووقف في وجه الاستعمار الفرنسي مانعا إياه من نزع أراضي الأحباس " **هذا الحدث الثاني الذي عشته والذي أثر في تكوين شخصيتي الوطنية، وما تزال هناك أحداث أخرى تلت ذلك منها قدوم الشيخ عبد العزيز الثعالبي من المشرق في عام 1919م، ثم حوادث 5 أفريل 1922م** "[1] هذه الحوادث الأخيرة تمثلت في المظاهرة التي نظمها الدستوريون بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية "ألكسندر ميلران" إلى تونس.[2]

وأهم الشخصيات التي ذكرها بورقيبة وكان تأثيرها كبير على شخصيته وفكره هي:

كمال أتاتورك: تأثر كيرا الحبيب بورقيبة كثيرا بهذه الشخصية حيث يقول عنها:" **ومن الشخصيات الأخرى التي كان لها أكبر التأثير في نفسي آنذاك كمال أتاتورك** "[3] وهو الذي ألغى الخلافة الإسلامية في تركيا عام 1924م، وقد استقبلت تونس والعالم الإسلامي ذالك باستنكار شديد "**صعق المسلمون بتونس لذلك وأنكروه، كما صعق له وأنكره العالم الإسلامي كله وتمسكوا ببيعة الخليفة عبد المجيد، وكاتبوه بالتأييد، كما كاتبوا حكومة أنقرة بالاحتجاج**" [4] ولقد حاولت بعض الشخصيات التونسية منهم عبد العزيز الثعالبي والشيخ محمد الصالحي وغيرهما من الذين حضروا في مؤتمر الخلافة في مصر الذي انعقد سنة 1926م، مطالبين بإرجاع الخلافة الإسلامية، ولكنه لم يسفر عن نتيجة وانقلبت محبة الكثيرين لكمال أتاتورك إلى كراهية ونقمة عليه، وأما الحبيب بورقيبة الذي كان عمره عند إلغاء الخلافة الإسلامية 21 سنة، فقد مال كثيرا لكمال أتاتورك ولم يعارض قرار إلغاء الخلافة حيث يقول عن ذلك:" **أول عمل قام به أتاتورك بعد استلامه مقاليد الحكم وهو إلغاء "الخلافة العثمانية" التي كانت في الواقع اسما بدون مسمّى، بالرغم مما كانت ترمز إليه، كأداة جمع شتات المسلمين، ثم أعلن عن قيام النظام الجمهوري.**" [5] ويكشف لنا الحبيب بورقيبة من خلال خطبه مدى تأثير كمال أتاتورك في نفسيته وهي دون شك ملامح تؤكد حقيقة أن لأتاتورك أكبر تأثير في نفسه، ويمكن حصر تلك الملامح في خطبه أثناء حديثه عن كمال أتاتورك وهي:

---

[1] - المصدر نفسه، ص ص 16-17.
[2] -نفس المكان.
[3] - المصدر نفسه، ص 44.
[4] - محمد الفاضل بن عاشور: **الحركة الأدبية والفكرية بتونس**، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس: 1983، ص 142.
[5] - الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 45.

- يحب الظهور بمظهر المجدد، المقتفي لآثار عصره.
- كان لانتصاراته أحسن الوقع وأبعده في العالم الإسلامي بأسره.
- ألغى الخلافة الإسلامية.
- أعلن النظام الجمهوري.
- فضل تقليد مظاهر الحياة الباريسية.
- باعث تركيا الحديثة.
- ذهب في نشر اللائكية إلى حدود لم تذهب إليها فرنسا نفسها.
- البطل المثالي.
- رجل الحرب الجبار.[1]

ويصف بورقيبة أثر أتاتورك في نفسيته، وفي تشكيل بعض القيم لديه بما يلي: " **ولما أدركت سن الرجولة، كنت أحمل في نفسي فكرة مثالية عن البطولة، وكان مصطفى كمال أتاتورك، هو الذي يجسم تلك الفكرة بما اجتمع فيه من صفات القائد الموهوب، الذي يسيطر على كل الطوارئ.**"[2]

لقد جاء مشروع أتاتورك تعبيرا عن تراث العلمنة والتغريب في الإمبراطورية العثمانية والذي تصاعد خلال عصر التنظيمات والإصلاحات، كاستجابة للتحدي الذي فرضه صدام الغرب المسيحي في طوره الاستعماري مع الشرق الإسلامي منذ نهاية القرن 18 ميلادي، وجاء مشروعه كذلك ليجسد النزعة القومية في الإمبراطورية العثمانية والتي ازدهرت في تركيا مع ثورة الاتحاد والترقي عام 1908م، بالرغم من سياسة العثمنة والأسلمة التي حاول السلطان عبد الحميد تطبيقها.[3]

أثر كمال أتاتورك كثيرا في نفسية الحبيب بورقيبة مما جعل هذا الأخير يعتبره القائد النموذج صاحب مهارات الزعامة وموهبة قيادة الآخرين، فروح الزعامة أو القيادة عند الحبيب بورقيبة هي القدرة على التأثير في الآخرين وسلب عقولهم إلى درجة يصبحون معها تابعين للقائد بدون مناقشة أو جدال،[4] وهو صادق عندما يقول بأنه تأثر بالفعل بكمال أتاتورك، فقد قلده في محاولة إبعاد الإسلام السياسي

---

[1] نفس المكان.
[2] -الحبيب بورقيبة: **خطب**، المصدر السابق، ص 39.
[3] -رضا هلال: **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**، دار الشروق، القاهرة: 1999، ص ص 79- 80.
[4] - أمال موسى: **بوقيبة والمسألة الدينية**، سراس للنشر، تونس: 2006، ص 43.

واستيراد الثقافة الغربية خاصة الفرنسية، وإبعاد كل الرموز والقيم ذات العلاقة بالمقومات التونسية، والتي لها علاقة بالفضاء السوسيوثقافي الإسلامي،[1] إلى جانب تقوية الدولة القطرية أو ما يسمى بـــ "التونسة"، وعزلها عن الأمة العربية الإسلامية، والابتعاد عن القومية العربية.

وأما الشخصيات الأخرى التي يقول أنها أثرت فيه رغم انبهاره بالبطل المثالي كمال أتاتورك فإنه يعترف بأن كمال أتاتورك لا يضاهي "حنبعل" في قدرته الحربية "**كان حنبعل بطل وقائع عديدة، وكسب انتصارات باهرة بقيت إلى الآن محل دراسات وتحاليل.**" [2] فهو محب لفكرة البطولة والنصر والعبقرية، التي تهدف إلى إنقاذ الأمة التونسية، "**وبلغ حنبعل روما التي كانت دولة عظيمة**"،[3] ففي أول خطاب للحبيب بورقيبة أمام البرلمانيين التونسيين في أفريل 1956م أكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار واقع وتاريخ تونس الذي يمتد إلى الدولة القرطاجية مشيدا بالقائد القرطاجي "حنبعل"،[4] وببطولاته وحبه لوطنه والتضحية من أجله، لدرجة جعلت الحبيب بورقيبة يحاول نقل رفات "حنبعل" سنة 1968م بعد أن عزم الذهاب إلى اسطنبول من أجل ذلك، وبوصوله إليها تحول مباشرة إلى قبر "حنبعل" الواقع على ضفاف مضيق الدردنيل حيث توجد قبة صغيرة يفترض أنها مدفن "حنبعل"، وعندما وصل إليها اهتزت مشاعره وأجهش بالبكاء وحينما رفض الأتراك طلبه أخذ قارورة صغيرة من رمل التقطه بنفسه من قبر "حنبعل" وأخذها معه إلى تونس،[5] ومع "حنبعل" بحث الحبيب بورقيبة عن فكرة المغامرة والقيادة التي تعتمد على البطولة لإنقاذ الأمة، فإذا كان بورقيبة قد تأثر بكمال أتاتورك و"حنبعل" من خلال فكرة البطولة والقيادة والنصر والتجديد، فإنه قد نظر إلى يوغرطة من زاوية التفرد والشهامة وعزة النفس والإرادة، واعتبر "**يوغرطة الوحيد من أبناء عشيرته الذي أراد في وقت من الأوقات تكوين دولة مستقلة عن روما**" [6] فيوغرطة قاوم الرومان ولكن نهايته كانت مأساوية ومنذ موته يرى الحبيب بورقيبة بأنه لم تقم قائمة لبلده إلا بمجيئه إلى السلطة،[7] وكأن بورقيبة استلم المشعل الذي سقط من يد يوغرطة لإقامة الدولة التي عجز يوغرطة عن إقامتها. وقد تأثر الحبيب بورقيبة بـــ "سانت أوغستان" و بابن خلدون، ولكي تكتمل مآثره

---

[1] - المرجع نفسه، ص 45.

[2] - الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 46.

[3] - المصدر نفسه، ص 47.

[4] -Driss Abbassi: **Entre Bourguiba et Hannibal, Identité tunisienne et histoire depuis l'indépendance**, éditons, Karthala, France, 2005, p 11.

[5] - الطاهر بلخوجة: المرجع السابق، ص ص 32،33.

[6] - الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 47.

[7] - المصدر نفسه، ص 48.

الأسطورية أمر بإقامة تماثيل منحوتة لأبطاله الأربعة المفضلين "حنبعل" و"يوغرطة" وابن خلدون و"سانت أوغستان" داخل قاعة مجلس الوزراء بقصر قرطاج، وأعد قاعة أخرى لنصب تمثاله لكي يلتحق بهم بعد وفاته.[1]

ولكننا لا يمكننا معرفة العوامل التي ساهمت في تكوين شخصية الحبيب بورقيبة وفكره دون فصلها عن مرحلة الطفولة، والتي لها دور هام في تكوين شخصية الفرد أو ما يسمى بالأحداث الفردية والتي ينطلق منها تحليل سلوك الفرد، لقد عاش بورقيبة أيام طفولته الأولى في ظل وضع سوسيو–ثقافي يرى في ولادة الأنثى مصيبة :" **وقد قصوا عليّ أن أخي بُشر بولادتي بحضور بقية إخوتي الكبار. قال: الحمد لله، لم يكن المولود أنثى**"[2] ثم يضيف قائلا[3]: "**ولقد عمت الأحقاد ودبت الغيرة إلى القلوب لأن والدتي أنجبت الذكور وهذا موجب للمباهاة والاعتزاز بينما زوجة عمي محمد لم تنجب إلا ولدا معتوها وزوجة عمي حسن لم تنجب إلا البنات.**" هذا الموروث الثقافي جعل بورقيبة يتعلق كثيرا بوالدته وظلت أمه منبعا يغترف منه شجاعة تطوير وتغيير وضعية المرأة التونسية بشكل يرى الكثير بأنه ثوري، فمن خلال وضعية المرأة في أسرته ونظرتها لمولد الأنثى تسنت له رؤية معاناة المرأة في تونس، والمجتمع العربي الإسلامي، هذا المجتمع الذكوري يحتكر المرأة، وهذا أثر كثيرا في بلورة مشروع بورقيبة الاجتماعي خاصة منه المتعلق بمجلة الأحوال الشخصية.[4]

فهذه الأحداث الفردية يظهر أنها قد حفرت أثرها عميقا جدا في شخصية بورقيبة وفكره فهو يصف موت والدته بالحدث العظيم الذي زعزع كيانه " **لم أبرح منذ ذلك اليوم، متأثرا به شديد التأثر وفي السنوات الأخيرة، كلما زرت تربة آل بورقيبة، ووقفت أمام قبرها،عدت كالطفل الصغير، أرتجف وأبكي، وأنا رجل طويت اليوم من عمري سبعين عاما، وقاسيت الأهوال والشدائد، ونفيت إلى برج البوف ووقفت أمام دوغيران دو كايلا وقد انقلب عليّ رفاقي وأضحوا شهودا علي ونفيت إلى جزيرة غزوا وإلى جزيرة جالطة فلم تدمع عيناي، وظل قلبي كالحديد، لا تؤثر فيه الزوابع وبقيت صامدا لأنني منذ دخلت معترك الكفاح أقدمت على التضحية بنفسي وأقبلت على الموت بلا خوف أو وجل و ولكني**

[1] - الطاهر بلخوجة: المرجع السابق، ص 32.
[2] الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 4.
[3]- المصدر نفسه، ص 5.
[4] - أمال موسى: **بورقيبة والمسألة الدينية**، المرجع السابق، ص 23.

بقيت طوال حياتي مشتاقا إلى أمي، فكلما وقفت على قبرها بعد تلك الأهوال والأنواء التي عصفت بي من كل جانب وصمدت في وجهها ارتج قلبي، وغلبتني الدموع، وأرجو من الله سبحانه وتعالى عندما التحق بجواره، أن يجمعني بها حتى يذهب ما بي من شوق إلى لقياها."[1]

من خلال دراستنا للمسار الدراسي للرجلين (فرحات عباس والحبيب بورقيبة) وجدنا نقاط تقارب كثيرة بينهما، تأثر كلاهما بالثقافة الفرنسية وبفلاسفتها ونمط معيشة الفرنسيين وبقوانينهم ونظمهم السياسية والاجتماعية، وكراهيتهما للظلم والاستعمار، فرحات عباس درس تاريخ وطنه وأمته الإسلامية من خلال ما كتبه المؤرخون والكتاب الفرنسيون، وأما الحبيب بورقيبة فإنه درس التاريخ الإسلامي وأدبه من شعر ونثر... على يد أساتذة زيتونيين، فكانت لهذا الأخير ثقافة إسلامية عميقة تتمثل في تحكمه في اللغة العربية وآدابها بل نصب نفسه فيما بعد فقيها حينما منع تعدد الزوجات وأباح الإفطار في رمضان، أما فرحات عباس فإن الموروث المقدس لم يحاول النبش فيه أبدا ولم يتطاول على علماء الإسلام وكان يكن لهم الاحترام الشديد وخاصة علماء الجزائر أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي وغيرهما.

كلاهما اختار الاختصاص الجامعي الذي يسمح لهما بممارسة أعمال حرة. ففرحات عباس اختار فرع الصيدلة، والحبيب بورقيبة اختار القانون، ولكنهما الاثنان فضلا إلى جانب الاختصاص دراسة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مما مكنهما من القدرة على التعبير وفن الخطابة.

أبرز فرحات عباس قدراته السياسية وميله لها خلال دراسته الجامعية من الانخراط في جمعية الطلبة وتأسيس مجلة طلابية والكتابة في الجرائد وفضح سياسة الاستعمار وكون كل هذا رصيدا هاما في فكره السياسي الذي مكنه فيما بعد من الخوض بقوة في الميدان السياسي معتقدا أن حججه المنطقية والقانونية التي استمدها من قوانين فرنسا ودساتيرها وفلسفتها كافية لإنقاذ شعبه من الاستعمار والتخلف، أما الحبيب بورقيبة لم يعرف عنه هذا خلال دراسته الجامعية بباريس فهو لم يشارك في الجمعيات الطلابية ولا السياسية ولم يحرر مقالات صحفية طوال دراسته الجامعية، كان همه التحصيل العلمي والبحث عن مكان يأويه برد باريس ويحميه من الخصاصة ووجد الحل في الزواج من فرنسية، ولكنه بعد عودته إلى تونس جعل من شهادة الحقوق سيفا لا يشبه سيف والده الذي عاد به من الجندية بدون أمل، فقد

---

[1]- الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 22.

جلب الحبيب بورقيبة من جامعة باريس وفرنسا المعرفة الجيدة للحياة السياسية فيها، لقد بعثت فرنسا في فكر الحبيب بورقيبة حبه للتحرر والأفكار الليبرالية، فقد راهن الحبيب بورقيبة على القانون لتحرير وطنه، عكس أتاتورك الذي راهن على السلاح والعسكر لإنقاذ بلاده أولا، ثم لفرض العلمانية على المجتمع التركي بأكمله.

المبحث الخامس

فرحات عباس آثاره الفكرية والسياسية

نتناول في هذا المبحث الآثار التي تركها فرحات عباس، وذلك من خلال كتاباته في الجرائد والمجلات ومؤلفاته وخطبه ومداخلاته في المجالس المنتخبة، والهدف من ذلك معرفة أفكاره ونضاله، وتصوراته للدولة التي كان يسعى لتأسيسها.

الجرائد: كانت الصحافة في الثلاثينات من القرن العشرين تعبر بصدق عن الفكر السياسي الذي ساد تلك المرحلة، ولهذا السبب تعتبر وثيقة هامة، وقد اعتمدناها في معرفة الفكر السياسي الذي كان فرحات عباس يعبر عن آرائه وأفكاره من خلالها.

بدأ مترجمنا النضال السياسي منذ سنة 1922م[1] حينما كان يؤدي الخدمة العسكرية الإجبارية. حيث كتب مقالا تحت اسم مستعار "كمال بن السراج" في جريدة التقدم، ينتقد فيه الخدمة العسكرية التي فرضتها فرنسا على الأهالي، واصل كتابته للمقالات السياسية خلال دراسته الجامعية في صحيفتي التقدم، وهمزة الوصل اللتان كانتا تستقطبان المثقفين المتسيسيين الاندماجيين ذوي الثقافة الفرنسية،[2] ومقالاته يغلب عليها الطابع النقدي للسياسة الاستعمارية أبرز فيها تناقضات الاستعمار، هذه المقالات جمعها فيما بعد في كتاب سماه "الشاب الجزائري" ونشره سنة 1931م[3] ولذلك للرد على الاحتفالات المئوية.

أما مجلة التلميذ: وهي المجلة التي أصدرها فرحات عباس سنة 1930م عندما كان طالبا بجامعة الجزائر، ورئيسا لجمعية إتحاد طلبة شمال أفريقيا وكانت تكتب مقالاتها باللغتين العربية والفرنسية وتعبر عن رأي النخبة الجزائرية المثقفة في تلك الفترة، لكننا لم نستطع الإطلاع على معظم أعدادها باستثناء بعض الأعداد القليلة منها والموجودة في مصلحة السمعي البصري بالمكتبة الوطنية الجزائرية، ولم نعثر على أي مقال لفرحات عباس في هذه الأعداد المتبقية من الجريدة.

---

[1] - Jean Déjeux: **Dictionnaire des auteurs maghrébins da la langue française**, éd, Karthala, Paris: 1984, p 16.

[2] - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1998، ص 265.

[3] - نفس المكان.

وأما الجريدة الثالثة التي كان فرحات عباس ينشر فيها مقالاته السياسية فهي: *جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي (L'entente Franco-musulmane):* جريدة أسبوعية صدرت سنة 1933م في إطار اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين، وأصبح فيها بعد رئيس تحريرها، واستمرت إلى سنة 1939م،[1] وكان معظم الاندماجيين الجزائريين ينشرون مقالاتهم فيها،[2]وتوقفت عند بداية الحرب الكونية الثانية، وصدر منها 134 عددا، وكان فرحات عباس يصدر هذه الجريدة مع صديقه الدكتور محمد الصالح بن جلول، ومحمد العزيز كسوس. ومقالاته فيها كانت ذات وزن ثقيل في تلك الفترة طالب بإصلاحات جذرية في المجتمع الجزائري:

المسلم المنتخب أمام التكوين السياسي[3]: تعرض في هذه المقال إلى أهمية الانتخابات ودور المنتخبين المسلمين في الدفاع عن مواطنيهم، وطالب فيها الجزائريين بالدفاع عن حقوقهم المهضومة.

أما المقال الهام فكان عنوانه *"على هامش الوطنية، فرنسا هي أنا"* [4]: هذا المقال أثار ضجة كبرى سواء في أوساط الجزائريين المسلمين أو في أوساط المستوطنين، وقد أسال هذا المقال مدادا كثيرا لأنه طرح بشكل جريء قضية مفهوم الوطنية الجزائرية، فهو من جهة أثار الوطنيين الجزائريين لأنه نفى وجود وطن جزائري عبر التاريخ، ولم يعترف إلا بالدولة العباسية كما قال، وأكد على أن ما يجب أن يتعلق به الجزائريون هو ما تحققه فرنا في هذا الوطن من منجزات ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

أما المستوطنون فقد استكبروا على الجزائريين أن يكونوا مواطنين فرنسيين مرتبطين بما تحققه فرنسا من منجزات في الجزائر.

أما المقال الآخر فعنوانه "بدون ترقية الأهلي لا وجود لجزائر فرنسية دائمة"[5]: وفيه أكد بأن الجزائر لا يمكن أن تكون للأبد فرنسية مادامت فرنسا لا تهتم بترقية العنصر الأهلي.

---

[1] -Jean Lacouture: op-cit, p 273.

[2] - نفس المكان.

[3] - L'entente Franco-musulmane, éditorial, N° 23, du 20 Février 1936

[4] - L'entente Franco-musulmane, éditorial, N°24, du 27 Février 1936

[5] - L'entente Franco-musulmane, éditorial, N° 30,du 11 Juin 1936

والسلطة هي القضية الأساسية بالنسبة للأهلي[1] عنوان مقال أخر لفرحات عباس، وفيه يطلب من فرنسا أن تلغي جميع القوانين العنصرية الاستثنائية وأن تدمج الأهلي كمواطن فرنسي له ما للفرنسيين وعليه ما عليهم من حقوق وواجبات وإلا فعليها أن تنتظر الطلاق النهائي مع الجزائريين.

ومقال آخر بعنوان: في خدمة العامة،[2] أكد في هذا في هذا المقال أنه يفضل أن يبقى أهليا ما دامت أغلبية المسلمين لم تحصل على حريتها السياسية والاقتصادية رافضا التجنس الفردي والامتيازات يمنحها الاستعمار لأقلية من الجزائريين، ويفتخر بأنه ينتمي إلى الفئة الجزائرية التي أهملها الاستعمار.

نقول بعد دراستنا لمعظم المقالات التي كتبها في هذه الجريدة يمكن القول أنها كانت تدور كلها حول السياسة التي كان يتبناها فرحات عباس في تلك المرحلة أي سياسة الإدماج التي كان يدعو فيها إلى إدماج الجزائريين المسلمين مع الفرنسيين ومساواتهم في الحقوق والواجبات بعد تحررهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ونجده مدعما لمقولة المستوطنين (الجزائر فرنسية)، وهو يرى بأنها لا يمكن أن تكون كذلك دون دمج كل الجزائريين في المجتمع الفرنسي دون تمييز عرقي أو ديني، وكان يصب جام غضبه على النظام الإداري الاستعماري الرافض لسياسة الإدماج، وتتجلى أهمية هذه المقالات في كونها المعبر الصادق عن فكر النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية، والتي كان فرحات عباس زعيم هذه الفئة.

أما الجريدة الرابعة التي أصدرها مترجمنا فتتمثل في صحيفة المساواة* (l'égalité) التي كانت تدعو إلى ضرورة تطبيق مطالب بيان الشعب الجزائري، أسسها فرحات عباس سنة 1944م، وتوقفت عن الصدور بسبب حوادث 8 ماي 1945م،[3] حيث وُضع فرحات عباس على إثرها في السجن.

كما أصدر *جريدة الجمهورية الجزائرية* (la république Algérienne) سنة 1948م، واستمرت إلى نهاية 1955م، وكانت تدافع عن مبادئ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أسسه مترجمنا بعد إطلاق سراحه من السجن في 16 مارس 1946م، فكانت لسان الحزب وتدعو إلى تأسيس جمهورية جزائرية في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا. ومقالات فرحات عباس فيها تختلف تماما

---

[1] - L'entente Franco-musulmane, éditorial, N°31, du 29 Avril 1937
[2] - L'entente Franco-musulmane, éditorial, N°32, du 15 Mai 1937

* -لم نعثر إلا على نسخة واحدة منها فقط في الأرشيف الوطني الجزائري.
[3] - المرجع نفسه، ص270.

عن مقالاته السابقة في جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي، فقد أصبح رافضا لسياسة الإدماج،[1] لأن الزمن في رأيه قد تجازوها وأن الظروف الوطنية والإقليمية والدولية قد تغيرت بفعل نتائج الحرب الكونية الثانية، وظهورعلاقات دولية جديدة من ملامحها انتقال الزعامة الدولية من فرنسا وبريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، وانتشار الوعي الوطني في الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي الغربي، ربما هذه الظروف هي التي جعلت الفكر السياسي لفرحات عباس يتغير بصفة نستطيع أن نقول شبه جذرية، إلا أنه لم يدع إلى الاستقلال التام للجزائر حيث كان يرى أن ارتباط الجزائر بفرنسا شيء ضروري وحتمي ففي نظره أن استقلال الجزائر وانفصالها نهائيا عن فرنسا سيغرق الجزائر في التخلف والجهوية وسوء التسيير بسبب قلة الإطارات الجزائرية القادرة على إعطاء دفع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية حسب رأيه فهي تحتاج إلى إطارات ذات تكوين عالي، فدعوته للارتباط فيدراليا بفرنسا ما هي في رأيه إلا لإنقاذ شعبه من التخلف وسوء التسيير، وعندما يمتلك الشعب الجزائري تلك الأدوات والأساليب وتقنيات العصر التي تمتلكها فرنسا فإن الانفصال عنها في هذه الحالة يصبح أمرا حتميا لا مفر منه ويكون بذلك الجزائريون قادرون على فرض وجودهم على الساحة الدولية.

ونجده كذلك مهتما بقضايا الدول المغاربية والمشرقية وخاصة مصر، وكان من الداعين إلى ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والعربية للقضاء على الاستعمار وتحقيق الرقي والتقدم للشعوب العربية، وقد أشارت جريدة الجمهورية الجزائرية إلى تأسيس جبهة سياسية مغاربية بباريس يوم 2 فيفري 1952م لمواجهة القهر الاستعماري الذي عرفته شمال أفريقيا وتكونت هذه الجبهة المسماة :"جبهة الوحدة والعمل لشمال أفريقيا.[2]

واستمرت هذه الجريدة مدافعة عن مبادئ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومنددة بسياسة الاستعمار، وداعية إلى ضرورة توحيد الجهود السياسية والإقليمية لمواجهة الاستعمار والقضاء عليه، وبعد سنة من إنشاء جريدة الجمهورية الجزائرية انشأ فرحات عباس جريدة أخرى أسبوعية باللغة العربية باسم "الوطن" وأسند تحريرها إلى عبد الرحمان رحماني واستمرت لمدة سنة ثم توقفت عن

[1] - نفس المكان.

[2]- la république Algérienne éditorial, N°193, du 15 Février 1952.

الصدور، وكانت تعبر مثلها مثل جريدة الجمهورية الجزائرية عن سياسة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يتزعمه فرحات عباس.[1]

- **تقارير فرحات عباس:** كتب فرحات عباس الكثير من الرسائل والتقارير منها ما أرسله إلى حكام فرنسا كتقريره إلى المارشال بيتان (Pétain) يوم 10 أفريل 1941م.[2]
- بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943م، وتتضمن افتتاحيته سرد الأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1830م إلى تاريخ كتابة البيان، ثم اتبع الديباجة بمطالب.
- وصيتي السياسية: حررها عندما كان مسجونا بالسجن العسكري بقسنطينة في بداية سنة 1946م، أكد فيها استقالته من النضال السياسي وداعيا إلى ضرورة الاهتمام بالإنسان الجزائري وإخراجه من التخلف والجهل والظلم، لأن ذلك في نظره هو الذي يحدد مستقبل الجزائر.
- مشروع القانون الذي قدمه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 9 أوت 1946م: تضمن مشروع دستور الجمهورية الجزائرية وتأسيس حكومة جزائرية وعَلَم جزائري.
- أتهم أوروبا[3]: وهو منشور على شكل كتيب صغير – بدون تاريخ– موقع باسم فرحات عباس الأمين العام للجنة المركزية لأحباب البيان والحرية، حرره للدفاع عن أحباب البيان والحرية، اتهم فيه أوروبا الرأس مالية والإمبريالية التي لا تهمها سوى مصلحتها، داعيا الشعب الفرنسي أن ينظر إلى بيان الشعب الجزائري وملحقه بعين الاحترام والتشجيع.
- نظرة حول حاضر ومستقبل الجزائر:[4] وهو تقرير قدمه فرحات عباس بصفته الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في المؤتمر الأول لهذا الحزب المنعقد بسطيف أيام 25 – 26 – 27 سبتمبر 1948م: وفيه يطلب من فرنسا إقامة علاقات منطقية وعقلانية بين الشعبين الفرنسي والجزائري، وأن تعمل فرنسا على تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا) مع احترام خصوصيات الشعب الجزائري، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية داعيا إلى إلغاء أمرية 7 مارس 1944م، وتأسيس جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا.

[1] - نفس المكان.

[2] - Ferhat Abbas: **Le jeune Algérien**, op-cit, p 174.
[3] -A.W.C, IR, boite N° 13
[4] - A.W.C, IR, boite N° 13

- النظام الاستعماري يلغي العدالة والحضارة:[1] تقرير ألقاه فرحات عباس في المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقد بتلمسان أيام 16-17-18 سبتمبر 1949م. صب جام غضبه على "بول رماديه"* (Paul Ramadier) الذي قال: "***القانون الوحيد في العالم هو قانون القوة***" وحذره من هذه السياسة القائمة على الظلم وإلغاء الآخر، ومذكرا إياه بأن الذين ساروا قبله على هذا المبدأ من أمثال "هتلر" لم يجدوا أمامهم سوى الفشل والانهيار، وفي رأي فرحات عباس أن الديمقراطية الفرنسية وحقوق الإنسان وعلومها هي أعظم قوة تملكها فرنسا وعليها أن تستعملها بدل استعمال القوة إذا أرادت أن تبقى محترمة في الجزائر، وأما قوتها العسكرية وقوانينها الاستثنائية في الجزائر فإنها سوف تلاقي نفس الهزيمة التي لاقاها قبلها المستبدون أمثال "هتلر" وغيره، ومقترحا الحل على فرنسا بتطبيق مطالب حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

إلى جانب مقالاته، وتقاريره، ومداخلاته في المجالس النيابية، ورسائله السياسية مع أصدقائه من النواب المسلمين وغيرهم، كان كذلك خطيبا بارعا أمام الجماهير الشعبية خاصة أثناء حملاته الانتخابية وكما كان منتقدا شجاعا لسياسة الاستعمار كان مؤلفا وناقدا جريئا في القضايا التي يطرحها وسنتعرض إلى المؤلفات** التي تركها مترجمنا وهي:

من المستعمرة إلى المقاطعة، الشاب الجزائري: كتاب نشره فرحات عباس سنة 1931م وقد جمع فيه المقالات التي كتبها في صحف الإقدام للأمير خالد، وهمزة الوصل لـــ"فكتور سبيلمان"، والتقدم للدكتور "بلقاسم بن التهامي"، وقد نشره بمناسبة احتفال فرنسا بمئوية احتلالها للجزائر، وقد وضح مترجمنا أهدافه الكامنة وراء نشر هذا الكتاب بقوله[2]:" ***في سنة 1927، نشرت في مجلة الدكتور ابن التهامي***

[1] -A.W.C, IR, boite N° 13

* - Paul Ramadier Président du Conseil du 22 janvier 1947 au 24 novembre 1947, Ministre de la défense nationale du 11 septembre1948 au 28 octobre 1949.

** - "-Le jeune Algérien, De la colonie vers la province, Paris, La Jeune Parque, 1931, 152p Rééd. Suivi de Rapport au Maréchal Pétain (1941), Paris, Garnier, 1981, 210p

-Pourquoi nous créons 'Union populaire algérienne, Alger, 1938.

-Manifeste d Peuple algérien, Alger, éd, Libération, 1943.

-J'accuse l'Europe, Alger, éd, Libération, 1944

-Appel à la Jeunesse française et musulmane, face au crime colonialiste et à la forfaiture et administration, Alger, 1946.

-Du Manifeste à la République algérienne, Alger, Imp Générale, 1948, 140p

-Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie, Alger, éd, Libération, 1949, 32p

-Le Régime colonial est la négation de la justice et de civilisation, Alger, éd, Libération, sd(1949), 40p

-Réponses de l'UDMA au Gouv. M.E. Naegelen, Alger, Ed, Libération; sd(1950), 32p avec A. Boumendjel.

- Guerre et Révolution d'Algérie, t. 1, La nuit coloniale, Paris, Julliard, 1962, 237p

-Autopsie d'une guerre. L'Aurore, Paris, Garnier, 1980, 346p" (**Jean Déjeux, op-cit, p 16**)

[2] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 144.

سلسلة مقالات جمعتها في كتابي "الشاب الجزائري" عرضت بدقة بعض المبادئ للسياسة الجزائرية* كنت أراها صالحة."

يوضح لنا هذا الكتاب توضيحا جيدا الأفكار السياسية للشاب فرحات عباس عند بداية نشاطه السياسي، وقد كان أكبر همه إنقاذ الشعب الجزائري المسلم من وضعيته المأساوية التي وضعته فيها السياسة الاستعمارية، ووضع حد لمتطرفي الاستعمار، وذلك بدمج الشعب الجزائري المسلم مع الشعب الفرنسي إدماجا كليا في جميع المجالات ويستثني من ذلك خصوصيات الإنسان الجزائري المسلم، مستشهدا على ذلك بضم ألمانيا لمنطقتي الألزاس واللورين الفرنسيتين ودمجهما كليا في المجتمع الألماني.

وقد أعاد فرحات عباس طبع ونشر هذا الكتاب سنة 1981م، وألحق به رسالته التي أرسلها إلى الماريشال "بيتان" سنة 1941م، بهدف اطلاع الشباب الجزائري على فكره السياسي عند بداية نضاله ضد الاستعمار وسياسته.

ومن كتبه المهمة كتابه **حرب وثورة الجزائر، ليل الاستعمار:** نشر هذا الكتاب سنة 1961م بالمغرب، فضح فيه مترجمنا سياسة الاستعمار الفرنسي للجزائر والظلم الذي فرضته إدارة الاحتلال على الشعب الجزائري.

وقد حلل فيه سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ 1830 إلى 1961م والأساليب التي اتبعها الاستعمار من أجل قهر الشعب الجزائري، مقدما فيه أدلة وحقائق توضح جيدا مدى تأثير سياسة الاستعمار على الجزائريين المسلمين، ومبررا نضاله السياسي الذي خاضه من أجل وضع حد لسياسة الاستعمار، وتكوين مجتمع جزائري يتعايش فيه كل سكان الجزائر دون استثناء أي مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وإلغاء الظلم وسياسة التجبر واحتقار الآخر، ففي رأيه أن

---

* "1) احترام الإسلام واللغة العربية والمدنية الإسلامية فإن الإسلام بعد أربعة عشر قرنا صادر دين الشعب الجزائري قاطبة، وعليه أصبح الإسلام في الجزائر في عقر داره. فمن العبث محاربته لأنه قادر على الصمود في وجه كل تخريب أو تهديم وفي وجه كل عاد.

2) الإقلاع عن خرافة التفوق الجنسي، قد تكون أخامص رجل طفل عربي متشرد أذكى من رأس أوربي.

3) إن سياسة المساواة في الحقوق هي وحدها الكافلة بضمان مستقبل مشترك إن التماسك بفكرة الغالب والمغلوب يقضي حتما إلى الويلات والنكبات.

4) يجب على الشاب الجزائري أن يكون حافز تطور المجتمع الإسلامي وينفض عنه غبار الخمول والركود، حتى يصبح هذا المجتمع مجتمعا عصريا آخذا بأسباب المدنية الحديثة، ومسلحا تسليحا تقنيا حتى يتيح له أن ينافس المجتمع الأوروبي منافسة الند للند.

5) إن جميع الشعوب تصبو، حسب ما فعله اليابان، إلى اقتفاء آثار أوروبا دون أن تضرب بمدينتها عرض الحائط أو تتنكر لتقاليدها، إن هذه الشعوب في حاجة إلى دولة أوروبية تكون بمثابة صلة الوصل بين الماضي والحاضر دون أن تطمع في استعباد الشعوب المستضعفة إن الشباب الجزائري وباريز ملتقى المثقفين العرب، بغية انبعاث العالم الإسلامي. إن مهمة هذا الشباب هو الدفع بفرنسا أن تلعب هذا الدور." **(فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 144-145)**

الاستعمار الفرنسي لم يستجب للمنطق والعقل فكان عليه أن يواجه شعبا جزائريا مسلما وقف كرجل واحد ضد سياسة القهر والطغيان، معلنا ثورته المباركة معتمدا على الله وعلى إمكانياته الذاتية.

وكتاب ثالث عنوانه **تشريح حرب –الفجر**–: وهو كتاب تعرض فيه لأحداث الثورة الجزائرية نشره سنة 1980م بفرنسا. هذا الكتاب قسمه إلى 12 فصلا.

وقد تعرض في الفصل الأول منه إلى تاريخ الجزائر منذ القديم مرورا بالاحتلال الروماني والوندالي والبيزنطي ومقاومة الأمازيغ لهم، ولم يعتبر الفتح العربي الإسلامي لشمال أفريقيا استعمارا، كما يصفه مؤرخو وكتاب فرنسا وإنما اعتبره فتحا حرر الأمازيغ من الاستعمار وأقام العدالة الاجتماعية التي أمر بها الإسلام، ثم قارن الاستعمار الفرنسي للجزائر بالفتح العربي الإسلامي، هذا الأخير كان عدلا وخيرا وإنسانيا، وأما الاستعمار الفرنسي فكان ظلما وشرا ولا إنسانيا.

أما الفصول الأخرى الباقية، فإنه تعرض فيها إلى أحداث الثورة الجزائرية، منذ بدايتها في أول نوفمبر 1954م إلى تاريخ استقلال الجزائر 5 جويلية 1962م، انتقد فيه سياسة فرنسا تجاه الثورة الجزائرية، والأساليب القمعية اللاإنسانية التي لجأ إليها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين، وتعرض فيه إلى شجاعة المجاهدين وصبرهم وقوة إيمانهم وصلابتهم في حربهم ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر، وإيمانهم الراسخ بالعمل الثوري، والتحام الشعب الجزائري بثورته. ويوضح فيه كذلك مبررات التحاقه بالثورة، وكفاحه من أجل استقلال الجزائر.

كما تعرض فيه إلى بعض أخطاء الثورة الجزائرية، داعيا إلى الاعتراف بتلك الأخطاء وإعادة الاعتبار للذين ارتكبت في حقهم، مستشهدا على ذلك بقضية الأزرقية*، داعيا في أخر الكتاب إلى الاهتمام بالإنسان والعلم من أجل بناء جزائر متقدمة وقوية تسودها العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية ونبذ الاستبداد وعبادة الشخصية، ففي نظره أن الشعب الجزائري دفع الثمن غاليا خلال الثورة الجزائرية لكي يعيش حرا كريما وعزيزا على أرض سقاها الشهداء بدمائهم الزكية.

* **- الأزرقية(La Bleuite)**: عملية دبرتها المخابرات الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، من بداية سنة 1957 إلى سنة 1958م، لاختراق الثورة الجزائرية، وتتمثل هذه العملية في إرسال المخابرات الفرنسية إلى قادة الثورة في الداخل قائمة بأسماء مجموعة من المجاهدين الجزائريين تزعم بأنهم يتعاونون معها، هذه العملية لم يتفطن لها قائد الولاية الثالثة العقيد عميروش وقتل المئات من المجاهدين المخلصين متهما إياهم بالخيانة العظمى.

أما الكتاب الرابع فهو ***الاستقلال المصادر***، نشره سنة 1984 بفرنسا، وهذا الكتاب انتقد فيه بشدة سياسة الحزب الواحد، و النظام الرئاسي الأحادي برئاسة أحمد بن بلة وهواري بومدين، و أسلوبهما في الحكم.

وقد جاء هذا الكتاب شديد اللهجة، وقاسي أحيانا في أحكامه، حيث اعتبر أن الشهداء قد خانهما الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين، وذلك في رأيه عندما لجآ إلى تطبيق الاشتراكية السوفياتية، ومنعا الديمقراطية وحرية التعبير، والتي هي جزء من كرامة الإنسان التي ضحى من أجلها الشهداء، وكل ذلك في نظره من أجل تحقيق مطامح شخصية على حساب الجزائر كلها وأن هذه السياسة التي انتهجها الرئيسان أحمد بن بلة وهواري بومدين والنظام الاشتراكي سوف تكون حسب رأيه نتائجها وخيمة على الجزائر، وقدم تبريره فيه من استقالته من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي، وهذا الكتاب الأخير كتبه في سنواته الأخيرة عندما كان يعاني المرض، ولذلك نجد محتواه أقل تحليلا ودقة من مؤلفاته السابقة، وقد صب فيه جام غضبه على الحزب الواحد آنذاك مع اتهام الرئيسين أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين بخيانة الشهداء، حتى أنه لا يبدو للقارئ كأن فرحات عباس يريد أن يصفي حسابه معهما وهو الرجل المعروف بالتسامح والاعتدال، أليس المرض وكبر سنه هو اللذان أثرا على نفسيته وفكره، كما تجلى ذلك في كتابه الأخير؟ وهو كتاب في نظرنا ينقصه التحليل والدقة فمعلوماته سطحية تختلف عما كتبه فرحات عباس سابقا.

وقد منع الكتابان الأخيران من الدخول إلى الجزائر أثناء مرحلة الحزب الواحد، فقد كتب رسالة إلى الرئيس الشاذلي بن جديد يطلب فيها منه نشرهما في الجزائر ولكنه لم يتلق ردا.

المبحث السادس

الحبيب بورقيبة آثاره السياسية والفكرية

ترك الحبيب بورقيبة آثارا قيمة ومتنوعة شملت مرحلة نضاله خلال المرحلة الحركة الوطنية، وطوال مدة حكمه التي استمرت ثلاثين عاما، فقد كان مغرما بشخصه وبمكانته في تاريخ تونس، لذلك عمل بكل ما يملك من طاقة ذاتية وإمكانات الدولة التونسية على تمجيد نفسه محاولا بذلك أن يمنح شخصيته طابع القدسية فهو المجاهد الأكبر، الزعيم، والرئيس الأبدي وصانع الأمة ومحرر تونس ومحرر المرأة...

وسنتعرض هنا في هذا المبحث إلى أهم الآثار المتنوعة التي تركها الحبيب بورقيبة.

أولا الآثار المكتوبة: سعى الحبيب بورقيبة إلى تسجيل سيرته الذاتية والنضالية بشكل متواتر وأحينا مكرر والهدف من ذلك حسب قوله[1]:" **لكي نتعرف على هذا الشخص الذي أخرج فرنسا من تونس وقام بهذه المعجزة التي كانت تعتبر حلما من الأحلام أرى من الواجب أن نطلع على الأسباب والمسببات وعلى التأثيرات التي طبعته، ومنها اللاشعوري، وربما كان لما يطرق سمعه زمن الصغر والظروف التي عاش فيها، وزوال *دراسته في كنفها حتى اشتد ساعده واكتمل إدراكه، ضلع في تكوين الروح الوطنية التي ظلت ملازمة له طوال حياته، وهي التي حببت إليه دخول المعمعة.*** ولهذه الأسباب كان حريصا على تسجيل سيرته الذاتية، فقد جمع كل ما قام بكتابته من مقالات في الصحف والمجلات ومن رسائل سياسية أو شخصية أو عائلية في كتابه:

- *الحبيب بورقيبة: بين تونس وفرنسا كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون.*[2] في هذا الكتاب سجل الحبيب بورقيبة كل نشاطه السياسي خلال مرحلة الحركة الوطنية، والملاحظة الجديرة بالذكر هنا هي تلك الرسالة التي كتبها الحبيب بورقيبة إلى فرحات عباس من منفاه بالقاهرة.
- أما كتابه الآخر فهو بعنوان: *الحبيب بورقيبة، حياتي أعمالي* وهو كتاب قسمه إلى خمسة أجزاء وهي:

---

[1] - الحبيب بورقيبة: **حياتي آرائي جهادي**، المصدر السابق، ص 3.
[2] -**انظر كتابه:** الحبيب بورقيبة: **بين تونس وفرنسا كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1957.

- الجزء الأول: الحبيب بورقيبة، حياتي أعمالي 1929-1933[1] تكلم فيه عن نضاله السياسي من خلال هذه الفترة، وتعرض إلى ما قبل ذلك متحدثا عن مولده وعائلته ودراسته ومقالاته الأولى في الصحف، ومستعرضا الأحداث التي مرت بها تونس أثناء هذه المرحلة.
- أما الجزء الثاني: الحبيب بورقيبة، حياتي أعمالي 1934-1938[2] تحدث فيه عن نضاله خلال هذه المرحلة وموضحا بالتفصيل ما حدث في قصر هلال والأسباب التي أدت إلى انشقاق الحزب الحر الدستوري وظهور الحزب الحر الدستوري الجديد وأهداف هذا الحزب، ونضاله ضد سياسة الاستعمار من أجل إنقاذ وطنه.
- والجزء الثالث منه فهو: الحبيب بورقيبة، حياتي أعمالي 1938-1943[3] تعرض في هذا الكتاب إلى الأحداث التي مرت بها تونس مركزا على أحداث 9 أفريل 1938م، ومطالب الوطنيين التونسيين، وتأييده للمطالب الوطنية مما عرضه ذلك إلى السجن والنفي، ثم استعرض فيه كذلك سير أحداث الحرب الكونية الثانية، وموقفه من الكتلتين المتصارعتين، وتفضيله للحلفاء على المحور.
- الجزء الرابع: الحبيب بورقيبة، حياتي أعمالي 1944-1951[4] تحدث فيه عن فشل سياسة الحماية الفرنسية في تونس محللا أسباب ذلك الفشل وتأثيره الخطير على المجتمع التونسي المسلم، ومستعرضا نضاله السياسي ووقوفه في وجه السياسية الاستعمارية بكل ما يملك من قوة ومفضلا التضحية والمنفى والسفر إلى عدد من الدول العربية والأوروبية وحتى إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنقاذ وطنه .
- الجزء الخامس: الحبيب بورقيبة، حياتي أعمالي 1952-1956[5] يتعرض هذا الجزء إلى الثورة المسلحة في تونس ودوره فيها والمفاوضات مع فرنسا، وأسباب خلافه مع صالح بن يوسف وحصول تونس على استقلالها الداخلي.

---

[1] -**voir:** Habib Bourguiba: **ma vie, mon œuvre 1929-1933**, T1, éd, Plon, Paris: 1986.
[2] - **voir:** Habib Bourguiba: **ma vie, mon œuvre 1934-1938**, T2, éd, Plon, Paris: 1986.
[3] - **voir:** Habib Bourguiba: **ma vie, mon œuvre 1938-1943**, T3, éd, Plon, Paris: 1986.
[4] - **voir:** Habib Bourguiba: **ma vie, mon œuvre 1944-1951**, T4, éd, Plon, Paris: 1987.
[5] - **voir:** Habib Bourguiba: **ma vie, mon œuvre 1952-1956**, T5, éd, Plon, Paris: 1987.

- أما كتابه ***الحبيب بورقيبة: حياتي أرائي جهادي***: تم فيه جمع كل الخطب التي ألقاها أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار حول تاريخ الحركة الوطنية التونسية، والتي بدأها بسيرته الذاتية ونضاله إلى إعلان قيام الجمهورية التونسية سنة 1957م.
- وفي كتابه ***الحبيب بورقيبة: من أجل السلام في الجزائر:*** وهو في الحقيقة كتيب نشره مكتب التوثيق بتونس سنة 1959م لدعم القضية الجزائرية وثورتها، وانتقد فيه الحبيب بورقيبة سياسة الجنرال ديغول في الجزائر بسبب رفضه التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ولجوئه إلى القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية، ومذكرا الجنرال "ديغول" بأن فرنسا لا تجني شيئا من العنف سوى المزيد من كراهية شعوب المغرب العربي والعالم العربي لها.

هذه أهم الكتب التي تركها الحبيب بورقيبة والاطلاع عليها كاف لمعرفة سيرته الذاتية ونضاله وخطبه سواء أثناء مرحلة الحركة الوطنية أو مرحلة بناء الدولة الوطنية.

إن جانب هذه الآثار ترك تماثيل له في معظم البلاد التونسية ففي ساحة أفريقيا في العاصمة التونسية يوجد له تمثالا ممتطيا فرسا، وتماثيل نصفية له داخل غالب قاعات المعاهد والمؤسسات تجسم أطوار كفاحه بداية من المعهد الصادقي إلى وصوله لرئاسة الجمهورية، وحول حبسه بسجن القصبة بالعاصمة التونسية إلى متحف صغير يزوره الضيوف، حيث يُروى لهم كيف نام بورقيبة فيه على الإسمنت واضعا يده تحت خده،[1] إلى جانب كل هذا أطلق اسمه على أكبر شارع بالعاصمة التونسية "شارع الحبيب بورقيبة"

أراد الحبيب بورقيبة من كل هذا أن يخلد اسمه وجسده للتونسيين، ولم يترك حتى بناء ضريحه وأما إذا رجعنا إلى فرحات عباس فإننا نجد الفرق واضحا بينهما ففرحات عباس لم يتكلم عن عائلته وسيرته الذاتية في كتبه إلا في بضعة أسطر فقط، وحتى منزله بحي القبة بالعاصمة الجزائرية سماه باسم أبيه "فيلا سعيد" ربما يقول البعض بأن فرحات عباس لم يصبح هو المسؤول الأول في الجزائر بعد الاستقلال كبورقيبة، ومن الممكن أن يكون هذا الرأي صحيحا في بعض جوانبه ولكن ما الذي منع فرحات عباس من التحدث عن سيرته الذاتية؟ من خلال مقالاته التي اطلعنا عليها ومؤلفاته كان فرحات عباس يعتبر نفسه من العامة، ولم يميز نفسه عنهم، فلم يكن يشعر بالعظمة التي كان يشعر بها بورقيبة،

[1] - الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 32.

وكان من شيم فرحات عباس التواضع والابتعاد عن الإعجاب بنفسه وأفكاره على الرغم مما قدمه من تضحيات جسام من أجل بناء جزائر خالية من الاستعمار والتمييز العنصري، وما تحمله من مسؤوليات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية وبعد الاستقلال.

فهل كان ذلك بفعل الثقافة الفرنسية وأدباء ومفكري وفلاسفة مرحلة الأنوار في فرنسا؟ أم أن طبع الجزائري المعروف بإنكار الذات، هي التي جعلته لا يضع نفسه في مصاف العظماء من الرجال أي أنه كان يبحث عن الإيسوثيميا،* وأما الحبيب بورقيبة فإنه كان معجبا بالميجالوثيميا** معتقدا بأنه وحده محرر تونس، وباني الدولة الوطنية، متجاهلا تضحيات وجهود الرفاق الذين آزروه طيلة مسيرته؟ أم أن ثقافة بورقيبة المزدوجة هي التي جعلته يشعر بالعظمة والتميز تجاه المجتمع التونسي؟

* ـ الإيسوثيميا: كلمة إغريقية معناها مساواة الذات مع الآخرين.

**ـ الميجالوثيميا: كلمة إغريقية معناها تضخيم الذات.

خلاصة الفصل

تعرضنا في هذا الفصل لحياة الرجلين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، فكلاهما ولد وترعرع في بيئة اجتماعية وسياسية صعبة، ففرحات عباس ولد في عائلة متواضعة، وإن كان والده موظفا لدى الإدارة الاستعمارية فقد جاء ذلك عرضا، وحتى أن المكان الذي مارس فيه والده وظيفته، وولد فيه مترجمنا يعد من أفقر المناطق الجبلية بمنطقة جيجل، وسكانها كان من الصعب إخضاعهم للقوانين الاستثنائية التي فرضها الاستعمار، كما أن الدار التي ولد فيها فرحات عباس لا تختلف عن بقية منازل سكان تلك المنطقة، ولم يبق منها الآن إلا بعض أحجارها، نشأ فرحات وسط عائلة كثيرة العدد، وتربى مع أترابه من أبناء الفقراء المقهورين، رعى الأبقار حافيا، ودخل الكتاب (المدرسة القرآنية) مثل بقية أطفال الفقراء، ولم يدخل المدرسة الفرنسية الأهلية إلا بعد أن تجاوز العشر سنوات، ونظرا لذكائه نصح المعلمون والده بنقل الطفل فرحات عباس إلى مدينه جيجل لمواصلة تعليمه لأن الظروف فيها أحسن بكثير، واثبت التلميذ فرحات عباس قدرته على استيعاب دروسه مما مكنه في كثير من الامتحانات أن يحتل المرتبة الأولى متجاوزا أبناء المستوطنيين، هذا التفوق الدراسي ووظيفة والده سمحا له بمواصلة الدراسات العليا، وأثناء دراسته بدأ التلميذ فرحات يلاحظ الفروق الكبيرة بين السكان الأصليين والمستوطنين، وقد دفعه ذلك إلى كتابة مقالات انتقد فيها السياسة الاستعمارية، وطالب بإلغاء القوانين الاستثنائية وتحقيق المساواة بين جميع الجزائريين بدون استثناء، وقد استمد ذلك النقد من ثقافته الواسعة التي استقاها من أدباء وفلاسفة فرنسا الذين تأثر بهم كثيرا، وكما انبهر بتعاليم ومبادئ الثورة الفرنسية 1789م، وشعارها الثلاثي (حرية-مساواة-أخوة)، هذا الشعار الذي ظل حلمه طوال حياته من أجل تجسيده على أرض الجزائر سواء خلال مرحلة الاستعمار أو بعد استقلال الدولة الجزائرية.

أما الحبيب بورقيبة فهو الآخر ولد في بيئة اجتماعية متواضعة في أسرة فقيرة، وقد تعرض جده لظلم القرمانليين في ليبيا مما دفعه إلى اختيار الهجرة إلى تونس، وأُجبر والده عل العمل في جيش الباي رغما عنه، كما أن والده لم يكن قادرا على الإنفاق لتعليمه، فأرسله إلى تونس العاصمة ليتكفل أخاه بدراسته، وخلالها عرف الخصاصة مما عرض ذلك جسمه النحيل للمرض والانقطاع مدة سنتين عن مواصلة دراسته الثانوية، ولكن شغفه بالعلم وتحسين وضعيته الاجتماعية والمادية كل هذا كان دافعا قويا له للعودة ثانية لمواصله مشواره الدراسي، ونجاحه في الدراسة فتح له أبواب جامعة "السوربون" بباريس لمواصلة الدراسات العليا في الحقوق والعلوم السياسية، فهو مثله مثل فرحات نهل كثيرا من أدباء وفلاسفة

فرنسا، وتأثر بهم إلى حد كبير، كما أ بهرته الحياة السياسية في فرنسا وحرية التعبير .. ففرحات عباس والحبيب بورقيبة يتشابهان كثيرا من حيث نشأتهما ودراستهما وتعمقهما في الثقافة الفرنسية، وتأثرهما الشديد بالديمقراطية الليبرالية الفرنسية، وكرههما في نفس الوقت للسياسة الاستعمارية التي فرضها الاستعمار الفرنسي على بلديهما بقوة الحديد والنار، في خلال نضالهما في صفوف الحركة الوطنية حاولا كثيرا الاعتماد على فرنسا الديمقراطية ومبادئها الحرة ضد فرنسا الاستعمارية، لتخليص شعبيهما من الظلم الذي فرضه الاستعمار على بلديهما، كما أن كلاهما اعتقدا بأن فرنسا الليبرالية سوف تستجيب لصوت العقل وأنين الإنسان..!

لكن إذا رجعنا للآثار التي تركها فرحات عباس والحبيب، فإننا نجد فرقا واضحا بينهما ففرحات عباس لم يحاول أن يؤرخ لنفسه، ففي نظره أن كتابة التاريخ تتطلب مؤرخين مختصين لذلك ترك هذه المهمة لأصحابها المختصين، وحتى كتبه التي ألفها لم يكن يتعرض فيها إلا نادرا لحياته الشخصية والعائلية، وإنما ركز كتاباته على وضعية الجزائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية خاصة خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830م–1962م)، ومبرزا بشكل مؤثر ومحزن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومستشهدا خاصة بكتابات القادة العسكريين الفرنسيين الغزاة وما ارتكبوه من مجازر ضد الإنسان الجزائري. وأما كتاباته بعد استرجاع السيادة الوطنية فإنه ركز فيها على الأخطاء السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الدولة الوطنية، ناسيا أو متناسيا ما تعرض له من تهميش، ففي نظره أن الجزائر هي أكبر منه بكثير وهي ملك لكل أبنائها الذين قدموا الكثير من أجل تحررهم واستقلالهم، وكان متسامحا حتى مع بعض الوطنيين الذين أساؤوا إليه.

وأما الحبيب بورقيبة فإنه كتب كل ما يتعلق بحياته الشخصية من جميع جوانبها وبكل تفاصيلها الدقيقة وأراد من كل ذلك أن يجعل من شخصه أحد العظماء الكبار الذين عرفتهم تونس خلال تاريخها المعاصر، وأقام تماثيل لنفسه في كل البلاد، وسمى أكبر شارع في تونس العاصمة باسمه "شارع الحبيب بورقيبة"، والثانوية التي درس فيها (ثانوية كارنو) أصبحت هي الأخرى تحمل اسمه، ووضع صورته على الأوراق النقدية التونسية، وأراد من وراء كل ذلك أن يكون المثل الأعلى لكل التونسيين، وهنا نجده يتعارض مع الثقافة الفرنسية التي تمجد الأمة وليس الشخص الذي هو نتاج المجتمع. أما فرحات عباس فقد بقي محافظا على تواضعه ولم يقص الآخر طوال حياته.

الفصل الثالث

الفصل السياسي خلال مرحلة الحركة الوطنية

نضال الرجلين

المبحث الأول : أفكار فرحات عباس ونضـاله السيـاسي مـا بين الحربين (1919-1939)

المبحث الثاني: الحبيب بورقيبة أفكاره ونضاله السيـاسي مـا بين الحربين (1919-1939)

المبحث الثالث: نضال فرحات عباس السـيـاسي خلال الحرب الكونية الثانية (1939-1945)

المبحث الرابع : نضال الحبيب بورقيبة السياسي خـلال الـحرب الكونية الثانية (1939-1945)

المبحث الخامس: نشاط فرحات عباس السياسي بعد الحرب الكونية الثانية إلى قيام الثورة التحريرية الجزائرية (1945-1954)

المبحث السادس: نشاط الحبيب بورقيبة السياسي بعد الحرب الكونية الثانية إلى قيام الثورة التحريرية التونسية (1945-1952)

الفصل الثالث

نضال الرجلين السياسي خلال مرحلة الحركة الوطنية

نتناول في هذا الفصل نشاط ونضال وأفكار فرحات عباس والحبيب بورقيبة خلال مرحلة الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية إلى بداية الكفاح المسلح في كل منهما. ولكننا لا نستطيع إدراك جوهر الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية إلا بالرجوع إلى جذورهما الأساسية التي ساهمت في تكوينهما وتفعيلهما، والحديث عن هذه الجذور يأخذنا إلى العوامل الرئيسية التي كوّنت ما يسمى بالحركة الوطنية أي تفعيل الوعي الوطني الجزائري والتونسي، تجاه الاستعمار الفرنسي، فالكثير من المؤرخين الفرنسيين المعاصرين يتحدثون عن بدايات الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية بأنها وليدة القرن العشرين مقدمين تبريرات واهية لذلك، وكأنهم يريدون أن يقولوا بأن التنظيم السياسي الذي عرفته الجزائر وتونس كان نتيجة المدرسة الفرنسية، وأن المقاومات الشعبية المسلحة سواء في الجزائر أو في تونس لم ترتق إلى مفهوم الوطنية والوطن، حسب مفهوم الفرنسيين لذلك، أما الحقيقة فهي غير ذلك ففي نظرنا أن الحركتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية تعني كل رفض أبداه الجزائريون والتونسيون ضد الاستعمار الفرنسي باستعمال كل الوسائل التي واجهوا بها الغزاة سواء اتخذت أسلوب المقاومة الشعبية المسلحة أو الحركات الاحتجاجية والمطلبية أو تجسدت في مطالع القرن العشرين على شكل جمعيات وأحزاب سياسية فهي مكملة لبعضها البعض، وتدخل في إطار الرفض والدفاع عن الوطن، وهذا في نظرنا نابع من إحساس ووعي الشعبين الجزائري والتونسي بوطنيتهما وهويتهما التي تمتد جذورهما في أعماق تاريخ البلدين، ولذلك من الخطأ أن نؤرخ للحركتين الوطنيتين الجزائرية التونسية مع بداية مطالع القرن العشرين، ونكون بذلك قد سقطنا سواء عن حسن نية أو عن قصد في الأطروحة الاستعمارية –المدرسة الاستعمارية– التي ترى أن مفهوم الوطن والوطنية عند الجزائريين والتونسيين لم يكن له معنى ولا وجود قبل الاحتلال الفرنسي لهما، وإنما كانت الجزائر وتونس مجرد قبائل متفرقة ومتناحرة في معظم الأحيان، فالاستعمار الفرنسي هو الذي غرس مفهوم الوطن في ثقافتهما وإيديولوجيتهما، ولذلك أطلق اسم الحركة الوطنية على الجانب السياسي فقط الذي بدأت ملامحه المتميزة مع مطالع القرن العشرين، ولكن الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية قد بدأت قبل هذه الفترة وقبل الوجود الاستعماري الفرنسي فيهما، فسياسة الاستعمار الفرنسي الجائرة التي انتهجها في كلا البلدين منذ أن دنست أقدامه أراضيهما، فتولدت عنها تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فقد عمل الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس على استغلال

الأرض والعباد، واستغلال الموارد الأولية والسيطرة الكلية على وسائل الإنتاج، مع توطينه جالية أوروبية دخيلة على حساب مصالح الأغلبية العظمى من سكان البلدين، الذين واجهوا تلك السياسة الاستعمارية في بدايتها بواسطة المقاومات المسلحة الرافضة لكل أنواع الاستعمار وسياسته، فرد الاستعمار على تلك المقاومات بالعنف والإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري والنفي، وخاصة في الجزائر التي كشر فيها الاستعمار عن أنيابه التي لم يتردد لحظة في إبادة الجزائريين الرافضين لوجوده، من أجل تحقيق سياسة الاستعمار الاستيطاني، وإن كان ذلك أقل حدة في تونس التي خضعت لنظام الحماية بعد أن تلقى الاستعمار تجربة مرة في الجزائر كلفته خسائر مادية وبشرية كبيرة وأفقدته مصداقيته –إن جاز لنا أن نقول أن للاستعمار مصداقية– الداعية إلى نشر رسالته الحضارية في الجزائر، هذه السياسة الاستعمارية ساعدت على بروز ونمو الوعي الوطني في كلا البلدين.

فالحركة الوطنية الجزائرية والتونسية في شقيها العسكري والسياسي هي قبل كل شيء وليدة السياسة الاستعمارية الفرنسية المبنية على التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلقد ساهمت هذه السياسة وتناقضاتها في بروز الوعي الوطني الجزائري والتونسي الرافض للاستعمار، وأما عن الظروف الموضوعية الذاتية لهذا الوعي الوطني فترجع إلى الوعي الجماعي الذي تكوّن لدى العامة من الجزائريين والتونسيين وشعورهم بالظلم والاعتداء على أملاكهم وحرياتهم ومقوماتهم الوطنية حيث أصبح كل فرد في كلا البلدين يشعر بأن الاستعمار أهانه واحتقره، كل هذا أدى إلى مزيد من التضامن بين ألأفراد المظلومين ودعت الضرورة إلى التكتل في إطار جمعيات أو نوادي ثقافية أو أحزاب سياسية لمواجهة الخطر الاستعماري، وذلك طبعا بعد فشل المقاومات المسلحة التي واجه بها الشعبان التونسي والجزائري الاستعمار الفرنسي في مراحله الأولى، وإن كنا نعتبر أن تلك المقاومات المسلحة هي جزء من الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية معبرة عن الرفض الشعبي الواعي للاستعمار الفرنسي، لكن الاختلاف بين المقاومة الوطنية الجزائرية –الحركة الوطنية– المسلحة والحركة الوطنية التونسية يكمن فقط في الأسلوب الذي اتبعه الشعبان الجزائري والتونسي للدفاع عن الوطن وتحريره من الاستعمار، وأما القول بأن الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية جاءت خاصة في مطالع القرن العشرين (المدرسة الفرنسية) نتيجة انتشار الوعي الوطني في نظرنا فيه شيء من المغالطة ومجانبة الحقيقة التاريخية، وما المقاومات المسلحة إلا شكل ما أشكال المقاومات السياسية فهي رد فعل شعبي واع ضد الهجمة الاستعمارية على البلدين الجزائر وتونس.

وباندلاع الحرب الكونية الأولى كثف أبناء المغرب الكبير من نشاطهم واتصالاتهم لطرح قضية قضاياهم الوطنية، وكان العمل الصحفي الأداة النضالية الملائمة لطبيعة تلك المرحلة، وتميزت بالأخص بالتضامن والتنسيق بين الجزائريين والتونسيين حيث عرف نضال الشعبين تفاعلا متميزا بالتواصل والتنسيق التامين في جملة من الأعمال المشتركة بينهما منها: تأسيس محمد باش حامبة (أخ المناضل علي باش حامبة) بمعية وطنيين من الجزائر مجلة بالفرنسية أسموها "مجلة المغرب"[1] وعند انعقاد المؤتمر الثالث للقوميات في لوزان سنة 1916م مثل حامبة كلا من تونس والجزائر في ذلك المؤتمر وألقى خطابا ندد فيه بالإدارة الاستعمارية في كل من تونس والجزائر مقدما مطالب الشعبين في الحرية والكرامة،[2] وبالتنسيق دائما مع المثقفين الوطنيين الجزائريين والتونسيين لطرح القضيتين أسست في جنيف اللجنة الجزائرية–التونسية التي حاولت تنظيم مؤتمر يجمع الجزائريين والتونسيين، وعندما لم يتمكنوا من ذلك وجهت هذه اللجنة لمؤتمر السلم في فرساي يوم 18 جانفي 1919م مذكرة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن إعلان "المطالبة بالاستقلال" وهذه المذكرة موقعة من عدد من الشخصيات هم: محمد باشا حامبة والشيخ صالح الشريف (أستاذ في جامع الزيتونة) والشيخ محمد لخضر بن الحسين (أستاذ في جامع الزيتونة) والشيخ محمد مزيان التلمساني (أستاذ بمدينة تلمسان) والشيخ حمدان بن علي الجزائري ومما جاء في هذه المذكرة ما يلي: "

- إن الجزائر وتونس كانت منذ الفتح الإسلامي تمثلان دائما وطنا واحدا كانت عاصمته تونس، وكان يسكنها نحو 7 ملايين نسمة من الأهالي الذين تجمعهم جنسية واحدة ولسان واحد ودين واحد.
- لما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م لجأ شعبنا إلى استعمال السلاح ليدافع عن حريته، وبعد 40 سنة من الكفاح والتضحية سقط تحت القوة الغاشمة، ورضخ للقوانين الجائرة.
- التذكير بالمساس الخطير والمتكرر بحالة الأشخاص والممتلكات والديانة واللغة.

وقد تعرضت الوثيقة لاحتلال فرنسا لتونس تحت ذريعة اعتداء قبائل بني خمير على الحدود الجزائرية، وكما تذكر هذه المذكرة أيضا بــ "إعلان حقوق الإنسان" االصادر عام 1916م، وكذلك تصريح الحزب الاشتراكي الفرنسي في شهر أوت 1917م لفائدة حرية الشعوب، وموقف البرلمان

[1]- عامر رخيلة: **البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1958**، دكتوراه الدولة، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997، ص97.
[2]- محمد الصالح الجابري: **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962**، الدار العربية للكتاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 182.

الفرنسي في صالح حرية الشعوب الذي صوت عليه في 5 جوان 1917م ومبادئ "ولسن" (Wilson) الأربعة عشر، وبعد التذكير بكل ذلك طالبت الجمعية بما يلي:

- إن هذه الوضعية يجب أن تنتهي، إن شعوب إفريقيا الشمالية يجب أن تتحرر من هذا الاستعمار الذي لا يعرف إلا القوة الغاشمة.
- إن الشعب الجزائري والتونسي[*] قد دفع بدون حساب دماء في هذه الحرب، وقد ساهم في إنقاذ الأوطان المغزوة مثل فرنسا وبلجيكا، وفي تحرير شعوب مقهورة، فهل من العدالة ألا ينقذ هو من هذا الطغيان والاستعمار بالقوة؟
- إن الشعب الجزائري والتونسي يطالب باستقلاله الكامل، ويناشد الضمير العالمي الاعتراف بحقه في تقرير مصيره.[1]

لقد وجد كل من فرحات عباس والحبيب بورقيبة الجو مهيأ لهما لممارسة نضالهما السياسي فقد توقفت لغة السلاح وفتح باب لغة الحوار والجدال، فما كان منهما إلا أن سارا فيه يمثلان في ذلك التيار النخبوي المتخرج من الجامعات الفرنسية مع من سبقهم من خريجي المدرسة الإسلامية الفرنسية وجامعة الزيتونة، وغيرهم، تبنى هذا التيار الذي انضم إليه فرحات عباس والحبيب بورقيبة طروحات وأفكار ثقافية–اجتماعية–سياسية غربية، تحكم في بلورتها لديهما وسط سوسيو–ثقافي جديد نشأوا فيه ونظروا من خلاله لمجتمعهم التقليدي، فأخذوا يعملون على تحويل مجتمعيهما إلى مجتمع حر يتطلع إلى الحياة الكريمة، وكان موقفهما من فرنسا قائما على وجوب التمييز بين فرنسا الديمقراطية الليبرالية وفرنسا الاستعمارية، لكن الحبيب بورقيبة استطاع أن يكيف أفكاره حسب تطلعات المجتمع التونسي بينما فرحات عباس أنكر في بداية نضاله السياسي وجود وطن جزائري، ولذلك لم يجد طرحه صدى شعبي عكس الحبيب بورقيبة، لكن فرحات عباس خلال الحرب الكونية الثانية أصبح زعيما سياسيا وطنيا لا يرقى الشك إليه،[2] اقترب من طروحات التيار الاستقلالي والنخبة الوطنية الإصلاحية الممثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

---

[*]-المذكرة تذكر الشعبين الجزائري والتونسي بصفة المفرد "الشعب".

[1]- عامرة رخلية: المرجع السابق، ص 100.

[2]- Maurice Vaïsse: **8 mai 1945, la victoire en Europe**, 3 ème, éd, complexe, Paris: 2005, p 189.

المبحث الأول

أفكار فرحات عباس ونضاله السياسي ما بين الحربين

(1939-1919)

في هذا المبحث نتناول أفكار وآراء فرحات عباس السياسية خلال فترة ما بين الحربين، أو إرهاصاته السياسية في فترة شبابه وطموحه وأحلامه وبحثه عن وطن خال من الظلم والاستعمار يسوده العدل والمساواة والأخوة بين جميع سكانه بغض النظر عن جنسهم وعقيدتهم، وعن الأسباب التي جعلته يخوض في المسائل السياسية يقول[1]:" ***لم أخض غمار السياسة حبا فيها، أو لأجعل منها مهنة، كلا! إن الظروف قذفتنا في ميدانها، لأن الميدان كان خاليا من رجال آخرين –كان الاستعمار الفرنسوي قد قضى عن صفوة الشعب وأتى عن نخبته. ومن طبيعة الحال فإن الاستعمار كان يخشى نبوغ نخبة أخرى ولذا حال دون بزوغها واكتفى بتكوين المتعاونين المارقين الذين يسبحون بحمده في الغدو والآصال–***"

إذن يرجع اهتمام فرحات عباس بالسياسة حسب رأيه إلى الظروف القاسية التي كان يعيشها الجزائريون المسلمون نتيجة سياسة الاستعمار المفروضة بالقوة والسيف عليهم، ولذلك بدأ ينتقد النظام الاستعماري وسياسته منذ دراسته الأولى في جامعة الجزائر من خلال كتابة مقالات له باللغة الفرنسية في صحف الإقدام وهمزة الوصل، والتي جمعها فيما بعد في كتاب عنونه بـــ " *من المستعمرة إلى المقاطعة الشاب الجزائري*".[2] حيث جمع فيه 12 مقالا كتبهم في الصحف السابقة الذكر، هذه المقالات وأن كانت تبدو سطحية في طرحها لمشاكل الجزائريين الأساسية، لكنها في وقتها كانت تعتبر ثورية وبالرغم من دعوته إلى إدماج الجزائر بفرنسا مباشرة وقصده من ذلك ليس ربط الأرض الجزائرية بفرنسا والتي أكدها المرسوم الملكي 1834 والدستور الفرنسي لسنة 1848، والتي لم يعترض عليهما ولا حاول إنكارهما ولكنه اعتمد عليهما لكي يطالب بمساواة الجزائريين المسلمين في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، وإلغاء كل القوانين الاستثنائية التي فرضتها السياسة الاستعمارية على الجزائريين، مادامت فرنسا تعتبر الجزائر جزء من ترابها فهو في هذه المرحلة من نضاله السياسي لم يكن من المدافعين عن استقلال الجزائر، وإنما كان شغله الشاغل الدفاع عن الأهالي المستضعفين الذين سلبهم الاستعمار أبسط حقوقهم، وجعلهم كأدوات

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 126.

[2] - Jean Lacouture: op-cit, p 269.

في خدمة مصالحه، فثقافة فرحات عباس وتكوينه باللغة الفرنسية وكونه ابن قايد لم يمنعه كل هذا من التضامن مع فئته الاجتماعية الأصلية، فكان مهتما بتحررها وبمصيرها ومستقبلها، ولقد سخر كل إمكاناته وزاده الثقافي والمعرفي لخدمة الجزائريين المسلمين، مطالبا فرنسا بتحسين الظروف السياسية لكل الجزائريين؛[1] كما أراد إزالة كل الحواجز التي تفصل بين المستوطنين وبين الأهالي، وهذا يعود ربما إلى المؤثرات الأولى التي ساهمت في تكوين شخصية الطفل فرحات عباس، فهو قد ولد وعاش طفولته الأولى في منطقة جبلية فقيرة محرومة من كل مظاهر الحضارة العصرية بل نستطيع أن نقول بأن منطقة بوعفرون الجبلية المنتمية لقبيلة بني عافر كأن التاريخ قد أهملها منذ قرون وجعلها تعيش خارج عصرها ولم يسمح لها بمواصلة المسيرة، هذه المنطقة الجبلية الوعرة والفقيرة والخارجة عن التاريخ المعاصر يقابلها في الجهة الشمالية سهول جيجل الشرقية والبحر المتوسط التي استولى عليها المستوطنون الذين جاؤوا من الألزاس وحملوا معهم ثقافتهم وحضارتهم وتقنياتهم الفلاحية التي سمحت لهم بإنشاء مستوطنات زراعية عصرية، فتربى فرحات عباس بين مجتمعين متناقضين كل التناقض،[2] فهو إذا نظر إلى جيرانه والجبال المحيطة به لا يرى إلا البؤس والشقاء والحرمان والتخلف والجهل، وإذا نظر جهة البحر يرى المزارع العصرية والمنازل النظيفة المزينة تحيط بها الحدائق، وكأنها نقلت من أرض فرنسا إلى أرض الجزائر، أنهما حضارتان مختلفتان، حضارة العصور الوسطى وحضارة الاستعمار العصرية التي بنيت على دم وعرق الجزائريين المسلمين، فنضاله السياسي المبكر كان يهدف إلى نقل مجتمعه البائس المظلوم والمقهور إلى ذلك المجتمع العصري المتطور الذي انبهر فرحات عباس به.

بدأ فرحات عباس ممارسة نشاطه السياسي في ظروف مناسبة لأفكاره وزمانه، فقد توقفت المقاومات الشعبية المسلحة فاسحة المجال للمقاومة السياسية مع مطالع القرن العشرين حيث بدأ الصراع الإيديولوجي[3] يتصاعد تدريجيا بين المستوطنين وقوانينهم الجائرة وبين الجزائريين الرافضين لكل قوانين الاستعمار، ويعود كذلك هذا الصراع السياسي بين الاستعمار والجزائريين إلى عدة مؤثرات منها الحرب الكونية الأولى التي ساهمت في نمو الوعي السياسي لدى الجزائريين نتيجة احتكاك المجندين الجزائريين بالمجتمع الأوروبي الديمقراطي، وإعلان الرئيس الأمريكي "ولسن" في مؤتمر السلم المنعقد بباريس سنة 1919م عن مبادئه الأربعة عشر والتي من بينها حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة؛[4] وكان الأمير

[1]- غي برفيليي: المرجع السابق، ص117.

[2] - ibid, p 267.

[3] - Jacques Berque: **Le Maghreb entre deux guerres**, éditions, du seuil, France: 1962, p 320.

[4]- قدادة شايب: المرجع السابق، ص ص 198-199.

خالد من أنصار تشكيل وفد جزائري وإرساله إلى مؤتمر السلم؛[1] وبالفعل شكل وفد جزائري يتكون من الأمير خالد وأربعة من زملائه توجهوا إلى باريس في شهر ماي 1919م لتقديم مطالب الوفد الجزائري، واستطاع الأمير خالد يوم 19 ماي 1919م تسليم رسالته إلى الرئيس الأمريكي "ولسن" عن طريق أحد مرافقي الرئيس "جورج ب.نوبل" (George B. Noble) تضمنت مطالب الوفد الجزائري*،[2] وقد حاول الأمير خالد أن يبعث الروح الوطنية الجزائرية في نفوس الجزائريين عن طريق تقليده للهنود الوطنيين الذين جاؤوا إلى هذا المؤتمر للمطالبة باستقلالهم.[3]

حمل فرحات عباس بهدوء الراية التي سقطت من يدي الأمير خالد،[4] الداعي إلى العيش في سلام جنبا إلى جنب مع المستوطنين،[5] بعد إلغاء القوانين الجائرة المناهضة للديمقراطية،[6] وأعاد بعث حركة الشباب الجزائري التي عرفتها الجزائر في مطالع القرن العشرين،[7] لأنه خلال هذه الفترة لم تكن هناك أحزاب سياسية وطنية في الجزائر، ولقد سار بعض عناصر النخبة الوطنية وراء الأمير ولكنهم انفضوا عنه حينما بدأ بإزعاج السلطات الاستعمارية، في حين كانت فيه الحركة الوطنية التونسية تتطور،[8] وكانت مطالب فرحات عباس المتأثر بالأمير خالد والمتألم لوضعية شعبه والرافض لسياسية الاستعمار تتمثل في مطالبة فرنسا بالتجنيس الجماعي للجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية التي اشترطها قانون سناتوست كونسلت 1865م وإصلاحات فيفري 1919م، وبناء على ذلك فإن الجزائريين رغم كونهم حسب القانون الفرنسي رعايا فرنسيين فأنهم لا يستطيعون أن يكونوا مواطنين فرنسيين إلا إن قبلوا التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين؛[9] وقد كتب الأمير خالد مدافعا عن رأيه في جريدة الإقدام " ***إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص. أنه حلم فقط أن نسأل الفرنسيين تغيير شرطهم لأنه أولا شرط لا تريده الجماهير، وثانيا أن فرنسا نفسها لن تصدر أبدا قرارا بالتجنيس الجماعي، لأنها تخشى أن ترى الكولون تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري.***"[10] ففرحات

---

[1]- بسام العسلي: **<u>الأمير خالد الهاشمي الجزائري</u>**، ط2، دار النفائس، بيروت: 1986، ص ص 114،113.

*- انظر رسالة الأمير خالد كاملة في (**الأمير خالد: <u>رسالة إلى الرئيس ولسن ونصوص أخرى</u>، ترجمة محمد المعراجي، منشورات، ANEP، الجزائر: 2006، ص ص 35-40.**)

[2]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 220.

[3]- نفس المكان.

[4] - Amar Naron: op-cit, p 27.

[5]- الأمير خالد: المصدر السابق، ص 36.

[6]- المصدر نفسه، ص 43.

[7]- حسين آيت أحمد: **<u>روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952</u>**، ترجمة، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 69.

[8] - Maurice Viollette: **<u>L'Algérie vivra –t-elle?</u>,** éd, Libraire Félix Alcan, Paris: 1931, p 423.

[9]- أبو القاسم سعد الله: **<u>الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930</u>**، المرجع السابق، ص 382.

[10]- المرجع نفسه، ص 383.

عباس مطالبه لا تختلف عن مطالب الأمير خالد في هذه المرحلة من بداية نضاله السياسي، فهو مثله لا ينتمي إلى كتلة المحافظين التي كانت تضم عناصر دينية وكانت ثقافته أساسا فرنسية، فهو طوال نضاله لم يكن يتحدث باسم الدين ولكن باسم مبادئ الثورة الفرنسية وديمقراطيتها وحقوق الإنسان والمواطن التي أعلنتها الثورة الفرنسية، والتي تعني في مضمونها أن الناس كلهم ولدوا متساوين وأحرارا، وقد تأثر فرحات عباس ببرنامج الأمير خالد الذي طالب بـــ:

1. تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنساوي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوروبيين الجزائريين.
2. إلغاء جميع القوانين الإجراءات الاستثنائية والحراسة الإدارية مع تطبيق القانون العادي العام بفصه ونصه.
3. نفس الواجبات ونفس الحقوق الجارية على الفرنسويين بالخدمة العسكرية.
4. تقلد الجزائريين جميع المناصب المدنية منها والعسكرية بدون تمييز ما عدا ما تخوله الجدارة والاستحقاق.
5. تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الجاري الإجباري على الأهالي تطبيقا شاملا كاملا مع حرية التعليم.
6. حرية الصحافة والجمعيات.
7. تطبيق فصل الدين عن الدولة للدين الإسلامي.
8. عـــفـــــو عـــــام.
9. تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.
10. الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا. 1

فهذه المطالب الداعية إلى مساواة الجزائريين المسلمين بالمستوطنين هي نفس المطالب التي حملها فرحات عباس فهو ينتمي إلى التيار المساواتي وليس إلى التيار الإدماجي، لكن هناك من يصف الأمير خالد بالإدماجي لأنه طالب في برنامجه الذي عرضه في جريدة الإقدام بربط العمالات الجزائرية مباشرة بفرنسا وإلغاء البلديات المختلطة والقوانين الاستثنائية، وتوسعت حركته بفضل زعماء جدد: فرحات عباس وابن جلول وكانوا جميعهم يتمنون تحويل "المستوطنة إلى إقليم" [2] فمطالبهم السياسية الأولى هي حقوق

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 138- 139.
[2]- شال روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 118.

المساواة مع الفرنسيين ومن بينها الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ولم يكن أحد منهم يطالب باستقلال الجزائر عن فرنسا،[1] وربما تعود أصول سياستهم إلى تأثير الأسرة عليهم؛ ففرحات عباس الذي عاش في أسرة متميزة نوعا ما بين أسر فقيرة أراد أن ينقل فقراء منطقته إلى العالم المتطور وكان يرى في بداية نشاطه السياسي أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أولى وأهم من الحقوق السياسية، وهي المقدمة الأساسية والضرورية في نظره التي تسمح للجماهير بالمشاركة في العملية السياسية الواعية،[2] والتي ستكون دون شك لصالح الأغلبية العظمى من الشعب بفعل إدراكها لواقعها ووعيها بمطالبها.

في فترة العشرينات من القرن الماضي وإلى نهاية الثلاثينات منه كان الشاب فرحات عباس مؤمنا ومدافعا عن إيديولوجية المساواة– أو كما يريد أن يسميها البعض "سياسة الإدماج"– التي استمدها من ثقافته الفرنسية ومبادئ ثورتها (1789م) وتأثره بالأمير خالد ومطالبه، فقد قضى تقريبا 20سنة من النضال السياسي يريد أن يزرع بذرة في مناخ وتربة لا تناسبها، جرب كثيرا تلك الزراعة "السياسية" ولكنها لم تنبت ولم تأت بثمارها ولا بظلالها، رفض إلقاء مداخلة بمناسبة احتفال الاستعمار بالذكرى المئوية الأولى لاحتلال الجزائر قائلا[3]:" ***إن سنة 1930 هي ملك الأموات مثل سنة 1830 والخمسين سنة التي جاءت بعدها، فهي غزو، وحزن لنا، نحن لا نتاجر بتضحياتنا، ولا نعكر أرواح موتانا بطيف رقصات. هل من الضرورة استحضار الماضي بحفلات باطلة؟ إن القرن الذي مر بالنسبة لنا هو قرن من الدموع والدم، نحن الأهالي الذين بكينا، وسال دمنا... وأخيرا نتمنى من الله أن لا يعيد على الرجال ذلك القرن مع أمل أن يحضرنا إلى أيام أحسن.***"

وسنحاول إلقاء الضوء على هذه الاحتفالات التي رفضها فرحات عباس، وتسابق إليها تُبَّع فرنسا، بدأت فرنسا تحضر لهذه الاحتفالات منذ سنوات 1927، 1928، 1929، "كان هدف الاحتفال هو الفرح بالاستعمار الذي قضى على هذه الدولة (الجزائرية) التي كان وجودها مصدر إحراج لأوروبا خلال ثلاثة قرون، وقد دام الاحتفال أكثر من ستة أشهر فقد بدأ في جانفي وانتهى في 5 جويلية 1930، تاريخ استسلام حكومة الداي."[4]

---

[1]- وليام ب. كواندت: المرجع السابق، ص 38.

[2]- المرجع نفسه، ص 40.

[3] - Ferhat Abbas**: <u>le jeune Algérien</u>**, op-cit, p 29.

[4]- أبو القاسم سعد الله: **<u>الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930</u>**، المرجع السابق، ص 324.

هذه الاحتفالات الكبرى، خصصت لها فرنسا ميزانية ضخمة حوالي 130 مليون فرنكا.[1]

في 3 ماي 1930 زار رئيس الجمهورية الفرنسية "غاستون دوميرغ" (Gaston Doumergue) الجزائر باسم كل فرنسا لتحيتها والمشاركة في تنظيم الاحتفالات والاطلاع على الانجازات العظيمة التي حققها المستوطنون من سنة 1830م إلى سنة 1930م،[2] وبوصوله إلى الجزائر نزل بقصر الصيف، ثم انتقل إلى مقر المجلس الجزائري حيث ألقى خطابا أمام سلطات الاستعمار ومما جاء فيه[3]:" ***أيها السادة إنني سعيد في هذا المساء بالدعوة التي وجهتموها إلي من الجزائر، كل الجزائر، وإني حامل إليكم تحية الوطن الأم...*** " وفي الغد زار قصر المعارض وحديقة التجارب وحضر الحفل العسكري بالخروبة، ومنح الأوسمة للمسؤولين المسلمين الجزائريين، وقدم هؤلاء له هدية تتمثل في حصان عربي أصيل، للدلالة على خضوعهم واستسلامهم لفرنسا،[4] ثم انتقل إلى مدينة بوفاريك، حيث دشن هناك تمثال النصر الفرنسي تحت أصوات البارود الذي لم يتوقف منذ نزول رئيس الجمهورية الفرنسية بالجزائر.[5]

بعد ذلك انتقل رئيس الجمهورية إلى مدينة قسنطينة يوم 6 ماي 1930 متوجها من قصر الصيف إلى المحطة المركزية بواسطة السيارات، توقف في عدة مدن بويرة، برج بوعريرج، سطيف... حيث وجد في كل مدينة توقف بها المسؤولين في انتظاره. وفي قسنطينة وجد أمامه تمثالا رمزيا للجنرال "لامورسيير"، الذي استسلم له الأمير عبد القادر، بناه المستوطنون سنة 1927، تحضيرا لاحتفالات الذكرى المئوية، وكان هذا التمثال رافعا سيفه ضد كل الجزائريين[6] بصفة عامة، ولقسنطينة بصفة خاصة، التي قاومت الاستعمار الفرنسي بكل قوة، ولم يستطع المستوطنون الدخول إليها إلا في سنة 1837، وعن ذلك التمثال يقول فرحات عباس:" ***ولكم فظاظة أخرى على غرار أختها تتعلق بالتمثال الذي نصب في قسنطينة تخليدا لذكرى لاموريسار، وهو يمثل الجنرال الفرنسوي شاهرا سيفه على العرب، فمن الراجح أن لاموريسار هذا، لو حضر حفلات تدشين هذا الثمتال لأغمد سيفه احتراما لعواطف المسلمين.*** "[7]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 324.

[2] - Benjamin Stora: op-cit, p p 74-75.

[3] - Gustave Mercier: **Le centenaire de l'Algérie**, t, 2, éd, P et G Soubiron, Alger: 1931, p 403.

[4] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 238.

[5] -ibid.

[6]- المرجع نفسه، ص ص 323، 324.

[7]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 148.

كان فرحات عباس خلال احتفالات الذكرى المئوية، مازال طالبا بجامعة الجزائر، ورئيسا للطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، فقد اعتبر هذه الاحتفالات إهانة للجزائريين المسلمين، فهي خاصة بالمستوطنين، الذين يفتخرون بإجرامهم في حق شعب طالب أن يعيش حرا في وطنه، أو هي بالأحرى احتفالات انتصار أسلحة المحتل، على أسلحة الشعب الجزائري المسلم، أو كما يسميها المستوطنون احتفالات المنتصر ضد المنهزم.[1] خاصة مما زاد الأمور أكثر انزعاجا هي تصريحات الهيئات الكنسية بالجزائر والتي أشادت بهذه الانتصارات التي حققتها فرنسا في الجزائر،[2] صحيح أن أسلحة الشعب الجزائري انهزمت أمام الاستعمار، ولكن جذور الأمة الجزائرية بقيت ثابتة في أرضها بالرغم مما أصابها من جفاف؛ فهذه الاحتفالات كانت فرنسا تريد من ورائها استعراض قوتها والتأكيد على بقائها في الجزائر، فإنها بالنسبة للجزائريين أدت إلى تزايد الوعي الوطني حتى عند المعتدلين الذين أحسوا بالإهانة.[3]

وقد احتفلت فرنسا بهذه المناسبة "الأليمة" في تونس (المؤتمر الأفخارستي) حيث أكدوا فيها أنهم مازالوا قادة الحملة الصليبية بلا منازع، فقد امتلأت شوارع تونس بالرهبان الذين جاؤوا من كل صوب، حيث بدت العاصمة التونسية وكأنها حاضرة الفاتيكان، وقد عمدت السلطات الفرنسية إلى إقامة تمثال "للكاردينال لافيجري" الذي كان له باع طويل في تنصير شمال إفريقيا، هذا التمثال أقيم في مدخل المدينة القديمة على مقربة من جامع الزيتونة، وقد أثار غضب مسلمي تونس.[4]

هذه الاحتفالات زادت من كراهية المسلمين الجزائريين والتونسيين للاستعمار الفرنسي، وألهبت فيهم الروح الوطنية، والغيرة على الدين الإسلامي، عندما تخرج فرحات عباس من جامعة الجزائر سنة 1931م فتح صيدلية خاصة بمدينة سطيف، مفضلا إياها على مدينة جيجل وذلك لوجود أصدقاء له بمدينة سطيف ألحوا عليه أن ينتقل إليها، واستطاع أن يفرض احترامه على سكان مدينة سطيف، فالكل سواء العرب المسلمون أو الأوروبيون كانوا ينادونه بـــ "السيد عباس (Monsieur Abbas)".[5] ويذكر أنه كان في صباح كل جمعة يخصص نصيبا من ماله يوزعه بنفسه على فقراء مدينة سطيف، في سنة 1934م تزوج، وفي نفس السنة انتخب مستشارا عاما لبلدية سطيف ذات الصلاحيات الكاملة،[6] وأثناء انعقاد إحدى

---

[1]- حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 49.

[2]- Jacques Berque: op-cit, p 231.

[3]- أحمد محساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب الكونية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة، الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 102.

[4]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص. 74

[5] - Jean Lacouture: op-cit, p 273.

[6] -Jacques Bouveresse, op-cit 897.

اجتماعات أعضاء المجلس البلدي بسطيف، رفض أحد غلاة ممثلي المستوطنين مصافحة فرحات عباس فقدم له رجله بدل يده اليمنى، فنهره رئيس البلدية رافضا ذاك السلوك، فرد عليه فرحات عباس بعد أن صافح رجل ذلك المستوطن المتكبر، بقوله:***أتركه سيدي الرئيس، إنني متعود على مصافحة كلبي بهذه الطريقة."***

إن ولاء فرحات عباس للجمهورية الفرنسية، ومبادئ ثورتها (1789م) ربطه بشرط، هو تحرر الجزائريين المسلمين ومنح المواطنة الفرنسية لجميع الجزائريين دون استثناء، والاعتراف بقانون الأحوال الشخصية، وإلغاء امتيازات المستوطنين الإقطاعيين الكبار، إنه شخصية لا يقدم تنازلات مجانية لفرنسا، ولكنها تنازلات مشروطة،[1] تهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية الإنسان الجزائري المسلم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولكن ما هو مفهوم الوطن والوطنية في فكر فرحات عباس؟ وكيف نظر إلى وطنه؟

يعتبر مفهوم الوطن والوطنية من القضايا الهامة التي تعرض لها فرحات عباس أثناء مرحلة الثلاثينات من القرن الماضي، من خلال مقاله الذي نشره في جريدة الوفــاق الفرنسي–الإسلامي يوم 27 فيفري 1936م، بعنوان "*على هامش الوطنية: فرنسا هي أنا*" [2] تناول قضية الوطنية الجزائرية حسب منظوره، وقد أسال موضوعه هذا مدادا كثيرا تناوله كل كاتب حسب رؤيته لهذا وحسب رؤيته السياسية وخلفيته الفكرية والثقافية ومصلحته الذاتية في أغلب الأحيان، فمن المعروف أن الوطنية هي وعاء الضمير الجمعي لكل تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الوقت بما يشمله من قيم وعادات وتقاليد ومقومات تاريخية وثقافية، تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها أي وطنها الخاص بها، والمختلفة عن الآخر، فقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية أن لكل أمة مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والنفسية والتاريخية المتجانسة مع بعضها البعض حيث تعبر عن كيان تنصهر فيه الأمة، "فما يهم الناس ليس هو الإيديولجية أو المصالح الاقتصادية بل الإيمان، والأسرة والدم والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس وما يحاربون من أجله ويموتون في سبيله"[3] ومن هذا الشعور الوطني يستمد الفرد إحساسه بوطنه وانتمائه إليه والتي يشترك فيها مع جماعته. وفي حالة عدم شعور الفرد بانتمائه لجماعته نتيجة عوامل داخلية وخارجية يتولد لديه ما يمكن أن نسميه بأزمة الهوية الوطنية.

---

[1]- أحمد محساس: المصدر السابق، ص. 102

[2] -Ferhat Abbas: éditorial de l'entente franco-musulmane N°24 du 27 février 1936.

[3]- صامويل هنتنجتون: **صدام الحضارت، إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، ط2، (د.د.ن)، 1999، ص. 10

هل نستطيع أن نقول أن أزمة الهوية الوطنية قد عاشها فرحات عباس وجماعة النخبة التي كان يمثلها في هذه الفترة التاريخية من مرحلة الحركة الوطنية خلال الثلاثينات من القرن الماضي؟ أم أنها كانت مجرد تكتيك سياسي لتحقيق أهداف وطنية؟ من المتفق عليه أن الفروق الثقافية هي التي تحتل الأساس والمركز في التصنيف بين البشر، وتحدد الهوية الثقافية والروح الوطنية بالتضاد مع الأخر، ففي الحروب والاستعمار تترسخ الروح الوطنية ويتحقق التماسك الاجتماعي.[1]

يعتبر فرحات عباس من الليبراليين الجزائريين الذين دخلوا معترك الساحة السياسية في الثلاثينات من القرن العشرين، وكان هؤلاء يؤلفون الفئة الوطنية الجزائرية الأولى التي تميزت بالاعتدال، وقد طالبوا فرنسا بالمساواة والإصلاح متبنين سياسة المطالبة والإقناع، وكانوا أكثر الفئات تسامحا مع خصومهم حيث كانوا يميلون إلى روح العصر متأثرين بالحضارة الغربية.[2] ربما يكون قد اختلط على النخبة الجزائرية مفهوم واقعهم الثقافي الاجتماعي المرير الذي فرضه عليهم الاستعمار، ومفهوم روح الديمقراطية الفرنسية الذي استمدوه من دراستهم في المدارس الفرنسية، لذلك أرادوا تحت تأثير الثقافة الفرنسية نقل مجتمعهم المتخلف إلى داخل المجتمع الفرنسي المتحضر، ولكنهم لم يستوعبوا شروط هذه النقلة.

كتب فرحات عباس مقاله سالف الذكر، وذلك كرد فعل على جريدة "لوطون" (le temps) العنصرية المتطرفة والمتميزة بمقالاتها المعادية لكل ما هو وطني، حيث اتهمت عناصر الحركة الوطنية بجميع توجهاتها الفكرية بأنها وراء الاضطرابات التي وقعت في الجزائر سنة 1935م.*[3] فهؤلاء الاستعماريون كانوا يعارضون منح أية حقوق للأهالي المسلمين، ويرون بأنها تمس مصالحهم مباشرة، وبناء على ذلك فقد انتقد فرحات عباس النظام الاستعماري بشدة ولكن في إطار مبادئ الجمهورية الوطنية الفرنسية أي الشرعية الفرنسية، لأن الاستعمار الفرنسي بالجزائر قد حاول إلغاء وجود هوية الجزائري المسلم،[4] وذلك من خلال قوانينه الاستثنائية.

---

[1]- نفس المكان.

[2]- وليام ب. كواندت: المرجع السابق، ص 36.

*- انفجرت في هذه السنة اضطرابات في كل من قسنطينة وبجاية وسطيف وبسكرة قتلت خلالها شرطة الاستعمار ثلاثة جزائريين وجرحت عددا كبيرا منهم وتم اعتقال العشرات، وتدخل فرحات عباس داعيا إلى التهدئة.

[3]- Claude Collot – Jean Robert Henry: **Le mouvement national algérien textes 1912-1954**, éd l'Harmattan, Paris: 1978, p 64.

[4] -Jean Lacouture: op-cit, p 274.

وبهذا المقال "فرنسا هي أنا" يكون فرحات عباس قد فتح قضية "الهوية الوطنية" على مصراعيها، والذي كان بداية لظهور مختلف الخطابات السياسية، لما تبع هذا المقال من مواقف وسجال.[1] بين جماعة النخبة الوطنية بشقيها الإصلاحي والليبرالي، الذين ظل بعضهم إلى الآن يلجأ إلى هذا المقال –بمعزل عن سياقه التاريخي– لجعل فرحات عباس زعيم الإدماجيين الجزائريين، على الرغم من تطور فكره السياسي بشكل واضح وصريح لا التباس فيه، ومنسجما مع التطورات على الساحة السياسية الوطنية والإقليمية والدولية، وهو ما يبرر فيما بعد انخراطه في التيار الوطني الثوري، واعتلائه أعلى المناصب في الثورة المسلحة، حيث عُين أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م.

إن مقاله كان رد فعل في شكل جواب وحوار غير مباشر بين طرفين متناقضين الاستعمار من جهة، والنخبة الجزائرية من جهة ثانية، محاولا الرد على تهم وجهت له ولزعماء الحركة الوطنية، حيث كانت تهمة الوطنية الجزائرية خطيرة في تلك الفترة التاريخية، موضحا أن الخطاب الذي ورد في جريدة "لوطون" يعبر عن إرادة المستوطنين، وليس عن إرادة فرنسا التي عبرت من خلال وزير داخليتها في ذلك الوقت عن ثقتها في المستعمرة وفي ممثليها، كما رد فرحات عباس في ذاك المقال على التهم الموجهة إلى الشيخ الطيب العقبي، وإلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ودافع عن حقها المشروع في تعليم الجزائريين المسلمين للغتهم العربية والعلوم الدينية والعلوم العصرية، وهو في نظره ما كان يجب على فرنسا أن تقوم به في الجزائر، أي أنه لم يستطع أن يتخلى عن هويته الثقافية ولم يتنكر لها أبدا، إلا أن فرنسا لم تقم بواجبها وتركت الجزائري المسلم يعاني الأمية والجهل والتخلف والفقر، وينفي كذلك عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انتسابها إلى الوهابية أو القومية العربية، ففي نظره أن جمعية العلماء لا تقوم إلا بواجبها وهو الدفاع عن حق الجزائريين المسلمين في الحفاظ عن شخصيتهم، ولا علاقة لها بالقومية العربية أو الإسلامية، فهو يؤكد على انتماء الجزائر في الماضي إلى الأمة الإسلامية، وأن الإسلام في نظره قد شرف الجزائر،[2] وموضحا أن تعليم اللغة العربية والإسلام يسمحان بالتفتح والاستنارة والابتعاد عن الخرافات ونبذ الشعوذة والطرقية التي انتشرت في المجتمع الجزائري وجعلت الجزائريين متخلفين غائبين عن عصرهم بل أنهم عادوا بفكرهم إلى العصور الوسطى في جانبها المظلم، والحق أن فرحات عباس لا يتفق مع مطالب الجمعية فقط، ولكنه يدافع عنها أيضا، وينفي عنها

[1]- Benjamin Stora- Zakya Daoud: op-cit, p 73.
[2] - James Mc Dougall: **History and the culture of nationalism in Algeria**, éd, Cambridge university Press, London: 2006, p 86.

التهمة التي وجهها المستوطنون بأنها واقعة تحت تأثير الدعاية الوهابية والقومية الإسلامية والتطرف، وكما اتهم المستوطنون جمعية العلماء اتهموا أيضا النخبة التي يمثلها فرحات عباس والدكتور محمد الصالح بن جلول وغيرهما بالوطنية المتطرفة والمتعصبة وبذلك أصبح كل جزائري في نظر المستوطنين متطرفا ومتعصبا مهما كانت مطالبه وأفكاره وإيديولوجيته، وفي هذا السياق التاريخي صدر مقال فرحات عباس "فرنسا هي أنا" الذي ما فتئ يتردد عند كل الدارسين عندما كتب فرحات عباس في مقاله ذاك[1]: "***لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا ولا أخجل من ذلك كمن يرتكب جريمة. فالرجال الذين ماتوا من أجل الوطن إنهم يوميا يكرمون ويحترمون، وحياتي ليست أغلى من حياتهم، ومع هذا لن أقوم بهذه التضحية، الجزائر كأمة هي خيال لم أكتشفها، سألت التاريخ والأموات والأحياء وزرت المقابر! لا أحد تكلم عن الأمة الجزائرية، بلا شك وجدت الإمبراطورية العربية، والإمبراطورية الإسلامية التي شرفت الإسلام وسلالتنا، ولكن هاتين الإمبراطوريتين زالتا كما زالت الإمبراطورية اللاتينية والإمبراطورية الرومانية المقدسة في العصور الوسطى فهم ظهروا لعصر وإنسانية لم يعودوا من زماننا.***" وهكذا سقط فرحات عباس في فخ الخطاب الكولونياني الذي ينكر وجود الأمة الجزائرية ويعتبر الحديث عنها ضربا من الخيال.

وقد أكد فرحات عباس ما كان الاستعمار الفرنسي يريد أن يؤكده في الجزائر خلال قرن، وبدا مؤيدا للمرسوم الذي أصدره الملك الفرنسي "لويس فيليب" يوم 22 جويلية 1834م الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي،[2] فهو يريد من الجزائر أن تبقى مرتبطة بفرنسا بل جزء منها ولكنه يضع شروطا لذلك منها إلغاء القوانين الاستثنائية، ومساواة كل سكان الجزائر في الحقوق والواجبات وإلغاء سياسة الاستعمار القائمة على القهر والظلم،[3] إذ يقول[4]: "**العدل هو القضية الأساسية للمسلمين الجزائريين، إذا أرادت فرنسا أن لا تنفصل عنها الجزائر، وتبقى مرتبطة بها للأبد فعليها احترام الإسلام لأنه وطننا الروحي، وأما فرنسا فهي وطننا السياسي.**"

ألم يسقط فرحات عباس في الأسطورة الفرنسية القائلة بأن الجزائر أرض فرنسية إلى الأبد اشترتها فرنسا بدماء جنودها؟ فمقاله ذاك ناكر في مجمله للهوية الوطنية الجزائرية، وهو يرى أن لا شيء

---

[1] - l'entente franco-musulmane, N° 24 du 27 Février 1936

[2] -عبد الكريم بوصفصاف: **الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبدو وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص ص 54-55.

[3] - عزالدين معزة: رد على مقال فرحات عباس "الأب الروحي للإندماج والفرنسة"، **جريدة الشروق اليومي(الجزائر)**، العدد، 233، 12 أوت 2001.

[4] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p155.

في القرآن يمنع الجزائري المسلم من أن يكون فرنسي الجنسية، وإنما المانع في نظره هم غلاة المستوطنين.

فهل يعني ذلك سقوط فرحات عباس كليا في الفكر الاستعماري الذي دعا إليه منظرو الاستعمار، ففي سنة 1908م وفي هذا السياق صرح الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "جونار" (Jonnart) بما بقوله:[1] "**إن من مصلحتنا الملحة تشكيل نخبة مثقفة تكون قادرة على نشر مبادئنا وقيمنا في العدالة والرقي وتكون برجوازية محافظة ومتمسكة بارتباطها معنا ومنضوية تحت لوائنا لترعى ثمار التقدم الذي تحقق لفائدتها.**"

يتضح من هذا النص أن فرحات عباس كان على وعي تام بفرضية الاستعمار التي تقول أن الجزائر لم تحتل إلا لأنها لم تكن تتمتع بالسيادة وأنها كانت دوما نهبا للمحتلين، وأن يوم احتلال فرنسا لها كانت في فوضى عارمة وخاضعة للاحتلال العثماني كما كانت قبله خاضعة للاحتلال العربي، والبيزنطي، والوندالي، والروماني، وأن الجزائري في نظر الاستعمار الفرنسي لم يكن سوى أداة، وعلى هذا الأساس يجب أن يعامل؛[2] على الرغم من فرضية الخطاب الاستعماري فإن الاستعمار الفرنسي لجأ إلى طرق معينة لمحو الهوية الجزائرية بالقتل والتهجير والنفي والتجهيل والتمسيح والتجنيس، وغيرها من الطرق الأخرى، مما يدل بما لا يدع مجالا للشك، إن الخطاب الاستعماري واجه هوية ذات مقومات ثابتة وصلبة دون أن يعترف بذلك، حيث استعمل حرب إبادة أخرى لا تقل أهمية عن الحرب المادية مستهدفا ضرب القيم المعنوية والروحية للإنسان الجزائري، ولا شك أن هذه الأساليب جعلت الجزائري دون شك يفكر بقوة في هويته ومقاومة الهوية الجديدة الدخيلة التي يريد الاستعمار فرضها عليه، ولذلك كانت ردود الفعل الوطنية قوية ضد هذا المقال، حيث فتحت المجال للنخبة الوطنية لإعطاء رأيها في مفهوم الوطنية الجزائرية،[3] وخاصة الرد الصريح الذي جاء من الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي كتب في مجلة الشهاب في شهر أفريل من عام 1936م ردا بعنوان "*كلمتنا الصريحة*" ومما جاء فيها: "***فبالأمس كان يقول أحد كبار المتصوفين:***

فتشت عـــليك يـــا الله وجدت روحي أنا الله

واليوم يقول المتصوف في السياسة:

فتشت عليك يا فرنسا وجدت روحي أنا فرنسا."[4]

---

[1]- غي برفيليي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962**، ترجمة م. حاج مسعود وأخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 119.

[2]- عزالدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحكة الوطنية ومرحلة الإستقلال1889-1985**،المرجع السابق، ص 23.

[3] - James Mc Dougall: op-cit, p 86.

[4]- عبد الحميد بن باديس: **مجلة الشهاب**، أفريل 1936، ص 43.

ويضيف ابن باديس موضحا ومنتقدا بشدة لذلك المقال بقوله[1]:" ***إن هؤلاء المتكلمين باسم المسلمين الجزائريين والذين يصورون الرأي العام الإسلامي الجزائري بهذه الصورة. إنما هم مخطئون؛ يصورون الأمور بغير صورتها ويوشكون أن يوجدوا حفيرا عميقا بين الحقيقة وبين الذي يجب أن يعرفها. فهم في واد؛ والأمة في واد؛ ويريدون أن يضعوا رجال الإدارة العليا في واد ثالث، لا يا سادتي! نحن نتكلم باسم قسط عظيم من الأمة. بل ندعي أننا نتكلم باسم أغلبية الأمة، فنقول لكم ولكل من يريد أن يسمعنا؛ ولكل من يجب عليه أن يسمعنا؛ إن أراد أن يعرف الحقائق ولا يختفي وراء آكام الخيال: نقول لكم أنكم من هذه الناحية لا تمثلوننا ولا تتكلمون باسمنا، ولا تعبرون عن شعورنا وإحساسنا.***"

إن الشيخ عبد الحميد بن باديس لا يعترف نهائيا بما ورد في مقال فرحات عباس، ويعيب عليه التحدث باسم الأمة الجزائرية، وهو في نظره لا يمثل إلا نفسه، ولا يحق له التحدث باسم الأمة الجزائرية، ويضيف الشيخ ابن باديس قائلا[2]:" ***إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة، وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيحا شأن كل أمة في الدنيا؛ ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت.***" فابن باديس هو الرجل الذي أجاب بصراحة وفصاحة كبيرتين مؤكدا وجود الأمة الجزائرية، واستحالة كون الجزائر جزء من فرنسا."[3]

ثم يضيف عبد الحميد بن باديس قائلا:" ***بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها، وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة، والذي يشرف على إدارته العليا السيد الوالي العام المعين من قبل الدولة الفرنسية، ثم إن هذا الوطن الجزائري الإسلامي، صديق لفرنسا مخلص، وإخلاصه إخلاص قلبي لا إخلاص ظاهري، يخلص لها إخلاص الصديق لصديقه، لا إخلاص التابع لمتبوعه.***" [4]

---

[1]- نفس المكان.
[2]- المصدر نفسه، ص ص 43-44.
[3]-وليام ب. كواندت: المرجع السابق، ص51.
[4]- عبد الحميد بن باديس: **مجلة الشهاب**، أفريل 1936، ص 44 .

يتضح من هذا أن الأمة الجزائرية موجودة ولها هويتها التي تميزها على الهوية الفرنسية، وذلك في إطار الإستراتجية الأساسية التي تبناها ابن باديس وجمعية العلماء القائمة على التمييز بين الجنسية السياسية، والجنسية القومية، الأولى خاصة بالحقوق المدنية في إطار الاتحاد والصداقة مع فرنسا، وأما الثانية فترتبط بالمقومات الوطنية من لغة ودين وتاريخ،[1] ولكن ماذا يقصد فرحات عباس بهوية تبدأ في نظره مع التاريخ الإسلامي مهملا سواء عن قصد أو عن غير قصد المراحل التاريخية الأخرى التي مرت بها الجزائر ومركزا على اللغة العربية والإسلام، دون عناصر أخرى كاللغة الأمازيغية ثقافيا، وإهمال الدولة النوميدية التي دافعت عن الكيان الأمازيغي ضد الاستعمار، مع العلم أن الدولة الجزائرية الحالية قد اكتسبت هويتها الوطنية من القرن 16م بحدودها الحالية، أما هويتها التاريخية فتعود إلى آلاف السنين، وما مقاومات الأمازيغ للمحتلين من رومان ووندال وبزنطيين إلا خير دليل على ذلك.

وهكذا نجد جمعية العلماء برئاسة شيخها عبد الحميد بن باديس قد وقفت بالمرصاد لكل من حاول التعرض للهوية الوطنية، مهما كان مستواه ورتبته، تلك هي رسالتها الأساسية التي وهب رجالها الأجلاء أنفسهم للدفاع عنها، مستمدين قوتهم من الموروث الثقافي السوسيولوجي للمجتمع الجزائري.

أما مالك بن نبي أشار إلى هذا المقال في مذكراته فيذكر في مذكراته شاهد على القرن بقوله[2]: "**اطلعت على المقال، قطعا لم تهزني صدمة مثل التي هزتني ذلك اليوم، منذ قرأت عنوان المقال (أنا فرنسا) ورأيت اسم صاحبه (فرحات عباس).**"

كان مالك بن نبي في تلك الفترة يعيش بفرنسا، وشغوفا بمعرفة أحوال الجزائر، وسياسة المستوطنين فيها، وردود فعل الجزائريين المسلمين تجاهها، كان تواقا لإحياء الشخصية العربية الإسلامية مثله مثل العلماء، ولذلك قام بكتابة مقال شيق حسب رأيه، وأرسله إلى الأمين العمودي لنشره في جريدة الدفاع، ولكن هذا المقال لم ينشر، ولما سأل مالك بن نبي الأمين العمودي عن عدم نشر مقاله، أجابه هذا الأخير بقوله[3]: "**نعم إني لم أنشره عن رؤية حتى لا أحطم مستقبل فرحات عباس في الحلبة السياسية.**" يظهر أن الأمين العمودي كان على معرفة بجوهر ذلك الموضوع السياسي الذي نشره فرحات عباس، فلم يتحامل عليه أو ينتقده.

---

[1]- الزواوي بغورة: "الهوية والعنف في الخطاب الثقافي الجزائري"، **مجلة العربي**، العدد 599، أكتوبر 2008، وزارة الإعلام، الكويت، 2008، ص 28.

[2]- مالك بن نبي: **مذكرات شاهد على القرن**، ط2، دار الفكر، دمشق، 1984، ص360.

[3]- المرجع نفسه، ص 366.

ويوضح فرحات عباس مواقفه السياسية في هذه الفترة فيما بعد بقوله[1]: ***إن موقفي في ذلك العهد لمعروف، والاستشهاد ببعض الجمل اقتضبت اقتضابا مغرضا مما كتبته فيما مضى، لا يكفي لإقامة الدليل على محاربة سياسة كانت في وقتها لاصقة بالواقع، وتحيط بها إحاطة السوار بالمعصم، إن الشعب الجزائري موجود على سطح الأرض، هذه حقيقة لا مراء فيها، إن تجهيله وإفقاره وتقتيله لم تفض والحمد لله إلى إبادته ومحوه من الوجود. ولذا كان من المستعجل، في ذاك الحين، أن نطالب بنظام قانوني يتلاءم وحاجياته الوطنية، كما كان علينا أن ننقذه بجميع الوسائل المتوفرة لدينا.***"

وقد جاءت الردود على فرحات عباس في تلك الفترة قاسية، وركزت كلها على العنوان "*فرنسا هي أنا*"، وبعض الجمل الواردة فيه، ولكنها لم تناقش أو ترد على صلب الموضوع الذي يريد فرحات عباس الوصول إليه، وهي تحرر الجزائريين المسلمين، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإدراج الجزائريين كلهم في صف المواطنة الفرنسية، وهذه الأفكار كانت شائعة في تلك الفترة في الأوساط السياسية الجزائرية المعتدلة (الليبرالية)، وحتى رد ابن باديس تجاهل عن عمد تلك المسألة الوطنية كما كان يطرحها مصالي الحاج.[2] فقد كان ابن باديس يفرق بين "*الوطنية العرقية*" التي تعبر عن الهوية المعنوية للشعب الجزائري والتي تميزه عن المستوطنين، و"*الوطنية السياسية*" التي فرضتها فرنسا بالقوة على الجزائريين، وكان ابن باديس يهدف إلى ترقية الجزائري المسلم في حدود إسلاميته وحدود جزائريته التي يكون بها عضوا حيا في حقل العمران البشري، وحدود عروبته التي تمنحه مع الجزائرية والإسلامية والإنسانية الشخصية التاريخية الثقافية المميزة.[3]

فرحات عباس برغم الانتقادات القاسية التي تلقاها، لم يتسرع أو يتهور، إنما راجع جيدا ما كتب ضده، ورفض معاداة الشيخ ابن باديس أو الإساءة إليه، ذهب بنفسه إلى مقر مجلة الشهاب، لتوضيح موقفه من ذلك المقال واحترامه للعلماء وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس، فكتبت مجلة الشهاب عن تلك الزيارة بقولها:" **أظهر فرحات عباس عمق معارفه وسمو نظرته السياسية وفكره.**" [4] وبالفعل كانت هذه التنبؤات صادقة، ولم تمض إلا خمس سنوات على كتابة هذا المقال حتى أعلن فرحات عباس

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 154.
[2]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 65.
[3]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص ص 440-441 .
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 76.

بأنه وجد الوطن الجزائري الذي بحث عنه في المقابر، قائلا." **إن الوطن الجزائري الذي لم أجده سنة 1936 وجدته اليوم في أوساط العامة من المسلمين.**" [1]

بالفعل أن فرحات عباس قد وجد الوطن الجزائري لدى العامة من الشعب الجزائري المسلم، والتي يعول عليها في كل تطور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، فهو ليس بالرجل الذي يجعل من نفسه فوق الجميع مثلما كان يعتقد الحبيب بورقيبة، وإنما يستمد قوته وأفكاره من مجتمعه الذي كان يعاني التخلف والجهل والفقر، الذي فرضه عليه الاستعمار فكان همه بالدرجة الأولى تأمين لقمة العيش لإبقاء الروح في الجسد، ولكن مع مجيء الحرب الكونية الثانية وظهور أفكار جديدة سواء في الجزائر أو في كل المستعمرات وحتى في أوروبا نفسها، هذه الأفكار تدعو إلى القضاء على الاستعمار بكل أشكاله وأساليبه وأنماطه، لذلك نستطيع أن نقول أن وعي الشعب الجزائري في تلك الفترة كان عاملا هاما في تطور الفكر السياسي لفرحات عباس، وهنا يمكن أن نطرح قضية هامة، هل النخبة هي التي تقود المجتمع نحو الرقي والتطور والتحرر، خاصة في المجال السياسي، أم أن وعي الجماهير وإدراكها لواقعها هو الأساس في التحرر السياسي؟

في عام 1931م أصدر "موريس فيوليت" (Maurice Viollette) كتابه الموسوم "هل تحيا الجزائر" (L'Algérie vivra-t-elle?) قدم فيه أفكاره الداعية إلى سياسة الإدماج قائلا[2]:" ***إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج.*** " وقد طالب بمنح الجنسية الفرنسية لكل الجزائريين لأن القانون الفرنسي لم يسمح بمنحها إلا لبعض الأشخاص الذين طالبوا بها لأسباب شخصية، وذلك من أجل ترقيتهم،[3] ومنهم على سبيل المثال الشريف بن حبيلس الذي دعا الفئة المثقفة إلى التجنس قائلا[4]:" ***هذه البرجوازية المحافظة المتجمدة البالية طبقة "العمائم القديمة" كما تسميها النخبة والتي تشكل تناقضا حيا لها، على كل حال ماذا ننتظر من كلمة "النخبة"، إنها زبدة من الشباب المتكون في الجامعات الفرنسية، وهم فوق العامة، ومكانهم بين المتحضرين.*** "

---

[1] -Charles – Robert Ageron: "Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxièmes guère mondiale", In ,**revue d'histoire maghrébine**, N°4, Juillet 1975, Tunis, 1975, p 125 .

[2]- ناهد الدسوقي: المرجع السابق، ص 218.

[3] - Maurice Viollette: op-cit, p 426.

[4] - Chérif Benhabiles**: l'Algérie Française vu par un indigène**, édition, imprimerie orientale, Fontana frères Alger, 1914, p 107.

في 3 ماي 1936م فازت الجبهة الشعبية* في الدور الثاني للانتخابات التشريعية، وقد هلل الجزائريون لنجاح هذه الجبهة في الانتخابات وخاصة دعاة المساواة أو الإدماج الذين رفضوا التجنس الفردي ومنهم فرحات عباس، حيث وصف نجاحها قائلا[1]:" ***ولما انتصرت الجبهة الجمهورية** في فرنسا سنة 1936م، عمّت الفرحة البلاد، وابتهج العباد وحل الآمال محل الحداد، وأصبح آمال على طرف التمام بعدما كان مناط الثريا، فأسست رابطة المنتخبين المسلمين كتلة بسطت نفوذها على جميع القطر الجزائري وسمتها المؤتمر الإسلامي، فانبرى المنتخبون والعلماء والاشتراكيون والشيوعيون في تحضير ميثاق قوامه مشروع فيوليت، ولما طرحته الحكومة الفرنسوية على مكتب مجلس النواب عرف بمشروع بلوم–فيوليت.***"

وُضع مشروع بلوم– فيوليت على مكتب الجمعية العامة يوم 23 ديسمبر 1936م،[2] مضمون هذا المشروع منح الحقوق السياسية لبعض الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية وقد حصرهم في الضباط القدماء، وأصحاب الشهادات الجامعية والنواب،[3] وفي حالة قبول هذا المشروع يكون مجموع الجزائريين الذين سيتحصلون على الجنسية الفرنسية هو 30546 جزائري،[4] هذه الفئة في حالة انتقالها إلى الجهة الأخرى فأن مفهوم الهوية الوطنية الجزائرية سيزول نهائيا من فكر النخبة التي ستنتقل إلى الضفة الأخرى، وتترك العامة من الشعب الجزائري في الجهل والتخلف والظلم والاستغلال ولا تجد من يدافع عن حقوقها، فهذا المشروع كان يهدف من ورائه "موريس فيوليت" وقف نمو الوطنية الجزائرية التي بدأت ملامحها تنتشر في الجزائر خاصة بعد الكونية الأولى وقرارات مؤتمر السلم بباريس ومبادئ ولسن الأربعة عشر؛ وعن ذلك يقول موريس فيوليت[5]:" ***إذا كان محتلو الجزائر لا يفهمون أنه من واجبهم الانحياز إلى سياسة الإدماج بتبصر، وبحكمة وبصدق، فما عليهم إلا أن يعلموا بأنهم بذلك الرفض، يعملون على خلق وطنية جزائرية، تتخذ بالضرورة شكلا ثوريا، ككل الحركات الوطنية.***" وقد ألحق بهذا المشروع مذكرتان الأولى تقترح إيجاد مجموعتين انتخابيتين في الجزائر، الهيئة الأولى خاصة بحاملي الجنسية الفرنسية والهيئة الثانية خاصة بالجزائريين

---

*- تتألف هذه الجبهة الشعبية من ثلاثة أحزاب ائتلافية ترأسها ليون بلوم وهذه الأحزاب هي : الحزب الشيوعي الفرنسي برئاسة موريس طوريز (Maurice Thorez)، والحزب الاشتراكي برئاسة ليون بلوم (Léon Blum)، والحزب الراديكالي الاشتراكي برئاسة إدوارد دلادي (Edouard Daladier).

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 153.

**- الجبهة الشعبية

2 - Jacques Bouveresse: op-cit, p 888.

3 - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 85-86.

4 -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 407.

5 - L'Echo d'Alger du 25 octobre 1936

المسلمين (الأهالي)، والمذكرة الثانية تضمنت تقريرا عن مشاكل الميزانية الجزائرية وتطالب بتأكيد السيادة التامة لفرنسا في الجزائر.[1]

عارض هذا المشروع المستوطنون لأنه في نظرهم مشروع خطير قد يؤدي إلى حدوث فتنة كبرى،[2] في حالة دخول الجزائريين إلى الهيئة الانتخابية الأولى، وهدد نواب المستوطنين بالجزائر ورؤساء بلديتها باستقالتهم الجماعية إذا وافقت الحكومة الفرنسية على ذلك المشروع، ورفضه كذلك مصالي الحاج،[3] الداعي إلى استقلال الجزائر.

وأما الجزائريون المسلمون الذين أيدوا هذا المشروع فقد طالبوا بعقد مؤتمر إسلامي وتبنت هذه الدعوة جماعة النخبة خاصة فدرالية النواب المنتخبين لعمالة قسنطينة برئاسة محمد الصالح بن جلول وصديقه فرحات عباس، وشاركهم في ذلك الشيوعيون، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان الجميع يحذوهم الأمل في موافقة وتنفيذ مطالب حكومة الجبهة الشعبية، ولم يشارك المصاليون في المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد يــوم الأحد 7جوان 1936م، عيشة المولد النبوي الشريف، ويعتبر انعقاد هذا المؤتمر أكبر حدث بالنسبة للجزائريين لأنه جمع لأول مرة كل معارضي النظام الاستعماري،[4] وقد خاطب الشاعر محمد العيد آل خليفة بهذه المناسبة التي اعتبرها بعضهم بـــ "يوم الجزائر المشهود" قائلا[5]:

"يا فرنسا ردي الحقوق علــينـــا وأقلي الأذى وكف الوعـــيدا

"نحن رغم الطغاة في الدين أحرا ر وإن خالنا الــطغاة عــبيدا "

وافتتح المؤتمر الدكتور تامزالي باللغة الفرنسية رحب بالمؤتمرين باسم مدينة الجزائر، ثم تلاه الدكتور محمد الصالح بن جلول، ثم الدكتور ابن التهامي، ثم الدكتور عبد الوهاب، ثم الصيدلي فرحات عباس الذي أكد في مداخلته على ضرورة بقاء النواب الجزائريين مرتبطين بالعامة، رافضا تكوين هيئة انتخابية أولى ومشيرا بأن انعقاد المؤتمر ليس بسبب انتصار الجبهة الشعبية، ولكنه يعبر عن إرادة الجزائريين وممثليهم، ثم شكر الحكومة الفرنسية الجديدة على عواطفها تجاه الأمة الجزائرية،[6] ولقد أثار نقاشا حادا بين بعض المؤتمرين بسبب قوله أن المؤتمر انعقد بإرادة الجزائريين الذين هم في نظر هؤلاء

---

[1]- ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 221.
[2]- المرجع نفسه، ص 222.
[3]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 144.
[4] - Charles Robert Ageron: **De l'Algérie "française" à l'Algérie algérienne**, éd, Bouchéne, Paris: 2005, p 387.
[5]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 150.
[6] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 79.

أن الجزائريين لا يستطيعون ممارسة السياسة إلا عندما ترضى عنهم فرنسا ويزول الخطر،[1] ثم تدخل عبد الحميد بن باديس والعقبي والإبراهيمي، وقد ألقى ابن باديس خطابا أثر في النفوس مؤكدا على أهمية المطالب الدينية واللغة العربية.[2] وقد تم الإتفاق في هذا المؤتمر على جملة من المطالب[*] يرفعها وفد من المؤتمرين إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس وكان فرحات عباس أحد أعضاء الوفد، وعن ذلك يقول فرحات عباس[3]:" ***واستمرت الجزائر في الدفاع عن مطالبها التي رفعها المؤتمر الإسلامي، ذلك المؤتمر الذي كانت تكوّنه النخبة المثقفة من الشعب والملاكون المتوسطون.*** " ويكون بذلك فرحات عباس قد وصل إلى ما كان يتمناه وهو منح المواطنة الفرنسية للجزائريين ولكن في إطار الحفاظ على الحالة الشخصية،[4] وهو الذي رفض التجنس الفردي الذي سمحت به القوانين الفرنسية لسنة 1865م و 1919م، ويرى بأن الذين تحصلوا بصفة فردية على الجنسية الفرنسية أنانيون ولاتهمهم إلا مصلحتهم الشخصية، أما هو فلم يرد الحصول عليها إلا إذا منحتها فرنسا لكل الجزائريين المسلمين،[5] ولم يطلب أي أحد من أفراد عائلته الجنسية الفرنسية.

---

[1] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 428.

[2] - المرجع نفسه، ص 151

*- أولا :إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.
ثانيا :إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، و إلغاء الولاية العامة الجزائرية، و مجلس النيابة المالية، و نظام البلديات المختلطة.
ثالثا :المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية و مطابقة لروح القانون الإسلامي، و تحرير هذا القانون:
-فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، و تنفيذ هذا القانون حسب مفهومه و منطوقه
-إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.
-إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية و الذين يقومون بها.
-إلغاء كل ما ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، و إلغاء اعتبارها أجنبية.
-الحرية التامة في تعلم اللغة العربية، و حرية القول للصحافة العربية.
رابعا :الإصلاحات الاجتماعية:
التعليم الإجباري للبنين و البنات. الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.
جعل مشتركات بين المسلمين و الأوروبيين.
-الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات، ومستوصفات، و في معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية، و إنشاء خزينة للعاطلين من العمال.
خامسا :الإصلاحات الاقتصادية:
تساوي الأجر إذا تساوى العمل. تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة.
توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة و الاحتراف على الجميع ، وعلى ما نقتضى الاحتياج دون ميز بين الأجناس.
-تكوين جمعيات تعاونية فلاحية و مراكز لتعليم الفلاحين.
-الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.
-توزيع الأراضي الشاسعة على صغار الفلاحين و العمال الفلاحين.
-إلغاء قانون الغابات.
سادسا :المطالب السياسية:
-إعلان العفو السياسي العام.
-توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات.إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه.
-النيابة في مجلس الأمة. (**أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، المرجع السابق، ص ص 255-256.)**

[3] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 164.

[4] -حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص 69.

[5] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p 112.

ولكن المستوطنين وقفوا بكل ما يملكون من قوة وتأثير على البرلمان الفرنسي لرفض هذا المشروع، وتوالت الأحداث في الجزائر منها اغتيال الشيخ كحول الذي نسبت أجهزة الأمن اغتياله إلى جمعية العلماء المسلمين، واعتقلت الشيخ العقبي وعباس التركي، وكان الهدف من كل هذا تفكيك المؤتمر الإسلامي وضرب الحركة الوطنية، وبذلك استطاعت مناورات المستوطين في تحقيق هدفها،[1] ورفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع بلوم–فيوليت، وكان ذلك إهانة لفرحات عباس وزملائه من فيدرالية المنتخبين المسلمين وخاصة لسياسة الإدماج التي طالب بها هؤلاء، وكذلك جاء الرفض من مصالي الحاج الذي رفض سياسة الإلحاق التي أقرها المؤتمر الإسلامي الأول هذا الإلحاق في نظره جاء بالقوة ولم يقبله أبدا الشعب الجزائري.[2] ويقول فرحات عباس[3] عن ذلك :" ***وسارت الحوادث سيرا حثيثا، فصرح الرئيس بلوم في شأن الإصلاحات التي كنا ننتظرها بفارغ الصبر وتلهف: "العجلة في الانتظار" ولكن أعداءه لم ينتظروا فأطاح مجلس الشيوخ بحكومته، ثم استقبل خلفه المسيو دلادلييه سنة 1938 وفدا عن المؤتمر الإسلامي وقال لنا: "إن البرلمان يناصب العداء لمشروع فيوليت لأنه يرى أن الجنسية الفرنسوية لا تتلاءم والشرع الإسلامي، ولذا ليس بيدي شيء، وأطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة، قصد المحافظة على الأمن لا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا ولا تنسوا بأن فرنسا دولة قوية الجانب." وكنت أترأس هذا الوفد، فأجبت رئيس الوزراء بقولي:" إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أيه قوة ما.. وستتحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة الخرقاء"، وكان الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله بجانبي.. أجاب دلادييه بكلمة وجيزة:" لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم –الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه– ومهما يكن من أمر، فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب، وكره من كره."***

إن رفض مشروع بلوم–فيوليت أثار رد فعل قوي لدى دعاة الإدماج،[4] وكان نكسة كبرى لهم، وقد رجع بعض الإدماجيين إلى الشعب ومنهم فرحات عباس، وظل بعضهم متعلقا بالأوهام والسراب مثل ربيع الزناتي والدكتور محمد الصالح بن جلول،[5] اضطر فرحات عباس أمام تلك الهزيمة المُرّة التي لم يكن يتوقعها حيث تراجع عن دعوته "من المستعمرة إلى المقاطعة" ونشر في افتتاحية جريدة الوفاق

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 165.

[2]- بنيامين سطورا: **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974**، ترجمة الصادق عماري، ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 151.

[3]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص : 157-158.

[4]- Jean Lacouture: op-cit, p277.

[5]- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 371.

الفرنسي الإسلامي الصادرتين يومي 16 و 23 ديسمبر 1937م مقالين بعنوان : "نحو حزب سياسي، الإتحاد الشعبي الجزائري" "من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطنة".[1] وقد اختلف بذلك مع صديقه وزميله الدكتور محمد الصالح بن جلول لأنه لم يتخلص من انتهازيته،[2] والذي أسس حزبا سماه "حزب التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" بعد ثلاثة أيام فقط من تأسيس فرحات عباس لحزب "الإتحاد الشعبي الجزائري"[*] [3] وقد جعل فرحات عباس شعار حزبه من "الشعب وإلى الشعب"[**4] وقد صرح أثناء تأسيسه لهذا الحزب بقوله[5]:" ***يوم تأسيس حزب الاتحاد الشعبي الجزائري هو يوم العروبة والإسلام في الجزائر، فإما أن تنهض الجزائر المسلمة بعد هذه الكبوة، وإما أن تقسط أمام أعدائها الماكرين في هوة ما لها من قرار.. ونحن نريد عيشة مقرونة بالعز والسعادة لنعرف الظالمين والمفسدين كما نعرف الشيوعية اليهودية المبيدة، وجبابرة الكولون، إن هذه الجزائر المسلمة التي أرادوا مسخها ومحق أهلها وجعلهم وقودا لنيرانهم المقبلة [***] قد صعبت عليهم... إن حزب الاتحاد الشعبي الجزائري سيكون للجزائريين المسلمين جميعا عرينا يؤوون إليه.***" هذا الحزب أسسه حسب رأيه لكل الجزائريين لمواجهة سياسة المستوطنين التي تمثلها أصحاب المصالح والقياد والباشا غوات وشيوخ الزوايا وكل من يدور في فلك الاستعمار ضد الجزائريين، ففي نظره هؤلاء هم أعداء الشعب الجزائري، وأن والده من أحد الأشخاص الذين ذكرهم، ويرى بأن انتصاره لا يمكن أن يكون إلا بالاعتماد على الشعب الجزائري جاعلا من الأسواق والمقاهي والأكواخ والأرياف والشوارع ميادين مقاومة.[6] وقد حدد أهداف ومبادئ حزب الاتحاد الشعبي الجزائري على بطاقات الانخراط وهي:

- المساواة والحرية السياسية.
- الخبز.
- الأجر الأدنى.
- التعليم باللغة العربية.

---

[1] - Jacques Bouveresse: op-cit, p 891.

[2] - Jean Lacouture: op-cit, p277.

[*]- الحقيقة إن حزب الاتحاد الشعبي أنشئ سنة 1937م بواسطة اتحادية النواب برئاسة الدكتور ابن جلول، ولكن التباعد بينه وبين فرحات عباس: استطاع هذا الأخير أن يستقل بالتحاد الشعبي، وابن جلول أسس حزب التجمع الفرنسي الإسلامي. (**عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثانية 1936-1945، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 208-209).**

[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 91.

[**]- هذا الشعار رفعته كذلك جريدة المجاهد التي أسستها جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية.

[4] - ibid.

[5]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 202.

[***]- في هذه الفترة بدأت تقرع طبول الحرب الكونية الثانية.

[6] - Charles – Robert Ageron, "Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxièmes guerre mondiale", **revue d'histoire maghrébine**, N°4, Juillet 1975, Tunis, 1975, p 125

- تكوين الشباب المسلم.
- حرية الديانة.
- الصحة الاجتماعية.
- الأخوة الإنسانية.
- ضد الإمبريالية.[1]

هذه المبادئ هي التي جعلها أساسا لحزبه، وقد أعطى الأهمية الأولى للمساواة التي تتمثل في نظره في القضاء على كل القوانين الاستثنائية التي أصدرها الاستعمار لقهر الجزائريين، وأن إزالتها ستلغي كل المظاهر اللاإنسانية والتمييز العنصري، مما يفتح الباب أمام الجزائريين المسلمين لتحقيق ترقيتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ثم يأتي أخيرا التحرر السياسي.

وأما برنامج حزب الاتحاد الشعبي الجزائري فقد ركز فيه بالدرجة الأولى على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ومما جاء فيه:

-تحويل الدواوير إلى مجالس بلدية، تكون تحت إدارة جماعة منتخبة منه.

-إنشاء ملكيات زراعية صغيرة مقسمة بين الأهالي، وقدماء المحاربين، وتؤخذ من أملاك الدولة.

-تحديد حد أدنى للأجور يكفل معيشة العمال.

-المحافظة على الملكية الفلاحية الصغيرة لدى الأهالي، وتوقيف احتلال الأراضي من طرف المستوطنين، وذلك لضمان بقاء الفلاحين مرتبطين بأرضهم.

-منح قروض فلاحية للفلاحين.

-إعادة تنظيم ديوان الحبوب.

-إلغاء قانون استغلال الغابات.[2]

وقد كتب في مقدمة كتيب ألفه "لماذا أسسنا حزب الشعب الجزائري" ما يلي:

---

1 - Benjamin Stora et Zakya Daoud, op-cit, p 92.

2 - Ferhat Abbas: **(brochure)Pourquoi créons-nous l'union populaire Algérienne**, Alger, 1938

"إن أحسن وسيلة لتطوير بلادنا هي مساعدة الفلاحين، فمنذ 108 سنوات والجزائريون المسلمون لم يتلقوا أية مساعدة من فرنسا، ورفضوا كل الأعمال الوحشية التي فرضها الغزو الفرنسي على الجزائر، ولكنهم من جهة أخرى مستعدون بأن يعيشوا أحرارا في إطار الوحدة الفرنسية.. فهما كيَدَيْنِ (فرنسا والجزائر) مرتبطين بعضهما فوق بحيرة البحر المتوسط، إنهما رمزان للتطور والمستقبل السعيد."[1]

ودعا فرحات عباس كل الجزائريين الذين يريدون الحصول على حقوق الإنسان والمواطنة وكل أصدقاء القضية الأهلية للانضمام إلى هذا الحزب فأول حركة حددها لحزبه هي إحصاء مناضليه من كل الذين يريدون:

- نظام مساواة حيث تنعدم محظوظية الطائفية، والمنشأ والجنس.
- نظام اقتصادي يحقق العيش والحياة الفضلى للجميع.
- جزائر تكون مقاطعة فرنسية حقيقية مثلها مثل المقاطعات الفرنسية في أم الوطن. هؤلاء المؤمنون بهذه المبادئ الإنسانية والعدالة والمساواة والأخوة عليهم أن يبعثوا لنا بمشاركتهم وأن ينضموا لتدعيم الصفوف.[2]

وقد كتب مرارا وبإلحاح أن مفتاح النجاح والتقدم هو في النظام والطاعة، ويتمثل ذلك في نظره في قائد له مناضلون مخلصون، وأن النخبة في نظره يجب أن يكون هدفها تربية الجماهير وتكوينها سياسيا والسير بها نحو التحرر والتقدم، وفي هذه العملية فإن حزب اتحاد الشعب الجزائري عليه أن يقدم الإطارات حين تقدم الجماهير قوتها المعنوية والعددية.[3]

فهو يطلب من كل الجزائريين الذين يشاركونه في أفكاره أن ينضموا إلى حزب الاتحاد الشعبي الجزائري، بل ويؤكد ويلح على كل جزائري الانضمام إلى هذا الحزب، ***"إن الانخراط في الاتحاد الشعبي هو واجب على كل جزائري بصفته رعية فرنسية، لكي يطالب بالجنسية الفرنسية، والثقافة الفرنسية، والحريات الفرنسية. أن كل شيء حق لطبقة العمال في فرنسا هو حق لنا هنا. إن خلاص الإنسان الأهلي وتحريره ليس إلا من عمل الإنسان الأهلي."*** [4] فرنسا بالنسبة إليه هي وطن الحرية والديمقراطية والعلم، قد سلبت فكره، وناضل خلال هذه المرحلة من أجل نقل الإنسان الجزائري إلى الضفة الأخرى،

---

[1] - Ferhat Abbas: U.P.A (brochure).

[2]- المرجع نفسه، ص 204.
[3]- المرجع نفسه، ص 205.
[4]- نفس المكان.

ونسي بأن ذلك أمر غير ممكن، ولم يدرك بأن أفكاره طوباوية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع، لأنها تتنافى مع التاريخ وقيم الشعب الجزائري وحضارته، وكان عليه أن ينتظر مدة زمنية أخرى ليدرك خطأ أفكاره.

لماذا لم يستطع فرحات عباس أن يستقل فكريا عن فرنسا؟ وكيف استطاع أن يتخلص أو أن يتجاهل انتماءه للحضارة العربية الإسلامية؟ أم أن الثقافة الفرنسية التي تلقاها في مدارسها وجامعاتها قد سلبته من أصوله الحضارية؟ فهو ينظر إلى المشرق العربي بأنه رمز للقهر والعبودية واستغلال الفئات الشعبية البسيطة ففي ذلك يقول[1]:" ***بقدر ما أحس بأنني شرقي بفعل الدين الإسلامي، وتسامحه، وإيماني به، بقدر ما أكره الشرق السياسي، إنه شرق الملوك والأمراء والدسائس والقهر والاستبداد.*** "

لكنه مع كراهيته للشرق السياسي، لم يكن يكره الدين الإسلامي ويؤكد على إيمانه به، ورغم فشل مشروع بلوم–فيوليت فقد ظل مع عبد الحميد بن باديس، يستكمل معه مهمة المؤتمر خارجيا رافضا ومعتذرا عن المشاركة فيه بصفة نظامية، حيث وجه رسالة إلى الأمين العام للمؤتمر الإسلامي يعتذر فيها عن رفضه للعضوية فيه، وهذا نص الرسالة:

" **سطيف 26 جويلية 1937**

سيدي وحبيبي الأمين العام بلحاج، إن الصحافة نشرت تعييني كعضو عامل في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي، إنني ممتن كثيرا لهذه الثقة التي أعطانيها المؤتمر، وإني أشكركم، ولكن لا يمكن لي قبول هه المسؤولية لأن مشاغلي كثيرة.

النيابة في جهتين، وعملي في اتحادية النواب وفي جريدة لانطانط، وفي الاتحاد الشعبي الجزائري.

إن القرار الذي أخذناه في الجزائر يهدف إلى تعاون جميع الهيئات ذات الهدف المشترك مع المؤتمر، ولذا فأني أتمنى أن يكون بين المؤتمر والاتحاد الشعبي تعاضد وتنسيق حتى يتوصلا لمجهوداتهما إلى إيجاد دستور ديمقراطي وأنساني للجزائر." [2]

إذا حللنا الفكر السياسي لفرحات عباس خلال هذه المرحلة نجده قد تأثر كل التأثر بثقافة وحضارة فرنسا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تألم كثيرا لوضعية الجزائريين المأساوية التي فرضها عليهم

---

[1] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 583.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 203-204.

الاستعمار، وقد وصف الكاتب الفرنسي "تريبي" (Tripier) حركة فرحات عباس بأنها عديمة الجدوى، لأنه بناها على شخصيته، فهي لم تبن على برنامج ولا على مبدأ، وإنما بنيت على شخص فرحات عباس، وشبهه الكاتب بذلك بالحبيب بورقيبة، ويصفه بأنه كان يعتقد في نفسه *أب الحركة الوطنية المعتدلة*" والتي تعتمد على الوسطية والمعقولية.[1] فهو خلال فترة ما بين الحربين لم يطالب باستقلال الجزائر لأنه لم يكن يؤمن بوجود وطن جزائري، ولكنه طلب بالمواطنة الفرنسية لكل الجزائريين.[2]

إن رفض مشروع بلوم–فيوليت، ومنح المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين المسلمين، وعجز باريس عن وضع حد لانتهازية المستوطنين جعلت النخبة الوطنية الليبرالية التي يمثلها فرحات عباس تطالب بأشياء أخرى لصالح الجزائريين.

بعد اندلاع الحرب الكونية الثانية بثلاثة أيام فقط أي يوم 4 سبتمبر 1939م نشر فرحات عباس مقالا في افتتاحية جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي رسالة مفتوحة لأصدقائه النواب يعلن لهم فيها عن وضع حد لحزب إتحاد الشعب الجزائري ومما جاء فيه[3]:

أصدقائي الأعزاء،

اليوم في هذه الساعة الصعبة، أصبحت حرية الأمم الديمقراطية مهددة، يعلن حزبنا عن توقف أي نشاط سياسي، ويتحول كليا للدفاع عن سلامة الأمة التي يرتبط بها مستقبلنا، لأنه في حالة زوال فرنسا الديمقراطية فإن حريتنا ستزول للأبد.. إن مكاني هو في الجيش إلى جانب رفاقي في الفيلق.. أنا ذاهب إذا مت، أطلب منكم أن تحتفلوا بذكراي، مع بقائكم أمناء لحزبنا.. وإن عدت سوف أستأنف معكم وبنفس الشجاعة، وبنفس التضحية الدفاع عن قضيتنا المقدسة، تحيا الجزائر، تحيا فرنسا."

في هذا الوقت الذي تطوع فيه فرحات عباس في الجيش الفرنسي للدفاع عن الديمقراطية، كان الحبيب بورقيبة نزيل سجون فرنسا بسبب مواقفه الوطنية.

إن تطوع فرحات عباس في الجيش الفرنسي كان نابعا من إيمانه بالديمقراطية الفرنسية ورفضه للدكتاتورية النازية والاستبداد، آملا من ذلك أن تنتقل الديمقراطية الفرنسية لتعم كامل الجزائريين المسلمين والمستوطنين بدون استثناء، ذلك هو هدفه من التطوع الإرادي في الجيش الفرنسي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 205.

[2] -Sophie Chautard: **L'indispensable des conflits du XX [e] siècle**, 3eme édition, éd, Studyrama, France, 2006, p 142.

[3] - Ferhat Abbas, éditorial de l' entente franco-musulmane, N°127 du 4 septembre 1939.

المبحث الثاني

الحبيب بورقيبة أفكاره ونضاله السياسي ما بين الحربين

(1939-1919)

يتناول هذا المبحث أفكار ونضال الحبيب بورقيبة ما بين الحربين (1919–1939)، وسنتعرض فيه إلى أوضاع تونس السياسية، والمواقف التي اتخذها الحبيب بورقيبة سواء بصفة شخصية أو في إطار جماعي تنظيمي وذلك من خلال انخراطه في الجمعيات السياسية، عاملا ومناضلا من أجل إنقاذ تونس من الاستعمار الفرنسي والتخلف الذي كانت تعاني منه تونس، وزاده الاستعمار أكثر، وذلك من أجل السيطرة الاستعمارية التي لا تتحقق إلا بوجود الجهل والفقر، ولكن الاستعمار لا يمكن له مواصلة سياسته الاستبدادية إلا بخلق تناقضات بين مجتمعين متناقضين، ففي مطالع القرن العشرين من القرن الماضي بدأ الوعي الوطني يبرز بين التونسيين بسبب تناقضات ناجمة عن سلطة الحماية، فنظام الحماية أضر بمصالح الأغلبية من التونسيين سواء سكان المدن أو سكان الأرياف، وهذا الظلم أصبح قاسما مشتركا بين جميع التونسيين، قد ساعدهم على تجاوز خلافاتهم السابقة، والتركيز على مواجهة الاستعمار، وكل هذا أدى إلى نمو الوعي الوطني التونسي.[1] فالحبيب بورقيبة قد تأثر بعدة حوادث من جراء السياسة الاستعمارية حيث كونته ووجهته سياسيا، نذكر منها على المستوى الداخلي حوادث الجلاز 1911م، وحوادث الترامواي 1912م، ووفاة البشير صفر 1917م كأحد رموز الشباب التونسي الإصلاحية، وتأسيس الحزب الدستوري التونسي 1920م، وأزمة العرش الحسيني 1922م، وأما على المستوى الخارجي فنذكر منها الاستعمار الإيطالي لليبيا سنة 1911م، وفشل ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف سنة 1920م، ونجاح مصطفى كمال أتاتورك في طرد المستعمر وبناء تركيا الحديثة.

رجع الحبيب بورقيبة من باريس سنة 1927م حاملا معه زوجة وابنا وشهادة في الحقوق ومعرفة جيدة للحياة السياسية في فرنسا، لقد بعثت فيه فرنسا المعرفة والأفكار الليبرالية، وبعودته إلى تونس عقد قرانه على زوجته "ماتيلد" على الطريقة الإسلامية،[2] وجد تونس تعيش أزمة حادة اقتصاديا واجتماعيا منها

---

[1]- علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934**، المرجع السابق، ص ص : 111- 112.

[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص ص. 71-72

ظهور المجاعات في الجنوب التونسي، وتفاقم الاستعمار الزراعي، والتأثير السلبي للوحدة الجمركية الفرنسية–التونسية.[1]

وهنا نجد تشابها يكاد يكون شيئا واحدا بين الجزائر وتونس، فسياسة الاستعمار القائمة على قمع كل وطني مدافع عن كرامته، وذلك باستعمال كل وسائل القمع إلى درجة الإفراط، كل هذا ساهم بشكل مباشر في خلق وعي وطني جماعي بين الفئات الشعبية البسيطة وشعورها المشترك بالظلم المسلط عليها بدون تمييز فسياسة الاستعمار وزعت الظلم على الأغلبية العظمى من الشعبين الجزائري والتونسي بشكل متساو، ولم تكن تفرق بين أمِي وفقير وغني فهم جميعا قطعان عند الاستعمار، هذا الوعي الجماعي الناتج عن انعكاسات السياسة الاستعمارية، سار في نفس الوقت مع وجود نخبة مثقفة تخرجت سواء من جامع الزيتونة أو من المدارس والجامعات الفرنسية، فثقافتها ووعي الشعب وظلم الاستعمار ساعدها على ممارسة النشاط السياسي؛ بعد مرور 25سنة من فرض الحماية الفرنسية على تونس تقدم رئيس جمعية الأوقاف بشير صفر يوم 24 مارس 1906م بمناسبة تدشين " التكية"* بتونس العاصمة بمطالب سياسية إلى فرنسا من أجل تحسين أوضاع التونسيين التي تدهورت بفعل سياسة الاستعمار، هذه المطالب أقلقت سلطة الحماية وعزلت بشير صفر من مهامه على رأس الأوقاف، وفي مؤتمر إفريقيا الشمالية الذي نظم بباريس من 6 إلى 8 أكتوبر 1908م تقدم كذلك بشير صفر بتقرير شرح فيه آثار سياسة الاستعمار في تونس، وطالب بضرورة إشراك التونسيين في العمل التمديني،2 بعمله هذا السياسي يكون قد فتح الأبواب للفئة المثقفة التونسية سواء منهم الإصلاحيون المتخرجون من جامع الزيتونة أو المعهد الصادقي أو المتخرجون من المدارس والجامعات الفرنسية فقد نظموا أنفسهم منذ 1907م، وذلك عندما أسس علي باش حامبة* يوم 07 فيفري 1907م جريدة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسسة وهي "التونسي" للدفاع عن مصالح

---

[1]- محمد المختاري ناصري: **الحركة الوطنية التونسية بين البورقيبية واليوسفية 1934-1961**، شهادة الكفاءه في البحث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1991، ص 8.

*- مأوى العجز

[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 489، 490.

*-علي باش حامبة من مواليد مدينة تونس سنة 1876، أي قبل خمس سنوات من دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد التونسية. وهو ينتمى إلى عائلة تركية مترفة إذ كان والده من أعوان الوزير مصطفى بن إسماعيل. أما والدته فمن عائلة معروفة. وقد درس في المدرسة الصادقية. وبعد إكمال دراسته بها، أشرف على إدارة عقاراتها بصفته وكيلا الشيء الذي أكسبه خبرة بالإدارة، وبالشؤون العامة، وبأحوال البلاد. وفى الآن نفسه، انتسب إلى جامعة آكس.آن. بروفانس الفرنسية بهدف إعداد إجازة في الحقوق. واثر إحرازه على هذه الشهادة، نال شهادة الدكتوراه في الحقوق. وقد انخرط علي باش حامبة في الحركة الإصلاحية التي ظهرت اثر إنشاء الجمعية الخلدونية سنة 1896 ليدعم دورها بتأسيس جمعية قدماء تلاميذ المعهد الصادقى سنة 1905 .وبذلك تأثر علي باش حامبة بهذا التيار النضالي الذي كان يسعى إلى ربط أواصر التعاون مع حركات إصلاحية في الشرق العربي لمقاومة الاستعمار. والارتقاء بالمشهد السياسي والاجتماعي. وهو ما يتأكد منه من خلال تأسيسه لحركة الشباب التونسي والنادي التونسي. وإيمانا منه بضرورة إيقاظ الحس الوطني وشحذ الهمم والعزائم لم يتردد علي باش حامبة في تأسيس جريدة LeTunisien لنقد السياسة الاستعمارية. كما أصدر علي باش حامبة جريدة أسبوعية ناطقة بالعربية سمّاها التونسي، ولما ضاقت السلطات الاستعمارية ذرعا بعلي باش حامبة وبنضالاته الوطنية، وحماسه الفياض من أجل بعث حركة مناهضة للاستعمار، اتهمته بالانحياز لتركيا في صراعها ضد ايطاليا وبمساعدة ضباط أتراك على اجتياز الحدود الفاصلة بين تونس وليبيا وعلى مدّ المجاهدين الليبيين الذين كانوا يقاتلون الإيطاليين الذين غزوا بلادهم سنة 1911 بالذخيرة والعتاد وبعد تلك المحاكمة الجائرة والصورية غادر علي

التونسيين وفي سنة 1909م انضم إليها عبد العزيز الثعالبي الذي أشرف على إصدار طبعة منها باللغة العربية، وتكونت على إثر ذلك نواة أساسية لحزب سياسي تونسي هو "الحزب التطوري" حيث وضع برنامجا سياسيا استوحاه من "تركيا الفتاة" وطالب هذا الحزب من سلطة الحماية بتمكين التونسيين من الارتقاء إلى المناصب السياسية، وفي سنة 1911م أعلن هذا الحزب عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الليبي إثر تعرضه للغزو الإيطالي، وتحول كره التونسيين للاستعمار أكثر من خلال انتفاضة يوم 07 نوفمبر 1911م عندما أرادت سلطة الحماية تمرير طريق السكة الحديدية عبر مقبرة الجلاز، فقد تصادم المتظاهرون التونسيون الرافضون المساس بمقدساتهم بالجيوش الفرنسية سقط خلالها قتلى من الجانب الفرنسي وشهداء من الجانب التونسي، وهي المرة الأولى بعد نهاية المقاومة المسلحة في الجنوب التونسي التي يحدث فيها اصطدام بين الجيش الفرنسي والتونسيين،[1] وهنا نجد أن رجل الشارع يشارك عن وعي النخبة التونسية في رفضها لسياسة الاستعمار، مما يجعل النخبة التونسية تعتمد على سند قوي لها، وتزداد الأمور أكثر عندما داس سائق تراموای من أصل إيطالي يوم 9 فيفري 1912م طفلا تونسيا فقتله، فتتراكم بذلك الأحداث من حادثة الجلاز والغزو الإيطالي لليبيا ومقاطعة التونسيين لتراموای ومطالبتهم بتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ولم تجد أمامها سلطة الحماية سوى اللجوء إلى اتخاذ إجراءات عقابية منها إعلان القانون العرفي وعدم السماح للتونسيين بممارسة العمل السياسي والإعلامي.[2]

أثناء الحرب الكونية الأولى توقف نشاط الحركة الوطنية التونسية، وشارك التونسيون في الحرب إلى جانب فرنسا بحوالي 80.000 جندي قتل منهم في ساحة الوغى 10.723 جندي أي ما يساوي 13.40% من التونسيين المجندين، أما الجزائر فقد قدمت هي الأخرى 173.000 ألف جندي أي 3.6% من مجموع سكان الجزائر المسلمين،[3] قتل منهم في الحرب 56.000 [4] أي 32.36%.

هذه التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعبان الجزائري والتونسي لصالح فرنسا والدفاع عنها كان من الواجب الإنساني والأخلاقي على فرنسا أن تراجع سياستها الاستعمارية تجاههما، ولقد علق الوطنيون

باش حامبة البلاد إلى اسطنبول بعد إقامة قصيرة في باريس قد يكون أصدر خلالها جريدة أسبوعية سمّاها فرنسا الإسلامية،= =وعلى الرغم من ظروف المنفى القاسية، واصل علي باش حامبة النضال ضد الاستعمار الفرنسي. وظل دؤوبا على ذلك إلى أن توفته المنية يوم 29 أكتوبر 1918 إثر حمى كانت غاية في الخطورة.**(للمزيد أنظر: الهادي جلاب: <u>على باش حامبة (1876-1918)</u>، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2005)**

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 493- 494.

[2]- المرجع نفسه، ص 495.

[3] -Pascale Le Pautremat: **La politique musulmane de la France au xx siècle**, éd, Maisonneuve et Larose, France: 2003, p147.

[4]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، المرجع السابق، ص 209.

الجزائريون والتونسيون آمالا كبيرة على مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن الأربعة عشر وبالأخص المبدأ الذي يؤكد على حق الشعوب المطلق في تقرير مصيرها بنفسها، ومن ناحية أخرى فإن الشعوب العربية الإسلامية الخاضعة للاستعمار كانت هي الأخرى تطالب بالتحرر والتخلص من الاستعمار،[1] فليبيا تحصلت يوم 1جوان 1919م على قانون أساسي يسمح لها بإنشاء برلمان طرابلسي منتخب بالاقتراع العام وحكومة الأغلبية الساحقة من أعضائها مسلمين، وأما في مصر فقد تقدم سعد زغلول يوم 18 نوفمبر1918م إلى المندوب البريطاني في مصر طالبا منه السماح له بالذهاب إلى لندن من أجل التفاوض حول استقلال مصر،[2] هذه الحركية دفعت النخبة التونسية للخروج من تحفظهم وأرسلوا مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن أثناء إقامته في روما في شهر أفريل 1919م، ولكنهم كانوا متيقنين بأن مطالبهم لا يستجاب لها لأن فرنسا لم تكن راضية عن تطبيق مبادئ ولسن في مستعمراتها،[3] وفي 1919م أثناء انعقاد مؤتمر السلم بباريس اتصل عبد العزيز الثعالبي بالمؤتمر وقدم إليه مذكرة تتعلق باستقلال تونس، ونشر كتابه "تونس الشهيدة" باللغة الفرنسية الذي فضح فيه أساليب الاستعمار الفرنسي وطالب فيه بمنح دستور لتونس، كما طالب بإحداث مجلس منتخب يتركب من 60 عضوا يتولى مهام السلطة التشريعية وإقامة سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية، فاعتقلته السلطات الفرنسية وأرجعته إلى تونس ورمته في السجن، تحركت الجماهير التونسية رافضة ذاك العمل وأمام الضغط الشعبي أجبرت فرنسا على إطلاق سراحه،[4] فالتف حوله الشعب التونسي والنخبة وطالبوا بتأسيس حزب سياسي وطني، وفي يوم 15 جوان 1920م ظهرت جريدة "الصواب" تحمل على صفحتها الأولى عنوان "الدستور في تونس"،[5] وتم في هذا اليوم تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي، وانتخب عبد العزيز الثعالبي رئيسا للحزب، والمحامي أحمد الصافي أمينا عاما، وقام هذا الحزب على مبادئ يطالب بنظام دستوري لتونس وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب، وتقوم إيديولوجية رئيسه على اعتبار أن المصدر التشريعي الملائم لتونس هو تراثها العربي الإسلامي، وأن العرب كلهم أمة واحدة لابد لها من الوحدة، ودعا إلى الوحدة العربية، وقد كتب في جريدة "الشهاب"[6] التي كانت تصدر في الجزائر مقالا بعنوان: "الوحدة العربية في طريق التحقيق" قائلا:" ***الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل***

---

[1]-أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 496.
[2]- المرجع نفسه، ص 499.
[3]-نفس المكان.
[4]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 54.
[5]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 502.
[6]- **جريدة الشهاب**، عدد جويلية 1939.

قسما كبيرا من رقعة آسيا الغربية وشطرا من إفريقيا، يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغربا غربا إلى المحيط الأطلنطكي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الإفريقية." ودعا إلى تطهير الدين الإسلامي من البدع والطرقية وهنا نجده يتفق تماما مع مبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأسس هذا الحزب مطبعة النهضة ومجلة الفجر، وعمل على تكوين عدة مشاريع اجتماعية وثقافية، لكي يتسنى له تنظيم الشعب، وقد ساند الباي محمد ناصر الحزب الحر الدستوري وانخرط فيه ابنه الأكبر محمد المنصف باي مدعما بذلك مطالب الحركة الوطنية التونسية.[1]

وقد حاول الحزب الدستوري أن يكون نشاطه في إطار الشرعية حيث اقتصر على إجراء اتصالات مع السلط العليا في تونس، وإرسال وفود إلى باريس، ولكن لم تمض مدة طويلة على تأسيس الحزب حتى بدأت الخلافات بين الجناح المؤيد لرئيس الحزب الثعالبي المتمسك بالمطالب التي أوردها في كتابه "تونس الشهيدة" والجناح المعتدل الذي يتزعمه حسن قلاتي الذي لم يكن يرغب في التصادم مع سلطة الحماية، ويدعو إلى قبول الإصلاحات بشكل تدريجي وذلك بالتعاون مع النظام القائم، فهاجمه زملاؤه القدامى واتهموه بالميوعة وحتى بالخيانة، فلم يتردد مع بعض أصدقائه في تأسيس تنظيم سياسي جديد يوم 16 أفريل 1921م هو "الحزب الإصلاحي".[2] وقد زار وفد منهم المقيم العام وعبر له عن تعلقه بنظام الحماية، واشتد بذلك الصراع بين الدستوريين وبين الإصلاحيين كل منهما يتهم الآخر، ولم يستطع الحزب الإصلاحي استقطاب الجماهير الشعبية إليه، وانحل من تلقاء نفسه سنة 1928م.[3] وتعرض كذلك الحزب الدستوري إلى أزمة أخرى أضيفت إلى هذه الأزمة وهي أزمة أفريل 1922م، حيث مالت أغلبية حاشية الباي محمد الناصر المؤيدة للحزب الدستوري، كما شجع بوجه خاص الأمير محمد المنصف الدستوريين وساعدهم على إعداد مظاهرة التي تقرر تنظيمها يوم وصول رئيس الجمهورية الفرنسية "الكسندر ميلران" إلى تونس، فالمقيم العام الفرنسي كان يرفض مساندة القصر للحركة الوطنية، أما الأمير محمد المنصف بقي مصرا على مساندة الدستوريين، وهدد في حالة قبول أبيه لتهديدات الحاكم العام فإنه سيرفض الخلافة على العرش، وفي يوم 3 أفريل 1922م سلم محمد الناصر إلى المقيم العام برنامجا يتضمن 18 نقطة بالإضافة إلى المطالب الدستورية بإرجاع الأملاك التي خصصت للاستعمار الزراعي وإعطائه الحرية في اختيار وزرائه وعزلهم، مهددا بتنازله عن العرش وكذلك أبناؤه هددوا بعدم قبولهم

---

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 55.
[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 512
[3]- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص ص 83- 84.

للخلافة، وأصبح الأمر في غاية الخطورة حيث كان مقررا أن يتوجه رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 5 أفريل 1922م إلى تونس، وانتشر خبر تنازل محمد الناصر عن العرش الذي نشرته جريدة "الصواب" بسرعة في تونس صبيحة يوم 5 أفريل، فأضربت المدينة تلقائيا وتوجهت مظاهرة شعبية نحو المرسى لتطلب الباي التراجع عن قراره ولتعرب له عن تأييدها المعنوي له لمساندته للدستوريين، وقد استقبل محمد الناصر جماعة منهم ووعدهم بعدم التنازل ومساندة الدستوريين، وبعد الظهر زار المقيم العام الباي محمد الناصر بعد أن حاصر قصره بمجموعة من الجنود يهدف من ورائها تهديد الباي والتأثير عليه، طالبا منه معاقبة الأمراء الذين تسببوا في الأزمة وخاصة الأمير محمد المنصف، على إثر ذلك تم توقيف الموظفين الذين شاركوا في المظاهرة خاصة شيوخ جامع الزيتونة، وعند وصول الرئيس الفرنسي إلى تونس لام الباي على سلوكه وشكر كل الذين عارضوا الحزب الدستوري، ومنحهم بعض المناصب السياسية ومنهم الطيب الجلولي الذي عينه وزيرا وعين ولداه حسين وعبد العزيز عاملين في كل من جربة وقابس، وتوفي الباي محمد الناصر في 10 جويلية 1922م تاركا العرش لابن عمه محمد الحبيب الذي كان كبيرا في السن (65 سنة) وضعيف الشخصية، وبموت الباي ضاع أمل من الآمال التي كانت سندا قويا للدستوريين؛[1] وتقهقر الحركة الوطنية التونسية حيث شهدت ركود نشاط الحزب الحر الدستوري بسبب هجرة الثعالبي إلى المشرق وانفصال العديد من عناصره مثل محمد شنيق والطاهر بن عمار والشيخ الصادق النيفر، وتضاءل الحماس الشعبي، وقلت موارد الحزب، وتقلص نشاطه وبلغ الأمر إلى حد عجز الحزب عن تمويل طبع جريدة "الاتحاد" وهو ما أثر بشكل كبير على نشاطه الدعائي،[2] وكاد أن يتوقف هذا الحزب عن نشاطه نهائيا لولا إصدار الاستعمار لقانون التجنيس 20 ديسمبر1923م هذا القانون أعطاه دفعا لممارسة نضاله، وقد وظفه الدستوريون لشن حملات صحفية ضد الاستعمار وتألق الطاهر الحداد في هذه الحملة المعارضة للتجنيس، وأمام تزايد نشاطه وفضحه للسياسة الاستعمارية لجأت سلطة الحماية إلى القمع وسن قوانين زجرية ضد الحزب فعطلت نشاطه،[3] ليدخل الحزب بعدها حالة خمود، ولكن هناك روافد أخرى ساهمت في دفع النشاط الوطني مثل العمل الجمعوي والشبابي، منها جمعية قدماء الصادقية ونشاط جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي تكونت بباريس سنة 1927م وانتقل تأثيرها إلى تونس والتي أخذت تدريجيا تتجه نحو السياسة خاصة في الثلاثينات، يضاف إليها كذلك جمعية "الشبان التونسيين" التي أشرف الحزب الحر الدستوري على تأسيسها في مارس 1928م، وتمثل دورها

---

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 514-519.
[2]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 91.
[3]- المرجع نفسه، ص 93.

الأساسي في تدريب الشباب على خوض المعارك السياسية، وأصبحت هذه الجمعيات التونسية بمثابة منابر للحوار وتقديم المحاضرات، وأصبحت أداة للدعاية الوطنية، وبذلك استطاعت الحركة الوطنية التونسية طيلة الفترة الممتدة خلال العشرينات من القرن الماضي من استيعاب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي أفرزتها السياسة الاستعمارية.[1]

كان الحزب الحر الدستوري معارضا لسلطة الحماية والاستعمار الفرنسي، ودافع من أجل استقلال تونس، لكن حدثت فيه انشقاقات بين أعضائه المؤسسين وخاصة ظهور الحزب الإصلاحي الذي انشق عنه ومال إلى سياسة المهادنة مع سلطة الحماية وطالب بربط تونس بفرنسا ربطا كليا (الإدماج)، هذه الانشقاقات ساهمت بشكل أو بآخر في تنمية الوعي الوطني التونسي عن طريق المجادلات التي كانت تتبادلها الأطراف المنشقة عن الحزب عبر جرائدها التي أسستها ومناضليها، ففي بداية الثلاثينات من القرن الماضي بدأ الطلبة التونسيون المتخرجون من المعاهد والجامعات الفرنسية في دخول النضال السياسي بقوة وتنظيم أنفسهم ففي سنة 1932م أسسوا جريدة ناطقة باللغة الفرنسية أطلقوا عليها اسم "العمل التونسي" التي ساندت الحزب الحر الدستوري، وكان على رأس هذه المجموعة الدكتور محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة والحبيب بورقيبة وشقيقه محمد بورقيبة وقد برزت هذه المجموعة في المجتمع التونسي، وأصبح لها شعبية وهذا راجع لموقفها المعارض بكل صراحة لقانون التجنيس الذي أصدرته الإدارة الاستعمارية بتونس وذلك لتجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية الذي وافق عليه مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1923م ومما جاء في ديباجة هذا القانون ما يلي:" لقد أبانت التجربة على أننا إذا أردنا أن نكون بتونس مجموعة من الفرنسيين ذوي الأصل الأوروبي، وينبغي أن نسهل ونيسر، بالقدر الممكن، وبالرغم من إصرارنا على عدم المساس بسلطة الباي على رعاياه، فمن الواجب أن نسهل إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية لكل من التونسيين الذين يستحقون الإدماج، وذلك بالنظر للخدمات التي قدموها أو هم قابلون لأن يقدموها في سبيل القضية التونسية."[2]

[1]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص ص 93-94.
[2]- أمحمد مالكي: "صورة المغرب العربي في الكتابات الاستعمارية"، أعمال الملتقى الدولي حو ل الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، المنعقد في فندق الهيلتون، 2 -3 جويلية 2006، *الجزائر*، **منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 198

رصدت الحكومة الفرنسية جائزة تمثلت في زيادة الثلث لمرتب كل تونسي يريد أن يحصل على الجنسية الفرنسية ثم استصدرت فتوى من كبار المشايخ والمفتي تعتبر التجنيس غير مخالف للدين لأنه لا يلزم المسلمين بترك دينهم الإسلامي.[1]

قد سهلت فرنسا كثيرا للتونسيين لاكتساب الجنسية الفرنسية، وذلك عكس الجزائريين المسلمين التي تشددت كثيرا في تجنيسهم في هذه الفترة، بينما سمح قانون كريميو لكل يهود الجزائر باكتساب الجنسية الفرنسية دون طلب.

كتب "إميل مورينو"(Emile Morinaud) في جريدة "لادبيش تونيزيان" (La dépêche Tunisienne)[2] مقالا يدافع فيه عن تجنيس التونسيين ومما جاء فيه:"***على أن الذي يجب أن نرسخه بكل ثمن بأجهزة الإدارة الفرنسية بتونس، هو عقلية التجنيس الضروري فكل أجنبي أو إسرائيلي أو مسلم، يبدي رغبته، سواء للمراقب المدني أو لمحيطه، لاكتساب الجنسية الفرنسية، إنه تاجر شريف، ملاك قروي أو حضري، هؤلاء الذين لا نملك ما يمكن أن نؤاخذهم عليه، أو عامل شجاع وخدوم حصل بشرف على قوته وعيش عائلته.. فبمجرد أن نتعرف على رغبته لأن يصبح فرنسيا، يجب أن تتخذ كل الإجراءات من لدن الممثل المحلي للسلطة الفرنسية لكي يصبح طلبه بالسرعة الكاملة جاهزا لكي يحول ملفه بدون تأجيل إلى ديوان القنصلية، فبهم ومنهم نستطيع أن نكون قبل 5 سنوات 125.000 فرنسي بتونس، إن الوطن سيحتفظ لهم بأكبر دين من الاعتراف.***"

لم يتوقف الاستعمار الفرنسي بتونس عن إصدار قانون التجنيس فقط بل أسس جمعيات لحماية المتجنسين والدفاع عن حقوقهم منها: "عصبة المسلمين الفرنسيين."[3]

قاومت مجموعة "العمل التونسي" هذا القانون وخاصة الطاهر صفر بحجة أنه يهدف إلى القضاء على الدين الإسلامي وتنصير التونسيين وفرنستهم وكل ذلك من أجل القضاء على الشخصية الوطنية التونسية، ووجد الشعب التونسي مجموعة من النخبة المثقفة والمتخرجة من الجامعات الفرنسية متضامنة مع قيمه التي يرفض التنازل عنها، وذهبوا حتى إلى المقابر الإسلامية لمنع دفن التونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية، ووقعت أحداث دامية في المنستير والمكنين وقصر هلال وطبلبه وتونس العاصمة

[1]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص. 84

[2] - La dépêche Tunisienne, 9 Novembre 1926 .

[3]- أمحمد مالكي: نفس المرجع، ص 200.

وسقط بعض التونسيين شهداء على رأسهم الشهيد "شعبان البحري"[1]، وفي هذا يقول الحبيب بورقيبة[2]: "***ومع ذلك تمسكت بالفتوى*** * ***وقلت يجب أن نعارض دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية، ولو بدعوة الشعب بالنزول إلى المقابر لمنع ذلك الدفن وفعلا بلغني ذات يوم وأنا أرافع في قضية بمحكمة الكاف أن أحد المتجنسين قضى نحبه في تونس فركبت سيارتي وعدت مسرعا إلى العاصمة لأكون في مقدمة المظاهرة التي ستحتج على دفنه بالمقابر الإسلامية.***" ولقد استغل الحبيب بورقيبة هذه الجريدة –جريدة العمل التونسي– لإظهار أفكاره فلقد حلل على أعمدتها جميع الحالات التي كانت تعيشها تونس ومنددا بالسياسة الاستعمارية وعملائها التونسيين، لقد أدرك مناضلو الحزب الدستوري مدى ما يتمتع به الحبيب بورقيبة من تأثير على الرأي العام التونسي، فقضية التجنيس أظهرت الحبيب بورقيبة في مقدمة الفاعلين والمدافعين عن الأصالة التونسية والوطن التونسي، فبورقيبة الذي ظل حتى إلى ذلك الوقت من المعجبين بفرنسا وثقافتها، بدا وكأنه وجد الفرصة المناسبة ليكفر عن ذنوبه ويرد عنه تهمة الاستلاب عن نفسه،[3] عرف الحبيب بورقيبة كيف يستغل قضية التجنيس لصالح حزبه ووطنه ففرنسا عندما فتحت باب التجنس فإنها قد فتحت على نفسها بابا لم تستطع إغلاقه أبدا فتسلل منه الحبيب بورقيبة ليضيف ذلك إلى رصيده النضالي لصالح القضية التونسية، وقد أخرجته قضية التجنيس لتضعه في مصاف المدافعين عن الأصالة التونسية، أما فرحات عباس فإنه في هذه المرحلة يظهر أنه كان منفصلا بفكره عن عامة الشعب الجزائري الرافض لسياسة الإدماج، ولذلك نجد عامة الجزائريين قد سارت وراء مصالي الحاج خلال هذه المرحلة.

عملت مجموعة الطاهر صفر والدكتور الماطري على تأسيس جريدة "العمل" وأسندوا إدارتها وامتيازها إلى الحبيب بورقيبة،[4] وقد أدرك الحبيب بورقيبة منذ عمله في المحاماة من 1927م إلى 1930م أن الصحافة هي المحرك الأساسي للرأي العام ووجد ضالته في تأسيس هذه الجريدة قائلا[5]:" ***وبينما نحن نصارع مسألة التجنيس*** * ***التي كاد أن يستفحل أمرها فوجئنا بانقسام داخل أسرة جريدة "لاكسيون***

---

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 58.

[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 74.

*-في جوان 1937، أصدر جامع الزيتونة فتوى اعتبر المتجنسين كفرة ومرتدون ومما جاء في هذه الفتوى "فحكم الله في المتجنس أنه مرتد، يعامل معاملة المرتدين، وتنطبق عليه جميع أحكامهم.." (**محمود المختار بن محمود: "حكم الله في المتجنس"، المجلة الزيتونية، المجلد 1، ج 10، جوان 1937، المطبعة التونسية، تونس، ص 490)**

[3]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص. 84

[4]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 58.

[5]-الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 72-73.

*- يعتبر دفن المسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية في مقابر المسلمين من الظاهرات الهامة التي حددت العلاقات الفرنسية التونسية، وعكست الهيجان الشعبي الذي أثير سنة 1933م ولأول مرة منذ انتصاب الحماية، وكان الحبيب بورقيبة وأخوه محمد قد نظما حملة صحفية ضد تدخل الحكومة في مسألة كان الواجب أن تبقى ذات طابع ديني بحت، وقد أصبحا الناطقين باسم المظاهرات التي نظمها حزب الدستور، وهكذا مارسا ضغطا على السلط الفرنسية

تونزيان" [العمل التونسي] ***صورته أن أخي محمد تحصل على تصريح للسيد محمد شنيق مطبوع بالآلة الراقنة في خمس أو ست صفحات وكل ورقة كانت ممضاة من صاحب التصريح الذي هو من أعضاء المجلس الكبير وقد تضمن فضح سياسة الإدارة الاستعمارية والجنة التي كان يترأسها تاردي، فقلت لرفاقي أن التصريح أفضل وسيلة لدينا لفضح الاستعمار الفرنسي، وفعلا نشرته في الجريدة فلم يستسغ السيد علي بوحاجب هذا العمل بحجة أن السيد محمد شنيق سوف يصبح بتصريحه هذا من الزعماء المشار إليهم بالبنان، فقلت له إن غايتي الأولى كشف تصرفات الاستعمار الفرنسي.*** " على إثر ذلك حدث خلاف في صفوف أسرة الجريدة أدى إلى انشقاق بين عناصرها وظهور جريدة "العمل" السابقة الذكر.

في سنة 1930م أصبح للحبيب بورقيبة مكتبا خاصا يباشر مهامه كمحام، ولكن اهتمامه بالسياسة كان أكثر من اهتمامه بالمحاماة، فقد تحول إلى كاتب وصحفي شبه محترف وكذلك جعل منه أكثر انغماسا في العمل السياسي، حيث وجد الوقت الكافي أثناء ممارسته للمحامات في تحرير بعض الصحف الناطقة باللغة العربية أو باللغة الفرنسية.[1]

في سنة 1933م عقد الحزب الحر الدستوري مؤتمرا استثنائيا له أيام 12 و 13 ماي وانتخبت فيه جماعة جريدة "العمل التونسي" أعضاء في لجنته التنفيذية وهم: الدكتور محمود الماطري، المحامي الطاهر صفر والمحامي البحري قيقة ومحمد بورقيبة وشقيقه الأصغر منه المحامي الحبيب بورقيبة الذي ضم إلى المجموعة بحكم أن رفاقه جعلوا منه مديرا للجريدة، غير أن التباين الثقافي بين الفريقين أدى إلى تقسيم الحزب، فقد كانت هذه الجماعة غربية الثقافة ويسارية المنهج فلم تتفق مع بقية أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الذين لهم ثقافة عربية إسلامية ذات اتجاه محافظ،[2] فالحبيب بورقيبة مثلا قد أثرت فيه تجربة باريس بشدة وبنت لديه رؤية سياسية جديدة تحولت لاحقا إلى منهج عمل إعجاب بحضارة فرنسا وثقافتها وديمقراطيتها مثل فرحات عباس تماما فهما استمدا الثقافة الفرنسية من منبع واحد، رفض للسياسة الفرنسية الاستعمارية وهذا ما لخصه الحبيب بورقيبة في مقولته الشهيرة "***إخراج فرنسا عبر فرنسا***" وفرحات عباس اعتمد على ما سماه "***الثورة بالقانون***"، وبذلك يشترك الرجلان في تكوينهما ورؤيتهما للغرب، وذلك بفعل تشربهما للفلسفة التنويرية الغربية، فبرجوع الحبيب بورقيبة إلى تونس عمل محاميا،

وليس على العلماء التونسيين، ولدى ممارسة هذه القضية من طرف الدستور وبورقيبة يظهر مدى اختلاف المفاهيم النضالية بين الحزب والحبيب بورقيبة: والتي كانت من أهم أسباب الشقاق المتواصلة بين الحزب وبورقيبة، لقد أظهر الأخوان بورقيبة أنهما عرفا كيف يسلطان ضغط الجماهير على السلط الفرنسية، بينما كان الزعماء الدستوريون قد حصروا احتجاجاتهم ضد السلط التونسية الضعيفة (**عبد الجليل التميمي: "أزمة التجنيس بتونس سنة 1933"،المجلة التاريخية المغربية، عدد 7-8 جانفي 1977، تونس، ص 128)**

[1]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 80.

[2]- يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري التونسي "1919-1934"**، رسالة ماجستير، 1986، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص 196.

وكان اتصاله بالواقع التونسي أليما ولكنه استطاع أن ينصهر فيه بكل شجاعة، فعلى مر الأيام كان يشاهد انعكاسات السياسة الاستعمارية على شعبه، وقضى ثلاث سنوات في التشبع بذلك الواقع الأليم، وشرع في الوقت نفسه في نشر أفكاره السياسية الجديدة في الصحف المحلية مثل جريدة الشاذلي خير الله "صوت التونسي" الناطقة بلسان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري،[1] والتي أصبحت أفكاره تشكل خطرا لم يرتح لها الاستعمار، ففي خلال انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري عام 1933م طالب الحبيب بورقيبة بقيام برلمان تونسي منتخب من خلال الاقتراع العام وتشكيل حكومة مسؤولة أمام البرلمان ومنح الحريات العامة للتونسيين وجعل التعليم إجباريا للجميع.

ولم تمض سبعة أشهر على ذلك حتى نشبت خلافات بينهم وبين قيادات الحزب لعدة أسباب منها الصراع على قيادة الحزب، فقد وجد الدكتور الماطري ورفاقه أن اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي وقيادات أخرى لم تعد قادرة على قيادته، وانتهزوا هذه الفرصة محاولين السيطرة على قيادة الحزب الدستوري، وبرروا ذلك عندما دعا المقيم العام الفرنسي أعضاء اللجنة التنفيذية للحوار معهم حول إصلاحات يزعم إعطاءها للحركة الوطنية، وطلب منهم أن يكون هذا الحديث سرا خشية من أن يستمع حزب المستوطنين الفرنسيين به فيبطل عمله. وبما أن اللجنة التنفيذية للحزب اعتبرت هذه المقابلة سرية، فإنها طلبت من أعضائها عدم إفشائها،[2] حيث يقول بورقيبة عن ذلك[3]:" ***اقسم الجماعة واضعين أيديهم على المصحف الشريف أن تبقى المقابلة سرا بينهم، إلا البحري قيقة فإنه لم يقسم وذهب في حال سبيله وأحاطني علما بما جرى فقلت في نفسي أنه لأول مرة يراهن على الورقة الرابحة.*** "

فما كان من المحامي البحري قيقة عضو اللجنة التنفيذية إلا أن أبلغ صديقه القديم الشاذلي خير الله بفحوى المحادثة مع المقيم العام. واتصل الشاذلي خير الله بمدير جريدة "تونس الاشتراكية" لسان الحزب الاشتراكي الفرنسي بتونس، التي نشرت مضمون تلك المحادثة، "***وقد ذكر رجال من اللجنة التنفيذية أن السر الذي أفشاه البحري قيقة يتعلق بما أعلن عنه المقيم العام من استعداده للتخفيض من المنح التي يتمتع بها الفرنسيون في تونس ومنها منحة الثلث الاستعماري.***"[4] فدعا المقيم العام أعضاء اللجنة التنفيذية، ولامهم على ذلك فاتخذت قيادة الحزب قرارا بفصل المحامي البحري قيقة الذي أفشى السر، واستقال معه جماعة جريدة العمل، وبدأ الصراع يشتد أكثر بينهم وبين اللجنة التنفيذية للحزب الحر

---

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 543.
[2]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 59.
[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 76.
[4]- المصدر نفسه، ص 77.

الدستوري وسموا أنفسهم الحزب الحر الدستوري الجديد.[1] ويجب الإشارة في بداية الأمر أن الواعز الديني لم يكن من العوامل الهامة لاحتداد الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينات، فلم تكن قضية دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية مثلا بالشيء الجديد فقد توفي تونسيون متجنسون ودفنوا في المقابر الإسلامية دون معارضة أو إحراج، ولم يعترض التونسيون على ذلك إلا في فترة تأزمت فيها الحالة الاقتصادية والاجتماعية وأصبح الوضع صعبا فكان للدين دوره حينئذ – بمناسبة المؤتمر الأفخاريستي، ودفن المتجنسين– في تصعيد غضب التونسيين الذين تدهورت حالتهم من جراء الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تونس في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، وتعرف بالأزمة التقليدية الناتجة عن الجفاف الذي انتشر في كثير من جهات البلاد وصاحبه انتشار الجراد، فأدى ذلك الوضع إلى تراجع المحصول الفلاحي بشكل كبير جدا، ثم انعكس هذا الوضع على القطاع الحرفي باعتباره شديد الارتباط بالقطاع الفلاحي، وتضرر التجار كذلك وكل هذا يضاف إلى الأزمة العالمية العصرية لسنة 1929م، وكان هذا الوضع المتسم بالمجاعة وسوء التغذية مناسبا لانتشار الأوبئة كالحمى والتيفوس في الجهات المتضررة من ذلك.[2]

ونستطيع أن نقول بأنه لم تكن هناك فروق جوهرية بين الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد في بداية الثلاثينات، بل كانت توجد منهجية جديدة وأسلوب متميز في تناول القضية الوطنية، وكذلك تحديث للغة الخطاب ومحتواه، وكانت النخبة القيادية داخل الحزب تتجدد منذ 1920م بسبب الأوضاع الداخلية والتأثيرات الأجنبية، كما أنه من المبالغة أن نتحدث عن انقلاب في المفاهيم بشكل جذري بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية، ومن المبالغة كذلك أن نتحدث عن اختلاف بين المثقفين الجدد والقيادة في الحزب.[3] فالعقلية التحررية والميل إلى الحداثة كلها عناصر فضلتها النخبة الوطنية منذ تأسيس حركة الشباب التونسي وأصبح بعد ذلك ميزة ملازمة للقيادات الدستورية، ألم يواجه عبد العزيز الثعالبي المحافظين بنزعته الإسلامية التجددية سنة 1904م؟ لكن هذه العقلية والرغبة في التجديد برزت أكثر في صفوف الشباب الدستوري الجديد الذي كان معدل عمر هؤلاء الشباب في الثلاثينات أقل من 25 سنة متفتحون على التأثيرات الغربية أكثر، ومستعدون للمواجهة في نفس الوقت، وقد سعى الدستوريون الجدد

---

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 59.

[2]- علي المحجوبي: **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص ص 95-96.

[3]- سعيد بحيرة: **فكرة الأمة التونسية: مدلولها وتجلياتها (1919-1939)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، 1998، ص 138.

على تجديد الفكر السياسي التونسي مع المحافظة على الهوية التونسية التي كان لها دور كبير في تفعيل النضال السياسي.[1]

بعد وصول المقيم العام الفرنسي" بيروطون"(Peyrouton) إلى تونس يوم 7 أوت 1933م وجد وضعا متوترا بالبلاد التونسية للغاية بسبب قانون التجنيس ورفض السكان دفن المتجنسين[*] في مقبرة المسلمين،[2] وعن هذا يقول بورقيبة[3]: " ***وبينما كنت يوما في مكتبي إذ زارني وفد هام من أعيان رجال المنستير، وذلك أن طفلا لأحد المتجنسين من أسرة الصيادي توفي وأراد أهله دفنه في مقبرة المسلمين، وأوضح أعضاء الوفد أنهم حاولوا تنفيذ قرار المقيم العام بعدم دفن المتجنسين في مقابر المسلمين إلا أن المراقب المدني قدم إلى البلدة في جمع من الجند وأصر على معارضة رأي الجماهير، وبيده إذن من المقيم العام الجديد أو لعله صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية لمحاولة إلغاء القرار السابق وذلك بدفن المتجنسين في مقبرة للمسلمين ووضع التونسيين شيئا فشيء أمام الأمر الواقع إن هم قبلوا ذلك مرة واحدة.***"

كما أن "بيروطون" كان على علم بالخلافات الموجودة بين قادة الحزب فأراد توسيع شقة الخلاف وذلك باستمالة الزعماء المعتدلين عن طريق بعض إجراءات التهدئة، من ذلك مثلا إحداث لجنة مكلفة بإعداد الإصلاحات وعين على أرس الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور المعروف بأفكاره الإصلاحية، وأرجع المشايخ الذين عزلوا إلى مناصبهم وأسرع إلى إحداث مقابر خاصة بالمتجنسين، وأعلن عن توسيع القسم التونسي بالمجلس الكبير وذلك بانتخاب مندوبين مختارين من بين حملة الشهادات من التونسيين.[4]

---

[1]- المرجع نفسه: ص ص 138-140.

[*]- " أن اعتراض الأهالي لدفن المتجنسين في المقابر الإسلامية، لم يطرح إلا في الثلاثينات. فقد بدأ سنة 1930 ببلدتي أكودة وحمام سوسة بالساحل ثم امتد إلى جهات أخرى من بينها بنزرت حيث منع الأهالي في 31 ديسمبر 1932 دفن متجنس في مقبرتهم وحملوا السلطات إلى نقله إلى مقبرة أوروبية، وأقر بهذه المناسبة مفتي هذه المدينة بأن المتجنس يعتبر حسب تعاليم الشريعة الإسلامية مرتدا ولا يجوز إذن دفنه مع المسلمين. وقد استغلت جماعة العمل التونسي فتوى مفتي بنزرت لتعبئة السكان ضد دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية بصفة خاصة وضد النظام الاستعماري بصفة عامة." **(علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 91)**

[2]-أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 544.

[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السباق، ص 75.

[4]-أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص544-545.

ساعدت هذه التدابير المتخذة من طرف سلطة الحماية إلى إظهار الخلافات التي كانت موجودة بين جماعة العمل التونسي وزعماء الحزب الحر الدستوري من حيث المزاج والتكوين الثقافي وتصور طرق وغايات الكفاح السياسي. [1]

رحبت سلطة الحماية بتأسيس حسن قلاتي والشاذلي القسطلي لحزب الإصلاح بعد خروجهما من الحزب الحر الدستوري التونسي فقد استبشرت بهذا الانقسام الجديد كإيذان بنهاية الحركة الدستورية.[2]

أما احمد الصافي وصالح فرحات أعضاء اللجنة التنفيذية رحبا بفكرة التعاون مع سلطة الحماية، لكن بشرط أن لا يتم تحديد الاتجاه الجديد للحزب إلا بعد تهيئة الرأي العام التونسي بصورة منظمة إلا أن البحري قيقة كان معارضا لهذا الاتجاه فأعلم بذلك رفقاءه بجريدة العمل التونسي الدكتور الماطري والأخوين بورقيبة والطاهر صفر فاستنكروا أعمال اللجنة التنفيذية وقدموا استقالتهم من الحزب أواخر 1933م.[3]

الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد وتمثل هذا الصراع في جيل الشباب المتطلع نحو التجديد والمتأثر بالحضارة الغربية الذين قرروا الاتصال بالجماهير الشعبية وإشراكهم في الحركة، وعرفوا كيف يؤطرون الطبقات الشعبية، وذلك ما يفسر نجاحهم السريع على حساب الجيل القديم الذين حرموا تدريجيا من مؤيديهم وتضاءلوا إلى مجموعات صغيرة،[4] لأن الحزب الدستوري الحر لم يستطع أن يساير التطورات أو يكسب العامة إلى صفه، وذلك في غياب مشروع جديد يتماشى وتطلعات المجتمع التونسي.[5]

وكان الحبيب بورقيبة يمثل الفئة الشبانية الجديدة، وقام هؤلاء المنشقون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري بعقد مؤتمر قصر هلال في الساحل القريب من مدينة المنستير التي ولد فيها الحبيب بورقيبة،[6] وذلك يوم 2 مارس 1934م، حيث ألقى الحبيب بورقيبة خطابا أوضح فيه الأسباب التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر والأهداف المرجوة منه،[*1] وقد حضر هذا المؤتمر 48 عضوا من الحزب الدستوري، كان من

---

[1]- المرجع نفسه، ص 545.

[2]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 61.

[3]-أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 545.

[4]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 121.

[5]- Samya El Méchat**: Le nationalisme tunisien, scission et conflits, 1934-1944**, éd, L'Harmattan, France: 2002, p 249

[6] -Jean Lacouture: op-cit, p 121.

[*]- انظر كذلك خطابه في جريدة النهضة 10 مارس 1943م.

بينهم 18 عضوا من المنستير والمهدية وقصر هلال، الذين سيطروا على سير أعمال المؤتمر، وكلهم ينتمون إلى منطقة الحبيب بورقيبة، انتهى ذلك المؤتمر الذي عرف بـــ "مؤتمر البعث" ببعث حزب جديد سمي "***الحزب الحر الدستوري الجديد***"[**] وقد اتفق الجميع على الاحتفاظ بالاسم نفسه للحزب مع إضافة كلمة جديد، حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم،[2] وأعلنوا عن مقاطعتهم "اللجنة التنفيذية" وأحلوا مكانها مكتبا سياسيا متكونا من الشبان المثقفين، وعلى رأسهم الدكتور الماطري، والحبيب بورقيبة أمينا عاما، وكان هذا الأخير هو الذي بادر بتأسيس هذا الحزب الجديد الذي قاد تونس إلى استقلالها،[3] وأما الأسباب والدوافع الأخرى التي أدت إلى ظهور الحزب الحر الدستوري الجديد يمكن تلخيصها فيما يلي:

–ضعف الحركة الوطنية بعد نفي الزعيم عبد العزيز الثعالبي واستقراره في المشرق العربي متنقلا بين مصر وفلسطين وبغداد والهند وإيران وأفغانستان والحجاز والخليج، وكان لإقامة الثعالبي في المشرق العربي أعمق الأثر في تطور الحركة الوطنية في الشرق، وتبلور فكرة الوحدة العربية، [4] وقد ترتب عن وجود زعيم الحركة الوطنية التونسية بالمشرق جمود نسبي للحركة الوطنية في تونس سببت بعض المتاعب والانقسامات داخل صفوف الحركة الوطنية.[5] وأصبح بذلك العمل السياسي لدى قادة حزب الدستور التونسي يقف عند حدود المطالبة بالدستور والاكتفاء بتقديم الاحتجاجات وإلقاء الخطب في

---

[1] -CDN, Histoire du mouvement national tunisien, Documents, le Néo-Destour face à la première épreuve (1934-1936), éd, S.E.A.C.I, CDN. Tunis 1969.

[**]- باريس في 11 جوان 1934، نشرة الاستعلامات الشهرية، الحركة الوطنية.=

=نعلم أن المنشقين عن الحزب الدستوري أسسوا مؤخرا تحت اسم " العمل التونسي" حزبا جديدا ذا طابع متطرف، وكونوا أثناء المؤتمر الذي عقدوه في قصر هلال يوم 2 مارس 1934، لحنة دخلها جميع القادة الدستورين الأكثر نشاطا، الدكتور الماطري، الحبيب بورقيبة: الطاهر صفر، محمد بورقيبة، والبحري قيقة.

ومن جهة اجتمع الحزب الدستوري التقليدي المسمى" الحزب الحر الدستوري التونسي" يوم 26 أفريل في مؤتمر عام في تونس، وجه إلى تعويض قادة "العمل التونسي" واختيار السادة أحمد توفيق المدني:الشيخ الطيب رضوان، السيد محمد بن ميلاد، الهادي بن فرج، والهادي الزبيدي، وفي نهاية المؤتمر اعتمد وثيقة بيّن فيها أن الدستور لم يتخل على أي شيء من مطالبه رغم انقساماته الداخلية.

(...) كان على الحزب أن يحدد هدفه في تسيير البلاد نحو الاستقلال، واختتم التصريح في الأخير بتوضيح الخطوط الكبيرة للدستور (القانون الأساسي) الذي يسمح إليه بالوصول إلى المحافظة على الشخصية الوطنية التونسية وعلى سلطة الشعب.

- برلمان تونسي منتخب الاقتراع العام مع التمتع بالسلطة التشريعية وحق المراقبة.
- حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان.
- فصل السلط التشريعية، والتنفيذية والقضائية.
- استقلال العدالة التونسية وبسط صلاحياتها لتشمل سكان القطر التونسي.
- التعليم الإجباري لجميع السكان.
- حماية اقتصاد البلاد.

وبصفة عامة فإن الدستور يدعم جميع الإصلاحات التي يمكنها أن تنقذ البلاد من البؤس الذي غرقت فيه، وتضمن لها مكانتها بين الأمم الحرة والمتطورة.(**يوسف مناصرية: <u>الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937</u>، المرجع السابق، ص ص 55-56 نقلا عن: أرشيف ما وراء البحار، إكس، صندوق، (27H6)**

[2]- الصفي سعيد: المصدر السابق، ص 94.

[3] - Michel Camau: **<u>Habib Bourguiba: la trace et l'héritage</u>**, éd, Karthala, France: 2004, p 228 .

[4]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 59-60.

[5]- المرجع نفسه، ص 61.

الاجتماعات العامة، ترتب عن ذلك بروز خلاف داخل الحزب، حيث ظهرت مجموعة من الشباب المثقف والمتأثر بالديمقراطية الفرنسية، فأخذوا يعملون على انتزاع القيادة منه بهدف إخراجه من إطار العمل التقليدي، إلى إطار عمل جديد يتوافق مع تطور المرحلة التي تمر بها الحركة الوطنية، وما لبث هذا النزاع أن تفجر وأسفر عن ظهور تلك المجموعة.[1]

وبعد الانشقاق الذي حصل خلال مؤتمر قصر هلال شرع أعضاء الحزب الدستوري الجديد في العمل من أجل استقطاب أكبر عدد من الوطنيين وفي مدة قصيرة استطاع الحزب الدستوري الجديد أن يمد فروعه في كامل تونس تقريبا.[2] لم تكن قيادة الحزب الحر الدستوري تدرك خطورة عملها الذي يتنافى مع قوانينها الداخلية عندما اعتبرت تسرب بورقيبة غير قانوني، حينما رافق جماعته في زيارة تظلم إلى الباي، فاعتبر بورقيبة أن الحزب الحر الدستوري معزول عن هموم الوطن وعقيم في نضاله، فتحرك مع رفاقه الذين يشتركون معه في الأفكار لتأسيس الحزب الدستوري الجديد، الذي اعتمد أسلوب عمل مغاير وأحدث هذا الحزب هزة عنيفة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية وفي تاريخ الحزب الدستوري لأنه سمح للشعور الوطني الشعبي أن ينتعش في دوامة المراجعة النقدية للخط السياسي للحركة الأم للعمل الوطني من ناحية أولى، كما أنه سمح بظهور جيل جديد مسلح بفكر جديد وبأساليب نضالية ميدانية وعملية وبتصورات سياسية متماشية مع ظروف العصر تسمح بدفع عملية المقاومة السياسية إلى الأمام معتمدة على الجماهير الشعبية في حلبة الصراع الوطني لتضفي عليها طابعا شعبيا واجتماعيا، وما من شك أن أعضاء هذا الحزب وخاصة الحبيب بورقيبة استخلصوا دروسا من دراستهم الجامعية في فرنسا لحضورهم المعارك الصحفية والسياسية ومناقشات البرلمان الفرنسي حيث كانت فرنسا في فترة ما بين الحربين تشهد حركة سياسية وثقافية على درجة عالية من النشاط، مما مكنهم هذا عند رجوعهم إلى تونس من خوض المعارك الصحفية والسياسية والقدرة على الخطابة أمام الجماهير،[3] فقد اختار الحبيب بورقيبة وزملاؤه أن ينطلقوا من داخل الحزب الدستوري نفسه وأن لا يطرحوا برنامجهم السياسي من خارج الحزب الدستوري ولا عبر تأسيس حزب سياسي جديد كما وقع ذلك عندما انفصل حسن القلاتي عن الحزب الدستوري وأسس الحزب الإصلاحي أو كما فعل فرحات بن عياد الذي انفصل هو الأخر وأسس الحزب الدستوري المستقل، فالحبيب بورقيبة وجماعته انطلقوا من داخل الحزب، وعزلوا قيادته العاجزة

---

[1]- محمد يوسف نحلة: **تطور الحركة الوطنية في تونس (1881-1956)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1981، ص ص 121-122.

[2]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق ، ص ص 121-122.

[3]- زهير الذاودي: **تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939**، الأطلسية للنشر، تونس، 2003، ص 49.

سياسيا، وحافظوا على هياكله وتراثه وشعبيته، إن ميلاد الحزب الدستوري الجديد كان امتدادا للحزب الدستوري القديم ولم يكن انقطاعا له، وبالتالي وجد الحزب الجديد أرضية وجذورا ارتكز عليها ووجهها لمرحلة تاريخية جديدة، حيث أصبح القوة الفاعلة في الحركة الوطنية التونسية التي استطاعت أن تجمع أوسع الفئات الشعبية التي كانت مناصرة للحزب الدستوري القديم، مع ضم قوى اجتماعية جديدة في جدلية النضال، بالرغم من بقاء بعض الأوساط بعيدة عنه مثل أعيان المدن والوسط الزيتوني، والحركة النقابية والعمالية المنضوية في النقابات الفرنسية، لكن التطورات الداخلية والإقليمية والدولية صححت مسار تلك الحركات والأوساط وجعلتها تتفاعل إيجابيا مع الحركة الوطنية التونسية.[1]

وتحول الحبيب بورقيبة إلى زعيم كبير وأصبح يعرف بالمجاهد، فهو انطلق من رفضه فرنسة تونس، وهنا نجده يختلف كل الاختلاف عن فرحات عباس الذي طالب بمنح الجنسية الفرنسية لكل الجزائريين وربطهم مباشرة بفرنسا، فالحبيب بورقيبة انطلق من أساس حضاري وثقافي وهو إرجاع تونس إلى هويتها الأصلية، وأما إشكالية الوطن والوطنية التي طرحت في الجزائر خلال الثلاثينات من القرن الماضي، لم تكن خلال هذه الفترة مطروحة في تونس،[2] وهذا بدون شك راجع إلى طبيعة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر، وأما في تونس فإن الاستعمار أبقى ولو شكليا على سلطة البايات فهو يرفض أن تتحول تونس إلى مقاطعة فرنسية، وقد أثر في الحبيب بورقيبة المؤتمر الأفخارستي* الذي نظمه الاستعمار الفرنسي بتونس بمناسبة مئة عام على احتلال الجزائر حيث يقول[3]: ***"وقد انعقد هذا المؤتمر احتفالا بمرور مائة عام على احتلال الجزائر وكان نكبة على البلاد فقد غصت شوارع تونس بالرهبان من جميع أطراف الدنيا حتى أصبح المرء لا يستطيع الخروج من مسكنه، وكان مع الرهبان شبان يرتدون ملابس تشبه ما كان يرتديه أفراد الحملة الصليبية الثامنة التي قادها الملك لويس التاسع المعروف باسم القديس لويس، والتي توقفت هنا على هضاب قرطاج سنة 1270م، وأصيب فيها لويس التاسع بالطاعون الذي قضى عليه وكان هؤلاء الشبان مرتدين ملابس قساوسة القرن الثالث عشر ورافعين أعلاما بيضاء مكتوبا عليها "الصليبية التاسعة" أي ها أننا دخلنا تونس التي لم يستطع لويس التاسع أن يقتحمها في عهد المستنصر بالله عام 1270م، وكانت اللجنة العليا المشرفة على هذا المؤتمر***

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 49-50.

[2] - La voix du tunisien, N° 302, du 6 Janvier 1932.

*-**المؤتمرات الأفخارستية**، هي سلسلة من المؤتمرات الدينية الكاثوليكية، نسبة إلى افخارستيا -تعني باليونانية الشكر- انتظم أول مؤتمر أفخارستي في مدينة ليل الفرنسية في جوان 1881 ، بمبادرة من لويس غاستون دي سيغور .وكانت هذه التظاهرة في بدايتها متواضعة من حيث امتدادها الجغرافي وعدد المشاركين فيها ثم اتسعت شيئا فشيئا لتخرج من فرنسا لأول مرة عام 1885 حيث انعقد المؤتمر الرابع في مدينة فريبورغ السويسرية والتاسع في القدس(1893) .

[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 68.

تضم بالإضافة إلى البابا في الفاتيكان، الباي والوزراء وشيخ الإسلام والباش مفتي وغيرهم، ومن قبل ذلك التاريخ عمدت الكنيسة في تونس سنة 1925 وقد كنت آنذاك في فرنسا إلى إقامة تمثال للكاردينال لافيجري الذي كان داعية تنصر إفريقيا الشمالية كلها وقد نصب له تمثال كبير في مدخل باب البحر على بعد قليل من جامع الزيتونة بتلك الساحة التي تقع عليها المدينة العربية القديمة وكان التمثال بجسم الكاردينال وفي يده صليب يستعد لتركيزه على الأرض التونسية، وقد وقعت مظاهرات ضد نصب هذا التمثال وسجن من سجن من المتظاهرين واحتج الدستوريون القدامى كالعادة عن طريق الكتابات ولم يسفر كل ذلك عن طائل، ومرت مصيبة المؤتمر الأفخارستي هذه." اعتبر بورقيبة والتونسيون أن هذه الاحتفالات تهدف إلى تنصيرهم وإهانة للدين الإسلامي الذي يمثل أحد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية التونسية،[1] فالحبيب بورقيبة لم يكن رافضا لتاريخه أو ناكرا لقيمه، بينما فرحات عباس في هذه المرحلة كان يسير عكس تاريخه وقيم شعبه، حيث أنكر وجود الوطن الجزائري الذي اعتبره خرافة وأراد أن ينقل الشعب الجزائري إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط.

فتنظيم الفرنسيين لهذا المؤتمر دلالته واضحة وهي إهانة التونسيين والسخرية من قيمهم الإسلامية، وهذا المؤتمر كانت له انعكاسات سلبية عكس ما كان يتوقعها الاستعمار فقد أدى إلى زيادة الحقد أكثر بين الاستعمار والتونسيين، ونستطيع أن نقول أن احتفالات الذكرى المئوية الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، والمؤتمر الأفخارستي قد زادا الهوة اتساعا مع المستوطنين في كلا البلدين، ففرحات عباس رفض إلقاء كلمة باسم طلبة الجزائر خلال تلك المناسبة، وبورقيبة اعتبر ذلك المؤتمر إهانة لتاريخ تونس وشعبها، وأما الحادثة الثانية التي أثرت كثيرا في الحبيب بورقيبة، هي اعتزام سلطة الحماية في تونس على إقامة احتفالات بمناسبة مرور 50 سنة على احتلال تونس (1881–1931) وعن ذلك يقول الحبيب بورقيبة[2]:" ***وفي نهاية عام 1930 نفسه في نوفمبر أو ديسمبر شاع خبر مفاده أنه سيحتفل في العام القادم بالذكرى الخمسين لاحتلال تونس من طرف الجيوش الفرنسية، وأجمع الرأي على أن هذا الاحتفال سيكون نكبة أخرى، وإذاك اجتمع في نزل "لوريون" أعيان البلاد، وجماعة من الحزب الدستوري القديم أمثال المرحوم الطيب رضوان وغيرهم وكنت من ضمن الحاضرين مع الطاهر صفر والبحري قيقة الذي مكث بعدي في فرنسا ثلاث سنين حتى استكمل شهادة الدكتوراه في الحقوق، وقرر المجتمعون يومئذ، وقد استبدت بهم الحيرة خوفا منهم على مصير البلاد أن ينشئوا جريدة يومية***

---

[1]- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 88.
[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 68.

لمواجهة المد الاستعماري وانتخبوا هيئة التحرير وكنت من أعضائها مع الطاهر صفر والطاهر فرحات."
لم يكن نضال الحبيب بورقيبة في هذه الفترة مبنيا على مفهوم مبدأ الاستقلال حسب نظرة الحزب الدستوري القديم، معتبرا أن سياسة الكل أو لا شيء سياسة غير معقولة في نظره، ويرى أن مفهوم الاستقلال خاضع بلا شك إلى شروط تتمثل في العمل على توثيق الروابط مع فرنسا، ولابد أن يكون الاستقلال حسب رأيه بموافقة فرنسا (إخراج فرنسا عبر فرنسا) فالتحرر عنده لا يكون إلا عن طريق فرنسا،[1] وفي ذلك يقول الحبيب بورقيبة[2]:" ***وإذا كنا لم نيأس بعد من فرنسا...التي كونتنا ورسخت في نفوسنا المبادئ المكوّنة للإنسان الأفضل، فلأننا مقتنعون بأن صوتنا لم يبلغ بعد مسامع شعب فرنسا."*** ومضيفا " ***إننا نريد من فرنسا أن تحكم مع الشعب التونسي وليس مع الأعيان."***

فموقف الحبيب بورقيبة وجماعته ولوا وجوههم نحو المثل العليا للحضارة الغربية حاملين لأفكار أكثر تطورا وليبرالية،[3] دون إهمالهم للواقع العربي الإسلامي، ويرى الحبيب بورقيبة بأن التحرر السياسي لتونس لا يكون إلا عن طريق التطور الاجتماعي، ولن يكون ذلك في نظره إلا بدمج الفرنسيين والتونسيين في إطار مجتمع ديموقراطي واحد هذا إذا قامت فرنسا بإلغاء ملكيات المستوطنين الكبرى، وكذلك موظفيها الكبار في تونس،[4] هذه الأفكار لم يحملها فرحات عباس إلا خلال الحرب الكونية الثانية، ولذلك نجد بورقيبة قد سبقه في مفهوم الوطن والوطنية.

ولقد عول الحاكم العام الفرنسي على تفكيك القوى الوطنية بعد الانشقاق الذي حدث في مؤتمر قصر هلال، ولكن الأحداث كذبت هذه التوقعات، فنشاط الحبيب بورقيبة وجماعته أمتد إلى كامل البلاد، وشنوا إضرابات متكررة شلت الحركة بأسواق العاصمة كما اقترح الحزب مقاطعة البضائع الفرنسية، والامتناع عن دفع الضرائب، وذلك لإجبار سلطة الحماية على التفاهم مع الحزب الدستوري الجديد وتحقيق مطالبه المتمثلة بالدرجة الأولى في وضع دستور يضمن للشعب التونسي حكمه الذاتي ويسير شؤونه بنفسه،[5] مطالبا بفصل السلطات وحرية الاجتماع والتعبير والنشر لكل التونسيين، وقد تضمنت مطالبه ثمانية نقاط أساسية هي:

---

[1]- يوسف مناصرية: **<u>الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937</u>**، المرجع السابق، ص ص 24-25.
[2] - Samya El Méchat: op-cit, p p 175-176.
[3] -Patrick-Charles Renaud**: <u>La bataille de Bizerte, Tunisie, 19 au 23 Juillet 1961</u>**, éd, L'Harmattan, France، 1996, p 11.
[4] - Mohamed Salah Hermassi: **<u>Une approche de la problématique de l'identité le Maghreb contemporain</u>**, éd, l'Harmattan, France: 2004, p 124.
[5]- Charles André Julien: op-cit, p 82.

1. تأسيس مجلس استشاري، يتكون من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام، له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله، وله اختصاصات واسعة فيما يخص الميزانية.
2. تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.
3. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
4. دخول التونسيين في جميع الوظائف الإدارية بشرط أن تتوفر فيهم الضمانات الثقافية والأخلاقية المتوفرة في المترشحين الفرنسيين.
5. المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوروبيين على حساب المترشحين الفرنسيين.
6. تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع أنحاء المملكة.
7. حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات.
8. مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية وأملاك الدولة.[1]

مطالب الحزب الدستوري الجديد ترتكز أساسا على إبعاد نفوذ سلطة الحماية خاصة في الجانب التنفيذي والتشريعي والمالي، هذه المطالب والأساليب التي انتهجها الحزب الحر الدستوري الجديد كانت تختلف تماما عن استيراتجية الحزب الحر الدستوري الذي تقوقع على نفسه ولم يستطع تطوير آليات نضاله ومشاريعه؛[2] فإن الحزب الحر الدستوري الجديد قد استطاع أن يثبت خلاياه عبر كامل البلاد التونسية، وذلك بالرغم من السياسة التعسفية التي لجأ إليها المقيم العام "بيروطون" المعروف بكراهيته لقيادة الحركة الوطنية عكس سلفه "مونسرون" (Manceron) الذي ترك المجال لجماعة "العمل التونسي"،[3] هذا النشاط النضالي الوطني أقلق المقيم العام الفرنسي، فلجأ إلى استعمال القوة والترهيب، وأمر بإلقاء القبض يوم 3 سبتمبر 1934م –أي بعد ثلاثة أشهر فقط من تأسيس الحزب الدستوري الجديد– على سبعة زعماء منهم الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة والدكتور الماطري وأبعدوا إلى الجنوب التونسي، وفي ذلك يقول الحبيب بورقيبة[4]:"***لم أنقطع يوما عن العمل لتحقيق الاتصال المباشر بدليل أني اعتقلت يوم 3 سبتمبر بينما كنت في طريقي إلى الجم لعقد اجتماع يوم السوق الأسبوعية بها.***" بينما ترك المقيم العام سبيل البحري قيقة والطاهر صفر اللذين هما عضوان من الديوان السياسي آملا منه بدون شك أن

[1]- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 93.
[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 75.
[3]- علي المحجوبي: **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص 105.
[4]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 84.

يجرهما إلى موقف معتدل ضمن الحركة الوطنية، وفي يوم 5 سبتمبر حصلت اضطرابات بالمكنين واضطر الجيش إلى إطلاق النار وأسفرت هذه الاضطرابات عن قتلى وجرحى، كما نظمت مظاهرات بالعاصمة وتوجهت وفود إلى سلطة الحماية والباي خاصة طالبوا بالإفراج عن الموقوفين،[1] وعندئذ أدرك الحبيب بورقيبة أنه بدأ يكسب المعركة قائلا[2] لأصدقائه في المنفى:***"الآن قد بدأنا السير على الطريق الصحيح."*** وهذا الكلام نفسه قاله فرحات عباس أثناء نفيه إلى الجنوب الغربي الجزائري خلال الحرب الكونية الثانية عندما دافع عن الوطن الجزائري.

ورغم ذلك الإبعاد فقد استطاع الحبيب بورقيبة أن يبقى على اتصال بحزبه، واستطاع أن يوجه رسائل إلى المناضلين يطلب منهم مواصلة النضال، وعندما علم المقيم العام بذلك عزله إلى برج لبوف في أقصى الجنوب التونسي، وهدده مع زملائه بإبعادهم إلى جزيرة مدغشقر ولكن ذلك لم يثن من عزيمة الحبيب بورقيبة فلم يستسلم رغم العراقيل، وفي ذلك يقول الحبيب بورقيبة[3]:" ***وحان موعد يوم الثالث من أكتوبر، وجاءت شاحنة أخذتني إلى مدنين وهناك قابلت الكولونيل "سقوني" الذي خاطبني قائلا لقد وجهناك إلى قبلي ولكنك لم تنقطع عن التشويش وعن الاتصال بالناس..في هذه المرة سنلقي بك إلى مكان لا تجد فيه إنسيا.. وسيق بي إلى برج لبوف في أعماق الصحراء..فكتبت على ورقة كاملة أحرض على مواصلة الكفاح والتشويش وسلمتها للمخازني فأدى الأمانة وطبعت مناشير تدعو للاستمرار في النضال، ومكثنا في برج لبوف كامل شهر أكتوبر وجزءا من شهر نوفمبر."*** واستطاع الحزب الدستوري الجديد من تضييق الخناق على المقيم العام، فتوالت الاجتماعات والعرائض والمناشير والمظاهرات بلا انقطاع، وبمناسبة الاحتفال بليلة القدر أول جانفي 1935م، تظاهر مناضلو الحزب الدستوري الجديد بالجامع الأعظم، مطالبين الباي بالتدخل لصالح المبعدين، فاستغل المقيم العام "بيروطون" هذا الحدث لمواصلة أعماله القمعية، وأبعد إلى الجنوب البحري قيقة والطاهر صفر، وحاول إقناع باقي أعضاء الحزب الدستوري القديم أو الجديد الذين تملكهم الخوف بضرورة التأثير على الشعب ووضع حد للفوضى، وكلما زادت سلطة الحماية من قمعها زاد رد الفعل الشعبي أكثر، ولكي تتخلص السلطة الفرنسية من هذه الأوضاع لجأت إلى انتهاج سياسة جديدة، وأقدمت على عزل المقيم العام "بيروطون" وتعيين بدله "أرموند جيون" (Guillon)،[4] وذلك في 21 مارس 1936م، كان هذا الأخير حاملا لتوصيات تهدئة الأوضاع في

---

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 551.
[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 100.
[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 89.
[4]-قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 125.

تونس، وكان موعد الانتخابات التشريعية على الأبواب بفرنسا، أول عمل قام به في تونس هو إلغاء مراكز الاعتقال، وتحويل المساجين الوطنيين إلى قابس وجربة ثم قرر الاتصال بهم والتحدث معهم "رجل لرجل" وقد تحدث مع الحبيب بورقيبة ورفاقه[1]، ويقول الحبيب بورقيبة[2]:"***زارنا المقيم الفرنسي الجديد أرمان غيون وتقابلنا معه في مكتب المراقب وبينت لوجهة نظرنا مؤكدا له أننا لا نعادي فرنسا وإنما نطالب بحقوق، وعبرت عن الأمل أن يقع التوفق -بمساعدته- إلى حل مرحلي معقول، ووجد تدخلي هذا إذانا صاغية إذ سرعان ما ألغيب جميع الأوامر التي كانت تقيد الحريات، غير أن السلطات الفرنسية بقيت تحث على تجنب التشويش وتمانع في السماح بعقد الاجتماعات وقلت إن ذلك ليس ما يصعدنا على متابعة العمل. وفي أحدى أيام ماي أعلمني المراقب أننا أصبحنا طلقاء وأنه بإمكاننا العودة إلى ديارنا.***"

وفي 23 ماي 1936م أطلق المقيم العام سراح المعتقلين الدستوريين،[3] -صادف ذلك انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا- وأصدر كذلك عفوا على الزيتونيين المحكوم عليهم، وأعاد حرية الصحافة والاجتماع (11 أوت 1936م) وأوقف العمل بالأوامر "الأثيمة"*.[4] كلف الحبيب بورقيبة مباشرة بعد إطلاق سراحه بإبلاغ المسؤولين الفرنسيين برنامج الحزب الدستوري الجديد الذي يتمثل في:

إقامة نظام برلماني يعتمد على فصل السلطات، وإعادة تنظيم الوظيفة العمومية لفائدة التونسيين وإصلاح الإدارة الجهوية والعدلية والبلدية وتعميم التعليم الإجباري، والتدريس باللغة العربية كما اشتملت مطالبه على الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في العاجل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

وكان الدستوريون الجدد يأملون أن تتمكن حكومة "ليون بلوم" (Léon Blum)وهي أول حكومة يسارية حقيقية عرفتها فرنسا منذ الحرب الكونية الأولى، من إدراك رغائب الشعب التونسي وأخذ مطالب الدستورين بعين الاعتبار.[5] أنشأ "ليون بلوم" "اللجنة العليا للبحر المتوسط" وكلف الأستاذ "شارل أندري جوليان" بأمانتها العامة وهو مؤرخ مختص في شمال إفريقيا وناقدا للسياسة الاستعمارية، سافر الحبيب بورقيبة إلى باريس واستقبل بحفاوة وأوصله "شارل أندري جوليان" بالسيد "بيار فيينو" (Pierre Viénot)

---

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p 123.

[2]- الحبيب بورقيبة: <u>**حياتي، أرائي، جهادي**</u>، المصدر السابق، ص 100.

[3]-ibid.

*-صدر هذا القرار في 6 ماي 1933م، ويهدف إلى فرض رقابة إدارية شديدة على الجرائد التونسية ومنع حرية التعبير والتجمع..

[4]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 555-556.

[5]-المرجع نفسه، ص 558.

كاتب الدولة للشؤون الخارجية المكلف بشؤون المسلمين، وذلك يوم 6 جويلية 1936م [1] حيث أبدى استعداده لقبول بعض المطالب التي تبناها الحبيب بورقيبة والقائم على مبدأ "خذ وطالب" أو "مبدأ سياسة المراحل"، عاد الحبيب بورقيبة من باريس إلى تونس في شهر سبتمبر 1936م، ذهب الحبيب بورقيبة إلى باريس في هذه السنة للدفاع عن القضية التونسية، بينما ذهب فرحات عباس إلى باريس في هذه الفترة مع وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري للمطالبة بدمج الجزائر بفرنسا، ومنح المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين.

لكن حكومة بلوم لم تحقق أي شيء من مطالب الوطنيين التونسيين، لأن المستوطنين بتونس كانوا معارضين للإصلاحات فاضطرت الحكومة الفرنسية إلى التراجع كما فعلت نفس الشيء بالنسبة للجزائر برفضها لمشروع بلوم–فيوليت، وفي هذه المرحلة عرفت تونس وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة فتكت المجاعة بأعداد كبيرة من التونسيين الريفيين، ونتجت عنها اصطدامات بين التونسيين والجيش، وهدد المستوطنون التونسيين باستعمال السلاح، وعلى إثر تلك الظروف السيئة توجه الحبيب بورقيبة إلى باريس في فيفري 1937م لاطلاع المسؤولين الفرنسيين على الأوضاع في تونس وإجراء حوار معهم حول مطالب الحزب الدستوري الجديد ففي أواخر فيفري 1937م زار "بيار فيينو" تونس للاطلاع على الحالة بنفسه، وأقام 10 أيام بتونس استخلص نتائج التحقيق الذي قام به، ففي خطاب ألقاه براديو تونس في 1 مارس 1937م، بين فيه الأوضاع السيئة التي تعيشها البلاد ومعلنا عن إصلاحات هامة تقوم بها فرنسا بتونس، كما عبر عن رفضه لكل سياسة ترمي إلى الإدماج مفضلا سياسة الشراكة، ولقد تقبل الحبيب بورقيبة وزملائه ذاك الخطاب بارتياح، ولو أن تلك الإصلاحات بدت لهم متواضعة، وعبروا لفرنسا عن حسن نيتهم، فقد صرح الحبيب بورقيبة: " ***بأن الوحدة التي لا تنفصم بين تونس وفرنسا تمثل القاعدة الأساسية لمطالب الحزب الدستوري الجديد.*** " [2] في حين أكد الدكتور الماطري بأن الشعب التونسي بأغلبيته مستعد لتقديم مساعدته لتطبيق تلك السياسة الجديدة، هاج المستوطنون ورفضوا تلك الإصلاحات، وأثاروا في تونس سلسلة من الأعمال الموجه ضد التونسيين من ذلك إطلاق النار من طرف الجيش على العمال المضربين بالمتلوي وقتل 5 منهم، كما قتل 2 من المضربين بالجريسة، وستة آخرون بحظائر المتلين استنكر الحزب الدستوري الجديد قتل العمال المضربين وصادف هذا احتضار حكومة بلوم التي سعت إلى تخفيف وطأة الاستعمار والقيام بإصلاحات في المستعمرات الفرنسية، ولكنها بعد سنة كاملة لم تحقق وعودها لا في الجزائر ولا في تونس، أطيح بهذه الحكومة يوم 21 أوت 1937م وأفلست الجبهة الشعبية،

---

[1] - ibid. p 124

[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 560.

فتضاءلت الآمال التي علقها فرحات عباس والحبيب بورقيبة وزملائهما على تلك الحكومة،[1] ولكن جسور التواصل لم يقطعها الحزب الدستوري الجديد مع فرنسا، ولكنه رفض المصالحة مع الحزب الدستوري القديم حينما حاول عبد العزيز الثعالبي بعد عودته إلى تونس أن يجمع يوم 3 أوت 1937م قيادة الحزبين (القديم والجديد) بهدف توحيدهم تحت رعايته، لكن قيادة الحزب الدستوري الجديد رفضت الدعوة وباءت محاولة التوحيد بالفشل، فانحاز الثعالبي إلى الحزب الدستوري القديم محاولا السير به في الاتجاه العربي الإسلامي، ونشب حينئذ الصراع بين الحزبين، انتهى بانتصار الحزب الدستوري الجديد الذي ذهب به الأمر إلى استعمال العنف لمنع الشيخ الثعالبي من عقد اجتماعات عمومية داخل البلاد، فقد منعوه في أواخر سبتمبر 1937م بماطر ونتج عن ذلك مقتل عضو من الحزب الدستوري القديم، وعندما حاول عقد اجتماع أخر في بداية شهر أكتوبر في مدينة باجة منعوه باستعمال العنف وتسبب ذلك في مقتل شخص آخر من الحزب الدستوري القديم، أمام أعمال العنف هذه تراجع عبد العزيز الثعالي عن تنظيم اجتماعات عمومية ودخل مرحلة التقهقر فاسحا المجال رغما عنه لجماعة الحزب الدستوري الجديد.[2]

كان الحبيب بورقيبة يأمل مواصلة الحوار والتفاهم مع الحكومة الجديدة والاعتماد على الوسائل السلمية لحل المشاكل الناتجة عن السياسة الاستعمارية، والتي لم يلجأ إليها مع الشيخ عبد العزيز الثعالبي، أهي الحب في الزعامة؟ أم أن الحبيب بورقيبة جعل القضية الوطنية فوق الجميع؟ ولكن الحكومة اليمينية التي خلفت حكومة ليون بلوم لجأت إلى انتهاج سياسة قمعية في مستعمراتها،[3] وخاصة في الجزائر حيث ألقت القبض على مصالي الحاج يوم 27 أوت 1937م، وكذلك في المغرب الأقصى فقد منعت الحريات العامة، فرأى الحزب الدستوري الجديد بأن تلك السياسة الجديدة القمعية لن ينجو منها، ويتطلب منه ذلك ضرورة تكثيف الجهود مع الحركات الوطنية في كل من الجزائر والمغرب، فأعلن تضامنه مع الحركة الوطنية الجزائرية والمغربية، حيث قرر الحزب الدستوري الجديد مجابهة الاستعمار بالعنف، ونتجت عن ذلك مواجهات عنيفة في عدة جهات من تونس خاصة في منطقة بنزرت ويوسف الرويسي، هذه المجابهات العنيفة جعلت قادة الحزب يعيدون النظر في سياستهم وطريقة تعاملهم مع إدارة الاستعمار، حيث رأوا أنه من الضرورة عقد مؤتمر عام للحزب الذي تقرر أن يكون يوم 31 أكتوبر 1937م، وبخصوص ذلك يذكر محمود الماطري في مذكراته أنه خلال الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر بدأت الوفود

[1]-قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 126.

[2]- علي المحجوبي: **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين**، المرجع السابق، ص ص 108-109.

[3] - I.S.H.M.N, Tunisie 1937(**Circulaire aux administrations portant sur: Le maintien de l'ordre public**) cartons dossiers, 1809, bobine, R.152, Folios, 166.

تتوالى على تونس العاصمة في أعداد غفيرة قادمة من جميع أنحاء البلاد، وكان بعضهم وبالخصوص الشباب يميلون إلى الحلول القصوى أي إعلان الاستقلال وتنظيم مظاهرات جماهيرية والامتناع عن دفع الضرائب وعن أداء الخدمة العسكرية، بل حتى القيام بالأعمال المسلحة.[1]

وفي صبيحة 31 أكتوبر 1937م افتتحت الجلسة بنادي الحزب بنهج التريبونال وحضره مندوبو الحزب من كل البلاد إلى جانب الضيوف، ألقى رئيس الحزب بهذه المناسبة الدكتور محمود الماطري كلمة رحب بها بالمؤتمرين وبالضيوف، وفي خلال كلمته حذر المناضلين من المظاهرات الفوضوية والتصريحات العدائية تجاه المستوطنين وإدارة الاستعمار، ففي نظره أن هذه الأعمال تؤدي إلى رد فعل انتقامي دون الحصول على أي شيء، وأما الحبيب بورقيبة فقد ألقى هو الأخر خطابا تميز بالواقعية، وتم في هذا المؤتمر اتخاذ قرارات في منتهى الخطورة لمجابهة الاستعمار، ومن بين هذه القرارات الإعلان عن سحب الثقة من الحكومة الفرنسية ومجابهة الاستعمار بالعنف، ونتيجة لما يترب عن ذلك من تضحيات وقع خلاف بين رئيس الحزب الدكتور محمود الماطري الذي رفض اللجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق الاستقلال، وبين الحبيب بورقيبة الأمين العام للحزب، قدم الماطري استقالته من الحزب، ويقول الحزبيون القدامى وبعض الحزبيين الجدد الذين انشقوا عن الحبيب بورقيبة فيما بعد أن جو العنف الذي ساد المؤتمر وقراراته الراديكالية لم يوافق عليها رئيس الحزب الدكتور الماطري والتي كانت تستهدف بالدرجة الأولى إقصاء الماطري من رئاسة الحزب وإضعاف الحزب الدستوري القديم ورئيسه عبد العزيز الثعالبي، ويعتبر هؤلاء أن هذه المناورة كانت من تدبير الحبيب بورقيبة الذي كان يريد أن يسيطر على رئاسة الحزب ويوجهه حسب ما يريد،[2] ويوضح الحبيب بورقيبة تلك الاستقالة بقوله[3]: " ***قال لي محمود الماطري: أنت تعلم إني لا أتحمل السجن، فرددت عليه: إن هذا الفصل لا يوصل للسجن، قال لي: لكنه يتجه في طريق إيصالنا إلى السجن لا محالة، وأخذ يستعطفني قائلا: أحذرك وأؤكد لك أن لا قدرة لي على تحمل السجن والأجدر بنا أن لا نعود إلى فضائح برج لوبوف، فدعوني أترككم من الآن وليكن الله في عونكم. فقلت له: طيب لتفعل ما بدا لك. فطلب أن تحرر له استقالته من الحزب لأسباب صحية. فرجوت من الطاهر صفر رحمه الله أن يفعل ذلك. حرر الاستقالة باسم الدكتور محمود الماطري شارحا أن ما يدعوه إليها هو حالته الصحية التي لا تسمح له بمواصلة العمل السياسي وربما اعتزامه على الإشراف على "الديوان الاقتصادي" الذي ننوي إحداثه، كما تضمن مكتوب الاستقالة تكذيب الدكتور***

[1]- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 130.
[2]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 65.
[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 105.

الماطري مسبقا لما قد يتبادر إلى الأذهان أو ما ينشر من الأقاويل عن سبب الاستقالة، وقدم المكتوب إلى الدكتور الماطري فوقعه."

وفي أوائل سنة 1938م وعلى إثر الإضرابات وموجة الاضطهاد الاستعماري التي بدأت بالمغرب ثم الجزائر ووصلت تأثيراتها إلى تونس، وقعت أول مواجهة بين الجيش الفرنسي والجماهير في مدينة بنزرت،[1] استشهد فيها وجرح عدد من المواطنين، دعت قيادة حزب الدستوري الجديد في مارس 1938م إلى عدم الخضوع للقمع الاستعماري، وتفرق أعضاء المكتب السياسي داخل البلاد لتهيئة الشعب للكفاح، وقد جال الحبيب بورقيبة في عدة جهات من البلاد محرضا[*] الشعب التونسي على مواجهة السياسة الاستعمارية،[2] هذه الجولات امتدت من الوطن القبلي إلى الجنوب ولم يتوقف فيها الحبيب بورقيبة عن تحريض الشعب التونسي إلى أن أصيب بالتهاب حاد في حنجرته ألزمه الفراش إلى حين إلقاء القبض عليه.[3] خطبه وتأثيرات أحداث المغرب والجزائر أدت إلى حدوث أصدمات بين المواطنين التونسيين والقوات الاستعمارية في وادي مليز والكاف وسوق الأربعاء ودقاش وتوزر وبنزرت ونفطة.[4]

وفي أوائل أفريل وقعت كذلك اصطدامات أخرى بين الجيش الفرنسي والجماهير الشعبية في كامل البلاد التونسية واعتقل زعيمين من حزب الدستور الجديد هما الدكتور بن سليمان وصالح بن يوسف والأكثر نشاطا من بين زملائه الدستوريين،[5] ودعا علي بلهوان إلى شن إضرابات شاملة أيدتها الطبقة التونسية المثقفة واستجابت لها الجماهير الشعبية، يوم الجمعة صباحا 8 أفريل 1938م توجه إطارات الحزب الدستوري الجديد إلى المقيم العام طالبين منه إطلاق سراح زملائهم ومحتجين على سياسة القمع ونكران فرنسا ومتوعدين المقيم العام بمظاهرات أخرى ستكون أكثر حدّة وستنظم في اليوم الموالي، لكن المقيم العام لم يستجيب لمطالبهم، وقرر القضاء نهائيا على الحزب الدستوري الجديد ولو أدى ذلك إلى أسوء العواقب، وفي يوم السبت 9 أفريل 1938م وقعت أحداث دامية أطلق فيها الجنود الفرنسيون الرصاص على المدنيين العزل، وقد جاءت هذه الأحداث في سياق تصاعدي باتجاه المواجهة بين الحزب الدستوري الجديد وسلطة الحماية الفرنسية، فالعلاقة بينهما عرفت مدا وجزرا منذ 1934م، حيث حدثت

---

[1] - I.S.H.M.N, Tunisie 1938(émeute de Bizerte) cartons dossiers, 25H 32, bobine, A45, Folios,904

[*]- انظر: **ملحق الوثائق، رقم: 06**

2 A.N.T, série, M.N, (Notes et rap port relatif à la Tourné de propagande effectuée par Bourguiba dans le Sahel et le cap Bon avant les incidents d' Avril 1938), carton, 38, dossier, 1

[3]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 112.

[4]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 66.

[5] -Jean Lacouture: op-cit, p 128.

القطيعة الأولى بضرب الحزب الدستوري الجديد من طرف المقيم العام "بيروطون" مرورا بفترة "اليد الممدودة" وسياسة الحوار بينهما خلال سنتي 1936-1937 انتهاء بعودة الصراع والتوتر السياسي المتفاقم[1] الناتج عن توجيه المقيم العام تحذيرات للقادة الدستوريين من مغبة التمادي في دعايتهم الإجرامية حسب قوله، ونفذ المقيم العام تهديده بإيقاف 15 دستوريا أيام 4 و5 و 6 أفريل 1938م بتهمة إثارة الحقد بين الأجناس وحث السكان على خرق قوانين البلاد والمس بحقوق وسيادة الجمهورية الفرنسية بتونس وإثارة جرائم القتل وأعمال العنف والشغب،[2] ونتيجة فشل سياسة الحوار والتهديدات اتجهت الأحداث نحو المواجهة يوم 9 أفريل 1938م.[3]

احتشدت الجماهير الشعبية أمام المحكمة المدنية يقودها على البلهوان، وحاولوا اقتحام المحكمة لإطلاق سراح الزعماء المعتقلين، واشتد الحماس أكثر بين المتظاهرين، وأطلقت رصاصة يظهر أن طالبا تونسيا هو الذي أطلقها فردت الشرطة بإطلاق النار، وكانت الساعة الثالثة مساء فعمت الفوضى في كامل العاصمة التونسية، وكانت الجيوش الفرنسية على استعداد لذلك وأطلقت النار على المتظاهرين وقتلت المئات منهم،[4] وقد وصف الحبيب بورقيبة تلك المظاهرات بقوله[5]: ***"في يوم 8 أفريل قررنا تنظيم مظاهرة شعبية كبرى قصدت مقر الإقامة العامة التي طوقت بالأسلاك الشائكة الدبابات وجند الخيالة الفرنسيين، وترك المقيم العام المظاهرة تمر أمام الإقامة العامة، وخطب في الناس السيد على البلهوان معلنا أن مظاهرة أخرى ستنظم يوم الأحد المقبل فقررت السلطة الفرنسية التعرض لها، وعندما حل يوم السبت 9 أفريل وهو يوم الذكرى الحادية عشر لميلادي ابني بلغني أن حاكم التحقيق الفرنسي أوقف السيد على البلهوان واستنطقه بتهمة إلقاء خطاب في ضواحي تونس، وعندما بلغ إلى علم تلاميذ الصادقية وجامع الزيتونة خبر الإيقاف تظاهروا أمام قصر العدالة فجابهتهم الدبابات والجند وأطلقوا الرصاص فسالت الدماء واستشهد مائتا وطني في باب السويقة، وفر بعض المتظاهرين في أنحاء شتى، وكان في مكتبي السيدان علالة العويتي والباهي الادغم، وصعد هذا الأخير إلى السطح هاربا. ونقل الناس إلى منزلي بعض الجرحى والشهداء فطلبت منهم أن يرفعوهم ويتجولوا بهم في باب البحر حتى يراهم القناصل وممثلو الدول الأجنبية، ويطلعوا على الكيفية التي ترد بها فرنسا على من يطالبون بحقهم، وفي مساء***

---

[1] - A.N.T. (série, M. N), direction de la sureté publique circulaire, N°32, du 02.4.1938, Carton N°28, Dossier N°2

[2] I.S.H.M.N (**Rapport du résident général**) bobine N°R 641, Folios N° 2442

[3]- جمال بلحاج سالم: **الرأى العام بتونس إزاء أحداث 9 أفريل 1939**، شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة التونسية، 1992، ص 18.

[4] - Jean Lacouture: op-cit, p 128.

[5]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 106-107.

يوم 9 أفريل كنت أراجع الفصل الذي حررته للصحيفة بعنوان: "القطيعة" وفي فجر يوم الأحد 10 أفريل هاجم أعوان السلطة منزلي وأخذوني من فراش المرض ووجدت عند حاكم التحقيق الفرنسي مسودة الفصل الذي كنت في الليلة السابقة أعتزم إصداره في الصحيفة صباح يوم الأحد وأعلنت حالة الحصار في البلاد."

واعتقلت سلطة الحماية الآلاف من مناضلي حزب الدستوري الجديد على رأسهم الحبيب بورقيبة وعلى بلهوان والدكتور بن سليمان وصالح بن يوسف وأخيه محمود، والمنجي سليم، والطاهر صفر والهادي النويرة وسيقوا أمام القاضي العسكري بتهمة "التآمر على أمن الدولة"،[1] الذي أمر بوضعهم في السجن العسكري بتونس العاصمة، ثم نقلوا إلى سجن آخر بشمال غرب تونس، ثم إلى سجن سان نيكولا بفرنسا واستمر سجنهم إلى بداية الحرب الكونية الثانية،[2] أما الباهي الأدغم ورفاقه فقد نقلوا إلى سجن "لامبيز" في شرق الجزائر قرب مدينة باتنة، ووجدوا في هذا السجن مناضلين من الجزائريين سبقوهم إليه، وهذه المحنة التي حلت بمناضلي الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية قد وحدت نضال الشعبين الجزائري والتونسي ضد الاستعمار الفرنسي.[3]

أعيد الحبيب بورقيبة مرة أخرى إلى السجن تاركا وراءه حزبه يعاني، وهو لا يعرف ما إذا كان سيخرج سالما هذه المرة أم سيذهب إلى المقصلة فقد وجه ضابط المحكمة العسكرية للحبيب بورقيبة تهما تستحق الإعدام منها التحريض على القتل والتقاتل بين الأجناس فبعد أن وقع الحبيب بورقيبة على محضر الجلسة الذي سجل التهم المنسوبة إليه وقال له ضابط المحكمة العسكرية:***إنك الآن قد أصبحت وحدك وعليك أن تواجه مصيرك ولتفكر جيدا في ابنك الصغير.*** "[4]

لقد استطاع الجنرال "هانوت" (Hanotte) القائد الأعلى للقوات الفرنسية المتمركزة في تونس إعادة الأمن والهدوء إلى البلاد، وأتى إلى تونس مقيم عام بدل "جيون" وهو "اريك لابون" (Labonne) الذي شرع في الاتصال بالباي وكبار المستوطنين من أجل تهدئة الأوضاع.[5]

---

[1] - Henri Grimal: **La décolonisation de 1919 à nos jours**, éd, complexe, Paris, 1985, p 74.
2 - Jean Lacouture: op-cit, p p 128-130.

[3]- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 67.
[4]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 115.
[5]-المرجع نفسه، ص 113.

وخلال مدة سجن زعماء الحزب الدستوري الجديد لم تتوقف الحركة الوطنية التونسية عن النضال[1] بالرغم من وجود قيادته في السجن، فتحمل الدكتور الحبيب ثامر مسؤولية الحزب ونظم خلايا للحزب الدستوري الجديد في كافة المدن والقرى التونسية في سرية تامة، ونظم الحزب من وقت لآخر مظاهرات في الشوارع احتجاجا على سلطة الحماية وتصرفاتها تجاه المناضلين، حيث نظم مظاهرة في ميناء تونس امتدت إلى مدينة تونس العاصمة وذلك بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسي الجديد "إيرك لبون" (Eirik Labonne) طالبين منه بعد أن استقبلوه بالورود إطلاق سراح الحبيب بورقيبة وزملائه، وكانت هذه المظاهرة بمشاركة عدد كبير من السيدات التونسيات، أعجب المقيم العام الجديد بذلك الاستقبال والمظاهرة السلمية ووعد بتخفيف القمع، ورغم حالة الطوارئ التي طبقت في تونس وقرر إرسال لجنة تحقيق تتكون من نواب في البرلمان الفرنسي، التي تقدمت إليها الوفود التونسية من مختلف جهات تونس تطالبها بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين والاستجابة لمطالب الشعب، كما سمح المقيم العام لبعض الجرائد التونسية ذات الميول الوطنية مثل جريدة "تونس الفتاة" وجريدة "تونس" بالصدور، في هذه الأثناء كانت تقرع طبول الحرب الكونية الثانية، وأظهرت إيطاليا مطامعها القديمة في العودة إلى تونس من جديد، فقررت الحكومة الفرنسية إرسال رئيسها "إدوارد دلادييه" (Édouard Daladier) في جانفي 1939م لإظهار تمسك فرنسا بتونس، واستقبله الشعب التونسي بمظاهرات طالبا منه إطلاق سراح الزعماء المسجونين وباستقلال تونس، فلجأت السلطات الاستعمارية إلى سياسة القمع كعادتها، واعتقلت المئات من الوطنيين وحكمت عليهم بأحكام قاسية، ولم يتوقف الشعب التونسي عن رفضه للسياسة الاستعمارية فازدادت عمليات حرق مزارع المستوطنين ونسف طرق السكك الحديدية وقطع أعمدة الهواتف ... وأما الحزب الدستوري الجديد فقد أعلن مجلس الوزراء يوم 12 أفريل 1938م عن حله، ونفذ القرار مباشرة.[2]

هذه الأحداث مكنت الحزب الحر الدستوري الجديد أن يتصدر بجدارة قيادة الحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار، وأصبحت له شعبية كبرى بين أوساط الجماهير.

هذه الأحداث الدامية التي عرفتها تونس خلال أفريل 1938م، وما نتج عنها من حل الحزب الدستوري الجديد ومتابعات واعتقالات بالآلاف نجدها تتشابه مع أحداث 8 ماي 1945م بالجزائر، وكل هذه الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر وتونس شاهدة على غطرسة الاستعمار

---

1 - I.S.H.M.N, Tunisie 1938(Situation en Tunisie après les troubles du 9 Avril 1938) cartons dossiers, 25H 33, bobine, A47, Folios,545

2- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص ص 136-137.

وتجاوزه لكل القيم الأخلاقية والقانونية والإنسانية، وبذلك نجد تونس قد سبقت الجزائر خلال مرحلة الحركة الوطنية الجزائرية في مواجهة الاستعمار عن طريق المظاهرات والإضرابات وحدوث اصطدامات بين التونسيين و الجيش الفرنسي، وهذا ربما يعود إلى الجو الذي كان يناضل فيه جماعة الحزب الدستوري الجديد، حيث كانت فرص الاتصال بالمواطنين وعمليات تهيئة الرأي العام التونسي من خلال التجمعات وإصدار المجلات والصحف والجرائد وإقامة النوادي مسموحة لهم، بينما في الجزائر كانت إدارة الاستعمار أكثر تصلبا وتشددا عما كانت عليه في تونس، فالشعارات السياسية التي كانت تسمح بها فرنسا في تونس كانت محرمة في الجزائر، ولهذا كان القمع الفرنسي لمظاهرات 8 ماي 1945م في الجزائر أكثر وحشية ودموية منه في تونس.

المبحث الثالث

نضال فرحات عباس السياسي خلال الحرب الكونية الثانية

(1945-1939)

بحلول سنة 1939م كانت الحركة الوطنية الجزائرية تتسم على الخصوص بتعرض التيار الوطني الاستقلالي بالشلل نتيجة سياسة الاعتقال والسجن والنفي المسلطة على أعضائها، ومنع جرائده من الصدور، صاحب ذلك ارتفاع درجة تذمر المواطنين الجزائريين من ممارسات الإدارة الاستعمارية، وكان من شأن هذه السياسة الاستعمارية تهيئة الظروف للدعاية النازية والفاشية من إيجاد تأثير لها في الجزائر، إذ يذكر أحمد توفيق المدني[1]: "***إن كثيرا من رجال الجزائر وزعماء.. اعتقدوا أن الألمان سيفرضون على فرنسا بعد الحرب الجلاء عن الجزائر ويسلمونها لأهلها.***" لقد توزعت أغلبية الآراء الشعبية في كل من الجزائر وتونس وغيرهما من الوطن العربي بين تأييد ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، قد رأى بعضهم أن فرنسا وبريطانيا ستقف إلى جانبهم، وأيد بعضهم ألمانيا .[2]

والواقع أن الدعاية الألمانية باستعانتها بالأمير "شكيب أرسلان" وجدت صداها في الجزائر وتونس، وكان الإيطاليون يقدمون رفقة الألمان وعودا سخية للشعب التونسي. هل كانت وضعية الجزائر وتونس تسمحان لهما بإعلان الثورة ضد الاستعمار؟ إن الواقع كان يتميز بالغليان، ولكن الظروف الموضوعية والذاتية لم تكن مؤهلة لاتخاذ المبادرة، وذلك راجع إلى:

- اتسام فترة الثلاثينات بسيطرة النزعة المطلبية التي لم يسلم منها حتى التيار الاستقلالي.
- تمكن فرنسا في الثلاثينات من فتح نافذة للحوار مع قادة الحركة الوطنية في تونس والجزائر، ومحاصرة كل تيار يدعو إلى استعمال العنف أو يحمل أفكار راديكالية.
- اعتماد فرنسا إلى جانب سياسة الحوار سياسة العصا الغليظة، ضد القوى الوطنية، إما بالسجن أو النفي ونذكر على سبيل المثال اعتقال مصالي الحاج، وحل الحزب الدستوري التونسي الجديد وإلقاء زعمائه في السجن.

---

[1]- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح**، المصدر السابق، ص 343.
[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 118

- تضييق الخناق على الحركة الوطنية الجزائرية الاستقلالية بدعوى أن رجالها على اتصال بالفاشية والنازية والشيوعية.[1]

ورغم كل ذلك فإن فترة الحرب الكونية الثانية قد ساعدت على نمو الوعي الوطني في الجزائر وفي كل المستعمرات، فالصراع بين حكومة فيشي وحكومة فرنسا الحرة، والإنزال الأنجلوساكسوني في شمال إفريقيا، وتردي الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وغيرها من الأسباب الأخرى ساعدت فرحات عباس على تغيير إيديولوجية الإدماج، ليتجه إلى النضال من أجل المواطنة الجزائرية،[2] ويتخلى نهائيا عن طلب المواطنة الفرنسية للجزائريين.

إن فترة الحرب الكونية الثانية جعلت الفرنسيين يدركون أهمية شمال إفريقيا أكثر لدفاعهم الوطني، لقد بدت الشهور الأولى للحرب العالمية الثانية لفرنسا وكأنها قد رست صفوف الجزائريين للدفاع مؤكدة على عاطفة الولاء والإخلاص لها، وقد اعتاد الفرنسيون قبلها أن يعلنوا كلما اشتدت عليهم ظروف الحرب بأن الجزائريين مخلصين لفرنسا وذلك منذ حرب 1870 وحرب 1914... مستشهدين بذلك على ما يرد إليهم من الأسر الكبيرة الموالية إليهم من باشاوات وقياد ونواب وعلماء الدين الرسميين وشيوخ الطرقية، لكن أغلبية الجزائريين المقهورين كانوا يتمنون انتصار ألمانيا لا حبا فيها، ولكن للانتقام من فرنسا الاستعمارية،[3] وهو نفس الشعور عند التونسيين المقهورين فقد تمنوا انهزام فرنسا لاعتقادهم بأن ذلك سيمكنهم من تحقيق استقلالهم.[4]

اندفع النواب ومنهم فرحات عباس والدكتور محمد الصالح بن جلول وغيرهما إلى تأييد فرنسا "الديمقراطية" ضد ألمانيا "النازية"، وتطوعوا بإرادتهم للدفاع عن ديمقراطية فرنسا التي لم يعرفوها على أرض وطنهم الجزائر، وإنما عرفوها من خلال ما درسوه في جامعاتها، فهبوا للدفاع عن هذه الديمقراطية التي حرموا منها في وطنهما، فعاطفتهم هذه تجاهها كانت مرتكزة على تأثيرها الثقافي عليهم أو على الأمل بإصلاحات ستأتي فيما بعد لمكافأة شعوب المستعمرات على إخلاصها لفرنسا، أو أن تطوعهم في جيشها كان مرتكزا على سياسة المسايرة والانتهازية؟ ولكن رغم ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات المضادة التي مثلها مصالي الحاج الرافض كل الرفض الوقوف إلى جانب فرنسا، فسقوط فرنسا أمام

---

[1]- عامر رخيلة: المرجع السابق، ص 344.

[2] - Sophie Chautard: op-cit, p 142.

[3]- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 173.

[4]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 68.

الجيوش النازية في جوان 1940م أدى إلى تغيير كثير من الأفكار ونظرة الجزائريين لفرنسا فقد سقطت مقولة "*فرنسا لا تقهر*" وكان هذا مشجعا لإيقاظ بعض الجزائريين الذين كانوا يؤمنون كل الإيمان بتلك المقولة، يضاف إلى كل هذا الدعاية التي كانت الجزائر مسرحا لها سواء من ألمانيا أو من روسيا ثم أمريكا فيما بعد، "فقد كان الألمان يقولون: انتظروا معاهدة السلام فستنصف كل أحد، والأمريكيون يقولون لا تفعلوا شيئا وانتظروا فسوف ننصف كل أحد"،[1] كل هذا قد ساهم في فتح عصر تاريخي جديد، ولكن رغم ذلك لم يحاول الجزائريون استغلال تلك الظروف والقيام بثورة شعبية أو بعصيان مدني، وهذا راجع ربما إلى تأثير الحكام العامين في الجزائر آنذاك واعتمادهم على المرابطين والعائلات الكبيرة والموظفين الرسميين الذين استغلوهم لتنويم الجماهير الشعبية الجزائرية،[2] أو أنه لم تكن هناك قيادة تلقي على عاتقها مسؤولية إعلان وتوجيه الثورة؟ فهزيمة فرنسا قد دمرت هيبتها في الأوساط الشعبية الجزائرية والتونسية وكانت انتصارات ألمانيا تثير إعجاب الشعبين، لكن الوضع الاقتصادي في الجزائر وفي تونس تميز بالانحطاط، فتقلصت المحاصيل الزراعية وارتفعت أسعار المواد الغذائية وقننت في الجزائر، وأصبحت كذلك الألبسة نادرة وكذلك الأدوية، وترك الجزائريون لمواجهة الجوع والمرض.[3]

بعد سقوط فرنسا في يد النازية، سرح فرحات عباس من الجيش، وهو في سن 41 من عمره، وشاهد بعينيه انهزام فرنسا وسقوط حكومتها وجيشها أمام قوة احتلالية أكبر منها، وهذا ما كان يخشاه فرحات عباس من انتصار القوى الديكتاتورية النازية على الديمقراطية الليبرالية الفرنسية مَثَله الأعلى في الحرية، كيف كان موقفه من الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة؟ إلى أين توصل فرحات عباس بسياسته الإدماجية؟ كيف تفاعل مع التطورات الداخلية والعالمية؟

رجع فرحات عباس إلى مدينة سطيف في شهر أوت 1940م وعاد لممارسة نشاطه السياسي والمهني من جديد في هذه المدينة، ولكن بفكر سياسي جديد وبأفكار صقلها الزمن والتجارب، فزعيم الإدماج قبل الحرب الكونية الثانية، يتحول إلى زعيم وطني، مدافع عن الوطن الجزائري، حيث صرح بقوله[4]: "***إن الوطن الجزائري الذي لم أجده سنة 1936 في أوساط العامة من المسلمين، وجدته اليوم.***"

---

[1]- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 173.

[2]- قدادرة شايب: **الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب الكونية الثانية (1939-1945)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب،جامعة الاسكندرية، 1991، ص 112.

[3]- - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 147.

[4] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p 125.

في الحقيقة لم يكن فرحات عباس يشعر أبدا بأنه بعيد أو غريب عن وطنه، فقد كتب في إحدى مذكراته الجيبية، يوم 6 سبتمبر 1939م " ***في أي مكان يضع المصير قبري، فإن آخر فكري يبقى لمهدي.*** "[1] هل كانت سياسة الإدماج التي دافع عنها في الثلاثينات مناورة سياسية؟ لأنه كان يعلم جيدا استحالة نكران الذات والأصل، وما تلك السياسة التي كان ينادي بها، إلا وسيلة لتحرر الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويقول عن الوطن الجزائري بأنه لم يجده في سنة 1936م، حيث كان الجهل سائدا، والبحث وراء لقمة الخبز هو الطابع الاجتماعي السائد في الجزائر في تلك الفترة، اعتقد عن صدق بأن الحل الوحيد لتحرر الجزائريين وإخراجهم من ضياعهم لن يكون إلا عن طريق التجنس الجماعي والحصول على المواطنة الفرنسية وإزالة الاستعمار، ووقف مدافعا عن مشروع بلوم- فيوليت، ومؤيدا بكل قوة مطالب المؤتمر الإسلامي، لكن صدقه وأحلامه وجدت أمامها حاجزا منيعا أقامه مستوطنون ساديون أعمتهم أمراضهم النفسية تجاه شعب منهزم بسلاحه، ولكنهم لم يستطيعوا هزم مقوماته الشخصية.

في يوم 7 أكتوبر 1940م ألغت إدارة الاستعمار قرار كريميو،[2] الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 1870م الذي منح الجنسية الفرنسية لـــ 35000 يهودي جزائري،[3] وأخرجتهم بذلك من رعايا إلى مواطنين فرنسيين، بينما أبقت على الجزائريين كرعايا، ولم تمنحهم المواطنة الفرنسية إلا بشروط قاسية، هذا إذا استثنينا قانون 20 سبتمبر 1947م الذي منح المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين.

وصدر قرار آخر ضد يهود الجزائر يوم 11 أكتوبر 1940م يمنعهم من حق اكتساب الجنسية الفرنسية، وبذلك استطاع "بيريطون" أن يرضي رغبات المستوطنين الفرنسيين الرافضين لانضمام يهود الجزائر إليهم.[4]

استقبل المستوطنون والجزائريون هذا الإلغاء بالفرح، لأنه جرد يهود الجزائر من الجنسية الفرنسية، فرئيس بلدية قسنطينة السابق (مورينو) ورئيس بلدية جيجل فيما بعد، عبر عن سعادته بإلغاء هذا القرار وعودة اليهود إلى أصلهم الطبيعي مع الأهالي الجزائريين، وفي نظره أن هذا القرار عمل رديء أصدره اليهودي "كريميو" سنة 1870م.[5] إلا أن فرحات عباس وبعض أعضاء النخبة والعلماء

---

[1] - (**<u>Peu m'importe où le sort doive égarer ma tombe ma dernière pensée sera pour mon berceau</u>**) A.W.C, Ferhat Abbas: archives privées saisies en mai 1945, I . R, boite N° 13

[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 106.

[3] - Andrée Dore Audibert: **<u>Des Françaises d'Algérie dans la guerre de libération</u>**, éd, Karthala, Paris, 1995, p 25.

[4]- المرجع نفسه، ص 146.

[5]- يحي بوعزيز: **<u>الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)</u>**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص60.

رفضوا ذلك الإلغاء،[1] واعتبروه عملا غير منطقي. ويدخل ذلك في إطار التمييز العنصري المفروض على الشعب الجزائري سواء المسلمين منه أو اليهود، ففي جوان 1942م، عند رئاسة فرحات عباس لوليمة أقامتها الجمعية العامة للطلبة المسلمين، صرح قائلا[2] للفرنسيين:" ***إن ما عملتموه ليهود الجزائر، المندمجون في الحضارة الفرنسية فهو بفعل مبادرتكم وإرادتكم، وليس بمبادرة العدو الذي لا يهتم بإلغاء قرار كريميو؛ إن عنصريتكم تذهب بكم في كل الاتجاهات،إنكم اليوم ضد اليهود، وأنتم دائما ضد العرب.*** " فالقادة الفرنسيون الجدد احتقروا يهود الجزائر برغم التضحيات الكبرى التي قدمها هؤلاء لفرنسا منذ أن وطئت أقدام الجيوش الفرنسية أرض الجزائر، وذلك كله من أجل الإدماج والانصهار في الأمة الفرنسية،[3] ويضيف قائلا[4]:" ***إن هذا الموقف إزاء يهود الجزائر يقيم الدليل بصفة جلية، بأن المستوطنين لما حاربونا وحاربوا مطالبنا مدعين بأن الحقوق الفرنسية لا تتلاءم والشرع الإسلامي، كانوا منافقين كعادتهم، إن اليهودي الجزائري، لما منح الجنسية الفرنسية، ضحى بشريعته وقانونه الشخصي، ورغم هذه التضحية لم يجد عدلا ولا إنصافا من طرف النظام الاستعماري العنصري بالجزائر.*** "

خصوم فرحات عباس من الفرنسيين بعد نزول الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942، اتهموه بالتعاطف مع نظام فيشي، وعابوا عليه معارضته لإلغاء قرار كريميو.[5]

ففي السنة التي عاد فيها فرحات عباس إلى سطيف، كانت كل النشاطات السياسية في الجزائر متوقفة، من حزب "*إتحاد الشعب الجزائري*"، وفيدرالية المنتخبين والمجالس النيابية وحزب الشعب الجزائري،[6] تدخل فرحات عباس وحرك سكان مدينة سطيف، حيث قاموا بمظاهرة في 12 أكتوبر 1940م في شوارع مدينة سطيف بسبب عزل مدير مدرسة من مهامه لكونه يهودي يساري، بسبب احتجاجه على تعليق المجالس العامة المنتخبة.[7]

قرر الحاكم العام "أبريال" (Abrial) في 12 ديسمبر 1940م تعيين مجلس مالي لتعويض المندوبيات المالية المنتخبة،[8] فرفض فرحات عباس هذا التعيين وأدانه، حيث وجه رسالة احتجاج إلى

---

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 106.
[2] - Cité par Benjamin Stora et Zakya Daoud: op cit, p : 107 d' après Lucien Adés, L'Aventure Algérienne, 1940, 1944, éd.Belfond, Paris:1979, p 74
[3] جاك فريمو: **فرنسا والإسلام**، ترجمة هاشم صالح، شركة الأرض للنشر المحدودة قبرص، 1991، ص 192.
[4] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 167.
[5] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p 126.
[6] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 107.
[7] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p 126.
[8] -ibid.

الحاكم العام الأميرال "أبريال" يوم 16 ديسمبر 1940م ومما جاء فيها: " ***إن هذا الاختيار تنكيدي، تقريبا فكل الجزائريون المعينون هم شيوخ زوايا، وهم أميون ولا ضمير لهم ومتعصبون.***"

أما عن الجانب الفرنسي فيقول عنهم، بأن معظمهم يمتازون بعدوانيتهم تجاه الجزائريين المسلمين.[1] ويضيف قائلا:" ***إن زمن الموظفين الكبار قد ولّى.***"[2] وفي رسالة أخرى وجهها إلى رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين، يوم 26 مارس 1941م، ومما جاء فيها: " ***إن سكان قسنطينة، وكذلك سكان سطيف لم يستقبلوا هذا التعيين بالفرح، لأنه لا يحل مشكل الأكواخ القذرة... إن تعيين السيد سيسبان هو انتصار جديد للمعمرين، وليس انتصارا للمسلمين.***"[3]

لقد رفض ذلك القرار، وقدم نصيحة إلى الحاكم العام ينصحه فيها بالاعتماد على العناصر الجزائرية المسلمة المثقفة، فهي الوحيدة القادرة في نظره على فهم مشاكل الجزائريين، وليس الجهلة الذين لا يعرفون سوى مصلحتهم الشخصية الضيقة، ولا تهمهم العامة من إخوانهم الذين يعيشون في الفقر والجهل والذل، معتبرا أن هذه الطريقة الدنيئة، أدت إلى قتل فرنسا في قلوب الجزائريين المسلمين.[4]

فهذا الجيل الجديد من الشباب المثقف النشط المتحمس لإلغاء سياسة الاستعمار، وذيوله المنتشرة عبر المدن والأرياف خاصة، ولكن هذا الشباب كان ينقصه التنظير.[5] لأن معظمهم كان يعتقد بأن الحل يأتي من إدارة الاستعمار، عن طريق الاحتجاجات، و استعمال الوسائل القانونية.

وكان تأثير احتجاج فرحات عباس لدى الأميرال "أبريال" مقلقا، حيث استدعاه إلى الجزائر العاصمة لاستفساره عن ذلك، فانتقل فرحات عباس من سطيف مستجيبا دعوة "أبريال"، وكان النقاش بينهما حادا، اتهم الأميرال "أبريال" فرحات عباس بالعمل على:" ***التحريض ضد فرنسا***"[6] موضحا له بأن اللجنة المالية التي اختارها كان ذلك عن قناعة وثقة كبيرة فيهم، ومتهما استياء فرحات عباس منها بسبب كرهه لفرنسا، ومحاولة استعماله الفلاحين لتحقيق أهدافه السياسية، ثم هدده بإلقاء القبض عليه، وأمره

---

[1] -ibid.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 107.
[3] - A.W.C, IR, boite N° 13 Lettre de Ferhat Abbas: à Mr : le président de la, F.E.M, de Constantine, (documents inédits du mouvement national)
[4]- Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p 127.
[5] - Annie Rey –Goldzeiguer: **Aux origines de la guerre d' Algérie 1940-1945**, édition, Gasbah, Alger, 2003, p p 181-182.
[6] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 108.

بالخروج من مكتبه.[1] فأراد فرحات عباس أن يقوم برد فعل عنيف، ولكنه تحكم في أعصابه، وتجاوب مع "أبريال" بكل كبرياء قائلا له: ***لا تطردني سأنسحب.***"[2] هـدوء فرحات عباس، وكبريائه زاد من غضب "أبريال" أكثر من رسالة الاحتجاج التي وجهها له، فأراد أن يسجنه، ولكن مستشاريه نصحوه بعدم الإقدام على ذلك، بسبب ازدياد شعبية فرحات عباس.[3]

أما "بنيامين سطورا" فيذكر أن النقاش بينهما كان أكثر حدّة، حيث لجأ الأميرال "أبريال" إلى دفع فرحات عباس بقوة خارج الباب وأراد إلقاء القبض عليه، ولكن الجنرال "ويڤان" (Weygand) هو الذي هدَّأ غضب "أبريال". [4]

إن تهديدات الحاكم العام "أبريال" لفرحات عباس كان صداها واسعا في كامل الجزائر، وشكَّلت شعبية جديدة لفرحات عباس مع صديقه الدكتور سعدان، وانخفاض شعبية الدكتور ابن جلول،[5] لأن الجزائريين المسلمين يظهر من ذلك أنهم كانوا ينتظرون فعلا حقيقيا ضد الاستعمار، وليس كلام الصحف والجرائد، والخطابات.

أسس الحاكم العام "أبريال" في 24 جانفي 1941 " *المجلس الوطني*" بناء على رغبة حكومة فيشي التي طلبت منه ذلك بشرط أن يكون هذا المجلس متساويا بين المستوطنين والجزائريين، ولكن الحاكم العام عين 5 مستشارين من المستوطنين*، و4 مستشارين من الجزائريين المسلمين.** [6]

أما المسلمون الذين قبلوا هذه المناصب فقدوا كل احترام شعبي لهم، واتهموا بالخيانة والبحث عن المناصب والمكاسب بطرق غير شريفة، ماعدا شيخ المدرسة ابن زكري الذي قبل سكان الجزائر العاصمة

[1] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p 127.
[2] -ibid.
[3] -ibid.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 108.
[5] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p 127.

*- المستشارون المستوطنون هم: الجنرال فرانسوا (François) رئيس فيلق المحاربين- إيميل بوردبر (Emile Bordères)، رئيس سابق للمندوبيات المالية- أندري مالرمي (André Mallarmé) وزير سابق وسيناتور – و اثنان من نواب اليمين هما: ستانيسلاس ديفو (Stanislas Devaud)، و بول سوران (Paul Saurin).

- أما المستشارون المسلمون فهم: أما المستشارون المسلمون فهم: عبد الرحمان بو خردنة، رئيس سابق لفيدرالية المنتخبين المسلمين لولاية الجزائر – سيسبان الشريف، رئيس سابق لفرع العرب في المندوبيات المالية – الآغا بن شيحة بوسيف، نائب رئيس فيدرالية الفلاحين – الشيخ ابن زكري، أستاذ في المدرسة الجزائر. (Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 151-152.**)

[6] -ibid.

تعيينه بكل فرح، وذلك نظرا لصدقه وشعبيته ووقوفه إلى جانب المستضعفين، أما ولاية قسنطينة فلم يتم تعيين أي ممثل عنها لأسباب تبقى مجهولة لحد الآن.[1]

لقد رفض فرحات عباس رفضا مطلقا هذا التعيين الذي يسئ في نظره للجزائريين، وفكر في إرسال مندوبين إلى المارشال "بيتان" (Pétain)، ولكن الدكتور ابن جلول رفض المشاركة في هذه اللجنة معلنا اشمئزازه من العمل السياسي.[2]

إن سلطات الاستعمار شددت قبضتها على أعضاء الحركة الوطنية الجزائرية والشعب، ولم يسلم من ذلك حتى الجنود الجزائريون المجندون في الجيش الفرنسي، ففي يوم السبت 25 جانفي 1941م على الساعة 9:15 ليلا، تمرد المئات من القناصة الجزائريين في ثكنة الدار البيضاء بالعاصمة يقودهم ضابط جزائري، واحتلوا مدينة الدار البيضاء لعدة أيام، ونادوا بالجهاد ضد الاستعمار الفرنسي،[3] ولم تتمكن سلطات الاستعمار إلا بعد جلب قوات فرنسية كبيرة للقضاء على ذلك التمرد، وخلفت تلك المواجهة العشرات من الضحايا بين الجانبين.[4]

هل كان ذلك التمرد بداية ثورة ضد الاستعمار فشلت في مهدها بسبب عدم تجاوب الشعب معها، هذا التمرد العسكري مازال يحتاج إلى دراسة للإطلاع على خفاياه وأهدافه، وقبل هذا التاريخ بثلاثة أشهر فرحات عباس حرك الشارع السطايفي بواسطة مظاهرات شعبية ضد سلوك إدارة الاستعمار، ولكن أثرها بقي محصورا في سطيف كتمرد القناصة في الدار البيضاء، وكان من الصعوبة جدا في تلك الفترة القيام بعمل موحد على مستوى الوطن.

حكم على مصالي الحاج يوم 17 مارس 1941م بـــ 16 سنة سجنا نافذا مع الأعمال الشاقة.[5] لأنه أصبح عنصرا خطيرا على الاستعمار الفرنسي في الجزائر، بسبب تغلغل نشاطه السياسي داخل الجزائر الرافض لمشاركة الجزائريين في الحرب الكونية الثانية إلى جانب الفرنسيين قائلا[6]: ***إن إفريقيا الشمالية ليست مرتبطة بفرنسا بأي عاطفة، اللهم إلا عاطفة الحقد، التي زرعتها في قلوبنا منذ مئة سنة من الاستعمار.*** " هذه الأفكار لم يكن لها تأثير مباشر على الجزائريين في تلك الفترة، أمام عدم التنسيق

---

[1] - ibid.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 108
[3] -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, T2, op-cit, p 618.
[4]- أحمد محساس: المرجع السابق،ص 186.
[5] -ibid.
[6]- جاك فريمو: المرجع السابق، ص 191

السياسي بين مختلف جهات الوطن وسجن زعماء الأحزاب ووفاة الشيخ ابن باديس وزيادة رقابة أجهزة أمن المحتل داخل الجزائر ونقل القناصة الجزائريين إلى فرنسا وعدم مقدرة الشعب الجزائري المسلم على القيام بأي تحرك منظم ضد الاستعمار بسبب غياب النخبة السياسية المؤطرة.

قام فرحات عباس بمبادرة سياسية فريدة في وقتها، حيث قرر أن يتوجه مباشرة للمارشال "فيليب بيتان" (Philippe Pétain) بواسطة "ماكس بونافوس" (Max Bonnafous)* وزير التموين في حكومة فيشي، وبذلك "رجع فرحات عباس إلى التضرع للصيغة القديمة ***آه ! لو كان الملك يعلم ؟***"[1] واتصال فرحات عباس بهذا الوزير كان بواسطة " أوغستان بيرك " (Augustin Berque)، والد المستشرق "جاك بيرك" (Jacques Berque).[2]

أرسل فرحات عباس تقريرا إلى الماريشال بيتان، يوم 10 أفريل 1941م،* ونشره في كتابه الشاب الجزائري، (الذي أعاد طبعه سنة 1981م) ويقول عنه بأنه آخر محاولة له لطلب المساواة في الحقوق في إطار الجمهورية الفرنسية،[3] لينتقل بعدها إلى مرحلة سياسية أخرى، وقدم تبريرات لذلك العمل السياسي، حيث اعتقد بأن الوقت مناسب لتغيير سياسي حقيقي في الجزائر، معللا ذلك بمحاولة إنقاذ الأمة الجزائرية من الغرق، لأن كل الأبواب قد أغلقت في وجه الجزائريين المسلمين،[4] وكل محاولات الإصلاح باءت بالفشل قبل هذا التاريخ، ولم تستجب إدارة الاستعمار، وفرنسا لمطالب الجزائريين، المتمثلة في المؤتمر الإسلامي، ورفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع بلوم – فيوليت، بسبب تعنت وتجبر غلاة المستوطنين في الجزائر، ووقوفهم ضد أية إصلاحات تخص الجزائريين المسلمين ولو كانت بسيطة، لأن في نظرهم قبولها سيسمح للجزائريين بطلب المزيد، وهكذا حتى يصبح المستوطنون أقلية غير فعالة في الإدارة والسياسية، وبالتالي فقدان الامتيازات التي جاؤوا من أجلها لاحتلال الجزائر.

بدأ فرحات عباس تقريره إلى المارشال بيتان، بقوله:" ***إن مصير بلادنا متوقف على الله، وعلى حكومتكم، إنكم حكام على وضع ثقيل علينا، وهذا الوضع وقف ضد تطور الجزائريين، فلم تكن أية حكومة سابقة لها الشجاعة والحرية، لمواجهة المشكل الجزائري، وإيجاد حل له.*** "

---

*- كان أستاذا للفلسفة، اشتركي، ثم واليا على قسنطينة، استدعاه بيتان لمنصب وزير التموين.

1 -Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p 128.

2 -Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 108.

*- " وهي محاولة أخيرة لدعوة حكومة طليقة من كل عرقلة برلمانية إلى برنامج إصلاحي قادر على تلبية رغبة " ستة ملايين شرقي" في العيش مع فرنسي الجزائر " (**شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 146**.)

3 -Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p 169.

4 - ibid. p p 169-171.

ويقول "جون لاكوتير"[1] (Jean Lacouture) عن هذا التقرير: "***فرحات عباس استعمل أسلوبا نبيلا في تقريره هذا، متأثرا بأسلوب الكتاب الفرنسيين الكبار أمثال شاتو بريان.***"

فرحات عباس وصف الأحداث والأوضاع التي يعيش فيها الجزائريون بطريقة عقلانية ومؤثرة أحيانا، خاصة بعض جمله التي وردت في هذا التقرير مثل قوله[2]:" ***إن الرجال الذين لهم شرف توجيه هذا التقرير إلى رجل الدولة الفرنسية المحترم، ولدوا تحت الحشفة.*** " ويضيف مؤكدا على صحة ما جاء فيه قائلا[3]: "***إن هذا التقرير يمكن أن تكون فيه أخطاء، ولكنه خال من الكذب.*** " كان يأمل من هذا التقرير أن يحقق هدفه: ***آمل أن يحدث تغييرا لائقا في الجزائر، في إطار النظام الجديد، لفرنسا الجديدة.*** "[4]

ولكنه كان يعلم بأن تقريره هذا موجه لأعدائه، ووضع الثقة فيهم صعب حيث يقول[5] في هذا التقرير: "***من الخطأ في السياسة، أن تعتمد على حكمة أعدائك.*** " فبرغم مبادئ الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية، والمساواة والإخاء، هذه المبادئ البراقة فهو لا يثق في فرنسا، ولكن رغم ذلك لجأ إليها طالبا إصلاح أوضاع الجزائريين المسلمين، ويبرر فعله هذا بأنه أضعف الإيمان، فكل الأبواب موصدة أمام الجزائريين. وتقريره هذا هو في حقيقته دراسة تاريخية وسياسية وسوسيولوجية للجزائر، وتدل على مدى إطلاعه على الأوضاع العامة في الجزائر، سواء بالنسبة للجزائريين المسلمين أو المستوطنين، حيث قدم حوادث تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية بشكل معمق، وقال "جون لاكوتير": " ***إن هذا التقرير مستمد من قراءة فرحات عباس لـــ "غوتييه" (Gautier)، و"أغوستان برنار" (Augustin Bernard)، و وليام مارسييه" (William Marçais)*** "، وأضاف قائلا:" ***إن فرحات عباس كان صريحا جدا في وقت كثر فيه التملق.*** "[6] لم يستطع أن ينسى فئة الفلاحين الذين عاش بينهم في منطقة ريفية جبلية معزولة عن كل مظاهر الحضارة، وبقيت تعيش كأنها في العصور الوسطى أو ما قبلها، حيث وصفهم في تقريره بقوله[7]:" ***إن حياة الفلاحين المسلمين روتينية وحزينة، وذلك مثل طرقهم المُغبَّرة والتي تشبه أفعى لا نهاية لها، وهذه الطرق تمتد بين الروابي القاحلة، تحت أشعة الشمس، ومتواصلة***

[1] -Jean Lacouture: op-cit, p 279.
[2] -ibid.
[3] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p 174.
[4] -ibid.
[5] -ibid. p 187.
[6] - Jean Lacouture: op-cit, p 280.
[7] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p 182.

بغير انقطاع وهي تمثل بؤس الفلاحين ومعاناتهم التي لا تنقطع. " ويضيف قائلا[1]:" ***إنهم العرب والبربر الذين تحملوا وحدهم عبء الاستعمار، وقوانينه الاستثنائية الجائرة.*** "

قدم فرحات عباس في ذلك التقرير دراسة مقارنة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للمعمرين، والجزائريين المسلمين.[2] وصف فيها نوعية الزراعة ومردودها ومداخيل العمال وحياتهم الاجتماعية والصحية والتعليمية مستخلصا النتيجة التالية:" ***إن المستوطنين الكبار ما هم إلا إقطاعية فلاحية جعلوا هياكل الجزائر كلها في خدمتهم.*** "[3] وعن الجزائريين المسلمين وصل إلى النتيجة التالية: " ***تراجع الجزائريون المسلمون إلى الوراء، إلى حياة ما قبل التاريخ، حياة الكهوف.*** " [4] هذه الوضعية المأساوية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أدت إلى ظهور حضارتين متجاورتين ومتناقضتين، جزائر عصرية ومتطورة، وجزائر تقليدية متخلفة تسير نحو الانحطاط والتقهقر هل يمكن لهذه الجزائر أن تستمر؟

"لقد استطاع أن يثبت بأن حياة الجزائريين المسلمين، كانت أحسن بكثير قبل سنة 1830م، عما هي عليه الآن، وأن يوفق إلى حد كبير في محاكمة الاستعمار، وإبراز جرائمه وأكاذيبه التي لا تنتهي."[5]

ولكن ما هي الأسباب التي جعلته يوجه هذا التقرير إلى رئيس الدولة الفرنسية "بيتان" بالذات؟ لقد أكد أن الأبواب كانت من قبل موصدة في وجه الجزائريين لإيصال معاناتهم، ولكنه أكد في تقريره بأنه مصمم على مواصلة النضال في كل الظروف والأحوال، وتحت كل أنواع الأنظمة، حتى يطبق القانون الواحد على الجميع في الجزائر، وإلغاء الامتيازات الطبقية، والقضاء على الإقطاعية الفلاحية المالكة للأرض، والمسيرة، لـــ 6 ملايين جزائري مسلم.[6] طلب من رئيس الدولة الفرنسية بعد إطلاعه على حقيقة الجزائر بأن يقوم بتغيير ثوري وتحضير النهضة الحقيقية لـــ "*جزائر الغد*"، بالقضاء على الإقطاعية المزدوجة للمستوطنين والمسلمين معا.[7] أراد من تقريره هذا أن يحقق مصالحة حقيقية بين فئتين متناقضتين: المستوطنون والجزائريون المسلمون،[8] إن سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت دائما

---

1 - ibid. p 175.
2 -ibid. p 176.
3 -ibid. p 177.
4 -ibid. p 181.
5- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 83.
6 - Ageron Charles Robert: in, R.H.M, op-cit, p 128.
7 -ibid.
8 - André Noushi: **La naissance du nationalisme Algérien, 1914-1954**, édition, de minuit, Paris 1962, p 129

تزيد توسيع الهُوة بين مجتمعين متناقضين، وقد تنبه إليها "موريس فيوليت" في كتابه الموسوم "هل ستعيش الجزائر؟"

إن فرحات عباس دافع تقريبا مدة 20 سنة عن سياسته الداعية إلى الإدماج، ولكن نتيجتها دائما الفشل، ومع ذلك لم يفقد الأمل، وبقي طوال هذه المدة يعتقد في إمكانية تحقيق النجاح، وفي هذه المرة وضع ثقته في المارشال بيتان، على الأقل لتحقيق أدنى إصلاحات للجزائريين المسلمين.[1]

وعلى كل حال فإن هذه المبادرة السياسية، في هذه الفترة، هي الوحيدة في الجزائر، و التي قام بها فرحات عباس، بإرسال تقرير إلى الماريشال بيتان[2]. لم يذكر فيه نهائيا مصطلح التجنس الجماعي للجزائريين المسلمين، ولكنه ركز على سياسة المساواة بين المستوطنين والجزائريين المسلمين.

ويرى "بنيامين سطورا" بأن ظاهر هذا التقرير يدعو إلى سياسة الإدماج، بأخذ المواطنة الفرنسية كاملة لكل الجزائريين، ولكن من خلال دراسة تحليلية لهذا التقرير، نجد فيه ملامح الوطنية الخاصة بالجزائريين.[3]

ويلخص فرحات عباس تقريره قبل تقديم اقتراحاته وحلوله لمشكل الجزائر، بقوله[4]: ***إن خلاصة هذا العرض بسيطة، من خلال الاتصال اليومي بالمجتمع الأوروبي، فإنه يتضح من خلاله إهمال المجتمع العربي الإسلامي، فلا يكفي إيقاظه من سباته فقط، فالمجتمع الجزائري يوجد فيه عالمين، واحد ميت، والآخر غير قادر على النشوء، إننا في مفترق الطرق، يجب الاختيار، نتقدم من أجل توسيع الحياة العصرية، أو نستسلم، ليأتي يوم ونرى فيه عالم الشرق، عالم العصور الوسطى يغرق كله، وتنهار كل منجزاته."***

ففرحات عباس من الرجال الذين تأثروا بالتقنيات الغربية وديمقراطية فرنسا وليبراليتها، وإيمانه بأن الجزائري يستطيع أن يقتبس هذه العناصر الأساسية للتطور، حيث يقول[5]:" ***إن جيلنا اختار، إننا نريد أن نتقدم، لأننا نؤمن بالنهضة بواسطة التقنيات العصرية، وتطور الإنسان، وقدرة جنسنا على الاقتباس،***

---

[1] - Annie Rey Goldzieguer, op-cit, p 89.

[2]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 189

[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 111.

[4] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p 185.

[5] - ibid.

إننا نريد أن نتقدم، لأننا على يقين بأن الشعب سيسير وراءنا، وسينصاع لنا، وذلك أمر لا مفر منه، إننا نريد أن نتقدم، لأن لنا الثقة في الشعب الفرنسي، وفي عبقريته الخلاقة."

ففي نظره أن الشعب الجزائري لا يمكن أن يتقدم ويكتسب العلوم العصرية، إلا بمساعدة أمة كبيرة كفرنسا، تقوم بمساعدته والأخذ بيده، إلى التطور ويضرب أمثلة بذلك بالمنجزات التي حققها أتاتورك في هذه الفترة، لأن وراءه أمة كبيرة ساعدته على التطور.[1] فهو في هذا التقرير يرى بأن التقدم لا يمكن أن يكون للشعوب المتخلفة مثل الشعب الجزائري إلا إذا وجد أمة متطورة تساعده على اكتساب التكنولوجيا العصرية، ويرى أن هذه الأمة لن تكون إلا فرنسا، ويؤكد بأن الشعب الجزائري عدوه الوحيد هو الظلم، والجور، والقوانين الاستثنائية، والطبقة الإقطاعية المسيطرة من المستوطنين وبعض المسلمين التُبع لها، "***شعبنا لا عدو له، سوى الطائفة الأقلية المسيطرة، والإقطاعية الأوروبية والمسلمة.***"[2]

ويتمنى أن تتحقق المساواة والإخاء بين الجزائريين والفرنسيين، وأن استمرار سياسية اللاعدل التي يطبقها المستوطنون في الجزائر فإنها ستؤدي مستقبلا إلى حدوث كارثة حتمية.[3]

فهذه الكارثة بدون شك ستكون الثورة، وبعد أن قدم عرضا وافيا لوضعية الجزائر، قدم حلولا أسماها بـــ "***مخطط تجديد الجزائر المسلمة***"[4] بعد أن قسمها حسب أهميتها وأولويتها وتأثيرها على الجزائريين المسلمين.

بدأ أولا بالمشكل الأخلاقي: "***احترام الشعب المهزوم، من قبل المنتصر، وإزالة مصطلح الانهزام، واحترام كرامة الجزائريين المسلمين.***"[5]

والحل الثاني هو اقتصادي: حل المشكل الزراعي، ويقترح إصلاح الفلاحة، بإبقاء الفلاحين في أراضيهم الفلاحية، وإعادة تشكيل طبقة الفلاحين عن طريق منحهم قروضا فلاحية، والوسائل الفلاحية العصرية لتحسين المردود، وتطوير المجتمع الريفي عن طريق حماية الدولة لملكية الفلاحين.[6] ويمثل هذا الاقتراح مشروعا إصلاحيا حقيقيا للقطاع الفلاحي عن طريق استعادة الدولة للملكيات الفلاحية الكبرى، وتوزيعها على الفلاحين، وتقديم الدعم المادي والتقني لهم، وبناء مساكن عصرية لهم فيها، وإقامة

---

[1] -ibid.
[2] - ibid. p 186.
[3] -ibid.
[4] -ibid.
[5] - ibid.
[6] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p 190.

تعاونيات زراعية جماعية أو فردية، ومنع الفلاحين من بيع أراضيهم أو إهمالها.[1] ويقترح حماية القطاع الفلاحي، ولا يتحقق ذلك في نظره إلا بسن قوانين تحمي هذا القطاع، كإنشاء صندوق للفلاحة يخضع للشؤون الإسلامية التابع للحكومة العامة، وإنشاء لجان فلاحية...[2]

ثم ينتقل إلى الحل الثالث وهو ثقافي، تطوير التعليم، إن أي إصلاح لا يمكن أن يتحقق في الجزائر إلا عن طريق التعليم، الذي لا يمكن أن يكون إلا ببناء المدارس وجعل التعليم إجباريا لكل أبناء الجزائر ذكورا وإناثا، وهذا يسمح للجزائريين المسلمين بالتفاعل مع الحياة العصرية، واقتباس التكنولوجيا.[3] فالتنمية الشاملة قاعدتها الأساسية التعليم والأخلاق.

لقد تلقى فرحات عباس إجابة متأخرة عن طريق الجنرال "لور" (Laure)،[4] وغير واضحة من المارشال بيتان يوم 4 أوت 1941م، أكد له فيها بأنه سوف يأخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار،[5] ولكن لم يتم البحث في أي إصلاح طالب به فرحات عباس.[6]

ويعلق "شارل روبير أجيرون" على ذلك بقوله: " ***إن فيشي لم يفهم أنه حينما يريد تجنب ثورة، يجب أن يقوم بها هو بنفسه.***"[7] أي خلق أزمة أو ثورة ثم تسييرها وتوجيهها حسب رغبته وفي الأخير الخروج منها منتصرا على العدو.

وجه فرحات عباس يوم 4 أوت 1941 رسالة إلى ابن جلول رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين يعلمه فيها، عن تقديم استقالته من نيابة رئاستها، بسبب الأخطاء الإدارية المرتكبة من قبل هذه الفيدرالية وإعلانها عن قبول التعاون مع النظام الجديد في إطار السياسة المعادية للمسلمين، مبررا استقالته بقوله[8]: "***إن سكوتنا عن ذلك خداع لشعبنا.***"

ولقد ساءت الوضعية الاقتصادية في الجزائر كثيرا، مابين 1940 – 1942، منها انخفاض في إنتاج الحبوب خاصة في منطقة القبايل وارتفاع نسبة البطالة، وانتشار مرض التيفوس (بقي إلى سنة

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p 282.
[2] - Ferhat Abbas: **le jeune Algérien**, op-cit, p p 190-191.
[3] - Jean Lacouture: op-cit, p 282.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 113.
[5] - Ageron Charles Robert: in, R.H.M, op-cit, p 128.
[6]- شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 146.
[7] - ibid.
[8]- A.W.C IR, boite N° 13 Lettre de Ferhat Abbas: à M^{r} : le président de la, F.E.M, de Constantine (**documents inédits du mouvement nationa**l)

1946) في الأوساط الريفية التي عانت من سوء التغذية كذلك ونقص الثياب، حتى أن الناس في هذه الفترة في الريف الجزائري كانوا يرتدون الأكياس المخصصة للحبوب.[1] انتشرت الفضائح المالية والسوق السوداء، وتم تقنين المواد الغذائية لأن معظم المنتجات الجزائرية كانت ترسل إلى فرنسا.[2] وترك السكان الجزائريون مهملون يتخبطون في مشاكلهم الاقتصادية، والاجتماعية، ولم تتدخل حكومة فيشي لحل ولو جزء من هذه المشاكل، بل بالعكس راح الماريشال بيتان ينصح الجزائريين المسلمين بقبول واقعهم لأنه في نظره قضاء و قدر، وعلى الإنسان الجزائري أن يكفِّر عن ذنوبه التي ارتكبها في حق الله![3]

إن فرحات عباس كان يناضل في عدة جبهات فالجبهة الأولى تتمثل في وضع حد لسياسة الاستعمار ومواجهة غلاة المستوطنين واللوبي الكولونيالي في باريس، والجبهة الثانية تتمثل في نشر الوعي التحرري في أوساط العامة من الشعب الجزائري التي كان يغلب عليها طابع الأمية والجهل أو سيادة ثقافة الجهل، والوسائل التي كانت بيده ضعيفة أمام أبشع استعمار استيطاني عرفته الجزائر في تاريخها الحديث.

قدم فرحات عباس استقالته في شهر جويلية 1942 من اللجنة المالية الجزائرية.[4] ورَفض تعيينه رئيسا شرفيا للجنة المسلمين لمساعدة فرنسا.[5] كان هذا الموقف منه إهانة للحاكم العام "شاتيل" (Chatel) حيث استدعاه ولكنه رفض دعوته، هذه الاستقالة ورفض دعوة الحاكم العام زادت من شعبيته،[6] وبرهنت على موقفه الحقيقي الصريح والمعادي للاحتلال من رجل طالما اتهم بحبه لفرنسا ونكرانه لوطنه، وحاول أن يواجه الاستعمار بطرق ثورية قانونية مستمدة من قوانين فرنسا الليبرالية، ويذكر فرحات عباس أن 80% من المستوطنين في الجزائر كانوا موالين لحكومة فيشي وكان همهم مصلحتهم والاحتفاظ بالجزائر تحت سلطتهم وقد عبروا عن ذلك بقولهم: "***لقد ارتكبت فرنسا أخطاء، وعليها وحدها أن تدفع الثمن، ولسنا على استعداد لدفعه بدلها*** ".ويقول فرحات عباس في هذا الصدد: " ***فَكَّرنا بعد آلام فرنسا، بأن المستوطنين سيعملون على رد الاعتبار للقضية الجزائرية، لكن كان العكس أن معظم المستوطنين مالوا إلى حكومة فيشي حفاظا على مصالحهم، واتصلوا بالضباط الألمان، وحاولوا إقناعهم بالوقوف ضد***

[1] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, op-cit, p p 128-129.
[2]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 184.
[3]- المرجع نفسه.
[4] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, N° 4 Juliet 1975, op-cit, p 130.
[5] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 113.
[6] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, N° 4 Juliet 1975, op-cit, p 130.

الجزائريين المسلمين، ووصفوهم بأنهم شيوعيون، وثوريون، خطيرون."[1] ثم يضيف قائلا: "***أما فرنسيو الجزائر فقد انضموا إلى نظام فيشي الفاشيستي، وأصبحوا دعاته المتحمسين، غير مكترثين للمشاكل الإنسانية التي قلبت العالم ظهرا لبطن لا تهمهم البتة، وإنما كان همهم الوحيد وشغلهم الشاغل هو المحافظة عن سيطرتهم على العرب، ونحن العرب كنا ننظر إلى تلك المشاكل من زاوية أخرى ونتتبع بقلق ما كان يطبخ في فرنسا، علمنا مثلا أن رئيس الوزراء الفرنسي بول رينو، كان يريد أن يهدي القطر التونسي إلى إيطاليا.***" [2]

طالب فرحات عباس نهائيا بالتخلي عن سياسة الإدماج تماشيا مع الظروف وتطور وعي الجزائريين المسلمين، موقفه هذا خيب آمال كل الإدماجيين الجزائريين الذين كانوا يعتبرون فرحات عباس الزعيم الإدماجي الذي يقتدى به، هل تخلى فرحات عباس عن أصدقائه الإدماجيين؟ أم أن مصلحة الجزائر قد جعلها فوق مصلحته الشخصية؟

وقد عبر الحاكم العام "شاتيل" قبل ذلك من خلال ملاحظاته لفرحات عباس أثناء لقائه به في مقر الحكومة العامة، لمدير ديوانه الأستاذ "ماروجي" (Maroger) بقوله[3]: "***إن فرحات عباس شخص ممتاز، يجري وراء غايته، ولكنه لم يستطع القبض عليها.***"

نزلت قوات الأنغلو – أمريكية بشمال إفريقيا يوم 8 نوفمبر 1942، وهذا الإنزال كان ضرورة إستراتيجية لخطط الحلفاء ويعني كذلك في نظر الجنرال "ديغول" إنقاذ فرنسا الحرة من حياة المنفى واللجوء، وإقامتها دولة ذات سيادة على أراضيها القومية،[4] شاهد الجزائريون بأنفسهم تغيير نظام فيشي في الجزائر بعد نزول قوات الحلفاء سنة 1942.

وقبل هذا التاريخ كان الحكم الفرنسي تحت رقابة ألمانيا ، حيث حدثت صراعات ومؤامرات بين الفرنسيين من أجل الحكم، الجزائريون استغلوا الفرصة لطرح القضية الجزائرية على الحلفاء وعلى الفرنسيين كذلك. [5]

---

[1] -ibid.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 166.

[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 113.

[4]- شارل ديغول: **مذكرات الجنرال ديغول (1940-1942)**، تعريب خيري حمادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1989، ص 152.

[5] -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, T2, op-cit, p 628.

ويرى بعض الفرنسيين بأن يوم 8 نوفمبر 1942 هو يوم الخديعة.[1] ربما كان هذا صحيحا، لأن الجزائريين أدركوا حقيقة قوة فرنسا أمام قوات الولايات المتحدة الأمريكية، والقتال الذي حدث بين القوات الفرنسية في الجزائر والحلفاء الوافدين إلى الجزائر، وأدى إلى مقتل وجرح حوالي 750 من الجانبين، وتدمير عدد من الآليات العسكرية.[2] وتبعته محاكمات ومداهمات للذين شاركوا في هذا القتال سواء من العسكريين أو المدنيين الفرنسيين الذين رفضوا نزول الحلفاء على أرض الجزائر.

أما الجزائريون المسلمون فقد رحبوا بنزول الحلفاء على أرض الجزائر، لأنهم في نظرهم جاؤوا لتحرير الشعوب المحتلة، وتطبيق ميثاق الأطلسي،[3] فقد اكتشف الجزائريون القوة العسكرية الأمريكية ودبلوماسيتها.[4]

تميزت هذه الفترة من الناحية السياسية بنشاط فرحات عباس وجماعة النخبة والنواب الذين سمحت لهم الظروف (برغم الحرب) بالتحرك بكل حرية وكذلك الشيوعيون أما مناضلي حزب الشعب والعلماء فكانوا محاصرين. [5]

وكان فرحات عباس على اتصال بـــ "روبير مورفي" (Robert Murphy) قنصل للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر المكلف من الإدارة الأمريكية بمتابعة القضية الجزائرية.[6] وآخر اتصال به قبل نزول قوات الحلفاء كان يوم 7 نوفمبر 1942، وقد وصف "مورفي" فرحات عباس بأنه وطني جزائري متحمس وله قدرة التأثير على الجزائريين المسلمين ولكنه رجل معتدل وعاقل في نظره.[7]

ففرحات عباس له القدرة على الإقناع والتأثير واتصاله بمورفي كان من أجل التحضير لاستقلال الجزائر "في هذا الاجتماع أراد فرحات عباس أن يعرف رأي الحكومة الأمريكية، نحو إقامة دولة جزائرية مستقلة ذاتيا (أوتونوم)، لكن مورفي كما أخبره سابقا، إن أمريكا تتعاطف مع كل رغبات الاستقلال، ولكنها في الوقت الراهن حددت هدفها في هزيمة ألمانيا ."[8]

---

[1] - Annie Rey-Goldzeiguerm op-cit, p 114.
[2] -ibid. p 116.
[3]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 190.
[4]- - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 147
[5]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 189.
[6] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 114-115
[7]- المرجع نفسه، ص 196.
[8]- نفس المكان.

ثم بعد نزول قوات الحلفاء كثر فرحات عباس من نشاطه واتصاله بهم، وكان يرى في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها دولة فتية متحررة من الذهنية الاستعمارية، وبأن مستقبل العالم سيكون لها، وكان معجبا بأفكار الأمريكيين الداعية إلى تحرر الشعوب من سيطرة الاستعمار والداعية أيضا إلى تطبيق ميثاق الأطلسي، فالفرنسيون في سطيف علقوا على صيدلية فرحات عباس صورة الرئيس الأمريكي "روزفلت"، وبعض جمل مأخوذة من إعـــلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

" تأثير مورفي على عباس كان سريا و فعالا"،[2] وقد عبر عن ذلك كما مر علينا بأن السياسة لا ترتجل ولا تقلد من الجار، ولكنها تخرج من أعماق وثقافة الشعب نفسه، ويقول محفوظ قداش عن دعوة فرحات عباس إلى إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا، مع فرنسا ما يلي:" ***رأى فرحات عباس بأنها مرحلة منطقية للجزائر ستقودها فيما بعد إلى الاستقلال التام.***"[3]

وكان فرحات عباس يريد بكل إخلاص تطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي على الجزائر، آملا من الأمريكيين تقديم المساعدة له، وقد أعلن لخليفة بن عمار وأحمد بومنجل وشوقي مصطفاي بأن له وعْدا من الأمريكيين لتأسيس حكومة جزائرية، ومن أجل ذلك عمل على تحضير مطالب لتقديمها للأمريكيين ويعتمد عليها كأساس.[4] وبناء على ذلك بدأ في تحضير رسالة قدمها للسلطات الفرنسية، والحلفاء، يوم 20 ديسمبر 1942م، ثم أتبعها بثانية مع إدخال تغيير عليها يوم 22 ديسمبر 1942م، وهذه الأخيرة وقعها فرحات عباس، وعبد القادر السايح*، والدكتور تامزالي.**[5]

وهذا عنوان الرسالة الأولى: *"رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة"*

"ممثلو المسلمين الجزائريين، أمام الأحداث الخطيرة التي يعيشها بلدهم منذ 8 نوفمبر 1942 يوجهون إلى السلطات المسؤولة الرسالة التالية: بعد أن اكتسحت الحرب كل القارات، ومزقت فرنسا مشعل الحضارة و الثقافة تصل اليوم إلى الجزائر. لو كانت هذه الحرب كما يصرح بها السيد رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير الشعوب، والأشخاص، دون تفرقة في الأجناس والأديان، لشارك المسلمون الجزائريون فيها بكل قواهم، وبكل التضحيات في هذا الكفاح التحريري، وهكذا سيضمنون تحررهم

---

[1] - ibid.
[2] -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**,T2, op-cit, p 630.
[3] -ibid.
[4] -Mohamed Harbi: **le F.L.N, mirage et réalité**, éd, Jeune Afrique, Paris, 1980, p p 45-62.

*- رئيس الفرع العربي في المندوبات المالية.

**-رئيس فرع القابيل للمجلس المالي.

[5] -ibid.

السياسي، وفي نفس الوقت تحرير فرنسا، ولكن يجب التذكير أنهم يمثلون سكانا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون لهذه البلاد، رغم التضحيات التي قبلها هؤلاء، ورغم الوعود الثابتة والقطعية التي أعطت لهم في عدة مرات، وعليه قبل أن تشارك الجماهير المسلمة في أي جهد حربي، يطلبون ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين من جميع المنظمات المسلمة، هدفها إنشاء قانون سياسي واقتصادي واجتماعي لمسلمي الجزائر، في الواقع هذا القانون يؤسس على العدالة الاجتماعية، يمنح لمسلمي هذا البلد الوعي الكامل حول واجباتهم الحالية." [1]

هذه الرسالة موقعة من الشخصيات الثلاثة المذكورة، و12 عضوا من اللجنة المالية، 9 شخصيات (المجموع 24 شخصية) ربطوا فيها مشاركة المسلمين الجزائريين في الحرب بناء على طلب الجنرال "جيرو" (Giraud)، والأميرال " دارلان " (Darlan) وذلك يوم 11 ديسمبر 1942 من ممثلي المسلمين بتكوين جيش جزائري مسلم يصل إلى 300 ألف عسكري، دون الإشارة إلى الحقوق، وفي ذلك يقول أحمد توفيق المدني: " ***خلال ديسمبر 1942 أعلمني الصديق الكبير الأستاذ فرحات عباس بأن الجنرالين دارلان وجيرو قد طلبا منه ومن مجموعة من النواب أن يفكروا في إمداد فرنسا الحرة بالرجال الجزائريين قصد المشاركة في الحرب.***" [2]

فرحات عباس كتب رسالة وقدمها إلى الأمين العام للحكومة العامة "قونون" (Gonon) وإلى الحلفاء طالبوا فيها بربط مشاركة المسلمين في الحرب إلى جانب الحلفاء بإصدار قانون جديد للجزائر مبني على أساس العدالة الاجتماعية، وضامنا للحرية السياسية، رفض الحاكم العام شاتيل تلك الشروط، وذكر لهم بأن الحرية السياسية لا تتم بتلك الشروط، وأنها لا تكون إلا في إطار فرنسي، فطلب فرحات عباس من الشخصيات الموقعة معه على تلك المطالب بعقد اجتماع فوري، وتم الاتفاق فيه على توجيه رسالة ثانية إلى الحاكم العام يوم 22 ديسمبر 1942م، اعترفوا له فيها بسيادة فرنسا على الجزائر وقدموا مشروع إصلاحات للتخفيف من معاناة الجزائريين.[3] ولم يوجهوها للحلفاء، حتى لا تشعر سلطات الاستعمار بالإهانة أو محاولة تجاوزهم.

---

[1] -Claude Collot – Jean Robert Henry: **<u>Le mouvement national algérien textes 1912-1945</u>**, éd, l'Harmattan, Paris: 1978, p p 153-154.

[2]- أحمد توفيق المدني: **<u>حياة كفاح</u>**، المصدر السابق، ص 366.

[3] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, N° 4 Juliet 1975, op-cit, p 132.

وهذه الرسالة الثانية تعتبر كمسودة لبيان الشعب الجزائري فيما بعد، ويرى بعض المشككين أنه استمدها من "مورفي".[1]

وغير عنوانها وجعله كما يلي: "رسالة من ممثلي المسلمين إلى السلطات الفرنسية ".

" ممثلو الجزائريين المسلمين أما الأحداث الخطيرة التي أصبحت بلدهم مسرحا لها منذ 8 نوفمبر 1942 يوجهون إلى السلطات الفرنسية الرسالة التالية: بعدما عمت الحرب كل القارات، ومزقت فرنسا مشعل الحضارة، والثقافة تصل اليوم إلى الجزائر، لو كانت هذه الحرب كما صرح بها السيد رئيس الولايات المتحدة حرب تحرير الشعوب والأشخاص، بدون تفرقة في الأجناس والأديان، لشارك المسلمون الجزائريون بكل قواهم، وبكل التضحيات في هذا الكفاح التحريري، وهكذا سيضمنون وفي إطار فرنسي بحث، تحريرهم السياسي، وفي نفس الوقت تحرير فرنسا، لكن يجب التذكير أنهم يمثلون سكانا محرومين من الحقوق، والحريات الأساسية، التي يتمتع بها السكان الآخرون لهذه البلاد، رغم التضحيات التي قبلها هؤلاء ورغم الوعود الثابتة والقطعية التي أعطت لهم في عدة مرات. فالرأي العام للمسلمين يبقى مضطربا بعمق، ويريد أن يشارك في المصير المشترك، وليس في مجال التضحيات وحدها، وينبغي منذ ذلك الوقت أن نبين له بإنجازات واقعية وعاجلة إرادة فرنسا الإصلاحية، وعليه يطلب الممضون أسفله استدعاء عاجلا لندوة تجمع المنتخبين المؤهلين والممثلين من جميع المنظمات المسلمة، هذه الندوة سيكون هدفها إنشاء قانون سياسي واقتصادي واجتماعي لمسلمي الجزائر، في الواقع هذا القانون يؤسس على العدالة الاجتماعية، يمنح لمسلمي هذا البلد الوعي الكامل حول واجباتهم الحالية."[2]

قدم فرحات عباس بنفسه هذه الرسالة للأمين العام للحكومة العامة "قونون" (Gonon) وكان معه بومنجل والدكتور سعدان وبعد محادثة لطيفة قبل الأمين العام الرسالة، وذلك قبيل اغتيال "دارلان".[3]

إن الرسالة الثانية قد حدد فيها السلطة الفرنسية وحدها دون الآخرين لتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه الجزائريين المسلمين وربط فيها تحرر الجزائر السياسي من الاستعمار بتحرير فرنسا، وطلب بسن قانون سياسي واقتصادي واجتماعي للجزائر مبني على أساس العدالة الاجتماعية. [4]

---

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 115.
[2] - Claude Collot – Jean Robert Henry: op-cit, , p p 54-155.
[3] - Annie Rey – Goldzeiguer: op-cit,p : 189.
[4] -Alistaire Horne: **Histoire de la guerre d'Algérie**, éditions, Albin Michel, Paris: 1980, p185.

وقد أعلن الجزائريون المسلمون في الرسالتين عن استعدادهم للمشاركة في الحرب الكونية الثانية لتحرير الشعوب من الاستعمار، بشرط أن يدخل هذا في إطار تحريرهم الذاتي سياسيا، ومؤكدون بأن الجزائريين المسلمين مازالوا محرومين من أبسط الحقوق الأساسية التي يتمتع بها باقي سكان الجزائر، وفي الرسالتين طالبوا بضرورة عقد ندوة عاجلة لإعداد قانون سياسي، واقتصادي، واجتماعي خاص بالجزائر.

"والمقارنة بين النصين مفيدة، فالأول يتغافل عن ذكر سلطة فرنسا السياسية، والثاني يقر إبقاء الجزائر في الإطار الفرنسي، لكنه لا يشرك الفرنسيين في تحرير النظام الخاص بالمسلمين، وهو ما يجردهم بالفعل من أحد اختصاصاتهم الأساسية."[1]

فالسياسيون الجزائريون المسلمون استولت عليهم الحمى غداة نزول قوات الأنغلو- أمريكية بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 التشكيلات السياسية الجزائرية لما قبل الحرب بدأت تجتمع لوضع مخطط عمل،[2] لإنقاذ الشعب الجزائري المسلم من الاستعمار الجائر "فالوطنية الجزائرية انطلقت."[3] باحثة عن الوطن الجزائري، وفرحات عباس ينتقل إلى مجال الوطنيين،[4] ويقترب بذلك من دعاة الاستقلال.

ويلاحظ في أسلوب هاتين الرسالتين اختلافا واضحا عن الرسالة التي وجهها فرحات عباس إلى الماريشال "بيتان"، حيث كانت هذه الأخيرة تحتوي على عبارات الاحترام والتقدير، أما الرسالتان فأسلوبهما جاف، ويرجِّع ذلك "شارل أندري جوليان" إلى "إن الحضور الأمريكي أعطى مفهوم التحرير صبغة الاستعمار الأجنبي أكثر من استرجاع فرنسا لسيادتها."[5]

إن سلطات الاستعمار وحلفائها في الجزائر كان هدفهم الأساسي يتمثل في القضاء على المحور، أما مشاكل الجزائريين المسلمين فإنها بالنسبة إليهم غير مهمة، ولم يحصل فرحات عباس وجماعته على أي وعد محدد.[6] وقد قال الجنرال "جيرو" (Giraud) الذي خـلف "دارلان" لوفد من الجزائريين المسلمين "*اليهود للدكاكين، والعرب للمحراث*" [7] وصرف الوفد الذي قاده فرحات عباس قائلا[8] لهم أيضا:" ***إنه***

---

[1] - Chareles- André Julien: **l'Afrique du nord en marche**, op-cit, p 245.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 167-168.

[3] - Annie Rey-Goldzeiguer: op-cit, p 181.

[4] -ibid.

[5] - Charles- André Julien: **l'Afrique du nord en marche**, op-cit, p 245.

[6]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 192.

[7] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 116.

[8] - Charles- André Julien: **l'Afrique du nord en marche**, op-cit, p 245.

يحارب ولا يشتغل بالسياسة." وقد علق فرحات عباس على ذلك قائلا[1]: ***إن الجزائر وجدت أمامها رجالا من سالف الزمان، مثقلين بذكريات " التعقل " التي تمنعهم من التجديد*** ".

الجنرال "جيرو" كان قاسيا مع فرحات عباس لأنه غضب منه بسبب اتصالاته بالأمريكيين، والتي بدأها فرحات عباس بمورفي قبل إنزال الأنغلو- أمريكية، ثم بعد 8 نوفمبر 1942 كانت له اتصالات مع الأمريكيين بواسطة عسكري أمريكي مسلم من أصل لبناني "حاج محمد سيبليني" الذي التقى بفرحات عباس والدكتور سعدان والصالح هني وقد أقام الدكتور تامزالي مأدبة غذاء شارك فيها القنصل الأمريكي "مورفي" وفرحات عباس[2] وابن جلول والأخضري والنتيجة التي توصل إليها المجتمعون أن الجزائر يجب أن لا تبقى تحت الإكراه، وتمت اتصالات أخرى تم التعرض فيها إلى إمكانية تأسيس حكومة جزائرية.[3]

وأمام تعنت إدارة الاستعمار، وعدم ترحيب قوات الحلفاء بمطالب فرحات عباس السابقة، كان لزاما عليه أن يختار طريقا آخر أكثر راديكالية، لأن أبسط مطالبه رُفضت، فدعا في شهر جانفي سنة 1943م إلى عقد اجتماع سياسي –وأشعر مورفي ممثل أمريكا بذلك اتقاء لما عسى أن تفعله فرنسا–[4] في مكتب المحامي بومنجل بالعاصمة، حضره الدكتور تامزالي رئيس الفرع القبايلي في المندوبيات المالية وغرسي أحمد مستشار مالي وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين والدكتور لمين دباغين[*] وعسلة عضوان في حزب الشعب الجزائري والشيخ التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفرحات عباس والدكتور ابن جلول ومستشارون عامون

---

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 116-117.

[2]- نقلا عن ب كواندت: المرجع السابق،ص 56 ،" من كتاب « ديغول » تأليف جون لاكوتير ص 117، حيث يرى أن ديغول لم يسامح عباس على تعامله مع الأمريكان و البريطانيين قبل الاتصال بفرنسا الحرة أثناء الحرب الكونية الثانية، وأنه مازال ديغول يحمل سوء النية على عباس الذي أصبح فيما بعد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ويشير لاكوتير إلى أن ديغول مارس الضغط على جبهة التحرير الوطنية عندما عرض التفاوض بشرط إزاحة فرحات عباس عن الرئاسة وحصل ذلك في آب 1961، وبعدها استمرت المفاوضات بسرعة، وفي مقابلة مع المؤلف بين فرحات عباس انه(كذا) ان الكاتب مصيب في تعليله."

[3] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**,T2, op-cit, p p 629-630.

[4]- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص 367.

[*]- الدكتور لمين دباغين مناضل في حزب الشعب الجزائري منذ 1939م، وعضو في القيادة السرية في أكتوبر 1942، وهو الشخص الذي جاء يبحث عن فرحات عباس غداة 8 نوفمبر 1942م لكي يعرض عليه القيام بعمل مشترك (**غي برفيليي: المرجع السابق، ص 194)**

ومندوبون ماليون ومحمد الهادي جمام[*] رئيس الجمعية للطلبة المسلمين والدكتور سعدان مستشار عام هؤلاء الحاضرون اتفقوا على إصدار ميثاق جديد خاص بالجزائر.[1]

وبعد استشارته مع هذه الشخصيات تم الاتفاق فيما بينهم على تكليف فرحات عباس بتحرير تقرير يقدم إلى سلطات الاستعمار والحلفاء، ويقول فرحات عباس[2]: "***بعد عودتي إلى سطيف كتبت بيان الشعب الجزائري.***" حرره وحده في بيته بسطيف، ويقول عنه بأنه ملخص موضوعي لـــ 113 سنة من الاستعمار الفرنسي للجزائر واستقراء للماضي وتعبير صادق عن مطامح الشعب الجزائري بدون حقد ولا انفعال فهو يحدد المشكل الجزائري بصدق[3] في نظره.

وقد وضع عنوانا للبيان " *الجزائر أمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري*"[4] وتركز على 5 مطالب أساسية هي:

1. " إدانة الاستعمار والقضاء عنه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر، وتحريم إدماجه وضمه عنوة – إن هذا النوع من الاستعمار ما هو إلا نوع جماعي من الإستعباد الفردي الذي كان شائعا في التاريخ القديم وفي القرون الوسطى، وهو علاوة على ذلك مصدر النزاع القائم بين القوى العظمى، ومن ثم مصدر الحروب الناشبة بينها.
2. تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة (هذا المطلب الثاني مأخوذ من ميثاق الأطلسي 14 أوت 1941م، وكذلك المطلب الأول مستمد منه).
3. منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها:

أ – الحرية والمساواة المطلقة لكل سكانها بدون تمييز عرقي، أو ديني.

[*] - **محمد الهادي جمام**: من مواليد مدينة جيجل صيدلي وصديق لفرحات عباس وأحد محرري البيان الذين جمعوا توقيعات المنتخبين، تم توقيفه يوم 9 ماي 1945م ، وأودع السجن إلى غاية فيفري 1946م، باعتباره عضوا في المكتب الإداري لحركة أحباب البيان والحرية ومحررا كذلك في جريدة "المساواة"، وكان أول رئيس لودادية الطلبة حيث جمع بينها وبين السياسة، إن أهمية شخصه وأثره يمكن أن تعادل أهمية فرحات عباس باعتبار عهدته الطويلة على رأس الودادية، ونظرا للتغير العميق الذي أحدثه فيها، فقد قادها منذ 1931، بعد أن تخرج فرحات عباس من جامعة الجزائر وأصبح من أحد أبرز رؤسائها. (**غي برفيليي، المرجع السابق، ص 194**) وبعد استقلال الجزائر 1962 م انسحب نهائيا من العمل السياسي واشتغل في صيدليته الخاصة في جيجل إلى أن توفي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي (**صاحب البحث**)

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 170.

[2]- المصدر نفسه، ص 168

[3] - ibid.

4 - A.W.C , IR, boite N° 13 (**<u>Le manifeste du peuple algérien, 10 Février 1943</u>**), documents inédits du mouvement national

ب- إنهاء الملكيات الإقطاعية، بتطبيق إصلاح زراعي، وحق العيش برخاء، للطبقة الواسعة من البروليتاريا الفلاحية، (هذا المطلب ورد في برنامج حزب اتحاد الشعب الجزائري، وفي الرسالة التي قدمها إلى " بيتان"1940)

ج- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية (ورد في برنامج حزب إتحاد الشعب الجزائري)

د- حرية الصحافة، وحق الاجتماع.

هـ - التعليم المجاني والإجباري لكل أطفال الجزائر، ذكورا وإناثا (ورد في برنامج حزب إتحاد الشعب الجزائري).

و- حرية الديانة لكل السكان، وتطبيق فصل كل الديانات عن الحكومة (ورد في برنامج حزب إتحاد الشعب الجزائري).

4- المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين، في حكومة بلدهم، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وحكومة الماريشال بيتان والألمان في تونس، وهذه الحكومة تستطيع في جو من الوحدة المعنوية الواضحة أن تشرك الشعب الجزائري في الكفاح المشترك. (هذا المطلب أخذه من تأسيس الحكومة السورية في عهد الجبهة الشعبية).

5- إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين المحكوم عليهم، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه." (قد رفض سجن مصالي الحاج منذ 1937، وأشار في ذلك في كتاباته السابقة رافضا الاعتداء على حرية التعبير، لأنها في نظره جزء من الكرامة الإنسانية).

أما أسباب اختيار فرحات عباس لمصطلح "البيان" فقد استمده من مرجعية "كارل ماركس" (Karl Marx) حتى يظهر بأنه أكثر هجوما من تعبير مصطلح الميثاق، وبالتالي انتقل فرحات عباس من الاعتدال إلى الراديكالية.[1] في مواقفه السياسية، وقد عبر المحامي أحمد بومنجل عن ذلك البيان بأنه نضال سياسي سيؤدي إلى إحداث القطيعة نهائيا مع الإدماج ويقوي الروح الوطنية عند الجزائريين. [2]

واستطاع فرحات عباس في هذا البيان أن يجمع بين أفكار حزب الشعب الجزائري وجمعية المسلمين الجزائريين، وهذا ما كان يريده منذ تأسيسه لحزب الشعب الجزائري لأنه كان يرى بأن مواجهة الاستعمار الفرنسي تتطلب تعاون الجميع.

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 118.

[2]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 88.

"تمثل هذه الوثيقة أول خرق لفكرة الإدماج عند فرحات عباس."[1] وقد اعتبر "شارل أندري جوليان" بأن فرحات عباس هو الرجل الصاعد لما بعد الحرب.[2]

لقد كتب فرحات عباس البيان و وقعه باسم المنتخبين لولاية قسنطينة، وحسب "عمار نارون" فإن أحمد فرنسيس قد شارك فرحات عباس في كتابته،[3] وأعطاه لمقرر منتخبي ولاية الجزائر الذي يظهر بأنه لم يزد عليه أية إضافات.

أما هذا البيان فهو مؤرخ بتاريخ 10 فيفري 1943، و موجّه إلى سلطات الحلفاء، وقدم إلى السلطات العليا للاحتلال الفرنسي بالجزائر، ويذكر "شارل روبير أجيرون" بأن عدة نسخ من هذا البيان موجودة في أرشيف الحكومة العامة تحمل عدة توقيعات* مختلفة، واحدة منهم تحمل 6 توقيعات فقط هم "السايح، الدكتور تامزالي، الدكتور ابن جلول، ابن خلاف، زروق، فرحات عباس." ونسخة أخرى تحمل 9 توقيعات هم "سيسبان، تامزالي، بن علي الشريف، زروق، عباس، بن زكري، بن غانا، قاضي، شحراوي." ونسخة ثالثة تحمل 37 توقيعا.[4]

أما الاختلافات في نصوص البيان فإنها توجد في نسختين فقط، نسخة الطبعة الأولى، موجهة للحلفاء، ورد فيها 5 مرات تعبير"الأمم المتحدة" هذه العبارة مكتوبة باللغة الإنجليزية، أما النسخة الثانية الموجهة للسلطات الفرنسية، ورد فيها تعبير"الأمم المتحالفة" مرة واحدة وهذه العبارة مكتوبة باللغة الفرنسية.

والسلطات الفرنسية لم ترد في هذه النسخة إلا مرة واحدة على شكل خط مائل جاء فيه: "إلى جانب الجنرال "جيرو"، وجيوش الأنغلو- أمريكية. "وهذه النسخة الثانية قدمت إلى الحاكم العام "بيروطون" يوم 31 مارس 1943م مع إدخال تغييرات بسيطة عليها بالمقارنة مع النسخة الأولى الموجهة للحلفاء.

---

[1]- وليم ب. كواندت: المرجع السابق، ص 56.

[2] - ibid. p 119.

[3] - Amar Naroun: op-cit, p 163.

*- البيان الذي نشره أبو القاسم سعد الله يحتوي على22 توقيعا (أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص ص 265-266).

والتوقيعات على البيان الذي نشره كلود كولو وجون روبير هنري (Claude Collot-Jean robert Henry : op-cit, p p 164-165.) يحتوى على 31 توقيع.

وعدد التوقيعات في كتاب عبد القادر ميموني يحتوى على 28 توقيعا (Abdelkader Mimouni**: Le Manifeste Algérien dans la presse Française**,2eme édition, ,Mimouni Alger, 1991,p p 21-22.).

والبيان الذي نشره يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 86-87، يحتوي على 30توقيع.

ويذكر أندري نوشي أن عدد التوقيعات بلغت الخمسينات توقيعا (André Noushi: op-cit,p 133).أما شارل أندري جوليان، فيذكر أن عدد التوقيعات 55 توقيعا (شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص :314.)

ملاحظة: التوقيعات على البيان مختلفة، وغير مضبوطة، ، أما التاريخ الذي كتب فيه البيان 10فيفري 1943م ثابتا .

[4] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, N° 4 Juliet 1975, op-cit, p p 132-133.

ففي النسخة الأولى، ليوم 10 فيفري 1943م طلب فرحات عباس بـــ "*دستور جمهوري واجتماعي*" بمعنى "*دستور خاص بالجزائر*" مضيفا[1]: "***المشكل الجزائري... ليس فقط جنسي أو ديني ولكن بالدرجة الأولى هو مشكل صراع الطبقات.***"

أما في النسخة الثانية الموجهة للسلطات الفرنسية يوم 31 مارس 1943 [2] فقد وردت فيها: "***أن المشكل الجزائري... جنسي وديني.***" وطالب فرحات عباس بـــ "*تكوين حكومة مؤقتة نابعة من الشعب*"وورد فيها كذلك: "*مشاركة المسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم*" [3]

ويقول فرحات عباس[4]: "***في 31 مارس1943، استقبل الوالي العام مارسيل بيروطون (Marcel Peyrouton) وفدا مكونا من السادة: من الدكتور ابن جلول، السايح عبد القادر، الدكتور تامزالي، أُرابح، دن علي الشريف، الدكتور الأخضري وأنا أيضا وبلغناه نص البيان وفي الغد بلغ الوفد هذا البيان ممثلي الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا وبعثت به إلى لندن وإلى الجنرال ديغول وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة.***"

إن مبادرة كتابة البيان التي قام بها فرحات عباس جاءت نتيجة لفشل سياسة حكومات الجمهورية الثالثة التي لم تستطع تحقيق إصلاحات تلبي مطالب الجزائريين المسلمين، فجاء هذا البيان ليطالب بحكم ذاتي للجزائر.

ويتهم الحزب الشيوعي الجزائري فرحات عباس بأنه استمد كتابة هذا البيان من ممثل الولايات المتحدة "مورفي" ومدير شؤون المسلمين بالحكومة العامة السيد "بيرك" فيرد فرحات عباس عن هؤلاء المتشككين من الشيوعيين وغيرهم من الأصوات المعادية له، بقوله[5]:"***يقولون بأن السيد بيرك، مدير شؤون المسلمين والسيد روبير مورفي ممثل الولايات المتحدة الأمريكي، هما اللذان ساعداني في كتابة البيان، فلا شيء من ذلك صحيح، هاتان الشخصيتان لم تعلما بقضية البيان إلا بعد تقديمه رسميا للسلطات وهذا البيان جاء كاستمرار للتقرير الذي قدمته للماريشال بيتان في أفريل 1941.***"

---

[1] -ibid. p 133
[2] - A.W.C. IR, boite N° 13, Mémoire, remis le 31 mars 1943, à M. Le Gouverneur Général, par MM. Ferhat Abbas: Bendjelloul, Benkhellaf, docteur Tamzali, Saiah Abdelkader et Zerrouk Mahieddine
[3] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, N° 4 Juliet 1975, op-cit, p 133.
[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 175.
[5] - ibid. p 140

وقد ورد تشكيك آخر (يضاف إلى تشكيك الشيوعيين الجزائريين سنة 1943) في كتاب ابن يوسف بن خدة الموسوم *أصول أول نوفمبر 1954*" حول كتابة هذا البيان، فقد ذكر شهادة لــ "لمين دباغين" الذي يذكر بأنه هو الذي كتب هذا البيان وأعطاه لفرحات عباس، الذي قدمه فيما بعد إلى السلطات الفرنسية والحلفاء، بعد أن عدل فرحات عباس بعض الكلمات فيه.[1] على كل حال لا يمكن تصديق ذلك فهو بعيد عن الحقيقة، لأن كتاب ابن يوسف بن خدة، طبعه بعد وفاة فرحات عباس بأربع سنوات أي سنة 1989م، ولم يستطع لمين دباغين أن يذكر ذلك في حياة فرحات عباس، وكان بإمكانه وهو طبيب وكاتب كما يقول أن ينشر ذلك في الجرائد، صحيح أن فرحات عباس قبل كتابة البيان تشاور مع عدة شخصيات جزائرية في مكتب المحامي بومنجل بالعاصمة وكان من بينهم العلماء وأعضاء من حزب الشعب الجزائري وبحضور لمين دباغين كذلك، فدار النقاش حول صيغة لتقديم مطالب الوطنيين الجزائريين إلى السلطات الفرنسية والحلفاء لإيجاد حل لمشكل الجزائر، وبطبيعة الحال قدَّم الحاضرون اقتراحاتهم من الممكن أن تكون شفهية أو كتابية وبرجوع فرحات عباس إلى مدينة سطيف كما ذكر كتب البيان في بيته، فاستشارته لجميع التيارات الجزائرية وسماعه إليهم، وأخذه بما اتفق عليه الجميع، تلك هي سياسته المبنية على احترام الآراء والديمقراطية وإيمانه الراسخ بأن الاستعمار الفرنسي للجزائر لا يمكن لفئة واحد مواجهته إذا لم تتحد جهود الجميع.

لقد حَّقق "شارل روبير أجيرون" في بيان الشعب الجزائري، حلَّل أسلوبه وأفكاره وقارنه مع كتابات فرحات عباس منذ العشرينات في الجرائد التي جمعها في كتاب الشاب الجزائري (1931م)، ووجد أن خطة البيان هي نفس خطة التقرير الذي أرسله إلى الماريشال "بيتان"، وثانيا توجد فيه انتقادات مطوَّلة لنظام الاستعمار واقتراح الحلول واحتوائه على الأخلاقيات وهذه كلازمة لفرحات عباس حيث يركز عليها كثيرا، فالأخلاق في نظره هي ضرورية لبناء مجتمع إنساني، وتوصل بعد التحقيق الواسع في البيان بأن كاتبه الحقيقي هو "فرحات عباس"[2]

ويؤكد كذلك أبو القاسم سعد الله بقوله[3]:" ***إن البيان أعده فرحات عباس***" فالأعضاء الذين اجتمعوا في مكتب المحامي بومنجل في العاصمة وبعد اتفاقهم على الخطوط العامة والمبدئية، قرروا تقديم مطالبهم على شكل ميثاق يحتوى على مطالب الشعب الجزائري، وتم الاتفاق فيما بينهم على تكليف فرحات عباس

---

[1] - Benyoucef Benkhedda: **les origines du 1er novembre 1954**, édition, Dahleb, Alger: 1989, p 90 .

[2] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, N° 4 Juliet 1975, op-cit, p 133.

[3]-أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 204.

بتحريره في إطار تلك المبادئ التي اتفقوا عليها، وبرجوعه إلى سطيف كما رأينا سابقا قام بتحرير البيان،*[1] حيث اعتمد في تحريره كثيرا على كتاباته السابقة، خاصة مقالاته الصحفية السابقة ورسالته إلى الماريشال بيتان.

فكل المؤرخين الذين كتبوا عن هذا الفترة سواء كانوا جزائريين أو أجانب يؤكدون بأن كاتب المقال هو فرحات عباس. ** وليس كما يشاع ظلما بأنه من إيحاء "أوغسطين بيرك"، أو "روبير مورفي"، أو كما ورد في رواية ابن يوسف بن خدة.

إن البيان يعتبر بحق عمل ثوري لمطالبته بالتنديد بالاستعمار وإلغائه ورفضه لسياسة الإدماج والمطالبة بالجنسية الجزائرية والمواطنة. وإن مصالي الحاج لم يكن معارضا لمضمون البيان، ولكنه لم يوقعه لأنه كان مسجونا في عين صالح.[2]

وقد برهن فرحات عباس أن الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830 لم يجلب للجزائريين المسلمين سوى الدمار، والخراب والتمييز العنصري وحرمان الشعب الجزائري من أبسط الحقوق الأساسية.[3]

وبرغم أن الجزائريين المسلمين قد قاوموا الاستعمار الفرنسي منذ 1830، ورفضوه رفضا مطلقا، ولم يسكتوا عنه أبدا إلا حينما انهزمت أسلحتهم فالاستعمار الفرنسي للجزائر لم يكن مرحبا به أبدا.

أما لجوء فرحات عباس وأصدقائه إلى الحلفاء فلأن الحكومات الفرنسية رفضت أو فشلت في سياسة الإصلاح.[4] فالجزائريون المسلمون مستعدون للمشاركة في الحرب الكونية الثانية إلى جانب الحلفاء

---

* - "قيل أنني حررت ذلك البيان بإيعاز من م.بيرك، و م. مورفي ممثل الولايات المتحدة. ما هذا إلا بهتان، لم تطلع هتان الشخصيتان عن نص البيان إلا بعد دفعه رسميا للسلطات، أضف إلى ذلك أن هذه الوثيقة جاءت بيانا للتقرير الذي بعثته للماريشال بيتان في أفريل 1941م" **(فرحات عباس: المصدر السابق، ص 168)**

[1] -يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 66.

** - حسب دراستي المتواضعة لأسلوب فرحات عباس إنه هو كاتب بيان الشعب الجزائري، فمقالاته السابقة يعتمد فيها على مؤرخين فرنسيين أمثال، غوتييه، ومارسييه، وشارل أندري جوليان، لإعطاء الدليل على فظاعة الاستعمار، وهي نفسها أعادها في البيان، ومطالبته بتحسين أوضاع الفلاحين المسلمين، وفتح أبواب التعليم أمام جميع الجزائريين، هي نفس المطالب التي كان يدعو إليها منذ الثلاثينات من القرن العشرين. وقد أشرت حين تعرضت إلى المطالب الخمس للبيان، مصدر كل مطلب، بهدف توضيح أصلها ، وتحليله لوصف الجزائر خلال 113 سنة من الاستعمار معظمها مستمدة من كتاباته السابقة، الشاب الجزائري جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي، مطالب النخبة خلال الحملات الانتخابية، وفي مداولات المجالس النيابية، ومطالب المؤتمر الإسلامي، ومبادئ حزب إتحاد الشعب الجزائري، مع إضافة بعض مطالب حزب الشعب الجزائري أما الأسلوب فهو يتطابق تماما مع أسلوب فرحات عباس: أما أسلوب لمين دباغين فإننا نجهله... وربما يقول أحد المتشككين بأن فرحات عباس إنسان اندماجي، فعليه الرجوع إلى نشاطه بعد عودته من الحرب الكونية الثانية، ورسائله وتقاريره إلى سلطات الاستعمار، حيث يلاحظ بدون عناء تحول الفكر السياسي لفرحات عباس: فهو القائل كما مر علينا " إن الوطن الجزائري الذي لم أجده سنة 1936 وجدته الآن."

[2] - ibid. p 134.

[3] - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السايق، ص 204.

[4] - الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 72.

ولكنهم رفعوا شعار الرئيس الأمريكي "روزفلت"، الذي أعطى ضمانا باسم الحلفاء في إطار النظام العالمي الجديد، "حق كل الشعوب الصغيرة أو الكبيرة ستكون محترمة"، وهذا الحق لم يرد الشعب الجزائري أن يفقده.[1]

وهذا ما كانت تهابه سلطات الاستعمار، وفرنسا كانت تتشدد في القيام بإصلاحات حقيقية في الجزائر، لذلك كانت الإصلاحات التي تمت في الجزائر حتى تاريخ كتابة البيان هزيلة، ونستطيع أن نقول بأنها إهانة للإنسان الجزائري المسلم، أمام نقص الإصلاحات تحولت النخبة التي كانت تطالب بالإدماج بالتخلي عنه نهائيا " ففزعت الإدارة عندما لاحظت ابتعاد زبائنها "[2] واقترابهم من العلماء ومناضلي حزب الشعب الجزائري، فسياسة الاستعمار الهادفة إلى تكوين جيل من الجزائريين مثقف بالفرنسية، موالي لفرنسا باءت بالفشل، باستثناء الشيوعيين الجزائريين (الحزب الشيوعي الجزائري) الذين أزعجهم مضمون البيان فعارضوه ورفضوه ففي نظرهم أن الوطنية التي يدعو إليها البيان، هي تعبير عن تيار مصالح البرجوازية العربية–البربرية، وطالبوا بالتضامن مع العمال الأوروبيين في الجزائر، والديمقراطية الفرنسية. وقد رد عمار أوزقان في سنة 1943 على هذا البيان بإعادته للكلمات التي جاءت في خطاب "موريس ثوريز" (Maurice Thorez) سنة 1939م بقوله[3]: ***"الجزائر أمة في طور التكوين، وشعبها سيكون خليطا، من عناصر ذات أصول أوروبية، وبربرية، وعربية، هؤلاء الذين انصهروا في جيل جديد، ولكن هذه الأمة لم تنضج بعد لتكوين وطن، الحزب الشيوعي هو الوحيد الذي بقي مرتبطا بسياسة الإدماج.***" فــ (ح.ش.ج) بقي مرتبطا بسياسة الإدماج، فإذا كان البيان قد أقلق الشيوعيين الجزائريين، فإن حزب الشعب الجزائري، والعلماء قبلوه بدون تحفظ.[4]

قَبِلَ حزب الشعب الجزائري البيان لأنه يدعو إلى تأسيس حكومة جزائرية ورافضا الاستعمار ومطالبا بإدانته وإلغائه وقبل العلماء البيان لأن جماعة النخبة تراجعت عن مطلب التجنس وطالبت بوطن جزائري، ويرى الأستاذ الدكتور عبد الكريم بوصفصاف[5]: " ***كان (ذلك) ناتجا أساسا عن تطور النخبة، ويأسها من الديمقراطية الفرنسية، أما قبول العلماء التعاون مع هؤلاء فقد كان ناتجا عن قناعتهم بالمواقف الجديدة التي أثبتت منذ سنة 1943 قطيعة رجال النخبة نهائيا مع المستعمر من جهة،***

---

[1] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**,T2, op-cit, p 643.

[2]- المرجع نفسه، ص 73.

[3] - Ageron Charles Robert: in R.H.M, N° 4 Juliet 1975, op-cit, p 134.

[4] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**,T2, op-cit, p 645.

[5]- عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931-1945 (دراسة تاريخية مقارنة)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 286

والإمكانيات السياسية التي كان يتمتع بها أعضاء النخبة من جهة أخرى. " فالعلماء كان هدفهم يتمثل في كيفية العمل على المحافظة على الشخصية الوطنية الجزائرية، وإعداد جيل للدفاع عن الوطن الجزائري، بعد تربيته وتعليمه تعليما عربيا إسلاميا، ويدافعون عن بقاء الشعب الجزائري حتى لا يزول أو يندثر، وفرحات عباس كتب البيان باسم الشعب الجزائري،[1] وكان بذلك معبرا حقيقة عن آمال الشعب الجزائري، وتطلعه لوطن جزائري مستقل، "ومع بيان الشعب الجزائري توصل فرحات عباس، وأتباعه أخيرا إلى النتيجة أن استقلال الجزائر بشكل ما، مطلب مرغوب فيه."[2]

إن البيان لم يذكر نهائيا إقامة حكومة فيدرالية، كما تعرض في ذلك فرحات عباس في رسالته الموجهة لسلطات الاستعمار يوم 22 ديسمبر 1942 والتي جاء فيها كما مر علينا بأن الجزائريين (سيضمنون في إطار فرنسي بحث تحريرهم السياسي) ولم يذكر ذلك في ملحق البيان، فالبيان يذكر بمشاركة المسلمين الجزائريين الفعلية في حكومة بلدهم "ولا تسلم حيثيات الملحق لفرنسا إلا بحق مراقبة الجزائر "الأمة ذات السيادة" وفي هذا نفي للنظام الفيدرالي بالذات[3] لذلك لم يعارضه لا العلماء، ولا حزب الشعب الجزائري، وحتى بعض المنتخبين الموالين لفرنسا قد وقعوه، ولكن بعد أن تغيير الوضع بعد 8 أشهر تخلى 12 منهم عن البيان، بعد سجن فرحات عباس، ولغة التهديد التي أصبحت الحكومة العامة تستعملها، ويعترف "شارل أندري جوليان" بأن: "***البيان فتح عهدا جديدا للعمل الوطني.***"[4] بتخلي جماعة النخبة وعلى رأسهم زعيمهم فرحات عباس في هذه الفترة عن سياسة الإدماج، ومما جاء في البيان:

"إن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية، هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر، لكونه جزائريا مسلما" فرحات عباس، لم يعد يطالب نهائيا بالتجنس الجماعي للجزائريين المسلمين، لأن الزمن أثبت له استحالة تحقيق ذلك، فالمعسكر الأوروبي والمعسكر الإسلامي ظلا متميزين أحدهما عن الآخر دون روح مشتركة تجمعهما، ولن يطلب الجزائري المسلم أكثر سوى أن يكون جزائريا مسلما"، ولقد انتقد "شارل أندري جوليان" الجانب السياسي منه معتبرا أن هذا البيان استمد أفكاره من الثقافة الفرنسية والغربية التي تلقتها النخبة الجزائرية المسلمة، وأن قوتهم وبراهينهم مستمدة من مبادئ الثورة الفرنسية وأدبياتها ومن تقاليد الشعب الفرنسي في الحرية والديمقراطية ويضيف قائلا[5]: ***لذلك يشعرون***

---

[1] -Jean Claude Vatin: **L'Algérie politique histoire et société**, éd, Armand Colin et Fondation nationale de la science politique, Paris: 1974, p 182.

[2]- وليم ب.كواندت: المرجع السابق، ص56.

[3]- Charles- André Julien, **l'Afrique du nord en marche**, op-cit, p246.

[4] - ibid.

[5] - ibid. p247.

بالنظام الاستعماري المفروض على الشعب الجزائري، والذي قام على المظالم، والجرائم. " ويستشهد بفقرة وردت في البيان " *إن سياسة الإدماج التي طبقت على هؤلاء دون أولئك **جعلت المجتمع الإسلامي** في أتم العبودية.*" وفي خدمة الغزاة، وهنا يثبت "شارل أندري جوليان" عنصريته (المهذبة)، وكأن الجزائريين لا يتعلمون كيفية الدفاع عن حقوقهم إلا بعد تلقيهم للثقافة الفرنسية ومبادئ ثورتها إنه تحليل غريب ويضيف "شارل أندري جوليان" محاولا إثبات صحة رأيه بقوله:"***نخبة من المثقفين والفلاحين وأصحاب الصناعات التقليدية والعمال استطاعت أن تتكون وقد كونتها الثقافة والتقنية الغربية.***"[1] ويحاول إظهار حقيقة جرائم الاستعمار التي استدل بها البيان، من جرائم "بيجو" و "سانت ارنو" و"مونتانياك" فهو لا ينفيها ولكنه يقارنها بعمل الحجاج بن يوسف في العراق والفاتحين العرب المسلمين لشمال أفريقيا، والأعمال التي ارتكبها هؤلاء الفاتحون من أجل نشر الإسلام،[2] يا لها من مقارنة! وكأنه يقول للجزائريين المسلمين لماذا ترفضون الاستعمار الفرنسي لوطنكم وتنددون به؟ لماذا هذا البيان؟ وربما نسي أن يستشهد بمقال فرحات عباس "***فرنسا هي أنا***" الذي كتبه سنة 1936م.

أما في الجانب الاقتصادي فقد أوضح البيان عجز الاستعمار الفرنسي في تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي بين الغزاة وأغلبية السكان الأصليين (ماعدا اليهود والقياد والباشاغوات) حيث ورد فيه: "أما من الناحية الاقتصادية فإن الاستعمار، قد أظهر عجزه في تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي كونها وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة جيدة وسُيرت تسييرا متقننا وجهزت تجهيزا حسنا لكان في استطاعتها أن تُوفر العيش لـــ 20 مليون نسمة على الأقل في حالة رخاء وأن تجعلهم في حالة جيدة سلام اجتماعي، ولكن ما دامت أسيرة نظام الاستعمار فهي لن تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين، تجهيزها هذا يكفي فقط لضمان رفاهية فئة قليلة تمثل 8/1 من مجموع سكانها، هذا التجهيز سيظل سطحيا وسخيفا، لطالما أن الجزائر ليست لها حكومة مستمدة من الشعب ولفائدته، إن الحقيقة التاريخية تكمن هنا وليس في مكان آخر. "فالبيان يؤكد أن العدل في توزيع الثروة على الجزائريين لا يمكن أن يكون إلا بوجود حكومة نابعة من الشعب الجزائري نفسه، وغياب هذه الحكومة يضيف البيان واصفا حالة الجزائريين:"الجزائريون المسلمون سيكونون محرومين ومستعبدين لدرجة أنهم يظهرون في وطنهم كأجانب حقيقيين، خدمات عامة جيش وإدارة وتجارة وبنوك وصحافة الكل في أيدي الأقلية الأوروبية، الأهلي هو عبارة عن لاشيء."

---

[1] -ibid.
[2] - ibid. p 252

وذكر البيان الإحصائيات العامة لأملاك المستوطنين من الأراضي منذ سنة 1830م أي بداية النهب الاستعماري، والقوانين التي وضعها فيما بعد الاستعمار لصالح المستوطنين، ولكن فرحات عباس لم يذكر لنا إحصائيات أملاك القياد والباشاغوات فمعظم هؤلاء كانوا إلى جانب الاستعمار ونالوا امتيازات على حساب إخوانهم المسلمين.

قدم فرحات عباس البيان للحاكم العام "بيروطون" يوم 31 مارس 1943م مع وفد مكون من الموقعين عليه، فقبل منهم "بيروطون" البيان، ووعدهم بأنه سوف يأخذه بعين الاعتبار، وسيجعل منه ميثاقا أساسيا لجزائر المستقبل. ويذكر فرحات عباس بأن الحكومة العامة لم تتفاجأ بالبيان ولكن الذي أذهلها وأدهشها، ولم تجد له تفسيرا، هو موقف بعض النواب* المسلمين الذين صنعهم الاستعمار حسب مقاسه وجعلهم كأداة طيعة له وعملاء جيدين فإذا بهم بين عشية وضحاها يديرون له ظهورهم ويعودون إلى إخوانهم وانضموا إلى الحركة الوطنية.[1]

ويقول فرحات عباس عن هؤلاء المنتخبين البرجوازيين الذين وقعوا على البيان بأن تضامنهم مع إخوانهم المسلمين شيء جديد ولكنه مؤكد، ويؤكد في مذكراته بأنه منذ سنة 1943م إلى سنة 1954م وهو يبذل جهودا كبيرة لتدارك الأخطاء، ومحاولة تجنب المصائب التي تحيط بالشعب الجزائري، وقدَّم إلى فرنسا نصائح ثمينة لمنع وقوع كارثة كبرى في الجزائر، فكان دائما يناشد الجزائريين المسلمين برباطة الجأش وعدم التسرع والنظر إلى الأمور بنظرة منطقية عقلانية، وأكد لفرنسا من خلال كتاباته ومداخلاته في المداولات النيابية بأن التمسك الأعمى بأهداف ومبادئ سياسة الاستعمار ستؤدي إلى الهلاك وقد طلب "بيروطون" من الوفد تحديد برنامج دقيق وملموس قابل للتطبيق.[2]

ويذكر فرحات عباس بأن الحاكم العام "بيروطون" وعدهم بأنه سيأخذ البيان بعين الاعتبار وأمر بإنشاء لجنة لتحضير إصلاحات فورية.[3]

فشكل الحاكم العام يوم 3 أفريل 1943م "*لجنة دراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين*"[4] وعينت إدارة الاستعمار في هذه اللجنة مندوبين تابعين لها، بهدف إجهاض تلك الإصلاحات المزمع القيام

---

*- حينما تشدد الحاكم العام كاترو، وهدد الموقعين على البيان تراجعن مجموعة منهم، إلى بيت الطاعة.

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 171-172.

[2] - Ageron C.R, in, R.H.M, N°4, Juillet 1975, op-cit, p 134.

[3]- المصدر نفسه، ص 175.

[4] - Jean Lacouture: op-cit, p 287.

بها، فقد عُين فيها 8 باشاغوات (من جماعة بني وي-وي)، فاحتج فرحات عباس على ذلك مبررا قوله بأن هذه اللجنة لا تضم عناصر من حزب الشعب الجزائري.[1] ويظهر من تلك العناصر العميلة بأن الحاكم العام لم تكن له النية الحسنة في القيام بإصلاحات فعلية لصالح الجزائريين المسلمين، فلجأ إلى أسلوب المناورة وربح الوقت، أو كما يقال إذا أردت إفشال مشروع ما فأسنده إلى لجان- وأخطر من ذلك إسنادها إلى عملاء -وكان أول اجتماع لهذه اللجنة ما بين 14 و 17 أفريل 1943م،[2] ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول كيفية تطبيق الإصلاحات بسبب تناقض مواقف أعضائها، وتأجلت الاجتماعات وبذلك استطاع الحاكم العام تحقيق جزء من مناوراته، ولكي يظهر نيته الحسنة -السيئة-، دعا في يوم 22 ماي 1943م المندوبيات المالية لاستئناف نشاطها بعد انقطاع دام 3 سنوات، ورجع إليها "بيروطون" طالبا منها (بَدَلَ اللجنة التي أسسها في 3 أفريل) وضع اقتراحات واقعية قابلة للتطبيق للإصلاحات الواردة في البيان.[3]

لقد أطلق سراح مصالي الحاج من السجن يوم 26 أفريل 1943م أي بعد 5 أشهر ونصف من نزول قوات الأنغلو-أمريكية في شمال إفريقيا وأطلق كذلك سراح الديغوليين والشيوعيين والتروتسكيين والديمقراطيين الذين أدانتهم محاكم فيشي؛ أطلق مصالي من سجن "لامبيز"، وحوّل إلى الإقامة الجبرية في قصر البخاري، وخلال نقله من سجن "لامبيز" بباتنة إلى قصر البخاري توقف بمدينة سطيف، وقد اتصل به فرحات عباس مع الدكتور لمين دباغين، وحضر ذلك اللقاء الشيخ البشير الإبراهيمي (من جمعية العلماء)، و "موريس لابور"، وقال فرحات عباس[4] لمصالي الحاج[*]:" ***يا مصالي، بالأمس كنت ضدك، مناصرا متحمسا للاندماج، وحاربتك، لكن الأحداث أثبتت أنك على صواب، وإنني على خطأ، واليوم فأنني أثق فيك.***[*]"

بعد هذا اللقاء تمت لقاءات أخرى بينهما في أواخر شهر ماي، واقترح مصالي الحاج على عباس إضافة أخرى إلى البيان تضمنت ما يلي: *في نهاية الحرب تقام في الجزائر دولة جزائرية مزودة بدستور خاص بها تعده جمعية جزائرية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من طرف جميع السكان.*"[5] وتضمنت

---

[1] - Ageron C.R, in, R.H.M, N°4, Juillet 1975, op-cit, p 134.

[2]- نفس المكان.

[3] - ibid.

[4]- بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 186.

[*]- حسب شهادة السيد ممشاوي التي أوردها بيامين سطورا: المرجع السابق، ص 186.

[*]- أثناء تنقل مصالي الحاج من لامبيز إلى قصر البخاري يوم 26 أفريل 1943 نزل ضيفا على فرحات عباس بسطيف.وقضى ليلية عنده، ومن بعد ذلك كانت اتصالات عديدة بينهما، ويقول فرحات عباس عن ذلك اللقاء في بيته مع مصالي :" تحادثنا وكونا علاقات جيدة بالرغم من الهجومات التي استهدفتني من فبل أتباعه، الذين نسبوا إلي أكاذيب عديدة، كنت احترمته دائما، لأن هدفه كان نبيلا. " Benjamin Stora et Zakya Daoud, op-cit, p p 122-123

[5] المرجع نفسه، ص ص 186-187.

الإضافات التي قدمها مصالي الحاج إلى فرحات عباس تغيير مفهوم "الجنسية"، إلى مفهوم "أمة ذات سيادة" ومن مفهوم "دستور ممنوح" إلى مفهوم "الجمعية التأسيسية"[1] وبذلك نقلت هذه الإضافات بيان الشعب الجزائري إلى صيغة أكثر ثورية حيث طرح القضية الأساسية وهي: "الاعتراف بالدولة الجزائرية، والمواطنة الجزائرية. "[2]

وبناء على ذلك قام فرحات عباس بإضافة هذه التغييرات التي اقترحها الحاج مصالي، بالاتفاق مع زملائه في المندوبيات المالية، يوم 26 ماي 1943م ووقعت هذه التغييرات من طرف 21 مندوبا ماليا عربيا و قبايليا.

وفي يوم 30 ماي 1943م سلم إلى الحكومة العامة، تحت عنوان "مشروع إصلاحات"[3] وسمي كذلك بــ "ملحق البيان*"[4] وفي يوم 10 جوان 1943م قدمت نسخة منه إلى الجنرال "ديغول". [5]

ويلاحظ في الملحق أنه تناول نفس النقاط التي تعرض إليها البيان، بادئا أولا بالأسباب الداعية إلى إضافة الملحق" عند تسليم بيان الشعب الجزائري إلى ممثلي فرنسا، يوم 31 مارس 1943م طلب السيد الحاكم العام من المنتخبين المسلمين أن يكملوا مطالبهم باقتراحات فعلية من أجل الموافقة على مبادئها. المندوبون الماليون العرب والقبايل الممثلون الشرعيون للسكان المسلمين، جاؤوا اليوم بهذه الاقتراحات السهلة والسريعة التطبيق في إطار المبادئ التي كانوا قد طرحوها باسم الجزائر كافة في بيان 10 فيفري." ومؤكدا على تشكيل دولة جزائرية ومما جاء فيه: "لهذه الأسباب، ولوضع حد للضجة المغرضة التي تدور حاليا إن المندوبين الماليين العرب والقبايل يطالبون بضمان وحدة التراب الجزائري من جهة ومن جهة أخرى الاعتراف بالاستقلال الذاتي السياسي للجزائر في إطار أمة ذات سيادة مع حق الرقابة لفرنسا والمساعدة العسكرية للحلفاء في الحرب، إن تشكيل هذه الدولة الجزائرية لا يستبعد من جهة أخرى الانضمام مع المغرب وتونس لتنظيم اتحاد فيدرالي لدول شمال إفريقيا، أو اتحاد شمال إفريقيا الذي يبدو لكثير من الأذهان بأنه أحسن وسيلة للمستقبل. "ويظهر هنا تأثير مصالي الحاج على الملحق واضحا، حيث قال لفرحات عباس كما أورد ذلك في كتابه ليل الاستعمار: " ***إنني أوليك ثقتي لتأسيس جمهورية جزائرية***

---

[1]- المرجع نفسه.

[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 123.

[3] - A.W.C. I.R boite N° 13,(**<u>Projet de réforme, faisant suite au manifeste du peuple Algérien musulman du 10 février 1943, présenté par les délégués financiers arabes et kabyles le 26 mai 1943</u>**)

*- انظر: **ملحق الوثائق رقم: 07**

[4] -ibid.

[5]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 202.

متعاونة مع فرنسا، ولكنني لا أثق البتة في فرنسا، لأنها لا تدعن إلا القوة ولا تعطي إلا ما ينتزع من يدها انتزاعا."[1] وتضمن الملحق قسمين، القسم الأول تعرض للإصلاحات التي يمكن تأجيلها إلى ما بعد الحرب حيث ستقوم الجزائر كدولة جزائرية مجهزة بدستور خاص، الذي سينجز من طرف مجلس جزائري دستوري منتخب بواسطة الاقتراع العام من طرف كل سكان الجزائر، تم التأكيد فيه على ضمان سلامة القطر الجزائري ووحدته الترابية، والاعتراف باستقلال الجزائر،[2] وبذلك تحولت مطالب النخبة من سياسة الإدماج، إلى سياسة التجمع. [3] (الدولة الجزائرية مع الدولة الفرنسية)

والقسم الثاني يحتوي على الإصلاحات السريعة والممكنة، التي يجب تطبيقها مباشرة لأنها مطلب الشعب الجزائري المسلم من اجل تحضير مستقبله، وقد تضمن ثلاثة أقسام:

بعد يومين من قبول الحاكم العام "بيروطون" لملحق البيان، قدم استقالته من منصبه يوم 1 جوان 1943 وعوضه في منصبه الجنرال "كاترو" (Catroux)، وهو مولود في الجزائر بسعيدة من الأقدام السوداء وخبيرا بشؤون الجزائر، وله إطلاع واسع بأحوال العرب والمسلمين، وتقلد مناصب في سوريا، والمغرب وهو ليبرالي واستقبل تعيينه كحاكم عام في الجزائر على أنه سيكون بداية عهد جديد لإصلاحات حقيقية في الجزائر، ولكنه كان عكس ذلك،[4] ففي هذه الفترة بدأ حكم الجنرال "ديغول"، والجنرال "كاترو" في الجزائر، وأصبحت أعمالهما تصدر باسم (لجنة فرنسا الحرة) وكان "كاترو" من أنصار بقاء الجزائر فرنسية، ولم يعترف بما جاء في البيان أو ملحقه، قائلا: ***"أنتم المسلمون إذا لم تجدوا مكانا لكم في الوحدة الفرنسية، وهو مكانكم الشرعي، وباستطاعتكم التعبير عنه، وأعتقد دائما في ذلك، وقد علمتكم أن هذا المكان يجب أن تأخذوه.***"

وكان هذا الحاكم العام يكره العرب ويميل إلى اليهود حيث أعاد لهم قرار كريميو، ولكي يقضي على مطالب الجزائريين المسلمين، أعلن تهديده لأي شخص يمس سيادة فرنسا في الجزائر بالسجن، وسمح للحزب الشيوعي الجزائري بالعودة إلى ممارسة نشاطه السياسي لأن هذا الحزب رفض البيان وعارضه، وكذلك عارض تأسيس أمة جزائرية، لأن الوقت في نظرهم لم يحن، وهذه الأمة الجزائرية مازالت في طور التشكل، وقد أطلق "كاترو" على البيان الجزائري اسم "*العاصفة*"، ووعد بالقضاء عليه

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 186.
[2]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 196.
[3] -Annie Rey-Goldzeiguer: op-cit, p 206.
[4]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص209.

بكل الوسائل المتاحة لديه معتبرا أن هذه العاصفة جاءت من الشرق ومن وراء الأطلسي، فوق شمال إفريقيا،[1] معلنا بأن هدفه الرئيسي هو ربح الحرب، والقضاء على النازية.[2] ورافضا الالتزام بسياسة سلفه.[3] "هذا المشروع الإصلاحي الذي يصعب أن تقبله دولة استعمارية، رفضه الجنرال "كاترو" الذي عينته لجنة التحرير الوطني الفرنسية حاكما عاما."[4]

وبذلك أصبح فرحات عباس أمام وضعية جديدة و صعبة، فأجل الاجتماعات ورأى أنه من الضروري إرسال وفد إلى الجنرال "كاترو"، ومطالبته بقبول البيان وملحقه، لكن ابن جلول وبعض العناصر رفضت ذلك، في يوم 10جوان 1943، قدم وفد ملحق البيان إلى الجنرال "ديغول"، وإلى الحاكم العام "كاترو" يوم 11 جوان.

وصرح الحاكم العام "كاترو" في 23 جوان 1943 أمام اللجنة بأن مطالب البيان وملحقه سابقة لأوانها، ومن الممكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى خلق اضطرابات ستؤثر على سير الحرب.[5] و لكن فرحات عباس استطاع أن يناور وأن يتحصل على موافقة اللجنة التي عينتها الحكومة العامة كما وافق عليه ممثل الحكومة، وذلك يوم 26 جوان 1943، خاف المستوطنون على مصالحهم ووقفوا معارضين لذلك [6] "وكان الاعتراض المنتظم للمعمرين على أي إصلاح، يمثل بالنسبة للحكومات الفرنسية المتعاقبة، مبررا مناسبا يتيح لها أن لا تفي بوعود الإصلاح التي قطعوها للجزائريين."[7] و في نفس الشهر وقع حادث في مدينة سكيكدة ارتكبه الجنود السنغاليون في حق جزائريين في أحياء سكيكدة، هذه المؤامرة الخبيثة دبرها الضباط الفرنسيون، بسبب إهانة الضباط الأمريكيين والإنجليز لهم في تونس، فأرادوا رد الاعتبار لهم بتحريض الجنود السود بقتل الجزائريين، ولم تتحرك السلطات الفرنسية لمعاقبة فاعليها الذين تسببوا في قتل حوالي 30 جزائريا مسلما.[8]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 210.
[2]- نفس المكان.
[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 96.
[4]- شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 148.
[5] - André Noushi: op-cit, p 136.
[6]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 210.
[7]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 198.
[8] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 180.

أصدرت الحكومة العامة 6 مراسيم في 6 أوت 1943 تخص دخول بعض المسلمين في الوظائف العامة والتجنس وإنشاء منصب للمسلمين كنائب لرئيس البلديات الكاملة السلطات وتوسيع التعليم الأهلي الابتدائي العام والخاص،[1] وهي إصلاحات هزيلة وبعيدة كل البعد عن مطالب البيان وملحقه.

وقد رفض فرحات عباس حضور جلسة الوفود المالية ليوم 23 سبتمبر 1943 مطالبا بشدة بضرورة الاعتراف بما جاء في البيان وملحقه، ورافضا الاعتراف بالإصلاحات الهزيلة التي أقرتها الحكومة العامة، ووقف معه كذلك مندوبو الوفود المالية، وعلى إثر ذلك أعلن الحاكم العام عن حل المندوبيات المالية، واعتقل فرحات عباس ورئيس المندوبيات المالية العربية عبد القادر السايح، وقام بنفيهما إلى بني عباس في تابلبلا (Tablbala) في الجنوب الوهراني،[2] ونلاحظ هنا أن سلطات الاحتلال تضع لأول مرة النخبة اليبرالية الجزائرية في السجن، بينما نجد الحبيب بورقيبة وزملائه قد عرفوا سجن الاحتلال منذ الثلاثينات.

قام "كاترو" بهذا العمل بهدف تخويف مناضلي الحركة الوطنية من مواصلة مطالبهم الشرعية، ولجس نبض قوة الموقعين على البيان وملحقه، ومدى تأثيرهم على الرأي العام الإسلامي الجزائري، وقد توصل إلى حقيقة أسعدته وهي تراجع واعتذار 12 من الموقعين على البيان، مؤكدين له عن ولائهم التام لفرنسا، فهذا الموقف الجبان أدى إلى ضعف تماسك الحركة الوطنية التي بدأها فرحات عباس بجمع كل التيارات الجزائرية الإسلامية برغم إدراكه المسبق لذلك، ودافع الفرنسيون عن أنفسهم أمام الحلفاء باتهام فرحات عباس، وعبد القادر السياح بأنهم قاموا بعمل خطير أثناء الحرب وهو (العصيان المدني وإحداث الشغب في وقت الحرب)، وأن اعتقالهما في صالح الجزائر الفرنسية، والحلفاء، ولم يكن الحلفاء داركين الوضع بالضبط [3] في الجزائر.

ويعلق فرحات عباس على ذلك النفي بقوله[4]: ***أرغمنا العدو على إزاحة النقاب عن وجهه، واكتشفنا ما يدور بخلده، لقد أحرزنا على انتصار عظيم.***"

على إثر ذلك قامت مظاهرات في الجزائر وسطيف وقسنطينة وغيرهم من المدن الجزائرية يوم 30 سبتمبر 1943 رافعين لافتات كتب عليها: "*من أجل ميثاق الأطلسي وجزائر حرة*" ومنادين بإطلاق

---

[1] -ibid. p p 136-137.

[2]- نفس المكان.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص ص209-210.

[4] - فرحات عباس: المصدر السابق، ص 181.

سراح فرحات عباس وعبد القادر السايح.[1] وفي هذا يقول فرحات عباس:[2]" ***قام الشعب في الجزائر العاصمة وقسنطينة وسطيف وفي جميع القطر يتظاهر ضد الإجراءات التعسفية حتى اضطر الجنرال كاترو، تحت سخط الجماهير أن يلغي قرار حل قسم النواب وأن يطلق سراحنا.*** "وعاد فرحات عباس إلى منزله في سطيف، ليبدأ بعدها مرحلة أخرى من النضال السياسي.

أطلق سراحه من المعتقل بالجنوب الغربي لوهران مع زميله عبد القادر السايح في 2 ديسمبر 1943، وذلك على إثر وساطة "بيار بلوخ" (Pierre Bloch) لدى الحاكم العام.[3] ولكن إطلاق سراحهما كان للضرر المعنوي الذي لحق بسمعة فرنسا، ورفع قيمة فرحات عباس في أعين الجزائريين المسلمين.[4] فالاستعمار لا يريد أن يصنع زعماء وطنيين، فاعتقالهما كما عبر عنه فرحات عباس انتصارا له ولحركته.

وقد سجلت مصالح الاستعلامات العسكرية الملاحظة التالية: "*علم سكان قسنطينة بإطلاق سراح فرحات عباس قبل أن تنشره الصحافة، واستقبل ذلك الخبر بفرح كبير من طرف السكان المسلمين، وخاصة في الأوساط المثقفة... وانتشرت دعاية تقول بأن فرحات عباس سيرجع إلى سطيف في طائرة أمريكية.*" [5]

وهذه الدعاية كانت لصالح فرحات عباس، حيث زادته قوة وإيمانا أكثر بسياسته الهادفة إلى إقامة حكومة جزائرية وإلغاء الاستعمار، ولكنه وجد أن الجنرال "كاترو" استطاع أن يزرع بذور التفرقة في أوساط المنتخبين الجزائريين المسلمين، فبعضهم خضع للتهديدات والابتزاز، يرى فرحات عباس بأن أولئك الأذناب كانوا مجبولون على الخوف والجبن والتملق والزلفى همهم مصلحتهم وأموالهم. [6]

ويشير في ذلك إلى المنتخبين الاثنى عشر الذين تراجعوا عن مطالب البيان وملحقه، لذلك قام بكتابة رسالة[*] يوم 9 ديسمبر 1943،[7] (سبعة أيام بعد خروجه من المعتقل) وجهها إلى الدكتور تامزالي

---

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 126.

[2]- نفس المكان.

[3] - ibid. p 127.

[4]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص212 .

[5] -ibid.

[6]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 184.

[*]- انظر: **ملحق الوثائق رقم: 08**

[7] - A.W.C IR, boite N° 13 (**Lettre de Ferhat Abbas à monsieur le Dr Tamzali Président de la section Kabyle des Délégations Financière le 09 décembre 1943**,) document inédits du mouvement national (novembre 1981) .

رئيس الفرع القبايلي في المندوبيات المالية، ومما جاء فيها: " ***خلال اعتقالي، قدمتم إلى السيد الحاكم العام، باسم المندوبين الماليين للأهالي تصريحا يغير مسار سياستنا الجزائرية، إن هذا التصريح مُملى ومفروض عليكم من إدارة الشؤون الإسلامية.. وإنني سأبقى وفيا، لبيان 10 فيفري 1943، ولليمين الذي أقسمته مثلكم، .. وهي مصدر كل الآلام التي تراكمت على الجزائر المسلمة. سيدي الرئيس لقد اتخذتم مسؤولية أمام شعبنا، ولا أستطيع مشاركتكم فيها*** [*]." " استطاع "بيرك" أن ينجح بواسطة التواطؤ مع الدكتور تامزالي بإدخال 12 منتخبا إلى حظيرة الإدارة، وقبلوا بطلب الأمان."[1]

لذلك حمل فرحات عباس مسؤولية الخيانة للدكتور تامزالي، الذي أقسم اليمين معه على العمل من أجل تجسيد ما جاء في البيان وملحقه، وفرحات عباس عمل أكثر من 20 سنة من أجل سياسة الإدماج، وتوصل إلى حقيقة ثابتة بأن هذه السياسة لا يمكن أن تنجح، فيواصل في رسالته قائلا: " ***إن السياسة الزائفة لإدماج الجزائر في المجتمع الفرنسي قد فشلت، وذلك منذ 1865، حيث كانت كحَبْل على أعناقنا لضمان إخضاعنا، وتمكين المستوطنين من استغلالنا... لقد استنكرنا سياسة الإدماج بصفة قطعية... ولا أحد سيستطيع أن يفرضها علينا من جديد... سيدي الرئيس، تصريحكم، ليس له معنى آخر سوى استرجاع عهدتكم، والحصول على بعض المقاعد الجديدة، ويعتبر ذلك كتحفيز جيد لطفل... رجال ونساء يقبلون المنفى، ويفرطون في كل شيء من أجل الحصول والمحافظة على الخير الإلهي، الذي يتمثل في الحرية... وتقبلوا سيادة الرئيس تحياتي الخالصة.***

التوقيع: فرحات عباس."

ألقى الجنرال "ديغول" في 12 ديسمبر 1943م خطابه الشهير في قسنطينة،[2] باسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، أعلن فيه عن عزمه القيام بإصلاحات تتمثل في منح الجنسية الفرنسية لعدة آلاف من الجزائريين مباشرة مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وزيادة نسبة عدد النواب الجزائريين في

---

[*]- بعد اعتقال فرحات عباس وعبد القادر السياح مجموعة من القادر السياح مجموعة من المندوبين الماليين المسلمين استقبلهم الجنرال كاترو الحاكم العام، والسيد قونون (Gonon) الأمين العام للحكومة، والسيد بيرك (Berque) مدير الشؤون الإسلامية، يوم الجمعة 15 أكتوبر 1943 وذلك بطلب منهم، وقدم الرئيس تامزالي عبد النور إلى الحاكم العام، اعتذاره باسم زملاءه، ومؤكدا على التزامهم باحترام النظام، وعدم الخروج عنه، وولاءهم الخالص لفرنسا، وهؤلاء المندوبون الماليون الذين تراجعوا عن البيان وملحقه هم: " الدكتور تامزالي، الدكتور ابن جلول، الدكتور الأخضري، رينيه فضيل، أحمد غرسي، شنتوف عدة، حاج حسان باشتارزي، أ. عباسة، طالب عبد السلام، خيار، غراب، خليل تامزالي. " وعددهم12 مندوبا ماليا.

[1] -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**,T2, op-cit, p 649.

[2]-حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص92.

المجالس النيابية.[1] بعد هذه الخطاب كلفت لجنة فرنسا الحرة محافظ الدولة بتأسيس جمعية مختلطة لتحضير الإصلاحات.[2]

وتكونت هذه اللجنة يوم 14 ديسمبر 1943 من 16 عضو منهم 4 موظفين سامين، و6 أعضاء من الفرنسيين المستوطنين و6 جزائريين مسلمين[3*] ويلاحظ جيدا عدم التوازن بين الجزائريين والمستوطنين، وقد اختارت فرنسا كما نرى الجزائريين المسلمين الموالين لها، حتى تطمئن لمطالبهم التي لا تقلقها، فاختيارهم كان مدروسا، وحتى الشيخ الطيب العقبي المعين في هذه الجنة كان من مؤيدي فرنسا في الحرب، وقد استقال من المجلس الإداري لجمعية العلماء قبل الحرب الكونية الثانية، "ولم تكن هذه اللجنة في الحقيقة سوى واجهة غير صلبة للديمقراطية الفرنسية."[4] وعلى إثر ذلك وجه فرحات عباس يوم 15 ديسمبر 1943 رسالة إلى رئيس المندوبيات المالية بالجزائر،[5] ومما جاء فيها: "في 23 سبتمبر 1943 بناء على قرار السيد والي الجزائر، اعتقلت مع السيد السايح، رئيس الفرع العربي للمندوبيات المالية، في منطقة الجنوب الغربي لوهران، هذا الاعتقال أعلن ضدنا أثناء ممارستنا الشرعية لعهدتنا، وذلك عندما كنا في مداولات خاصة، وبدون إساءتنا للنظام العام، أو المجهود الحربي." وهي التهمة التي وجهتها سلطات الاستعمار لفرحات عباس، وعبد القادر السايح (تحريض زملائهم على العصيان المدني، ومحاولة منع الجمعية من أداء عملها، وإثارة الشغب العام خلال الحرب) [6]

ويلوم فيها رئيس المندوبيات المالية عن عدم تدخله، "ومكتب مجلسنا لم يقدم اعتراضا ضد الاستغلال السيئ للسلطة." هذا الاعتقال كان بطلب من بعض مندوبي الاستعمار الذين بدأوا يحتاطون ويهابون من تطور الفكر السياسي لفرحات عباس أثناء الحرب الكونية الثانية، ويؤكد ذلك في رسالته ***"بعض مندوبي الاستعمار، توجهوا عشية اعتقالنا إلى رئيس المحتلة من أجل اتخاذ إجراءات ردعية ضد نظرائهم المسلمين، وفي الغد هللوا لحل مندوبية الأهالي، وللعقوبات التي اتخذت ضدنا، هذه الإجراءات، والتهليلات تشكل وصمة عار، وهذه الطريقة ألقت الضوء على عقلية الإقطاعيين وحول تصورهم***

---

[1] - Annie Rey-Goldzeiguer, op-cit, p196 .
[2] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951,**T2, op-cit, p 652.
[*]- هؤلاء الأعضاء هم: الشيخ العقبي، الشيخ قاسيني، والدكتور ابن جلول، والدكتور تامزالي، و فضيل رينيه، وقاضي عبد القادر، وابن قانة(**نقلا عن** **(André Noushi: op-cit, p.138**
[3] - André Noushi: op-cit, p 138.
[4]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945** ، المرجع السابق، ص 214.
[5] - A.W.C IR, boite N° 13 Lettre de Ferhat Abbas à monsieur le Président des délégations document inédits du (Financières, Sétif, le 15 décembre 1943) documents inédits du mouvement national.
[6] -Mahfoud kaddache**: Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**,T2, op-cit, p 650.

للحرية... بالأمس انخرطوا في الثورة الوطنية لتدعيم وضمان حكومة فيشي بقوة، واليوم حلوا في المراتب الأولى للديغولية، وتعلقوا بسيف جنرال، لتهديد الأهالي، ومحاولين إهانتهم وتقسيمهم، وغدا سيتمرغون بين أرجل الشيوعيين... سيدي الرئيس إني أعلم بأن التخلص من ألمانيا الهتلرية، أسهل من التخلص من الإقطاعية الجزائرية وفاشيتها... إنني سيدي الرئيس طلقت مرة واحدة وللأبد هذا التعاون، ولا أريد أن أضيع وقتي في التدليس والنفاق وسط جمعيات أوليغارشية، وإقطاعية صنعها المستوطنون لأجلهم... إن اليوم الذي تكون فيه الجمعيات الجزائرية قائمة على أسس ديمقراطية، وجمهورية، سأستأنف نضالي مع ثقة الشعب، تقبلوا سيدي الرئيس تحياتي الخالصة، التوقيع: فرحات عباس."

بدأت هذه اللجنة اجتماعاتها منذ 21 ديسمبر 1943 إلى 8 جويلية 1944[1]. وقد تمنى فرحات عباس وصديقه عبد القادر السايح من لجنة فرنسا للتحرير الوطني أن تقوم بإصلاحات كبيرة وثورية تكون في خدمة الجزائر، وفرنسا، والإنسانية.[2] جميعا ويلغى فيها مفهوم الاستعمار. وقد قدم الشيخ البشير الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ثلاث اقتراحات لهذه اللجنة وهي:

أولا: إصلاح العدالة الإسلامية.

ثانيا: قضية التعليم العربي الحر.

ثالثا قضية المساجد وموظفوها، وأوقافها.

وتعرض كذلك للجانب السياسي، مطالب بإنشاء المواطنة الجزائرية، ومساواة جميع سكان الجزائر دون تمييز، لا في الجنس ولا في الدين ولا في الحقوق والواجبات وتغيير نظام الاستعمار بنظام "الحكومة الجزائرية" تكون مسؤولة أمام برلمان جزائري.[3]

أما اقتراح مصالي الحاج لهذه اللجنة، فهو أن الجزائريين المسلمين لا يطالبون سوى بجزائر حرة ومستقلة، وببرلمان جزائري منتخب بطريقة ديمقراطية على قدم المساواة بين العرب والأوروبيين واليهود بكل أخوة وإتحاد يعمل كل واحد منهم حسب كفاءته من أجل جزائر حرة وسعيدة.[4]

---

1 - André Noushi: op-cit, p 138.
2 -Claude Collot et Jean Robert Henry: op-cit, p 177.
3 -ibid. p p 179-182.
4 - ibid. p 184.

ونتج عن سياسة "كاترو" القمعية تراجع بعض الجزائريين الذين كانوا يتعاملون مع الإدارة الفرنسية عن مساندة مطالب الحركة الوطنية الجزائرية، وعودتهم إلى التعامل مع إدارة الاستعمار، ومحاولة سلط الاستعمار إيجاد صيغة جديدة للإصلاحات لتهدئة الرأي العام الجزائري[1]، وامتصاص الغضب الشعبي، نتج عنها إعلان "ديغول" عن إصدار أمر 7 مارس 1944م.[2]

وقد صرح "ديغول" قبل هذا في شهر جانفي 1944م ببرازافيل بأن هدف السياسة الفرنسية هو إعطاء الحرية للشعوب المحتلة لحكم نفسها في إطار إتحاد فيدرالي مع فرنسا، ولكنه لم يتعرض لذكر الجزائر، لأنه كان يعتبرها جزء من التراب الفرنسي.[3]

ولذلك جاء أمر 7 مارس 1944م مخيبا لآمال الجزائريين، باسم لجنة فرنسا الحرة الحاكمة من مدينة الجزائر التي أصبحت عاصمة لفرنسا الجديدة قبل تحرير باريس من الاستعمار النازي.[4]

إن هذه الأمرية ما هي إلا تأخير لمشروع بلوم – فيوليت، ومطالب النخبة الجزائرية في العشرينات، والثلاثينات من القرن العشرين، حيث سمح لحوالي 50 ألف جزائري للدخول في المواطنة الفرنسية بدون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية (مضاعفة العدد الذي جاء به مشروع بلوم – فيوليت)، وإلغاء القوانين الاستثنائية، ومساواة الجزائريين بالفرنسيين أمام القانون وتوسيع مشاركة الجزائريين في المجالس النيابية وفي الجانب الاجتماعي تعرضت إلى تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال الجزائريين وحرية الهجرة إلى فرنسا وتعميم التعليم...[5]

إن هذه الإجراءات التي اقترحتها حكومة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال "ديغول" لم يقبلها الجزائريون، لأن الوقت قد فات حسب تعبير فرحات عباس، وأصبح الجزائريون يطالبون بجنسية جزائرية، رافضين الجنسية الفرنسية، وأن الجماهير الشعبية المسلمة التفت حول الأحزاب الوطنية، والعلماء والشخصيات المدافعة عن مطالب البيان، لأنها يئست من إقناع الحكومة الفرنسية بتحقيق إصلاحات حقيقية للجزائريين المسلمين.[6]

---

[1]- يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2007، ص 109.
[2] - André Noushi: op-cit, p 138.
[3] -ibid.
[4]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945** ، المرجع السابق، ص 215.
[5]-المرجع نفسه، ص ص 215-217.
[6]-الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص76-77.

ويقول فرحات عباس[1] عن مرسوم 7 مارس 1944م:"***لم يأت هذا المرسوم بالشيء الجديد لأنه كان في جملته مستمدا من روح مشروع بلوم–فيوليت ولكن لات حين مناص [كذا]! إن الشعب الجزائري قد رفض هذا المرسوم، ونبذه وراء ظهره، ولم يرض بهذا المرسوم إلا أولئك الأذناب المارقون الذين استحوذ عليهم الجزع.***" إن فرحات عباس الإدماجي في الثلاثينات يتراجع نهائيا عن سياسته، ويعتبر أمر 7 مارس 1944م مهينا للجزائريين وغير ديمقراطي ومعادي للمجتمع، وقد وصف أحد الصحفيين الفرنسيين رفض فرحات عباس لأمرية 7 مارس 1944م، متهكما بقوله[2]: ***فرحات عباس هو الصيدلي الوحيد الذي يرفض الأمريات (les ordonnances).***"

إلى جانب رفض فرحات عباس لها، نجد كذلك رفض جمعية العلماء فرئيسها الشيخ الإبراهيمي صرح بأن كل الإصلاحات في الإطار الفرنسي تجاوزها الزمن، وكذلك رفضها حزب الشعب الجزائري.[3]

ولم يساند هذا الأمر سوى الحزب الشيوعي الجزائري، ولكن تأثير هذا الحزب على الرأي العام الجزائري المسلم كان ضعيفا جدا.[4] ويؤكد فرحات عباس بقوله[5]: "***بعد صدور هذا المرسوم، أسسنا في مدينة سطيف الحركة المسماة بحركة "أحباب البيان والحرية" ودفعت أنا شخصيا قوانينها لعمالة قسنطينة.***" وتمكن فرحات عباس بذلك من إنشاء حزبه الكبير الذي كان يحلم به، وهو "*الجزائر الحرة*"، ولكن أطلق عليه اسم "*أحباب البيان والحرية*"،[6] "هذه الحركة بعثت الأمل في أوساط الجزائريين باعتبارها حركة وطنية جمعت في صفوفها كل التيارات الوطنية، التي أخذت منعطفا جديدا في الوطنية، وبذلك أصبحت كلمة الجزائريين موحدة لأول مرة وراء هدف هو الحرية والاستقلال ضمن إطار الشخصية الوطنية".[7] وكانت غاية أحباب البيان والحرية "أن تجعل فكرة الأمة الجزائرية مألوفة وأن تجعل من المرغوب فيه أن تنشأ في الجزائر جمهورية ذات استقلال ذاتي متحدة بجمهورية فرنسية متجددة."[8]

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 184.

[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 131.

[3] -ibid. p 128.

[4]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 207.

[5]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 184.

[6] - Ageron C.R, in, R.H.M, N°4, Juillet 1975, op-cit, p 142.

[7]- عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)**، مذكرة ديبلوم الدراسات المعمقة، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1981، ص 265.

[8]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق، ص ص 149-150.

وبتأسيس هذه الحركة استطاع فرحات عباس أن يملأ الفراغ السياسي الذي غاب عنه المرحوم الشيخ ابن باديس ومصالي الحاج الذي كان مسجونا،[1] ويوضح فرحات عباس أسباب إنشاء هذه الحركة أنه في 14 مارس 1944م تأسست حركة أحباب البيان والحرية ووضع بنفسه قانونها الأساسي، فالاسم الأول لها هو "*أحباب البيان الجزائري*" لكن حزب الشعب الجزائري اشترط عليه إضافة كلمة "*الحرية*" وبذلك صار عنوان حركته "*أحباب البيان والحرية*" بينما امتنع الحزب الشيوعي الجزائري عن المشاركة.[2]

القانون الأساسي لأحباب البيان والحرية:

الفصل الأول: أنشئ بالقطر الجزائري تجمع كلف بالتعريف وبالدفاع أمام الرأي العام الجزائري والفرنسي، عن "بيان الشعب الجزائري"الذي كان قدم للجهات الوطنية بتاريخ 10 فبراير (شباط)1943، ومن أجل المطالبة بحرية التعبير والكلمة لكل الجزائريين، هذا التجمع سمي "أحباب البيان والجزائري"

الفصل الثاني: إن هذا التجمع يحارب بواسطة الكلام وبواسطة الكتابة التصور الاستعماري، والتعديات، وهجومات القوات الامبريالية في إفريقيا وفي آسيا ويحارب استعمال القوة ضد الشعوب الضعيفة. وهدفه أيضا المساهمة في تكوين إنسانية جديدة حيث يستوي فيها كل شعوب العالم من جميع الأجناس في الحرية والاتحاد الأخوي لبناء عالم مستقر هادئ...

الفصل الثالث: وفيما يخص الجزائر فإن التجمع كلف برسالة مستعجلة وهي: الدفاع عن "البيان الجزائري" الذي يعبر بحرية وبصدق عن نشر الأفكار الجديدة في الحكم النهائي على شدة النظام الاستعماري وعلى عقيدته العنصرية وعلى ظلمه.

الفصل الرابع: إن وسائل هذا التجمع للعمل هي:

1. مساعدة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والقهر الاستعماري.
2. ابتهال جميع الفرص لإفهام وإقناع وخلق رأي عام لصالح البيان.
3. إثبات عقيدة أمة جزائرية وإرادة إنشاء جمهورية جزائرية في القطر الجزائري، بنظام فيدرالية، في جمهورية فرنسية جديدة، ضد الاستعمار وضد الامبريالية.
4. إقامة اجتماعات ومحاضرات في كل الأوساط وخاصة في الأوساط الفرنسية.

[1]-أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 217.
[2]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 248.

5. فضح التسعفات والمناورات التي تتعاطاها القوات الرجعية والإقطاعيون المسلمون والفرنسيون، وكل الذين لهم مصالح في الإبقاء على النظام الاستعماري.
6. محو كل الشعارات التي فرضها علينا الاستعمار بواسطة سياسة عنصرية أو طائفية أو إمتيازية بعناوين: "أهلي" "رعية فرنسي" "أصلي" "مغلوب" "محكوم" "فرنسي مسلم"...
7. محاربة ذوي الامتياز من الطبقات المسيرة، والتبشير بمساواة الفرد البشري، وبحق الشعب الجزائري في الحياة الأفضل والحياة الوطنية، والتذكير بماضيه الحضاري وبمساهمته التاريخية في غذاء الفكر الإنساني.
8. بذل كل التضحيات الواجبة من أجل تحرير فرنسا والشعوب الأوروبية، وفي سبيل قضية الديمقراطية، والكفاح بكل الوسائل ضد "مركب الجنس الوطيء" الذي أحدثه الاستعمار العسكري منذ سنة 1830، وعمل الحكم الاستعماري ونظام "الجزمة الحديدية" (Talon de fer) على تقويته وخلوده.
9. خلق روح المساواة والتضامن ورغبة المعاشرة في جميع سكان الجزائر، سواء كانوا يهودا أو مسيحيين أو مسلمين. هذا المعنى الذي لخصه "رينان" ودعاه " العنصر البناء للأمة".

الفصل الخامس– التنظيم الداخلي:إن التجمع تسيره لجان محلية مرتبطة بلجان عمالية "ولائية" وبلجنة مركزية محل إقامتها بمدينة الجزائر.

سطيف يوم 14 مارس1944."[1]

" عندما أنشأ فرحات عباس حركة أصدقاء البيان والحرية، في مارس 1944 للدفاع عن المطالب التي قدمت للحكومة الفرنسية في سنة 1943، انضم إليها كل العلماء، و مناضلي حزب الشعب، وتكونت جمعية جماعية سطرت برنامج عمل مشترك بين جميع القوى الوطنية... وبانضمام العلماء إليها زادت قوتها."[2] وأصبحت هذه المنظمة بعد هذا التدعيم ذات تأثير فعال في المجتمع الجزائري المسلم لأنها أصبحت تعبر حقيقة عن رغبة الأغلبية العظمى من الجزائريين، وقد قامت بحملات واسعة عبر التراب الوطني منددة بأمر 7 مارس، وكتبت أحباب البيان والحرية لافتات بالعربية، وعلقتها في أهم المدن الجزائرية مكتوب عليها "*لا للجنسية الفرنسية، نعم للجنسية الجزائرية، تسقط الجنسية الفرنسية، وتعيش*

---

[1]-المرجع نفسه، ص ص290،287.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931-1945 (دراسة تاريخية مقارنة)**، المرجع السابق، ص 285.

الجنسية الجزائرية للجميع. "[1]وجعل فرحات عباس شعاره *"حرروا ووحدوا"(Libérer et Unir)* و *"ليكن العمل في ظل الشرعية الفرنسية الديمقراطية"*[2]

وقد أسس فرحات عباس جريدة أسبوعية "المساواة*" يوم 15 سبتمبر 1944 لنشر أفكار أحباب الحرية والبيان،و الدفاع عنها، وحسب رأي فرحات عباس فإن حركة أحباب البيان والحرية كان لها صدى كبير حيث وصل عدد المنخرطين فيها إلى 500 ألف منخرطا، إلى المقر الاجتماعي الكائن بـــ 6 ساحة الكاردينال لافيجري بالجزائر (Cardinal Lavigerie) وكان أمينها العام، والمدير السياسي لها، وكان على اتصال بالإدارة العليا من أجل الدفاع عن الإصلاحات،[3] أما عدد الفروع لحركة أحباب البيان والحرية، فقد تجاوز 150 فرعا على مستوى الوطن.[4]

تأكد الحاكم العام "كاترو" الذي كان مسؤولا إلى جانب الجنرال "ديغول" عن إصدار أمر 7 مارس 1944م بأن الوطنيين الجزائريين المسلمين رفضوه،[5] ولم يقبله سوى الشيوعيون، وبعض القياد الذين أسسوا تجمعا لهم أطلقوا عليه اسم "أصدقاء الديمقراطية والحرية" الذي وافق على سياسة الإدماج.[6]

ففرحات عباس كانت له كما يظهر بعض الثقة في فرنسا المقاومة للاحتلال الألماني والتي جربت معنى الاستعمار وعانت من ظلمه وجبروته، فلم يكن يخطر بباله أنها ستخذله وتخدعه، وتوقع أن تنجح سياسة "الثورة بالقانون" الصالحة للجزائر وتونس والمغرب... وهذه هي الأفكار التي دافع عنها في جريدته "المساواة".[7]

عزل الجنرال "كاترو" في سبتمبر 1944م، وعين بدله حاكم عام "إيف شاتينيو" (Yves Chataigneau)، يقول عنه فرحات عباس[8]: ***"دبلوماسي محنك، كان يعرف مشاكل الإسلام والعالم العربي، كان من الفرنسيين الأحرار، بصيرا بالأمور يعتبر من بعض الجوانب خلفا مباشرا لـــ " موريس فيوليت " (Maurice Viollette).***"

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 218.
[2]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 283.
* - Egalité n'a aucun lecteur européen, sauf rares exceptions . le journal n'est jamais cité par ses confrères. Les mépris racial est plus fort que l'autocensure politique au sens strict. (***جون لوي بلانش، المرجع السابق، ص 198***)
[3]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 187.
[4]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 213.
[5]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 219.
[6]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 208.
[7]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 186.
[8]- المصدر نفسه، ص ص 187-188.

أما المستوطنون فكانت دائما نظرتهم ضيقة وقفوا ضد أمر 7 مارس 1944م، وقابلوا أحباب البيان والحرية بالسخط والعداء و عملوا بكل إرادتهم لإفشالها.[1]

في بداية سنة 1945م أصبحت الحرب الكونية الثانية تسير لصالح الحلفاء وأصبح نصرهم على النازية وشيكا، وشهدت هذه الفترة كذلك انتشار الأفكار التحررية عند الشعوب الخاضعة للاحتلال، وأصبحت هي الأخرى تنتظر بفارغ الصبر تحررها من الاستعمار آملين في تطبيق وعد الحلفاء (ميثاق الأطلسي) بإعطائها حريتها لتقرير مصيرها، وقد تأثر فرحات عباس بذلك وكذلك الحركة الوطنية الجزائرية في مجموعها باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري الذي بقي مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي.

لقد وصل تجمع أحباب البيان والحرية قمته في ربيع 1945م واستطاع أن ينفذ بواسطة أفكاره الداعية إلى التحرر من الاستعمار في الأوساط الجماهيرية، مما جعل سلطات الاستعمار تحسب له ألف حساب وتراقب نشاطات مناضليه وأقوال زعيمه فرحات عباس،[2] لأنها أصبحت تزعج كثيرا الاستعمار في الجزائر.

فخلال المؤتمر الأول لأحباب البيان والحرية المنعقد بالجزائر أيام 2-3-4 مارس 1945 تم التأكيد فيه على:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية.
2. إقامة جمعية تشريعية تأسيسية جزائرية ديمقراطية وجمهورية.[3]

وتأسيس "جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع الجمهورية الفرنسية" وانتخب فرحات عباس رئيسا لــ "الجمعية المؤقتة للجزائر المستقلة" من طرف النواب والعلماء والمصاليين.[4] وأصبح بذلك فرحات عباس زعيما سياسيا للجزائر عن طريق اختيار مناضلي الحركة الوطنية له بمختلف اتجاهاتها.

أما المستوطنون في الجزائر فكانوا خائفين من حركة أحباب البيان والحرية وامتدادها الواسع، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الحركة تتوسع كان المستوطنون يتآمرون عليها، ويبحثون عن أسلوب

---

[1]- المصدر نفسه، والصفحة.
[2]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 229.
[3]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 301.
[4] - Ageron C.R, in, R.H.M, N°4, Juillet 1975, op-cit, p 143.

للقضاء عليها وخاصة على زعيمها فرحات عباس حيث يقول[1]:"***بينما كانت حركتنا تتقوى وتنتشر كان المستوطنون يحيكون لها المؤامرات في الخفاء، وكانوا يدبرون في الليل، إثارة الاستفزازات التي تمكنهم من الإجهاز على حركتنا، فعمد أعداؤنا على منعنا من المشاركة في الانتخابات البلدية التي كانت قد أجريت في فرنسا وما أجلت في الجزائر إلا خشية انتصار القوات الشعبية.***"

في أفريل 1945 أخبر والي قسنطينة "لوستراد كاربونيل" (Lestrade Carbonnel) سرا الدكتور سعدان أحد مسؤولي أحباب البيان والحرية، بواسطة أحد الإداريين في بلدية مختلطة، بقوله[2]: "***ستقع اضطرابات عن قريب يحل إثرها حزب عتيد.***" الحزب الكبير بدون شك هو أحباب البيان والحرية، الذي وجد صدى واسعا في الأوساط الشعبية، وساعدته أكثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تعاني منها الجزائر بالإضافة إلى ميلاد الجامعة العربية، وما صاحبها من ارتفاع لمعنويات العرب الخاضعين للاستعمار ومنهم الجزائريين. [3]

فمناضلي حزب الشعب الذين أمرهم الحاج مصالي بالانخراط في أحباب البيان والحرية.[4] كانوا أكثر راديكالية وتمردا على الاستعمار، وينتظرون الأوامر من مسؤوليهم لبداية التمرد، ففرحات عباس كان يؤمن بفكرة "الثورة بالقانون" ولكنه يعلم بأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بتعبئة كل الفئات الشعبية بمختلف اتجاهاتها في إطار حزب شعبي قادر على فرض كلمته، لذلك فتح منذ البداية أحباب البيان والحرية لكل التيارات، وقد حاولت سلطات الاستعمار كعادتها زرع بذور الشقاق، عساها أن تفلح في القضاء على أحباب البيان والحرية وتفريق صفوفه وإضعافه، ولما فشلت سلطات الاستعمار عن مواجهة أحباب البيان والحرية في ربيع 1945م، قامت بإرجاع مصالي الحاج إلى السجن في بوغار يوم 18 أفريل 1945، وعلى إثر ذلك قامت مظاهرات شعبية طالبة بإطلاق سراحه وسرا جميع مناضلي الحركة الوطنية، فنقل مصالي الحاج إلى قصر الشلالة حيث زاره فرحات عباس هنالك، ويقول بأنه وجد الشعب في هذه المنطقة مرتبطا بقضية التحرر الوطني، فقصر الشلالة مثله مثل كل الجزائر، الشعب يسأل عن

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 188.

[2]- نفس المكان.

[3]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 226.

[4] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**,T2, op-cit, p670.

مستقبله، ومتابعا الحرب الكونية الثانية بشغف.[1] وفي قصر الشلالة ومنطقة بوغار والبرواقية لاحظ المستوطنون زيادة عدد المنخرطين في أحباب البيان والحرية وكان معظمهم من مناضلي مصالي الحاج.[2]

فإدارة الاستعمار دبرت عملية استفزازية ضد البدو الرحل من قبيلة لعشاشبة في منطقة الشلالة بسبب المرعى، اتخذها والي الجزائر "لويس بيرلييه" (Louis Périllier) الذي انتقل بنفسه إلى تلك المنطقة كذريعة، وأمر بإلقاء القبض على مسؤولي أحباب البيان والحرية،[3] ويظهر من ذلك أن إدارة الاستعمار بدأت تقوم بعملية جس النبض من أجل تهيئة الجو للقضاء على الحركة الوطنية، وحملت الحاج مصالي مسؤولية ما حدث، وقامت بنقله إلى مدينة القليعة في الجنوب الجزائري،[4] ومن القليعة نقل مصالي الحاج إلى برازافيل بإفريقيا، رفض الجزائريون هذا التعنت واعتبروه إهانة وتَحَدٍ لهم، في الوقت الذي كانت تستعد فيه الجزائر لاحتفالات الحلفاء بانتصار الحرية والديمقراطية[5] على الديكتاتورية.

وأصبح الجو مشحونا بين الجزائريين المسلمين والمستوطنين، وقاطع الجزائريون دكاكين الفرنسيين ومقاهيهم، ففي مارس 1945م كتب النقيب "فريس" (Fraisse) من الحرس الجمهوري الملاحظة التالية " ***من جانب المستوطنين الوضعية تتطور بسرعة، وأصبح من الصعوبة العيش في طمأنينة في بلد أكثرية سكانه من الأهالي، وأصبح اللاأمن هو السائد، وأن الوضعية ستطول، بعض أملاك الأوروبيين في الجزائر بدأت تباع، وانتقل ملاكها إلى فرنسا، والجيش الحاضر سيعطي الأوروبيين أوهاما في المحافظة على الأمن.***"[6]

وقد اتفق فرحات عباس والعلماء وبعض زعماء حزب الشعب الجزائري على تنظيم مظاهرة كبرى يوم 1ماي 1945م الهدف منها إظهار قوة الحركة الوطنية للمعمرين ولفرنسا والحلفاء، وإبراز قدرتهم على تجنيد الجزائريين المسلمين حول القضية الوطنية، لكن هذه المظاهرة المحددة في هذا اليوم قد اعتراها خلل ولم تحدث في ذلك اليوم إلا في بعض جهات من الوطن.[7]

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص253-254

[2] - ibid. p690

[3]- المصدر نفسه، ص 254.

[4]- نفس المكان.

[5]- أبو القاسم سعد الله: **<u>الحركة الوطنية 1930-1945</u>**، المرجع السابق، ص 229.

[6] - Annie Rey-Goldzeiguer, op-cit, p228.

[7]- نفس المكان.

ويقول فرحات عباس[1]:" ***فاحتج حزب الشعب الجزائري وانتهز فرصة أعياد فاتح ماي بمظاهرة في الجزائر العاصمة، أطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين، فقتل جزائري، وجرح عدد كثير من المواطنين،بلغت الولاية العامة مبتغاها حيث نجحت المناورات التي دبرتها وحبكتها حبكا حسب أغراضها***." هذه المظاهرات التي قادها مناضلي حزب الشعب الجزائري نادوا فيها "بإطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر"، رافعين العلم الوطني وامتدت هذه المظاهرات إلى عدد كبير من المدن الجزائرية كبجاية وبسكرة وسطيف ووهران و قالمة وغيرهم.[2]

صرح فرحات عباس يوم 2 ماي 1945 بمدينة سطيف أمام أكثر من 2000 سطايفي قائلا[3]: "***لم يبق أمام فرنسا سوى حلين: الحفاظ على النظام الإمبريالي، وبذلك تحتاج إلى الرشاشات والسنغاليين، أو تقبل بالاستقلال الذاتي للجزائر وستجد بذلك صديقة لها.***" هل كان فرحات عباس على علم بحوادث 8 ماي 1945م؟ أم أنه كان يقصد بأن الاستعمار مآله الزوال، ولو عن طريق العنف كنتيجة حتمية للتطور التاريخي؟

انتشرت دعاية في الأوساط الشعبية الإسلامية، تقول بأن فرحات عباس على اتفاق مع القوات الأنجلو- أمريكية على استقلال الجزائر، وأنه التقى مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "روزفلت" (Roosevelt)، ولم يتدخل فرحات عباس في خطابه هذا لنفي الدعاية.[4] فالشعب الجزائري المسلم آمن بهذه الدعاية لأنها تعبر عن أمانيه وتتماشى مع ما يريد أن يسمعه، ولقد أصبح في هذه الفترة ينتظر بفارغ الصبر استقلال الجزائر.

إن خطابات فرحات عباس الداعية إلى إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا أو مع دول شمال إفريقيا تحت حماية فرنسا، كانت الجماهير المسلمة تفهم من هذا على أن ذلك استقلال تام للجزائر ونهاية الاستعمار الفرنسي ونداؤه للتعقل والمطالبة بالاستقلال متناقضان، الفئات الشعبية البسيطة كانت تنتظر استقلال الجزائر مباشرة بعد نهاية الحرب الكونية الثانية، فلقد أكد فرحات عباس في تجمع

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 254.
[2]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية 1930-1945**، المرجع السابق، ص 230.
[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 143.
[4] - Ageron C.R, in, R.H.M, N°4, Juillet 1975, op-cit, p 143.

شعبي في سطيف يوم 29 أفريل 1945م، بأن ندوة سان فرانسيسكو تضمن الحرية لجميع الشعوب، وأن الشعب الجزائري سيستفيد من تلك المزايا.[1]

وكانت عناصر حزب الشعب الجزائري المنخرطة في أحباب البيان والحرية تستمد أفكار فرحات عباس وتنقلها بين الأوساط الشعبية، وتحرض من خلالها على استعمال العنف ضد الاستعمار، ونشروا بأن أول ماي 1945م سيكون سببا مباشرا وسريعا لمظاهرات ينتج عنها تمردا ضد الاستعمار.[2]

إن مناضلي حزب الشعب كانوا يحضرون لعصيان وتمرد ضد الاستعمار من أجل استقلال الجزائر، بينما فرحات عباس ومناضليه كانوا ينادون إلى التعقل ونبذ أسلوب العنف، فأحباب البيان والحرية أصبحت غطاء للمصاليين الذي انخرطوا فيها بكثرة وكانوا يرون بأن الوقت قد حان للقضاء نهائيا على الاستعمار، فأسبوعية "المساواة" الصادرة يوم 4 ماي 1945م نشرت نداء تدعوا فيه إلى الهدوء والحكمة والتعقل والابتعاد عن الكراهية والعنف.[3]

ويقول فرحات عباس أنه كان على علم بأن أحباب البيان يضم عناصر من حزب الشعب، ويدعون إلى العنف لكنه سكت عنهم لأن هذه الفترة في نظره كانت تتطلب مواجهة الأحداث، والوقت مناسب لها.[4]

يرجع أبو القاسم سعد الله حوادث 8 ماي 1945 إلى أحباب البيان والحرية التي قامت بنشاطات ودعاية واسعة ضد الاستعمار، ومحاولتها تكوين جبهة متحدة تضم جميع العناصر الوطنية المؤمنة باستقلال الجزائر وإنهاء الاستعمار واتصالات فرحات عباس العلنية والسرية بقادة الحركة الوطنية من أجل تأسيس جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا، فقبل 8 ماي 1945 لم يكن زعماء الاستعمار في وضعية تسمح لهم بالقضاء النهائي على أحباب البيان والحرية لذلك انتظروا الفرصة المناسبة لمحو أي حركة وطنية تنادي بالاستقلال.[5]

وكما رأينا في المظاهرات التي قامت في 1 ماي 1945م، والتي شارك فيها عشرات الآلاف من الجزائريين عبر أهم المدن الجزائرية فقد سادها الانضباط والهدوء كانوا رافعين شعارات تنادي بـــ

---

[1] -ibid.
[2] -ibid.
[3] -ibid.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p143.
[5]- المرجع نفسه، ص ص 223-224

"استقلال الجزائر، نهاية الاستعمار، تحرير مصالي... " وحاولت الشرطة استفزاز المواطنين وإطلاق النار عليهم في الجزائر وبجاية فقتلت 2 منهم وجرحت المئات، 2 منهم كانا حاملان للعلم الجزائري (بولحفاف وزيار) وانتشر الذعر في أوساط المستوطنين، وانتظروا الفرصة المناسبة، أما الجزائريون المسلمون، فإن خبر إطلاق النار على المتظاهرين استقبلوه بنوع من التحدي والصمود وزادهم ذلك شجاعة وقوة وتماسكا ضد المتحلين المتجبرين.[1] ورأوا بأن الوقت مناسب لتحرير الجزائر من الاستعمار وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة.

حررت اللجنة المركزية لأحباب البيان والحرية على إثر تلك الأحداث منشورا بعنوان: "*نداء إلى كل الفرنسيين* " تندد فيه بنفي مصالي الحاج، وردع مظاهرات أول ماي، فأحباب البيان والحرية نددوا لاستعمال العنف من طرف الشرطة، وأعلنوا تضامنهم الفعلي مع عناصر حزب الشعب الجزائري، وهذا البيان وقعه فرحات عباس والدكتور سعدان والشيخ الإبراهيمي والشيخ خير الدين والشيخ العربي التبسي وميموني عبد القادر وأحمد بومنجل وصاطور وغرسي محمد وعباس التركي وجمام ودردور جمال...[2]

صمم الشعب الجزائري في 8 ماي 1945 على إعادة تنظيم مظاهرات أول ماي وذلك بمناسبة يوم انتصار الحلفاء على الألمان، وأن تكون هذه المظاهرات عبر كامل التراب الوطني واكتسبت أهمية أكبر في ولاية قسنطينة وتعتبر الحوادث الأليمة التي نتجت عنها من الأصول الأولى لثورة أول نوفمبر 1954.[3]

ويصف فرحات عباس هذه المظاهرات بقوله[4]: " ***فمهما يكن من أمر فإن مظاهرة الثامن ماي التي كانت أشد خطرا من سابقاتها أحرزت على الرخصة القانونية واكتشف فيما بعد، بأن هنا نصب الاستعمار كمينه، وظهر أنه وراء الأكمة ما وراءها.*** " في نظره أن هذه الأحداث هي من تدبير سلطات الاستعمار من أجل القضاء على الحركة الوطنية بزعامته، وهي التي دفعت الفئات الشعبية للقيام بأعمال شغب من أجل إيجاد مبرر للقيام بأعمال إجرامية وحشية ضد الجزائريين المسلمين تجبر الجنرال "ديغول" على التراجع عن سياسته وحل أحباب البيان والحرية.

---

[1]-أحمد محساس: المرجع السابق، ص 237.

[2] - Mahfoud kaddache: Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951, T2, op-cit, p 701.

[3]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 79.

[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 190-191.

وسمحت هذه الأحداث بزيادة الحقد والضغينة بين الجزائريين المسلمين والمستوطنين، الذين أرادوا الانتقام من انتفاضة الحاج المقراني لسنة 1871م. ويقدم فرحات عباس وصفا ليوم 8 ماي 1945م بمدينة سطيف بقوله[1]: "***كان هذا اليوم، هو يوم الثلاثاء يعقد فيه السوق الأسبوعي، يتوارد على مدينة سطيف فيه ما بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألفا من الفلاحين يتقاطرون من أرجاء الناحية ومن كل فج عميق، وكانت السلطات الاستعمارية قد أعطت رخصة القيام بمظاهرة زاعمة بأن بعض المسلمين رغبوا في وضع إكليل من الزهور على نصب الأموات -لمن أعطيت هذه الرخصة؟- إن النائب العامل الذي يتعلق به الأمر يجهل ذلك أو يتجاهله ولا يستطيع الجواب عن هذا السؤال. وما قدم صاحب هذه الرخصة إلا طلبا شفويا وظن نائب عامل بأنه من مسؤولي حركة أحباب البيان والحرية. فلم يطلب منه لا ورقة تعريف، ولا طلبا كتابيا كما يمليه القانون والعرف، ولم يطلع نائب العامل، شيخ المدينة على هذا التصرف الشاذ، ولقد اطلع عليه عامل قسنطينة ووافق على تلك المظاهرة بشرط أن يطلق النار على المتظاهرين إن حملوا الراية الجزائرية.***[*]"

فالحكومة العامة يظهر أنها كانت على علم أكيد بأنه سوف تحدث مظاهرات واضطرابات بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين، فالحاكم العام "شاتينيو" راسل قبل شهر ماي كل الولاة ورؤساء الدوائر لأخذ الاحتياطات الأمنية الضرورية حول الاضطرابات التي ستقع بين المسلمين والمستوطنين في يوم الاحتفال بعيد النصر.[2]

ويضيف فرحات عباس واصفا تلك المظاهرة بقوله:"***تشكل الموكب في حي المحطة قرب المسجد الجديد، ثم توجه إلى المدينة، وكان محفوفا بالشرطة، ومشى هذا الموكب 1000 متر وكان في مقدمته شابا حاملا الراية الجزائرية، ولكن لما اقترب الموكب من أحدى المقاهي وهي "مقهى فرنسا الكبيرة" وسط المدينة برز كوميسار الشرطة وحاول نزع الراية الجزائرية من يد المناضل، فصمد له هذا المناضل الجزائري، فأطلقت الشرطة الرصاص وأودت بحياة جزائري وجرحت عددا من المتظاهرين.***"[3]
وهنا نتأكد من أن الشرطة طبقت أوامر والي قسنطينة لمنع المتظاهرين من حمل العلم الجزائري.

---

[1]-المصدر نفسه، ص ص 189-190.
[*]- يذكر فرحات عباس أن الراية التي حملها المتظاهرون في يوم 8 ماي 1945 كانت هي راية الأمير عبد القادر باللونين الأبيض والأخضر (***فرحات عباس: المصدر السابق، ص190***)

[2] - André Noushi: op-cit, p 141.

[3]- المصدر السابق، ص 191.

فاضطرمت نار الفتنة واندلع لهيبها فتصدى المتظاهرون لمطاردة الأوروبيين، وأطلقت الشرطة الرصاص وتدخل الجند لتعزيزهم، فاستشهد عدد من إخواننا وجرح الكثير منهم... مليشيات المستوطنين الذين انتحلوا حق محاكمة الجزائريين المتظاهرين وإطلاق النار عليهم فاستشهد عدد كبير وجرح الكثير من إخواننا ودفع شباب أحباب البيان والحرية الثمن غاليا، وتكالبت جيوش اللفيف الأجنبي والسنغاليون والطابور المغربي على قرانا ودواويرنا باعثين الذعر أمامهم فالنساء مسبيات والأرواح مزهقات وأطلق المستوطنون العنان لهمجيتهم ووحشيتهم فلم يروا مسلما إلا قتلوه وجريحا إلا أجهزوا عليه.[1]

برغم أن المظاهرات في اليوم الأول كانت سلمية، وهادئة فتعليمات منظميها نصت على عدم الرد على استفزازات المستوطنين والشرطة وفي هذا اليوم لم تسجل أية حالة استعمال السلاح من طرف المتظاهرين، لكن الاستعمار مع ذلك قتل في هذا اليوم حوالي 29 متظاهرا وجرح عددا كبيرا منهم بالرصاص.[2]

فلماذا أحداث سطيف اتخذت ردا همجيا من طرف الاستعمار الذي اتخذ الاحتياطيات اللازمة لها، وذلك تطبيقا لأوامر الجنرال "مارتان" الذي أرسل برقية يوم 7 ماي 1945م إلى الجيش يأمره فيها بأخذ أقصى درجات الحذر استعدادا ليوم الثلاثاء 8 ماي. [3]

اتخذت المظاهرات أحداثا دامية في سطيف لأسباب عديدة، فقد ذكر ابن يوسف بن خدة إحدى أسبابها في نظره أن مدينة سطيف أصبحت عاصمة سياسية للجزائر منذ 1942 لوجود فرحات عباس بها، زعيم المنتخبين المسلمين وحزب إتحاد الشعب الجزائري وحاج مصطفاي وأحمد معيزة وأمين صندوق المال لجمعية العلماء المسلمين. [4]

فرحات عباس قام بدور كبير لا ينكر في توعية الجماهير، والمطالبة باستقلال الجزائر، صحيح أنه كان يدعو إلى التعقل، لكن استقلال الجزائر في نظر الإنسان الجزائري البسيط لا يكون إلا عن طريق الثورة، الشارع أحيانا يتجاوز تفكير النخبة، لكن ينقصه التنظيم، فبعد 8 ماي أي يوم 9 و 10 و 11 منه استعمل الجزائريون السلاح ضد المستوطنين هذه الأسلحة تحصل عليها الجزائريون من الجيش الألماني

---

[1] - المصدر السابق، ص ص 191-192.
[2]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 239.

[3] - Annie Rey-Goldzeiguer: op-cit, p260.
[4] - Benyoucef Benkhedda: op-cit, p 90.

في تونس ومن الجيش الإنجليزي* الذي باعها للجزائريين بالأموال، أو تركها في مراكزه في شمال إفريقيا بعد انتقاله لإيطاليا.[1]

والسبب الثاني أن المستوطنين أرادوا أن ينتقموا بكل قوة من انتشار الأفكار التحررية في هذه المدينة، نتيجة لنشاط فرحات عباس السياسي في هذه المدينة خاصة.

أما السبب الثالث فيتمثل في كون مدينة سطيف منطقة التقاء وعبور لسكان الصحراء وشرق الجزائر وشمالها وغربها، ومنها كانت تنتقل لزوارها الأفكار التحررية لذلك أراد الاستعمار ضرب مركز هذه الأفكار بقوة والمناطق المجاورة لها.

بعض المؤرخين يرجعون هذه الأحداث إلى أسباب اجتماعية مثل بنيامين سطورا، حيث يرى أن الأزمة الاقتصادية والمجاعة التي انتشرت في الأرياف هي التي أدت إلى هذه الأحداث.[2] وهذا العامل في نظري ضعيف جدا، لأن المنطقة التي جرت فيها الأحداث بشكل عنيف تعتبر من المناطق الغنية في زراعة الحبوب في الجزائر، والمتظاهرون لم يكونوا يطالبون بالخبز أو العمل إنما كانوا يحملون العلم الجزائري ويطالبون بإطلاق سراح مصالي الحاج واستقلال الجزائر، ويناقض "بنيامين سطورا" نفسه حيث يذكر الشعارات التي كان يحملها المتظاهرون في سطيف وغيرها " *تحيا الجزائر، أطلقوا سراح مصالي، يسقط الاستعمار و الفاشية، تحيا الجزائر المستقلة.* "[3] تلك تفاسير خاطئة ذات أهداف غير بريئة وبعيدة عن الحقيقة العلمية.أما "سارازن" (Sarrasin) فيرى بأنها مظاهرات ذات مطالب سياسية، وليست اجتماعية.[4] فبعض قادة مناضلي حزب الشعب الجزائري كونوا لجنة تضم لمين دباغين، طالب محمد ومزرنة وعبدون وشرشالي أعطوا الأوامر لمناضليهم لعصيان عام مسلح وركزوا على ناحية قسنطينة

*- ذكر لي والدي محمد معزة ومجموعة من الأشخاص، أنه في شتاء 1943 في شاطئ تاسوست ببني عمران (بلدية الأمير عبد القادر حاليا، ستراسبوغ سابقا) على بُعد حوالي 7 كلم شرق مدينة جيجل، أخرجت الرياح سفينة عسكرية بريطانية إلى الشاطئ، وبقيت هنالك إلى نهاية الحرب الكونية الثانية، حيث تمت عملية إخراجها من الرمال. وأن الجيش الإنجليزي الذي كان فيها ترك علبا كثيرة من أسلحة خفيفة متنوعة، مسدسات، رشاشات، قنابل يدوية، هذه الأسلحة كما يذكر هؤلاء الشهود نقلت في اتجاه جبال البابور نحو سطيف، و سلمت لمناضلي حزب الشعب الجزائري الذين كانوا على اتصال بجماعة سطيف، ربما تكون هذه الأسلحة هي التي استعملت في أحداث 9 – 10 – 11 – 12 ماي في سطيف، وخراطة وغيرها، وقد قام الجيش الفرنسي بتفتيش دقيق لهذه الجبال بحثا عن الأسلحة المتبقية بعد نهاية الأحداث، وامتد هذا التفتيش إلى ناحية بني عمران تبعته اعتقالات (هذه السفينة البريطانية المذكورة هنا لم يشر إليها أي أحد من المؤرخين) (**صاحب البحث**)

[1] - Paul Emile Sarrasin: **La crise Algérienne**, éd, du Cerf, Paris, 1949, p 18

[2]- بينامين سطورا: المرجع السابق، ص 189.

[3]- المرجع نفسه، ص 190.

[4] - ibid. p 21.

والقبائل وجنوب العاصمة لأسباب منها كثرة مناضليهم في هذه المناطق وتنظيمهم الجيد وكثرة الجبال الصالحة لحرب العصابات، وحددوا اليوم 23 أو 24 ماي 1945، ولكن أحداث 8 ماي سبقتهم.[1]

لقد وصف فرحات عباس أحداث 8 ماي 1945م كما مر علينا ولكنه لم يكن شاهدا عليها، ففي هذا اليوم حيث يذكر بأنه أوقف مع الدكتور سعدان في غرفة الانتظار التابعة للحكومة العامة بالجزائر على الساعة 10:30 صباحا، ذهب باسم أحباب البيان والحرية لتهنئة ممثلي فرنسا على النصر[2] ولم يطلع فرحات عباس على حوادث قسنطينة إلا بعد مرور أسبوعين عليها.[3] أما الرسالة التي كان يحملها إلى الحاكم العام "شاتينيو" جاء فيها[4]: " ***إن تجمع أحباب البيان و الحرية الذي يضم كل المسلمين المخلصين بمختلف آراءهم يوجه رسالة باسمهم، في هذا اليوم الوقور بمناسبة انتصار الديمقراطية... إن أحباب البيان والحرية باسم مناضليه بمختلف الاتجاهات:مثقفون، علماء، مصاليون، شيوخ الزوايا، اشتراكيون، شيوعيون (هذه الكلمة الأخيرة مشطوبة من النص)، يعبرون عن رغبتهم بمناسبة النصر المشترك لتحقيق الوفاق النهائي لكل المنظمات الديمقراطية من أجل الدفاع الفعال ضد بقايا التمييز العنصري... وأخيرا يعبرون عن إرادتهم لمواصلة دفاعهم بالاتفاق الكامل مع الشعب الفرنسي، فرنسا الجديدة والأمم الكبيرة الديمقراطية الجهد الضروري لضمان النصر النهائي والحرية... وتحقيق الأمن الذي سيصبح قاعدة ضرورية لضمان الأمن والسلام. تحيا الجزائر، تحيا فرنسا، تحيا الأمم المتحدة.***"

رسالة لم يستطع فرحات عباس والدكتور سعدان تقديمها للحاكم العام، ولكنهما وجدا رجال الأمن العسكري في انتظارهما، وكانت نتائج أحداث 8 ماي 1945م مجزرة حقيقية، وجريمة إنسانية في حق الجزائريين، والإنسانية جمعاء مقتل 45 ألف جزائري أبرياء لا ذنب لهم، سوى أنهم طلبوا بحقهم الشرعي وأن يعيشوا أحرارا في وطنهم كبقية جميع شعوب العالم الحرة، وارتكب الاستعمار الفرنسي "مذبحة لم تغتفر"[5]

" الأوليغارشية الكولونيالية تجيب الجزائريين بواسطة القمع."[6] المستوطنون طالبوا إعدام فرحات عباس وكل الذين حرضوا على هذه الأحداث.[7] وكذلك كان مطلب الحزب الشيوعي الجزائري بزعامة

---

[1] -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, T2, op-cit, p 711.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 193.

[3]- المصدر السابق، ص 194 .

[4] - Claude Collot et Jean Robert Henry: op-cit, p 207.

[5]- شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 151

[6] -Ferhat Abbas: **autopsie d'une guerre**, op-cit, p 20.

[7]- Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 148.

أمينه العام أوزقان الذي طالب:"بمعاقبة منظمي هذه الاضطرابات بسرعة وبلا رحمة، وإعدام المحرضين على هذا التمرد بالرصاص، وكذلك الرجال المنفذين الذين قادوا الشغب الشعبي."[1]

اعتبر فرحات عباس ثورة أول نوفمبر 1954 غير مفاجئة لأن الشعب الجزائري كان ينتظرها منذ 8 ماي 1945 بعد أحداث سطيف وقالمة التي وضعت حدا نهائيا للعلاقة بين الجزائريين المسلمين والمستوطنين.[2]

وأما عدد الشهداء من الجزائريين في هذه الأحداث، فقد اختلفت التقارير حول عددهم، فوزير الداخلية الفرنسي السيد "تيكسي" ذكر في تقريره أن عدد المشاركين كان 50 ألفا أي 5% من مجموع سكان الجزائر، ونتج عن ذلك مقتل 88 فرنسيا وجرح 150، أما من الجانب الجزائري فقتل ما بين 1200 و 1500 قتيل ولم يذكر عدد الجرحى، أما التقديرات الجزائرية فكانت ما بين 45 ألف إلى 100 ألف شهيد، وأما التقديرات الأجنبية فهي مختلفة أيضا فبعضها يقترب من إحصاء الفرنسيين وبعضها من إحصاء الجزائريين، وهي في الغالب تتراوح ما بين 5 ألاف شهيد إلى 70 ألف شهيد.[3]

بعد إلقاء القبض على فرحات عباس وصديقه الدكتور سعدان، تعرضت صيدليته في سطيف للتخريب والغلق ومنعت جريدته "المساواة" يوم 15 ماي 1945م من الصدور وبعد بضعة أسابيع من سجنه ألقي القبض على رفيقته في النضال "مارسيل ستوتزيل"، –التي ستصبح زوجته فيما بعد– ووضعت في السجن ولم يطلق سراحها إلا يوم 16 مارس 1946 مع فرحات عباس وبقية المساجين السياسيين.[4] المستوطنون والشيوعيون الجزائريون والفرنسيون وبعض المنتخبين المسلمين طالبوا بتطبيق عقوبة الإعدام على مصالي الحاج وفرحات عباس ودافع "ألبير كامو" عن فرحات عباس حيث كتب في جريدته "النضال" ما يلي: "الرجل الذي كتب لن يموت إفريقي واحد من أجل هتلر يملك وعيا سياسيا حذرا، ولا يكمن أن يوافق على مثل هذه التجاوزات."[5] وقد عبر كاتب ياسين عن أحداث سطيف بأنها رسخت وطنيته.[6]

[1]- بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 191.

[2] - Ferhat Abbas: **autopsie d'une guerre**, op-cit, p 46.

[3]- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص 354.

[4] -Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit,: 149.

[5] -ibid. p 150.

[6] -ibid.

اتهمت المحكمة الفرنسية فرحات عباس بالمساس بالسيادة الفرنسية، (حسب قرار رينه) والتهمة الثانية المساس بالسيادة الداخلية للدولة، والتهمة الثالثة المساس بالسيادة الخارجية للدولة ونقل فرحات عباس بين أربعة سجون من العاصمة إلى السجن العسكري بقسنطينة ووقف أمام ثلاثة قضاة عسكريين.[1]

أثناء سجن فرحات عباس بعد أحداث 8 ماي 1945 حرر مقالا بعنوان "وصيتي السياسية".[2] هذه الوصية وجدها المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجيرون" في أرشيف الجيش البري الفرنسي ونشرها سنة 1994م، ولكن قبله قد كتب جزءا منها فقط الجنرال" ماسو" في كتابه "معركة الجزائر الحقيقية" سنة 1972م وقد تحصل الجنرال "ماسو" على تلك النسخة سنة 1957م من زوجة قائد السجن العسكري الملازم "لافون" (Lafond)، (الذي كان مسؤولا عن السجن العسكري في الجزائر من 1941م إلى 1945م، وتوفي سنة 1954م)، ويظهر أن هذه النسخة تعرضت للمصادرة أو الاختلاس من طرف "لافون"، أو تحصل عليها الجنرال "ماسو" خلال معركة الجزائر سنة 1957 حينما نقلت وثائق السجن العسكري إليه.[3]

كتب فرحات عباس هذه الرسالة في بداية سنة 1946م في السجن، هذه الوصية يؤكد فيها تعبه من العمل السياسي الذي دام لمدة 25 سنة من النضال وهي بمثابة استقالة من السياسة وكتبها ليدافع عن شرفه ولتبرئة نفسه وأحباب البيان والحرية من أحداث 8 ماي 1945، فيقول في بدايتها: " ***أؤكد بشرفي، وأقسم أمام الله، أن "أحباب البيان" غرباء عن أحداث سطيف، وأن أيادينا نقية من أي دم إنساني...*** "، وتناول فيها قضايا أساسية رئيسية في نظره منها تحرر الفلاحين وإخراجهم من وضعيتهم المأساوية، قائلا: " ***الكل متحالف من أجل استغلاله وسرقته ومعاملته بقسوة ونبذه وشتمه وكأنه ينتمي إلى جنس ودم آخر، بدون شك هذا الرجل له الكثير من العيوب وهي مؤكدة ولكن من أين له أن يتعلم الصفات الحسنة؟*** " هذا الفلاح الجزائري تعرض للاستغلال منذ الاستعمار الروماني والعهد العثماني والاستعمار الفرنسي، وترك منبوذا مهملا ومستغلا ولا يحتاجه المستوطنون إلا لاستغلاله في العمل و دفع الضرائب، وتقديم أبنائه للجيش للدفاع عن المستوطنين.

---

[1] -Ferhat Abbas: **autopsie d'une guerre**, op-cit, p p 157-158.
[2] - Ferhat Abbas « **Mon testament politique** », manuscrit inédit, retrouvé et publié par Charles – Robert Ageron, dans la Revue Française d ' histoire d ' outre – mer, t.LXXXI, 1994, N ° 303, p p 187-197.
[3] -ibid. p 181.

" إن مصير هذا الإنسان، وسعادته، ومآسيه هي التي تحدد مستقبل الجزائر، ليس هناك مشكلة نخبة لأن من السهولة حلها، ولكن هناك مشكل العامة غير المثقفة والفقيرة والبائسة وحلها مستعصي." اهتم فرحات عباس في وصيته هذه بضرورة وضع حد لاستغلال الفلاح، والعمل على التحرر، قائلا: "***العامة تتغير عندما تتغير السلطة التي تستغلها، وتصبح تعمل لصالحها.*** " أما إذا بقي الفلاح على حالته فإن من السهولة استغلاله وتوجيهه للعنف والانتحار الجماعي، ظل فرحات عباس رافضا العنف وحل المشاكل عن طريق القوة، فهو يرى أن العقل قادر على حل كل المشاكل مهما استعصت بالطرق العقلانية السلمية بدون اللجوء لسفك الدماء، فهو يؤمن بالقدرات الفكرية للإنسان، ويرى بأن الإنسان الأمي الفقير المستغل، من السهولة توجيهه للعنف، وهنا تكمن نقطة الاختلاف بين فرحات عباس، و مصالي الحاج، فهذا الأخير معاد لكل حل ينبع من فكر متنور، " فهو يؤمن بالعفوية وبالتصورات السياسية الناتجة عن التطوعية، لهذا كـــان يمقت المثقفين، حتى تكونت لديه مـــا يمكن تسميته بعقدة المثقف، التي انفجرت داخل حزبه سنة 1949." [1]

ففرحات عباس يرى في وصيته بأن العمل، والعلوم وحدهما القادران على إعطاء الحرية للشعوب، وأن السياسة في نظره هي مسألة شرف، وعلى من يمارسها عليه أن يعرف كيف يتمسك بالتزاماته، ويبتعد عن الأنانية ومصالحه الخاصة، و ألا يلجأ للكذب والنفاق، فليس عن طريقهما يمكن تربية شعب وإعداده للمستقبل، ففي هذه الوصية التي كتبها في السجن استخلص فيها تجربته السياسية وتأملاته الفلسفية والأخلاقية، ووضع فيها أسس تحرر الشعوب وتقدمها وحدد ذلك بالعلم والإيمان بالمبادئ والعقيدة الدينية ومبادئ الحرية والإيمان بفضيلتي العمل والعلم وضرورة تجديد الأفكار والابتعاد عن الأنانية والنفاق والكذب.

تبرأ فرحات عباس من أحداث 8 ماي 1945م، لكن سلطات الاستعمار والمستوطنون اعتبروا فرحات عباس مسؤولا مباشرا عن الأحداث التي جرت في سطيف، وامتدت إلى بقية المناطق الأخرى، من الشرق الجزائري وذلك بسبب نشاطه السياسي المكثف خلال الحرب الكونية الثانية الداعي إلى إقامة جمهورية جزائرية.

---

[1]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 103.

بعد العفو عليه، وعلى زملائه في 16 مارس 1946م، انتقل إلى فرنسا للدفاع عن نفسه من تهمة التحريض على أحداث 8 ماي 1945م، ففي تسجيل صوتي له في ندوة صحفية بباريس قال[1]: " ***أنا لست مسؤولا عن أحداث 8 ماي 1945م، ولا أصحابي، أتحمل المسؤولية الكاملة في قولي الحقيقة، جئت إلى باريس، وإلى البرلمان طالبا إرسال لجنة تحقيق، لكشف الحقيقة الكاملة، حول تلك الأحداث ومدبريها***."

إن حوادث 8 ماي 1945م والنتائج التي ترتبت عنها، زادت الهوة اتساعا بين الاستعمار والشعب الجزائري المسلم، وكشفت حقيقة الاستعمار للجيل الجزائري المسلم الذي ولد بعد نهاية المقاومات الوطنية، ومنه فرحات عباس، وبرهنت بحقائق دامغة بأن الاستعمار الفرنسي للجزائر لا يتردد في القيام بحرب إبادة ضد الجزائريين المسلمين، وأن سياسة الاعتدال التي انتهجها فرحات عباس في نضاله لا تؤدي إلى تحقيق أماني الشعب الجزائري في العيش حرا على أرض وطنه.

---

[1]- عزالدين معزة: المرجع السابق، ص 198.

المبحث الرابع

نضال الحبيب بورقيبة السياسي خلال الحرب الكونية الثانية

(1945-1939)

نتناول في هذا المبحث نضال الحبيب بورقيبة خلال مرحلة الحرب الكونية الثانية، ونتعرض إلى ظروف سجنه، وموقفه من المتحاربين، وإطلاق سراحه من السجن وعودته إلى تونس لممارسة نضاله السياسي.

بعد حوادث 9 أفريل 1938م، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من مئة تونسي، وعدد كبير من الجرحى، أعلنت السلطة الاستعمارية حالة الحصار في تونس، ولجأت إلى إلقاء القبض على قادة الحزب الدستوري الجديد، وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة، الذي كان ملازما للفراش في ذلك التاريخ لأسباب صحية، وحل الحزب الدستوري الجديد، وقد كتب الحبيب بورقيبة مقالا يوم 9 أفريل لم ينشر في ذلك الوقت بل احتفظ به في ملفه الخاص ومما جاء فيه[1]: ***لقد استولت على الشعب اليوم نشوة مقدسة إذ أثار عنف الاضطهاد عواطفه وإن لم يكن هذا الاضطهاد إلا في المرحلة الأولى وإنه ليصعب على اليوم أن أقود الحركة، وأنا رهن الفراش، ولست أدري من يؤول إليه الأمر في المستقبل القريب عندما التحق بأقراني على تبن السجون المضيقة وعندما يلقى القبض على جميع القادة وجميع إطارات الحزب والمسؤولين فليست عادتي أن أفارق زملائي ولا أن أتأخر عن القافلة عندما يسقط أصحابي الواحد تلو الآخر تحت اضطهاد الاستعمار الغاشم، إننا اليوم لنسير سيرا حثيثا نحو التحرير النهائي.***"

ونقل الحبيب بورقيبة وزملائه إلى السجن العسكري بتونس، ثم إلى سجن "تبرسق" وأخيرا نقلوا إلى سجن "سان نيكولا" بالقرب من مرسيليا.[2] وعن ظروف اعتقاله يقول:" ***دخلت السجن يوم 10 أفريل 1938م وأرسل الكومندان "دي غران دي كيلا" في طلبي يوم 12 أفريل في الساعة التاسعة ليلا عونا من الجندرمة صحبة كوكبة من الجنود السينيغاليين فكبلا يدي بالحديد وأخذاني عبر أروقة السجن.***"[3]

---

[1]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص 89.
[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 567-568.
[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 119.

وقد بلغ عدد المعتقلين على إثر هذه الأحداث أكثر من 1000 شخص.[1] أما "شارل أندري جوليان" فيذكر أن عدد الشهداء من التونسيين وصل إلى 200 شهيد، وعدد المعتقلين ما بين 2000 و 3000 معتقل.[2]

هذه الأحداث الدامية وما تبعها من ملاحقات واعتقالات، نجدها تتشابه كثيرا مع أحداث 8 ماي 1945م في الجزائر وإن كانت حصيلة الشهداء في الجزائر أكثر فهذا راجع إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ولذلك نرى أن الحركة الوطنية التونسية كانت سباقة في تحريض الشعب ضد الاستعمار.

لقد مثلت هذه الأحداث ضربة قوية للحزب الدستوري الجديد حيث زعزعت أركانه، ولكن الأحداث اللاحقة أظهرت مدى تعاطف الشعب التونسي مع قيادته ومناضليه، وأما الحزب الدستوري القديم فقد وجدها فرصة للانتقام من الحزب الدستوري الجديد بدون شفقة، وابتهج بما لحقه معتبرا ذلك جزاء خيانته، ولم يتورع الشيخ عبد العزيز الثعالبي عن الإدلاء بشهادة قاسية ضد الحبيب بورقيبة.[3] وقد وصف الحبيب بورقيبة ذلك بقوله: " ***ولنقتصر اليوم على شهادة ذات أهمية هي شهادة عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري القديم، الذي كان يتهمني بخدمة ركاب فرنسا، ويدعي أنه يعمل من أجل الاستقلال، وعندما اطلعت على شهادة الثعالبي قلت للسيد محمد نعمان: لابد أن تلقى كل الأضواء على هذه الشهادة، وأن يعرف الناس الحقيقة بعينها حتى لا يتواصل الدجل وذر الرماد في العيون، فأنا ضحيت بحياتي منذ أعوام ويهمني أن يطلع الناس على الحقيقة جلية ناصعة.***"[4] ثم يستمر الحبيب بورقيبة في توضيح شهادة عبد العزيز الثعالبي وكل الذين شهدوا ضده، رغم كل ما قامت به سلطات الاستعمار ضد قادة الحزب الدستوري الجديد، إلا أن بقية الدستورين الجدد قد تمكنوا من إعادة تنظيم سري لحزبهم، فقد قاد حركتهم تلك الباهي الأدغم صحبة صلاح الدين بوشوشة وجلولي فارس وعمر بن حميدة ومحمد بن عمارة، فقد أسسوا خلايا سرية للحزب الدستوري الجديد انحصرت مهمتها في تدمير الجسور وقطع أسلاك الهاتف واغتيال الاستعماريين وبث الرعب في صفوفهم، وكان من نتيجة ذلك

---

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p 129.
[2] -Charles-André Julien, **L'Afrique du nord en marche**, op-cit, p 84 .
[3]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص568.
[4]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 121-122.

اعتقال الباهي الأدغم ورفاقه ونقلوا إلى سجن "لامبيز" بالجزائر، ووجدوا هناك مناضلين جزائريين قد سبقوهم إلى هذا السجن الرهيب، فالمحن وحدت بين النضال وكفاح التونسيين والجزائريين.[1]

وبعودة الدكتور الحبيب ثامر من فرنسا تولى قيادة الحركة الوطنية التونسية مدعما بقريبه الطيب سليم، تركزت مطالب الحركة في إطلاق سراح المعتقلين، وواصلوا تنظيم الخلايا السرية وتقديم العرائض، وقيادة المظاهرات.[2*]

وباندلاع الحرب الكونية الثانية وانهزام فرنسا أمام ألمانيا في جوان 1940م وقيام حكومة يمينية بقيادة الماريشال "فيليب بيتان" عرفت بحكومة "فيشي" كان لهذا الوضع الجديد انعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تونس،[3] وأصبح التونسيون في حيرة من أمرهم، فهم لم يرغبوا أبدا أن تتحول تونس إلى ساحة قتال، ولم يتحمسوا للقتال إلى جانب الاستعمار الفرنسي.[4]

فقد وقع انقسام في الحركة الوطنية التونسية منهم من يرى ضرورة الاستفادة من الألمان لاستقلال البلاد، خاصة وأن الدعاية الألمانية كانت تصل إلى تونس عن طريق إذاعة برلين، وبين معارض لذلك ومنهم الحبيب بورقيبة الذي تمكن رغم جميع العراقيل من إبلاغ التونسيين وتحذيرهم من التعاون مع قوات المحور .[5]

وأما قادة الحزب الدستوري القديم فقد استقبلوا سقوط فرنسا بإعجاب، وأبدوا إعجابهم بالماريشال "بيتان" حيث علقوا عليه آمالا كبيرة، فقد صرح عبد العزيز الثعالبي على إثر انهزام فرنسا قائلا: ***إن الإسلام يحب القوة والعدل، وقد أظهر تفضيله للمحور.***"[6]

وقد وجه الدستوريون الجدد أنظارهم إلى الباي أحمد الذي لم يكن مكترثا بما حدث ونبهوه إلى أن مهمة فرنسا قد انتهت وأن الدولة الفرنسية الحامية لم تعد قادرة على حماية نفسها من الاستعمار فكيف يمكن لها الإدعاء بقدرتها على حماية مستعمراتها؟ وعند توقيع الهدنة بين ألمانيا وفرنسا تقدم الدستوريون

---

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 66-67.
[*]- مظاهرات مدينة الكاف في أوت 1940م، استشهدت فيها 14 متظاهر، ومظاهرة قابس في ماي 1941م، ومظاهرات الجريد 1942م. (**أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 569**)
[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 569.
[3]- فيصل الشريف: "الحركة الوطنية أثناء الحرب الكونية الثانية"، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)**، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2008، ص 107.
[4]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 119.
[5]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 569.
[6] - ibid. p 87.

الجدد بعريضة إلى الباي يوم 20 جوان 1940م طالبوا فيها بسقوط الحماية الفرنسية على تونس وإطلاق جميع السجناء المتعلقين،[1] لكن السلطات الاستعمارية قامت باعتقال الدكتور الحبيب تامر والطيب سليم،[2] ثم أطلقت سراحهما بعد بضعة أسابيع من سجنهما إثر تدخل الباي أحمد، نظم الدستوريون الجدد المظاهرات من جديد مطالبين بإطلاق سراح جميع المتعلقين، وأما الحبيب بورقيبة وزملاءه الذين اعتقلوا خلال حوادث 9 أفريل 1938م والذين نقلوا إلى سجن "سان نيكولا" قد ساءت حالتهم من الجوع والعذاب ولم تحاول السلطة الفرنسية محاكمتهم خشية وقوع اضطرابات في تونس، ولكن أمام ضغط الرأي العام التونسي لجأت إلى تحسين حالتهم الصحية والمادية، وبعد فترة عادت فرنسا من جديد إلى سياسة القمع في تونس، فاعتقلت في 19 جانفي 1941م الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم[*]، وهما يحاولان اجتياز الحدود التونسية إلى ليبيا، فكان لاعتقالهما أثر على نشاط الحزب الدستوري الجديد خاصة وقد حكمت عليهما المحكمة 20سنة سجنا نافذا مع الأعمال الشاقة.[3] لم يقف الحزب الدستوري الجديد مكتوفي الأيدي بل شكلوا دواوين سياسية أخرى تولت قيادة الحركة الوطنية.

في 18 جوان 1942م توفي الباي أحمد[**] المغضوب عليه من قبل الشعب التونسي، وجاء بعده الباي سيدي محمد المنصف،[***] الذي اعتلى العرش يوم 19 جوان 1942م، وكان عمره آنذاك 62 سنة حيث قام بعد أقل من شهر من طرد وإعفاء العديد من موظفي البلاط، خاصة أولئك لم تكن لهم شعبية، وتقدم إليه وفد من الحزب الدستوري القديم يتكون من: الشاذلي خزندار ومحي الدين القليبي وصالح فرحات والشاذلي الخلادي الذين بقيت علاقتهم متواصلة مع الباي اقترح عليه الباي احترام معاهدة

---

[1]- قدادرة شايب: **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة**، المرجع السابق، ص 153.

[2] -ibid.

[*]- بعد إلقاء القبض عليهما تكون ديوان سياسي آخر من المناضلين على رأسهم الرشيد إدريس وصلاح الدين بوشوشة، وألقي القبض عليها في جوان 1941، فتكون ديوان سياسي آخر إلى أن اعتلى العرش الباي سيدي محمد المنصف

[3] -ibid.

[**]- أحمد باي تولى حكم تونس من 1929 إلى 1942 تميز عهده بفترات متتابعة من القمع: إحياء ذكرى خمسينية الحماية، المؤتمر الأفخارستي، أزمة التجنيس، نفي الزعماء الوطنيين، القمع الوحشي 9 أفريل 1939م، وما تبعه من اعتقالات، وإزاء كل هذه الأحداث افظ أحمد باي على عدم مبالاته التامة (***سعيد المستيري: المنصف باي الحكم والمنفى، ترجمة هشام القروي، دار الأقواس للنشر: 1991، ص 24.***)

[***]- في يوم 19 جوان 1942 وسط الأبهة الفخمة التي تمثلها قاعة العرش في قصر باردو انتصب الباي الثامن عشر من السلالة الحسينية، وأصبح حسب العبارة التقليدية صاحب المملكة التونسية، وسيد الإيالة، كان مجيئه محاطا بهالة ومسبوكا بشهرة لها أكثر من مبرر، فمن حيث سلالته فهو حفيد محمد باي مؤسس القانون الأساسي "عهد الأمان" والذي اصدر دستور ذي صبغة ديمقراطية حديثة، وساند الدستوريين منذ أحداث أفريل 1922م، حيث سار مع الشعب التونسي راجلا من تونس إلى المرسى ليعلن وقوفه إلى جانب الناصر باي الذي هدد بالتخلي عن العرش (**سعيد المستيري: المرجع السابق، ص ص 27-28.**)

باردو التي لم يقع احترامها أصلا منذ 1881م.[1] قام الباي محمد المنصف بدوره بإرسال هذه المقترحات إلى المقيم العام وإلى الماريشال "بيتان" في 8 أوت 1942م ملخصا مطالبه في 12 نقطة[2] أهمها:

1. إنشاء برلمان تشريعي واستشاري حيث يكون التمثيل التونسي مشرفا.
2. ارتقاء التونسيين إلى الوظائف الإدارية مع دفع نفس المستحقات التي يتمتع بها الفرنسيون، وتحسين أوضاع الموظفين التونسيين عامة.
3. إعادة هيكلة الإدارة المركزية للبلاد في إطارها التونسي وتحديد صلاحيات المراقب المدني.[3]

وبذلك يكون الباي محمد المنصف قد اقترب كثيرا من مطالب الأحزاب الوطنية السياسية التونسية، فمن خلال هذه المطالب حاول كذلك استرجاع هيبة العائلة الحسينية التي فقدت ثقتها الشعبية بسبب مسايرتها لمطالب الحماية الفرنسية باستثناء والده الناصر الذي أراد القيام بإصلاحات أفريل 1922م، فقد حرص منذ اعتلائه العرش على زيارة أضرحة الأولياء والقيام بعديد من الجولات داخل تونس بدون حراسة مشددة، والاتصال المباشر بالشعب، وأمر بالتخلي عن عادة تقبيل اليد المعمول بها والاستقبالات، وفتح بابه لاستقبال شكاوي المواطنين، وكان يذكر القياد بأنهم خاضعين للإدارة التونسية وليس إلى المراقب المدني، فزادت بذلك شعبية المنصف باي إلى درجة قيام المساجين السياسيين بغار الملح بإضراب عن الطعام يوم 29 جويلية 1942م دام أسبوعا طالبين منه التدخل لصالحهم، وانتهى الإضراب باستعمال القوة، وبلغت شعبيته ذروتها حتى اليهود التونسيون طلبوا منه التدخل لإلغاء قوانين أكتوبر 1940 التي سنتها حكومة فيشي ضدهم.[4]

ولقد حرص الباي منصف على التزام الحياد تجاه الأطراف المتحاربة، ووجه خطابات إلى رؤساء الدول المتحاربة (ألمانيا -إيطاليا-بريطانيا-الولايات المتحدة الأمريكية) طالبا تجنيب التونسيين آثار الحرب، وذلك بعد إنزال قوات الحلفاء على سواحل شمال إفريقيا زيادة على وجود القوات الإيطالية الألمانية، مما جعل تونس من أكبر ساحات المواجهة في الحرب الكونية الثانية، ومسرحا لعدة معارك طاحنة بين الحلفاء وقوات المحور، ففي يوم 9 نوفمبر 1942م استولت القوات الجوية الألمانية على مطار

---

[1]- فيصل الشريف: المرجع السابق، ص ص 112-113.

[2] -ibid. p 88.

[3]- المرجع نفسه، ص 113.

[4]- فيصل الشريف: المرجع السابق، ص 115.

"العوينة" وفي 12 و 13 نوفمبر من نفس السنة نزلت قوات ألمانية وإيطالية بميناء حلق الوادي وبنزرت، واستطاعوا الدخول إلى العاصمة تونس دون قتال، وتمكنوا بذلك تدعيم وجودهم في وسط البحر المتوسط ومن عرقلة مواصلات الحلفاء في اتجاه مصر،[1] وفي يوم 21 نوفمبر نزلت قوات بريطانية بمدينة عنابة، في حين تجمعت المصفحات الأمريكية قرب باجة، وامتدت الحرب إلى عدة مناطق من التراب التونسي، وفي يوم 29 نوفمبر 1942م وصلت قوات الحلفاء إلى جنوب ماطر بينما احتل الفرنسيون مدينة الفحص.[2]

في الوقت الذي كانت فيه المعارك دائرة على الأراضي التونسية فإن نشاط الحزب الدستوري الجديد لم يتوقف، في 30 نوفمبر 1942م أطلقت السلطة الفرنسية سراح الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم وحسين التركي... واستقبلهم المنصف باي، وفي نفس اليوم أعلن المقيم العام "إيستيفا" عن عفو سياسي عام لمسجوني غار الملح، وزاد في شعبية المنصف باي، وتمكن الحزب الدستوري الجديد من تنظيم وتأطير نشاطه السياسي، ففي 11 جانفي 1943م أصبح الدكتور الحبيب ثامر مديرا لجريدة "إفريقيا الفتاة" حيث أصبحت لسان الحزب الحر الدستوري الجديد، أما الرشيد إدريس فقد أنشأ جريدة الشباب بمعية حسين التريكي وفريد بورقيبة وتكونت "إذاعة الوطن" ونادت بضرورة التعامل مع ألمانيا ضد فرنسا من أجل استقلال تونس، وبقيت جريدة "إفريقيا الفتاة" تركز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأخبار المواجهات العسكرية داخل تونس وخارجها، أما مطلبها الرئيسي فيتمثل في ضرورة عودة قادة الحزب إلى تونس، وعاشت تونس في هذا الوقت نشاطا سياسيا غير معهود تم خلاله تأسيس عدة جمعيات ثقافية وخيرية.[3]

لقد استطاع الحبيب بورقيبة عندما اشتد الجدال بين الوطنيين، ودعا العديد منهم إلى مساندة ألمانيا لكونها عدوة فرنسا أن يقرأ مستقبل الحرب وعلاقتها بفرنسا، ورفض التعاون مطلقا مع دول المحور،[4] وحينما علم أن بعض الوطنيين أبدوا تعاطفا مع ألمانيا وجه رسالة من سجنه بـــ "سان نيكولا" مع ابنه الحبيب إلى القادة الدستوريين الجدد وعلى رأسهم الدكتور ثامر، وذلك يوم 8 أوت 1942م ومما ورد فيها:" *إن كثيرا من الناس يعتقدون اعتقادا ساذجا أن هزيمة فرنسا هي عقاب من الله وأن السيطرة الفرنسية قد انتهت وأن استقلالنا سيأتينا من انتصار المحور الذي هو أمر لا شك فيه...وإن هذا شيء*

---

[1] - Jean François Martin: op-cit, p 139

[2]- قدادرة شايب: **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص 157.

[3]- فيصل الشريف: المرجع السابق، ص 116

[4] - Alan Palmer: **Who's who in word politics form 18600 to the present day**, éd, Routledge, London: 1996, p 51.

مفهوم. وأقول إن هذا خطأ وهو خطأ خطير لا يغتفر وأننا سندفع ثمنه –لو شاطرناه، وبالخصوص لو شاطرتموه– لا، فحسب الحزب الذي تمكن لحد الآن من البقاء رغم جميع الاضطهادات بل الحركة الوطنية بأجمعها والنخبة المفكرة والعامة من الأمة. إن الحقيقة التي تبهر العيون هي ألمانيا لن تربح الحرب ولم يعد في إمكانها أن تربحها وإن الوقت يعمل ضدها وإنها حسابيا ستتحطم. أنها قضية وقت، وبناء على ذلك، فإن دورنا ودوركم ودور كل من له نفوذ على الجماهير، أن نعمل حتى لا يكون الشعب التونسي وبالخصوص جناحه المتقدم أي الحزب الدستوري الجديد في صف المهزومين أي أن يكون متورطا مع ألمانيا وإيطاليا، ومع أن ميولي الخاصة وعواطفي، بوصفي زعيم شعب يكافح من أجل حريته تسير في اتجاه الديمقراطيات فإني أكرر أنه ليس ذلك فحسب هو الذي أيد قناعتي والذي ينبغي لكم أن تقوموا به والحالة تلك هو إعطاء الأوامر للمناضلين تحت مسؤوليتي وحتى بإمضائي إن اقتضى الأمر، للاتصال بالفرنسيين أنصار ديغول بتونس (ولابد أنه يوجد عدد منهم كبعض أصدقائنا الاشتراكيين مثلا) وذلك لتحقيق تضافر عملنا السري مع عملهم، إن أمكن ذلك، وترك مشكل استقلالنا جانبا إلى ما بعد الحرب، حاولوا بقدر الإمكان وبواسطتهم الاتصال بالأعوان الانجليز والأمريكان الذين لابد أنهم موجودون بكثرة في تونس، ومن الممكن جس النبض حول نوايا بلديهم تجاهنا بعد النصر...إن مساندتنا للحلفاء يجب أن تكون لا مشروطة لأن الأمر الأساسي بالنسبة إلينا هو أن نجد أنفسنا عند انتهاء الحرب الذي لن يتأخر الآن طويلا، في صف المنتصرين الذين ساهموا في الانتصار المشترك ولو بقسط ضئيل.."[1] ولم يحاول الحبيب بورقيبة أن ينتهز فرصة انهزام فرنسا أمام ألمانيا، أو الاعتماد على المحور الذي حرره من السجن، لأنه كان يعتقد جازما بأن الانتصار سيكون للديمقراطية.[2]

في 16 ديسمبر 1942م أطلق سراح مساجين "سان نيكولا" بعد غزو المنطقة الحرة بمرسيليا،[3] وقد وصف الحبيب بورقيبة ذلك قائلا[4]:" ***هتلر يأذن بإطلاق سراحي، لقد جاءنا يوم 16 ديسمبر ضابط ألماني.. وأشعرني أن هتلر أذن بإطلاق سراحي وبإرجاعي إلى بلادي... ثم نقلنا إلى إيطاليا باعتبار أن النية كانت متجهة نحو تسليم تونس للإيطاليين، وحضينا في إيطاليا بقبول حسن.. وطلب منا التعاون مع المحور.. فعرضت على الإيطاليين شرطا مسبقا يتعذر بدونه كل تعاون معهم وهو الإعلان عن***

---

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 593-595.

[2] - André Kaspi**: <u>La deuxième guerre mondiale, chronologie commentée</u>**, éd, Complexe, Paris: 1990, p308 .

[3]- جاك فريمو: المرجع السابق، ص 193.

[4]- الحبيب بورقيبة: **<u>حياتي، أرائي، جهادي</u>**، المصدر السابق، ص ص 141-142.

استقلال تونس، وقيل لي أن مسألة الاستقلال لا يمكن إثارتها إلا بعد الحرب، فما كان مني إلا أن تشبثت بالمطالبة بذلك، وأشعرت مخاطبي أنه إذا وقع رفض الشرط فإني أفضل الرجوع إلى السجن."

وفي يوم 19 جانفي 1943م وجه الحبيب بورقيبة رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية الإيطالي، يعلمه فيها بأن فرنسا فقدت حمايتها على تونس، وبالتالي فإن معاهدة باردو أصبحت ملغاة لأنها فرضت بالقوة العسكرية على تونس، وأن حكومة الباي أصبحت لها السيادة التامة على تونس، فالمفاوضات يجب أن تجرى مباشرة مع تونس المستقلة، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون المفاوضات.[1]

أطلقت إيطاليا سراح المسجونين واستقبلتهم بحفاوة في روما، وذلك رغبة منها في توضيح اهتمامها بتونس وبقادتها، لكن خلفية هذه السياسة الإيطالية لم تكن إلا للتأثير على التونسيين، وإعطاء صورة مشرفة لها على أساس أنها محررة تونس تحضيرا لضمها إلى المستعمرات الإيطالية تطبيقا للشعار الاستعماري الموسوليني "كورسيكا، جيبوتي، تونس" (Corsica, Djibouti, Tunisia).[2]وفي تونس كان الدستوريون الجدد ينتظرون عودة الحبيب بورقيبة بفارغ الصبر، فقاموا بتنظيم الشعب وتهيئته لاستقبال القائد الحقيقي، وتدخلوا حتى في الشؤون العامة للدولة إلى درجة إقلاق الوزراء التونسيين،[3] سمحت السلطات الإيطالية بإعادة 6 من زملائه إلى تونس يوم 16 فيفري 1943م، لكنها أبقت على الحبيب بورقيبة في روما علها تنتزع منه تصريحا علنيا بدعم جيوش المحور، ولكنها لم تحصل على ذلك ففي خطاب ألقاه يوم 6 أفريل 1943م عبر راديو "باري" (Bari) دعا التونسيين إلى ضرورة اتخاذ الحذر وتوحيد صفوفهم وتقوية النضال الوطني، وهذا ما كان يتعارض مع غالبية الرأي العام التونسي الذي كان متعاطفا مع المحور حيث علق الوالي تحرير تونس وإعلان استقلالها،[4] وبعد يومين من هذا الخطاب أي يوم 8 أفريل 1943م عاد الحبيب بورقيبة إلى تونس بعد أن قضى 5 سنوات في السجن.[5]

وهنا نجد اختلافا بين فرحات عباس والحبيب بورقيبة خلال هذه المرحلة، حيث كان فرحات عباس يناضل بطرق قانونية –أي في إطار ما يسمح به القانون الفرنسي– لذلك لم يتعرض إلى المضايقات التي تعرض لها الحبيب بورقيبة، ففرحات عباس لم يحرض الشعب الجزائري على الخروج إلى الشوارع ومواجهة الاستعمار بالعنف، فهو في هذه الفترة أي قبيل بداية الحرب الكونية الثانية، كان

[1] - Habib Bourguiba, **Ma vie, Mon œuvre1938-1943**, op-cit, p 699.

[2]- فيصل الشريف: المرجع السابق، ص 118.

[3] - Charles-André Julien, **L'Afrique du nord en marche**, op-cit, p89.

[4]- نفس المكان.

[5] -ibid. p 90.

ناكرا لوجود وطن جزائري، وأثناء قيام الحرب الكونية الثانية تطوع بإرادته فيها مدافعا عن فرنسا مثله الأعلى في الديمقراطية، بينما في هذه الفترة كان الحبيب بورقيبة يقبع في سجون الاستعمار، ونستطيع أن نشبه الحبيب بورقيبة بمصالي الحاج الذي وقف مدافعا بكل ما يملك من طاقة عن وطن حر مستقل، وإنما نجد أوجه التشابه بين فرحات عباس والحبيب بورقيبة ابتداء من سنة 1943م، حينما تخلى فرحات عباس عن محاولة دمج الجزائريين كليا بفرنسا، وأصبح باحثا عن الوطن الجزائري، حيث سخر كل إمكاناته من أجل استقلال الجزائر، فكان عليه أن يحضر نفسه للاعتقال والنفي لأنه أصبح يواجه الاستعمار ويرفضه، وهنا نجد الحبيب بورقيبة أسبق من فرحات عباس من حيث المطالبة باستقلال تونس أو من حيث الاعتقال والنفي والسجن.

وعند رجوع الحبيب بورقيبة من روما إلى تونس يقول[1]:" ***صعدنا سلم الطائرة وكنت آخر من يصعد الدرج تبادلت أطراف الحديث مع بعض الرفاق ومنهم السيد محمد الصالح جراد وتبينت أنه أصبح "معكوفيا" وكنا نسمي الألمان "المعاكيف" وبريطانيا "العظمى" وإيطاليا "الكلسيطة" وكنا نطلق على فرنسا اسما قبيحا ليس من اللائق ذكره، وفي ذلك الوقت كان الحلفاء يتقدمون من الجنوب ومن الغرب ووصل الجيش الثامن إلى الحدود النقيضة في حين أن الجيش الأمريكي كان مشارفا على باجة، كل ذلك اضطر الطائرة للتحليق فوق البحر على انخفاض كبير الأمر الذي أحدث عطبا في دواليب الطائرة مما اضطررنا إلى النزول في منزل تميم... ونزلت من الغد في حمام الأنف ...وكان ذلك في عهد المنصف باي.***"

وبعودة الحبيب بورقيبة إلى تونس استأنف قادة الحزب الدستوري الجديد نضالهم من جديد وانتشرت خلاياهم في المدن والقرى والأرياف وأنشأوا منظمة الشباب التونسي، وأمر الحبيب بورقيبة بتوزيع منشور على الشعب التونسي يدعو فيه إلى الوقوف إلى جانب الحلفاء.[2]

أثناء تقدم قوات الحلفاء من الشمال الغربي والجنوب وتقهقر قوات المحور وتراجعها حدثت تجاوزات من قبل قوات الحلفاء على التونسيين تمثلت في إعدام العديد من التونسيين بتهمة التعامل مع المحور، في حين أطلق الجنود الإيطاليون النار على سكان قصيبة المديوني يوم 24 فيفري 1943م مخلفين 8 قتلى و16 جريحا، كما تزعم عبد السلام القصيبي وعمر بن خليفة مظاهرات بقصور الساف يوم 13 مارس 1943م، ونادوا بعصيان مدني ضد السلطات الفرنسية، فأطلقت الشرطة الفرنسية النار

---

[1]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 143-144.
[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 128.

على المتظاهرين مخلفة 6 شهداء و 28 جريح، كما كان لانعكاسات الحرب من عمليات تأثير على الحياة اليومية للتونسيين، فقد قننت المواد الغذائية الأساسية مع ارتفاع أسعارها، وقد هرب العديد من سكان المدن الكبرى إلى الأرياف خشية من المعارك الدائرة والقصف الجوي، وتزامنت المواجهات العسكرية بين المتحاربين حملات دعائية عبر الإذاعة والمناشير، كانوا يحثون فيها طورا التونسيين على التعامل معهم ومهدديهم في نفس الوقت، وانتهت العمليات العسكرية يوم 13 ماي 1943م بانتصار الحلفاء، كما قامت ثورة مسلحة في الجنوب الغربي التونسي في 1943م عرفت بثورة "المارازيق" واستمرت إلى أوث 1944م حيث التحق العديد من الثوار بالجيوش الألمانية، وتراجعوا معهم إلى جهة الوطن القبلي معلنين الحرب ضد فرنسا، وقد جندت فرنسا قوات ضخمة وحتى الطائرات للقضاء على الثوار، وصادف انتصار الحلفاء تصفية حساباتهم مع التونسيين المسلمين الذين اتهموا بالتعاطف مع المحور، لذلك لم يلق استعراض الحلفاء في شوارع تونس حفاوة إلا من قبل الجالية الفرنسية واليهودية واعتبر التونسيون أن المحررين ما هم إلا مستعمرون جدد، وفي ظل هذه الأجواء المتأزمة، حاول الحبيب بورقيبة المهدد بالاعتقال تهدئة الأجواء، وقام الحزب الحر الدستوري الجديد المحظور قانونيا ببث منشورين الأول بتاريخ 9 ماي والثاني في 13 ماي 1943م ووقعهما الحبيب بورقيبة يطلب فيهما من الشعب التونسي الوقوف إلى جانب فرنسا في محنتها آملا في فتح آفاق جديدة وجدية للتفاوض بين حزبه وفرنسا، ولم يتسن للحبيب بورقيبة الخروج من المخبأ الذي قضى فيه شهرا، في دار صغيرة بالمدينة القديمة (باب السويقة)،[1] إلا بعد تدخل القنصل الأمريكي "هوكر دوليتل" (Hooker Doolittle) لصالحه لدى فرنسا التي كانت تريد اعتقاله بتهمة التعاون مع المحور، وفي 3 جوان 1943م، أرسل الحبيب بورقيبة رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "فرنكلين روزفيلت" يشكو فيها له تصرف قوات المحور تجاه التونسيين طالبا منه التدخل للوساطة وإعانة الحركة الوطنية التونسية في مطالبها وقد وجه نداء آخر كذلك إلى الملك البريطاني جورج الخامس.[2]

أما بقية بعض قادة الحزب الدستوري الجديد الذين قاموا بنشاط أثناء وجود قوات المحور في تونس فاضطروا إلى الهجرة بعد انتصار الحلفاء، التجأ الحبيب ثامر ويوسف الرويسي وحسين التريكي والطيب سليم والرشيد إدريس والهادي سعيدي إلى روما فألمانيا ففرنسا وأخيرا إسبانيا بين سنوات 1943-1946 مواصلين الدعاية للقضية التونسية ببث إذاعي أطلقوا عليه اسم "إفريقيا الفتاة" في صائفة

1- المرجع نفسه، ص 130.
2- فيصل الشريف: المرجع السابق، ص ص118-120.

1943م في برلين حيث أسس الرشيد إدريس وحسين التريكي مكتب المغرب العربي، وفي باريس أسست حركة الدستور الوطني الشمال الإفريقي سنة 1943م وضمت وطنيين جزائريين ومغاربة ونظمت أياما احتجاجية بمناسبة ذكرى عزل الباي أو ذكرى حوادث 9 أفريل 1938م.

وفي 7 ماي 1943م دخلت قوات الحلفاء إلى العاصمة تونس، وفي نفس اليوم اقتحمت قوات إنجليزية قصر الباي محمد المنصف وألقوا القبض عليه ونقلوه إلى تونس العاصمة وفي يوم 13 ماي زاره الجنرال "جوان" (Juin) وطلب منه التوقيع على معاهدة التنازل عن العرش فرفض ذلك، وعندئذ أمضى الجنرال "هنري جيرو" (Henri Giraud) القائد الأعلى للقوات الفرنسية بشمال إفريقيا أمرا يقضي بعزل الباي محمد المنصف ونفيه إلى الأغواط في الجنوب الجزائري، وفي 6 جويلية أرسل المنصف باي إلى الجنرال "شارل ماسط"(Charles Mast) وثيقة التنازل عن العرش لصالح الأمين باي وذلك بسبب مرضه وعن ذلك يقول الحبيب بورقيبة:"***ومما عرف عنه (المنصف باي) أنه كان بدينا فلم يقدر على تحمل قساوة الطقس في الأغواط ودفعه ذلك إلى توجيه رسالة إلى السلطات الفرنسية أعلن فيها تنازله عن العرش.***"[1] ومن الأغواط نقل إلى تنس ثم إلى "بو" (Pau) بجنوب فرنسا،[2] وبقي فيها إلى أن أدركته المنية يوم الأربعاء 1 سبتمبر 1948م، وفي اليوم الموالي نقلت جثته إلى تونس على متن سفينة حربية،[3] وقد تألم التونسيون من إبعاد أميرهم الذي كان يتمتع بشعبية حقيقية، وشاركت جماهير غفيرة من كل أنحاء تونس ومن جميع الطبقات في تشييع جنازته يحركهم وازع تلقائي وليد الوعي ورفعوا نعشه فوق أكتافهم ومازال إلى اليوم قبر المنصف باي مقصد الآلاف من التونسيين كما لو أنه ولي صالح.[4]

في بداية شهر جانفي 1944م وضعت فرنسا محمد بدرة ومحمد كاهية تحت الإقامة الجبرية في توزر، وكانا من الذين ترأسوا العريضة المطالبة بإرجاع المنصف باي، رفض الوطنيون التونسيون مشروع الاتحاد الفرنسي الذي تبلور إثر انعقاد ندوة "برازفيل" (جانفي 1944) ووجهوا مذكرة في الغرض إلى الحكومة الفرنسية (8 مارس 1944) وتكونت لجنة وطنية يوم 30 أكتوبر ضمت 60 عضوا لتدارس الوضع، وقد عرفت بلجنة الستين تشكلت إثرها "جبهة وطنية" ضمت كلا من الحزبين الدستوريين والحركة المنصفية وممثلي الأقلية اليهودية. وعقدت اجتماعين، الأول يوم 30 أكتوبر 1944م أعد تقريرا

---

[1]-الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 150.

[2] -ibid. p 91.

[3]- سعيد المستيري: المرجع السابق، ص ص 323-324.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 326-327.

طالب فيه بمنح البلاد التونسية استقلالها الداخلي، والثاني يوم 13 نوفمبر طالب بإقامة نظام ملكي دستوري.[1]

لم يكن الحبيب بورقيبة يعلق آمالا كبيرة على نجاح هذه المطالب، والتقى مرتين بالمقيم العام "ماسط" وتيقن جيدا بأنه لا يمكن لتونس أن تتحصل على استقلالها عن طريق التفاوض الودي مع فرنسا، فهل يجب إذن إشعال نار الثورة؟ وهيأ بورقيبة وثيقة الستين ليقدمها للعالم ككلمة الشعب التونسي الموحدة، وأحسن اختيار الفرصة إذ نشأت رابطة الدول العربية بالقاهرة في 22 مارس 1945م التي سطرت دستورا يسمح لها بالنظر في جميع المشاكل التي تهم الدول العربية ومصالحها، كما خول للبلدان غير الأعضاء المشاركة في أعمال لجان الجامعة، ورأى بورقيبة مدى ما ينجر من نفع لبلاده من خلال اتصاله بالجامعة العربية، وعزم السفر إلى مصر والاتصال بأمين الجامعة العربية عزام باشا، وعزم أيضا على القيام بجولة واسعة عبر العالم حتى يتمكن من تبليغ كلمة بلاده إلى جميع دول العالم، ولكن المشكل الذي صادفه، كيف يمكنه أن يغادر تونس وهو تحت الإقامة الجبرية؟ [2]

ووصف حالة الإقامة الجبرية: "***إن الأحوال قد ساءت بيني وبين المقيم والجندرمة تلاحقني حيث ما أذهب.. إنني مقبل على مغامرة خطيرة.. أنني راحل هذه الليلة إلى المشرق*..***"[3] لقد وطد العزم على السفر متحديا الأخطار التي يمكن أن تلحقه، ودبر جماعة الديوان السياسي وعلى رأسهم صالح بن يوسف تدابير الهجرة، وقبل السفر أراد الحبيب بورقيبة أن يحضر حفل زفاف ابنة أخته في شهر مارس 1945م بالمنستير، ولكنه لم يتحصل على رخصة لمغادرة العاصمة، ولكنه أصر على حضور حفل الزفاف واحتال على حراسه، حيث ذهب إلى مقر سكناه ببطحاء الغنم ثم عاد بعد الزواج إلى منزله بحمام الأنف، ولكنه قضى في منزل الدكتور بوصفارة أحد رفاقه في النضال، وفي الغد امتطى القطار ولم يجد أثرا للشرطة في المحطة، ونزل في سوسة، ثم امتطى سيارة أجرة إلى المنستير دون مشاكل، لكن الأمر قد بلغ السلطة وما أن وصل إلى منزله العائلي حتى التحق به العامل في جماعة من الدرك وأمروه بالعودة حالا إلى تونس، فأجابهم قائلا:" ***سأعود ولكن لا يكون ذلك قبل يوم الإثنين.***" وأنهى المشكل بتقديم شهادة طبية لهم قدمه له أحد أصدقائه من الأطباء يشهد فيها بتوعك حالة بورقيبة الصحية، وعاد يوم الاثنين إلى تونس

---

[1]- محمد لطفي الشابي:" الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال (1881-1956)"، جريدة الصباح، 22 أوت 2007

[2]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص 111.

[*]- ليلة 26 مارس 1945.

[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 153-154.

على متن سيارة محروسة برجال الشرطة الراكبين على الدراجات النارية،[1] وعند وصوله إلى تونس أراد الاتصال بالقنصل الأمريكي ولكن صالح بن يوسف لم يوافقه في ذلك قائلا له:" ***لا فائدة في الذهاب إلى قنصل أمريكا، لقد أعددت العدة وعليك أن تخرج بعد ساعتين لتمتطي القطار المتجه ليلا إلى صفاقس.***"[2]

" وحاول بورقيبة ألا يبلغ الخبر إلى امرأته لأنها عليلة وهو يريد أن يجنبها عاقبة التأثر الشديد ولكن كيف يتسنى له أن يهيئ لوازم السفر دون أن يلفت نظرها؟ وواصلت الحياة سيرها حوله دون أن تكترث، به وهام الحبيب بورقيبة وشاهد زوجته وهي تقدم له رداء ليس هو في حاجة إليه، ونظر إلى أخيه وهو يقسم سمكا كبيرا أتى به من المنستير، وإلى كاتبه الخاص وهو يقدم له رسائل مختلفة واستمع إلى حكاية قصها عليه ابنه الحبيب ونظر إلى أفراد عائلته دون أن يراهم، وأصغى إليهم دون أن يسمع كلامهم فقد سار به الخيال إلى صحاري ليبيا الرملية النائية ثم قام وانصرف فجأة فنظرت إليه زوجته وحدقت طويلا إلى الباب الذي أوصد بعد خروج زوجها."[3]

ركب القطار ليلا من تونس العاصمة بعد توديع عائلته وصديقه صالح بن يوسف، مع رفيقه في الرحلة خليفة حواص ونزل بمدينة صفاقس فجرا، ومنها انتقل إلى بيت النقابي الحبيب عاشور وقضى فيه يومين مختفيا، ويوم 26 مارس 1945م في حوالي الساعة 10 مساء ركب زورقا صغيرا مع رفيقه والرايس علي الزاهي ورايس أخر دستوري هو محمد العون، وبعد بضعة أيام وصل الزورق إلى مرسى فروي بالتراب الطرابلسي، ونزل الركاب على ساحل قاحل بليبيا حيث كان يترقبهم رسول وبعد سير على الأقدام دام ساعتين وصلوا إلى كوخ منعزل والتقوا بدليل معه جمال عرض عليهم أن يقودهم إلى طرابلس فتمت الموافقة معهم، وواصلوا سيرهم إلى الزاوية ومنها إلى طرابلس حيث ركب القطار إلى مسراطة ثم إلى بنغازي، ومنها إلى القاهرة.[4] بعد رحلة شاقة، وكل ذلك من أجل الدفاع عن القضية التونسية، وتمكين التونسيين من تأسيس دولة ذات سيادة،[5] وكانت القاهرة في هذه الفترة تمثل "مكة السياسية"[6] للحركات التحررية العربية، وأصبحت قطبا جاذبا للزعماء الوطنيين وخاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية بها.[7]

---

[1]- فليكس قاراس: المرجع السابق، ص ص 112-113.
[2]- المرجع نفسه، ص 113.
[3]- نفس المكان.
[4]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 157-161.

[5] - Alan Palmer: op-cit, p 51.
[6] - Maurice Vaïsse: op-cit, p 28.
[7] - ibid.

وبوصوله إلى القاهرة نظم أموره وفتح مكتبا لحزبه بها مواصلا نضاله من أجل تحرير بلده،[1] وأن اختياره للقاهرة كان لأسباب عديدة منها: كونها مكانا هاما للوطنيين العرب خاصة من شمال إفريقيا، وتأسيس الجامعة العربية بها، حيث اعتقد العرب بأنها تستطيع أن تلعب دورا هاما في السياسة الدولية، فضلا عن السياسات القومية داخل البلاد العربية التي كانت خاضعة للاستعمار مثل الجزائر وتونس اللتان علقتا آمالا كبيرة على الجامعة العربية للتخلص مما تعانيه من ويلات الاستعمار،[2] ولقد رأى الحبيب بورقيبة ضرورة الاتصال بها للتعريف بقضية بلاده وساهم ذلك مع ثلة من الوطنيين الجزائريين والمغاربة في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة، وفي غيابه تولى رفيقه صالح بن يوسف قيادة الحزب الدستوري الجديد في تونس.

لقد ساهمت الحرب الكونية الثانية بقدر كبير في دفع نسق التحولات التي شهدتها الجزائر وتونس خلال فترة الاستعمار، خاصة وأن لهيب هذه الحرب قد امتد إليهما بعد نزول قوات الحلفاء بهما منذ نوفمبر 1942م، ولقد تحولت تونس لمدة ستة أشهر بعد هذا التاريخ إلى ساحة الوغى بين المحور والحلفاء. فقد انعكست هذه الحرب بمضاعفاتها الخطرة على الجزائر وتونس، فعلاوة على الأضرار الجسيمة التي خلفتها، ساعدت هذه الحرب في إدخال تغييرات عميقة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدين، بل وحتى على البينية الذهنية لهما، مع انفتاح على الخارج حيث تمكن فرحات عباس من الاتصال بممثل الولايات المتحدة الأمريكية وطرح عليه مشكل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ونفس الشيء قام به الحبيب بورقيبة في تونس بعد إطلاق سراحه من سجن سان نيكولا، لكننا نلاحظ أن نشاط فرحات عباس السياسي كان أكثر من نشاط الحبيب بورقيبة خلال فترة الحرب لأسباب كثيرة منها: أن مجال الحرية الذي تمتع فيه فرحات عباس لم يكن مسموحا به للحبيب بورقيبة، وكذلك أن باي تونس المنصف باي تولى قيادة مطالب الحركة الوطنية التونسية، ومن جهة أخرى أن الحرب الكونية الثانية ساهمت دون شك في تزايد نمو الوعي الوطني الجزائري والتونسي نتيجة انهزام فرنسا أمام ألمانيا، حيث مكن هذا الانهزام الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية من انطلاقة جديدة في مواجهة فرنسا، ولئن استطاع الجنرال "شارل ديغول" رئيس حكومة فرنسا الحرة، فرض وجود فرنسا تدريجيا ومن جديد على الساحة الدولية من خلال اقتلاع الاعتراف الدولي بمستعمراتها الفرنسية، ورغم كل ذلك فقدت فرنسا الكثير من مهابتها في الجزائر وتونس، وأن مرسوم 7 مارس 1944م لم يلق أذانا صاغية في الجزائر لأن بيان الشعب

---

[1]- المصدر نفسه، ص 164.
[2]- محمد مندور: **صفحات من تاريخ مصر**، دار المستقبل العربي، القاهرة: 1993، ص 250.

الجزائري الذي أصدره فرحات عباس قد سبق ذلك المرسوم وأن فرحات عباس لم يعد يطالب سوى بوطن جزائري، أما في تونس فقد حدثت مصالحة بين العرش والشعب منذ جوان 1942م، حيث تمكن الوطنيون التونسيون من فك الحصار الذي فرض على الحركة الوطنية بعد أحداث 9 أفريل 1938م، وتمكنوا من إعادة فرض وجودها مجددا على الساحة الوطنية.[1]

[1]- عبد القادر العريبي: **تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، 1999، ص23.

المبحث الخامس

نشاط فرحات عباس السياسي بعد الحرب الكونية الثانية إلى قيام الثورة التحريرية الجزائرية

(1954-1945)

بعد إصدار عفو شامل عن المساجين السياسيين الذين اتهمهم الاستعمار الفرنسي بتدبير حوادث 8 ماي 1945م، أطلق سراح فرحات عباس وعاد إلى ممارسة نشاطه السياسي وكله ثقة وإيمانا بقضيته الوطنية العادلة، بعد أن قضى فترة دامت واحدا وأربعين أسبوعا كانت كافية له لإعادة النظر في تجربته السياسية الماضية.[1]

وسنتناول في هذا المبحث الأسباب التي جعلت فرحات عباس يتراجع عن وعده الذي قطعه على نفسه في "وصيته السياسية" وهي تخليه عن العمل السياسي. هل عاد من أجل الانتقام من جلاديه، وتبرئة نفسه وحركته من أحداث 8 ماي 1945م؟ أم عاد للنضال السياسي من أجل مصلحة الجزائر كلها ؟ أم أن الحرب الكونية الثانية وانعكاساتها هي التي ساهمت في إحداث تطور في فكره السياسي؟

على كل لا نستطيع أن ننكر بأن للحرب الكونية الثانية دور هام في نمو الوعي السياسي الجزائري أو الإقليمي أو العالمي، فهي بدون شك قد ساعدت بشكل فعال في تغليب المطلب الاستقلالي،[2] وساعدت كذلك على تفعيل الاتجاه الراديكالي ضد الاستعمار.[3]

ذكر فرحات عباس حادثة وقعت له في السجن العسكري بقسنطينة وكان معه في نفس الزنزانة الشيخ البشير الإبراهيمي قائلا[4]: "***زارنا الجنرال "دوفال" (Duval) مسؤول عن القمع الدموي في منطقة سطيف، و قالمة، ومعه العقيد "بورديلا" (Bourdila) وسألنا هل نحتاج شيئا ؟ أجبته بشيء من الحيوية: سيدي الجنرال، إننا نحتاج الحرية!***" الحرية، والكرامة الإنسانية هما لازمتان سياسيتان ارتبطتا بالفكر السياسي لفرحات عباس طوال حياته، وبالتالي فإنه لم يستطع الوفاء بترك العمل السياسي الذي وعد

---

[1]- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 105.

[2] - Benjamin Stora: **Algérie, Maroc, Histoires parallèles destins croisés**, éd, Maisonneuve et Larose, Paris: 2002, p 65.

[3] -Michel Bouvier: **le souverain caché**, éd, L'Age d' homme, Paris: 2000, p 288.

[4] -Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 155.

به في وصيته السياسية حتى أثناء نضاله ضد الاستعمار، كان يحترم القانون الفرنسي، فالظلم، والقهر المسلط على إخوانه من الجزائريين هو دلالة على الخير للأيام القادمة في نظره.[1] فهي لا تتسع إلا عندما تضيق، وبالتالي فإن الدماء البريئة التي سالت أثناء حوادث 8 ماي 1945 لن يكون من وراءها إلا الخير للجزائر، وأكد له الشيخ البشير الإبراهيمي بعد ذلك بقوله بأن هناك قاعدة إسلامية تقول[2]: ***"لا تتخلى أبدا عن مطالبك، عندما تكون مدافعا عما هو حق."*** وهذا ما كان يؤمن به فرحات عباس، قول الحق دائما حسب ما يراه حقا.

إن مرحلة ما بعد 1946م إلى بداية الخمسينات من القرن العشرين تميزت بمرحلة صعبة اقتصاديا واجتماعيا، وكانت تنذر بالحرب، ارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وصعوبة الحصول على الغذاء، صاحب كل هذا ارتفاع في نسبة النمو السكاني،[3] ولم تقدم فرنسا أي مجهود فعال لحل هذه المشاكل، فهي من الناحية السياسية لم تعاقب مجرمي الاستعمار الذين ارتكبوا مجازر 8 ماي 1945م، وألقت الاتهام على الأبرياء، ولجنة التحقيق التي أرسلها الجنرال "ديغول" تحت قيادة الجنرال "توبير" (Tubert)، ألقت اللوم على الجزائريين المسلمين الذين تعرضوا للجنود الفرنسيين والمستوطنين وأملاكهم.[4]

فالجور والاعتقال التعسفي يكون بدون شك قد بلور الفعل الراديكالي لفرحات عباس الذي اقتنع بضرورة تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة ومتحدة فيدراليا مع فرنسا، فبعد خروجه من السجن، كثف من نشاطه السياسي واتصاله بالإطارات القريبة من أطروحته السياسية من أجل إنشاء حزب جديد قادر على تعبئة الجزائريين، ولذلك رحل إلى فرنسا، واتصل بأستاذ الحقوق "أشيل ميستر" (Achelle Mestre) المدرس في كلية "تولوز" و"باريس" ليستشيره حول موقف دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة من إمكانية تحويل الجزائر إلى دولة تحتفظ فيها فرنسا بشؤون السيادة، وقد اعترف له هذا الأخير بعدم مخالفة فكرة فرحات عباس لجوهر الدستور، وكان ذلك أيضا هو رأي الأستاذ "شارلييه" (Charlier) مدرس القانون العام بجامعة الجزائر، بعد هذه المشاورات مع رجال القانون ومع أصدقائه، أخذ فرحات عباس جميع الاحتياطات السياسية والتقنية قبل أن يقوم بتوجيه نداء إلى الشبان المسلمين والفرنسيين بمناسبة عيد العمال

---

1 -ibid. p 156.
2 -ibid.
3 -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 735.
4-أحمد محساس: المرجع السابق، ص 243.

أول ماي 1946،[1] وعن ذلك كتب فرحات عباس قائلا[2]:" ***أثناء اعتقالنا، قامت جماعة أخرى من الجزائريين يتزعمها الدكتور ابن جلول وحاولت أن تدافع أمام المجلس التشريعي الأول عن السياسة المعروفة بسياسة الإدماج التي منيت بالفشل الذريع.. في النداء الذي وجهته إلى الشباب الجزائري، الفرنسوي والمسلم، ذكرت هذه المسؤوليات، واستنكرت مراوغات السلطات الاستعمارية.. وفي هذا الصدد كنت أدعو إلى برنامج حركة أحباب البيان والحرية فكتبت ما يلي:" لا إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا! بل غايتنا هي إبراز شعب فتي، يتكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا، متجهز في الميدان الصناعي والعلمي، ودائب في تجديد ثقافته وأخلاقه، مشترك مع دولة قوية وحرة، غايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية"***

إن هذه اللاءات الثلاث " ***لا إدماجا، لا سيدا جديدا، لا انفصالا*** " التي وظفها فرحات عباس، لا تتضمن الشحنة الثورية اللازمة لاستقلال الجزائر، ولكن تبنيها في تلك الفترة من طرف فرحات عباس كان يعتبر تطورا وانتصارا للحركة الوطنية، خاصة وأن حزب الشعب الجزائري كان عند تأسيسه قد تبناها بهدف جلب المعتدلين إليه، ولكن تبني فرحات عباس لهذه اللاءات كان هدفه كسب الرأي العام الفرنسي المتعاطف مع حركات التحرر، والمناهض لفكرة الكفاح المسلح كوسيلة لتقويض أركان الاستعمار، وهو في ندائه ذاك لم يميز بين تباين العناصر البشرية الإثنية والعقائدية في الجزائر فعقيدته السياسية تدعو إلى بناء جزائر ديمقراطية تسودها الأخوة والحرية السياسية والدينية في إطار العدالة، ويرى بأن هذه العقيدة السياسية التي تبناها منذ ثلاثينات القرن الماضي استطاع بفضل صدقه وإخلاصه للمبادئ والمثل العليا للديمقراطية الفرنسية أن يحقق الكثير في مجال تقريب وجهات النظر وميادين الترقية الاجتماعية، وتوحيد وتقريب أصحاب الإرادة الخيرة في الجزائر، لكن في نظره أن الإدارة الاستعمارية بتآمرها مع الرجعية والإمبريالية كانت حائلا أمام كل مساعيه.[3] وأورد في هذا النداء برنامجه الذي يرى بأنه ضروري لبناء جزائر على أسس واقعية وتاريخية تكون كفيلة بأن تعبد لها طريق الديمقراطية العالمية، وأهم تلك المحاور هي:

1. المساواة المطلقة: ويكون ذلك بواسطة القضاء على الاختلافات العرقية وعلى الأحقاد التي تنخر في جسم المجتمع، وعلى واقع التحقير الذي كان مسلطا على الجزائريين. والمقصود من واقع

1- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 105.
2- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 197-198.
3- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 106.

التحقير تلك القوانين والمراسيم والإجراءات التعسفية التي كانت تحمل أسماء متعددة، لكنها ترمي في مجملها إلى تهميش الشعب الجزائري وإبقائه في حالة التبعية الدائمة.

2. التربية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين مواطن حر يكون متشبعا بالواجب الاجتماعي ومدركا لمهمته الحضارية. وفي هذا المجال يكون ضرورة تعميم الفكرة القائلة: " إن أبناء الوطن الواحد لا يكونون بالضرورة على دين واحد."
3. العلم والتكنولوجيا اللذان لا يمكن بدونهما أن ترقى الجزائر إلى مصاف الأمم المتقدمة، لأجل ذلك فإن أبوابها يجب أن تفتح واسعة لجميع أبناء الجزائريين بدون أي تمييز عرقي أو ديني كما ينبغي أن يعاد للغة العربية اعتبارها كلغة وطنية ورسمية في البلاد.[1]

ويرى فرحات عباس بأن برنامجه السياسي هذا ممكن تطبيقه على أرض الواقع لكن بشرط إزالة العوائق التي تقف أمامه لكي يتم بناء مستقبل الجزائر على أسس صحيحة، وهذه العوائق في نظره هي مركب الاستعمار وعجرفته وغطرسته التي مارسها منذ 1830، وشهدتها حوادث 8 ماي 1945م، حيث يقول[2]: " ***إن حوادث 8 ماي 1945 رجعت بنا إلى القرون الوسطى والحروب الصليبية.. فإننا رأينا اليوم نفرا من نخبة الأوروبيين تعذب وتنكل وتقتل الأبرياء طيلة أسابيع وأسابيع.. لم يقترفوا هذه الجرائم إلا لأنهم كانوا ولا زالوا يعتبرون الجزائري رجلا منبوذا، وعدوا لدودا و إنسانا ناقصا.*** " فهو يدعو المستوطنين إلى التخلص من عقدة مركب التكبر، أما الجزائريون المسلمون فإنه يدعوهم إلى نبذ الماضي ونظمه السياسية الجائرة قائلا[3]:" ***من جهة المسلمين يجب عليهم أن يدركوا بأن مبدأ نظام الحكم العتيقة قد زال عهدها، وفات أوانها، لم يبق اليوم المسلمون في حاجة إلى مريدي الطرق وأرباب الزوايا، إننا في حاجة إلى وطنين، غيورين على بلادهم متشبعين بواجبهم الاجتماعي وبمهمتهم الإنسانية، ليس من المحتم أن يكون أبناء تراب واحد وأبناء وطن واحد من دين واحد، يجب أن يكون الجزائري المسيحي أو الإسرائيلي أخا للجزائري المسلم.*** "

ولقد تجول فرحات عباس في سائر أنحاء القطر الجزائري قبل نشر ندائه هذا[*]، وذلك من أجل كسب مناضلين جدد يؤمنون بأفكاره، وعندما تمكن من ذلك بعض الشيء اتفق معهم على إنشاء حزب

---

[1] - Claude Collot et Jean Robert Henry: op cit, p p 221-223.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 200.

[3]- نفس المكان.

[*]- أثناء مجيئه إلى مدينة الطاهير لشرح برنامجه، سأله أحد سكان مدينة الطاهير الذي كان جالسا معه داخل مقهى على أحد الكراسي الطويلة، كيف تستطيع يا فرحات عباس أن تخرج فرنسا؟ تظاهر فرحات عباس بعدم سماعه، وراح يزحزحه تدريجيا وهو يشرح برنامجه، فصاح ذاك السائل: إنك تكاد تسقطني من على الكرسي، وهنا أجابه فرحات عباس بهذه الطريقة نستطيع أن نخرج فرنسا من الجزائر.

جديد أسماه ***"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"*** ويهدف إلى جمع المناضلين في برنامج أحباب البيان والحرية، ونواته متكونة من المثقفين والأعيان ومحامون وأمثال بومنجل وقدور صاطور وأطباء أمثال الدكتور سعدان والدكتور ابن خليل والدكتور أحمد فرنسيس ومدرسون مبرزون أمثال محداد وحميد بن سالم وابن قادة وغيرهم.[1] فهو حزب الطبقة المتوسطة والمثقفون،[2] وبقي هذا الحزب قائما إلى سنة 1956 حيث حل، وانضمت عناصره بما فيهم زعيمه فرحات عباس إلى جبهة التحرير الوطني،[3] ودعا جميع مناضليه إلى الالتحاق بجبهة التحرير الوطني.

قدم فرحات عباس القانون الأساسي لحزبه في النصف الثاني من شهر أفريل 1946م إلى الجهات المختصة قصد الحصول على الاعتماد والرخصة القانونية، وأما برنامجه السياسي فهو الوريث لبرنامج أحباب البيان والحرية،[4] يرى بعض الكتاب أن تأسيس هذا الحزب جاء نتيجة تخطيط الإدارة الاستعمارية التي أعدت عشية العفو الجزئي على زعماء الحركة الوطنية باستثناء مصالي الحاج الذي كان منفيا في الغابون،[5] حيث قامت الإدارة بعملية واسعة لتقسيم حركة أحباب البيان والحرية إلى كتلتين متصارعتين، هذا الرأي لا أساس له من الصحة، ذلك أن حركة أحباب البيان والحرية قد حلت رسميا بموجب قرار حكومي بتاريخ 14 ماي 1945م، ومنعت كذلك جريدة المساواة من الصدور، وتم حجز سائر أملاك الحركة وسحب الاعتماد من "مدينة الأطفال" التي أنشأت لاحتضان الطفولة المشردة، فكيف يمكن التحدث عن تفكيك حركة غير موجودة. تحصل فرحات عباس على اعتماد حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأعلن مشاركته في انتخابات المجلس التأسيسي الثاني التي تحدد إجراؤها يوم2 جوان 1946م.

شارك حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الانتخابات التأسيسية الثانية (البرلمانية) يوم 2 جوان 1946م، وتحصل على 11 مقعد* من مجموع 13 مقعد مخصص للجزائريين المسلمين مــن

[1] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 730.
[2] -Jean Lacouture: op-cit, p295.
[3] -Claude Collot et Jean Robert Henry: op-cit, p 214.
[4] - Ferhat Abbas: **autopsie d' une guerre**, op-cit, p 15.
[5] - René Gallissot, op-cit, p 162.

*- قائمة المتخبون 11هم، فرحات عباس صيدلي بسطيف،مصطفاي الهادي محامي بسطيف، الدكتور ابن خليل طبيب في باتنة، قدور ساطور محامي بالجزائر العاصمة، باي العقون مالك بعنابة، حاج السعيد محامي بقسنطينة، في ولاية وهران: محداد أستاذ بثانوية وهران، احمد فرنسيس طبيب بغليزان، قادة بوطاران أستاذ في تيارت، وفي ولاية الجزائر، تحصلت على مقعدين من مجموع 4 وهما، الدكتور سعدان، طبيب ببسكرة، بن قداش موظف في التجارة بميشلي، أما المقعدان الباقيان فقد قام والي العاصمة بيريلييه (Périllier) بتزوير الانتخابات لمنع أحمد بومنجل المحامي بالعاصمة، و محمد بن سالم المختص في الإشهار بالأغواط من الحصول عليهما (**فرحات عباس: المصدر السابق، ص201**)

الهيئة الانتخابية الثانية.[1] وتحصل الإتحاد الديمقراطي على 71% من الأصوات المعبر عنها أي 458000 صوتا من مجموع 633000 ناخبا، والاشتراكيون تحصلوا على 86329 صوتا، والشيوعيون 53396 صوتا. [2]مجموعة كبيرة من المتعاطفين مع حـــــــزب الشعب الجزائري انتخبوا لصالح الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[3] نسبة المقاطعة كانت مرتفعة نتيجة لدعوة حزب الشعب لذلك حيث بلغت 700000.[4]

ويقول فرحات عباس[5] عن هذا الانتصار الانتخابي: "***إنه لانتصار مبين، لا مراء فيه ولا نزاع.***" رغم أن حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كان في بداية تأسيسه،[6] وأصبح فرحات عباس وزملائه الناطقين الرسميين للوطنيين الجزائريين.[7]

إن دخول فرحات عباس البرلمان الفرنسي اعتبره نهاية العزلة السياسية للجزائريين المسلمين وانتصار الجزائر في معركة كبرى، ولكنه يؤكد بأن الأمور ليست سهلة لأن الوسائل التي يملكها هؤلاء النواب ضعيفة و 90% من البرلمانيين الفرنسيين يجهلون وضعية الجزائريين المسلمين، ومهمة النواب الجزائريين في البرلمان الفرنسي هو تغيير عقلية البرلمانيين الفرنسيين تجاه الجزائريين المسلمين.[8] لكن هل يمكن لـــ 11 برلمانيا من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تغيير عقلية كبار الملاك الفرنسيين الذين تربطهم بالمستوطنين مصالح مشتركة، حاول فرحات عباس أن يقنعهم مستعملا في مداخلاته مبادئ الثورة الفرنسية وفلسفتها، وقوانين الجمهورية الفرنسية الديمقراطية الليبرالية، مستغلا بذلك كل تجاربه السياسية، وذكائه وقدراته الخطابية لكسب البرلمانيين الفرنسيين وتأييده في إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا.

---

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 165-166.
[2] -André Noushi: op-cit, p 144.
[3] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 749.
[4] - André Noushi: op-cit, p 144.
[5]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 202.
[6] - Jean Lacouture: op-cit, p 295.
[7] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 750.
[8]- المصدر نفسه، ص ص 202-203.

قدم فرحات عباس مع جماعته من البرلمانيين الجزائريين في 9 أوث 1946 للبرلمان الفرنسي مشروع " دستور الجمهورية الجزائرية " في حين يقول:"***لم يكن لفرنسا في ذلك الحين أي دستور***."[1] وتضمن هذا المشروع ما يلي:

" *المادة الأولى*: إن الجمهورية الفرنسية تعترف بالاستقلال الذاتي التام للجزائر وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية وبالحكومة الجزائرية وبالراية الجزائرية.

المادة الثانية: أن تصبح الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي، كدولة مشتركة، وتكون العلاقات الخارجية، والدفاع الوطني مشتركة تشرف عليها سلطات الاتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

المادة الثالثة: تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة في جميع القطر وتشرف على جميع المرافق الداخلية وحتى على الشرطة.

المادة الرابعة، والخامسة: يتمتع كل فرانسوي في الجزائر بالجنسية الجزائرية، وبالتالي وعليه فيتمتع بذلك بجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري، وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ومن جهة أخرى يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية، وعليه يتمتع بجميع الحقوق المخولة للمواطنين الفرنسويين، وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية. ويمكن لهذين المقتضيين أن يمتدا إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي بعد المصادقة عليهما.

المادة السابعة: تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية، ويكون التدريس العمومي إجباريا بهاتين اللغتين في جميع طبقات التعليم وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول يد جميع الجزائريين ذكورا وإناثا..." [2]

كما دعا فرحات عباس إلى إقامة شراكة فرنسية في جميع المجالات، ولكن بعض المعتدلين من الجزائريين المسلمين رأوا بأن هذه الجمهورية الجزائرية التي يريد فرحات عباس تأسيسها، ما هي إلا

---

[1]- المصدر نفسه، ص 203.
[2]-المصدر نفسه، ص ص 203-204.

خطوة مرحلية أولى يتبعها فيما بعد الاستقلال التام للجمهورية الجزائرية،[1] وأما مصالي الحاج فإنه لم يؤيد ولم يدين هذا المشروع لأنه كان يعلم بأن الجمعية التأسيسية الفرنسية سوف ترفضه.[2]

وبعد تقديمه هذا المشروع للبرلمان الفرنسي، التقى في باريس مع "هوشي منه" (Ho Chi- Minh) فهنأه على نشاطه الواضح والبناء،[3] ومن القاهرة وصلته رسالة من الحبيب بورقيبة،[4] وعن هذه الرسالة يقول فرحات عباس[5]: " ***لقد بلغتني رسالة بعث بها إلي الرئيس الحبيب بورقيبة من القاهرة، أطنب زعيم الدستور الجديد في الكلام، مشيرا إلي بأن فرنسا لن تلبي أي مطلب من مطالبي معتمدا في ذلك على تجربته الشخصية، ونصحني بأن أعتنق مبادئ حزب الشعب الجزائري، رغم هذه النصيحة الثمينة بقينا متمسكين بالعهد الذي عقدناه على أنفسنا أمام الشعب الجزائري.*** "

أما مناضلو حزب الشعب الجزائري فقد عارضوا هذا المشروع الذي تقدم به فرحات عباس للبرلمان الفرنسي لأن لهم قناعة راسخة بأن استقلال الجزائر لا يكون إلا عن طريق الثورة، وتحضير الجماهير الشعبية لخوضها.[6] فرحات عباس كان يعلم بالمشاكل العميقة التي يعيش فيها الجزائريون المسلمون، وبانتخابه في البرلمان الفرنسي يقول بأنه وضع جملة من القضايا، طالب بتحقيقها بسرعة منها:

"– إلغاء قرار حل حركة أحباب البيان (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري).

– نقل مصالي الحاج من برازافيل إلى باريس بطلب منا.

– إلغاء قرار وقف جريدة "المساواة" التي ظهرت من جديد(جريدة الجمهورية الجزائرية...) [7]

افتتحت جلسة 23 أوث 1946 البرلمانية بشيء من التشنج، الجنرال "بريان" (Briand) خاطب البرلمانيين الجزائريين بقوله: "***كانت الجزائر قبل الغزو أدغالا للثعالب.***" " فرحات عباس، والدكتور أحمد فرنسيس، والدكتور سعدان تحكموا في أعصابهم، بينما لم يستطع باي العقون من التحكم في أعصابه،

---

[1] -أحمد محساس: المرجع السابق، ص 266.

[2] - Jacques Simon: **Le P PA: le parti du peuple algérienne (1937-1947),** éd, L'Harmattan, Paris: 2005, p218.

[3]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 208.

[4] - Habib Bourguiba: **La Tunisie et la France vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre**, éd, René Julliard, Paris: 1954, p 189.

[5]- المصدر نفسه، ص ص 208-209.

[6]-أحمد محساس: المرجع السابق، ص 269.

[7]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 209.

فنهض مندفعا من مكانه متحدثا عن الحقوق والواجبات، وبعده صعد الدكتور سعدان إلى المنصة وتحدث عن التمييز العنصري والسلب، والقمع الذي حدث خلال مجازر 8 ماي 1945، وأضاف سعدان قائلا: "***إذا لم تعطنا فرنسا الحقوق الواجب إعطاؤها لنا فإننا سنذهب***"، وذلك ردا على برلماني فرنسي أهانه، ولما ارتفعت الأصوات و الضجيج داخل القاعة تدخل فرحات عباس قائلا: "***لقد انتظرنا هذا الوقت منذ 116 سنة لكي نكون هنا، لإسماع صوتنا، وطوال هذه المدة والجزائر فرنسية، الرجاء أصبروا، وكونوا كرماء نحن هنا أقلية صغيرة***"، وخلال جلسة اليوم الموالي تدخل نائب مدينة وهران "غيليسي" (Quilici) فشن هجوما على فرحات عباس، وذكره بالرسالة التي بعثها إلى الماريشال بيتان وتصريحات عباس لسنة 1939 عندما قال: " ***إذا لم تقدم فرنسا على إصلاحات، فإننا لن ندفن مشروع بلوم – فيوليت وحده بل سندفن كل الإنجازات الفرنسية.***" ولما تدخل فرحات عباس تكلم بعزة نفس وهدوء طالبا رفع مستوى النقاش ودعا إلى التعايش والاحترام المتبادل مضيفا أن الشخصية الجزائرية التي لم يكتشفها سنة 1936م اكتشفتها اليوم عند العامة من الجزائريين المسلمين، وإنها اليوم واضحة للعيان لا أنتم ولا أنا نستطيع تجاهلها. [1] قائلا للبرلمانيين:"***هذه فرصتكم الأخيرة، أننا السد الأخير.***"[2]

ولم يتحصل فرحات عباس على أي شيء من مطالبه سوى الموافقة على وضع الثقة في الحكومة التي ستقدم في أقرب الآجال، مشروع قانون خاص بالجزائر.[3] لقد غادر مصالي السجن في أكتوبر 1946، ونزل ببوزريعة بالعاصمة فذهب أحمد بومنجل، والدكتور سعدان لاستقباله باسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[4] فسجْنه الطويل وراديكاليته دفعت الجماهير المسلمة من الطبقة الضعيفة البروليتاريا والبطالين والمهمشين والمحامين والأطباء والأساتذة إلى الانضمام إلى حزب الشعب الذي تحول يوم 10 نوفمبر 1946 إلى " *حركة انتصار الحريات الديمقراطية*". [5] ويعلق فرحات عباس على تأسيس هذا الحزب، والسماح لمصالي الحاج بالدخول إلى الجزائر، قائلا[6]: " ***عندما قال "كريستيان بينو" (Christian Pineau) للحاكم العام " شاتينيو " أن يقطع الطريق أمامي، أجابه هذا الأخير بقوله: لا أرى إلا رجلا واحدا يستطيع أن يهزم فرحات عباس إنه مصالي الحاج، فرد عليه رئيس المجلس***

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p p298-301.

[2]- شار روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 153.

[3] -ibid. p 303.

[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 174

[5]- بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 197.

[6] - Ferhat Abbas: **autopsie d' une guerre**, op-cit, p p137-138.

الفرنسي بقوله: نعم، أقض عليه بواسطة مصالي الحاج. " حاولت فرنسا من ذلك تحويل الصراع السياسي الجزائري ضدها إلى صراع بين الجزائريين الأشقاء.

يرى فرحات عباس بأن إطلاق سراح مصالي الحاج راجع إلى سياسة المناورات والدسائس التي يستعملها الاستعمار من أجل إفشال وإضعاف الحركة الوطنية، حيث سمُح لمصالي الحاج بالمشاركة في الانتخابات التشريعية تحت راية حزب آخر غير حزب الشعب الجزائري. هو(ح.إ.ح.د)[1] إلا أن الحاج مصالي كان يرى عكس ذلك و أن فرحات عباس هو الذي كان يتعاون مع الحاكم العام " شاتينيو " ضده.[2] وقد نجحت نوعا ما مناورات الاستعمار في سياستها الهادفة إلى جعل الأحزاب الوطنية الجزائرية تتصارع فيما بينها وتتبادل التهم.

عندما جــرت الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946 طــلب مصالي الحاج من فــرحات عباس أن يترك الفرصة لمرشحي حزب (ح.إ.ح.د) فوافق فرحات عباس الذي برر ذلك بأنه لم يكن يرغب في الوقوف في وجه حزب وطني رفع قضية الاستقلال عاليا، وأثناء الحملة الانتخابية توجه فرحات عباس للعمل في تنصيب هياكل حزبه (إ.د.ب.ج) داعيا إلى التصويت لصالح (ح.إ.ح.د) ويعلق والي قسنطينة على ذلك، بأن فرحات عباس أحرقته أحباب البيان والحرية، فخاف أن يشارك في الانتخابات النيابية.[3] ويقول فرحات عباس[4]: " ***أحجم حزب البيان عن تقديم مرشحين في انتخابات نوفمبر سنة 1946 للمجلس التشريعي الأول، ليُمكن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه، وفعلا رشح مصالي الحاج نفسه بعدما تلقى من وزارة الداخلية ومن الولاية العامة الضمانة، بأن لوائح الانتخابية التي يشرف عليها حزبه ستحظى بالقبول وطلب منا أن لا نخوض غمار الانتخابات لئلا نفرق القوات الوطنية وصرح بأنه قادر على انتزاع استقلال الجزائر.***"

حزب (إ.د.ب.ج) يتنازل عن المشاركة في الانتخابات التشريعية، تلبية لطلب مصالي الحاج، هذا يؤكد جيدا بأن فرحات عباس لم تكن تهمه المناصب الحكومية، ولا التقرب من المسؤولين الفرنسيين أو السقوط في المناورات التي كانت تسعى إدارة الاستعمار تحقيقها، وليثبت كذلك لمصالي الحاج وجماعته

[1] -ibid. p 138.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 174.
[3] -ibid. p 175.
[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 213-214.

بأنه لا يبحث عن الزعامة الشخصية، إنما همه الوحيد هو الدفاع عن الجزائريين المسلمين، حسب مشروع سياسي تبناه.

أما أنصار مصالي الحاج فقد أصيبوا بالغرور، واعتبروا أنفسهم الممثلين الوحيدين للشعب الجزائري، وباقي التيارات الأخرى عميلة للاحتلال، تأكد فرحات عباس بأن (ح.إ.ح.د) وزعيمه مصالي الحاج، هو حزب معادي للديمقراطية، إنها مرحلة تجذر الرأي الواحد الذي يرفضه فرحات عباس رفضا مطلقا، وناضل طوال حياته ضده، فهو رجل يؤمن بالديمقراطية،[1] واختلاف الآراء وعدم إقصاء الآخر، فثقافته الواسعة، وتجاربه الطويلة علمته أن فرض الرأي الواحد لا يمكن أن تبني وطنا متماسكا تسوده العدالة الاجتماعية، فقد جعل فرحات عباس من السياسة ممارسة أخلاقية تهدف إلى بناء وطن ديمقراطي يزول فيه الظلم والإقصاء.

أثناء عقده للمؤتمر الأول لحزب (إ.د.ب.ج) دعا فرحات عباس كل العناصر القيادية في الحركة الوطنية لتكوين تجمع واحد من أجل سد الطريق أمام قوى الاستعمار مع التمسك بمبادئ الديمقراطية والتعددية.[2] تجمع يضم عناصر وطنية مختلفة في الأساليب، ومتحدة في الهدف، وهذه الرأي وافق عليه العلماء، لكن المصاليين انفردوا بالتعصب والرأي الواحد، ورفض أي اختلاف لفكرتهم، ليس هذا فقط إنما صنعوا أكاذيب حول فرحات عباس والعلماء، و اتهموهم بالتعاون مع إدارة الاستعمار، و بميولاتهم البرجوازية، والدفاع عن مصالحهم الشخصية، ويذكر أحمد محساس، وهو أحد مناضلي حزب الشعب الجزائري "***على النقيض مما ذهب إليه البعض؛ فإن محاولة تشكيل جبهة وطنية تضم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، وحزب الشعب، والحزب الشيوعي لم تفشل لأن مصالي الحاج قد يفرض نفسه زعيما لها، وإنما الفشل كان بسبب أرضية المطالب المعتدلة التي اقترحها الإصلاحيون.***"[3] هذا الرد ضعيف لأن فرحات عباس ليس من الرجال الذين يبحثون عن الزعامة. فنضاله السياسي وشهادة زملائه، وحتى أعدائه في المداولات البرلمانية وغيرها يشهدون له بقبول اختلاف الآراء، واحتكامه للديمقراطية، فكيف يخاف من مصالي الحاج إذا أصبح زعيما للتجمع الكبير الذي دعا إليه فرحات عباس عن طريق الانتخاب، لم يعرف عنه أبدا طوال مراحل نضاله السياسي أنه حاول فرض رأيه بالقوة، أو بطرق غير شريفة، فهو آمن بالديمقراطية إيمانا قاطعا، وجعلها منهجا في حياته.

[1]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 114.

[2] -ibid.

[3]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 274.

لقد دخل مصالي الحاج وحزبه الجديد (ح. إ. ح. د) الانتخابات البرلمانية، وكان بإمكانه أن يحقق انتصارا كبيرا نظرا لامتداده الواسع في الجزائر، لكن إدارة الاستعمار كانت له بالمرصاد، رفضت الإدارة ترشح مصالي الحاج في ولاية الجزائر بأمر من الوالي برغم الوعود التي تحصل عليها، حيث يقول فرحات عباس عن ذلك[1]:" ***رفض عامل الجزائر العاصمة ترشيح مصالي رغم وعود باريس.*** " كما رفضت كذلك قوائم مرشحي حزبه في وهران وسطيف، ولم يعلم بذلك إلا بعد نهاية المدة القانونية للترشيحات ولهذا تحصل حزبه على 5[*] مقاعد فقط،[2] والمقاعد 10 الباقية تحصل عليها 8 مرشحين عن الإدارة، و مرشحان عن الشيوعيين).[3]

وعلق مصالي الحاج آمالا كبيرة على هذه الانتخابات التشريعية معتقدا أنها ستؤدي إلى استقلال الجزائر كما كان يعتقد فرحات عباس قبله، وقد كان حزب مصالي الحاج في هذه الفترة في أوج توسعه ونشاطه عبر التراب الوطني ولذلك فإن أي خلل يطرأ على هذا الحزب يكون تأثيره خطيرا على المستوى الشعبي، "ومن هنا كان أكثر من غيره عرضة للتأثر بمشاكل كثيرة قد تطرحها السياسة الانتخابية. لم يكن بد من التحلي باليقظة لتفادي الوقوع في الفخ الذي تتضمنه تلك السياسة الانتخابية، ألا وهو فصل قمة الحزب عن قاعدته وإبعادها عن اهتمامات الجماهير، يضم حزب الشعب الجزائري بين صفوفه كأي تنظيم بشري، رجالا تتفاوت درجة الالتزام الفردي بينهم من شخص لآخر."[4]

وهذا ما أدى فيما بعد إلى تصدع هذا الحزب وانقسامه، بينما المشاكل بين مناضلي حزب (إ.د.ب. ج) أو العلماء كانت تحل عن طريق الإقناع، والحجة، وليس عن طريق إقصاء الرأي الآخر.

وفي البرلمان الفرنسي جدد النواب (ح. إ.ح.د) مطالب نواب حزب (إ.د.ب.ج)، ولكن كانوا أقل مهارة منهم في إدارة النقاش داخل البرلمان، وأكثر عنفا، رفضوا مطلقا أن يتم حل المشكل الجزائري عن طريق البرلمان الفرنسي، هذه القضية في نظرهم تخص الجزائريين وحدهم،[5] ولا دخل لفرنسا فيها.

---

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 214.

[*]- ثلاثة في عمالة قسنطينة وهم: لمين دباغين و دردور جمال وبوقادوم مسعود، وفي عمالة الجزائر أحمد مزغنة ومحمد خيضر. (**فرحات عباس: المصدر السابق، ص214**.)

[2]- نفس المكان.

[3]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 275.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 275-276.

[5]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 90.

وشارك حزب (إ. د. ب. ج) في ديسمبر 1946 في انتخابات مجلس الحكومة وتحصل على أربعة مقاعد* من أصل سبعة مقاعد. [1]

كما شارك في هذه الانتخابات، مستشارو البلديات الكاملة الصلاحيات، ورؤساء الجماعة في البلديات المختلطة، و تنازل عن المشاركة حزب (ح. إ. ح. د) [2]حيث اكتفى بالتمثيل في البرلمان الفرنسي.

تحصل (إ. د. ب.ج) في الهيئة الانتخابية الثانية على 385 صوتا من مجموع 750 صوتا، وعلق فرحات عباس على ذلك بقوله:" ***إن الناخبين الكبار ولو كانوا من نزعة معتدلة، يصوتون في طي الكتمان على الوطنيين وهذا أوضح برهان على مدى الوعي الوطني الذي بلغه الشعب الجزائري.*** " [3]

عقد المجلس العام لولاية قسنطينة في أفريل 1947 دورته الربيعية، وفي إحدى جلساته ليوم 3 ماي 1947 تمت فيها مناقشة قانون الجزائر، وتدخل فرحات عباس طالبا الموافقة عليه ومعترضا على "غراتيان فور" (Gratien Faure) الذي اتهم فرحات عباس بمعاداة فرنسا، ونكرانه لما قدمته للجزائريين المسلمين من خير ! ومما جاء في تدخل فرحات عباس ما يلي[4]: " ***إنني لا أساير السيد "غراتيان فور" خلال تعرضه للماضي، لأنني سأكون سيئا إذا كذبت على كل ما فعلته فرنسا، ولكننا نعيش الآن في وضع مضطرب... الماضي كان كما كان... يجب أن لا ننسى أنه منذ 10 أيام، ومنذ قرن الجندي الجزائري محمد بن علي، ذهب للدفاع عن الإمبراطورية الفرنسية العظيمة في المكسيك، وفي طونكان، وفي مدغشقر (تصفيقات) إذا رجعنا إلى الماضي دائما سنكون حتما غير عادلين... الحرب لم تنته، إننا مهددون بها كل يوم... فرنسا كانت دائما أنوارا لأوروبا، وعليها أن تمنحنا دستورا لوطننا...*** "ومعلنا بأنه سينتخب باسمه، واسم (إ.د.ب.ج) على منح الجزائر دستور خاص بها، وتمت الموافقة بالأغلبية على تقديم طلبا للحكومة الفرنسية لمنح قانون خاص بالجزائر. [5]

---

*- اثنين في عمالة قسنطينة وهما الأول الاستاذ مصطفاوي والثاني الدكتور ابن خليل، وواحد في عمالة الجزائر وهو الدكتور سعدان، وواحد في عمالة وهران وهو الأستاذ محداد (**فرحات عباس: المصدر السابق، ص215**.)

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 215.

[2] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p p 760-761.

[3]- نفس المكان.

[4] -Procès – Verbaux des Délibération du Conseil Général de Département de Constantine, Session D'avril 1947, T 2, édition, Impr Braham, Constantine1947, p p : 169, 182

[5] -ibid.

لقد استطاع فرحات عباس أن يقنع مجلس ولاية قسنطينة على الموافقة على منح الجزائر دستورا خاص بها، هذه الموافقة حملها مستشارو الجمهورية، ووضعوها أمام البرلمان الفرنسي تحمل اسم مشروع " ***دستور الجمهورية الجزائرية*** " يطالب باستقلال الجزائر ضمن إتحاد فيدرالي فرنسي.[1] " والجمهورية الجزائرية التي كان ينادي بها مستقلة إداريا ولكنها عضو في الاتحاد الفرنسي لها السيادة الكاملة في جميع الشؤون الداخلية، أما الشؤون الخارجية والدفاع فمن اختصاص الاتحاد، وهذه الجمهورية تعترف بالمواطنة الجزائرية لفرنسي الجزائر، وبالمقابل فإن كل مواطن جزائري يتمتع في فرنسا بالمواطنة الفرنسية، والبرلمان الجزائري المنتخب بالاقتراع العام المباشر هو سيد الموازنة، ويتمتع بالسلطة التشريعية."[2]

ظهرت معارضة شديدة في المجلس الوطني الفرنسي، حيث راح ممثلو المستوطنين يهددون بالانفصال عن فرنسا، في حالة قبول اقتراح فرحات عباس، وهددوا باللجوء إلى الأمم المتحدة بتهمة "*إهمال فرنسا لهم*"[3] و قبل المصادقة على القانون الأساسي الجديد للجزائر، التقى السيد فرحات عباس برئيس المجلس الوطني الفرنسي "بول رماديه" (Paul Ramadier) بباريس وقال له[4]: " ***إن اللباس الذي فرضتموه على الجزائر، بحاجة للتنفس، فهو ضيق عليها، حاولوا أن تخيطوا لها لباسا جديدا يتماشى مع العصر." فرد عليه " رماديه " بسخرية، لأنه يكره فرحات عباس، قائلا: " سيدي عباس سنفصل لكم لباسا جديدا بدون شك، ولكنه سيأخذ شكلا صارما على الطريقة الفرنسية.*** " قدم فرحات عباس في شهر أوت 1947 ، مذكرة للمجلس المالي الجزائري باسم (إ. د. ب. ج) طالب فيها بوضع حد نهائي لسياسة الاندماج لأن الزمن تجازوها، ورفضها الجزائريون المسلمون، والدستور الفرنسي نفسه، ملحا فيها على تأسيس جمهورية جزائرية تتكون من مجموعات عرب وبربر وأوربيين يصبحون كلهم جزائريون في إطار الإخاء والوفاق.[5]

تدخل الجنرال "ديغول" في 18 أوث 1947 خلال مناقشة جرت داخل البرلمان الفرنسي، مقترحا منح قانون خاص بالجزائر، وتأسيس جمعية جزائرية مختلطة ومتساوية.[6] وبذلك رجع "ديغول" إلى النظام

---

[1]- نفس المكان.
[2]- شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 152.
[3] - André Noushi: op-cit, p 147.
[4] - cité par Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 179 d'après Claude Paillat Dossiers sacrets de l'Algerie Paris: Presse de la Cité, 1962, p 233.
[5]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 217.
[6] - André Noushi: op-cit, p 148.

القديم الذي كانت عليه المندوبيات المالية، فعارض اقتراحه النواب الجزائريون، وكذلك نواب المستوطنين، وبعد مناقشات حادة داخل المجلس الوطني الفرنسي تمت الموافقة على اقتراح "ديغول" بـــ 319 صوتا، مقابل 89 معارضا، و 184 امتنعوا عن التصويت.[1]

تمت الموافقة في يوم 20 سبتمبر 1947 في المجلس الوطني الفرنسي على " القانون العضوي للجزائر " (قانون رقم: 47.1853 ليوم 20 سبتمبر 1947 الخاص بالقانون العضوي للجزائر). [2]

ومما جاء في قانون الجزائر "الدستور الجزائري":

1. البلاد الجزائرية قطعة من الأرض الفرنسية: تتألف من ثلاث مقاطعات يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات. جنسيتهم فرنسية
2. المسلمون يحافظون على حالتهم الشخصية الإسلامية، ولا يحول ذلك بينهم وبين الحقوق السياسية.
3. تتمتع أرض الجزائر، تحت سلطة الوالي العام، بنظام خاص تقتضيه طبيعة أرضها وحالة سكانها، وهذا النظام يقتضي ***إنشاء مجلس جزائري*** " ينتخب الفرنسيون والمسلمون الذين يتشاركون معهم في الانتخاب، نصفه، أي 60 نائبا، وينتخب المسلمون الذين لا يشاركون الفرنسيين –أي غير المثقفين أو الموظفين أو قدماء الجنود– نصفه الآخر، أي 60 نائبا، وتكون الرئاسة متداولة بين القسمين كل سنة.
4. هذا المجلس الجزائري مختص بدراسة ميزانية الجزائر، وله حق ابتكار المشروعات التي تتعلق بحياة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، لكن الميزانية الجزائرية لا توضع موضع التنفيذ إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية عليها. وكذلك لا يمكن أن ينفذ أي قرار من قرارات المجلس الجزائري إلا بعد مصادقة الحكومة الفرنسية.
5. القوانين الفرنسية كلها تنفذ على القطر الجزائري،إنما بعد أن يدرسها المجلس الجزائري ويتخذ في أمرها قرارا.
6. المسلمون الجزائريون يرسلون لسائر المجالس الفرنسية بباريس، عددا من النواب يتساوى مع عدد النواب الفرنسيين المستقرين بالجزائر.

[1] -ibid. p 149.
[2] -Paul Emile Sarrasin: op-cit, p 224.

7. تعتبر اللغة العربية لغة رسمية ثانية بأرض الجزائر، وتدرس بسائر المدارس، ويعتبر الدين الإسلامي مفصولا عن الحكومة. على المجلس الجزائري أن يجد الطرق التي تنفذ هذين القاعدتين.
8. الوظائف العامة-مدنية وعسكرية- مفتوحة أمام سكان القطر الجزائري على السواء.
9. إلغاء البلديات الممتزجة في قطر الجزائر وإلغاء الحكم العسكري ببلاد الجنوب.
10. يتألف حول الوالي العام "مجلس الحكومة" وهو يتركب من ستة رجال: اثنين يعينهما الوالي العام، واثنين ينتخبهما قسما المجلس، ورئيس المجلس، ونائب رئيسه. -3 من المسلمين و3 من الأوروبين) وينظر هذا المجلس في تنفيذ مقررات المجلس الجزائري وما يتعلق به.[1]

هذا القانون وضع الجزائر وسطا بين الإدماج والفيدرالية.[2] وقد حدد هذا القانون الجزائر كمجموعة ولايات ذات الشخصية المدنية تتمتع بالاستقلال الذاتي المالي، وبتنظيم خاص بالجزائر، وأصبح بذلك للجزائر وجود قانوني، أما القوانين الفرنسية فإنها لا تطبق بها بصفة آلية ما عدا الحالات التي ذكرها القانون، وأصبح بذلك للجزائر قانونا ماليا خاصا وبميزانيتها، ويكلف مجلس جزائري يتكون من 120 نائبا (60 من الجزائريين المسلمين، و60 من الأوربيين المستوطنين)، بإدارة المصالح الخاصة بالجزائر بالاتفاق مع الحاكم العام بالجزائر.[3] والمساواة بين جميع المواطنين الجزائريين في الحقوق والواجبات، إلغاء النظام الخاص بمقاطعة الجنوب وضمها إلى الولايات، و إلغاء البلديات المختلطة، ومنح حق التصويت للنساء المسلمات، وفصل الدين عن الدولة، وجعل اللغة العربية لغة رسمية ثانية إلى جانب الفرنسية.[4] هذا القانون جاء في وقت تجاوزه الزمن، ولم يستطع أن يتخلص واضعوه من عقدة التفوق، فقد وضع تمييزا بين المواطنين الفرنسيين (الهيئة الانتخابية الأولى) وتضم 464000 مواطن ذوي نظام مدني فرنسي (من رجال ونساء) و 58000 مسلم، والمسلمون (في الهيئة الانتخابية الثانية) نحو 1300000 ناخب،[5] فالأقلية الأوروبية المحتلة ممثلة في المجلس الجزائري بنفس عدد ممثلي السكان المسلمين، ومهمة المجلس الجزائري محددة في الميزانية مشاريع اجتماعية، واقتصادية، لكن الجانب السياسي لا يسمح لهذا المجلس بالخوض فيه.

---

[1]- أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص ص 180-182.

[2] -Amar Naroun: op-cit, p 116.

[3] - Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p p 770-771.

[4] - André Noushi: op-cit, p p150-151.

[5]- شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص ص 154-155.

أما هذا القانون العضوي الأساسي للجزائر رفضه فرحات عباس، وكل نواب (ح. إ. ح. د) والعلماء.

قدم مستشارو الجمهورية من حزب (إ. د. ب. ج) استقالتهم*، ويقول فرحات عباس[1]:***إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه عوضه الفرنسويون وحدهم، فهو وليد اتفاق أبرم بين فرنسا وبين فرنسويي الجزائر. أي بين السلطة الشرعية التي مازالت في يد البرلمان الفرنسوي وبين السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة في الجزائر.***" ويضيف فرحات عباس قائلا [2]:" ***هناك رجال عبيد ولكنهم أحرار، وهناك رجال أحرار ولكنهم عبيد، وفي الحقيقة إن الرجال الذين وافقوا على قانون الجزائر ليسوا أحرارا إنهم عبيدا...***" ويتهم كبار المستوطنين الإقطاعيين بأنهم هم الذين كانوا وراء هذا القانون لإبقاء الجزائر تابعة لنفوذهم وسلطتهم، وقائلا[3] لهم:" ***الجزائر ليست مزرعة، ولكنها وطن، إننا رجال ولسنا أقنانا، إننا رجالا مثلكم.***"

المستوطنون في الجزائر رفضوه وأسسوا "*جمعية الدفاع عن الجزائر الفرنسية*" وقاموا بحرب إعلامية واسعة ضده، ولكنهم لم يلجأوا للعنف، كانوا ينتظرون تطبيق أهم بند فيه وهو انتخاب المجلس الجزائري.[4]

وقبل إجراء الانتخابات الخاصة بهذا المجلس الجزائري، لجأت إدارة الاستعمار في الجزائر إلى إجراء الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، لمعرفة مدى تأثير الحركة الوطنية على الجماهير، فتحصل (إ. د.ب. ج) على 18% من الأصوات المعبر عنها، و (ح. إ. ح. د) على 33 % من الأصوات، و(ح. ش. ج) على 4% أما الأحرار (عملاء الاستعمار، ومرشحي الإدارة) تحصلوا على 45% من الأصوات، [5] ويظهر أن هذه هي النتيجة المنتظرة، تقزيم الحركة الوطنية، وفسح المجال للعملاء، على إثر هذا الانتصار الذي حققته الحركة الوطنية قررت الحكومة الفرنسية عزل الحاكم العام "شاتينيو" (Chataigneau) حيث اتهمته بالضعف وسوء التسيير، وعينت بدله حاكم عام اشتراكي هو "نيجيلان" (Ed.Naegelen) وعن تعيينه يقول فرحات عباس[6]: " ***ولنعد إلى نيجلان ونزوله بالجزائر، الذي طلبه***

*- قدم استقالتهم من مجلس الجمهورية السادة: الدكتور سعدان، والأستاذ محداد ومصطفاي والدكتور ابن خليل. **(فرحات عباس: المصدر السابق، ص 220)**

[1]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص220.

[2] - Amar Naroun: op-cit, p 170.
[3] - ibid. p 171.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 181.
[5] -ibid.

[6]- المصدر نفسه، ص 224.

المستوطنون فمد يد المساعدة إلى الملاكين والإقطاعيين الذين تورطوا في عهد فيشي، حتى مكنهم من تقلد زمام الحكم من جديد، ومن فرض سيطرتهم كما كانوا عليها فيما مضى. " الذي قرر تحطيم قوة الحركة الوطنية وأمر الإدارة بأن تجري انتخابات جيدة وفق تصوره، فكان 41 مقعد من أصل 61 مقعد من نصيب المرشحين الإداريين، و9 مقاعد أعطيت لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و2 للمستقلين.[1]

كما جرت في نوفمبر 1947 الانتخابات الأولى لجمعية الإتحاد الفرنسي، وفاز فيها فرحات عباس، والدكتور سعدان، ومحداد، ومصطفاي، وابن خليل. [2] ومن خلال تجربته الواسعة في الانتخابات، يتأكد فرحات عباس يوما بعد يوم بأن المظاهر الديمقراطية الفرنسية تجاه الجزائريين المسلمين، ما هي إلا مظاهر خداعة مبنية على الدسائس والمكر، والخديعة، إدارة الاستعمار، تدعو إلى إجراء الانتخابات مدعية أنها ستكون حرة ونزيهة، ولكن الحقيقة غير ذلك، ما هي إلا ذر الرماد في العيون، ومعظم النواب الجزائريين المسلمين الذين عينتهم الإدارة تحولوا بطبيعتهم الخبيثة إلى مدافعين عن الاستعمار، وتبرير جرائمه.

ولذلك رأى بعض مناضلي حزب (ح. إ. ح. د) الابتعاد عن مهزلة الانتخابات، وتأسست على إثر ذلك المنظمة الخاصة يوم 13 نوفمبر 1947 للتحضير للكفاح المسلح.[3]

وقبيل إجراء انتخابات المجلس الجزائري في 2 أفريل 1948، قام مناضلو (ح. إ. ح. د) بحملة واسعة بالجزائر مهددين الفرنسيين بطردهم في حالة فوزهم في الانتخابات، ولذلك وجدت الشرطة الفرنسية مبررا قويا، ومناسبا لها حيث قامت باعتقال 660 مناضلا منهم أي الثلث من المرشحين، وأمام ازدياد الاحتجاجات أثناء إجراء الانتخابات يوم 2 أفريل 1948 قامت شرطة الاستعمار بإطلاق النار وقتلت 12 جزائريا، وجرحت المئات واعتقلت العشرات وذلك عبر كامل التراب الوطني، ورغم كل هذا الترهيب، والمكر، تحصل حزب (ح. إ. ح. د) على 30.6% من الأصوات المعبر عنها، وفاز بـــ 9 مقاعد، وحصل حزب فرحات عباس (إ. د. ب. ج) على 17.5% من الأصوات المعبر عنها، وفاز بـــ 8

---

[1]- شار روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص ص 155-156.

[2] -ibid. p 182.

[3]-حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 119.

مقاعد، وتحصل الأحرار على 45% من الأصوات المعبر عنها وفازوا بـــ 41 مقعدا، هؤلاء الأحرار هم مرشحو الإدارة كانوا يحملون معهم رشاشات أثناء يوم الاقتراع.[1] وحققت بذلك إدارة الاستعمار رغبتها عن طريق التزوير وقد وصف فرحات عباس ذلك بقوله:" ***وأصبحت الانتخابات على طراز نيجلان قاعدة مضطردة وامتزجت بالعادات والأخلاق، وكثر التزوير والفضائح.***"[2] واستعمال العنف والقتل والاعتقال وإن إدارة الاستعمار لجأت إلى هذه الأساليب الدنيئة عن قصد،[3] ويذكر فرحات عباس حتى أنه في حالة عدم لجوء فإن المجلس الجزائري ليس له تأثير على سياسة المستوطنين لأن المادة 39 منه تسمح لـــ ¼ فقط من أعضائه إلغاء إي مشروع قانوني يعرض عليه (أي 30 نائبا فقط وللمعمرين 60 نائبا فيه بالإضافة إلى ذيولهم من الأحرار الجزائريين)، وقبول أي مشروع تحدد هذه المادة كذلك موافقة ⅔ أعضائه (أي 80 نائبا على الأقل).

عقد حزب (إ.د.ب.ج) ما بين 25 و 27 سبتمبر 1948 أول مؤتمر وطني له بمدينة سطيف، وقدم أمنيه العام فرحات عباس مداخلة بعنوان "*تطلعات حول حاضر و مستقبل الجزائر*."[4] طالب فيه بالوحدة المغاربية في إطار إتحاد شمال إفريقيا، وإدخال الديمقراطية إلى المجلس الجزائري، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية، وأكد على ضرورة إلغاء القوانين المفروضة بالسيف على الجزائريين المسلمين.

وفي الاختتام وجه المؤتمرون رسالة شكر إلى منظمة الأمم المتحدة المجتمعة في باريس، طالبين منها مساعدة كل الشعوب الكبيرة أو الصغيرة على منحها حق تقرير المصير، وإلغاء نظام الاستعمار، أما الحكومة الفرنسية فقد طلبوا منها ما يلي:

1. إرسال لجنة تحقيق حول أحداث 8 ماي 1945، وتقديم تعويضات لضحاياها.
2. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.
3. إلغاء انتخابات المجلس الجزائري.
4. التعليم لجميع الأطفال المسلمين.
5. التثبيت الرسمي والإجباري للغة العربية.

---

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 183.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 224.

[3] - David Birmingham: **The decolonization of Africa**, éd, Routledge, Londone: 1995, p 20.

[4] - Ferhat Abbas: Regards sur le présent et l' avenir de l' Algérie, rapport présenté par Ferhat Abbas au 1[er] congrès de l' « U.D.M.A » édition, libération, Alger, 1948, p p : 1,32

6. إلغاء البلديات المختلطة، ومناطق الجنوب، وتثبيت الرحل عن طريق توزيع نقاط الماء عليهم، وإنشاء موارد إنتاجية.
7. فصل الدين عن الدولة، ورد أملاك الأوقاف إلى الجمعيات الإسلامية.

- وتطبيق مخطط الأمن الاجتماعي، وتسوية الرواتب حسب ارتفاع الأسعار.
- إصلاح زراعي.
- إنشاء سياسة سكنية، و الصحة العمومية.
- تصنيع الجزائر.[1]

كما دعا المؤتمرون إلى تكوين جبهة ديمقراطية لمواجهة الاستعمار، ولكن دون السير في سياسة (ح. إ. ح. د) بالرغم من التقاء هذين الحزبين في عدة نقاط، ففي جوان 1948 في باريس نددا هذان الحزبان بالاستعمار الإسرائيلي لفلسطين، وكونا هنالك جمعية الديمقراطيين المنتخبين ضد الاستعمار.[2] مقترحات فرحات عباس، لم تجد صدى لها داخل المجلس الجزائري، وكانت لغة القوة والعنف هي المسيطرة على عقلية المستوطنين، أما المجالس النيابية فهي جسم بلا روح وضع معظم نوابها من الجزائريين لخدمة الاستعمار مع إعطائها مظهرا ديمقراطيا مزيفا.

عقد حزب (إ. د. ب. ج) مـــا بين 16 و 18 سبتمبر 1949 مؤتمره الثاني بمدينة تلمسان، وقدم فرحات مداخلة له بعنوان "نظام الاستعمار، ورفضه للعدالة والتقدم"[3] هذا المؤتمر الوطني ترأسه الأستاذ محداد، وقبل إعلانه عن الافتتاح طلب من الحاضرين الوقوف دقيقة صمت ترحما على روح الفقيد الدكتور سعدان، أما أسباب اختيار مدينة تلمسان، فلكونها العاصمة القديمة للمغرب الأوسط، وكانت دارا للإسلام.[4]

وفي مداخلة فرحات عباس أكد على بقاء حزبه مخلصا لمبادئه ورافضا للاحتلال، ووجه نداء إلى منظمة الأمم المتحدة عن طريق المؤتمرين شارحا فيها وضعية الجزائر منذ 1830 إلى سنة 1949م، ومذكرا بالأهداف التي تأسست من أجلها منظمة الأمم المتحدة، طالبا من هذه المنظمة التدخل لوضع حد للاحتلال الفرنسي للجزائر وفي شمال إفريقيا (تونس والمغرب)، والعمل على إقامة إتحاد مغاربي بعد

[1] - ibid. p p 30-32.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 185.
[3] -Ferhat Abbas: **Le régime colonial est la négation de la justice et de la civilisation**, rapport présenté par Ferhat Abbas au 2eme congrès national de l' « U.D.M.A » Tlemcen les 16.17 et 18 septembre 1949, p p : 1- 39
[4] -ibid. p 5.

التحرر من الاستعمار، وطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وفضح في تدخله القمع الذين يتعرض له المصاليون. [1]

انتهت فترة الأربعينات من القرن العشرين بفشل الحركة الوطنية في التصدي لقوى الاستعمار، من تزوير للانتخابات، وملاحقة الوطنيين إما بالسجن، أو بالتهديد خاصة بعد أن شهدت هذه المرحلة نمو الوعي الوطني التحرري في الجزائر وفي العالم الخاضع للاستعمار.

بدأت الخمسينات بثقل همومها على الحركة الوطنية بصفة خاصة، والجزائريين بصفة عامة، فحكومات الجمهورية الرابعة، وممثلي إدارة الاستعمار في الجزائر استعملوا كل الوسائل المنافية للأخلاق، وقوانين فرنسا الديمقراطية من أجل منع الوطنيين الجزائريين من حرية الرأي والتعبير عن أفكارهم ومبادئهم الهادفة إلى التحرر، وقد عرقل الحاكم العام "نيجلان" السير الحسن للانتخابات، ورسَّم تزويرها في الجزائر، مستعملا كل الوسائل القمعية ضد الوطنيين لمنعهم من الترشح، وتزوير محاضر الانتخابات لصالح مرشحي الإدارة، وأغلقت الأبواب في وجه الوطنيين المخلصين في المجالس المنتخبة حيث أصبحوا أقلية لا تأثير لهم في المجلس الجزائري، وأصبح هذا المجلس عبارة عن غرفة لتسجيل إرادة المحتلين، ونفس الشيء في المجالس البلدية والولائية، ولم يقبل المستوطنون أسلوب الحوار مع زعماء الحركة الوطنية الذين اختاروا السيادة الجزائرية، أمثال فرحات عباس ومصالي الحاج، ولم يبق أمامهم أي حل سلمي لتحقيق هدفهم سوى طريقا واحدا وهو طريق الكفاح المسلح، الذي كان نتيجة حتمية لسياسة الاستعمار القمعية، وجرائمه الإنسانية التي ارتكبها ضد الجزائريين الأبرياء في حوادث 8 ماي 1945.

دخوله في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية:

مع بداية سنة 1950 في الجزائر أصبح الاستعمار متحكما في كل الأمور تحكما جيدا، زَّور الانتخابات، عطل القوانين التي سنها للجزائر، أفقر الشعب الجزائري، وأرهبه بشرطته ورجال الدرك وعساكره الذين راحوا يلاحقون مناضلي الحركة الوطنية خاصة من حزب (ح. إ.ح. د) كانت بداية الخمسينات قاسية على الجزائريين المسلمين، وأصبح وضعهم المعيشي أشبه بوضعية العصور الوسطى، فقر، وجهل ،ومرض، وسوط مسلط عليهم بدون رحمة.

[1] -ibid. p p 12-20.

صرح فرحات عباس في 20 جانفي 1950 قائلا: "***أن الاستعمار عندما يريد تغطية اسمه، فإنه يقول الإتحاد الفرنسي.***"[1] وذلك بهدف وضع حد للوطنيين الذين يطالبون بإقامة جمهورية جزائرية، وإلغاء الاستعمار الفرنسي، لذلك راح الاستعمار يستعمل مصطلحات براقة لإيهام العامة بإنهاء الاستعمار وارتباطهم بفرنسا، أما واقع الشعوب الخاضعة له بالقوة فإن وضعها في هذه الفترة كان مأساويا في كل جوانبه السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومنها الشعب الجزائري.

وجه فرحات عباس في إحدى مداخلاته في المجلس الجزائري، تهمة للحاكم العام "نيجلان" بتزوير الانتخابات، والعمل لصالح المحتلين، فأمر الحاكم العام منع فرحات عباس من مواصلة حضور جلسات المجلس الجزائري، وهذا خلال الدورة الربيعية للمجلس الجزائري لسنة 1950.[2] لكي لا يقلقه ويحرض الباقي على المطالبة بفتح تحقيق حول تزوير الانتخابات، وتلاعب إدارة الاستعمار بالقوانين لصالح المحتلين، يلاحظ أن النواب الوطنيين غير مرغوب فيهم في المجلس الجزائري، لأن هذا الحاكم العام يمثل غلاة الاستعماريين التقليديين ويرى أن واجبه هو الاعتراض على السماع لهؤلاء الوطنيين الجزائريين المطالبين بنيل حقوقهم السياسية، ففي نظره ما هم إلا شعب جاهل حاقد على الفرنسيين، ولذلك استعمل لغة القوة التي يرى بأنها الوسيلة الوحيدة التي يفهما الوطنيون الجزائريون فهو يرى بأنه لا وجود لجزائري معتدل.[3]

وقعت المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 في مؤامرة خطيرة، بسبب كشف أحد إطاراتها عبد القادر خياري المدعو رحيم أعضاء المنظمة الخاصة للشرطة بسبب اتهام أصدقائه له بالتعاون مع الشرطة، وتعرض للحجز والتعذيب من طرفهم، ولكنه تمكن من الهروب، وكان خائفا من الاغتيال، فتوجه إلى محافظة الشرطة بتبسة يوم 18 مارس 1950 على الساعة 7:00 مساء، وقدم معلومات مهمة للشرطة عن المنظمة الخاصة،[4] وكانت تلك فرصة ثمينة للشرطة للقيام بحملة اعتقالات واسعة لعناصر المنظمة الخاصة، عبر كامل التراب الوطني، ولم تتدخل قيادة الحزب للدفاع عنهم، تركت المعتقلين يواجهون مصيرهم وحدهم، وأصبحت معلومات المنظمة الخاصة غير مخفية على الشرطة، فقد استطاعت شرطة الاستعمار أن تلقي القبض على 400 مناضلا منها من مجموع 3000 مناضل، وعرضتهم لكل

---

[1] - Benjamin Stora et Zakiya Daoud: op-cit, p 187.
[2] -ibid.
[3]- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص 486.
[4] -Mahfoud kaddache: **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, op-cit, p 854.

أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وتمكنت من استعمال أحد قادة المنظمة الخاصة[1] بالحاج جيلالي لإقناع جماعته بالعدول عن العمل المسلح.[2]

ويذكر محفوظ قداش، بأن الشرطة تمكنت من إلقاء القبض على 28 إطارا في المنظمة الخاصة من بين 45 مناضلا مسجلا عندها، اكتشفت الأسلحة في كل من واد زناتي وقالمة وسوق أهراس وقسنطينة وجيجل.[3]

يقول فرحات عباس[4] عن ذلك:" ***إن اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال رؤسائها اجلت ساعة اندلاع الثورة ومن جراء هذا، سبقت تونس والمغرب الجزائر إلى خوض معركة الكفاح المسلح.*** " وشكر المستوطنون إدارتهم على قمعها للجزائريين واكتشافها للمنظمة الخاصة، مؤيدين أسلوب العنف تجاه الوطنيين الجزائري ففي نظرهم "أن المشكل الجزائري مشكل جندرما ليس إلا، وحيث أن العربي لا يحترم إلا القوة فما على الاستعمار إلا اللجوء لها."[5] فكْر المحتلين لم يستطع إدراك نمو الفكر التحرري الذي ظهر بعد الحرب الكونية الثانية، حيث بقي متأخرا لعشرات السنين للوراء.

استطاع فرحات عباس أثناء مداولات المجلس العام لولاية قسنطينة يوم 26 أفريل 1950 أن يقنع المنتخبين على الموافقة على رفض عمليات القمع التي تقوم بها الشرطة ضد الوطنيين الجزائريين. [6]

وصرح فرحات عباس في سطيف حول تلك الأعمال والتجاوزات البوليسية في حق الجزائريين المسلمين، قائلا[7]: " ***نريد جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية، لها علمها، وحكومة تتكلم باسم شعب حر، في إطار تعاون مخلص مع الجمهورية الفرنسية.*** "

جرت في شهر فيفري 1951م انتخابات لإعادة انتخاب نصف نواب المجلس الجزائري، ولم يحصل (إ. د. ب. ج) سوى على 11% من مجموع الأصوات المعبر عنها، بينما الأحرار (مرشحو الإدارة) تحصلوا على 84.50% عن طريق التزوير دائما، ولم تشارك في هذه الانتخابات (ح. إ.ح. د)

---

[1]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 333.
[2]- المرجع نفسه، ص 343.
[3] - ibid. p 855.
[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 259.
[5]- المصدر نفسه، ص 260.
[6] - Benjamin Stora et Zakiya Daoud: op-cit, p 187.
[7] André Noushi: op-cit, p 155.

بسبب المشاكل التي كان يعيش فيها الحزب، وتعرض مناضليه للاعتقال، والسجن، الحاكم العام " نيجلان " يستمر في الخبث، والتزوير، وإعطاء مظهر حقيقي لوجه الاستعمار التقليدي.

وجرت الانتخابات النيابية في 17 جوان 1951 وقدم حزب (إ. د. ب. ج) مرشحيه في 16 دائرة انتخابية، ولكنه لم يتحصل إلا على 9% من الأصوات المعبر عنها، بينما تحصل حزب (ح. إ. ح. د) على 8% من الأصوات، والوحيد الذي فاز من هذين الحزبين هو فرحات عباس عن الدائرة الانتخابية لسطيف.[1] وباقي المقاعد الأخرى كـــانت مـــن نصيب عمـــلاء الإدارة، ويصف فرحات عباس تلك الانتخابات بـــ " التزوير، والفضيحة "[2]

استطاعت الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها عقد اجتماع لها في قاعة السينما " دنيا زاد "بالجزائر يوم 5 أوث 1951 شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن (إ. د. ب. ج)، وممثلون عن (ح. إ. ح. د)، والعلماء، و ممثلون عن (ح. ش. ج)، وبعض الشخصيات، و تم الاتفاق في هذا الاجتماع على تأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عـــن الحرية واحترامها."[3] وتمثل هذه الجبهة أول اتحاد عام في تاريخ الجزائريين بين مختلف التنظيمات السياسية الوطنية[4] واتفقوا على 5 مطالب أساسية هي:

" 1- إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت يوم 17 جوان 1951[5]، والتي أدت في الحقيقة بالإدارة إلى تعيين رجال لم يمنحهم الشعب الجزائري أي تفويض، ويرفض أن يتحدثوا باسمه.

2- احترام حرية التصويت في الهيئة الانتخابية الثانية.

3- احترام الحريات الأساسية حرية الضمير وحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية التجمع.

4- رفض القمع بجميع أشكاله وتحرير المساجين السياسيين ورفض الإجراءات الاستثنائية التي ألمت بمصالي الحاج.

5- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون ديانة المسلمين. "[6]

---

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 187.

[2]- نفس المكان.

[3]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 106.

[4]محمد علي داهش: المرجع السابق ، ص 20 .

[5] - A.N.A, Elections législatives (2éme collège) du 17 Juin 1951, Carton 34, Dossier, 10.

[6]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص ص 279-180.

فتنازل مطالب (ح. إ. ح. د) إلى هذا المستوى المتواضع، و إهمالها لمطلبها الأساسي المتمثل في الاستقلال التام للجزائر كان بهدف وضع حد للقمع فقط.[1] وحتى أن فرحات عباس لا نرى مطلبه المتمثل في إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا، والذي دافع عنه منذ كتابته البيان وملحقه، ويلاحظ أن هذه الجبهة تراجعت عن مطلبها الأساسي المتمثل في استقلال الجزائر واكتفت بمطالب إصلاحية فقط،[2] ومع ذلك فقد رفضت إدارة الاستعمار مطالبها المتواضعة.

وعلق فرحات عباس على تكوين الجبهة الجزائرية بقوله: " ***إن تكوين هذه الجبهة أثار سخط الإدارة الاستعمارية، كما جن جنون جريدة لاديبش كوتيدان... مع أن أهداف هذه الجبهة كانت بسيطة متواضعة.*** " [3]

أما مصالي الحاج فقد علق على هذه المطالب بقوله[4]: " ***أن الهدف المشترك الذي اتفقت حوله الأحزاب المختلفة، لا يشكل إلا أدنى برنامج عمل، إن الإتحاد المحقق ضمن الجبهة محدود، ويجب أن يمتد إلى أهداف أوسع، وليكون مثمرا، وينال الموافقة التامة للجماهير، وليسمي القدرات الخلاقة يجب على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها أن توسع برنامجها العلمي حتى الاستقلال والسيادة الوطنية لبلادنا.*** " فهذه الجبهة الجزائرية لم تستطع أن تطور عملها ولا أن تتماشى مـــع الأوضاع الراهنة، أو تعبر تعبيرا حقيقيا عـــن رغبة الشعب الجزائري.[5] لأن أهدافها المتفق عليها كانت بسيطة، لم تسمح للأحزاب الوطنية المعادية للاحتلال أن تقدم برنامجها العملي الموحد، ربما بسبب الاختلافات بينهم، من حيث نظرتهم لاستقلال الجزائر، فالمصاليون يطالبون بالاستقلال التام للجزائر، و البيانيون يطالبون باستقلال الجزائر في إطار فيدرالي، وكان العلماء مرتبطين معهم ارتباطا وثيقا.[6] وصحف هذه الأحزاب بعد إنشاء "الجبهة الجزائرية" بقيت متفرقة كل واحدة تدافع عن برنامجها الخاص بها، فلحزب (إ. د. ب. ج) جريدته "الجمهورية الجزائرية"، وللعلماء جريدتهم "البصائـــر"، ولحزب (ح. إ. ح. د) جريدتهم "الأمة

---

[1]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 339.
[2]- فاطمة بودرهم: **حزب جبهة التحرير الوطني، دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954-1964**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994، ص 26.
[3]- فرحات عباس المصدر السابق، ص 280.
[4]- الجيلالي صاري و محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 107.
[5]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 339.
[6]- الجيلالي صاري و محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 106.

الجزائرية"، وللشيوعيين الجزائريين جريدتهم "الجزائر الحرة" كل جريدة من هذه الجرائد دافعت عن مبادئ حزبها، ولم تستطع أن تحمل فكرا موحدا للنضال ضد الاستعمار.[1]

وفي شهر أكتوبر من تلك السنة (1951) وخلال مداولات الدورة الخريفية للمجلس العام لولاية قسنطينة، استدعى والي قسنطينة "لوكورنو" (Locornu) فرحات عباس لمقابلة الماريشال "جوان" (Juin) الذي كان موجودا بمكتب الوالي، ويقول فرحات عباس[2]: "***سألني المارشال عن رأيي في الحالة الراهنة فأجبته بكل صراحة: لم يبق للجزائريين إلا أحد أمرين: أن يأخذوا الرشاشات ويتوجهون إلى الجبال وأما أن يهجروا بلادهم.***" في هذه الفترة مسؤولون حكوميون من فرنسا قاموا بدورة تفتيشية في الجزائر أكدوا في تقاريرهم بأن الجزائر جزء من فرنسا، وأن الأوضاع فيها تبعث عن الارتياح والهدوء، الشرطة قائمة بعملها، المشوشون في السجون أسلحة المنظمة الخاصة معظمها صودرت،[3] بسبب سياسة التجاهل التي يتبعها الاستعمار الفرنسي تجاه الجزائريين كتب فرحات عباس قائلا[4]:***فإن فرنسا تتحمل المسؤولية كلها... إننا لسنا نعيش في الزمن الذي يقول:آه.لو يعلم الملك! إننا نعلم بأن الملك يعلم، والسادة الكبار هم ماكرون، فالملك هو الذي سمح لهم بذلك، فنظام الاستعمار خلَّد أعمال البرجوازية بتدعيم الجيش لها، منذ سنة 1948 إلى غاية 1954 ونحن نطرح المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة، وأمام الحكومة، وأمام رئيس الجمهورية، وأمام البرلمان الفرنسي فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية كلها ضد شعب ضحى كثيرا من أجل تحرير فرنسا.***"

يعترف فرحات عباس بأن سياسة الثورة بالقانون فاشلة، وأن الاستعمار بالمرصاد لكل حركة يرى فيها تهديدا لمصالحه الضيقة، ويقدم فرحات عباس أمثلة عن أحداث تونس واعتقال الملك المغربي محمد الخامس يوم 20 أوث 1953 فهذا الأسلوب في نظره فتح الباب لميلاد العنف، ويضيف قائلا[5]: "***إن اعتقال صاحب الجلالة في عشية عيد الأضحى، أثر في الجزائر، وكان كصفعة لكل شمال إفريقيا، وإهانة للإسلام، وكان عيد الأضحى لنا يوم حزن وغضب.***" يقدم أمثلة حقيقية عن رفض الاستعمار لأي حلول سلمية، لحل المشاكل الحقيقية المتمثلة في الاستعمار.

---

[1] -André Noushi: op-cit, p 157.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 280.

[3] - ibid.

[4]- المصدر نفسه، ص 230.

[5]- المصدر نفسه، ص 231.

واجه (ح. إ. ح. د) في سنة 1953 أزمة حادة نتيجة للصراعات التي بدأت تظهر في صفوفه منذ 1949، بسبب زعيمه مصالي الحـــاج، وكرهه للديموقراطية، وحبه للزعامة، ومطالبته من أنصاره أن يكونوا تُبَّعا له فقط.[1] واشتد الصراع والعداوة بين أتباعه، والمركزيين إلى حد انفجار مشادات في جميع المدن الجزائرية بين الإخوة المتصارعين.[2]

وصف فرحات عباس تلك الأزمة التي ظهرت داخل (ح. إ. ح. د): " ***بدأت الأزمة في هذه الحركة سنة 1949 باستقالة نائبين من الحزب الدكتور لمين دباغين، و جمال دردور، و في سنة 1951 استقال بعــض المناضلين واشتدت الأزمة سنة 1953، وانفجرت في بداية 1954 وأصبح للحزب أسبوعيتان " الجزائر الحرة "تحت إدارة المصاليين (مزغنة، مولاي مرباح، و قاضي بالهادي)، وأسبوعية " الأمة الجزائرية " يديرها المركزيون (حسين لحول، عبد الرحمان كيوان، ابن يوسف بن خدة)، وكان الصراع بينهما على وراثة الحزب وأمواله، المصاليون متطرفون هاجموا المركزيين في كل مكان، واستعملوا العنف.***"[3]

فالجبهة الجزائرية أصبحت عاجزة، عن الاستجابة لمطامح ورغبات الشعب الجزائري، بسبب اهتمام كل حزب بأيديولوجيته، حاول حزب (ح. إ. ح. د) و (ح. ش. ج) عن إعطاء دفع لهذه الجبهة، ولكنهما لم يتمكنا من ذلك.

انتشرت دعاية عن هذه الجبهة لتقديم أعمالها لجمعية الأمم المتحدة، في أفريل 1952، وعلى إثر ذلك شكلت شبيبة حزب (ح. إ. ح. د) المتمثلة في الكشافة الإسلامية، والطلبة، مع شبيبة الحزب الشيوعي" جبهة وطنية للشبيبة الجزائرية " بهدف إحياء الجبهة الجزائرية، ولكنها فشلت في ذلك، وحاولت (ح. إ. ح. د) أن تجد طريقة فعالة لتحقيق اتحاد بين الأحزاب الوطنية، ففي شهر فيفري 1953 نشرت جريدة المنار نتائج استفتاء لتحقيق إتحاد الأحزاب الوطنية الجزائرية عن طريق عقد مؤتمر وطني، فــوجدوا معظم مناضلي الأحزاب الوطنية، والعلماء متفقين على تشكيل جبهة مناهضة للاحتلال، و إنشاء حزب واحــد للتحرير الوطني، ملحين علـــى ضرورة إتحاد (ح. إ. ح. د)، و (إ. د. ب. ج) لكن (ح. ش. ج)، وقف ضد هذا الإتحاد، ورفض مبادئ الحزبين السابقين نظرا لارتباطه بالكتلة السوفيتية،

[1]- أحمد محساس: المرجع السابق، ص 369.
[2]- بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 211.
[3]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص260.

والغربية.[1] وأن هدفه الاستراتيجي لم يكن يتمثل في استقلال الجزائر، وإنما في وضع حد للاستغلال العمال وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

صراع الأحزاب الوطنية الجزائرية، واختلافها في الأساليب، والمبادئ، أعطى ارتياحا كبيرا للمحتلين قبيل اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، بأن الزعماء السياسيين الجزائريين المسلمين غير قادرين على التفاهم حول كيفية مواجهة الاستعمار، أو تحقيق جبهة وطنية واحدة متفقة حول برنامج عمل واحد، ولكنه تجاهل غضب الشعب الجزائري ويأسه من الحلول السياسية، التي لم يجن من ورائها شيئا، كان ينتظر إشعال الشرارة الأولى لبدء الثورة التحريرية المسلحة التي كانت هي الحل الوحيد لتحقيق الاستقلال الوطني.

---

[1]- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 107-108.

المبحث السادس

نشاط الحبيب بورقيبة السياسي بعد الحرب الكونية الثانية إلى قيام الثورة التحريرية التونسية

(1952-1945)

يعالج هذا المبحث النضال السياسي للحبيب بورقيبة من نهاية الحرب الكونية الثانية إلى قيام الثورة المسلحة التونسية، وسنتعرض فيه إلى نشاطه في مصر محاولا كسب التأيد العربي للقضية التونسية معتمدا في ذلك على سجله النضالي الذي اعتمد فيه بالأساس على شرعيتين: التأسيس والنفي سنة 1934م، والمواجهة والسجن سنة 1938م، وشرعية الجيل القيادي الثاني في الحزب الذي برز بعد حوادث أفريل 1938م.[1]

قرر زعيم الحزب الدستوري الحبيب بورقيبة الهجرة إلى القاهرة بعد أربعة أيام فقط من تأسيس الجامعة العربية في شهر مارس 1945م للتعريف بالقضية التونسية، ومحاولة إدراجها ضمن جدول أعمال جامعة الدول العربية، بعد أن علق قبلها آمالا على الحلفاء خلال الحرب الكونية الثانية على أساس المثل الديمقراطية والأهداف التحريرية التي نادوا بها، لكن سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس لم تسمح للحبيب بورقيبة بممارسة نشاطه السياسي فيها فكان عليه مغادرة تونس عساه أن يحرر وطنه، وعن ذلك يقول: [2]" ***ونرجع الآن إلى الحديث عن خروجي من تونس، لبث الدعاية ولتوسيع نطاق الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. وبما أني تيقنت قبل ذلك أن الحرب ستنتهي بانتصار الحلفاء، فقد حرصت حينئذ على تجنب ما من شأنه أن يوقعنا فيما وقعنا فيه عام 1920 عندما بقينا وجها لوجه مع فرنسا، واتجهت النية نحو العمل من أجل كسب الأنصار وبث الدعاية في البلدان العربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي لا يمكن أن يتيسر ذلك إلا بالخروج من تونس.***"

وهنا نجد اختلافا واضحا بين فرحات عباس الذي ساعدته كثيرا ظروف الحرب الكونية الثانية على ممارسة نشاطه السياسي داخل الجزائر، رافعا المطلب الاستقلالي في إطار اتحاد فرنسي، معتمدا في ذلك على وسيلتين أساسيتين: الأولى، النضال في إطار ما تسمح به الشرعية الفرنسية، أو ما يسميه

---

[1]- خالد عبيد: "الاستعداد للمواجهة الحاسمة: 1945-1951"، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 125.
[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر نفسه، ص 151.

بسياسة "*الثورة بالقانون*" في نظره أن استقلال الجزائر لا يكون إلا عن طريق فرنسا، فهو لم يحاول التوجه إلى جامعة الدول العربية لكسب العرب إلى جانب القضية الجزائرية، هذا إذا استثنينا محاولته توحيد النضال المغاربي ضد الاستعمار الفرنسي، في إطار جبهة الوحدة والعمل لشمال إفريقيا،[1] وقد ركزت جريدته الجمهورية الجزائرية على متابعة نشاط الحركات الوطنية سواء في آسيا أو في المشرق العربي، ولكنها ركزت بصفة خاصة ومميزة على النضال السياسي للشعب المغربي،[2] ضد الاستعمار الفرنسي، وهنا نجده يتفق تمام الاتفاق مع الحبيب بورقيبة الذي يقول[3]:" ***إن اتحادا وثيقا بين شعوب شمال إفريقيا الثلاثة لحمته دماء ضحايانا، ودموع ثكلانا ليقربنا من الظفر بمثلنا العليا.*** " مع تركيز هذه الجريدة كذلك على نضال الشعب التونسي ضد الاستعمار.[4] ولذلك وجدنا أن الظروف التي ناضل فيها فرحات عباس خلال مرحلة الحرب الكونية الثانية وما بعدها كانت أحسن بكثير من الظروف التي وجدها الحبيب بورقيبة في تونس والتي اضطرته إلى الهجرة، متخليا عن فكرته السياسية "*إخراج فرنسا عبر فرنسا*" محاولا إتباع سياسية جديدة متمثلة في "*إخراج فرنسا عبر الضغط العربي والدولي*" ففي 29 جويلية 1946م كتب الحبيب بورقيبة من القاهرة رسالة إلى فرحات عباس ومما جاء فيها[5]:" *فوجدت في أفكارك وتصوراتك وأساليبك شيئا من التجانس مع حركة الدستور الجديد، فأنا أيضا أردت مثلك أن أنظر إلى الحقيقة وجها لوجه.. وإني مثلك حاولت الظفر بحل وسط يتفق وكرامة فرنسا.*" فكلاهما لم يستطع أن يتخلص من تأثير المثل العليا لفرنسا، المتمثلة في ديمقراطيتها واحترامها لحقوق الإنسان، لكن هذا داخل فرنسا فقط وليس في مستعمراتها، فقد اختلط عليهما الأمر في بداية نضالهما السياسي، ففرحات عباس كان يعتقد حسب رأيه أن يبني مجتمعا خال من العنصرية والظلم دون أن يفرط في فرنسا، حيث يقول[6]: ***فضل سياسة المساواة هو تقارب جميع سكان البلاد باختلاف مللهم ونحلهم وجنسهم وأصلهم، وجعل مصالحهم مرتبطة بعضها ببعض، وتعايشهم تعايشا أخويا، وتحطيم الروح العنصرية، وآخر الأمر قيام جمهورية جزائرية أخوية بصفة سلمية..*** " وكذلك الحبيب بورقيبة هو الأخر قبل أن يصطدم بواقع سياسة الاستعمار المريرة إثر أحداث 9 أفريل 1938م كان يعمل ويناضل من أجل حل يرضي فرنسا وتونس مبني على التوازن وصيانة مصالح تونس وفرنسا في آن واحد.[7] وهو يعترف بأن هناك تشابها كبيرا بينه

---

[1] - La république algérienne, du 15 Février 1952, op-cit,
[2] - La république algérienne, N°281, du 25 Novembre 1951.
[3] - Habib Bourguiba: **La Tunisie et la France**, op-cit, p 189 .
[4] - La république algérienne, N°290, du 23 jenvier1952.
[5] - Habib Bourguiba: La Tunisie et la France, op-cit, p p 189-190.
[6]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 156.
[7] - ibid. p 190.

وبين فرحات عباس من حيث التكوين وتأثير الثقافة الفرنسية عليهما ووسائل نضالهما، حيث يقول لفرحات عباس في رسالته تلك :*إن هذا التجانس في تكويننا الفكري وفي وسائل النضال هو الذي دفعني إلى مكاتبتك، نعم لقد ناضلت مدة 20 سنة في سبيل نظام قائم على المشاركة بين فرنسا وتونس في إطار قانوني الذي فرضته علينا وهو الحماية، لأني كنت أعتقد أن تلك المشاركة، إذا أريد العمل بها عملا صادقا نزيها، سوف لا يكون منها إلا السير بنا نحو الاستقلال، وأن الاستقلال المحقق على تلك الصورة لا يكون معه إلا توثيق روابطنا بفرنسا، لما فيه من العدول عن القوة الغاشمة، وإدراك مصالحنا المتضامنة، ومما يأسف له أن فرنسا على يقينها بصدق امتنعت أو أحجمت عن مسايرتي في هذه السياسية."*[1] ثم يعلم فرحات عباس بأن الوقت قد تغير وأن جميع الشعوب سواء في إفريقيا أو آسيا لا تريد شيئا غير الاستقلال وينصحه بالانضمام ومساندة حزب الشعب الجزائري،[2] وفي هذه الرسالة نلاحظ تغيرا في الفكر السياسي للحبيب بورقيبة، الذي استمده بدون شك من الظروف التي مر بها شخصيا، وانعكاسات السياسة الاستعمارية على تونس، بالإضافة إلى المناخ التحرري الذي كان يسود مصر والمشرق العربي في هذه الفترة، ومعتبرا موقف فرحات عباس من تأييده للاتحاد الفرنسي عملا إجراميا ضد الجزائر وبقية الدول المغاربية، لأن الوضع الدولي في نظره قد منح الأمل لهذه الدول كلها في تحقيق الاستقلال.[3] لذلك طلب من فرحات عباس أن يترك سياسة اللين مع فرنسا وأن يتحول إلى الاتجاه الراديكالي الذي انتهجه مصالي الحاج.[4]

ولنرجع الآن إلى الوضع الداخلي في تونس بعد هجرة الحبيب بورقيبة إلى القاهرة في هذه الأثناء أي سنة 1945م ظهرت قوى وطنية تونسية صاعدة أرادت أن تهيمن على الساحة الوطنية التونسية، وهي الزيتونيون بقيادة محمد الفاضل بن عاشور الذي قاد مظاهرة 15 أفريل 1945م بعد وفاة الرئيس الأمريكي "روزفيلت"، وكذلك المنصفيين الذين بلوروا حركتهم للمطالبة بإرجاع المنصف باي إلى عرشه وقد اعتمدوا في ذلك على اللوائح والعرائض، واستطاعت هذه الحركة أن تستقطب إليها التونسيين منذ سنة 1945م، وحاول كذلك الحزب الدستوري القديم استعادة وهجه النضالي فكذلك هو الآخر تبنى طريقة العرائض المطالبة بإرجاع المنصف باي، وأما الحزب الشيوعي التونسي فقد اعتبر المنصف باي متواطئا

---

1 - ibid.
2 - ibid. p193.
3 - Michel Camau, op-cit, p. 432.
4- Jean Lacouture: op-cit, p 143.

مع المحور وفاشيا، كما نبذ كذلك مشروع الحكم الذاتي الذي تبنته الحركة الوطنية التونسية، والذوبان في مشروع "الاتحاد الفرنسي" رافضا أية فكرة تدعو للانفصال عن فرنسا.

أما الحزب الدستوري الجديد ظهر وكأنه لم يحسم أمره من قضية المنصف باي، فهو ينادي بعودته ولكن بشيء من الاحتشام وكأنهم متخوفون من تعاظم دور الحركة المنصفية،[1] وكان يرأس الحزب الدستوري الجديد في غياب الحبيب بورقيبة صالح بن يوسف مع بقية أعضاء الديوان السياسي منهم المنجي سليم والهادي نويرة وعلي البهلوان والدكتور سليمان بن سليمان، وواصل الديوان السياسي عمله محاولا الحفاظ على شعبيته وتجاوز كل العراقيل التي تضعها أمامه سلطات الاستعمار.[2]

وفي شهر فيفري 1945 قدم الجنرال "ماسط" المقيم العام برنامجه الإصلاحي الذي ظهر هزيلا في نظر أشد الوطنيين التونسيين اعتدالا (إحداث خطة وزير تونسي للشؤون الاجتماعية وإلغاء وزارة الأوقاف. فاتحدت حينئذ جميع الاتجاهات السياسية بالبلاد، باستثناء الشيوعيين لضبط "بيان الجبهة التونسية" (22 فيفري 1945) الذي يطالب بمنح الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية وإقامة نظام ملكي دستوري. ولقد بينت المظاهرات التي نظمت بمناسبة وفاة الرئيس "روزفيلت" (15 أفريل 1945) وانتصار الحلفاء (8 ماي 1945) مساندة الرأي العام لمطالب "الجبهة الشعبية". ولكن الحدث الهام الذي جد في ذلك التاريخ هو لا محالة إحداث "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي يضم، تحت إدارة فرحات حشاد، الأغلبية الساحقة من العمال، ولكن الحركة الوطنية قد انقسمت سنة 1945 إلى عدة اتجاهات مستقلة عن بعضها، فالشبيبة الزيتونية كانت تعمل بمفردها بإشراف الشيخ الفاضل بن عاشور، وكذلك حركة "الفلاقة" (المقاومين) بزرمدين، فاختل الأمن بالساحل وأثار ذلك انشغال بال السلطة الفرنسية، حيث سلطت قوات الدرك فعاثوا فسادا في سكان القرية وهدموا المنازل وأتلفوا ما بها،[3] ولكن تلك الحركة لم تندرج في إطار منظمة من المنظمات الوطنية. أما الاتحاد العام التونسي للشغل فقد كان يعمل في الإطار النقابي الصرف ويشن الإضرابات من تلقاء نفسه في تونس وفي صفاقس بدون التنسيق مع الأحزاب الوطنية.

فكان من اللازم العمل على تقويم الوضع، وبناء على ذلك فقد قرر مناضلو الحزبين الدستوريين الجديد والقديم وأنصار المنصف باي وأتباع الحركة الزيتونية وغيرهم من الوطنيين المستلقين توحيد

---

[1]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص ص 126-127.
[2]- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 168.
[3]- قدادرة شايب: **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص 163.

جهودهم في إطار "جبهة وطنية تونسية"، وهذا ما قامت به الحركة الوطنية الجزائرية عندما أسست "*الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها*" سنة 1951م.

وفي 23 أوت 1946م الموافق للسادس والعشرين من رمضان المعظم ليلة القدر عقد ممثلو الأحزاب الوطنية مؤتمر الاستقلال بتونس بحضور حوالي 300 شخصا، تحت رئاسة القاضي الوطني العروسي الحداد رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة الوزارة، الذي أعطى الكلمة بالخصوص إلى الكاتب العام للحزب الدستوري القديم صالح فرحات؛ فاحتج على الإدارة المباشرة وإبعاد المنصف باي وطالب بمنح تونس الاستقلال التام، حينما تناول الكلمة الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف، اقتحم أعوان الأمن قاعة المؤتمر فتوجه الخطيب إلى الحاضرين بقوله:" ***هل أنتم موافقون على إعلان استقلال تونس؟*** " وأجابوا بصوت واحد: ***"الاستقلال الاستقلال!"*** ومن فوق المنصة أعلن القاضي الوطني العروسي الحداد الحكم بالإعدام على النظام الاستعماري في تونس والجزائر والمغرب، والمطالبة بالاستقلال التام لتونس،[1] والانضمام إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة،[2] فهاجت قوات الأمن الاستعمارية وألقت القبض على نحو خمسين شخصا. ومن الغد تقرر إعلان الإضراب العام الذي استمر ثلاثة أيام، وانتهى ذلك المؤتمر بنكبة كما وصفه الحبيب بورقيبة.[3]

ولقد ألغى الأمين باي جميع احتفالات عيد الفطر خشية حصول اضطرابات بالبلاد؛ وسعيا وراء تهدئة الجو ووضع حد للمظاهرات قرر الجنرال "ماسط" بعد رجوعه من باريس الإفراج عن الموقوفين بعد أن قضوا شهرا في السجن،[4] وأعلن يوم 21 نوفمبر 1946 أمام المجلس الكبير عن إجراء بعض الإصلاحات، ولقد قوبل خطابه من طرف التونسيين بعدم الاكتراث.

وفي 16 جانفي 1947م عينت الحكومة الفرنسية المحافظ الاشتراكي السابق "جان مونص" (Jean Mons) مقيما عاما بتونس وهو مدير سابق لمكتب (ليون–بلوم) زعيم الجبهة الشعبية الفرنسية،[5] وكلفته بتطبيق الإصلاحات التي أعلن عنها الجنرال "ماسط" وحال وصوله إلى تونس ألغى المقيم العام الجديد الرقابة على الصحافة، واستأنف الاتصالات مع الزعماء الدستورين وقرر إدخال الإصلاحات حيز التنفيذ، وهي تتمثل في الزيادة من عدد الوزراء التونسيين (6 وزراء عوض 4) ومنح الوزير الأكبر صلاحيات

[1] - Habib Bourguiba: **ma vie, mon œuvre,1944-1951**, op-cti, p 141.

[2]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 71-72.

[3]- الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 145.

[4]- قدادرة شايب: **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص 165.

[5]- الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 146.

أوسع وتحديد مشمولات مجلس الوزراء بصورة أدق. والحقيقة أنه لم تحصل تغيرات جذرية بل اقتصر الأمر على إدخال تعديلات جزئية على نظام الإدارة المباشرة الذي يمثله الكاتب العام للحكومة التونسية.[1]

عين في 19 جويلية مصطفى الكعاك الذي كان قد انتخب عميدا للمحامين، في منصب وزير أكبر وكلف بتشكيل الحكومة الجديدة. ولقد قوبلت الإصلاحات بمعارضة الجالية الفرنسية التي اعتبرتها جريئة أكثر من اللازم وبمناهضة الوطنيين التونسيين الذين لا يتساهلون في مبدأ استرجاع السيادة التونسية بصورة كاملة وشاملة، على أن الحظ لم يساعد الوزير الأكبر الجديد الذي أضاع وقتا كبيرا في البحث عن وزرائه، فما أن تشكلت الوزارة حتى أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام بتحسين الأجور وأدخل الإضراب على سير النشاط الاقتصادي للبلاد. وفي 5 أوت فقررت السلطة بصفاقس تخليص محطة القطارات وورشات شركات صفاقس وقفصة، فاصطدم المتظاهرون بالجيش، وأسفرت الاضطرابات عن سقوط 30 قتيلا و150 جريحا. ولم يغتفر التونسيون للكعاك عدم تحركه أمام هذه الجريمة الجديدة التي اقترفتها إدارة الاستعمار.[2] واعتبروه وزيرا صوريا وألعوبة بين أيدي سلطة الحماية فواصل مهمته بصورة تدعو للرثاء وقد استهزأت به الصحافة الوطنية وأهين في الشارع وسخر منه كل الناس.

كما أن الأمين باي لم يكن محترما من التونسيين لأنه في نظرهم مغتصب للعرش وضعيف الشخصية أمام المقيم العام الفرنسي إذا ما قورن بالمنصف باي. ولقد توفي هذا الأخير عندما كانت كل القوى الوطنية التونسية تسعى بدون جدوى إلى الضغط على فرنسا لتغيير سياستها في تونس،[3] كانت فرنسا تعمل على إقناع قادة الأحزاب الوطنية، والشخصيات التونسية بقبول مشروع الاتحاد الفرنسي لكنهم رفضوه، وهو الذي طلب به فرحات عباس بعد الحرب الكونية الثانية، وواصل الحزب الدستوري الجديد نشاطه على الساحة الوطنية ففي 22 مارس 1947م نظم احتفالات شعبية كبيرة بكل المدن والقرى التونسية لإحياء الذكرى الثانية لتأسيس الجامعة العربية، وكانت هذه الاحتفالات عبارة عن أبراز قوة الحزب الدستوري الجديد وقدرته على التعبئة الجماهيرية، أما النشاط الثاني لهذا الحزب فهو قيامه بإضراب وطني يوم 12 ماي 1947م والذي يصادف الذكرى السادسة والستين لفرض الحماية الفرنسية على تونس، وكذلك إعلان الإضراب العام يوم 13 ماي 1947م احتجاجا على خلع المنصف باي في هذا

---

[1]- قدادرة شايب: **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص 165
[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 603-604.
[3]- المرجع نفسه، ص ص 604-605 .

اليوم رفض حزبي وشعبي لكل الإصلاحات التي جاءت بها السياسة الاستعمارية، لأن الشعب التونسي قد كره سياسة فرنسا الإصلاحية التي لا تسمن ولا تغني من جوع. [1]

واتضح أن النضال الداخلي التونسي بحاجة إلى مساندة خارجية والتي حمل عبأها الحبيب بورقيبة بكل ما يملك من طاقة وإيمان بقضيته العادلة.

كانت هجرة الحبيب بورقيبة إلى القاهرة من أجل جلب اهتمام جامعة الدول العربية بالقضية التونسية، وكذلك اتخاذها كقاعدة للانطلاق نحو البلدان الأجنبية التي يأمل منها الحبيب بورقيبة أن تقف إلى جانب القضية التونسية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد بها مقر منظمة الأمم المتحدة، لكنه بقي تقريبا سنة كاملة معزولا، وعن ذلك يقول[2]:"***وبقيت بالقاهرة سنة كاملة من 1945 إلى 1946 أعمل من أجل القضية الوطنية، وفتحت مكتبا للحزب ووجدت هناك السيد الشاذلي المكي من حزب الشعب الجزائري، وثلة من طلبة المغرب الأقصى.***"

ولكنه ابتداء من فيفري 1946 استطاع أن يكسب صداقة ممثل المملكة العربية السعودية وممثل سوريا والعراق وفلسطين، على إثر نجاحه في كسب صداقات ممثلي الدول العربية المشرقية اتصلت به سفارة فرنسا بالقاهرة لإجراء حوار معه ، حيث يقول[3]:" ***وفي يوم من الأيام اتصلت بي سفارة فرنسا في القاهرة وعرضت علي الاتصال بها وإجراء حوار للتفاهم، فلبيت الرغبة مؤكدا أني دوما على استعداد للتفاهم وتقابلت مع الكبيتان سوليي مستشار السفارة، ولم أتقابل مع سفير فرنسا الم لوكوبي الذي كان في مهمة بالعراق، فسلمت له تقريرا يظهر أنه نال إعجابه نظرا لصبغته المعقولة، ووعدني بمحاولة نشره بجريدة التقدم المصري التي تمولها السفارة الفرنسية، وبعد مدة اتصل الشيخ لخضر حسين بجماعة وقال لهم أن الأنباء متواترة عن اتصال الحبيب بورقيبة بالسفارة الفرنسية والتواتر يفيد القطع، فقلت له: أنا أعرف فرنسا وأعرف سجونها التي لا تعرفها أنت، فمنذ خمس عشرة سنة ونحن في صراع دائم معها في الصحراء وطورا في السجون ومرة في الشوارع معرضين أنفسنا للرصاص.***"

إن السفير الفرنسي بالقاهرة السيد "ليكويي" (Léscuyer) لم يحاول أن يتعرض لنشاط الحبيب بورقيبة بالقاهرة، وقد عرف عن هذا السفير حبه للحرية ومعرفته للمشاكل الإسلامية، ولذلك أراد أن

---

[1]- قدادرة شايب: **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص 166.
[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 164.
[3]- المرجع نفسه، ص ص 164-165.

يجعل من الحبيب بورقيبة صديقا له وليس عدوا، وتمكن من أن يأخذ من الحبيب بورقيبة مذكرة عن طريق الملحق العسكري الفرنسي بالسفارة، وارتاح لأراء الحبيب بورقيبة، ومما جاء في هذه المذكرة: "تأسيس دولة تونسية ذات سيادة ومرتبطة باتحاد مع فرنسا بعد إجراء مفاوضات حرة، وانتخاب برلمان تونسي، وتأسيس حكومة ديمقراطية."[1] إن لقاء الحبيب بورقيبة بالسفير الفرنسي بالقاهرة قد أثارة ضجة في مكتب المغرب العربي والجامعة العربية وقيادة الحزب في تونس، وقد برر الحبيب بورقيبة موقفه بأنه أصبح يعرف طريقه جيدا بعد أن عرف السجون والنفي أكثر من الذين لاموه على ذلك؛[2] وبالرغم من كل الاتصالات التي تمت بين الحبيب بورقيبة وبعض الزعماء العرب، وكان يعلم جيدا بأن القضية التونسية لا يمكن حلها إلا بالتفاوض مع فرنسا، وهذا هو السبب الذي جعله يقبل دعوة السفير الفرنسي بالقاهرة.[3]

ولكن السفير الفرنسي نقل إلى مكسيكو، وأما القبطان "سوليي"(Soulié) فإنه بعد ذهاب السفير لم يقف مع بورقيبة موقفا صريحا بل مال إلى المكر والخداع، فهو الذي أعلمه بمرور بعض الحجيج التونسيين بمطار القاهرة، ولكنه في نفس الوقت منعه من مقابلتهم، فحاول بورقيبة أن يذهب إلى مكة المكرمة أيام موسم الحج، ولكن يجب عليه أن تؤشر السفارة الفرنسية جواز سفره، وتيقن من رفضها، فتوجه إلى صديقه عزالدين شوة، الذي مكنه من الحصول على جواز سفر سعودي، فسافر إلى جدّة، ثم إلى مكة، ونزل بالنزل الكبير (grand hôtel) في مكة المكرمة، وهو خاص بضيوف الملك الذي استقبله بكل حفاوة، واستغرب أعضاء الوفد الرسمي التونسي لذلك، وأدى الحبيب بورقيبة فريضة الحج، ثم رجع إلى القاهرة، وتحصل حينها على جواز سفر من القبطان "سولي"،[4] في هذه الأثناء أي في 9 جوان 1946م التحق بالحبيب بورقيبة في القاهرة خمسة قادة من الحزب الحر الدستوري الجديد قادمين من إسبانيا بجوازات سفر منحها لهم السفير العراقي وهم: الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم والرشيد إدريس والهادي سعيد وحسين تريكي وتمكنوا من فتح مكتب للحزب الحر الدستوري الجديد في: 10 شارع طريح السعد،[5] ودخلت هذه المجموعة حركية جديدة للتعريف بالقضية الوطنية التونسية في مصر وتم بلورة إستراتيجية تقوم على تكثيف الدعاية للقضية التونسية في الشرق الأدنى، وأصدروا نشرية للمكتب اهتمت بالتعريف بالقضية التونسية وفضح السياسة الاستعمارية في تونس، ولكن نجاح هذه الإستراتيجية يتوقف على مدى التنسيق بين قيادة الحزب الدستوري الجديد بمصر وقيادته في تونس، وكان التنسيق صعبا في

---

[1] -Jean Lacouture: op-cit, p144.

[2]- الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 139.

[3] - Habib Bourguiba: **Ma vie, mon œuvre 1944-1951**, op-cit, p 135.

[4]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص ص 116-117.

[5] -Michel Camau: op-cit, p 430.

البداية بينهما خاصة عندما كان الحبيب بورقيبة وحده في مصر، وغم الاتفاق الذي تم بينه وبين قادة الحزب قبل هجرته إلى القاهرة، يقوم على أساس مواصلة النضال في الداخل وإحاطته بكل التفاصيل عما يجري داخل تونس، ليتخذه كأساس لدعايته على غرار أحداث زرمدين في جوان 1946. وفي خريف 1946 مثلا، لم تكن قيادة الحزب الدستوري الجديد في مصر على علم إن كانت الأحزاب الوطنية التونسية التي اجتمعت في مؤتمر ليلة القدر قد توصلت إلى اتفاق أم لا؟ وبالتالي هل انصهرا حزبا الدستور القديم والجديد مع بعضهما؟ والثابت أن الحبيب بورقيبة وجماعته في مصر سيعملون منذ هذه الفترة على إزالة العراقيل التي تقف أمام العمل التنسيقي بين الداخل والخارج.[1]

وفي مارس 1946م حلت بالقاهرة لجنة الهدنة الفلسطينية، فوجد الحبيب بورقيبة الفرصة سانحة له للتعريف بالقضية التونسية وبشرعية مطالبها، وبعد عناء تمكن من إقناع عزام باشا وسلم له مذكرة، شبه فيها التونسيين بالفلسطينيين لأنهم في نظره مازالوا يخضعون للاستعمار الأجنبي متسائلا في تلك المذكرة عن اهتمام الجامعة العربية بالقضية الفلسطينية وإهمالها للقضية التونسية.[2]

وبعد أن تهيأ الجو له قام بجولة في دول المشرق العربي وقد وصف ذلك بقوله[3]:***ثم قمت بجولة كبرى في البلاد العربية بدأتها بعمان، وما أن وصلت إلى عمان حتى تلقيت برقية من الأمير عبد الكريم يدعوني فيها إلى الرجوع، فخاطبته مؤكدا أني لم أتسلم مبالغ مالية من مكتب المغرب العربي، وان نفقات الجولة إنما حصلت عليها من تونس، وزرت سوريا ولبنان والسعودية قبل أن أعود إلى مصر، حيث وجدت جوا قد ساده التوتر، وعين علال الفاسي مكاني على رأس الأمانة العامة بمكتب المغرب العربي، وكنت محل اتهامات مفادها أني تسلمت أموالا من الملوك والرؤساء الذين اجتمعت بهم، وحاولت تفنيد هذه الإدعاءات باعتبارها تكتسي صبغة استعمارية، وطلبت من الشخصيات التي اجتمعت بها أن تؤكد كتابة أنها لم تسلمني مبالغ مالية ومن بين تلك الشخصيات عزام باشا.***" وأثناء جولته هذه ألقى بعض المحاضرات عرف فيها قضية وطنه، وهدفه من ذلك دفع الجامعة العربية على دراسة القضية التونسية، وكان المغرب العربي يكاد يكون مجهولا في الشرق الأوسط، وتمكن بعد عناء كبير من دفع القادة العرب على الاهتمام بعض الشيء بالقضية التونسية.[4]

---

[1]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص ص 133-134.
[2]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص117.
[3]- الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص ص 166-167 .
[4]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص117.

وبعودته إلى القاهرة من جولته في البلدان العربية، حاول الاعتماد على كسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب القضية التونسية، وكان أول اتصال بين الحبيب بورقيبة والأمين العام لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة يوم 29 جويلية 1947م،[1] حيث فتح ذلك للحبيب بورقيبة آمالا، قرر بعدها الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يقول[2]:" ***عقدت العزم على السفر إلى أمريكا ، وفي تلك الظروف عرض علي السفير الفرنسي مسيو لوكيي مبلغا من المال، رفضت أن أتسلمه، وطلبت منه أن يساعدني على الحصول على جواز سفر، وأشعرته بعزمي على السفر إلى أمريكا، بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة وبنيتي في الاتصال بالمسؤولين الأمريكيين، ومنحني تأشيرة الخروج، وفعلا وصلت إلى جنيف بواسطة الطائرة، وهنالك تلقيت برقية من القنصل دوليتل يؤكد لي فيها أن سفري أثار غضب فرنسا واحتجاجاتها، وبقيت في جنيف أياما، إلا أن أُذن لي بمواصلة السفر، واعتقد أن القنصل دوليتل توفق إلى تبرير موقفه من التأشيرة باعتبار أنها حولت على جواز سفر سلم من السلط الفرنسية بطريقة قانونية، ومن جنيف تحولت إلى بلجيكا جوا ثم امتطيت في أنفار باخرة أمريكية كانت تتأهب للعودة إلى أمريكا، وتواصلت الرحلة 15 يوما، وكنت المسافر الوحيد.***"

وصل الحبيب بورقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يوم 2 ديسمبر 1946م بهدف التعريف بقضية تونس في هيئة الأمم المتحدة خاصة، وقد ولّد كل هذا أملا كبيرا لدى الوطنيين التونسيين بقرب تدويل قضية وطنهم بفضل التأيد العربي، وتدعم الحبيب بورقيبة ببرقية وصلته وهو في الولايات المتحدة الأمريكية من صالح بن يوسف وصالح فرحات، باسم حزبيهما في أواخر ديسمبر 1946م، يفوضانه التحدث باسم تونس في المحافل الدولية، ولم يكتف الحبيب بورقيبة بهذا التفويض الحزبي فقط من الدستوريين، بل منحه باي البلاد الشرعي المنصف باي من منفاه في "بو" من جنوب فرنسا تفويضا للتحدث باسمه وباسم تونس في المحافل الدولية، وهكذا ظهر الحبيب بورقيبة منذ 1946م ناطقا رسميا وشرعيا للشعب التونسي ولرمز الحكم الشرعي في تونس.[3] وأما فرحات عباس فقد أصبح الناطق الرسمي والشرعي للحركة الوطنية الجزائرية منذ تأسيسه لحركة أحباب البيان والحرية سنة 1944، لكن مرحلة ما بعد الحرب الكونية الثانية، لم تمكنه من جمع شمل قادة الحركة الوطنية، وذلك بسبب ظهور اختلافات بينه وبين مناضلي حزب الشعب الجزائري، وأما الحبيب بورقيبة فقد بزر نشاطه قبيل الحرب الكونية الثانية،

[1] - ibid. p 429.

[2]- الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص 167.
[3]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص ص 134-135.

وبعدها حيث تلقى تفويضا سنة 1947م للتحدث باسم كل التونسيين، وهذا أعطاه قوة وصدقا زاده حماسا وثقة أكبر بقضيته العادلة.

كانت لرحلة الحبيب بورقيبة أبعاد سياسية، فقد تمكن من تعريف الرأي العام الأمريكي بالقضية التونسية، ولكنه لم يستطع إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها قد حظيت بعطف عدة أوساط سياسية في العاصمة الأمريكية وفي الأمم المتحدة.[1]

قضى في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي شهرين وعاد بعدها إلى القاهرة،[2] وبعودته إلى القاهرة تكوّن مكتب المغرب العربي، وذلك على إثر مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بين 15 و 22 فيفري 1947م وضم كلا من مكتب الحزب الحر الدستوري واجهة حزب الدستور الجديد بمصر، ورابطة الدفاع عن مراكش واجهة حزب الاستقلال المغربي بمصر، ومكتب حزب الشعب الجزائري بمصر، ووفد شمال المغرب الأقصى في اللجان الثقافية بجامعة الدول العربية، وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت بلجنة تحرير المغرب العربي أسندت رئاستها إلى الأمير محمد عبد الكريم الخطابي وأمانتها إلى الحبيب بورقيبة، وقد درس مؤتمر القاهرة الوضع العربي والدولي واتخذت مقررات في غاية الأهمية.

- أن تلتزم كل الأحزاب بميثاق عمل تحريري مشترك.
- لا يجوز لأي حزب ولا لأي حركة أن تنفرد بمفاوضة مع الاستعمار الفرنسي أو تبحث عن حل انفرادي بقضيتها.

وكان بطل الريف عبد الكريم الخطابي والدكتور الحبيب ثامر ويوسف الرويسي والحركة الوطنية الجزائرية قد قرروا خطة تتمثل في الآتي:

1. جلب أكبر عدد ممكن من الطلبة من كافة أقطار المغرب العربي وإلحاقهم بالكليات العسكرية بالقاهرة ودمشق وبغداد، ليكونوا النواة القتالية ويتولوا مهمة تدريب المتطوعين للقتال في صفوف الحركات الوطنية، وإدارة الثورة المسلحة.
2. تهيئة قيام ثورة مسلحة تبتدئ من جدود ليبيا إلى أغادير والصحراء المغربية. وكانت هذه الخطة تتطلب من الاستعمار الفرنسي مليون جندي وهذا العدد من الجنود لم يكن متوفرا للسلطات

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 607-608.
[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، ص 169.

الاستعمارية التي كانت غارقة في حرب منهمكة في الهند الصينية. وهذه الخطة كانت تستهدف تعجيز السلطات الاستعمارية في مواجهة حرب تحرير شعبية عن طريق الثورة المسلحة من حدود ليبيا إلى أغادير.

3. توحيد المغرب العربي عن طريق الكفاح المسلح، وخلق الدولة الواحدة المستقلة المتحررة من الاستعمار كخطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة.
4. جلب طلاب من المغرب العربي وتوزيعهم على المعاهد والكليات والجامعات لتكوين الإطارات اللازمة لتعريب الإدارة والتعليم في المغرب العربي.[1]

دعا هذا المؤتمر إلى بطلان معاهدتي الحماية في تونس والمغرب الأقصى واستقلال الجزائر، وضرورة انضمام بلدان شمال إفريقيا الثلاث بعد استقلالها إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، ورفض مشروع "الاتحاد الفرنسي"،[2] وأما حزب فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فإنه مازال مصرا على إقامة جمهورية جزائرية في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا.

وفي هذه الظروف، أصبح الوطنيون التونسيون خاصة جماعة الدستور الجديد في مصر أو في تونس على حد السواء يعتقدون آملين أن سنة 1947 ستكون سنة تدويل القضية التونسية، أي سنة الحسم في اتجاه إجبار فرنسا على تغيير سياستها الاستعمارية على وقع هذه المتغيرات الدولية، وأصبحت القضية التونسية جزءا من قضية أشمل في الخطابات الوطنية التونسية، قضية رزح بلدان المغرب العربي تحت نير الاستعمار وضرورة تحررها. ومن شبه الثابت أن القضية التونسية تحصلت على الزخم المرجو وطنيا من الدول العربية المشرقية في النصف الأول من سنة 1947 بفضل عرضها في نطاق قضايا بلدان المغرب العربي، وقد تجلى هذا الزخم في التعاطف العربي أثناء المجاعة التي اجتاحت تونس سنة 1947م إثر تتالي سنوات الجفاف، فقد قررت مصر وسوريا في أفريل 1947م مساعدة التونسيين في محنتهم على إثر الدعاية المكثفة التي قام بها الوطنيون التونسيون للدفع نحو هذا التوجه وجسمت مصر عمليا قرارها هذا بإرسال الباخرة "الأميرة فوزية" محملة بـــ 300 طن من الحبوب إلى تونس في ماي 1947م، لكن فرنسا رفضت دخولها المياه التونسية.

---

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 72-73.
[2]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص 135.

ومن الطبيعي أن يزداد الأمل لدى الوطنيين التونسيين في قرب انفراج قضيتهم بفضل دعم "إخوانهم" العرب، فحرصوا حرصا لا متناهيا على الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية يوم 22 مارس 1947م واعتبروا هذا اليوم "يوم العرب" أو "عيد العروبة" كما حرصوا على تطبيق مقررات مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة، وقد تجلى ذلك في إعلانهم يومي 12 ماي ذكرى توقيع معاهدة باردو و 14 ماي ذكرى عزل المنصف باي عن الحكم، يومي حداد وحزن وطنيين وحرصهم الشديد على إنجاح هذين اليومين.

وسيصبح هذا الأمل يقينا وذلك عندما تمكن وطنيو مكتب المغرب العربي بالقاهرة بمباركة ملك مصر فاروق الأول من ترتيب لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي"بطل الريف" إلى مصر يوم 31 ماي 1947م، وقد أحدث هذا اللجوء ضجة إعلامية كبيرة استفادت منها قضية المغرب كثيرا وأعطت دفعا كبيرا لمكتب المغرب العربي بالقاهرة إلى درجة تفكير زعماء حركات تحرر المغرب العربي في مصر (الحبيب بورقيبة، علال الفاسي، عبد الخالق الطريس...) في إعادة سيناريو "الأمير عبد الكريم الخطابي من خلال تهريب المنصف باي من منفاه في فرنسا إلى مصر – وقد شرع فعلا في عملية الإنجاز– وترتيب لجوء زعيم حزب الشعب الجزائري مصالي الحاج إلى مصر، وذلك كي يتسنى تكوين حكومات شمال إفريقية في المنفى أي في مصر تمهيدا واستعدادا لعرض قضية المغرب العربي على أنظار منظمة الأمم المتحدة في خريف 1947. ونعتقد أن الحبيب بورقيبة ساهم إلى حد كبير من رجوعه إلى مصر في مارس 1947 وإلى حد صائفة 1947 في هذا الدفع للقضية التونسية، كم أننا نعتقد إيمان الحبيب بورقيبة آنذاك بأن التدويل المرتقب بات مسألة وقت فقط، وإرتأى في ذات الوقت أن نظام الحكم المرتقب في تونس هو نظام الملكية الدستورية على النمط الإنجليزي وعلى رأسها المنصف باي الحاكم الشرعي للبلاد التونسية بينما يتولى هو منصب رئيس الوزراء.

على كلّ، الثابت لدينا هو اعتقاد قيادة حزب الدستور الجديد في تونس بضرورة التوحد الوطني حتى يبرز التونسيون لدى الرأي العام الدولي في سنة التدويل المرجوّ وهم كتلة متراصة وراء الهدف الأسمى: الاستقلال، لذا دفعت بكل ثقلها التوحيد في هياكل شبابية وطنية خلال النصف الأول من سنة 1947 مثل الكشافة، إذ عمل على البلهوان كلّ ما في وسعه على توحد الجمعيات الكشفية فتسنى توحيد كل من "كشاف تونس" و"جمعية الكشاف المسلم التونسي" في جمعية واحدة خلال جويلية 1947"[1]

[1]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص ص 135-136.

وقد ساءت العلاقات بين لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وبين الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد، نتيجة لاتصالاته المريبة من وراء ظهر اللجنة، وعمله الدائب على استثمار أعمال اللجنة لإبراز ذاته وشخصه بوجه خاص، مما زاد الخلافات بينه وبين الدكتور الحبيب ثامر من جهة وعبد الكريم الخطابي من جهة ثانية.[1]

وقد نشأت بين الحبيب بورقيبة من جهة وبين كل من الدكتور الحبيب ثامر وعبد الكريم الخطابي والمرحوم محي الدين القليبي أحد زعماء الحزب القديم ويوسف الروسي عضو الديوان السياسي للحزب الجديد ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق خلافات وصلت إلى حد القطيعة بينه وبينهم بسبب الاتصالات التي كان يجريها مع أعضاء السفارة الفرنسية بالقاهرة ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية بالقاهرة فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي التي تكونت سنة 1947 بالقاهرة وعينوه بدلا منه علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي وأصبح عبد الكريم الخطابي يتهم بورقيبة علنا بالانحراف والتواطؤ مع الفرنسيين ضد حركة التحرير المغربية ووصلت حدة الخلاف بينه وبين الدكتور الحبيب ثامر إلى درجة أن قال عنه الحبيب ثامر:" ***أنني أخشى على تونس من الاستعمار الفرنسي واستعمار بورقيبة بعد الاستقلال.***"[2] لم يمنع الحبيب بورقيبة من اتهامات زملائه من الدستوريين الجدد سواء في القاهرة أو في تونس أو من رئيس لجنة تحرير المغرب العربي، وقد رأى ذلك ظلما له وتجاوزا لنضاله من أجل القضية التونسية حيث يقول[3]: "***جاءني بواب مكتب المغرب العربي برسالة مرقونة بالعربية من الدكتور الحبيب ثامر يقول لي فيها أن الديوان السياسي كما أعرف قد كف يدي عن المسائل المالية للحزب والمكتب لأسباب يطول شرحها فقلت: عجبا لم يعد لي الحق في أن أقول رأي في التصرف في الأمور المالية، ألست أنا الذي أتى بكم من المنفى بجوازات سفر عراقية؟ وجئت إلى القاهرة للجهاد من أجل بلادي وطفت بمختلف أنحاء العالم داعيا لقضيتها وما انفك عاملا في هذه السبيل.***"

وأما من داخل تونس فكانت تأتيه رسائل إلى القاهرة تخبره بأن صالح بن يوسف، والمنجي سليم يحاولان إبعاده من رئاسة الحزب الدستوري الجديد، وقد عمل صالح بن يوسف على تنظيم الحزب داخل تونس تنظيما محكما، وكون له فروعا ونظم نقابات فلاحين تحت اسم "الاتحاد العام للفلاحة بتونس" ونقابة

---

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 73.
[2]- المرجع نفسه، ص 74.
[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 170.

التجار والحرفين واتحاد العمال ونقابة الموظفين التي أصبحت تعرف بـــ " الاتحاد العام التونسي للشغل"، والهدف من ذلك تنظيم كل الطاقات الحية في تونس لخدمة القضية الوطنية، وكانت هناك عناصر حزبية من أنصار الحبيب بورقيبة منهم الهادي نويرة ومحمود شرشور والشاذلي قلالة وعلاله العويتي يعملون على دعم الحبيب بورقيبة في القاهرة فما كان من المنجي سليم إلا أن أقصى الشاذلي قلالة ومحمود شرشور من المجلس المركزي للحزب، وقد أثبت الأحداث فيما بعد بأن لا المنجي سليم ولا صالح بن يوسف كان يفكر في إقصاء الحبيب بورقيبة في رئاسة الحزب، لأن الظرف الذي كانت تمر به تونس والحركة الوطنية لا تسمح بحدوث تصدع داخل الحزب الدستوري الجديد، خاصة وأن تونس قد دخلت في مرحلة حاسمة من الكفاح في ساحة المغرب العربي الذي يتطلب رص الصفوف وتجاوز الخلافات الشخصية الضيقة حتى لا يستفيد منها الاستعمار،[1] لكن الحبيب بورقيبة لم تكن نيته طيبة تجاه صالح بن يوسف والدكتور ثامر، واعتقد أنهما يحاولان إقصائه من رئاسة الحزب، عن ذلك يقول[2]: ***لكن صالح بن يوسف لما عاد نظم مؤتمر دار سليم. مؤتمر الخيانة والغدر والنفاق وكون ديوانا سياسيا آخر أدخل فيه يوسف الرويسي الذي كان في دمشق ويعرف صالح بن يوسف أنه كان ضدي كما أدخل فيه الدكتور ثامر الذي عين أمين مال الديوان السياسي، ولما كانت بين هذه الجماعة قرابة عائلية فقد وقع تصرف شخصي في مال الحزب لا علاقة له بالمصاريف الحزبية القانونية أما أنا فقد سحب مني كل نفوذ واعتبرت خارج دائرة ذوي الحل والعقد في الحزب والسبب في كل هذه الوقائع أن الجماعة كانت متضايقة من وجودي في تونس فخيل إليهم أنهم قد تخلصوا مني لما أقمت بالقاهرة.***"

وإثر فشل جامعة الدول العربية في دعم القضية التونسية لأنها جعلت فلسطين من أولوياتها، ومع ذلك فإن الدول العربية انهزمت في حربها مع إسرائيل سنة 1948م، وتراجع الدعم الأنجلو-ساكسوني في دعم القضية التونسية اضطر الحبيب بورقيبة للعودة إلى تونس يوم 8 سبتمبر 1949م،[3] بعد أكثر من أربع سنوات من النفي قضاها في مصر تمكن من خلالها الاطلاع على حقيقة الأوضاع في المشرق العربي، واستنتج بأنه لا فائدة من دعم عربي للقضية التونسية، ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لعودته بل دفعه أيضا سبب أخر للعودة إلى تونس وتحديدا صالح بن يوسف، وبدرجة أقل المنجي سليم لإبعاده من موقع القرار الحزبي وتهميشه، والعمل على إبقائه في مصر قدر الإمكان، وقد تجلى ذلك خلال المؤتمر المنعقد

---

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 74-75.

[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 170.

[3] - A.N.T, retour en Tunisie du leader nationaliste Habib Bourguiba, série, M.N, Carton, 55, dossier 3

لحزب الدستور الجديد في تونس في أوت 1945 حيث طالب صالح بن يوسف وجماعته إلى ضرورة محاكمة الحبيب بورقيبة إن لزم الأمر، وتيقنه من أن الوقت لم يحن بعد لتدويل القضية التونسية خصوصا في ظل الحرب الباردة وانعكاساتها السلبية على قضية المغرب العربي الذي لا يمكنه الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا وشريكتها في الحلف الأطلسي،[1] وقبل وصوله إلى تونس أرسل برقية أعلم فيها قادة الحزب برجوعه إلى تونس، ويقول[2]:***أرسلت برقية أعلم فيها بأنني سأصل مطار العوينة (تونس قرطاج الآن) في الساعة الرابعة عشية يوم الخميس، وفي تونس جن جنون جماعة صالح بن يوسف وفزعوا مما سيكون، فقد قرأوا لكل أمر حسابه، إلا أمر عودتي إلى تونس، وقال قائلهم في محاولة لتأليب الرأي العام ضد عودتي، أن قدومي سيجر الحزب إلى الاصطدام من جديد بفرنسا، وما سيترتب عن ذلك من مشاكل وسجن ونفي وبلاء.***"

وصل الحبيب بورقيبة إلى تونس واستقبل بمطار لعوينة استقبال الأبطال فقد وجد في استقباله حشد كبير من التونسيين، ورافقته هذه الحشود إلى قصر قرطاج، وأراد الملك أن يظهر تضامنه مع زائره فظهر أمام الجماهير التونسية بجانب الحبيب بورقيبة واستغرق الحفل 6 ساعات كاملة،[3] ففي رسالة إعلامية ووجهها محافظ الشرطة للدائرة الخامسة بتونس إلى السيد المحافظ المركزي للأمن يحيطه فيها بالاستقبال الحار للزعيم الحبيب بورقيبة،[4] وبعودته إلى تونس استطاع الحزب الدستوري الجديد أن يلملم نفسه من جديد ويهيمن على الحياة السياسية في تونس استعدادا للمعركة الحاسمة.[5]

لقد عاد الحبيب بورقيبة من القاهرة وهو في سن 49 من عمره بعد أن أصبح كهلا تراكمت في ذهنه الكثير من الحكم والتجارب حيث جمع بين ثقافة الغرب وألاعيب الاستعمار ومناورات الشرق؛[6] وفي الحين انطلق إلى العمل السياسي والاتصال المباشر بالجماهير، ومع جميع مناضلي الحزب الدستوري الجديد، داعيا إياهم إلى ضرورة الاستعداد للمرحلة الحاسمة والالتفاف حول الحزب وحول شخصه بالذات للدفاع عن القضية التونسية، وقد طالب من جميع القوى الحية في تونس ضرورة الاستعداد للكفاح مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة[*]والاتحاد العام للمزارعين التونسيين

[1]-خالد عبيد: المرجع السابق، ص 144.
[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 171-172.
[3]- فليكس قاراس: المرجع السابق، ص 122.
[4] -ibid.
[5]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 133.
[6]-الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 154.
[*]- أسسه ويشرف عليه على حظوظه أحد مناضلي الحزب الدستوري الجديد وهو الفرجاني بالحاج عمار.

والاتحاد النسائي التونسي وجمعية قدماء المحاربين التونسيين والشبيبة الدستورية...[1] واتبع مع فرنسا سياسة المهادنة تحضيرا لفترة هيجان شعبي، حيث سيمكنه ذلك من تدويل القضية التونسية، وهنا نرى أن الحبيب بورقيبة قد لجأ إلى سياسة المهادنة التي عابها كثيرا على صالح بن يوسف عندما كان في القاهرة وبفعل لجوء بورقيبة لها انتفت الخلافات مؤقتا بين الزعيمين، وحل التفاهم والوئام بينهما، ما دام متفقين على سياسة المهادنة، ولكن شقت الخلاف بينهما بدأت تتسع يوميا ولكن بصمت، فيما كان صالح بن يوسف يخسر يوميا كانت تلك الخسارة ربحا للحبيب بورقيبة،[2] وعمل الحبيب بورقيبة على تعبئة الحزب حول القضية الوطنية،[3] حيث يقول[4] عن ذلك:" ***رجعت إلى تونس مقرا العزم على استرجاع قيادة الشعب ثم اتجه إلى فرنسا على غرار عملي في عهد "الجبهة الشعبية" وما كدت أنتهي من الاجتماعات والجولات[*] حتى ذهبت إلى فرنسا.*** "

في 12 أفريل 1950م سافر الحبيب بورقيبة إلى فرنسا، وبوصوله إلى باريس جمع الطلبة التونسيين وأمرهم بالاستعداد للقيام بدور المرشدين لقضيتهم وتحرير وطنهم، ويوم 14 أفريل 1950م سلّم لجريدة "لومند" مطالبه السبعة، وهي:

1. تقوية السلطة التنفيذية التي هي عنوان السيادة القومية.
2. تكوين حكومة تونسية صرفة مسؤولة عن الأمن العام يرأسها وزير أكبر يتولى رئاسة مجلس الوزراء بصورة فعلية.
3. إلغاء خطة الكتاب العام للحكومة.
4. إلغاء خطة المراقبين المدنيين.
5. إلغاء الجندرمة الفرنسية.
6. إنشاء جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع العام مهمتها تحرير دستور ديمقراطي النزعة.
7. إحداث بلديات منتخبة تمثل فيها المصالح الفرنسية حيث توجد أقليات من الفرنسيين.[5]

---

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 609.
[2]- الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 156.
[3]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص 145.
[4]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 176.
[*] - A.N.T, Série M.N, Carton 55, Dossier 3, Rapport de la direction des service de sécurité au résidence générale le 10/9/1949 (**Etat d'esprit de la population tunisienne après l'arrivée de Habib Bourguiba à Tunis)**
[5] - Jean François Martin: op-cit, p p 157-158.

وأوضح بورقيبة أن هذا الإصلاحات الجوهرية الرامية إلى استقلال تونس يجب أن تدعم فكرة التعاون بين فرنسا وتونس، ذلك التعاون الذي هو ضروري لتونس من الناحية الجغرافية،[1] وصرح للصحافة الفرنسية قائلا[2]:"***جئت لأضع فرنسا أمام مسؤولياتها.***" ومحذرا السلطات الفرنسية بقوله[3]:"***حذار، إن زمجرة الغضب بدأت تصعد، فقد بلغ استياء التونسيين حد السخط، وإذا ما تواصل الرفض الفرنسي لهذه الإصلاحات الضرورية والعاجلة، فإن ردنا سيكون بشن أعمال شغب.***"

وعن الرد الفرنسي حول هذه المطالب يقول بأن فرنسا تعهدت بأن تعمل على استقلال تونس في إطار الوحدة الفرنسية، ولكنه يقول [4]:***ثم رأى الفرنسيون أن عبارة "الاستقلال" ستشعل النار في تونس، فعوضوها بعبارة "الحكم الذاتي" أو الاستقلال الداخلي فكان ردي: الاستقلال الداخلي طيب نحن راضون به، ثم استقر الرأي على تشكيل وزارة للتفاوض مهمتها السير بتونس نحو الحكم الذاتي أي عن طريق المفاوضات والسلم.***" فهو لم يتخل عن سياسته التي آمن بها المتمثلة في سياسة المراحل، أي خذ وطالب.

إذا رجعنا إلى الرسالة التي أرسلها الحبيب بورقيبة إلى فرحات عباس من القاهرة في جويلية 1946م، أنه عاب عليه مطلب إقامة جمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفيدرالي مع فرنسا، ولكننا نراه يسلك سياسة كان قد نهى عنها فرحات عباس، وطالبه بأن يلتحق بمصالي الحاج، فالحبيب بورقيبة كان يريد أن يجنب وطنه من حدوث اضطرابات وفوضى تؤدي إلى المزيد من الضحايا، لذلك فضل سياسة المراحل لتحقيق استقلال تونس، بينما كان يعلم في سنة 1946م بأن سياسة مصالي الحاج تتمثل في "الكل أو اللاشيء".

وقد وجدت مطالب الحبيب بورقيبة صدى طيبا في أوساط الحزب الاشتراكي الفرنسي والحركة الجمهورية الشعبية (M.R.P) والشخصيات المناهضة للاستعمار مثل المؤرخ الاشتراكي "شارل أندري جوليان" والصحفي المستقل "جون روس" (Jean Rous).[5]

في 17 أوت 1950م، تشكلت حكومة تفاوضية برئاسة محمد شنيق، وأقر مجلسها مشاركة الحزب الدستوري الجديد الممثل في شخص صالح بن يوسف الذي أسندت له وزارة العدل، ولكن تجربة الحوار

---

[1]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص 123.

[2] - ibid. p 158.

[3]- محمد لطفي الشابي: **جريدة الصباح**، المرجع السابق.

[4]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 176.

[5]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 123.

وسياسة المرونة التي انتهجها المقيم العام الفرنسي "لويس بريي" (Louis Perillier) لم تمنع من استمرار الاحتجاجات والإضرابات للضغط على فرنسا لمنح تونس استقلالها الداخلي، ومن هذه الأحداث حوادث النفيضة يوم 20نوفمبر 1950م والتي أسفرت عن استشهاد 5 تونسيين وجرح 20 آخرين، طالب الحبيب بورقيبة بالهدوء ووضع المسؤولية على المستوطنين قائلا[1]: ***إن حزب الدستور هو أول من مد يده إلى المفاوضات، سيكون آخر من يسحب يديه.*** " بعد حوادث النفيضة اجتاحت تونس عدة إضرابات مطالبة بتكوين جبهة وطنية ودعوا إلى الاستقلال التام لا إلى التعاون مع فرنسا.[2]

وتحسبا لتراجع فرنسا عن وعدها قرر الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد تكوين مجموعات مسلحة استعداد للمعركة الفاصلة خاصة بعد الإعلان عن إصلاحات 8 فيفري 1951م، وبالتوازي مع تعطيل المفاوضات ورفض غلاة المستوطنين لها، فقد عزز الحزب الدستوري الجديد دور مكاتبه السياسية الدعائية بداية من سنة 1950م بكل من القاهرة وبغداد (علي البلهوان) ودمشق (يوسف الرويسي) وتركيا (الصادق يمنى) وواشنطن (العابد بوحافة والباهي الأدغم) ولندن (الدكتور الطاهر الخميري) وروما (الهادي مجدوب) ودلهي الجديدة وكراتشي (الرشيد إدريس، الطيب سليم). وأصبح المعسكر الغربي في إطار الحرب الباردة رهانا حقيقيا بالنسبة لإستراتجية الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل الذي حقق نشاطا ملحوظا على الساحة الدولية وتمكن من إقامة علاقات متينة مع عديد النقابات الأوروبية.[3]

نلاحظ أن حزب الدستور الجديد قد تخلى عن مرجعيات مؤتمر ليلة القدر سنة 1946م ومؤتمر المغرب العربي بالقاهرة سنة 1946 ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة سنة 1948، التي كان الحبيب بورقيبة أمينا عاما لها هذا الفعل رفضته شرائح وطنية تونسية منها حزب الدستور القديم، لكن الحبيب بورقيبة قد وضع لكل شيء حسابه، فقد عمل قبل طرحه لخيار التفاوض على ترتيب حزبه وانضباطه، وأبعد معارضيه ومنهم سليمان بن سليمان الذي طرده من الحزب نهائيا سنة 1950م، وإجهاض المعارضة المرتقبة لخياراته من بعض قيادات حزبه في الخارج، حيث أفشل التحالف الذي تم بين عضو الديوان السياسي يوسف الرويسي وحسين التريكي والمغاربة في مصر بداية من جانفي 1950.[4]

---

[1]- الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 159.
[2]- نفس المكان.
[3]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 123.
[4]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص ص 147-148.

عاد الحبيب بورقيبة من فرنسا إلى تونس يوم 3 أوت 1950م، وقد صرح قائلا[1]:" ***كنت موقنا بأن مسألة التفاوض لن تأت بالثمرة المرجوة لكني اغتنمتها فرصة لربح الوقت فالقضية أصبحت تتطلب ترك المانعين، وتكوين مناضلين وإعداد عدة من الرشاشات والذخيرة واقتحام الأخطار والاستعداد للاستشهاد.***"

كان الحبيب بورقيبة يعلم بأن المفاوضات لن تأت بثمارها، ولكنه سلك ذلك الطريق آملا أن يحرر بلاده بأقل الخسائر، ومعروف عنه أنه لم يكن من أنصار الحل الراديكالي وكان يسعى دائما إلى الحصول على استقلال تونس عن طريق التفاوض مع فرنسا مستعملا في ذلك الضغط الرأي العام التونسي أو الفرنسي أو العالمي، وهنا نجد تشابها يكاد يكون شيئا واحدا بينه وبين فرحات عباس قبل اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، ولذلك قام الحبيب بجولة لعدد من الدول العربية والأوربية، حيث يقول[2]:" ***بعد جولتي في أنحاء البلاد قررت القيام بجولة أخرى في العالم.. وشرعت أتجول في العالم فقصدت مصر وباكستان والهند واستقبلني جواهر لال نهرو وعلي خان وأحمد سوكارنو وألقيت خطابا في مجلس الأمة الأندونيسي.. ثم سافرت إلى انجلترا، وهناك زرت السفير الفرنسي السيد "ماسيقلي" وقلت له: أننا لا نطلب إلا ما وعدنا به الفرنسيون وأن الوزير الذي قطع على نفسه هذا العهد باسم فرنسا لم يزل وزيرا للخارجية، وأن الحكم الذاتي الذي نريده سندركه، ومررت بروما حيث تقابلت مع أحمد التليلي وفرحات حشاد وغيرهما وقد جاؤوا لحضور مؤتمر النقابات الغربية، ويوم 17 سبتمبر 1951 ذهبت إلى مدينة سان فرانسيسكو.***"

قام الحبيب بورقيبة بهذه الجولات خارج تونس بهدف حشد مزيد من التعاطف الدولي مع القضية التونسية والضغط على فرنسا نتيجة إصرار الفرنسيين على التمسك بنظام الحكم المباشر فيها، وخلال لقائه بالملك عبد العزيز السعودي في الرياض نصحه هذا الأخير بعدم مهاجمة فرنسا عن طريق معركة تقليدية ومنظمة، ناصحا إياه بإتباع أسلوب حرب العصابات لدفع فرنسا للتفاوض فإذا قبل الفرنسيون بها فعليكم أن تستجيبوا لهم لأنهم جيرانكم وسيساعدونكم على التقدم،[3] ومنحه الملك السعودي كمية من المال استغلها الحبيب بورقيبة في فتح مركز للتدريب العسكري في ليبيا، وبعد مقتل الزعيم النقابي فرحات حشاد

---

[1]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، أرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص176.
[2]- المصدر نفسه، ص ص 177-178.
[3]- الصافي سعيد، المصدر السابق، ص 161.

في جانفي 1952م تسللت أول مجموعة من المجاهدين التونسيين عبر الحدود الليبية لخوض أول معركة في منطقة مدنين ذات الحكم العسكري.[1]

عمل الحبيب بورقيبة أثناء جولته في المشرق العربي وفي آسيا على تأسيس تمثيليات دستورية في البلدان الآسيوية والعربية للتعريف بالقضية التونسية، لكن القوى الوطنية الأخرى لم تنتظر تطبيق سياسة التريث لمواجهة التعنت الفرنسي إذ بدأت تتحرك وتنسق فيما بينها خاصة إثر صدور إصلاحات 8 فيفري 1951م التي لم تمس بمبدأ السيادة المزدوجة، فبرزت جريدة باللغة الفرنسية تابعة لحزب الدستور القديم بعنوان "الاستقلال" وصدر بيان يوم 16 فيفري 1951م أمضاه 58 مثقف تونسي رفضوا فيه الإصلاحات الوهمية، ورافضين المنهج الاستسلامي الذي تبناه حزب الدستور الجديد، حيث اضطرت قيادة هذا الأخير إلى القيام بجولات داخل تونس والتأكيد على تمسكها بالثوابت الوطنية، وقد دفعت أحداث المغرب الأقصى في مارس 1951م القيادات التونسية المعارضة لحزب الدستور الجديد بأن مرحلة القمع آتية إلى تونس لا محالة مثل ما حدث في أفريل 1938م، ولذلك قررت هذه النخب تشكيل "*الجبهة الوطنية التونسية من أجل الاستقلال ومناهضة التعاون*" في ماي 1951م، ضمت قيادات الحزب الدستوري القديم والزيتونيين والمستقلين وأصدرت بيانا دعت فيه إلى ضرورة التمسك باستقلال تونس ووحدة ترابها، وأيد عبد الكريم الخطابي مطالبها لأنها دعت للاستقلال ودعم التضامن المغاربي.[2]

أما الحبيب بورقيبة فقد اعتبر إصلاحات فيفري مرحلة من المراحل طالبا من التونسيين قبولها، متسائلا عن دعوة بعض الوطنيين لاستقالة صالح بن يوسف من الوزارة، لقد ظل الحبيب بورقيبة متمسكا بمنهجه، وهو أن لا يرفض شيئا، ولكنه يسعى دائما إلى استغلال كل ما يقدم له،[3] سياسته هذه وضعته في مأزق سياسي حقيقي فحتى الحزب الشيوعي التونسي رفض إصلاحات فيفري 1951م، وأيدهم في ذلك صالح بن يوسف، لذلك لجأت قيادة الحزب الدستوري الجديد إلى كسر العزلة عنها معتمدة على المنظمات وتجلى ذلك عندما بادر فرحات حشاد إلى عقد اجتماع يوم 12 ماي 1951م بمقر الاتحاد العام التونسي للشغل، واستدعى إليه ممثلين عن حزب الدستور الجديد والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وشخصيات صحفية ووطنية، وتمخض عن هذا الاجتماع تكوين جبهة مضادة لجبهة الاستقلال أطلق عليها اسم "*لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي*" هدفها تحقيق تطلعات التونسيين في مجلس تشريعي

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 161-162.
[2]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص ص 150-151.
[3]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص ص129-130.

منتخب وحكومة مسؤولة أمامهم، وأن الأمين باي كذلك هو الأخر لم يترك حلفائه الدستورين يتخبطون في عزلتهم الوطنية، حيث ألقى خطابا يوم 15 ماي 1951م جدد فيه ثقته في التفاوض، لكن رغم هذا التماسك الذي دعّم الحزب الدستوري الجديد إلا أنه لم يستطع الخروج من المأزق الذي وضع فيه نفسه، ولم يتمكن حتى الوزير الأول محمد شنيق أثناء وجوده في فرنسا في 18 أكتوبر 1951م من إقناع الفرنسيين بمنح الاستقلال الداخلي لتونس بسبب الضغوط التي مارسها المستوطنون في تونس وأنصارهم داخل دوائر الحكم بباريس،[1] على إثر ذلك الوضع المتوتر تبنت لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي الموالية لحزب الدستور الجديد قرار في أكتوبر 1951 تؤكد فيه بأن من حق التونسيين استعمال كل الوسائل المتاحة لهم والتي يرونها ضرورية لإقامة نظام دستوري ديمقراطي يحترم مبدأ وحدة السيادة التونسية، وذلك في حالة ما إذا أقرت فرنسا رفضها منح التونسيين تمثيلا شعبيا ذا ضمانات دستورية، كما وجهت المنظمات الوطنية الموالية لحزب الدستور الجديد دعوة إلى إضراب عام يوم 29 نوفمبر 1951م لدعم ومساندة تحركات الوزير الأكبر محمد شنيق، ولكن فرنسا استمرت في رفضها المطالب التونسية، وذلك من خلال مذكرة 15 ديسمبر 1951م التي أرسلها وزير الخارجية الفرنسي إلى محمد شنيق ردا على مذكرته بتاريخ 31 أكتوبر 1951م، وأكد له فيها مبدأ السيادة المزدوجة بين التونسيين والفرنسيين، وقد أثارت هذه المذكرة استياء كافة الأوساط الوطنية التونسية، وبادر الحبيب بورقيبة بالرد عليها في اليوم الموالي قائلا: ***أن الرد الفرنسي يضع حدا للتجربة التونسية المتمثلة في محاولة التوفيق بين رغائب الشعب التونسي ومصالح فرنسا العليا بتونس، في كنف السلم والصداقة، وهو يقيم الدليل على سوء إدارة فرنسا أو عجزها، ويفتح عهدا من الاضطهاد والمقامة بما فيها من دموع وأحزان وأحقاد. وللمرة الثالثة يجد الحزب الحر الدستوري نفسه أمام محنة تضع كيانه ومستقبل الأمة في خطر، لكنه سيصمد ويثبت لها مثل ما كان الشأن في الماضي، يقينا منه أنها المحنة الحاسمة..***"[2] وبذلك أعطت فرنسا فرصة ثمينة للحبيب بورقيبة لتجديد حملته وإعادة اتصاله المباشر مع الشعب التونسي،[3] وإخراج حزبه من مأزق الحياد عن الصف الوطني، وربما هذا ما كان ينتظره الحبيب بورقيبة لإعادة الوحدة الوطنية حول شخصه وحزبه، بعد أن تمكن من كشف موقف فرنسا وإجبارها على إعلان موقفها أمام التونسيين، وأمام العالم تجاه تطلعات التونسيين المشروعة بتحقيق استقلال بلادهم، وبذلك تمكن دخول المواجهة

---

[1]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص ص 151-152.
[2]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص ص 124-125.
[3] - Norma Salem: **Habib Bourguiba, Islam and the Creation of Tunisia**, éd, Taylor & Francis, London: 1984, p 127.

الحاسمة مع فرنسا،[1] وشرع التونسيون في إضراب عام احتجاجي، جمع كافة المنظمات الوطنية بأمر من الحبيب بورقيبة، دام ثلاثة أيام من 21 إلى 23 ديسمبر 1951م.

عقد الحزب الدستوري في 8 جانفي 1952م برئاسة الحبيب بورقيبة اجتماعا في مدينة المنستير، وتكلم فيه عن خيارات أخرى دون أن يوضحها، وقد فهم الناس أنه يقصد الثورة المسلحة،[2] وفي 13 جانفي 1952م خطب الحبيب بورقيبة في مدينة بنزرت معلنا عن ضرورة التضحية.[3]

عندما أغلقت أبواب المفاوضات أمام الحبيب بورقيبة، وأصبح متهما في تونس بتساهله مع فرنسا، اضطر مرغما إلى اللجوء إلى أسلوب العنف الذي رفضه مرارا، وهنا نجد كثيرا من أوجه التشابه بينه وبين فرحات عباس الرافض لمواجهة فرنسا بواسطة السلاح، ولكن عندما فشلت عند هذا الأخير (الثورة بالقانون)، أضطر إلى الانضمام إلى الكفاح المسلح، وهو الطريق السليم الذي وصل إليه فرحات عباس بعد أن أعيته تجاربه الفاشلة مع الاستعمار الفرنسي.

[1]- خالد عبيد: المرجع السابق، ص 152.
[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 165.
[3]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 125.

خلاصة الفصل

وجد فرحات عباس الجو مناسبا له في الجزائر لممارسة نضاله السياسي، وقد اهتم بالسياسة منذ نعومة أظفاره، حيث راح يكتب مقالات في الجرائد التي كانت تصدر في العشرينات من القرن الماضي في الجزائر منتقدا السياسية الاستعمارية، وطالبا من فرنسا أن تحول الجزائر من مستعمرة لها إلى مقاطعة منها، وجد مكانه بين دعاة الإدماج فانضم إليهم وقاد حركتهم ناكرا وجود وطن جزائري، ففي نظره أن الوطن الجزائري خرافة لأنه أخذ معوله وحفر القبور باحثا عنه فلم يجده، كانت أفكاره في بداية نضاله السياسي بعيدة عن واقع شعبه وتاريخه، فكان نضاله في مرحلة الثلاثينات من القرن الماضي كمن يجري وراء سراب، بعد أن أتعبه الجري وتكسرت معاوله، رجع للبحث عن الوطن الجزائري وسط شعبه فوجده قائما قويا صريحا وواضحا يرفض الذوبان معتزا بأصالته وقيمه، فما كان من فرحات عباس إلا الرجوع عن رومانسيته، والانطلاق من جديد من وطن جزائري غفر لفرحات عباس نكرانه له وضَمه إليه.

أصدر فرحات عباس بيان الشعب الجزائري للدفاع عن الجزائر وتحريرها من الاستعمار الفرنسي، مما عرضه إلى السجن وبعد الحرب الكونية الثانية عرف السجن مرة ثانية، اقتنع جيدا بأن الاستعمار لا يفرق بين جزائري ليبرالي أو راديكالي، ففي نظر الاستعمار أن كل جزائري يهدد أركانه هو خطر عليه، وبخروجه من السجن سنة 1946م أسس حزبا عساه أن يجمع حوله القوى الحية، ولكن حزب الشعب الجزائري تمكن بفضل ثوريته ومطلبه الاستقلالي أن يقود قاطرة الفلاحين والعمال والمهمشين والمظلومين، بينما فرحات عباس قاد قاطرة المثقفين والملاكين أي الطبقة المتوسطة، هذه الطبقة التي قادها فرحات عباس استطاعت أن تفضح سياسة الاستعمار من خلال تمثيلها النيابي وكذلك من خلال صحفها ومؤتمراتها، لكن لم يكن لفرحات عباس القدرة الكافية على قيادة الجماهير الشعبية نحو طريق التحرر أي الكفاح المسلح، الحل الوحيد الذي تركه الاستعمار للجزائريين، رفض فرحات عباس السير في هذا الطريق الذي يختلف مع أطروحته، ولكن قلب الأمور من جميع جوانبها وتفحصها جيدا وشخص الوضع كسياسي محنك وكصيدلي متخصص لا يتسرع في إصدار الأحكام إلا بعد معرفة نتائج المخبر، وأيقن أن الدواء الوحيد لتحرير وطنه يكمن في حمل السلاح لذلك انضم إلى جبهة التحرير الوطني عن اقتناع.

أما الحبيب بورقيبة فإنه يشترك مع فرحات عباس ويختلف معه كذلك، فهو الآخر انضم إلى النضال السياسي منذ نعومة أظفاره أي عندما كان تلميذا بثانوية كارنو، وعند تخرجه من الجامعة راح يكتب مقالات صحفية يندد فيها بالسياسة الاستعمارية، لا يختلف في ذلك عن فرحات عباس، انخرط الحبيب بورقيبة في الحزب الحر الدستوري، ولكنه وجده لا يلبي مطالب الشعب التونسي وأن آلياته لا تتماشى مع مطالع الشعب التونسي، فلذلك عمل على إحداث انشقاق داخل هذا الحزب أثناء انعقاد مؤتمر قصر هلال في 2 مارس 1934م، حيث ظهر حزب جديد حمل اسم الحزب الحر الدستوري الجديد، استطاع هذا الحزب من يوم ظهوره إلى تاريخ إمضاء برتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956م أن يقود شرائح كبيرة من الرأي العام التونسي. وهذا ما لم يتمكن فرحات عباس أن يقوم به في الجزائر، قام بورقيبة بدور القاطرة الدافعة للقوى الوطنية التونسية خلال مرحلة الحركة الوطنية التونسية، وكان يربط دائما بين فكرة التحرر السياسي وفكرة التقدم والتطور حيث طالب منذ 1934م بدستور تونسي، بينما فرحات عباس في هذه المرحلة طالب بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائريين وفي نظره أن التحرر السياسي سيأتي بعد ذلك. عمل الحبيب بورقيبة على تأسيس جبهة شعبية عريضة مناهضة للاستعمار التي ضمت مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية، رغم بقاء بعض الأوساط بعيدة عنه نسبيا مثل الوسط الزيتوني والحزب الحر الدستوري القديم والحركات النقابية المنضوية في النقابات الفرنسية، لكن تطور الظروف الداخلية لتونس بعد الأربعينات صحح مسار تلك الحركات والأوساط الاجتماعية وجعلها تتفاعل إيجابا مع توجهات الحبيب بورقيبة (المجاهد الأكبر) الذي استطاع أن يوجه الكفاح المسلح التونسي حسب سياسته المبنية على مبدأ "خذ وطالب".

بينما وجدنا فرحات عباس قد غير اتجاهه مرتين خلال مرحلة الحركة الوطنية الجزائرية، من باحث عن وطن جزائري داخل فرنسا خلال فترة الثلاثينات حيث دعا إلى منح المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين بدون استثناء ناكرا بذلك وجود وطن اسمه الجزائر، انتقل بعدها إلى البحث عن وطن جزائري متحد مع فرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي ، بينما المسار النضالي للحبيب بورقيبة لم يتغير منذ بداية نضاله السياسي إلى غاية بداية الكفاح التونسي المسلح، فقد تميز مساره السياسي باللين مع فرنسا واللجوء إليها كلما اشتدت عليه ضغوط المستوطنين وسلطة الحماية، محاولا عدم تجاوز طموح الشعب التونسي ورغبته في الاستقلال وعدم شتم فرنسا الديمقراطية لأنها مثله الأعلى والتي سوف يعتمد عليها فيما بعد لتحديث الدولة الوطنية.

الفصل الرابع

إسهامات الزعيمين في الكفاح التحرري المسلح

المبحث الأول: الحبيب بورقيبة ودوره الثورة التونسية المســلحــة (1952-1956)

المبحث الثاني: المفــاوضــات التونسية - الفرنسية والاستقــلال

المبحث الثالث: فرحات عباس ودوره في الثورة الجزائرية المسلحة (1954-1962)

المبحث الرابع: المفاوضات الجزائرية –الفرنسية والاســتقــلال

الفصل الرابع

إسهامات الزعيمين في الكفاح التحرري المسلح

يتناول هذا الفصل مرحلة الكفاح التحرري المسلح في كل من تونس والجزائر، والدور الذي قاما به كل من الحبيب بورقيبة وفرحات عباس؛ من المعروف عنهما أنهما من أنصار التيار الليبرالي الرافض لاستعمال القوة لحل المشاكل، أو اللجوء إلى الأسلوب الراديكالي للقضاء على الاستعمار، فهما كانا يعتقدان جازما بأن فرنسا الديمقراطية سوف تمنح الاستقلال لكل من تونس والجزائر، في حالة الضغط الداخلي والخارجي عليها، فالحبيب بورقيبة كان ينادي بـــ "إخراج فرنسا عبر فرنسا"، وفرحات عباس استعمل أسلوب "الثورة بالقانون"، ولكن منهجيتهما لم تأت بالنتائج المرجوة لأسباب عديدة منها بالأخص رفض الكولون التنازل عن مصالحهم في البلدين، وعدم تفريط فرنسا في مستعمراتها خاصة في المغرب العربي .

وفي هذا الفصل سنتعرف على الدور الذي قام به الحبيب بورقيبة ومسار الثورة التونسية إلى تاريخ استقلال تونس، ثم ننتقل إلى دور فرحات عباس خلال الثورة الجزائرية المسلحة إلى تاريخ الإعلان عن استقلال الجزائر، وسنجد بأن هناك اختلافات كبيرة حول مسار الثورتين المسلحتين التونسية والجزائرية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا الفصل .

قد يظهر للقارئ الكريم بأننا قد أحدثنا خللا في المنهج عندما بدأنا بالجزائر لأن فرحات عباس قد ولد قبل الحبيب بورقيبة، وكان علينا الالتزام بذلك المنهج، لكننا رأينا أن الثورة التونسية المسلحة كانت أسبق من الثورة الجزائرية المسلحة، لذلك سبقنا الثورة التونسية المسلحة على الثورة الجزائرية، ونفس الشيء بالنسبة للدولة الوطنية التونسية فقد بدأنا بها لأنها كانت أسبق من تاريخ استقلال الجزائر.

المبحث الأول

الحبيب بورقيبة ودوره الثورة التونسية المسلحة

(1956-1952)

تعتبر مذكرة 15 ديسمبر 1951م التي أرسلها وزير الخارجية الفرنسي "روبير شومان" (Robert Schuman) إلى الوزير الأكبر التونسي محمد شنيق التي أكدت تأكيدا مطلقا على مبدأ السيادة المزدوجة لتونس، وكذلك على ضرورة إبقاء نوع من المراقبة السياسية الفرنسية على تونس، أي أنها أكدت على ما ورد في اتفاقية باردو 12 ماي 1881م،[1] وكان ذلك إيذانا بانقطاع المفاوضات ورفض مطالب الوطنيين التونسيين، وأعلن الحبيب بورقيبة قائلا[2]: ***إن صفحة من تاريخ تونس قد طويت وأخرى قد بدأت، إن جواب السيد شومان يفتح عهدا من القمع والمقاومة بما لابد أن يصحبه من الدموع والأحزان والأحقاد.*** " أثارت مذكرة 15 ديسمبر 1951م استياءً عميقاً في نفوس التونسيين، وبدأ الموقف الشعبي يتصاعد باتجاه استخدام القوة في مواجهة الاستعمار الفرنسي. ومن جهة أخرى، استهانت هذه المذكرة بالاتجاه المعتدل الذي يمثله الحبيب بورقيبة داخل صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد. وعلى إثر ذلك، غيّر بورقيبة (وتحت ضغط الموقف الشعبي) موقفه من فرنسا واتبع أسلوبا جديداً متماشياً مع طموحات الشعب التونسي التواق للاستقلال، فكتب في اليوم التالي 16 ديسمبر قائلا[3]: ***لقد انتهت صفحة من تاريخ الشعب التونسي لتبدأ صفحة أخرى... فخداع الشعب التونسي قد وصل إلى حدوده، وسوف يعطي هذا الشعب الدليل بأنه قد بلغ مرحلة من النضج لحصوله على حريته...*** "

وفي نفس اليوم أرسلت المنظمات الوطنية التونسية برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية مهددة إياها بكل الوسائل المتاحة لديها والتي يسمح بها القانون الدولي، وأعلنت عن إضراب لمدة ثلاثة أيام (21–22–23 ديسمبر 1951) الذي لقي استجابة شعبية واسعة، وأشرف عليه الحبيب بورقيبة، وطلب كذلك من الحكومة التفاوضية رفع القضية إلى الأمم المتحدة خلال اجتماع المنستير 9 جانفي 1952م، ثم دعا جهرا إلى ضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح خلال اجتماع بنزرت 13 جانفي 1952م، ها هو

---

[1]- عميرة علية الصغير: "من معركة التحرير إلى تكريس السيادة (1952-1964)"، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق، ص 153.

[2]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 134.

[3] - Jean Lacouture: op-cit, p 152.

الحبيب بورقيبة عندما ضاق عليه الوضع وأظلمت الطريق أمامه، وسبقه الشعب التونسي إلى طريق العزة والشرف لاسترداد حقوقه يتحول عن إيديولوجيته الداعية إلى التعقل وعدم إزعاج فرنسا بصوت الرصاص، فهو قد أمر باللجوء إلى السلاح تحت ضغط الظروف.

في يوم 14 جانفي أرسلت حكومة "محمد شنيق" صالح بن يوسف وزير العدل والأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية، لتقديم شكوى ضد فرنسا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وطلبوا كذلك من الدول العربية الآسيوية تقديم القضية التونسية إلى مجلس الأمن، وهذا بناء على مطلب الحبيب بورقيبة،[1] وأما فرنسا فقد اتخذت الاحتياطات لمواجهة أي طارئ ففي يوم 24 ديسمبر 1951م أعفت المقيم العام "لويس بريي" من منصبه وعينت مكانه "جان دي هوتكلوك" (Jean de Hautecloque) المعروف بتصلبه وكراهيته للعرب، ورفضه الحلول السلمية فقد نزل بتونس يوم 13 جانفي 1952م على متن بارجة حربية فرنسية مصحوبة بطائرات مقاتلة مغلقا بذلك أبواب الحوار والتفاوض،[2] وإيذانا باعتماد فرنسا سياسة القمع والترهيب، حيث صرح قائلا[3]: ***إن فرنسا قررت أن تستعمل القوة لإعادة الأمن***"، فـــ "هوتكلوك" رجل بلا قيمة وبلا شرف ارتكب مجازر في أحداث 8 ماي 1945م بسطيف وكذلك في مدغشقر، يفضل القتل والاغتيال وهو رجل سوقي دنيء لا أخلاق له، ولكنه وجد في تونس لوبيات استعمارية دعمته ووقفت إلى جانبه،[4] ويظهر أن الحكومة الفرنسية عينته في تونس للقيام بالعمليات القذرة.

وفي يوم 16 جانفي 1952م أصدر أمرا يمنع فيه كل الاجتماعات العامة والمظاهرات وخاصة الحزب الحر الدستوري الجديد من عقد مؤتمره المقرر 18 جانفي 1952م، واعتقل المقيم العام مجموعة من المناضلات التونسيات ينتمين إلى الحزب الحر الدستوري الجديد إثر عقدهن لاجتماع في مدينة باجة يوم 15 جانفي 1952م،[5] وشن سكان مدينة بنزرت إضرابا عاما يوم 16 جانفي إثر إحالتهن على المحكمة واجهتها الشرطة ورجال الدرك بالعنف أسفرت عن جرح 54 مواطن، وفي نفس اليوم كذلك

[1] -ibid. p 153

[2]- جريدة الصباح 13 جانفي 1952.

[3]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 165.

[4]- المصدر نفسه، ص 166.

[5] - ibid.

انتظمت مظاهرات مماثلة لها في كل من ماطر وفيريفيل (منزل بورقيبة حاليا)،[1] فأعطى على إثر ذلك قادة الحزب أوامرهم للتونسيين بأن يرفعوا من وتيرة الاحتجاجات والإضرابات.[2]

وفي فجر يوم 18 جانفي 1952م تم إلقاء القبض على رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة[3] ومدير الحزب المنجي سليم، ووضعا في الإقامة الجبرية بطبرقة [4] بالقرب من الحدود التونسية الجزائرية، وقد وصف الحبيب بورقيبة ذلك بقوله[5]:" ***وفي صباح 18 جانفي جاءني أعوان السلطة كالعادة فقلت لهم: مرحبا بكم، إنها المرة الثالثة التي تأتونني إلي بيتي لاعتقالي، وقلت لزوجتي ستكون إن شاء الله هذه المرة هي الأخيرة، ولن يطول غيابي، وأخذني أعوان السلطة من الشرطة إلى طبرقة حيث وضعوني في نزل ميموزا.*** " وفي نفس اليوم كذلك اعتقل القياديان الشيوعيان محمد النافع وموريس نزار وعدد من النقابيين وحوالي 20 شخصية من إطارات الحزب الحر الدستوري الجديد، ومجموعة أخرى من المواطنين الوطنيين الذين ينتمون إلى التنظيمات الوطنية، وفي هذه الفترة كانت تونس تعيش تحت حالة الحصار، فانتقلت مباشرة مسؤولية فرض الأمن إلى الجيش الذي زج بآلاف المعتقلين في السجون والمحتشدات،[6] وأبعدوا كلهم إلى الجنوب التونسي، نتج عن ذلك غضب ورفض شعبي وأكد الشعب التونسي بأن سياسة الاضطهاد وإراقة الدماء لن تثني التونسيين عن القيام بواجبهم لأنهم مقتنعون بعدالة قضيتهم، وبرهن الشعب عن ذلك بمظاهرات عارمة في كل المدن والقرى التونسية، وكان ذلك بداية انطلاق الكفاح المسلح بتونس.[7] وأما عن العوامل المساعدة على قيام الكفاح المسلح فهي:

- العوامل الداخلية: تتمثل في تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تونس وخاصة بعد الحرب الكونية الثانية، وقبل اندلاع الثورة المسلحة، ورغبة قادة الحركة الوطنية التونسية في تحقيق الاستقلال وعجز الطرق السلمية التي نادى بها الحبيب بورقيبة في تحقيق الاستقلال..
- العوامل الخارجية: تتمثل خاصة في سقوط الأنظمة الديكتاتورية نذكر منها: سقوط النازية في ألمانيا وسقوط النظام الفاشي في إيطاليا وهزيمة اليابان العسكراتية، وضعف القوى الاستعمارية بفعل الحرب الكونية الثانية، وظهور هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية وتدويل قضايا

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 147.
[2]- الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 165.
[3] - Michel Camau: op-cit, p 582.
[4]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 147.
[5]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 201.
[6]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 155.
[7] -I.S.H.M.N, Tunisie 1951-1954 (**commandement supérieur des troupes des Tunisie (C.S.T.T) Incidents émeutes, maintien de l'ordre. Agression à main armée**), Cartons dossiers,2H154, Bobine, S.389, Folios,769

المستعمرات،[1] وظهور كذلك علاقات دولية جديدة بفعل الحرب الباردة بين المعسكرين، واستقلال بعض الدول العربية والآسيوية..

ردّت السلطات الفرنسية على الموقف الحزبي والشعبي العام بسلسلة أعمال إرهابية وانتقامية تطبيقا للأوامر التي أصدرها "دي هوتكلوك" في 18 جانفي 1952م، وقد كتبت جريدة الصباح على ذلك قائلة[2]: ***إن الامتحانات القاسية التي امتحنت بها الأمة التونسية في تاريخها، فقد كانت دائما عامل يمن وبركة عليها وعلى مستقبلها، ولنذكر أن عواصف سنة 1934 و1938 وسنة 1947 وما تلاها قد مرت بالبلاد التونسية فأحدثت فيها بعض الخدوش التي سرعان ما اندملت، ولكنها لم تقتلع جذور المبدأ الذي أصبح عقيدة راسخة يدين بها الشعب ويسير على هديها...*** " وأما جريدة فرحات عباس "الجمهورية الجزائرية" الصادرة يوم 25 جانفي 1952م فقد كتبت في صفحتها الأولى[3] "*هجوم على الحريات وحقوق الشعب التونسي*" تعرضت في مقالها للأحداث التي جرت في تونس منذ 18 جانفي1952، وفي اليوم نفسه، عقد الحزب الحر الدستوري الجديد مؤتمراً استثنائياً سرياً برئاسة الهادي شاكر (بعد اعتقال بورقيبة) في 18 جانفي 1952م وغيره من زعماء الحزب لدراسة الموقف، ولاتخاذ ما يلزم من قرارات،[4] وأكدوا في مؤتمرهم على ضرورة سقوط الحماية[5] ومنح تونس استقلالها، وعقد معاهدة بين تونس وفرنسا على أساس المساواة، وعلاقة الدولتين في الميدان الإستراتيجي والميدان الاقتصادي والميدان الثقافي، وأكدوا كذلك على ضرورة حماية المصالح الشرعية لكل الجاليات الموجودة بتونس، وأعلنوا بشدة عن احتجاجهم على اعتقال الحبيب بورقيبة ومدير الحزب المنجي سليم وبقية الأعضاء، وتبرأوا من النتائج التي قد تحدث نتيجة تلك الإجراءات، ومؤكدين على ضرورة تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وجددوا ولاءهم لباي تونس، وقد تم إيقاف الهادي شاكر رئيس المؤتمر وأبعد إلى طبرقة يوم 20 جانفي 1952م،[6] وتواصلت المقاومة في الأيام الموالية واتخذت أشكالا متعددة حسب تطور الظروف في الداخل والخارج، ففي أول الأمر كانت على شكل مظاهرات وإضرابات واصطدامات مع رجال الأمن ثم

---

[1]- محمد المختار ناصري: **المقاومة التونسية المسلحة وإشكالياتها 1952-1956**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 2000، ص 10.

[2]- جريدة الصباح 19 جانفي 1952.

[3] - la république algérienne, N° 290, du 25 Janvier 1952

[4]- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 56

[5]- حمد الله مصطفى حسن: **المقاومة المسلحة ضد الاستعمار في الصحافة المصرية (1945-1956)**، في، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1995، ص 107

[6]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 148

تحولت إلى عمليات تخريب واغتيال، وتحولت فيما بعد إلى حرب عصابات في الجبال والأرياف فردت عليها السلطة الاستعمارية بالعنف وتشكيل منظمة إرهابية شبه رسمية تدعى "*اليد الحمراء*" وهي عصابة إرهابية كونها المستوطنون المتطرفون الذين حاولوا استعمال كل الوسائل لإبقاء تونس تحت سيطرتهم،[1] وجندت فرنسا قوات ضخمة للقضاء على الثورة التونسية المسلحة التي لم يكن عدد المجاهدين التونسيين يزيد عن ثلاثة ألاف مجاهد[2]، ففي يوم 24 جانفي 1952م قرر مجلس الوزراء الفرنسي إرسال نجدات من الجيش من فرنسا والجزائر إلى تونس، واستعمل الدبابات لمراقبة الشوارع والنقاط التي تشكل خطرا عليه، كما فرضت السلطات الفرنسية نظام منع التجول ليلا، ففي شهر جانفي 1952م استشهد 67 تونسي وجرح 207، ولجأت القوات الفرنسية إلى حملات تمشيط لمعظم مناطق البلاد تحت تهديد السلاح ومراقبة الطيران، وكانت تلك الحملات أكثر عنفا في المناطق المعروفة بوطنيتها، مثل الوطن القبلي والساحل،[3] وكانت معظم المداهمات وعمليات التمشيط تتم فجرا وبسرعة، باستعمال الشاحنات العسكرية والدبابات، ولعل أفظع عمليات التمشيط هي التي جرت بالوطن القبلي (تازركة، قليبية، حمام الغزاز...) بين 28 جانفي و2 فيفري 1952م، والتي عرفت باسم "عملية مارس" تحت قيادة العقيد "شموكال" (Schmuckel)، حيث اقترفت فيها جرائم حرب من اعتداء على النساء وعمليات القتل منهم أربعة رضّع،[4] وقد وصف فرحات عباس تلك الجرائم في مقال له في جريدة "الجمهورية الجزائرية" بعنوان "*دم الشهداء*" تعرض فيه إلى مذكرة 15 ديسمبر ورفض التونسيين لها والنتائج التي ترتبت عن ذلك، بناء على نظرة المستوطنين للعرب الذين في نظرهم لا يحترمون إلا القوة، وأدان الأعمال الوحشية التي ارتكبها الجيش الفرنسي في تونس.[5]

تشكلت في المدن والأرياف مجموعات الكفاح المسلح بقيادة أحد الزعماء الشعبيين هو الطاهر الأسود. إن توجه الشعب التونسي إلى الكفاح المسلح وتفضيله على العمل السياسي العقيم، مؤشر لبداية تفاقم التناقض بين الأطراف التي تعودت على العمل السياسي، وهو اتجاه تجاوز القيادات السياسية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام التونسي لفكرة الاستقلال، وهنا نجد تشابها كبيرا بين

---

[1] - Sophie Chautard: **<u>les dictateurs du XXe siècle</u>**, éd, Studyrama, Paris, 2006 , p 106.

[2]- جلال يحي: **<u>المغرب العربي الكبير، الفترة المعاصر وحركات التحرير والاستقلال</u>**، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص 1136.

[3]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 135.

[4]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص ص155-156.

[5] - la république algérienne, N° 295, du 29 Février 1952

رغبة الشعب الجزائري في اللجوء إلى الثورة المسلحة منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، ولكن القيادة السياسية الوطنية أخرت رغبته إلى سنة 1954م.

أما على صعيد النضال السياسي في الخارج، فقد سافر صالح بن يوسف أمين الحزب الحر الدستوري الجديد، لعرض قضية تونس على مجلس الأمن، ولم يعد إلى البلاد، بل التحق بالقاهرة بمكتب المغرب العربي وبلجنة تحرير المغرب العربي.[1]

وفي الوقت الذي تشدد فيه الموقف الشعبي والحزبي التونسي، فقد تشدد كذلك الموقف الفرنسي، ولجأت سلطة الاستعمار إلى المؤسسة السياسية المعتدلة فقامت في 26 مارس 1952م باعتقال جميع أعضاء مجلس الوزراء التونسيين. كما استدعت الباي محمد الأمين، وهددت الباي بعزله وتنصيب ابنه في حالة عدم تشكيل وزارة جديدة موالية للسياسة الفرنسية. وعلقت جريدة الجمهورية الجزائرية بقولها: ***إن استعمال القوة دليل على ضعف فرنسا.***"[2] في تونس وعدم قدرتها على مواجهة الواقع .

وأمام الضغط والتهديد عين الباي، وبالاتفاق مع فرنسا في أفريل 1952، صلاح الدين بكوش بعد عزل حكومة محمد شنيق، رئيساً جديداً للوزراء، وهو أحد الإقطاعيين المعروف بميله إلى السلطات الفرنسية، وألف بكوش وزارة جديدة كل أعضائها التونسيين من كبار الملاك الزراعيين، لكن الشعب قابل وزارة بكوش بمشاعر الازدراء لأنها تمثل المصالح الفرنسية، وجرت أكثر من محاولة لاغتيال أعضائها. أما الباي محمد الأمين، فقد اعتزل الحياة السياسية وغادر قصره احتجاجاً على السياسة الفرنسية، وتضامناً مع الموقف الشعبي، فيما نصبت السلطات الفرنسية ابنه عزالدين بايا على تونس.

استمر تفاقم الوضع الداخلي في تونس حتى صيف عام 1952، وأدى ذلك إلى عودة السلطات الفرنسية إلى "سياسة الترضية" من جديد. واستقر رأي المقيم العام "هوتكلوك" على تقديم إصلاحات جديدة وذلك من أجل دعم وزارة بكوش، إضافة إلى قطع الطريق أمام الشكوى التي قدمتها الحركة التونسية من خلال صالح بن يوسف إلى مجلس الأمن، وبمساعدة جامعة الدول العربية والمجموعة الآسيوية. وقد وافقت وزارة بكوش على مشروع الإصلاحات في حين رفضه الشعب في 17 سبتمبر 1952م، وبقرار من "لجنة الأربعين" وقد ترأس فرحات حشاد هذه اللجنة المتكونة من:

[1]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 167.

[2] - la république algérienne, N° 300, du 4 Avril 1952

1. الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد.
2. الحزب الحر الدستوري التونسي القديم.
3. الاتحاد العام التونسي للشغل.
4. الاتحاد العام التونسي للفلاحة.
5. الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة.
6. الغرف الاقتصادية الزراعية والتجارية.
7. اتحاد المحامين.
8. اتحاد الأطباء.
9. اتحاد الصيادلة.
10. اتحاد المهندسين.
11. جميع المنظمات الرياضية والثقافية.[1]

وبرروا أسباب رفضهم بما يلي:إن هذه الإصلاحات تقر أسلوب السيادة المزدوجة بإشراك الفرنسيين في المؤسسات السياسية التونسية، ومن جهة أخرى يعلن مبدأ الاستقلال الداخلي ويخالفه في الميادين الثلاثة الآتية: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والإدارة العمومية...

وبناء على ذلك اعتبروا مشروع الإصلاحات هذه مرفوض، وناشدوا الضمير العالمي لإيجاد حل للنزاع الفرنسي التونسي على أساس القانون الدولي الممثل في ميثاق الأمم المتحدة.[2]

واشتد غليان الشعب التونسي، واشتدت معه حركة المقاومة المسلحة، حيث بدأ التحاق أفواج من المواطنين بالمجاهدين المعتصمين بالجبال، وعملوا على تنظيم قواتهم، وانبثق من هذا التنظيم "جيش التحرير التونسي" الذي أصبح يقوم بعمليات مسلحة متواصلة شملت معظم أنحاء البلاد. أما الموقف الفرنسي فقد تصلب أكثر، إذ قرر هوتكلوك في 1 ديسمبر 1952م، تطبيق مشروع الإصلاحات بالقوة، فاستنجد بالقوات المسلحة الفرنسية، كما شكل "عصابة اليد الحمراء" للقيام بالاعتداء والتخريب والاغتيال. وحاول عن طريق هذه العصابة، تصفية "لجنة الأربعين" وقادة الحركة الوطنية. وكان أبرز ضحاياها الزعيم النقابي العمالي فرحات حشاد، الذي اغتيل في 5 ديسمبر 1952 م بينما كان يهم بالسفر لحضور

---

[1] - I.S.H.M.N, Tunisie 1945-1954 (***Activités syndicales, mouvement nationaliste: Action différentes organisations tunisiennes et réaction de la France***), Cartons dossiers,2H129 D.2, Bobine, S.372, Folios,467

[2]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، 104-106.

مناقشة القضية التونسية في الأمم المتحدة، وبعد هذه الأحداث المؤلمة كتب الحبيب بورقيبة من معتقله رسالة إلى ابنه ومما جاء فيها: ***إن الطريق مازال طويلا وشاقا...***"[1]وقد نعت جريدة الصباح فرحات حشاد وقدمت ترجمة لحياته ونضاله، واعتبرته شهيدا للكفاح، من أجل الطبقة العاملة التونسية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضية الوطنية.[2] وكان مقتل هذا الزعيم النقابي كمن يصب النار على الزيت حيث أدت إلى زيادة اشتعال الثورة، فقد أذاع الاتحاد العام التونسي للشغل بيانا نعى فيه الفقيد ودعا إلى الإضراب العام استنكارا للجريمة،[3] وقابل الشعب التونسي وقواه الوطنية، جريمة اغتيال حشاد، بالاستنكار الشديد وتجمعت الجماهير الشعبية يوم الأحد المصادف 7 ديسمبر 1952م في جامع الزيتونة في العاصمة تونس وخرج الآلاف من المواطنين بمظاهرة كبرى توجهت إلى دار الإقامة العامة الفرنسية للاحتجاج، لكن السلطات الفرنسية ردت على المتظاهرين بإطلاق الرصاص، فسقط الكثيرون بين قتلى وجرحى، ودعا أحمد بن صالح الزعيم الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل لإضراب عام لمدة ثلاثة أيام. فيما تصاعدت أكثر عمليات المقاومة المسلحة وخاصة في المناطق الجنوبية. وعلى الصعيد المغاربي كان للاغتيال صداه في عموم المغرب العربي، حيث خرج الشعب وقواه الوطنية بمظاهرات حاشدة استنكاراً للعمل الإجرامي الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية تجاه زعيم الحركة النقابية فرحات حشاد، وبدأت المواقف العربية والدولية تتبنى قضية تونس وتدين السياسة الفرنسية بشكل أكبر، وتواصل الصراع في تونس بين سلطة الحماية ووزارة شنيق فكان المقيم العام يطالب بإقالتها ولكن الأمين باي رفض ذلك، وقد كلف رئيس الحكومة الفرنسي "إدغار فور" "فرانسوا ميتران" بإعداد تقرير عن القضية التونسية ولكن مشروعه الذي قدمه للحكومة يوم 21 مارس 1952 أي بعد حوالي شهر من سقوط حكومة " إدغار فور" يوم 29 جويلية 1952م لم يكتب له النجاح، بقي المقيم العام "جون هوتكلوك" على استعداد دائم لاستعمال القوة ضد التونسيين،[4] وبقي مصرا على ضرورة إقالة حكومة شنيق، حيث قابل يوم 24 مارس 1952م الأمين باي الذي حرص على حضور محمد شنيق وبعض الوزراء، رافضا إقالة الحكومة، وأرسل برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يشكو له فيها تصرفات المقيم العام المتميزة بالوقاحة والدناءة والإجرام، ولكن هذا الأخير توخى سياسة التصعيد وأوقف يوم 25 مارس محمد شنيق ومحمد بن سالم ومحمد صالح مزالي (وزراء في الحكومة) وتم نفيهم إلى جهة القبلي، كما تم نقل رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب

---

[1] - Jean François Martin: op-cit, p 161

[2]- جريدة الصباح 6 ديسمبر 1952

[3]- حمد الله مصطفى حسن: المرجع السابق، ص 116.

[4] - Raymond Poidevin: **Robert Schuman**, éd, Beauchesne, Paris, 1988, p 100.

بورقيبة ومديره المنجي سليم والهادي شاكر إلى رمادة في الجنوب التونسي.[1]

فمنذ جانفي 1952م و ماي 1953 حوكم 2600 تونسي صدرت ضدهم أحكام قاسية، حيث أعدم 12 منهم، بالإضافة إلى الأعمال الانتقامية التي قام بها الجيش الفرنسي ضد الوطنيين مثل ما حدث في المنستير في 31 أوث 1953م عندما قتل الاستعمار 4 مواطنين تونسيين انتقاما لاغتيال دركي (جندارمي) فرنسي .[2]

وإزاء استمرار السياسة الفرنسية في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لتونس، بدأ التناقض يظهر بشكل أكبر في العمل السياسي بين خطين متعارضين، خط أول آمن وأيقن بأن الحل عند فرنسا وأوروبا عامة (خط بورقيبة)، وهذا الخط وإن كانت بدايات نشأته وطنية راديكالية، لكن ثقافته ومسيرته واتصالاته الأوروبية، قادته إلى أن يتجه اتجاهاً إصلاحياً يقترب من المساومة على حساب المصالح الوطنية. وخط ثاني كان يؤمن بالعمل العسكري، ويبحث في الوقت نفسه عن نظرية سياسية تقوده. وقد تجاوب هذا الخط (صالح بن يوسف) مع التيار الذي كانت تمثله لجنة تحرير المغرب العربي وجيش التحرير التونسي.[3]

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح طوال عام 1953 وفي المغرب أيضاً إلى قيام الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في تونس. وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات التونسية الفرنسية. فقد سحبت الحكومة الفرنسية المقيم هوتكلوك، وعينت مقيماً جديداً "بيير فوازار" (Pierre Voizard) وصالحت الباي محمد الأمين وأرجعته إلى الحكم، وعزلت ابنه الباي عزالدين. وأجرى المقيم العام الجديد اتصالات مع بعض المؤيدين لفرنسا لتشكيل وزارة جديدة، وتم ذلك في 2 مارس 1954م، برئاسة محمد صالح مزالي. وضمت الوزارة الجديدة أعضاء تونسيين وخمسة أعضاء فرنسيين. كما أصدر المقيم العام أمراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيداً لإنجاح مشروع (الإصلاح الإداري) الذي أعلن في 4 مارس 1954م. وبموجب مشروع الإصلاح ألغي (المجلس الكبير) واستبدل بمجلسين أحدهما خاص بالتونسيين والآخر خاص بالفرنسيين، وتحررت الحكومة التونسية نوعاً ما من السيطرة الفرنسية المباشرة، ولو أن سلطاتها بقيت محدودة لأن المقيم العام الفرنسي ظل يحتفظ بالإشراف على شؤون الجيش والبحرية والأمن والإذاعة. وقد رحب الباي محمد الأمين بهذه الإصلاحات وناشد الشعب بالكف عن الثورة المسلحة، كما رحب بها بورقيبة الذي نقل من منفاه بجزيرة جالطة إلى جزيرة قوروا بفرنسا،

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 151.
[2]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 155.
[3]- محمد الميلي: **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب**، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص ص 22-32.

وأطلقت سراح بعض المعتقلين مثل الهادي نويرة والمنجي سليم، الأمر الذي جعل فرنسا تستمر في مخططها لدعم الاتجاه المعتدل.[1]

أما الموقف الشعبي، فقد جاء معاكساً للموقف الحكومي ولموقف بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري الجديد. فقد رفض الشعب إصلاحات "فوازار" بصفتها مناورة لغرض الإبقاء على نظام الحماية، وهكذا وجدت السياسة الاستعمارية الجديدة نفسها في طريق مسدود، فلم تنجح لا وسائل القوة ولا سياسة اللين في إنقاذ الوضع وإيقاف العمليات المسلحة، خاصة وأن فرنسا في هذا الظرف بدأت تتعرض لضغوطات وانتقادات داخلية وخارجية،[2] وبدأت مجموعات الكفاح المسلح في جيش التحرير التونسي تتخذ شكلاً منظماً وكفاحياً واسع النطاق على الرغم من قيام السلطات الفرنسية بإتباع مختلف الطرق للقضاء عليها. وسيطرت قوات جيش التحرير في هذه الفترة على الكثير من مناطق البلاد وخاصة المناطق الجنوبية وبعض المناطق الساحلية، ولم يكن تصعيد العمليات المسلحة في هذه الفترة رد فعل إزاء إصلاحات 4 مارس وإنما كانت تطورا طبيعيا لحركة الكفاح المسلح التي بدأت عام 1952، والتي أكدت تمسك الشعب التونسي بكامل حقوقه الوطنية ورفض سياسة المساومة ومحاولة تجاوز أسلوب بعض القيادات السياسية التي فشلت أو بدأت تساوم على حرية تونس واستقلالها الكامل.

لقد مرت الثورة التونسية المسلحة بمراحل كان زمام المبادرة فيها أحيانا للمجاهدين من تنظيم كمائن واشتباكات مسلحة مع دوريات الأمن والجيش والهجوم على ضيعات المستوطنين وتخريب وسائل النقل والمؤسسات ومعاقبة الخونة، لكن قوات الاستعمار لجأت إلى أساليب قمعية، وتمكنت من السيطرة على بعض معاقل المجاهدين، ولذلك بدأت الثورة المسلحة في تونس تتراجع إلى الموقف الدفاعي وخاصة منذ ربيع 1953م وطيلة سنة 1954م، ولقد وقعت منذ جانفي 1952م إلى ديسمبر 1954م تاريخ تسليم السلاح حوالي 134 عملية منها: 28 عملية سنة 1952م و11 عملية سنة 1953م و95 عملية سنة 1954م، وأغلبها وقعت في المناطق الجبلية من جبال مطماطة في الجنوب إلى جبال خمير في الشمال وضيعات المستوطنين شمال الظهرية، كما حدثت كذلك عمليات فدائية داخل المدن استهدفت منشآت المستوطنين والأشخاص، مثلا تخريب محطة القطار بقابس في وضح نهار 12 مارس 1952م، وإطلاق الرصاص على أشخاص كانوا في مقهى أوروبي في "فيري فيل" (منزل بورقيبة حاليا) أحد معاقل الاستعمار،

[1]- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 59.
[2]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 165.

واغتيال مدير الإدارة المركزية للجيش الفرنسي المقدم "دو لا بيون " (De La Pailonne) 24 جويلية 1954م واغتيال العملاء، خاصة في شهر أفريل وماي 1953م من ذلك اغتيال الشاذلي القسطلي نائب رئيس بلدية الحاضرة يوم 2 ماي 1953م وولي العهد عزالدين باي يوم 1 جويلية 1953م وتميز ربيع 1954م باستهداف ضيعات المستوطنين بالحرق أو اغتيال أصحابها، من ذلك قتل خمسة منهم في يوم واحد بجهة الكاف في 26 ماي 1954م حيث أضحت حياة المستوطنين غير آمنة. وكانت أهم المعارك التي استبسل فيها المقاومون التونسيون واستشهد فيها الكثيرون (ما يزيد على 288 شهيدا) وقعت من ربيع 1954 إلى نهاية هذه السنة، لأن السلطة الاستعمارية كانت قد جندت قوات ضخمة وعزمت على القضاء على المقامة المسلحة التي أصبحت مصدر قلق كبير للجاليات الأوروبية بالبلاد وتهدد الوجود الاستعماري فيها خاصة وأن الحكومة الفرنسية جنحت منذ جوان 1954 إلى إيجاد مخرج سلمي للأزمة التونسية والتفاوض مع الوطنيين دون ضغط مسلح عليها. وقد جدّت أهم الاصطدامات في الوقائع التالية: معارك جبال عرباطة (27 مارس و 9 جوان و 5 جويلية)، معركة جبل إشكيل (22 ماي 1954)، معركة مكثر (14 جوان 1954)، معركة جل قضوم (4 أوث 1954)، معركة جبل هداج (1 سبتمبر 1954)، معركة جبل بوهدمة (13 سبتمبر 1954)، معركة جبل المالوسي (24 سبتمبر 1954)، معركة جبل كريشان (3أكتوبر 1954) معركة جبلي قضوم وعكروتة (8 أكتوبر 1954)، معركة جبل بوقو (13 سبتمبر 5419) معارك جبال سيدي عيش 1954.[1]

نتائج عمليات الكفاح المسلح 1954

(20 مارس – 20 جويلية 1954م)[2]

القتلى والجرحى	تونسيون	فرنسيون
عدد القتلى حوالي 70	حوالي 50	حوالي 20
عدد الجرحى حوالي 70	حوالي 40	حوالي 30
عدد القتلى من الثوار	53	
عدد الموقوفين من الثوار	29	

وبالتوازي مع الكفاح المسلح الداخلي، واصل الوطنيون التونسيون نشاطهم الدبلوماسي الذي بدأوه منذ نهاية الحرب الكونية الثانية للتعريف بقضيتهم وكسب الأنصار، وخاصة منذ هجرة الحبيب بورقيبة إلى

[1]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص ص 162-163.
[2]- خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 167.

القاهرة في مارس 1945م، حيث راهنوا على جامعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفرو-آسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة وعلى التضامن المغاربي، وكانت إستراتيجية الوفد التونسي الخارجي تعمل على توظيف كل ما يقوم به الاستعمار داخل تونس من قمع وقتل واضطهاد، وذلك من أجل كسب المجتمع الدولي للضغط على فرنسا، ومن أبرز دبلوماسي الوفد الخارجي الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف بالقاهرة التي استقر فيها منذ جانفي 1952م هاربا من الاعتقال، وكانت له اتصالات بالحكومات والهيئات العربية والأجنبية والمؤتمرات الدولية، ونشطت كذلك بشكل فعال مكاتب الحزب الدستوري الجديد في كل من جاكرتا (الرشيد إدريس) وفي دمشق (يوسف الرويسي) وفي ستوكهولم (علي بن سالم) وفي طرابلس (علي الزليطلي) وفي نيويورك (الباهي الأدغم) وفي باريس (محمد المصمودي) الذي كان له دور هام وفعال في إثارة الرأي العام الديمقراطي الفرنسي، وفي أوروبا حول الحالة الصحية التي كان عليها الحبيب بورقيبة في منفاه، واستطاع محمد المصمودي بدبلوماسيته أن يقنع السياسي الفرنسي والنائب الاشتراكي "آلان سافاري" بالاتصال بالحبيب بورقيبة في منفاه، وقد تدخل الرئيس جمال عبد الناصر لدى السفير الفرنسي بالقاهرة طالبا منه نقل الحبيب بورقيبة إلى مكان أكثر ملائمة نظرا لصحته. وكان الحبيب بورقيبة يكتب رسائل من منفاه إلى محمد المصمودي يقول له فيها :"***إنه رغم الظروف القاسية التي كان يعانيها، ومعاملة الحكومة الفرنسية له بهذه الطريقة فإنه لازال يأمن بإمكانية التعاون مع فرنسا.***"[1] وفي رسالة أخرى وجهها إلى جريدة "لإكسبراس" نشرتها يوم 29 ماي 1954م، ذكر فيها الحبيب بورقيبة[2]:"***بأن الأمة التونسية لم تنقطع أبدا عن المطالبة باسترجاع سيادة البلاد سواء من المؤتمن عليها (أي الباي) أو ممن يمارسونها باسمه أي المقيمين العامين والإدارة الفرنسية. ذلك أن صلاحيات فرنسا بالبلاد التونسية رغم اتساع نطاقها من الناحية العملية، كانت مقامة على أسس غير ثابتة، مردها عدم ثبات السلطة البايليكية، ولا يمكن للزمن أن يغير هذا الوضع، لأنه لا يمكن معارضة الأمة بأي إجراء قانوني، ولكن الخطر كان ضئيلا، مادام المؤتمن على السيادة متفق مع المتخلي له، على حرمان المالك الشرعي، أي مادامت فرنسا معتمدة على انقياد الباي أو تواطئه لحرمان الشعب من حقوقه الدستورية، وإذا ما رفع الشعب صوته فإنه يقهر طبقا للأوضاع، إن الكفاح سيكون طويلا وشاقا وسيخوضه الشعب إلى النهاية بدون حقد ولا وهن لا تحدوه إلا غريزة البقاء.***"

وأما في المغرب العربي فقد كثف التونسيون نشاطاتهم مع زملائهم المغاربة في الدول الثلاثة،[3]

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 110.
[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 642-646.
[3]- عميرة علي الصغير: المرجع السابق، ص 166.

أثمرت كل هذه المجهودات بتعاطف دولي مع القضية التونسية والمغربية وخاصة لدى الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة والصحافة الليبرالية التي انحازت للقضية التونسية، وعبأت الرأي العام العالمي ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية،[1] وبذلت جهودا كبيرة للضغط على البيت الأبيض ليؤثر بدوره على حليفته فرنسا، وإن كان التونسيون لم ينجحوا في جعل منظمة الأمم المتحدة تصدر قرارا تلزم فيه فرنسا بإلغاء نظام الحماية على تونس والاعتراف باستقلالها، فإنهم تمكنوا طرح قضيتهم عليها وذلك في خريف 1952م حيث صدرت لائحة عنها في ديسمبر 1952م طالبت الدول الأعضاء فيها فرنسا بتحسين أوضاع المؤسسات التونسية والتفاوض مع التونسيين، طبقا لميثاق الأمم المتحدة.[2] وبذلك دخلت القضية التونسي في دور جديد لعبت فيه الدبلوماسية دورا هاما حيث أخرجتها من محيطها الضيق إلى المحيط العالمي الواسع وكسبت أنصارا، وأصبحت تعد من قضايا الدولية الهامة التي تتطلب حلا سريعا من أجل المحافظة على السلم العالمي،[3] نلاحظ أن الثورة التونسية المسلحة ركزت كثيرا على الهيئات الدولية لنيل الاستقلال أكثر مما ركزت على الكفاح المسلح، بينما نجد الثورة الجزائرية قد ركزت بشكل كبير على الكفاح المسلح والدبلوماسية، وهذا راجع لطبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر الذي اعتبر الجزائر فرنسية.لقد استطاع الحبيب بورقيبة بهذه الروح العالية أن يكسب أصدقاء فرنسيين منهم "منداس فرانس" و"إدغار فور" و"فرانسوا ميتران" حيث أدركوا أن خطة الحبيب بورقيبة منذ بداية نضاله السياسي هي العمل على أن يصل بتونس إلى استقلالها عن طريق التفاهم مع الفرنسيين، وكان في أثناء الحرب الكونية الثانية يراسل صديقه الفرنسي "بيار جيلي" من سجنه من سان نيكولا بفرنسا قائلا له: ***إنه يأسف أن يكون في أحد سجون فرنسا في حين أنه كان يجب أن يكون إلى جانب فرنسا وهو يخشى أن يفرج عنه من طرف المحور.*** " وكل ما كان يرجوه هو أن يخرج من السجن بواسطة فرنسا.[4] ولذلك رأى الفرنسيون بأن أحسن عنصر يمكن الاعتماد عليه لمواجهة التيار الوطني الثوري الراديكالي هو الحبيب بورقيبة. وبدأت فرنسا تبحث عن طريق للمساومة التاريخية، ولجأت إلى الأسلوب الناعم مع الحبيب بورقيبة الذي فتحت معه بابا آخر.

---

[1]- عبد القادر لعريبي: المرجع السابق، ص 108.
[2]- عميرة علي الصغير: المرجع السابق، ص ص 166-167
[3]- **المجلة الزيتونية**: "القضية التونسية"، المجلد 8، ج1، مارس 1952، تونس، ص 47
[4]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 110

المبحث الثاني

المفاوضات التونسية - الفرنسية والاستقلال

يعالج هذا المبحث المراحل التي مرت بها المفاوضات الفرنسية–التونسية إلى تاريخ استقلال تونس استقلالا تاما، وكذلك الصراع اليوسفي–البورقيبي الذي تزامن مع سير المفاوضات وانعكاساته.

إن المفاوضات الجدية لم تلجأ إليها فرنسا مع تونس إلا بعد عجز جيشها وسياستها في القضاء على الكفاح التونسي المسلح أو القضاء على المنظمة الإرهابية التي تمثلها "اليد الحمراء"، وقد سقط على يدها الكثير من الشهداء التونسيين، ومنذ شهر أفريل و ماي 1954م تورطت فرنسا بحرب ضروس بالهند الصينية انتهت بهزيمتها في معركة "ديان بيان فو"[1]، وفي 18 جوان 1954 دعي اليساري الفرنسي "بيار منداس فرانس" وهو مثقف يهودي ينتمي إلى الطبقة البورجوازية الفرنسية[2] إلى رئاسة الحكومة الفرنسية لإنقاذ فرنسا من إفلاسها الاستعماري في آسيا وأفريقيا، وقد أدلى أثناء تنصيبه بالتصريح التالي[3]: ***أنني لا أقبل أي تردد، ولا أي تحفظ لتحقيق الوعود التي قدمناها إلى شعوب علقت ثقتها فينا، فلقد وعدناها بتمكينها من إدارة شؤونها بنفسها، وسنبر بوعودنا.*** " سارعت حكومة "منداس فرانس" بعد انتهائها من مفاوضات جنيف مع الفيتناميين إلى الاتصال بزعماء الحركة الوطنية التونسية، وتم الاتصال بين الحبيب بورقيبة و"منداس فرانس" سرا لاطلاعه على المبادرة الفرنسية وهو في قصر "لافيرتي" بفرنسا، وعن ذلك يقول الحبيب بورقيبة[4]:" ***وعندئذ طلب السيد منداس فرانس مقابلتي بصورة سرية، وفعلا تمت المقابلة في دار السيد سماجة مدير صحيفة "كومبا" واستعرض أمامي الوضع السيئ الذي عليه الحكومة الفرنسية بسبب المعارك في تونس وثورة الجزائر* والمغرب فيما بعد. واستفسرني عن الحل فقلت له:إنكم تطاردون المقاومين في تونس، وهم يدافعون عن أنفسهم، لقد جرت معارك كبرى من بينها معركة برقو** التي قتل فيها 80 جنديا، وعرضت عليه أن يعدني بكف الجنود الفرنسيين عن ملاحقة***

---

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 648.

[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 180.

[3]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص648.

[4]- الحبيب بورقيبة: **<u>حياتي، آرائي، جهادي</u>**، المصدر السابق، ص 209

*- يظهر أن الحبيب بورقيبة نسي تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية، فعند التقاء منداس فرانس به في شهر جوان 1954 لم تكن الثورة الجزائرية قد اندلعت.

**- شارك في هذه المعركة 80 مجاهدا (فلاقة) قدموا من الشمال ومن جلاص والفراشيش والهمامة، استقر بعضهم في جبل برقو في ليلة السبت 13 نوفمبر 1954م وصعد البعض الأخر إلى الجبل عند الفجر بداية من الساعة الرابعة صباحا وكان الجو مغيما، مع تساقط رذاذ من المطر لم تقتصر معركة برقو على جبال سليانة بل شملت المعارك جبال وسلات وكسرى وجبل دبوس وشمال غرب جبل السرج وفكيرين، شارك فبها قادة أمثال لعروسي بن سالم وحمو بن سعيد وعبد المجيد العماري وسالم الورغمي واليزيدي وحسب تصريحات عبد الله بوكشير الذي ألقي عليه القبض خلال= = المعارك يوم 15 نوفمبر 1954م ذكر أن الحزب الدستوري هو الذي أمر الثوار بالسبق لاحتلال المواقع الإستراتجية في الجبل يوم 13 نوفمبر قبل

الفلاقة مقابل أن أصدر الإذن لهم بتسليم أسلحتهم لا للسلط الفرنسية وإنما للجان حربية تتولى بدورها تسليمها للحكومة، فقبل الاقتراح، وحذرته من مغبة عدم الوفاء بالالتزام، وذكرت له أن إصابة واحد من الفلاقة بأقل مكروه يعرض الوضع إلى الانهيار من جديد.. " وقد علق الحبيب بورقيبة على ذلك اللقاء بقوله: ***إن الاستقلال يظل الطموح الأكبر للشعب التونسي، وتشكل مقترحات منداس فرانس مرحلة حاسمة.*** " ويدخل موقفه هذا في إطار إستراتيجية تكمن في قبول الحلول المرحلية للتوصل إلى الاستقلال التام؛[1] لقد كان الحبيب بورقيبة يثق في صدق ونزاهة "منداس فرانس" الذي كانت له معه علاقات ودية، وقد كان كذلك للسيد "آلان سافاري" في الوزارة في إزالة كل الشكوك، لذلك اطمئن الحبيب بورقيبة ووافق على السياسية الفرنسية الجديدة بتونس.

في 30 جويلية 1954م صادق مجلس الوزراء الفرنسي على مبدأ منح الاستقلال الداخلي لتونس،[2] بعد أن تلقت فرنسا هزيمة كبرى في معركة "ديان بيان فو"، فبعد فترة من العذاب النفسي تقبلت الهزيمة رغما عنها، ولكنها لم تكن ترغب أن تحدث لها هزيمة أخرى في تونس، وخاصة أن فرنسا كانت تخاف من أن تتحد الحركات الثورية المسلحة في المغرب العربي، لذلك لجأت إلى محاولة إبعاد الحركات الثورة التونسية المسلحة عن ميدان المعركة، وفي 31 جويلية 1954م زار "بيار منداس فرانس" تونس مرفوقا بالماريشال "جوان" والسيد "كريستان فوشي" وزير الشؤون التونسية والمغربية يصحبهم المقيم العام الجديد "بويي دو لاتور" وتوجهوا كلهم إلى قصر قرطاج، حيث أعلن فيه رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس" وبحضور الباي عن الاستقلال الداخلي لتونس؛[3] ومما جاء في كلمته ما يلي[4]: ***إن الحكومة الفرنسية تعترف بالاستقلال الداخلي للدولة التونسية، وتعلن فرنسا ذلك عن حسن نية، وهي حريصة في نفس الوقت على تأكيد ذلك من حيث المبدأ والعمل، على أن توفر جميع الحظوظ لتحقيق النجاح..إن درجة التطور التي بلغها الشعب التونسي والتي يحق لنا أن نبتهج بها، لا سيما وقد ساهمنا كثيرا في ذلك، وكذلك قيمة نخبته اللافتة للنظر، تبرز قيام ذلك الشعب بإدارة شؤونه بنفسه..وبناء على ذلك فإننا مستعدون لإحالة الممارسة الداخلية للسيادة إلى شخصيات ومؤسسات تونسية.*** " واستجاب الحبيب

وصول القوات العسكرية الفرنسية، ولقد أثرت تلك العملية على المفاوضات الجارية بين تونس وفرنسا، وكادت تنقطع. (**عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي، تونس 1881-1956، مركز النشر الجامعي، تونس 2005، ص ص 543-544)**

[1]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 5

[2] - V-Y Mudimbé et autres: **L'Afrique et son environnement européen et asiatique**, Editions, L'Harmattan, Paris, 2008 , p 37.

[3] - Jacques Simon. **Novembre 1954, la révolution commence en Algérie**, éd, L'Harmattan, Paris, 2004, p 144.

[4]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 649.

بورقيبة من منفاه لخطاب "منداس فرانس" وصرح يوم 1 أوث قائلا:***إن هذه المقترحات تمثل مرحلة هامة وحاسمة في طريق إعادة السيادة الكاملة للبلاد التونسية. إن الاستقلال هو الهدف الأسمى للشعب التونسي، ولكن السير نحو هذا الهدف لن يكتسي بعد اليوم بصبغة الصراع بين الشعب التونسي وفرنسا.*** " أما صالح بن يوسف فقد صرح قائلا:***إن الاستقلال الداخلي خطوة أولى في طريق الاستقلال التام، إن الاستقلال الداخلي مرحلة انتقالية نحو تحقيق الاستقلال التام الذي كان وسيظل دائما هدف حزبنا.*** " [1]

اجتمع الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد في جنيف يوم 3 أوث 1954م برئاسة صالح بن يوسف وتمت الموافقة على مشاركة الحزب الدستوري الجديد في حكومة التفاوض، وتم تشكيل حكومة تفاوضية برئاسة الطاهر بن عمار[2] يوم 7 أوث 1954م، ويقول الحبيب بورقيبة[3]:"***واتفق الرأي في نهاية الأمر على تكوين حكومة تتولى التفاوض لإيصال تونس إلى الحكم الذاتي ووقع التفكير في إسناد نصف المناصب فيها لتونسيين مستلقين والنصف الآخر للدستوريين.*** " وتشكلت من مديرين فرنسيين مكلفين بتسيير إدارات التعليم والمالية والبريد والأشغال العمومية و5 شخصيات تونسية مستقلة و4 ممثلين عن الحزب الحر الدستوري الجديد وهم الصادق المقدم والهادي نويرة والمنجي سليم ومحمد المصمودي، ولإنهاء الكفاح المسلح في تونس وتهيئة الظروف الملائمة لإنجاح المفاوضات ألغى المقيم العام الجديد بأمر صادر في 4 سبتمبر 1954م قرار حل الحزب الحر الدستوري الجديد، ونقلت السلطات الفرنسية الحبيب بورقيبة إلى "أميلي" (Amilly) جنوب باريس وسمحت له بالتجول داخل فرنسا ومتابعة سير المفاوضات، وفي هذا اليوم أعلن رسميا في تونس عن بداية المفاوضات بين فرنسا وتونس، وانتقل الوفد التونسي بعد ذلك إلى باريس، حيث تواصلت المفاوضات في 13 سبتمبر 1954م واستمرت لمدة 8 أشهر تخللتها صعوبات وخلافات بين المتفاوضين ناتجة أساسا عن تصلب المفاوض الفرنسي الذي كان تحت تأثير المستوطنين بتونس ومسانديهم في فرنسا خاصة بعد سقوط حكومة "منداس فرانس" –وقد تعرض "منداس فرانس" إلى انتقادات حادة من أحزاب اليمين الذين اتهموه بأن تفاوض حكومته مع التونسيين حول الاستقلال الداخلي هو الذي دفع الجزائريين للقيام بثورتهم–[4] وعوضت حكومته بحكومة

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p 158
[2] - Jacques Simon: **Novembre 1954, la révolution commence en Algérie**, op-cit, p 144.
[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 210.
[4]- عبد الكريم عزيز: المرجع السابق، ص 544.

"إدغار فور" يوم 5 فيفري 1955م،[1] وكان على فرنسا أن تدرك أن عليها أن تحزم أمتعتها وتغادر المغرب العربي بعد أن أعلن الجزائريون عن قيام ثورتهم العظمى.

واتفق الطرفان الفرنسي والتونسي على توجيه نداء يوم 22 نوفمبر 1954م إلى المجاهدين لتوقيف الكفاح المسلح وتسليم أسلحتهم لأن الثورة الجزائرية قد بدأت تحفر قبر الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، وخاصة بعد أن استبشر المجاهدون التونسيون والمغاربة خيرا باندلاع الثورة الجزائرية، فارتفع عدد المجاهدين في كامل البلاد التونسية وزادت هجوماتهم أكثر. هل تستطيع فرنسا أن تتحمل "ديان بيان فو" للمرة الثانية في المغرب العربي؟ ففرنسا كانت في هذا الوقت مازالت تعاني من آثار صدمة هزيمتها في الهند الصينية. فرؤيتها لثوار مسلحين في تونس والجزائر والمغرب يدمي جراح هزيمتها في "ديان بيان فو".

اشترط المقيم العام الفرنسي بتونس "بويي دو لاتور" ضرورة وضع حد للأعمال المسلحة قبل إبرام أي اتفاق يخص الاستقلال الذاتي لتونس،[2] وتلتزم السلطة الفرنسية بمنح الأمان لهم وعدم تتبعهم مستعينة بذلك بقادة الحزب الحر الدستوري الجديد، في حين كانت الوزارة التونسية تطالب بهدنة لإجراء مفاوضات، لكن الحكومة الفرنسية كانت تطالب وتلح على ضرورة تسليم أسلحة المقاومين، وراهن الحبيب بورقيبة على الاستجابة للشرط الفرنسي، مما أدى إلى ظهور خلاف حقيقي بين رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة وبين الأمين العام للحزب صالح بن يوسف الذي اعترض على مبدأ التسليم قبل الاتفاق،[3] وتمت في أواخر نوفمبر عملية تسليم الثوار لأسلحتهم، وتكونت لجان مشتركة تولت الإشراف على ذلك وقد أحصت هذه اللجان نزول 2713 مقاوما قدموا 2144 بندقية قديمة، وتواصلت بعدها المفاوضات بشكل أكثر خاصة في الميادين الاقتصادية والإدارية والثقافية، ولكن لم يتم الاتفاق بالنسبة لتونسة الشرطة كما أن الحكومة الفرنسية كانت تطالب بمنح حقوق سياسية للجالية الفرنسية، مع إمكانية تمثيلها في المجالس المنتخبة،[4] وبذلك دخلت المفاوضات في مأزق، ورجع الوفد التونسي المفاوض إلى تونس يوم 19 جانفي 1955م للتشاور مع الديوان السياسي والحكومة التونسية، ثم عاد إلى فرنسا يوم 21 جانفي 1955م بمعية رئيس الوزراء الطاهر بن عمار، واستأنفت المفاوضات بعد استشارة صالح بن

---

[1]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 168.
[2]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 651.
[3]- حمد الله مصطفى حسن: المرجع السابق، ص ص 131-132.
[4]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 170.

يوسف والحبيب بورقيبة، واقتنع الوفد الفرنسي بتونسة الشرطة، ورفض الوفد التونسي بقاء الجنوب تحت سلطة الأمن الفرنسي مع قبوله بمبدأ وحدة السيادة التونسية، لكنه كان كذلك رافضا لمبدأ *"الكل أو لا شيء"* وقبل ببعض التنازلات الظرفية في مجال الأمن، بعد سقوط حكومة "منداس فرانس"، واصل "إدغار فور" مهمة التفاوض وصرح قائلا: ***"بأنه من الممكن الوصول إلى اتفاق دون الإفراط في التنازل."*** وكان هدفه بالدرجة الأولى عزل الثورة الجزائرية التي بدأت تقلق باريس وتجعلها في حيرة من أمرها.

استأنفت المفاوضات يوم 15 مارس 1955م، وتقابل رئيس الحكومة الفرنسية "إدغار فور" بالحبيب بورقيبة في باريس يوم 22 أفريل 1955م. [1]

في 1 جوان 1955 رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس قادما إليها من مرسيليا على ظهر سفينة "مدينة الجزائر" بعد معاناة طويلة من النفي والسجن والنضال استمر لمدة 20 سنة قضى نصفه في السجن والنفي،[2] بعد أن أصبح يعرف أن اتفاقيات الحكم الذاتي ستوقع بعد يومين فقط[3]، وكان الحبيب بورقيبة حريصا للرجوع إلى تونس من أجل تطبيق اتفاقية الاستقلال، وقد أرست باخرة "مدينة الجزائر" بتونس، ووضعت الحبيب بورقيبة على التراب التونسي، وشاهد من أعلى الباخرة منظر المراكب والزوارق التي كانت متجهة نحوه وقد رفلت في ثوبها الأحمر، وتعلق الناس بصواري المراكب هاتفين: ***"مرحبا يا بينا"*** و ***"مرحبا برئيسنا"*** و ***"مرحبا بالمجاهد الأكبر"*** وأمام هذه الحشود وفرحتها رفعت إذ ذاك باخرة "مدينة الجزائر" العلم التونسي إجلالا للحبيب بورقيبة،[4] وفي ميناء حلق الوادي صرح الحبيب بورقيبة قائلا: ***"بأن اتفاقيات الاستقلال الداخلي هي الموصلة إلى الاستقلال التام الذي يبقى المطلب الأساسي للشعب التونسي."***[5] والتحم التونسيون بقائدهم في أول مبايعة شعبية للزعيم الذي أخذ لقبا جديدا هو *"المجاهد الأكبر"* فقد استقبله الشعب التونسي استقبال الأبطال الذين عادوا إلى أرض وطنهم فما أن دخلت الباخرة المقلة له الميناء حتى أحاط بها عدد كبير من السفن الحاملة للرجال والنساء القادمين من كل البلاد لاستقباله، وعلى طول الطريق الرابط بين حلق الوادي وميناء تونس تجمعت الجماهير الشعبية في انتظار "المجاهد الأكبر" وما أن رست الباخرة التي حملته في الميناء حتى صعدت إليها أرملة الشهيد فرحات حشاد ثم قادة الحزب الدستوري الجديد وأعضاء الحكومة متعلقين بزعيمهم، وذلك من حلق الوادي إلى

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p 164
[2] -ibid. p 165

[3]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 189.
[4]- فيلكس قاراس: المرجع السابق، ص 203.
[5]- عبد الكريم عزيز: المرجع السابق، ص 547.

محل إقامته بساحة معقل الزعيم.[1] حتى هذه اللحظة لم يكن الحبيب بورقيبة يمثل شيئا على الصعيد الرسمي ولكنه كان كل شيء على الصعيد الشعبي، وقد أطلق عليه الشعب التونسي عدة ألقاب منها: الزعيم، البطل، قائد النصر، المجاهد الأكبر، وارتاح الحبيب بورقيبة أكثر للقب المجاهد الأكبر.[2] بعد يومين من رجوع الحبيب بورقيبة إلى تونس، تم توقيع الاتفاقية الفرنسية-التونسية يوم 3 جوان 1955م،[3] تحصلت تونس من خلالها على استقلالها الداخلي ونصت هذه الاتفاقية على نقل أهم السلطات باستثناء الأمن الخارجي والتمثيل الدبلوماسي.

في 12 سبتمبر 1955م قدم الطاهر بن عمار حسب ما يقتضيه الظرف استقالة حكومته، وعندئذ طلب منه الباي تشكيل حكومة ثانية فرفض الطاهر بن عمار، واقترح عليه تعيين الحبيب بورقيبة رئيسا لها، لكن الحبيب بورقيبة رفض ذلك بحجة أن الديوان السياسي رشح بالأغلبية المطلقة الطاهر بن عمار.[4] وبقي الحبيب بورقيبة على رأس قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد، ويبدو أن رفض الحبيب بورقيبة لتولي رئاسة الحكومة كانت له أسبابه منها خوفه من فشل مفاوضات الاستقلال التام أو أن تطول مدة المفاوضات، وأن الاستقلال الداخلي كذلك لم يحظ بإجماع الدستوريين وفي مقدمتهم الجناح اليوسفي.

تشكلت الحكومة التونسية يوم 17 سبتمبر 1955م وهي أول حكومة متجانسة حيث سعى الطاهر بن عمار إلى ضم أفضل العناصر الوطنية إليها، ومباشرة بدأت الحكومة الجديدة في تطبيق اتفاقية 3 جوان 1955م، وأهم قرار اتخذته يوم 29 ديسمبر 1955م يقضي بإنشاء المجلس التأسيسي، وحددت تاريخ انتخاب النواب بيوم 25 مارس 1956م، وحددت جلسة الافتتاح الأولى يوم 8 أفريل 1956م.[5]

لم تضع المبايعات الشعبية لبورقيبة حدا للخلاف بينه وبين صالح بن يوسف، كان صالح بن يوسف القومي العربي يبحث بدوره عن الزعامة وعاد إلى تونس متأثرا بثورة 23 جويلية 1952م في مصر التي عايش قادتها عن قرب، عاد صالح بن يوسف إلى تونس بعد ثلاثة أشهر من عودة الحبيب بورقيبة وهو المنافس السياسي الوحيد للحبيب بورقيبة الذي كان يتمتع بشعبية هامة وبعلاقات خارجية جيدة مع القاهرة ومع قادة الثورة الجزائرية ومع أوروبا.[6]

---

[1]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 653-654.
[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 191.
[3] - Jean Lacouture: op-cit, p 164.
[4]- la presse de Tunisie, 13 Septembre 1955.
[5]- الشاذلي بن عمار: "الطاهر بن عمار ومخاض مفاوضات الاستقلال التام"، **جريدة الصباح**، 20 مارس 2009
[6]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 195.

وجاب صالح بن يوسف تونس داعيا إلى رفض اتفاقية الاستقلال الداخلي حتى تحصل دول المغرب العربي الثلاث على استقلالها التام، وتلك النظرية تتماشى مع مبادئ الثورة المصرية، وكذلك عارض علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي اتفاقية الاستقلال الذاتي واعتبرها أعظم خيانة وقعت في شمال إفريقيا، كما عارضها عبد الكريم الخطابي. 1 أصبح صالح بن يوسف زعيما لحركة المعارضة للاتفاقيات عام 1955، تلقى الدعم القوي من جانب قيادات الحزب الدستوري ذات الاتجاه القومي المعروف، كما وقف ممثل الحزب الدستوري الجديد في القاهرة إبراهيم طوبال، إلى جانب صالح بن يوسف، حيث أصبح الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي.

وكانت لجنة تحرير المغرب العربي قد عقدت اجتماعاً بالقاهرة بتاريخ 14 أكتوبر 1955، واتخذت فيها القرارات التالية :

أولاً – فصل الديوان السياسي للحزب ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة.

ثانياً – اعتبار أن السلطات التي كانت للديوان السياسي الذي يترأسه الحبيب بورقيبة قد تم نقلها إلى الأمين العام صالح بن يوسف، نظراً لأنه هو الذي بقي محافظاً على المبادئ الاستقلالية التي انضم الحزب على أساسها إلى لجنة تحرير المغرب العربي.

ثالثاً – يبقى ممثل السيد صالح بن يوسف (إبراهيم طوبال) هو الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي إلى أن يتمكن جمهور الحزب في تونس من البت في مصير الديوان السياسي الحالي وتعيين المسؤولين الجدد في سياسة الحزب وذلك في جو بعيد عن الإرهاب الفرنسي وضغط الديوان السياسي الحالي.2

ونتج عن معارضة صالح بن يوسف لاتفاقية الاستقلال الداخلي قيام معركة عنيفة بين "اليوسفيين" و "البورقيبيين" وقد دفعت هذه الانشقاقات والصراعات بالحزب الحر الدستوري الجديد بأن يتشدد في مواقفه تجاه فرنسا حيث ساعدته الثورة الجزائرية كثيرا في تشدده الذي أرغم فرنسا على تقديم تنازلات للتونسيين.[3] وقبل حصول تونس على استقلالها التام في 20 مارس 1956م الذي نستطيع أن نقول أنه قد اختصر المدة الزمنية للصراع اليوسفي–البورقيبي (من 3 جوان 1955م إلى 20 مارس 1956م)، وعن

[1]- عبد الكريم عزيز: المرجع السابق، ص 547.

2- توفيق المديني: **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها -دراسة-**، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص ص 19-20.

[3]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص ص 137-138.

توقيع بروتوكول الاستقلال يقول الحبيب بورقيبة[1]:"***وصلنا في اليوم الذي تم فيه التوقيع على برتوكول الاستقلال، الذي كرست من أجله شبابي، وضحيت بما يعده أقراني في طليعة مباهج الحياة وطفت أرجاء العالم من أمريكا إلى إيطاليا إلى الباكستان إلى الهند إلى اندونيسيا، ومع ذلك لم أحضر حفل توقيع وثيقة الاستقلال حيث لم تكن لي صفة رسمية تسمح بذلك..***"

أما عن خلفيات الصراع بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف فتعود إلى تاريخ بداية المفاوضات الفرنسية–التونسية التي أعلنها رئيس الحكومة الفرنسي "منداس فرانس" بعد العرض الذي قدمه يوم 31 جويلية 1954م في تونس، وفي النتائج التي أسفرت عليها المفاوضات بتوقيع الاتفاقية الفرنسية التونسية يوم 3 جوان 1955م، لقد اتبع الحبيب بورقيبة منذ بداية نضاله السياسي في الثلاثينات من القران الماضي الأسلوب البراغماتي وازدادت براغماتيته أكثر خلال الحرب الكونية الثانية وما بعدها بمراهنته على المعسكر الغربي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وأما صالح بن يوسف فكانت له ميولا تختلف عن ميول الحبيب بورقيبة، فهو قد اتخذ موقفا تحفظيا من مقترحات "منداس فرانس" (31 جويلية 1954م) ثم عارض اتفاقية الحكم الذاتي، وأن "منداس فرانس" أثناء فتحه باب المفاوضات كان يبحث عن من يضمن مصالح فرنسا بتونس، ووجد الحبيب بورقيبة هو الأفضل من صالح بن يوسف، ولذلك فضل الاتصال بالحبيب بورقيبة وأبعد صالح بن يوسف من مجموعة المتفاوضين، فقد ورد في مذكرة "منداس فرانس" التي أعدها لمستشاريه المتفاوضين بتاريخ 18 نوفمبر 1954م ما يلي:"***يجب علينا توظيف الوضع الذي انجر عن حركة الفلاقة للضغط على المتفاوضين التونسيين، لكن لا نتوهم كثيرا، هؤلاء لا يملكون في الحقيقة أيه وسيلة لإيقاف هذا الهرج، إنه جلي بأن قسما كبيرا من حركة الفلاقة خارج عن نطاقهم، إذا نجحت المفاوضات، من المنتظر أن نسبة كبيرة من الفلاقة ستطلب الأمان، لكن لا ننفي أن أقلية منهم ستواصل عملها، في هذه الحال، إن الحكومة التونسية ستطلب عوننا أكثر فأكثر، إن الفصل بين الوطنيين التونسيين العقلاء الذين يتعاونون معنا وبين التونسيين الغير قابلين للمصالحة يمثل التوجه الذي كنا دائما نحبذه...***"[2]

وأمام عدم خضوع الأمين العام لحزب الدستوري الجديد قرر الديوان السياسي طرده من الحزب في 8 أكتوبر 1955م، ولم يعترف صالح بن يوسف بمشروعية القرار، وواصل نشاطه تحت تسمية

---

[1]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 226-227.
[2]- محمد لطفي الشابي، "الحركة الوطنية ومطلب الاستقلال"، **جريدة الصباح**، 23 أوث 2007

"الأمانة العامة"،[1] وصرح قائلا:"***يجب الرجوع إلى الكفاح من جديد لمقاومة الاتفاقية***" ثم صرح يوم 17 أكتوبر بملعب "جيو أندري" (الشاذلي زويتن حاليا) بما يلي:"***لقد تمت مخادعة الشعب التونسي في خصوص الاتفاقيات وأن تطبيقها يعد خيانة كبرى.***" وفي يوم 27 أكتوبر 1955م صرح من مدينة القيروان قائلا:"***يجب على الشعب أن يرفض الاتفاقية.***"[2] بعد هذه التهديدات اضطر الحزب الحر الدستوري الجديد عقد مؤتمر له بصفاقس ما بين 15 و18 نوفمبر 1955 لحسم الخلاف، ودعي إليه صالح بن يوسف وأتباعه، وثم هذا المؤتمر تحت حماية مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل وقدماء المقاومين، وأيد المؤتمرون اتفاقية الاستقلال الذاتي وطالبوا بتطويرها في اتجاه الاستقلال التام، كما صادقوا على قرار فصل صالح بن يوسف من الحزب، وقد ألقى الحبيب بورقيبة كلمة جاء فيها:"***الخلاف الذي كونه أحد رفقائنا الذين كانوا معنا منذ سنوات، والذي كان مشاركا في نظرية وإستراتجية الحزب هذه، وهي قبول كل تنازل من فرنسا واستثماره للسير إلى الأمام، فما راعنا وأن أخونا الأستاذ صالح بن يوسف يجيء من الشرق، والآن وقد أصبحت تونس دولة بتمامها وكمالها في يدنا، يحاول تشتيت الأفكار وتصديع الصفوف التي كانت متحدة، أنتم أحرار إن أردتم أن تستمعوا إلى الأستاذ صالح بن يوسف كي يبدي وجهة نظره، لا نرى مانعا نحن لكي تقع دعوته، وإذا كانت عنده حجج وبراهين يقدمها.***" لكن الخلاف بين اليوسفيين والبورقيبيين لم يتوقف عند هذا الحد بل تطور إلى مستوى استعمال العنف والاغتيالات المتبادلة خاصة وأن اليوسفيين كوّنوا منذ أواخر 1955 عصابات مسلحة يقودها الطاهر الأسود والهادي قدورة والناصر الوصيف وعبد اللطيف زهير... كانت تنشط بالتعاون مع وحدات جيش التحرير الوطني الجزائري ضد رموز الاستعمار وخصومهم من البورقيبيين،[3] كانت تنشط خاصة في المناطق الحدودية التونسية الجزائرية،[4] وتواصلت المعارك المسلحة بين الإخوة الفرقاء حتى صائفة 1956 سقط خلالها أكثر من 1000 قتيل من اليوسفيين منهم عدد قليل من البورقيبيين بسبب تدخل الجيش الفرنسي ضد صالح بن يوسف، وهذا العدد من القتلى هو ضعف شهداء تونس خلال مرحلة الثورة المسلحة ضد فرنسا التي استغرقت أقل من ثلاث سنوات، وهو كذلك عدد يفوق عدد شهداء تونس الذين استشهدوا من بداية الحماية الفرنسية 1881م إلى تاريخ بداية المفاوضات 1954م.[5]

---

[1]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 170.
[2]- محمد لطفي الشابي، "الحركة الوطنية ومطلب الاستقلال"، **جريدة الصباح**، 23 أوت 2007
[3]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 170.
[4]- محمد لطفي الشابي، "الحركة الوطنية ومطلب الاستقلال"، **جريدة الصباح**، 23 أوت 2007
[5]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 209.

فر صالح بن يوسف من تونس يوم 28 جانفي 1956م، متوجها إلى ليبيا ومنها إلى القاهرة، وتعرض أتباعه في تونس إلى عديد من المحاكمات حتى سنة 1963،[1] وأما صالح بن يوسف فقد اغتالته مخابرات الحبيب بورقيبة في مدينة "فرانكفورت" بألمانيا يوم 12 أوث 1961م.[2]

في الوقت الذي كانت تشهد فيه تونس ما يشبه الحرب الأهلية، واصل الوطنيون التونسيون بزعامة الحبيب بورقيبة نشاطهم تجاه فرنسا لتعديل اتفاقية 3 جوان 1955م نحو الاستقلال التام،[3] فقد اعتبر مؤتمر صفاقس أن اتفاقية 3 جوان مرحلة هامة في طريق الاستقلال. اجتمع المجلس الملي للحزب الحر الدستوري الجديد في 21 جانفي 1956م وأعلن في لائحته الختامية:"أن الأوضاع السياسية لا تنفك تتطور بالبلاد التونسية وبالعالم عموما تطورا يسير بتونس نحو الاستقلال الحتمي" وطالب كذلك "اختصار مراحل تحويل المسؤوليات وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلحة، وإدخال تعديلات على الحكم الذاتي تجعلها متناسقة والواقع التونسي"، [4] وخلال هذه المرحلة سقطت حكومة "إدغار فور" وجاءت حكومة الاشتراكي "غي مولي" (Guy Mollet) الذي تعرض في خطابه الافتتاحي أثناء توليه السلطة في أواخر جانفي 1956 بأنه لا يرى مانعا في تطور العلاقات التونسية–الفرنسية.[5] في هذا الوقت كان الحبيب بورقيبة موجودا بباريس وقد صرح منها يوم 2 فيفري 1956م قائلا[6]:"***لقد واجهنا عند الاستقلال الداخلي أوضاعا مضطربة للغاية كنا في حالة حرب أهلية تمكنا من السيطرة عليها وتمكنا من إقناع الشعب التونسي بعدم الاستماع إلى المهرجين الغوغائيين الذين يؤيدون الفتنة ونشر الرعب واللاأمن، ولكن تونس الحديثة العهد بالاستقلال في حاجة متأكدة لمساعدة فرنسا اقتصاديا وسياسيا ونفسانيا للتغلب نهائيا على الصعوبات القائمة وقناعتي بأن الحكومة والشعب الفرنسي سوف لا يساوم على هذا النداء الذي أوجهه إليه لأن الحرية والسلم في تونس سوف تعم بقية أقطار شمال إفريقيا وما يعنى ذلك من تعاون فرنسي مغاربي في إطار التضامن والصداقة بين فرنسا والشعوب الثلاثة.***"

انتهز الحبيب بورقيبة فرصة وجوده بباريس ليتقابل يوم 7 فيفري 1956م مع بعض أعضاء الحكومة الفرنسية ومنهم كاتب الدولة الخارجية "آلان سفاري"، ووزير الخارجية "كريستيان بينو" (Christian Pineau)، وطالب الحبيب بورقيبة من الحكومة الفرنسية بضرورة مواصلة المفاوضات معها في أقرب

---

[1]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 170.
[2]- محمد لطفي الشابي، "الحركة الوطنية ومطلب الاستقلال"، **جريدة الصباح**، 23 أوث 2007
[3]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 173.
[4]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 174.
[5]- الشاذلي بن عمار: "الطاهر بن عمار ومخاض مفاوضات الاستقلال التام"، **جريدة الصباح**، 20 مارس 2009
[6]عبد الكريم عزيز: المرجع السابق، ص553.

وقت ونادى لأول مرة بفكرة "الاستقلال في إطار التكافل بين تونس وفرنسا"*[1] فهو يرى بأن إقامة علاقات متينة مع فرنسا أحسن بكثير لتونس فهو يرى بأن يربط تونس بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن من مصلحة تونس في نظره أن ترتبط بفرنسا والمغرب بصورة أخص قائلا: ***إن اجتياز البحر الأبيض لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية.***"[2]

طلب رئيس الحكومة التونسية الطاهر بن عمار يوم 10 فيفري 1956م من المندوب السامي الفرنسي "روجي سايدو" (Roger Seydoux) رغبة حكومته في فتح مفاوضات مع فرنسا قصد استقلال تونس،[3] وفي يوم 11 فيفري 1956م صرح "روجي سايدو" قبل امتطائه الطائرة متوجها إلى فرنسا قائلا: ***إن فرنسا لا تقبل إلغاء اتفاقية 3 جوان 1955.*** " حاول الحبيب بورقيبة عل إثر هذا التصريح أن يتصل برئيس الحكومة الفرنسي ولكن هذا الأخير أعلمه بواسطة أعضاء حكومته بأن الحكومة الفرنسية تتفاوض مع الطاهر بن عمار وليس مع الحبيب بورقيبة،[4] ولذلك انعقد يوم 24 فيفري 1956م اجتماع وزاري تونسي مصغر برئاسة الطاهر بن عمار الذي أرسل رسالة إلى الحكومة الفرنسية تضمنت طلبا رسميا لإلغاء معاهدة باردو 12 ماي 1881م ومراجعة اتفاقية 3 جوان 1955م وكانت تونس في هذه الفترة تعاني من أزمات عديدة اقتصادية واجتماعية بسبب تعرضها للجفاف لمدة أربع سنوات متتالية نتج عنه انتشار الجراد وحدوث مجاعة في البلاد خاصة في الوسط والجنوب، يضاف إلى هذا المشكل الاقتصادي الاجتماعي، المشكل الأمني المتمثل في الصراع المسلح بين اليوسفيين والبورقيبيين،[5] واشتداد الثورة الجزائرية. خضع الجانب الفرنسي وتم إمضاء بروتوكول الاستقلال* يوم 20 مارس 1956م بمقر الخارجية الفرنسية بباريس من قبل الطاهر بن عمار والباهي الأدغم الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد ونائب رئيس الوزراء وآخرون، ومن الجانب الفرنسي "كريستيان بينو" وزير الخارجية الفرنسي، وهكذا ألغى بروتوكول الاستقلال معاهدة باردو. وبهذا تكون تونس قد دخلت مرحلة جديدة من تاريخها وهي مرحلة استكمال السيادة وإنشاء الدولة الوطنية،[6] التي ساهم الحبيب بورقيبة كثيرا في وصول إلى استقلالها التام ومواصلا عملية البناء والتشييد من أجل بناء دولة تونسية عصرية.

---

* (Indépendance dans l'interdépendance)

[1]- la presse de Tunisie, 25 Février 1956.

[2]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 130.

[3] - le petit matin, du 11 février 1956.

[4] - la presse de Tunisie, 17 Février 1956.

[5]- الشاذلي بن عمار: جريدة الصباح، المرجع السابق.

*- انظر: **ملحق الوثائق رقم: 09**

[6]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق،ص 173.

وكان للثورة الجزائرية انعكاسات إيجابية ومباشرة على سير المفاوضات التونسية–الفرنسية التي عجلت بحصول تونس على استقلالها حتى تتفرغ فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية، وقد استفاد كذلك الحبيب بورقيبة وأنصاره في مواجهة اليوسفيين، حيث دعمته فرنسا من أجل القضاء عليهم لأن صالح بن يوسف قد تبنى نموذج الثورة الجزائرية لنيل الاستقلال في حين كان الحبيب بورقيبة يتبنى سياسة المراحل، وخوفا من وقوع فرنسا في "ديان بيان فو" ثاني في شمال إفريقيا أسرعت إلى منح تونس استقلالها التام في 20 مارس 1956م، ومن الواضح أن فرنسا لم تكن مستعدة لمنح استقلال التام لتونس وإنما كانت تقتصر فقط على الاستقلال الداخلي لها من أجل بقاء امتيازاتها بتونس، وقد استفادت الثورة الجزائرية هي الأخرى من استقلال تونس حيث اتخذها جيش التحرير الوطني كقاعدة خلفية له، ولجأ إليها عشرات الآلاف من اللاجئين السياسيين، وكانت تونس كذلك منطقة عبور السلاح إلى الجزائر، مما جعلها تدفع الثمن غاليا بسبب موقفها المدعم للثورة الجزائرية، واستشهد العشرات من التونسيين خلال قصف الطيران الفرنسي لساقية سيدي يوسف، وبذلك امتزجت دماء الشهداء التونسيين والجزائريين من أجل الحرية والاستقلال.

المبحث الثالث

فرحات عباس ودوره في الثورة الجزائرية المسلحة

(1962-1954)

وحد التاريخ والجغرافيا الدول المغاربية، فما يؤثر على الجزائر ينتقل تأثيره مباشرة إلى الدول المغاربية المجاورة لها، فالاستعمار الفرنسي سنة 1830م بدأ بالجزائر، وهدفه الدول المغاربية كلها، وتم له ذلك، ولكن وجوده واستمراره لعشرات السنين فيه لم يكن إلا بفعل أسلحته، ولم يقبله الشعب المغاربي أبدا، وبنهاية الحرب الكونية الثانية نشأت علاقات دولية جديدة، وانتشر الفكر التحرري، وكان التونسيون والمغاربة أسبق من الجزائر في إعلان ثورتيهما المسلحة ضد الاستعمار، رغم أن الجزائر كانت هي السباقة في الدعوة إلى الثورة المسلحة، ولكن ظروفا سياسية عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية أخرت اندلاع الثورة المسلحة الجزائرية إلى سنة 1954م.

وسنرى في هذا المبحث موقف فرحات عباس من اندلاع الثورة الجزائرية، وكيف استطاع أن يترك إيديولوجية "الثورة بالقانون" وينتقل إلى جانب جبهة التحرير الوطني، وما هي التضحيات التي قدمها للثورة الجزائرية المسلحة.

وجه الجنرال نجيب والعقيد جمال عبد الناصر بمناسبة إحياء الذكرى الأولى للثورة المصرية (جويلية 1953) دعوة لفرحات عباس للمشاركة في هذه المناسبة إلى جانب شخصيات أخرى، ذهب فرحات عباس إلى القاهرة مع صديقه أحمد بومنجل، ووجدا استقبالا حارا، وفتح مكتبا لحزبه (إ. د. ب. ج) بالقاهرة.[1]

وشارك كذلك في احتفالات الذكرى الثانية لهذه المناسبة (جويلية 1954) والتقى بالأمين العام للجامعة العربية والأمير عبد الكريم الخطابي والبشير الإبراهيمي والشيخ الشاذلي المكي وغيرهم من الشخصيات الجزائرية والعربية،[2] المدافعة عن قضايا التحرر في الوطن العربي.

---

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p 306.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 190.

قدم فرحات عباس في 30 أوث 1954 تقريرا لحزبه عن زيارته إلى فرنسا برفقة الدكتور أحمد فرنسيس والمحامي بومنجل، حيث ذكر أنهم اتصلوا برئيس الوزراء الفرنسي "منديس فرانس" (Mendés France)، ووزير الداخلية الفرنسي "فرنسوا ميتيران" (François Mitterrand)، و"جاك شوفالييه" (Jacques Chevallier)، وقد صرح فرحات عباس أمام رئيس المجلس الوطني الفرنسي قائلا[1]: "***الجزائر صامتة، لأنها ساخطة، وليست لها الثقة في المسؤولين الذين لا يستطيعون حتى تطبيق القوانين الفرنسية، ونداؤنا بقي بدون صدى، فالجزائر ستتجه إلى موضع آخر.***" وكأنه كان يعلم بأن هناك أحداث سوف تحدث لا محالة في الجزائر، لأن الظلم الاستعماري قد تجاوز حدوده، ولم بإمكان الشعب الجزائري التحمل أكثر، فالنتيجة المنطقية التي توصل إليها فرحات عباس أن الجزائر سوف تتجه إلى طريق مفروض عليها، لم يكن يعلم بقيام الثورة الجزائرية المسلحة حيث يقول[2]:" ***في سنة 1954م في منتصف شهر يونيو.. اجتمع ستة جزائريين من وسط وضيع، خاملي الذكر، لا تعرفهم الجماهير، وعقدوا اجتماعات عديدة في منزل عامل بسيط، فكانت مهمتهم، تنفيذ قرار اتخذته لجنة الثورة وتشييد نظام يرمي إلى تحطيم النظام الاستعماري بالسلاح وإلى تحرير البلاد.***" ولكنه استنبط من الأوضاع المأساوية في جميع النواحي التي فرضتها أقلية استعمارية لا تمثل سوى 10% على أغلبية الشعب الجزائري المسلم الذي يمثل 90%، فهذه 10% كانت جميع ثروات الجزائر بيدها وهي التي تشرع وتنفذ كل لصالحها، أما الأغلبية العظمى من الجزائريين فكان تفكير الاستعمار كله ينصب في كيفية بقائها داخل قفص الذل والإهانة والاستغلال، وتيقن فرحات عباس أن القضبان الحديدية لا بد أن تتكسر بسبب زيادة الظلم والضغط عن حدوده، ويؤدي ذلك إلى انفجار الأوضاع في كامل الجزائر. ويقول عند رجوعه إلى القاهرة في جويلية 1954 بأن محمد خيضر قد أعلمه بأن أحداثا ستعرفها الجزائر عما قريب، وستفرض وضعية جديدة على الجزائر، وسيكون كل الوطنيين الجزائريين مرتبطين بعمل واحد وفي حزب واحد. فيقول فرحات عباس[3]:" ***سألته كما في زمـــن أحباب البيان والحرية ؟ " أجابني: "نعم، ولكن أحسن.***"

هل فاجأ قيام الثورة فرحات عباس؟ كانت اللجنة المركزية لحزب (إ. د. ب. ج) في 1 و 2 نوفمبر 1954 مجتمعة في الجزائر العاصمة، وخلال الاجتماع يقول فرحات عباس في مذكراته[4]: "***سمعنا بأحداث أول نوفمبر، فكانت كبرق أضاء سماء الجزائر.***" فسماعه بقيام الثورة اعتبره أمرا حتميا حيث

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p 308.

[2]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 242.

[3] -Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p-p 45-46.

[4] - ibid. p 44.

يقول[1]:***ليست المرة الأولى التي يحمل فيها العرب، والبربر السلاح ضد الاستعمار الفرنسي.*** " ويعلق فرحات عباس على الرصاصات الأولى التي أطلقت يوم أول نوفمبر بقوله[2]: ***الرصاصات الأولى التي أطلقت يوم 1 نوفمبر كانت تهدف بالدرجة الأولى دق ناقوس الخطر، وإيقاظ البلاد من سباتها.*** "

وجاء تعليقه على اندلاع ثورة أول نوفمبر في جريدته الجمهورية الجزائرية الصادرة يوم 12 نوفمبر وذلك من خلال مقال له في افتتاحيتها[3]: ***نداء إلى الهدوء: إن الاستعمار هو الذي غذى الاضطراب، والعنف، الجزائر الآن كما هي سنة 1945 على عتبة مأساة كبيرة، ومهددة في كل لحظة بالانقسام إلى فئتين متعاديتين، بكل ثمن يجب تجنب ذلك، الفرنسيون، والمسلمون، يجب عليهم أن يقتنعوا بأن شقاقهم يستفيد منه البعض، ولكنه قاتلا لمجموع البلد... و نؤكد بكل اقتناع أن العنف لا يحل المشاكل... عهد الاستعمار قد أغلق بصفة نهائية، وإنه من غير المعقول أن نحاول الإبقاء على المكر أو القوة التي بنيت في الماضي فإنها بدأت تنهار الواحدة تلوى الأخرى، الحكمة تتطلب منا أن لا نختبئ تحت أنقاض الماضي.*** " فهو يعترف بأن الاستعمار هو السبب الرئيسي فيما حدث، ودعا إلى التعقل لأنه يعلم بأن الثمن الغالي سيدفعه البسطاء سواء من الفرنسيين، أو من الجزائريين المسلمين، ومؤكدا في مقاله هذا بأن العنف لا يحل المشاكل! ويناقض نفسه في نفس الوقت بأن عهد الاستعمار قد أغلق نهائيا! أين أغلق عهد الاستعمار! يظهر بأن فرحات عباس كان لا يعرف جيدا مآسي ومعاناة الشعب الجزائري، لماذا حمل الشعب الجزائري السلاح إذا كان عهد الاستعمار والظلم قد انتهى؟ واكتفى فرحات عباس بطلب الحكومة الفرنسية أن تقوم بإصلاحات دستورية تلبي مطالب وطموحات الشعب الجزائري،[4] وهي بدون شك مطالب حزبه المتمثل في إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا، وذلك "في إطار الديمقراطية الحقيقة والمساواة الفعلية."[5] وفي صيف 1955م صرح فرحات عباس من باريس قائلا:[6] "***لقد اخترنا في حزبنا، بدون أية خلفية، وبكل حرية التداخل مع فرنسا الجمهورية، أي الإطار الاتحادي (الفيدرالي) كمجموعة موسعة.*** " وهذا هو المطلب الذي كان ينادي به الحبيب بورقيبة عند قيام الثورة التونسية المسلحة سنة 1952م، وقدمه للوفد الفرنسي المفاوض سنة 1954م، وعندما اعترضت عليه الأحزاب الوطنية التونسية برر موقفه ذلك بسياسة المراحل.

---

[1] -ibid. p 46
[2] - ibid. p 47
[3] - Ferhat Abbas: éditorial de la république algérienne, du 12 novembre 1954
[4] - بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 225.
[5] - La république algérienne, du 25 février 1955.
[6] - Le monde, du 9 août 1955.

تحليل فرحات عباس هذا كان سطحيا وتنقصه النظرة الواقعية، معتقدا أن اللجوء للقوة لا يحل المشاكل بل يعقدها، أم أنه كان يقدم نفسه من وراء هذا المقال لفرنسا بأنه الرجل الذي يستطيع أن يضع حدا لأعمال العنف كما يسميها! لذلك بقي تقريبا سنة ونصف حتى اتضحت له الرؤية جيدا، واستحالة التفاهم مع الاستعمار بغير أسلوب العنف، وتيقن بأن الثورة المسلحة ضرورة حتمية فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري، لأنه لم يترك أي باب للجزائريين سوى باب الكفاح المسلح الذي لم يستطع الاستعمار الفرنسي إغلاقه بعد أن استطاع إغلاق أبواب الحق والعدل والقانون أمام الجزائريين، ليعلن بعدها فرحات عباس انضمامه رسميا إلى جبهة التحرير الوطني بعد أن أعلن عن حل حزبه، وطلب من جميع مناضليه الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، فإذا كان فرحات عباس قد رأى أن اندلاع الثورة الجزائرية المسلحة كان بفعل سياسة الاستعمار، فما هو موقف الأحزاب الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية؟

الشيوعيون الجزائريون وصفوا ثورة أول نوفمبر بأنها اعتداءات أي بمعنى أعمال إجرامية يعاقب عليها القانون، واقترحوا حلولا سلمية لإنهاء تلك الاعتداءات.[1] بتوفير الخبز والعمل للجزائريين المسلمين فتحليلهم لقيام الثورة لا يختلف عن أسلوب الشيوعيين الفرنسيين الذين يربطون الثورات الشعبية بالخبز (صراع الطبقات) وليس بكرامة الإنسان وحريته.

ووصف المركزيون ثورة أول نوفمبر 54 بأنها أعمال إرهابية قـــام بها إرهابيون.[2] ويظهر من ذلك حقدهم الشديد على زملائهم من اللجنة الثورية للوحدة والعمل، الذين انفصلوا بسبب أزمة حزب (ح.إ.ح. د) عنهم واختاروا طريق الجهاد، لتحرير الجزائر من الاستعمار.

أما المصاليون فقد وقفوا هم الآخرون ضد الثورة، واعتبروها اعتداءات إرهابية.[3] ورغم ذلك فقد تعرضوا إلى حملة اعتقالات واسعة مابين ليلة 4 و 5 نوفمبر 1954. مست حوالي 2000 مناضلا مـــن إطاراتهم حيث اعتبرتهم السلطات الاستعمارية بأنهم السبب فيما حدث، وحلت حزبهم يوم 4 نوفمبر.[4]

---

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم: **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، ط1، دار البعث، قسنطينة،1984، ص 64.
[2]- نفس المكان.
[3]- نفس المكان.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 199.

إن مصالي الحاج لم يعلن عن موقفه من اندلاع الثورة المسلحة إلا يوم 8 نوفمبر 1954 قائلا[1]: "***بمجرد الإعلان عن الأحداث التي جرت في الجزائر في ليلة 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر، عززت على نحو خطير الرقابة المفروضة حول شخصي لقد قلنا وفي وقت سابق ونكرره اليوم: إنه بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا، يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمالا يائسة وهنا يكمن العلاج.***"

أعلن مصالي الحاج في نهاية ديسمبر 1954 عن تأسيس "*الحركة الوطنية الجزائرية*" محاولا إدماج أنصار أول نوفمبر فيها (جبهة التحرير الوطني)،[2] ليتمكن من المحافظة على "الزعامة" ومع ذلك فإن جبهة التحرير الوطني لم تتنكر لنضاله الطويل من أجل القضية الوطنية، فمنحته الرئاسة الشرفية للحركة الثورية سنة 1955 ولكنه رفض ذلك الشرف،[3] فقد أعمته الزعامة وحب السلطة.

وكان نتيجة ذلك حدوث أعمال عنف دموية بين الحركة الوطنية الجزائرية، وجبهة التحرير الوطني ذهب ضحيتها عدد كبير من الجزائريين، ولم يتدخل مصالي الحاج لإنقاذ الوضع، أو يعطي أمرا لجماعته بوقف العنف.

أما العلماء فقد نشروا بيانا لهم في جريدة البصائر يوم 5 نوفمبر 1954، معلنين فيه بأنه لا يمكن التسرع في الحكم على الأحداث إلا أن تظهر لهم الحقيقة جلية،[4] ومما جاء في بيانهم:"لا يمكن أن نقدم أي تعليق عن الأحداث إلى أن تظهر لنا الحقيقة.. فليس من شأن البصائر أن تتسرع في مثل هذه المواطن."[5] واتخذوا موقف الترقب الحذر.[6] لأن الحقيقة غابت عنهم، أم أن تحليلهم للواقع كانت تنقصه التجربة والخبرة السياسية؟

ما هو موقف فرنسا والمستوطنين من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م؟ كان وقع المفاجأة عليهم كالصاعقة زلزلت أفكارهم وحساباتهم، ولكنهم كعادتهم يحاولون دائما إخفاء الحقيقة التي لا تختفي إلا في نفسياتهم المريضة، ففي يوم 1 نوفمبر وصفت جريدة "لومند" الفرنسية ما حدث في ليلة 31 أكتوبر و 1 نوفمبر 1954م، قائلة "*سقوط عدد من القتلى في الجزائر خلال هجومات مفاجئة على مراكز الأمن*" ثم

---

[1]- بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 228.
[2]- نفس المكان.
[3]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 128.
[4]- مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص ص 65-66.
[5]- البصائر، 5 نوفمبر 1954.
[6]- بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص 225.

تعرضت إلى تلك الأحداث بالتفصيل وفي وسط المقال أضافت هذه الجريدة قائلة *"تعزيزات عسكرية ترسل إلى الجزائر."*[1]

أما جريدة الجزائر (Le journal d'Alger) فقد نشر بلاغ الحاكم العام "روجي ليونار" ومما جاء فيه[2]:"في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر.. إن السكان الذين يبرهنون حاليا، في جميع الأوساط على هدوء كبير ورباطة جأش ليستطيعون أن يطمئنوا إلى أننا سنتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان أمنهم، وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة."

أما رئيس الحكومة الفرنسية "بيار منديس فرانس" فقد صرح أمام البرلمان الفرنسي قائلا[3]: "لا تخافوا، إن الأمة الفرنسية لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك انفصال للجزائر عن فرنسا، فالجزائر فرنسية."

وسنعود إلى فرحات عباس محاولين معرفة الأسباب الحقيقية التي منعته من الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني عند قيام الثورة التحريرية مباشرة. لماذا لم يعلن التحاقه مباشرة بالثورة وبعد نشر جبهة التحرير الوطني بيان أول نوفمبر 1954؟ حيث وجه نداء يدعو فيه إلى التعقل ونبذ العنف، أي أنه بقي مرتبطا بسياسته الداعية إلى حل مشاكل الاستعمار عن طريق الحلول السلمية، وواضعا لومه كله على سياسة الاستعمار فيما حدث.

هناك أسباب عديدة منعته من الانضمام مباشرة إلى الثورة يوم إعلانها، ونشرها لبيان أول نوفمبر:

- أولا: أن فرحات عباس لم يكن يعلم ببداية الثورة، ولا بمفجريها، لأن جماعة اللجنة الثورية للوحدة والعمل كانوا يعتمدون في عملهم على السرية التامة خوفا من اكتشاف أمرهم، كما حدث للمنظمة الخاصة في بداية الخمسينات، ولم يعلنوا عن عملهم المتمثل في إشعال نار الثورة إلا بعد انطلاقها، ونشرهم لبيان أول نوفمبر، الذي حددوا فيه أهدافهم، و تحمل مسؤوليتهم في الكفاح ضد الاستعمار، داعون كل القوى الوطنية الحية الالتحاق بالكفاح التحرري، وفرحات عباس إلى هذه اللحظة رأى بأن الإرادة الإنسانية قادرة على زعزعة جمود الاستعمار، و إيجاد حلول في إطار

[1] -Le monde 1 novembre 1954.
[2] - le journal d'Alger, 2 novembre 1954
[3] - Le Figaro, 10 Novembre 1954.

الشرعية الدستورية، فالمساواة في نظره هي وحدها القادرة على تكوين مجتمع جديد مبني على الأخوة والعدالة الاجتماعية، تلك هي نظريته، أما السلاح فإنه يرى بأنه لا يحل المشاكل المطروحة، وإنما يعقدها ويؤدي إلى سقوط ضحايا أبرياء من الجانبين كما حدث في 8 ماي 1945، فهو مازال مفزوعا منها، لذلك وقف معارضا لاستعمال أسلوب القوة.

- ثانيا: السبب الذي جعل فرحات عباس لا يلتحق بجبهة التحرير الوطني بعد قيام الثورة مباشرة هو مشروعه السياسي الوطني الذي كان يناضل من أجل تحقيقه، حيث بدأه منذ الأربعينات من خلال بيان الشعب الجزائري، وبالتالي ليس من السهولة أن يتخلى عنه ويتحول إلى النضال من أجل مشروع سياسي وطني أخر يختلف معه في النهج، لذلك تطلب منه ذلك بعض الوقت لكي يراجع تجاربه وأفكاره وواقعه.

في كل الأحوال لم يتهم المجاهدين الأوائل بأنهم إرهابيين، فقد اعتبر عملهم الثوري نتيجة حتمية لسياسة الاستعمار التي جعلت الوضع ينفجر، وقد صرح لأحد الصحافيين عن رأيه من اندلاع الثورة التحريرية بقوله[1]: ***نعم، الارتباط فكرة جيدة وعظيمة ولكن الآن فات الوقت، فرنسيوكم دائما يواجهونني في وجهي بجملتي " سألت المقابر، لا يوجد وطن جزائري " كنت معكم، وضدكم. لماذا ؟ لست رجلَ حرب، ولكن عندما أُطلقت الرصاصة الأولى في الجزائر قلت ممتاز، أنتم الذين تجيبون على هذا.*** "يقصد بذلك أن الفرنسيين المحتلين هم السبب فيما حدث، ولكنه لم يقطع الأمل من مسؤولي الحكومة الفرنسية، فكان ينتظر أن يكون الحل على يد رئيس الحكومة الفرنسية "منداس فرانس" الذي التقى به قبيل اندلاع الثورة حيث قال له رئيس الحكومة الفرنسية[2]: "**إن فرنسا موجودة في المغرب، وتونس ولا نريد أن ننفي جنسيتهم، ولا خصوصيتهم.**" وفهم فرحات عباس كلام "منداس فرانس" خطأ، كان يعتقد من ذلك أن الجزائر ستكون مثل تونس، والمغرب.

صرح " منداس فرانس" عند اندلاع الثورة الجزائرية بقوله: "***الجزائر فرنسية***."[3] وبذلك أعطى صفعة قوية للذين مازالوا ينتظرون الخير من فرنسا، و كان على فرحات عباس أن يعيد حساباته، ويتخلى عن سياسته " القديمة " وينضم إلى جبهة التحرير الوطني.

---

[1] - cité par Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 204-205 d'après Jaques Duchemin, « le F.L.N à huis clos » in Historia Magazine, la guerre d' Algérie N° 207,22 décembre 1971

[2] - Henri Alleg: **La guerre d'Algérie**, T1, éd, Messidor, temps actuels France, 1981, p 366

[3] - ibid.

منع فرحات عباس خلال انعقاد جلسات المجلس الجزائري في 24 نوفمبر 1954 من إلقاء مداخلته التي حضَّرها لإعطاء رأيه في أول نوفمبر، وتكلم في هذه الجلسة مساعده الدكتور أحمد فرنسيس متهما سياسة الاستعمار فيما حدث، وعدم قدرة هذه السياسة على إيجاد الحلول التي يطالب بها الشعب الجزائري، ومقترحا الحلول التي وردت في مبادئ (إ. د. ب. ج)، وتمنى ألا يكون السلم الذي تحضر له الحكومة الفرنسية هو سلم المقابر.[1] فرد عليه أحد النواب الأوروبيين، وعلى مداخلات النواب الجزائريين الذين طالبوا بإيجاد حل سياسي للجزائريين، وهو "ألان سيرنيي" (Alain Sérigny) بأن المشاكل الأساسية في الجزائر هي مشاكل اقتصادية، واجتماعية تتطلب الحل أما المشاكل السياسية فهي غير موجودة في الجزائر.[2]

وعلى إثر ذلك النقاش حاول فرحات عباس أن يصعد إلى المنصة ليؤكد على أن المشكل في الجزائر هو سياسي بالدرجة الأولى، فقامت ضجة من النواب المحتلين، ومنعوه من التحدث نهائيا عن المشاكل السياسية، وبعد ثمانية أيام بالضبط نشر في جريدته *"الجمهورية الجزائرية"* ما كان يريد أن يقوله في المجلس الجزائري حيث أوضح الفقرة التي مُنع من إلقائها وهي " أوضح السيد وزير الداخلية بعد خطبته، التدخل الخارجي في الشؤون الجزائرية، وخاصة من الدول العربية، بكل تأكيد هذا عمل جديد، يشير إلى التطور الحقيقي لأخلاقيات المحتلين في القرون الماضية، عندما منحت أوروبا الحق لنفسها في اقتسام آسيا وإفريقيا، بدون أي اشمئزاز من ذلك الفعل، ولكن كان لهم دور ضد الإمبراطورية التركية في حربها في اليونان، فجعلوا أنفسهم أوصياء على اليونانيين، فالشاعر الفرنسي الكبير "فيكتور هيجو" (Victor Hugo) قال لطفل يوناني: ***"أريد البارود، والرصاص.*** "[3]

هذه الجملة "البارود والرصاص" هي التي منعت فرحات عباس من إلقاء كلمته، أما مطالبته بجمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا أو المساواة فلم تكن تخيف كبار المتحلين ولا ممثليهم لأنهم اعتادوا عليها.

وأول اتصال لفرحات عباس بجبهة التحرير الوطني كان في شهر جانفي 1955 حيث يقول:"***في جانفي 1955 اتصلت لأول مرة بجبهة التحرير الوطني عن طريق عمار القامة... وطلبت منه هل***

[1] - Jean Lacouture: op-cit, p p 309-310.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p206.
[3] - Jean Lacouture: op-cit, p 310.

بالإمكان الاتصال، بكريم، أو أوعمران لتزويدي بالمعلومات ؟... أجابني: حاليا مستحيل، وعندما تسمح الظروف سأصلك بهم، وافترق الرجلان."[1]

حاول " منداس فرانس" في جانفي 1955 الاتصال بجماعة جبهة التحرير الوطني عـن طريق "جاك شوفالييه" ولكن رئيس الحكومة الفرنسية عزل من الحكم يوم 5 فيفري 1955، وعوضه " إدغار فور " (Edgar Four) يوم 23 فيفري 1955، يعلق فرحات عباس على ذلك منتقدا سياسة الإدماج التي مازال ينادي بها" إدغار فور" ومقترحا عليه الحلول وهي: إقامة جمهورية جزائرية، العفو العام ووضع حد للقمع...[2] وأراد "جاك سوستيل" (Jaques Soustelle) الحاكم العام للجزائر، أن يكوّن " قوة ثالثة "مبنية على مطالب المؤتمر الإسلامي، وقانون الجزائر 1947، معتمدا على الزعماء السياسيين المعتدلين، فالتقى بالشيخ خير الدين نائب رئيس العلماء وأحمد فرنسيس عن (إ. د. ب. ج)، وحاج شرشالي المنتمي للمركزيين، وذلك يوم 28 مارس 1955، جبهة التحرير الوطني أقلقها هذا اللقاء وما صاحبه من دعاية.[3]

وقد التقى فرحات عباس بـــ "جاك سوستيل" يوم 2 أفريل 1955 ليلا، وتناقشا حول السياسة العامة في الجزائر، وكانت نظرتهما مختلفة تماما.[4] حيث يقول فرحات عباس[5] بأنه قال لجاك سوستيل: ***كلنا فلاقة سيدي الحاكم، الشجعان منا حملوا السلاح، والأقل شجاعة إنهم في مكتبكم هذا وفي مواجهتكم.***" وباءت هذه اللقاءات بالفشل.

ألقى فرحات عباس خطابا في جيجل يوم 15 أفريل 1955 أمام تجمع شعبي كبير باللغة الفرنسية، والعربية استعمل اللغة الفرنسية لإيصال أفكاره إلى محتلي جيجل، واللغة العربية الدارجة لأقاربه من الفلاحين الذين جاؤوا للقائه وأبناء منطقته، أوضح فيه بكل صراحة وشجاعة سياسته حيث عارض فكرة "الجزائر فرنسية "، قائلا: ***لقد عرفنا منذ أول نوفمبر أحداثا خطيرة، وحدث وأن أطلق الاستعمار تسمية " الخارجون عن القانون " على رجال صعدوا إلى الجبال. إن نظام الاستعمار تحدى القانون، و اخترقه منذ سنة 1948، وهو الذي تعدى على القوانين التي منحتها الجمهورية الفرنسية للمسلمين الجزائريين، ويوجد اليوم من يقول أنه يوجد خارجون عن القانون، والحق أنه لا يوجد سوى شخص واحد خارج***

---

[1] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 73.
[2] -ibid.
[3] -ibid. p 212.
[4] -ibid. p 213..
[5] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 74.

عن القانون في الجزائر، إنه نظام الاستعمار نفسه. إن الخارجين عن القانون هم الحكام الأوروبيون، من رؤساء البلديات، وإداريي البلديات المختلطة..."[1*]

ومصرحا بـــ "**الجزائر الجزائرية**" لأول مرة يستعمل هذا المصطلح السياسي في الجزائر من طرف فرحات عباس، وهي التي نادى بها الجنرال "ديغول" فيما بعد.[2]

وهذا الخطاب عبر فيه بصراحة عن ميله للثورة، ونبذه لأسلوب نظام الاستعمار، ودفاعه عن المجاهدين الذين لم يعتبرهم بأنهم "خارجون عن القانون" إنما الذي لم يحترم القانون، وخرج عنه فهو الاستعمار، دفاع صريح عن جبهة التحرير الوطني، وتبرير لجوئها إلى الثورة المسلحة.

كانت اتصالاته الأولى مع جبهة التحرير الوطني يوم 15 ماي 1955 وذلك بواسطة "عمار القامة" مسؤول فرع (إ. د. ب. ج) فرع القصبة السفلى بالجزائر، الذي أمره فرحات عباس بنقل رسالة إلى كريم بلقاسم، ومما جاء فيها[3] "***فرحات عباس رئيس (إ. د. ب. ج) يريد الاتصال بجبهة التحرير الوطني في أقرب الآجال.*** " ويتحدث عن ذلك اللقاء بقوله[4]: ***في نهاية ماي كنت في الجزائر، بعد رجوعي من سطيف حيث قضيت هناك عيد الفطر، وفي ليلة 26 ماي 1955 دق عمار القامة بابي، وكنت قــد تناولت العشاء وذاهب للنوم فأخبرني بأن هنالك مسؤولين يريدان رؤيتي، وهــما عبان، و أوعمران فأدخلتهما إلى بيتي، ودار نقاش بيننا حول كيفية دخولي إلى جبهة التحرير الوطني وطلبوا مني المال والأدوية، انتقلت بعدها إلى سطيف، وفي أوائل جوان عدت إلى الجزائر، وقدمت إلى جبهة التحرير الوطني عن طريق بوقادوم مسعود مبلغا من المال يقدر بــ 2 مليون فرنك، وحقيبة محملة بالأدوية المتخلفة.***" وهذه هي البداية الأولى لفرحات عباس بالتعاون مع جبهة التحرير الوطني أي بعد مضي أكثر من سبعة شهور على قيام الثورة التحريرية.

طلب فرحات عباس من عبان رمضان أن يسمح له بالانتقال إلى باريس لإعطائه فرصة لوقف الحرب، فوافق عبان، ولكن اشترط عليه بأن يكون ذلك عن طريق جبهة التحرير الوطني فقط، بعدها سافر فرحات عباس إلى باريس والتقى برئيس الحكومة "إدغار فور" ورئيس المجلس، وتحدث عن دستور

---

[*]- للمزيد انظر خطابه كاملا في:(***Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p216-220***)

[1]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 131.

[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 220.

[3] - ibid.

[4] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p p 82-83.

بإمكانه أن يجعل الجزائر دولة مشتركة مع فرنسا، وطلب من "إدغار فور" أن يرسل إلى الجزائر ممثلا له للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني لتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة...[1] ولكن رئيس الحكومة الفرنسية لم يستجب لاقتراح فرحات عباس، لأن فرنسا في هذه اللحظة مازالت تعتقد كل الاعتقاد بأن قوتها العسكرية هي الحل الوحيد للقضاء على الثورة الجزائرية.

واستمر فرحات عباس في صائفة 1955 في جمع المال و الأدوية لجبهة التحرير الوطني مدعيا أنها لــ (إ. د. ب. ج) وعاملا على إقناع مناضليه بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني.[2]

وكانت الثورة في هذه الفترة تمر بظروف صعبة، صراع على القيادة بين الأوراسيين في منطقة الأوراس بين السيدين: عجول عجول، وعباس لغرور، و السيد: شيهاني بشير، الذي وصل إلى القيادة بعد إلقاء القبض على مصطفى بن بوالعيد، حيث اتفقا عباس لغرور، وعجول عجول على اغتيال القائد شيهاني بشير، ولما فر مصطفى بن بوالعيد من السجن، والتحق بمنطقته وجد الأمور تسير نحو الفوضى فأعاد تنظيمها من جديد إلى يوم استشهاده في مارس 1956، وظهور صراع آخر بين عبان رمضان، وكريم بلقاسم من جهة، ومن جهة أخرى بين أحمد بن بلة، وأحمد محساس حول مسألة قيادة الثورة "الزعامة" ولم تتوصل الثورة لوضع حل لهذه الخلافات إلا بعد انعقاد مؤتمر الصومام،[3] وقبل هذا التاريخ استشهد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية، وقام زيغود يوسف بتنظيم هجوم الشمال القسنطيني يوم 20 أوث 1955 لإعطاء الثورة التحريرية أبعادا وطنية، و دولية.

وفي 25 أوث 1955 قدم 61 نائبا استقالتهم من المجالس النيابية في قسنطينة.[4] وقد أورد فرحات عباس تبرير ذلك في كتابه الموسوم بــ " تشريح حرب، الفجر" و مما جاء فيه[5]: "***هذا اليوم 26 سبتمبر 1955 ونظرا للأوضاع الخطيرة التي تعرفها الجزائر، منتخبو الهيئة الثانية التابعون للجمعية الوطنية، ومجلس الجمهورية، وجمعية الإتحاد الفرنسي، والجمعية الجزائرية، يطالبون بتوقيف العنف مباشرة والرجوع إلى الحياة العادية، وأعلنوا عن تكوين " جمعية دائمة للتنسيق والعمل " تتكون من المنتخبين في كل الهيئات لمتابعة التطورات السياسية في الجزائر، وكان لهذه الاستقالة تأثير كبير على سياسة جاك سوستيل.***"

[1] - ibid. p 84.

[2]- المرجع نفسه، ص 137.

[3] - ibid. p 107

[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 234.

[5] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p p143-144.

التقى فرحات عباس في 8 ديسمبر 1955 وكان برفقة الدكتور أحمد فرنسيس، عبان رمضان بالجزائر العاصمة في حديقة غالوند (Parc Galland) ويقول فرحات عباس عن ذلك اللقاء: " حدث ذلك في خميس عند حوالي الساعة الثالثة مساء... كان عبان يحاول الاتصال بنا منذ أيام لكنه لم يفلح... ولما أخبرني ابن يحي بالأمر ذهبت للقائه رفقة فرنسيس إلى حديقة غالوند. ذهبنا للموعد في سيارتي، وجاء عبان في سيارة يقودها عمارة رشيد، ومن الحديقة اتجهنا إلى القبة بأعالي العاصمة، فتوقفنا بالقرب من منـــزل الدكتور فرنسيس. طلبت من سائقي أن يذهب، وبقي عمارة بسيارته ليأخذنا. ولأنني لم ألتق بعبان رمضان منذ شهر جوان، تحدثت معه عن اغتيال ابن أخي علاوة، وعرفت أن عبان لم يكن على علم بما حدث، كان منقطعا عن قسنطينة، هذا خطأ قال لي... لا يوجد أي تنسيق بين مختلف المقاطعات، وهكذا نحن كلنا موتى مؤجلين علينا أن ننظر عاليا، ونستمر."[1] الثورة الجزائرية كانت تعاني صعوبات كثيرة منها انعدام التنسيق بين المناطق عبر التراب الوطني، وصعوبة التنظيم، مما أدى بها إلى الوقوع في بعض الأخطاء.

وأثناء هذا اللقاء قدم عبان رمضان منشورات إلى فرحات عباس يطلب فيها من النواب الجزائريين تقديم استقالتهم من المجالس النيابية مع التهديد، فيقول فرحات عباس قلت له: "***يجب أن تهتم بروح التضامن بدل أسلوب الترهيب.***"[2] مازال فرحات عباس يؤمن بضرورة الإقناع، وعدم اللجوء لاستعمال أساليب الترهيب، وذلك بحكم سنه في هذه الفترة (56 سنة)، ونضاله السياسي الطويل الداعي إلى التعقل ونبذ العنف، وحل المشاكل بالطرق العقلانية السلمية، فمنطقه هذا يضر أحيانا الثورة عن حسن نية، فالثورات الشعبية لا تترك للفرد حرية الاختيار أو الاقتناع، فالفرد فيها خاضع لرأي الجماعة القيادية للثورة الشعبية، والخروج عن ذلك يصنف صاحبه في الجهة الأخرى، وحتى هذه الأخيرة فإن لغة العقل والمنطق تُغيبها أو تغيب عنها وتنطلق من مبدأ "من ليس معنا فهو عدونا"، والوقوف على الحياد ربما يكون أصعب من الانتماء إلى أية جهة، هل يقف فرحات عباس مع الظالمين المستبدين الذين لا يمثلون سوى 10% من سكان الجزائر، أم يقف إلى جانب الحق والعدل والحرية والدفاع عن المظلومين والمقهورين التي وهب حياته حسب قوله للدفاع عنهم.

---

[1] -ibid. p 151.
[2] -ibid.

بعد نهاية حوار فرحات عباس مع عبان رمضان، صعد فرحات عباس وفرنسيس في السيارة التي يقودها عمارة رشيد، وكانت هذه السيارة محل بحث من طرف شرطة الاستعمار، وحينما وصلوا إلى وسط العاصمة أوقفتهم الشرطة، وأخذتهم إلى مركزها وكانت بعض المناشير في جيب رشيد عمارة، فوضعها في جيب معطف فرحات عباس. تم إطلاق فرنسيس و فرحات عباس، و أوقفت الشرطة رشيد عمارة، وبعودته إلى منزله في العاصمة اتصل مباشرة بالحاكم العام بواسطة الهاتف وطلب منه إطلاق سراح الطالب عمارة رشيد طالبا منه بأن لا يسمح للشرطة بتعذيبه، ويقول: في الغد أطلق سراحه دون تعذيبه واتصل عمارة رشيد مباشرة بالجبل حيث استشهد مع زميله لونيس.[1]

في هذه الأثناء التحق المركزيون بالثورة وفي 7 جانفي 1956 دعا الشيخ العربي التبسي الجزائريين للالتحاق بالثورة مما عرضه ذلك إلى الاختطاف والقتل من طرف قوات الاستعمار. [2]

في ديسمبر 1955م استقال جميع نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من جميع الهيئات الفرنسية في الجزائر وفرنسا.[3]

وترك فرحات عباس الجزائر في 7 أفريل 1956 وتوجه إلى باريس، حيث ترك زوجته وابنه عبد الحليم في منزل صغير بـــ "سان دونيس" (Saint - Denis) حيث يقول[4]:***لم نتأخر عن الميعاد ولم ننكث العهد المعهود، إننا لبينا بحماس نداء جبهة التحرير الوطني التي استطاعت أن تلم شعث جماهيرنا، وتوحد صفوف أبناء شعبنا، وبلغت إلى الهدف الأسمى، وهو تبلور الوعي الوطني حول منظمة واحدة.***" وفي باريس التقى بـــ "إدغار فور" المعزول من الحكم، ورئيس المجلس، وبعض الشخصيات الفرنسية ثم توجه بعدها إلى سويسرا مع صديقه أحمد فرنسيس ويقول عن ذلك[5]:***إن صفحة من حياتي قد طويت، وانتهت لغة الحوار بين الفرنسيين والمسلمين، ولم يبق إلا الجهاد مع إخواننا في جبهة التحرير الوطني من أجل شرف وطننا.***"وفي 22 أفريل 1956م أعلن عن حل حزبه (إ.د.ب.ج)،[6] ثم توجه إلى سويسرا ومنها توجه إلى القاهرة يوم 26 أفريل 1956، وبوصوله إليها عقد ندوة صحفية

[1] -ibid. p 152.

[2]- المرجع نفسه، ص 142.

[3] - Le monde, 28 janvier 1956.

[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 283.

[5] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 245.

[6]- مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 70.

بمقر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أعلن فيها رسميا وعلنيا عن انضمامه لجبهة التحرير الوطني.[1] لكن انضمامه السري لجبهة التحري الوطني كان في ماي 1955. [2]

وفي القاهرة استقبل استقبالا حارا، ويقول بأن أحمد بن بلة قال له: " ***إنه أسعد يوم في حياتي، ولأبرهن عن فرحتي سأظهر علنا لأول مرة معك أمام الجمهور.*** " وحضر الندوة الصحفية حسين آيت أحمد ولمين دباغين ومحمد خيضر وأمحمد يزيد وأحمد توفيق المدني الذي كان يترجم له إلى اللغة العربية،[3] ومما جاء في خطابه[4] ذلك: ***إن النظام الاستعماري المفروض على الجزائر أصبح يعمل اليوم في حرب قاسية لفتح البلاد من جديد، وهو اليوم يغرق البلاد في بحر من الدماء، وقد بلغ عدد الضحايا من المواطنين 100000 شهيد..إن الثورة الجزائرية القائمة، إنما قامت لمحاربة النظام الاستعماري، وأن الشعب مصمم على الاستمرار في الكفاح أو الموت من أجل الحرية، ومن أجل الهدف ماتت الحزبية والأحزاب، وحل محلها شعب متحد قوي، أجمع أمره في جبهة التحرير الوطني..لا يمكن أن نجري مفاوضات مع فرنسا إلا على يد جبهة التحرير الوطني، ويشترط أن تعترف فرنسا أولا وقبل كل شيء بالجنسية والقومية الجزائرية، وأن الجزائر جزء من المغرب العربي، وما لم تتحرر فأن استقلال تونس ومراكش يصبح هباء، أننا نخاطب الضمير الإنساني في العالم، ونخاطب ضمائر أحرار الفرنسيين بصراحة وبصوت مرتفع، ونقول لهم إنه يجب إعادة السلام للجزائر.*** "

وقد حرف صحفي أمريكي كلامه فكتب مدعيا أنه قال[5]: "***سنقوم بنقل الحرب إلى فرنسا.*** " (We shall bring war to France) ونقلتها صحافة باريس ولندن وواشنطن، أعلم فرحات عباس لمين دباغين بذلك التحريف، فقام أحمد بن بلة بإعلان الصحفيين بقوله: "***أن كل ما يقوله فرحات عباس كأنني أنا الذي قلته إنه يتكلم ابتداء من اليوم باسمنا، النص باللغة الفرنسية وترجمته الحرفية إلى اللغة العربية يعبر عن صدقه.***"[6]

إنها بداية مؤامرة سيئة ضد فرحات عباس المعروف بدعوته إلى السلم والتعقل، وكذلك ضد جبهة التحرير الوطني لإظهارها بمظهر غير مشرف لها، وقد علق فرحات عباس على ذلك بقوله[7]: "***إنهم***

---

[1] -ibid.
[2] - Jean Lacouture: op-cit, p 312.
[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 250.
[4]- الفضيل الورتلاني: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص ص 426-428.
[5] - Jean Lacouture: op-cit, p 316.
[6] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p251.
[7] - Jean Lacouture: op-cit, p 318.

يعلمون في باريس بأنني رجل نزيه، ولا أعمل إلا من أجل عودة السلم... لقد طرقت كل الأبواب، وتحاورت مع كل الرجال السياسيين لكي يفهمونني، ولكن لم يحدث شيء من ذلك، لا أستطيع أن أعطي ضمانا لوضعية استنكرتها مطلقا، ورحيلي على الأقل دليل على مواطنتي، ولقد انفصلت عن سياسة عقيمة، تؤدي إلى تحطيم وطني... لم آت إلى هنا لتكوين " حكومة حرة "، أو ربط (إ. د. ب. ج) بجبهة التحرير الوطني، إنه اليوم لا توجد أحزاب... أحمد فرنسيس، وأنا التحقنا بجبهة التحرير الوطني التي تكافح من أجل تحرير الجزائر، لأنه لا يوجد مخرج آخر غيرها..." أما الصحافي الأمريكي فقد أكد على نقله بصدق للترجمة، التي قام بها بعض الطلبة،[1] هل هو خطأ عفوي؟

على كل إن تصريحه ذاك قد أحث ضجة كبرى في فرنسا وعلقت عليه جميع صحفهم بكثير من الفزع، لأنهم يعرفون فرحات عباس معتدل ورزين وصادق في أقواله وأفعاله، فإذا اتجه إلى عمل واقتنع به بعد تقليبه من جميع وجوهه، لا يثنيه لا ترغيب ولا ترهيب، ويعرف الفرنسيون وساستهم بأن الشعب الجزائري رفضهم منذ أن وطئت أقدامهم أرض الجزائر، ويعرفون كذلك أن الشعب الجزائري سبق زعماءه في الحماس بكثير وحبه للعمل الثوري المسلح من أجل قضيته الوطنية، فدعوة فرحات عباس كان لها صدى واسع في الجزائر، فهو لم ينتقل إلى جهة الكفاح المسلح، وحل حزبه والتخلي عن مبدأ (الثورة بالقانون) إلا بعد أن استنفذ كل إمكاناته، فانتقاله إلى جبهة التحرير الوطني هو انتقال العارفين بحتمية التطور التاريخي، ففي 10 جانفي 1956م صرح لجريدة "الإكسبرس" الباريسية بما يلي[2]:***أتكلم الآن عن المسألة الرئيسية وهي المقاومة الجزائرية، ذات شوكة قوية، لا من حيث عدد الرجال الذين يتضاعف يوما بعد يوم، بل من حيث الأسباب التي دفعت لانبعاث هذه المقاومة بالخصوص، والتي ما تزال قائمة الذات، بحيث أصبحت المقاومة اليوم في نظر جميع السكان المسلمين بالجزائر مصدر الأمل الوحيد***

س: كيف ترون الحلول الملائمة للمشكلة؟

ج: إن رأيي في هذا الصدد معروف منذ 1943، وقد أتيحت لي الفرصة إذ ذاك لأشرحها بنفسي للجنرال كاترو، وهي تتلخص في الاعتراف بالواقع الوطني في الجزائر، وهذا الاعتراف ينطوي على اعتراف الحكومة الفرنسية في أقرب الآجال –إذا شاءت أن تحقن الدماء– بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.

---

[1] -ibid.

[2]- نفس المصدر، ص 429.

س: وهل تنتهي الاشتباكات والمعارك فورا، في حالة إذا ما أعلن ذلك الاعتراف؟

ج: هذا ما اعتقده اعتقادا قويا، وعلى كل فإن ذلك الاعتراف يكون خطوة كبيرة نحو الانفراج.

س:هل في وسع حزبك، وهو حزب البيان، أن يساهم في إيقاف العمليات العسكرية؟

ج: إن حزب البيان حزب وطني ديمقراطي، يعترف بأنه استنفذ جميع الوسائل السلمية لتسوية الخلاف، بطريق الحوار والإقناع والتفهم وهنا أقول بصراحة: إن حزب البيان لم يعد في وسعه المساهمة في حل سلمي وبدون موافقة المقاومة فليس هناك حل سلمي."

ولعباس فرحات مقال آخر له في جريدة "لاكسيو تونيزيان" (العمل التونسي) عربته ونشرته جريدة الصباح التونسية يوم 2 نوفمبر 1955م، يرد فيه على "ادغار فور" رئيس الحكومة الفرنسية بمناسبة تأكيده على أن الجزائر فرنسية، هذا المقال كتبه فرحات عباس تحت عنوان *"الماريشال بيجو يجيب الرئيس فور"* ومما جاء فيه: "إن الجزائر المسلمة، بعد أن سجلت قرار هيئة الأمم المتحدة ببحثها في جمعيتها العامة، أخذت تنتظر الخطاب الذي ألقاه بشأنها في ما بعد الرئيس "ادغار فور"، وإذا كان رئيس الحكومة قد قال – في هذا الخطاب– حقائق قانونية فيما يخص المغرب الأقصى وتونس، فإنه بالعكس من ذلك فيما يخص الجزائر، راح يستعيد "الكليشات" القديمة التي ورثها عن استعمار القرن الماضي، وباختصار فإن هذا الخطاب لم يأت بحل للمشكلة الجزائرية، ولا بأي جديد، لقد قال رئيس ا لحكومة: إن الجزائر أرض فرنسية، وليس هناك ولا يمكن أن يكون هناك شيء اسمه الأمة أو الدولة الجزائرية.. أما الواقع، فهو أن الجزائر قبل 1830 كانت لها نفس الأنظمة السياسية والاجتماعية التي كانت لجيرانها تونس ومراكش، مع فارق واحد، وهو أن الجزائر كانت أكثر من جارتيها من حيث عدد السكان والغنى الطبيعي، وإذا كانت الجزائر اليوم من الناحية القانونية تختلف عن وضعيتي تونس ومراكش، فليس ذلك ناشئا عن وضعيتها التي كانت عليها قبل 1830 ..وبعد أن مر الفرنسيون بالتجربة الجزائرية، تبين لهم أن نظام المحميات أكثر مرونة وأقل إهدارا للدماء وأقل ثمنا. وهذا هو السبب الوحيد الذي جعل الفرنسيين فيما بعد، يتبعون في تونس ومراكش في سنتي 1881 وسنة 1905 سياسة في الاحتلال غير التي اتبعوها في الجزائر، فبين عصر بيجو- الجزائر- وعصر جول فيري - تونس– وعصر ليوتي في مراكش، مرت فرنسا بسلسلة مفيدة من التجارب ..ومن الأفضل أن تقتصر في إجابة رئيس الحكومة على خطابه . بأن نعرض أمام عينيه بعض الشواهد الثقيلة الوزن، مما كتبه الماريشال بيجو نفسه، ومن ذلك قوله " آه ! لو لم يكن في

الجزائر هذه عرب، أو لو كان شعبها يشبه الهند المنحلة الرخوة، ولكن وجود هذه الأمة، وما تمتاز به من شدة المراس والاستعداد للحرب، استعدادا يفوق ما عليه شعوب أوروبا –يضطرنا اضطرارا أكيدا - أن نكون أمامها وبجانبها وفي وسطها بأقوى العناصر من سكاننا وأشدهم شكيمة "[1] ثم يستمر فرحات عباس في تحليله مبرهنا بأن الشعب الجزائري لم تستطع معاول الهدم الاستعماري القضاء عليه، ولم يفسح له المجال للتطور والرقي، كان على الدولة الفرنسية أن تفسح له المجال للتحرر والتقدم .

إن التحاق فرحات عباس علنا وبكل قناعة وثقة بالنفس بجبهة التحرير الوطني، إلى جانب العلماء قد أعطى دفعا قويا للثورة في الداخل والخارج، حيث سارت وراءهم مجموعة كبيرة من الفئات الشعبية بانضمامها إلى الثورة. ذاع صيت فرحات عباس واسعا في العالم كرجل معتدل انضم إلى المجاهدين الذين كانت تصفهم فرنسا بـــ "الإرهابيين" فانضمامه إليهم مع كبر سنه ودعوته للسلم ونبذه للعنف ليس إلا دليلا قويا للعالم بأن هؤلاء المجاهدين على حق، وبأن فرنسا هي الإرهابية فمن غير المعقول أن يقف فرحات عباس إلى جانب الفئة الظالمة وهذا سلوك التزمه طوال حياته، "كان لالتحاق فرحات عباس دور عظيم فعلا وصدى كبير في الجزائر وفي فرنسا ولدى سائر الأوساط الدبلوماسية، والسياسية والصحافية في العالم، وكان وقع أسود على فرنسا، وضربة كبيرة لها، وكانت مساهمته الكبيرة التي تقدر ولا تنكر."[2]

فهو رجل سلم وحوار لقد قام بثلاث رحلات إلى باريس، قبل انتقاله إلى القاهرة، الأولى في أفريل 1955، والثانية في أوث من نفس السنة، والثالثة في أفريل 1956 باحثا عن الحل السلمي، ووضع حد لسفك الدماء وللظلم الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الجزائريين، ولكن الأبواب أوصدت في وجهه،[3] هذه الرحلات تركت آثارا حسنة للثورة الجزائرية فيما بعد، فقد أظهرت همجية الفرنسيين، ورفضهم للسلم، والحوار، فرحات عباس سبق الأحداث بدعوته إلى الحوار والذي اضطرت فرنسا اللجوء إليه مرغمة بعد خسائر فادحة في الأرواح، والممتلكات. وتلطيخ لسمعتها بسبب ارتكابها لمجازر وحشية ضد الجزائر المجاهدة التي لم تطالب سوى بحقها الطبيعي.

---

[1]- المصدر نفسه، ص 430..

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص 70.

[3] - Jean Lacouture: op-cit, p 312.

وفي القاهرة استقر في منزل مع صديقه الدكتور أحمد فرنسيس، وقد أدركت الثورة ضرورة العمل الدبلوماسي لكسب التأييد العالمي، ووضع حد للدعاية الفرنسية المغرضة، ووجدت الشخص المناسب لذلك العمل، وهو فرحات عباس.[1]

شرع في العمل الدبلوماسي، بجواز سفر سوري، فانتقل إلى طرابلس، ودمشق مع زميله أحمد فرنسيس، والتقى بممثل جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري في دمشق، الذي أوصلهما إلى السلطات السورية حيث قدمت دعما كبيرا للثورة الجزائرية.[2]

وتوجه بعد ذلك إلى سويسرا حيث التقى هناك بمناضلي حركته الذين التحقوا بالثورة، وهم أحمد بومنجل، الهادي مصطفاي، والدكتور ابن عبيد، و بن قطاط، وطالب الإبراهيمي، ومحمد الهادي جمام، و أونوغان، وحاج السعيد، ويعلاوي، وبوقلي عمر، والتونسي أحمد بن صالح، ثم اتجه إلى بلجيكا مع أحمد فرنسيس، ولكنه منع من عقد ندوة صحفية، وأُرْجِعَ إلى سويسرا ومنها عاد إلى القاهرة، كان يأمل من ذلك العمل الدبلوماسي إبراز عدالة الثورة الجزائرية، وكسب أكبر عدد من المؤيدين من أجل الضغط على فرنسا دبلوماسيا لكي ترضخ للاعتراف و التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، بداية محاولات المفاوضات الأولى كانت مع عبد الحفيظ بوالصوف في سنة 1956 عندما أرسل "غي مولي" (Guy Mollet) مبعوثا له "بيار قومين" (Pierre Commin)، ولكن المفاوضات فشلت، وشرع بعدها الحزب الاشتراكي الفرنسي في اتصالات مع جبهة التحرير الوطني، ففي القاهرة التقى محمد خيضر بـــ "جورج قورس" (George Gorse)، وذلك مابين 12 و 30 أفريل 1956، وفي بلغراد في نفس السنة التقى خيضر، وبعض شخصيات جبهة التحرير الوطني مع "بيار قومين" كانت جبهة التحرير الوطني تريد من هذه اللقاءات الحصول على الاعتراف الفرنسي بها كممثل شرعي، و وحيد للشعب الجزائري. [3]

لم يشارك فرحات عباس في اللقاءات الأولى، وإنما كان ينتقل من بلغراد إلى دمشـــق إلى بيروت لدفـــع المنظمات الدولية للاهتمام بالثورة الجزائرية، وتدويلها.[4] ثم انتقل إلى أمريكا اللاتينية مع كيوان، ودامت مهمتهما فيها من 10 سبتمبر إلى 15 نوفمبر 1956 زارا خلالها الأرجنتين وأوروغواي

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 252.

[2]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص147.

[3] -ibid. p p 253-254.
[4] -ibid. p 254.

وباراغواي والشيلي والبيرو وبوليفيا، وقد وجدا تفاهما من طرف الطلبة والصحافيين والسياسيين،[1] وكسب المزيد من الأنصار للثورة الجزائرية.

لقد عمل بإخلاص من أجل إنقاذ الجزائر من محنتها مستعملا كل طاقته، وخبرته السياسية لخدمة الثورة الجزائرية، لكنه لاحظ أن الأمور لم تكن تسير على ما يرام في القاهرة، فالصراع بين قادة (ج. ت. و) من أجل الزعامة بلغ ذروته، وحسب فرحات عباس فإن سبب هذا الصراع هو أحمد بن بلة، الذي أراد أن يجعل نفسه زعيم الثورة، بالتعاون مع الحكومة المصرية، وفتحي الديب رجل المخابرات المصري المكلف بشمال أفريقيا، ويذكر فرحات عباس خطأ فادحا وقع فيه أحمد بن بلة، إما عن جهل أو عن قصد، ولكن لا يمكن أبدا حسب رأيه أن يحدث ذلك، وهذا الخطأ يتمثل في قضية السفينة المصرية المحملة بالأسلحة لجيش التحرير الوطني، حيث وضع فيها أحمد بن بلة أحد رجال المخابرات الفرنسية، وكلفه بالراديو، فبخروج السفينة من الإسكندرية في اتجاه المغرب، كان هذا العميل الفرنسي قد أعطى بواسطة الراديو كل المعلومات عن السفينة "أطوس" (Athos) للمخابرات الفرنسة، التي احتجزت هذه السفينة، وعرّض بذلك بن بلة العلاقات المصرية الفرنسية للخطر.[2] لكن فتحي الديب في مؤلفه الموسوم "عبد الناصر وثورة الجزائر" لا يتهم ابن بلة، وإنما اتهم صاحب السفينة "إبراهيم النيال" الذي اتصل عن طريق الهاتف في ميناء الإسكندرية بالمخابرات الفرنسية قبل إقلاع السفينة وأعطاهم كل المعلومات عنها.[3]

وهذا العمل الذي قام به أحمد بن بلة أقلق كثيرا قادة الثورة، فالصراع الذي تسبب فيه أضعف الثورة في الداخل، وكاد أن يؤدي إلى مشاكل عويصة، في الأوراس صراع على القيادة، عبان رمضان والعربي بن مهيدي ينتقدان ممارسات بن بلة، فقد كان ابن مهيدي مكلف باستقبال السفينة المصرية "أطوس" في المغرب في المنطقة الأسبانية حيث عاد خائبا، فتوصل ابن مهيدي إلى اكتشاف الصراع على الزعامة بين قادة الثورة في القاهرة، فطلب بضرورة عقد مؤتمر لوضع حد لذلك الصراع.[4] ويقول فرحات عباس[5] بعد انتقاله إلى القاهرة في سنة 1956: ***اصطدمت بالصراع الموجود على مستوى***

[1] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 184.
[2] - ibid. p p 184-185.
[3]- فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 256.
[4]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص ص 148-149.
[5] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, éd, Garnier, France, 1984, p 44.

***القمة*.*" كان عبان رمضان يريد تخليص الثورة من مرض الزعامة، وأيده في ذلك العربي بن مهيدي، وكريم بلقاسم، وأوعمران، وتم الاتفاق بينهم على عقد مؤتمر الصومام يوم 20 أوث 1956، فجبهة التحرير الوطني إلى جانب الأعمال العسكرية الميدانية توسع نشاطها السياسي داخل الجزائر، وذلك بضغط من عبان رمضان، للمِّ شمل كل العناصر الوطنية ذات الاتجاهات السياسية المختلفة، تحت لواء جبهة التحرير الوطني.[1] أي إعطاء الثورة الجزائرية بُعدا شعبيا ووطنيا، ودون إقصاء العناصر التي انضمت إليها من التيارات الأخرى (المركزيون، العلماء، الشيوعيون، و حزب " إ. د. ب. ج "...).

انعقد مؤتمر الصومام في منطقة إيفري يوم 20 أوث 1956، ودامت أشغاله إلى 19 سبتمبر 1956، وقد حضره زيغود يوسف وبن طوبال وبن عودة، وعلي كافي ورويبح حسين ومزهودي عن المنطقة الثانية، وبلقاسم كريم ومحمدي السعيد وعميروش وقاسي عن المنطقة الثالثة، و أوعمران ودهيليس وبوغرة عن المنطقة الرابعة، والعربي بن مهيدي عن المنطقة الخامسة، وعلي ملاح عن المنطقة السادسة (15 عضوا)، أما العضو السادس عشر فهو الأمين السياسي للمؤتمر "عبان رمضان".[2]

عرف مؤتمر الصومام صراعات كثيرة خاصة بين عبان رمضان الرجل السياسي المثقف –الذي يتفق كثيرا مع فرحات عباس في رؤيته لسيرورة الثورة– والقادة العسكريين بن طوبال كريم، بسبب إقدام العقيد عميروش على تصفية سكان قرية "داغن" بالقرب من وادي أميزور، بضواحي بجاية، حيث حاصرها ليلا، وقام بقتل عددا كبيرا من سكانها، حوالي 1100 قتيل،[3] بتهمة الانتماء للحركة المصالية وسميت ب "*ليلة الصومام الحمراء*" وفي اليوم الموالي لهذه المجزرة عاتب شيخ عجوز العقيد عميروش على ذلك، فرد عليه هذا الأخير بقوله: "***لقد قمنا بمعاقبة الخونة، إن الله معنا.***" فأجابه الشيخ العجوز: "***استمرارك على هذا الطريق لن يبق في الجزائر سوى أنت، والله.***" [4] وعاتب عبان رمضان مسؤولي أحداث 20 أوث 1955م، حيث اعترض على قتل المدنيين الأوروبيين، لأن هذا في نظره لا يتماشى مع

*- ذكر لي أثناء إحدى لقاءاتي معه في منزله بالقبة القديمة أنه أثناء رئاسته للحكومة المؤقتة الجزائرية وجد أمامه مشاكل عويصة كان عليه مواجهتها، المشكل الأول حسب رأيه يتمثل في جرائم الاستعمار، ومحاولة وضع حد له وتحرير الجزائر، والمشكل الثاني هو الصراع المستمر بين قادة جبهة التحرير الوطني في القاهرة، ومحاولة كل واحد من القادة فرض رأيه على الجميع، ويؤكد أن معظم قادة الثورة كانوا لا يثقون في بعضهم البعض. **(صاحب البحث)**

1 - Patrick Evenvo et Jean Planchais: **la guerre d'Algérie**, éd, Laphomic, Alger, 1990, p 112.
2 - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 264-265.
3 - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 155.
4 - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 264.

روح الثورة، سانده في رأيه ابن مهيدي وابن خدة فاستاء ابن طوبال من السياسيين اللذين كانوا يريدون ثورة قائمة على الحرب المنظمة.[1]

كان يريد عبان رمضان من الثورة أن تترفع عن بعض الممارسات، فمن الناحية النظرية رأيه صحيح، ولكن من الناحية التطبيقية رأيه خاطئ، لا يمكن القيام بثورة شعبية نظيفة بدون حدوث تجاوزات، وأعمال عنف أحيانا ضد الأبرياء. وفي الأخير تم الاتفاق على مقررات مؤتمر الصومام في جو متوتر.[2]

ونصت وثيقة الصومام على أولوية العمل السياسي، على العمل العسكري، والداخل على الخارج،[3] وأنشأ مؤتمر الصومام لجنة التنسيق والتنفيذ، وتتكون من 5 أعضاء هم: عبان رمضان والعربي بن مهيدي وكريم بلقاسم، وبن يوسف بن خدة، وسعد دحلب.[4] ويعتبر فرحات عباس هذه اللجنة كـــ " نواة لحكومة "،[5] وتمثل هذا اللجنة قيادة الأركان العليا لـــ (ج. ت. و)[6] والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويتكون من 34 عضوا، 17 دائمين و17 احتياطيين.* [7]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 151.

[2] -ibid.

[3] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 154.

[4] - Benyoucef Ben Khedda- Ben M'hidi: **Leur apport à la révolution Algérienne**, édition, Dahleb Alger, 2000, p 30.

[5] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 154.

[6] -Henri Alleg: op-cit, p 212.

*- الأعضاء الدائمون
1. عبان رمضان
2. فرحات عباس
3. إيدير عيسات
4. حسين آيت أحمد
5. أحمد بن بلة
6. مصطفى بن بو العيد
7. بن يوسف بن خدة
8. محمد العربي بن مهيدي
9. رابح بيطاط
10. محمد بوضياف
11. محمد لمين دباغين
12. أحمد توفيق المدني
13. محمد خيضر
14. بلقاسم كريم
15. عمار أوعمران
16. امحمد يزيد
17. يوسف زيغود

الأعضاء الاحتياطيون
1. عيسى بن عطا الله
2. نائب بن بولعيد
3. لخضر بن طوبال
4. محمد بن يحي
5. عبد الحفيظ بوالصوف
6. سعد دحلب
7. سليمان دهيليس
8. أحمد فرنسيس
9. محمد لبجاوي
10. محمد الصالح لعوانشي
11. عبد الحميد مهري
12. علي ملاح
13. إبراهيم مزهودي
14. سعيد محمدي
15. عبد المالك تمام
16. الطيب الثعالبي
17. الإتحاد العام للعمال الجزائريين (يعين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ)

[7] - Benyoucef Ben Khedda- Ben M'hidi: **Leur apport à la révolution Algérienne**, op-cit, p 30.

ويعتبر فرحات عباس هذا المجلس بمثابة (برلمان جزائري)[1] وأصبح عضوا دائما فيه إلى جانب العلماء والمركزيين وأعضاء المنظمة الخاصة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل)، وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين الذين انضموا إلى جبهة التحرير الوطني.

وضع مؤتمر الصومام مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة المتمثلة في المؤسسة التشريعية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية)، والمؤسسة التنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ)، كما وضع أسس الإدارة الجزائرية، من تنظيم الجيش وتقسيم الجزائر إلى ولايات إدارية وتحديد استيراتيجية جبهة التحرير الوطني.

لم يرض أحمد بن بلة بقرارات مؤتمر الصومام، وبرر رفضه بعدم حضور ممثلي المنطقة الأولى، وممثلي الخارج ومنطقة وهران، متهما القرارات بالتوجه اللائكي، ورافضا وجود زعماء الحركات الأخرى في لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2] والحقيقة أن بن بلة كان خائفا من انتقال الزعامة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفيه تزول الزعامة الفردية التي تبناها ابن بلة فلهذا المجلس (الجماعي) الحق في اتخاذ جميع القرارات التي تهم الثورة الجزائرية، وهذه هي إحدى العوامل الايجابية والأساسية القوية للثورة الجزائرية حيث استطاعت أن تبعد القيادة الفردية لها، وذلك بجعلها قيادة جماعية، فالثورة الجزائرية لم تلتف حول زعيم واحد كما فعلت التونسية المسلحة عندما التفت حول الحبيب بورقيبة، أو الفيتناميون حينما التفوا حول "هوشي منه"، لماذا رفعت الثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام شعار القيادة الجماعية؟ أهو تمرد على كل الزعامات الفردية؟ أو الخوف من انحراف الثورة ؟ أم كره الجزائريين للرؤساء والملوك؟ أم هو انعدام تقاليد الحكم عند الجزائريين؟ فالقيادة الجماعية لها إيجابياتها دون شك، ولكن لها سلبياتها فالكل مسؤول ولكن لا أحد يتحمل مسؤولية الفشل، فالنجاح يتغنى به الجميع والفشل يتنكره المسؤول عنه قبل غيره.

أما بالنسبة لفرحات عباس فإنه عرف كيف يترفع عن هذه الصراعات الشخصية، لم تكن تهمه الزعامة بقدر ما كان يهمه استقلال الجزائر، لم يدخل في لعبة المؤامرات بين الإخوة لأن ثقافته الليبرالية، ونضج فكره السياسي، وروحه المتسامحة وقدرته على النظر بعيدا، مكنته من تجنب الانضمام إلى دائرة معينة من دوائر الصراع، صحيح أنه أظهر تقاربه الفكري مع عبان، وبن مهيدي، ليس لأسباب شخصية

[1] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 154.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 266.

ذاتية، ولكن لقناعات سياسية، وهي أن الثورة عمل متكامل بين كل أبناء الجزائر بدون تمييز مع إعطاء الأولوية للفكر، والعقل، وهذا ما كان ينادي به فرحات عباس منذ تأسيسه لحزب إتحاد الشعب الجزائري سنة 1938، اتفق مع عبان رمضان في إعطاء الأولية للعمل السياسي الفكري المنَظَّرِ، على العمل العسكري الميداني، وعلى العسكري أن يستمد التوجهات من السياسيين، وهذا ما رفضه العسكريون رفضا مطلقا، وهنا نجد اختلافا جوهريا بين الثورة الجزائرية المسلحة، والثورة التونسية التي طغى فيها العمل السياسي على العمل العسكري، حيث استطاع الحبيب بورقيبة توجيهها وإدارتها حسب قناعاته السياسية ومصلحة بلده، وهذا ما لم يتوفر لفرحات عباس في الجزائر خلال الثورة التحريرية.

"ويعتقد محمد حربي أن الصراعات التي ظهرت في مؤتمر الصومام تعبّر في العمق عن وجود تصورين مختلفين للثورة، الأول يدعمه عبان رمضان وابن مهيدي اللذان أرادا الاعتماد على الفئات العمالية والمدنية والبرجوازية لنقل الثورة إلى المدينة، ويدعم التصور الثاني القادة العسكريون، وبالأخص بن طوبال الذي يرى أن فئات الفلاحين في الأرياف هي الوحيدة القادرة على تحمل مسؤولية الثورة، فلم يول أية أهمية للمسائل الأيديولوجية، بل اعتمد على العفوية والارتباط بالتقاليد الثورية للفلاحين."[1] لكن مؤتمر الصومام قد أخفق في هذا المجال وظلت السلطة الحقيقية في يد العسكريين[2] وحدهم الذين فرضوا رأيهم ولو باستعمال العنف ضد السياسيين وتصفيتهم مثل ما حدث لعبان رمضان.

قام السلاح الجوي الفرنسي في 22 أكتوبر 1956 بعملية قرصنة جوية باختطافه طائرة مغربية كان على متنها القادة الخمس للثورة الجزائرية وهم أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف، ومصطفى الأشرف، كانوا متوجهين من المغرب إلى تونس لحضور ندوة مغاربية.[3] سجن ابن بلة أجل الصراع على الزعامة بين قادة الثورة، وجاء بمثابة نعمة على الثورة الجزائرية، لأنه استطاع إزالة عقبة في طريق وحدة القيادة الجماعية،[4] نددت جميع دول العالم بالقرصنة الفرنسية التي قام بها الجيش الفرنسي فوق الأجواء الجزائرية واستقال السفير الفرنسي"بورونودي لييس" (De Leusse) بتونس احتجاجا على تلك القرصنة الجوية، لكن الحبيب بورقيبة التزم الصمت، وبعد أسبوعين تعرضت

[1]- المرجع نفسه، ص 153.

[2]- خالد توازي: **<u>الظاهرة الحزبية في الجزائر،التاريخ،المكانة،الممارسة،المستقبل</u>**،مذكرة ماجستير،2006،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة بن يوسف بن خدة: الجزائر،ص84.

[3] -ibid. p 268

[4] - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 475.

مصر للعدوان الثلاثي (بريطانيا–فرنسا–إسرائيل) وقام العالم كله، والحبيب بورقيبة مستمر في صمته أهي رغبته في إنهاء أحمد بن بلة وجمال عبد الناصر الذين ساندوا منافسه صالح بن يوسف؟[1]

شهدت نهاية جانفي 1957 بداية معركة الجزائر وقام الجيش الفرنسي "المظليون" بمهام الشرطة مستعملين كل أنواع التعذيب والتنكيل بالمدنيين وهذا بأمر من "غي مولي"، و "روبير لاكوست" (Robert Lacoste) وزير مقيم بالجزائر، اللذان منحا كامل السلطات للجنرال "ماسو" (Massu) باستعمال كل الوسائل للقضاء على معركة الجزائر.[2] أي الوسائل التي تمنعها قوانين الحرب الدولية منها تعذيب الأسرى وقتل المدنيين، والتي تدخل في إطار جرائم الحرب وجرائم الإنسانية حسب اتفاقية جنيف التي وقعت عليها فرنسا.

وجه فرحات عباس نداء إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، شارحا له التجاوزات التي ارتكبها المظليون الفرنسيون ضد المدنيين الجزائريين المسلمين، وطالبا منه التدخل لوضع حد للجرائم، والمجازر التي يرتكبها الجيش الفرنسي.[3] في الجزائر ضد المدنيين.

تقرر في أوث 1957 خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 9 أعضاء. وهم: عبان رمضان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوالصوف ومحمود الشريف ومحمد لمين دباغين وكريم بلقاسم، عبد الحميد مهري، عمار أوعمران.[4] لكن الصراع قد عاد من جديد، وذلك ابتداء من اليوم الذي توجه فيه عبان رمضان إلى القاهرة، فخلال مروره بالولاية الخامسة وتوقفه في المغرب ليتوجه بعدها إلى القاهرة، وجه انتقادات لاذعة إلى العقيد عبد الحفيظ بوالصوف قائد الولاية الخامسة، متهما أياه بعدم احترام قرارات مؤتمر الصومام التي تعطي الأولوية للسياسي على العسكري، ثم انتقد كذلك كريم بلقاسم وبقية القادة العسكريين، وخاصة عمر اوعمران الذي اتهمه بعدم القدرة على التسيير، وباختصار فإن عبان رمضان فتح جبهة القادة على مصراعيها ضد القادة السياسيين.[5]

---

[1]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 205.

[2] - Patrik Evenvo et Jean Planchais: op-cit, p 124.

[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 271.

[4] -بن يوسف بن خدة: **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات يفيان**، تعربي لحسن زغدار ومحل العين العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968، ص 50.

[5] -عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص : 476 -477.

كان على عبان رمضان أن يدفع ثمن انتقاداته للقادة العسكريين ومحاولته التنظير للثورة، اغتيل عبان رمضان (غدرا) في 22 ديسمبر 1957 في تيطوان بالمغرب علي يد رجال العقيد عبد الحفيظ بوالصوف الذي أعطى الأمر بقتله، بالاتفاق مع كريم بلقاسم.[1] وبذلك تمكن العسكريون من إعطاء درس قاسي للسياسيين. يذكر لخضر بن طوبال، إن اغتيال عبان رمضان يعود إلى اتفاق بينه وبين كريم وبوصوف (الباءات الثلاث) لتوقيف عبان رمضان وحبسه في مكان آمن بالمغرب، لكن كريم وبوصوف هما من تحملا مسؤولية تصفيته جسديا، وحسب ابن طوبال، فإن الشيء الذي يؤاخذ عليه عبان هو أنه كان يريد أن يكون زعيما للثورة وحده .[2] لقد كرس اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في القاهرة في أوث 1957 أولوية العسكري على المدني الذي تبناه مؤتمر الصومام، وابتداء من هذا التاريخ قاد كريم وبوالصوف وبن طوبال (الباءات الثلاث) جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، وأصبحوا يعملون بصفة جيدة نوعا ما، بعدما استطاعوا فيما بعد تصفية عبان رمضان.[3] وهنا نجد اختلافا واضحا بين الثورتين المسلحتين الجزائرية والتونسية، ففي الجزائر سيطرة العسكر على قيادة الثورة، أما في تونس فإن العسكر كان تحت قيادة النخبة الحزبية المثقفة والمعتدلة الممثلة خاصة في الحبيب بورقيبة، وحتى أن صالح بن يوسف المنشق، كان هو الآخر محاميا ومثقفا وسياسيا، وكان هو المدبرو المخطط والموجه للجناح المنشق(الحركة اليوسفية).

أول رد فعل لفرحات عباس على اغتيال عبان رمضان، الذي تأثر بذلك كثيرا هو محاولة تقديم استقالته من لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكن الشيخ البشير الإبراهيمي نصحه بالبقاء، لأنه رأى وجوده ضروريا، وخلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في 14 فيفري 1958، أكد له كريم بلقاسم بأن عبان رمضان خطر على الثورة، ولذلك وجب تصفيته، فرد عليه فرحات عباس:"***من أعطاك حق محاكمته ؟ ألا تخاف أن يحدث لك يوما، أو لأبنائك مثل ما حدث لعبان رمضان.***"[4] (وبالفعل حدث لكريم بلقاسم ما حدث لعبان رمضان، حيث اغتيل في ألمانيا بعد 13 سنة من اغتيال عبان رمضان، وذلك سنة 1970م، وقد اتهم بالخيانة العظمى ضد الوطن)

---

[1] - ibid. p 283

[2]- عبد الحميد براهيمي: **<u>في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر</u>**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 42.

[3]- نفس المصدر، ص 43.

[4] - Ferhat Abbas: **<u>Autopsie d'une guerre</u>**: op-cit, p p 228-229.

ويصف فرحات عباس عبان رمضان بأنه رجل صريح وصادق وموضوعي، حيث أعطى للثورة بعدا شعبيا فقد أخرجها من ملكية الثوريين إلى ملكية عامة للجزائر.[1] بعد اغتيال عبان رمضان، واستشهاد العربي بن مهيدي، وهما رجلان مخلصان وصريحان في أقوالهما وأفعالهما لهما نظرة واقعية وعميقة للثورة، و باستشهادهما فقدت الثورة الجزائرية بعض رجالها العظماء.

وقد استطاع فرحات عباس أن يتجاوز هذه الصراعات، كان هدفه السمو بالثورة إلى مرتبة الثورة الشعبية الوطنية، فترفع عن الصراعات الداخلية بين القادة، وكثيرا ما كان يتدخل للإصلاح بين المتصارعين.و فرض العسكريون نفوذهم على قيادة الثورة وهم: كريم بلقاسم وبن طوبال وبوالصوف (الباءات الثلاث)، أما السياسيون الذين استمروا في لجنة التنسيق والتنفيذ، فكانوا قليلا ما يواجهون العقداء الثلاث بعد تلك الحادثة، استطاع عبد الحفيظ بوالصوف أن يكسب ود الرئيس جمال عبد الناصر بعد سجن أحمد بن بلة، لأن جمال عبد الناصر لم يكن يرتاح لفرحات عباس، وعبان رمضان اللذان كانت لهما شخصيتان قويتان، ورافضان الدكتاتوريات الشرقية، ومتأثران بالديمقراطية الفرنسية، وهذه التوجهات رفضها جمال عبد الناصر، وخلال انعقاد اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة في 13 مارس 1958 وفي الجلسة الأولى اعترض فرحات عباس على سلوك العقداء بقوله[2]: "***نصبوا أنفسهم قضاة وليس من حقهم قتل أو إحياء رجال (ج. ت. و)***" علق فرحات عباس على ذلك بأن الحياة الجماعية مستحيلة، ففي نظره أن العقلية القبلية والجهوية مازالت مسيطرة على عقول بعض العقداء، ويذكر حادثة وقعت خلال اجتماع 14 أفريل 1958 بين كريم، وبوالصوف وصلت إلى حد التهديد بالقتل، حيث يقول تدخلت بقوة قائلا[3] لهما: " ***لا أستطيع تحمل خصامكما، لو يحدث أي شيء لأحد منكما سأنسحب، وأنتقل إلى أوروبا، وسأفضحكما علانية لكي تعرف الجزائر بمدنها، و دواويرها، وجبالها سلوككما أنسيتما بأن الدماء تسفك في الجزائر؟ ماذا يمثل صراعكما بالنسبة لتضحيات شعبنا.***"

الشيء الجيد بالنسبة للشعب الجزائري، ومعظم مجاهدي الداخل أنهم كانوا لا يعلمون بهذا الصراع القائم بين القادة وكان شغلهم تحرير الجزائر، وهذا شيء إيجابي جدا للثورة الجزائرية، حيث بقيت متماسكة ولم تنقسم على نفسها، لأنهم عرفوا كيف يحافظون على سرية صراعهم، الذي بقي

[1] - ibid. p 229.
[2] - ibid. p 230
[3] - ibid. p 231

محصورا في القمة ولم ينزل إلى القاعدة، فمثلا اغتيال عبان رمضان لم تعلن عنه (ج. ت. و) إلا يوم 29 ماي 1958، عندما كتبت جريدة المجاهد في صفحتها الأولى " استشهد عبان في معركة الشرف*."[1]

أما داخليا فإن المخابرات الفرنسية حاولت اختراق صفوف المجاهدين، عن طريق تدبير المؤامرات الدنيئة كما حدث في قضية " الأزرقية " حيث استطاعت أن تنجح مع العقيد عميروش، ونائبه الرائد محيوز، وكانت نتيجتها إعدام حوالي 3000 مجاهدا**.[2] عندما زار "ديغول" الجزائر في 4 جوان 1958القى خطابا مشهورا بعنـــوان "الآن فهمتكم" (Je vous ai compris)[3] حاملا معه سياسة الإدماج " تحيا الجزائر الفرنسية "، رد فرحات عباس عليه من جنيف قائلا[4]: "***ما زال الجنرال ديغول يرفض التخلي عن أسطورة الجزائر فرنسية، ودعاه إلى التفاوض مع (ج. ت. و) حول الاستقلال الوطني.***"

و في نهاية جوان 1958م لجنة التنسيق والتنفيذ عملت لكي تتحول إلى حكومة جزائرية تتكون من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.[5] وذلك بعد مجيء الجنرال "ديغول"، و زوال الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة.

بعد انعقاد مؤتمر طنجة مابين 27 – 30 أفريل 1958، وحضره ممثلي الأحزاب السياسية الفاعلة في الدول المغاربية تونس والجزائر والمغرب ممثلة بـــ: وجبهة التحرير الوطني والحزب الحر الدستوري الجديد، وحزب الاستقلال المغربي، التي مثلها فرحات عباس، وصديقه أحمد فرانسيس ومهري وبوالصوف، تم الاتفاق في هذا المؤتمر على دعم إعلان قيام حكومة جزائرية، ويلاحظ على هذا المؤتمر بداية تأسيس جبهة مغاربية موحدة، وفي اجتماع 9 سبتمبر 1958 بالقاهرة للجنة التنسيق والتنفيذ الذي ترأسه فرحات عباس تم الاتفاق نهائيا على تأسيس الحكومة الجزائرية .[6]

---

*- في أوائل النصف الأول من شهر أفريل وقع اشتباك عنيف بين قواتنا، وقوات العدو...وخلال المعركة التي دامت عدة ساعات، أصيب عبان رمضان، وحدث له نزيف حاد... معلومة سيئة وصلتنا... شجاعة وإرادة عبان رمضان تمثل مرحلة هامة من كفاح الشعب الجزائري... نبكي أخا مناضلا، وذكراه سيبقى دليلنا. "(El Moudjahid, du 29 mai 1958)

[1]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 161.

**- هذا الرقم يظهر أنه مبالغ فيه كثيرا، ولا نشك في وطنية العقيد عميروش، ربما يكون قد ارتكب أخطاء ولكن ليست بهذه الدرجة. وهذه القضية قد أسالت الكثير من المداد، وهي تحتاج إلى دراسة موثقة لكشف حقيقتها، وتقديم الاعتراف للشهداء الذين سقطوا عن طريق الخطأ من طرف إخوانهم.

[2] -ibid. p p 220-221

[3] Benjamin Stora: **Algérie , histoire contemporaine 1830-1988** , op-cit p 169.

[4] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p p 220-221

[5] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p292-293

[6] - علي تابليت: **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007، ص ص 6-7

تم الإعلان في 19 سبتمبر 1958 عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في الطابق الخامس، من مقر (جبهة التحرير لشمال إفريقيا) الكائن بشارع عبد الحق ثروت، رقم 32، التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ.[1] وهذه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2] وضمت كل التيارات السياسية الجزائرية القديمة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل وجبهة التحرير الوطني والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والعلماء)، وتم الاتفاق بالإجماع على تعيين فرحات عباس رئيسا لها.[3] وهو أكثر المعتدلين من بين أعضائها.[4] وتشكلت هذه الحكومة [5]من:

رئيس المجلس الوزاري...فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري، ووزير القوات المسلحة..............بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس...أحمد بن بلة
وزراء دولة...حسين آيت أحمد
....رابح بيطاط
....محمد بوضياف
....محمد خيضر
(هؤلاء الأعضاء الخمس كانوا معتقلين في فرنسا)
وزير الشؤون الخارجية...محمد لمين دباغين
وزير التسليح والتموين...محمود الشريف
وزير الداخلية..لخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والموصلات...............................عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال إفريقيا...عبد الحميد مهري
وزير المالية...أحمد فرنسيس
وزير الإعلام..امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية..بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية..أحمد توفيق المدني
وزراء دولة مقيمين في الداخل...............................لمين خان (الولاية الثانية)
....................................عمر اوصديق (الولاية الرابعة)
..........................مصطفى اسطنبولي (الولاية الخامسة)

[1] - Mohamed Harbi: **une vie debout, Mémoire politique**, T 1: 1954 - 1962, édition, Casbah, Alger, 2001, p 238
[2]- رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)**، أطروحة دكتوراه، 2007، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 400.
[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 298.
[4] - Patrik Evenvo et Jean Planchais, op-cit, p 220.
[5] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 244-245.

قرأ فرحات عباس الإعلان عن تأسيسها باللغة الفرنسية، والذي أذيع في نفس الوقت عن طريق الإذاعة إلى الشعب الجزائري، ومما جاء فيه : " ***تعلن لجنة التنسيق والتنفيذ وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية (حسب قرار 27 أوث 1957) عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وستتولى (ح.م.ج.ج – G.P.R.A) السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية تحرير التراب الوطني.. وهي تدخل مرحلة التنفيذ ابتداء من اليوم 19 سبتمبر1958، من اليوم 1416 للثورة، على الساعة الواحدة ظهرا، بالتوقيت الجزائري*** ."[1]

أما عن أهداف تأسيسها، داخليا، يتمثل في محاولة وضع حل لمشكلة القيادة، بتحقيق نوع من الانسجام والتفاهم، وتجاوز سلبيات الماضي، هذا من الجانب السياسي، أما من الجانب العسكري فيتمثل في مشكل نقل وإيصال الأسلحة إلى داخل الجزائر، خاصة بعد الصعوبات الجمة التي برزت على الحدود الجزائرية – التونسية، والحدود الجزائرية – المغربية بسبب خطي موريس وشال، لذلك فإن أول برنامج لهذه الحكومة هو الهدف العسكري، إيجاد حل لنقل وإيصال الأسلحة إلى مجاهدي الداخل، وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني، ويندرج تأسيسها كذلك في إطار مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة، ورفع معنويات الشعب الجزائري بتأسيس حكومة جزائرية وطنية وشرعية لمواصلة الدفاع عن القضية الوطنية، وخارجيا كسب التأييد الدولي ومواجهة سياسة ديغول الخارجية،وإعادة بعث الدولة الجزائرية على المستوى الدولي، وكذلك جعلها أداة شرعية للتفاوض مع فرنسا، ومحاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الصراع الدولي بين الشرق والغرب، دون أن يجرها ذلك على تبعية أي من المعسكرين، والاستفادة من الدعم المادي للدول الاشتراكية. [2]

لم يكن فرحات عباس يرغب في الرئاسة، فخلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 17 سبتمبر 1958 لمناقشة تأسيس الحكومة المؤقتة، وتشكيل أعضائها يقول:[3] " ***اقترحت لمنصب رئاستها كريم، أو الدكتور لمين دباغين، الأول (تاريخي)، والثاني ترأس بعثة الخارج، ولكنهما وجدا معارضة، كريم رفضه ابن طوبال، و بوالصوف، فلا أحد منهما أراد أن يكون كريم فوقهما، وذلك من أجل السير الحسن للثورة حيث صرحا بأنه يجب أن يبقى الثلاثة متساوون، (الباءات الثلاث)، أما رفض رئاسة لمين***

---

[1] - علي تابليت، المرجع السابق، ص ص : 7-8.
[2] -عمر بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002 ص 19.
[3] -ibid. p 244

دباغين فقد جاء من أحمد بن بلة، وفي هذه الظروف عينني الإخوة بالإجماع رئيسا لأول حكومة جزائرية. "

اختار أعضاء اللجنة فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة لاعتداله، وكبر سنه (59سنة) وخبرته الطويلة في النضال السياسي، وعدم ميله لأي تكتل من التكتلات التي كانت موجودة داخل القيادة العليا، فقد حاول كريم بكل الطرق أن يكون رئيسا للحكومة المؤقتة، ولكن زملاءه العقداء (بوالصوف، وبن طوبال) وقفوا ضده ورفضوا أن يكون رئيسا عليهم، أما فرحات عباس فكان يميل للتعقل، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات وكان سلوكه يبعث على الاطمئنان بين معظم القادة، وقد عاب عليه رضا مالك ذلك السلوك بقوله[1]:***فرحات عباس رئيس يترأس، ولكن لا يحكم.*** " تم اختيار فرحات عباس لرئاستها بطريقة ديمقراطية، وبالرغم من اتجاه بعض القادة نحو أشخاص آخرين بفعل الضغط المصري والمغربي لفرض "أحمد بن بلة" رئيسا لها فإن الأغلبية اختارت فرحات عباس بسبب خبرته في الميدان السياسي وقدرته على الإقناع وإحداث توازن بين العناصر المتباينة داخل هذه التشكيلة .[2]

لكن فرحات عباس يقول[3]: "***عندما أصبحت رئيسا للحكومة المؤقتة، فكرت دائما فيما يجب أن أقدمه للشعب، ولله.*** " عندما عين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، أحد المركزيين (بشير بومعزة) الذي كان مسجونا في "فريسناس"(Fresnes) بفرنسا تعجب عندما سمع بذلك قائلا[4]: "***عباس سنعصره كما نعصر ليمونة ثم سنرميه، ويضيف فرحات عباس قائلا: لم أكن مخدوعا في حسابات الآخرين، ولم أكن في خدمتهم، ولا في خدمة (ح. إ. ح. د)، وإنما كنت في خدمة وطني فقط.*** "

وقد صرح الجنرال "ديغول" في ندوة صحفية على إثر تأسيس الحكومة المؤقتة بأن هذه القيادة ستفتح مجالا جديدا للسلام،[5] أما "ألبير لوبرين" (Albert Lebrun) فقد صرح من مكتبه في الإيليزي عند اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة قائلا[6]: " ***إن طريق فرحات عباس فريد من نوعه.*** "

---

[1] - Rédha Malek: **L'Algérie à Evian**, histoire des négociation secrètes 1956, 1962, éditions, A.N.E.P, Alger, 2001, p 42.

[2] - عطا الله فشار: ***دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية***، مذكرة ماجستير، 2001، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ص47 .

[3] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p 21.

[4] -ibid. p p 49-50

[5]- عبد المجيد عمراني: **جون بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996،ص 125.

[6] -Jean Lacouture: op-cit, p 321.

وقد نشر فرحات عباس تقريرا باسم جبهة التحرير الوطني يوضح فيه الأسباب العميقة لتأسيس الحكومة المؤقتة ومما جاء فيه[1]: " ***إن تأسيس حكومتنا يستجيب للرغبات العميقة التي عبر عنها مقاتلو جيش التحرير الوطني البواسل، وكذلك عامة الشعب الجزائري، إنها تؤدي إلى تقوية فكرة الاستقلال عند الجميع... و باقتراب الاستفتاء سوف يتشجع الشعب الجزائري لكي يهزم سياسة الارتباط، وأبوة ديغول...*** " والدول الأولى التي اعترفت بـــ (ح. م. ج. ج) هي العراق ومصر باكستان وليبيا واليمن والعربية السعودية والأردن والسودان، ثم توالت الاعترافات بها من الدول العربية، والإسلامية والآسيوية، وأمام هذا الاعتراف احتجت فرنسا على اعتراف هذه الدول بالحكومة الجزائرية وقد وجدت أذانا صاغية لدى "خروتشوف" في البداية بسبب أزمة الحلف الأطلسي، لكنه ساير البلدان الآفرو–آسيوية، وأما موقف واشنطن الرسمي كان هو موقف فرنسا، أما الشبه الرسمي فإن كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية "دوغلاس س .ديلون" (Douglas C . Dillon)، الذي أدى زيارة إلى الرئيس الحبيب بورقيبة بتونس فقد صرح قائلا :"**أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من فرحات عباس ورفاقه يبقى مجمدا *لكن المستقبل كشاف*.**" ونفس الاقتراحات قدمت من السفير الأمريكي بالقاهرة.[2]

وقد رفض فرحات عباس زيارة عرضتها عليه فرنسا إلى باريس قائلا[3]: " ***لماذا، هل انهزمنا؟ جيشنا هو القوي دائما، ولا يجب جلب الإساءة إليه، ولكن يجب أن نتحاور.*** "

واجهت الحكومة المؤقتة مؤامرة أخرى بعد تأسيسها بالتواطؤ مع النظام المصري، قام بها فتحي الديب الذي شجع العقيد لعموري، مسؤول الولاية الأولى (أوراس النمامشة)، ومجموعة من الضباط على الإطاحة بالحكومة المؤقتة.[4] لأن هذه الحكومة أقلقت النظام المصري لوجود بعض العناصر فيها رفضهم النظام المصري مثل فرحات عباس الرافض للدكتاتوريات العربية والرأي الأوحد، والمتأثر بالديمقراطية الغربية، وقد اتهم بميولاته الغربية، وتوجهاته الليبرالية. [5]

أعلم فتحي الديب العقيد لعموري بأن مصر ستقدم له كل الوسائل للإطاحة بالحكومة المؤقتة، 6 ففي نظر فتحي الديب أن تأسيس "ح.م.ج.ج" أثار موجة من السخط من كافة قطاعات الشعب الجزائري،

---

[1] - Henri Alleg: t3, op-cit, p70.

[2] - علي تابليت: المرجع السابق، ص ص 9-10.

[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 301.

[4] -Rédah Malek: op-cit, p 42.

[5]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 415.

[6]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 178.

ومن قوات جيش التحرير الوطني في الداخل، لأنها استبدلت القادة الأوائل للثورة، وعوضتهم بالموالين لكريم بلقاسم، ومن الضباط الذين خدموا في الجيش الفرنسي، وقاتلوا ضد جيش التحرير إلى وقت قريب ، ويظهر أن مصر حاولت احتواء الثورة الجزائرية بتدخلها في أمور ليست من صلاحياتها ويقول فتحي الديب[1]:" ***وقد لاحظنا نحن أيضا، اتسام تصرفات أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية بالغموض وإخفائهم لكثير من الحقائق عنا، غير متصورين أننا على علم بكل صغيرة وكبيرة تحدث على المسرح الجزائري بالداخل والخارج، وأن لنا اتصالاتنا السرية والوثيقة بالمخلصين الأوفياء للثورة الجزائرية وبالداخل والخارج، وحتى بين أعضاء الحكومة أنفسهم.***" وقد عبر فتحي الديب لأحمد توفيق المدني أثناء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عندما طلب من مصر الاعتراف بها فرد عليه قائلا: "***سجل من الآن، أننا أول معترف بهذه الحكومة، إنما سجل عندك خاصة أننا لسنا راضين بها، ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها.***"[2] هل كان محمد لعموري من أحد هؤلاء الفرسان المخلصين الذين اعتمدت عليهم مصر لتصفية معارضي الأنظمة الديكتاتورية؟

وقد اعتمد العقيد محمد لعموري كذلك على رفض قادة الولايات الداخلية وبتشجيع منه، والذين أخذوا على قيادة الخارج مجموعة من المآخذ، أهمها:

- عدم استشارة قادة الولايات في الداخل حول تأسيس "ح.م.ج.ج"
- القرار لم يتخذ في نظرهم بطريقة قانونية، فتأسيسها يدخل ضمن صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وليس ضمن صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ، التي أعلنت عن تأسيسها.

فبعض قادة الولايات رفضوا الطريقة التي تأسست بها، والبعض الآخر رفض تشكيلتها، ورئاسة فرحات عباس لها، الذي التحق في نظرهم مؤخرا بالثورة، ولكونها كذلك أداة لسيطرة الخارج على الداخل، وهذا حسب رأيهم مخالف لقرارات مؤتمر الصومام، وتمثل الرفض الداخلي فيما يعرف بـــ "مؤامرة لعموري محمد" والتي تعد محاولة انقلابية يقودها هذا الأخير بمساعدة ضباط الولاية الأولى، والقاعدة الشرقية ضد (ح.م.ج.ج) و المخابرات المصرية، وعقد هؤلاء الضباط مؤتمرا سريا بمدينة الكاف التونسية يوم 16 نوفمبر 1958م وتقرر فيه، إلقاء القبض على الوزراء العسكريين من أعضاء

[1]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 398.
[2]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 401.

الحكومة المؤقتة، وهم: كريم بلقاسم ومحمود الشريف وعبد الله بن طوبال وعبد الله بوالصوف، وإدخالهم إلى الجزائر ومحاكمتهم عسكريا لارتكابهم حسب نظرهم (جماعة لعموري) الجنايات التالية:

1- انحرافهم عن مبادئ الثورة المعلنة في 1 نوفمبر 1954م
2- إبعادهم القادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ قيامها وإحلال عناصر مشبوهة ممن خدمت الاستعمار.
3- سوء استغلالهم لأموال الثورة.
4- تراخيهم في إيصال السلاح للداخل.
5- خضوعهم لبورقيبة واتجاههم للتفاوض مع فرنسا لقبول أنصاف الحلول.
6- فرضهم لشخصيات مكروهة من الشعب وجيش التحرير في المراكز الحساسة دون مراعاة لشعور القادة وأفراد الجيش داخل الجزائر وهم: فرحات عباس ومحمدي السعيد والرائد إيدير ومحمود الشريف، وذلك بالرغم مما هو معروف عن هؤلاء من خيانتهم للثورة.[1] أي دليل لهؤلاء الناس حتى يحكموا على هذه الجماعة بالخيانة؟ ما هو مفهوم الخيانة في نظرهم؟ يظهر بأن الجهوية والقبلية لعبت دورها في ذلك.

هذه المؤامرة تهدف بكل وضوح إلى الإطاحة بالحكومة المؤقتة.[2] بتشجيع من مصر، لأن العناصر السابقة الذكر لا يستطيع النظام المصري أن يجعلهم تُبعا له، وتم اكتشاف تلك المؤامرة بمساعدة المخابرات التونسية حيث قدمت المعلومات عن ذلك للحكومة المؤقتة، وعلى إثر ذلك أمرت هذه الأخيرة بإقامة محكمة عسكرية لذلك الغرض يوم 20 جانفي 1959، ترأسها العقيد الهواري بومدين بمساعدة العقيد الصادق (دهيلس) والرائد سليمان (أحمد قايد) وجهت المحكمة للمتهم الرئيسي العقيد محمد لعموري ست تهم أخطرها "التلبس بجريمة التآمر على الثورة" وتم الحكم بالإعدام على العقيد محمد لعموري، ونفذ فيه في شهر مارس 1959. [3]مع زملائه الانقلابيين وهم : العقيد نواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل، الذين وجهت لهم نفس التهم أما باقي الضباط وهم: عبد الله بلهوشات وأحمد دراية ومحمد الشريف

[1]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 405-406.
[2]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 97.
[3] Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 248.

مساعدية، لخضر بلحاج، فقد حكم عليهم بالسجن المؤبد، ولكنهم استفادوا من العفو سنة 1960م، وأعيدوا إلى الجنوب، حيث قاموا بتنظيم الجهة الجنوبية.[1]

استطاعت الحكومة المؤقتة أن تسيطر بشكل جيد على "مؤامرة لعموري" والتدخل المصري في شؤونها الداخلية، واضعة بذلك حد لمؤامرة خبيثة ضدها.

صرح فرحات عباس في 19 أكتوبر 1958 من تونس أمام الصحافة الدولية بأن الجزائر لن تضع أي شرط مسبق للتفاوض مع فرنسا،[2] ويعتبر هذا التصريح حدثا هاما في الدبلوماسية الجزائرية، التي فتحت رسميا باب التفاوض مع الحكومة الفرنسية، وأثبتت رغبتها في الوصول إلى حل للثورة الجزائرية عن طريق المفاوضات، و يرد "ديغول" على ذلك بمشروع "سلم الشجعان" يوم 23 أكتوبر 1958.[3] رفضت الحكومة المؤقتة مشروع " ديغول" لأنه لا يستجيب لأهداف الثورة، أراد "ديغول" ربطه بمشروع قسنطينة (3 أكتوبر 1958م)، مستعملا بذلك أسلوب الترهيب والترغيب للقضاء على الثورة الجزائرية، وغير معترف بجبهة التحرير الوطني.

لئن استطاعت "ح.م.ج.ج" إجهاض مؤامرة لعموري ، فإنها واجهت مشاكل أخرى من العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة الذي انتقد سياسية الحكومة المؤقتة، واتهمها بإهمالها للداخل.[4] وضمن هذا الإطار المعارض للحكومة المؤقتة، عقد عقداء الداخل اجتماعا من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية، حضر هذه الندوة العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة وصاحب المبادرة، والعقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، والعقيد أحمد بن عبد الرزاق، قائد الولاية السادسة، والعقيد بوقرة سي امحمد قائد الولاية الرابعة، في حين لم يستجب للدعوة العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة، واعتذر عن المشاركة علي كافي قائد الولاية الثانية المستضيفة للندوة، ووجهوا نقدا حادا ل (ح. م. ج .ج) بسبب تناقص كمية الأسلحة والذخيرة والأدوية، وإهمال الحكومة المؤقتة للكفاح المسلح، وتركيزها على النشاط الدبلوماسي، وضعف محاولات اختراق الخطوط المكهربة الحدودية، وطالبوا بضرورة العودة إلى ميثاق مؤتمر الصومام خاصة مما جاء فيه "أولوية الداخل على الخارج"، وأن الثورة لا يمكن في نظرهم تسييرها من الخارج.[5]

[1]- المرجع نفسه، ص 99.

[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p p 307-308.

[3]- حميد عبد القادر: ص 184.

[4]- المرجع نفسه، ص 188.

[5] - محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)**، ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 127.

أرسلوا محضر الاتهام إلى الحكومة المؤقتة بتونس بواسطة الرائد عمر أوصديق،* ولكن محاولة العقيد عميروش فشلت في تنظيم قادة الداخل ضد الحكومة المؤقتة.

ألقى الجنرال "ديغول" في ليلة 16 سبتمبر 1959 على الساعة 8:00 مساء، خطابا خلال نشرة الأخبار المتلفزة ،أعلن فيه عن إعطاء الجزائر حق تقرير مصيرها، وواضعا لذلك جملة من الشروط منها:

1. الوعد بإجراء استفتاء حر ونزيه حول مستقبل الشعب الجزائري مع قبول تواجد مراقبين دوليين.
2. يجسد الاستفتاء ميدانيا بعد أربع سنوات من التهدئة (Pacification) مع ربط ذلك بالعام الذي لا يتجاوز فيه عدد القتلى مائتان.
3. للجزائريين في هذا الاستفتاء اختيار بين واحد من المسائل الثلاثة:

- مسألة الانفصال عن فرنسا أو مسألة الإدماج مع فرنسا أو مسألة الفدرالية مع فرنسا.[1]

ويعتبر هذا الخطاب نقطة تحول حقيقية في السياسية الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، حيث فتح باب المفاوضات، ووجد "ديغول" معارضة شديدة من المستوطنين، وبعض ضباط الجيش الذين رفضوا المفاوضات وأصروا على مواصلة الحرب إلى غاية تحقيق القضاء على الثورة الجزائرية، ومن جهتها اشترطت الحكومة المؤقتة الاستقلال المسبق على المفاوضات، ورد فرحات عباس يـوم 28 سبتمبر 1959 من تونس على اقتراح الجنرال "ديغول" بقوله[2]: " ***إن رئيس الجمهورية الفرنسية اعترف علنيا باسم فرنسا، بتصريحه يوم 16 سبتمبر 1959 بإعطاء الحق للجزائريين في تقرير مصيرهم بكل حرية... هذا التطور لم يكن ممكننا قبل خمس سنوات وقد جاء نتيجة للكفاح الذي انتصر فيه الشعب الجزائري في حرب تعتبر من أشد الحروب الدامية ضد الاستعمار.*** "

بالفعل إن الظروف التي جاءت فيها المبادرة " الديغولية" المتضمنة " حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره جاءت خلال انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدرجت القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها، فكان هدفه كسب الرأي العالمي، والوقوف في وجه الدبلوماسية

---

*يذكر فرحات عباس في كتابه " تشريح حرب " أن عمر أوصديق أسر له بأن العقيد عميروش، يريد ألا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس: أما قيادة جبهة التحرير الوطني في الخارج، فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن، وتسند القيادة العليا إلى ضباط برتبة جنرال قد يكون عميروش نفسه .(Ferhat Abbas , **Autopsie d'une guerre** , op-cit , P256)

[1] - Jean Lacouture: **Algérie 1962, la guerre est finie**, éd, Complexe, Paris, 2002, p p43-44.

[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 318.

الجزائرية، التي حققت كسب التأييد العالمي، حيث تمكنت من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1957 بدعم من الدول الشقيقة والصديقة ضمن الكتلة الأفرو- آسيوية، فجاءت المبادرة الديغولية تحت تأثير الضغط الدولي، يضاف إلى كل هذا انسجام الشعب الجزائري التام مع الثورة الجزائرية، وزيادة وتصاعد العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني[1].

وقد أعلن رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس عن استعداده للتفاوض، لكن بشرط أن يكون ذلك من "أجل الحصول على استقلال الجزائر". وواضعا شروطا منها ذهاب القوات الفرنسية (500 ألف عسكري)، وإجراء استفتاء بدون ضغوط عسكرية، مؤكدا على بقاء الصحراء جزءا من الجزائر المستقلة... [2]

أما شروط نجاح المفاوضات لم تكن متوفرة، وباءت بالفشل. ويبرر فرحات عباس على ذلك الفشل بكون المأساة الجزائرية تتحكم فيها أربعة اتجاهات:

1- فرنسا مع 50 مليون نسمة من سكانها.

2- الشعب الجزائري بـــ 10 ملايين نسمة، والذي أعلن الثورة ضد الاستعمار.

3- مليون فرنسي (محتل) في الجزائر، هدفهم بقاء الجزائر فرنسية.

4- الضباط الفرنسيون الضائعون الذين يريدون الثأر من الشعب الجزائري بسبب هزيمتهم في الهند الصينية. [3]

تعرضت "ح.م.ج.ج" خلال الفترة الأولى من نشأتها إلى سلسلة من المشاكل والأزمات، تعود إلى الصراع بين مختلف أعضائها العسكريين المتمثل في الخلاف بين كتلة كريم بلقاسم وكتلة بوصوف وبن طوبال، وذلك على مبدأ نقل مقر الحكومة المؤقتة إلى داخل الجزائر، حيث أقرت كتلة كريم بلقاسم نقلها إلى الجزائر، لكن كتلة بوصوف وبن طوبال رفضت ذلك، وباشر بوصوف نشاطه بين جماعته ليحصل في النهاية على قرار البقاء في الخارج، حيث حصل على تأييد 20 صوت ضد 12 صوتا لكريم بلقاسم، وألقى بوصوف أخطاء تخزين السلاح في ليبيا وتونس على عاتق كريم بلقاسم، وطالبه بالتخلي عن وزارة

[1] - عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 67.

[2] -ibid.

[3] -ibid. p p 321-322.

الحربية، ولفض الصراع بين القادة العسكريين، ظهرت فكرة إشراك بوالصوف وبن طوبال وكريم (الباءات الثلاث) في لجنة ثلاثية للإشراف على الوضع العسكري لجيش التحرير الوطني، وتم الاتفاق بينهم على إنشاء هيئة أركان حرب يرأسها أحد أنصار بوصوف، وبذلك سيطر بوصوف وبن طوبال على مسار الثورة الجزائرية إلى حد كبير، واقترح بوالصوف إبعاد كريم بلقاسم من وزارة الحربية ومنحه وزارة الشؤون الخارجية.[1] أما الخلاف الحاد الذي وقع بين أعضائها ومصر، فسببه السلاح الذي كانت تبعثه مصر إلى الجزائر، لكن الحكومة المؤقتة كانت تخزنه في ليبيا وتونس، وتتماطل وزارة الحربية بقيادة العقيد كريم بلقاسم في إيصاله للداخل.[2]

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمرا بطرابلس من 16 ديسمبر 1959، إلى18 جانفي 1960، دافع فرحات عباس في مداخلة له يوم 3 جانفي 1960 عن المنجزات التي حققتها الحكومة المؤقتة قائلا[3]: " ***حافظت على الوفاق بين الوزراء داخل الحكومة المؤقتة... وتحملت مسؤوليتي كاملة أمام المجالس الولائية، و حافظت على شرف بلدي أمام الأجانب، وكذلك وحدة الثورة، وأصبح لجبهة التحرير الوطني المال، ولجيش التحرير الوطني السلاح، وعلى الصعيد الدبلوماسي فإن سمعة الجزائر في تطور مستمر حتى في فرنسا، وحق تقرير المصير هو دليل على ذلك، وبدون الاتحاد، والأخوة بيننا فإن ذلك سيؤدي إلى انقسامنا، نبقى متحدين لننتصر.*** "

بعد 33 يوما من الاجتماع والانتقادات الحادة لأعضاء الحكومة المؤقتة، خاصة من طرف الثلاثي: هواري بومدين وقايد أحمد وعلي منجلي الذين ركزوا خاصة على الباءات الثلاث، أصحاب السلطة الفعلية في الحكومة المؤقتة، جاءت النتائج التي خرج بها المجلس في غير صالح العقيد كريم بلقاسم، فزيادة كونه لم يفز برئاسة الحكومة المؤقتة، تم إبعاده عن وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية التي قبلها على مضض[4]، وتم الاتفاق على تكوين حكومة ثانية مؤقتة، وتتكون من:

رئيس المجلس...فرحات عباس

نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الداخلية.................بلقاسم كريم

.................حسين آيت أحمد

.................رابح بيطاط

---

[1] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 459-460.

[2]- عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 54.

[3] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 280.

[4]-المرجع نفسه، ص :55.

وزراء دولة...محمد بوضياف

....محمد خيضر

وزير الدولة...السعيد محمدي

وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية..........................عبد الحميد مهري

وزير التسليح و الاتصالات العامة.........................عبد الحفيظ بوالصوف

وزير المالية و الشؤون الاقتصادية..........................أحمد فرنسيس

وزير الإعلام..أمحمد يزيد

وزير الداخلية..الاخضر بن طوبال.[1]

الملاحظ على هذه التشكيلة أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد ألغى وزارة القوات المسلحة، وجاء بلجنة وزارية بدلها هي "لجنة الوزارة الحربية" (C.I.G)* وأعلنت (ح.م.ج.ج) بعد تشكيلها مباشرة بإعلان بلاغ خاص بهذا الشأن جاء فيه : "عملا بتوصية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السادة :كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والأخضر بن طوبال وزير الداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف وزير السلاح والمواصلات، عينتهم كأعضاء اللجنة الوزارية الحربية.[2] وأصبحت بذلك السلطة الفعلية للثورة بيد العسكريين (الباءات الثلاث) ومارسوا صلاحيات مجلس ثلاثي داخل الحكومة المؤقتة، حيث سيطروا على مسار الثورة إلى تاريخ تأسيس القيادة العامة للأركان التي أصبحت سلطة موازية لسلطة (الباءات الثلاث).[3]

ولقد بقيت هذه اللجنة الثلاثية (العسكرية) في ممارسة مهامها، إلى أن تولت الحكومة المؤقتة الثانية تعيين هيئة الأركان العامة فيما بعد، تحت قيادة العقيد هواري بومدين، وتعيين الرائدين أحمد قايد، وعلي منجلي مساعدين له.[4]وعندما قبل كريم وبن طوبال تشكيل قيادة أركان عامة يشرف عليها العقيد هواري بومدين الموالي لبوالصوف، فإنهما لم يكونا يشككان مطلقا بأن مرحلة جديدة للثورة قد بدأت، وقد تؤدي إلى إزاحتهما.[5]

---

[1]- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 53.

* (C.I.G) :Comité Interministériel de la guerre .

[2]-عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 56.

[3]- توازي خالد: المرجع السابق، ص ص 84-85.

[4]- - بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 53.

[5]- عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 45.

بقي فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الثانية، ليتولى مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية على أساس مبدأ أولوية الاتفاق السياسي على الاتفاق العسكري،[1] ووضع كل طاقته من أجل تحقيق الاتصال بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، وأرسل يوم 20 جوان 1960 إلى "مولان" (Melun) وفدا يتكون من: محمد الصديق بن يحي، وحكيمي بن عمار، وأحمد بومنجل للشروع في المفاوضات مع الوفد الفرنسي الذي يمثله الجنرال "روبير دي قاستين" (Robert de Gastines)، والعقيد "ماتون" (Mathon)، و "روجي موريس" (Roger Moris)، وذلك بهدف تحضير لقاءات مستقبلية بين عباس والجنرال "ديغول"، وطلبوا لقاء مساجين "إيكس" (Aix) خاصة ابن بلة. كل اقتراحاتهم رفضها "ديغول" لأن التفاوض مع الحكومة المؤقتة يعني اعترافه بالجمهورية الجزائرية، وصرح "ديغول" لـــ "محمد مصمودي" وزير تونسي بقوله: "***تعلمون سيدي الوزير، بأن الجزائر لم تكن أبدا دولة، ولا أمة.***" وعلق فرحات عباس على ذلك بقوله: "***إن مسار المفاوضات قد انطلق، ولا أحد يستطيع إيقافه، ومولان بدايته.***"[2]

حقق فرحات عباس في جولاته عبر الدول العالمية انتصارات دبلوماسية للجزائر في الصين، وروسيا، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساند السيناتور الأمريكي "جون كيندي" الثورة الجزائرية،[3] وأصبحت فرنسا في موقف حرج وفي حيرة من أمرها أمام ازدياد انتصارات جيش التحرير الوطني عسكريا، وازدياد تلاحم الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني وتمسكه بها، كممثل شرعي ووحيد له، إلى جانب انتصارات الدبلوماسية التي حققها فرحات عباس للثورة الجزائرية، واستطاع أن يثبت للعالم شرعية الثورة الجزائرية الشعبية، وأن يكشف جرائم فرنسا في الجزائر وأكاذيبها.

لقد أعطت مظاهرات 11 ديسمبر دعما شعبيا قويا لجبهة التحرير الوطني للتفاوض من مركز قوة، لكن المشاكل تظهر مرة أخرى بين قادة الثورة، وهذه المرة بين هيئة الأركان العامة برئاسة العقيد هواري بومدين، والحكومة المؤقتة بسبب قضية الطيار الفرنسي الذي أسقطت طائرته من قبل جيش التحرير الوطني في 21 جوان 1961 على التراب التونسي، ووقع طيارها الملازم " غايار" الذي قفز بمظلته من الطائرة أسيرا عند جيش الحدود، وأبدت باريس ثقتها في الرئيس الحبيب بورقيبة لإطلاق

[1]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 198.

[2]- Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 331.

[3]- المرجع نفسه، ص 201.

سراحه[1]، تدخل الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وفرحات عباس لدى هيئة الأركان العامة لإطلاق الطيار الفرنسي الأسير وقرر فرحات عباس تسليم الطيار الفرنسي إلى فرنسا بدون شروط، وقد رأت قيادة الأركان في هذا القرار استسلاما، لذلك قرر قائدها "الهواري بومدين" يوم 15 جويلية 1961م تقديم استقالته إلى الرئيس فرحات عباس ومعه نائبيه (الرئدان علي منجلي وسليمان "قايد أحمد").

مع بداية ظهور فكرة قبول التفاوض، ازدادت حمى الصراع على السلطة، ودخل بومدين في صراع ضد كريم بلقاسم وسانده في ذلك العقيدين بوالصوف، وبن طوبال، مؤامرات، اتهامات، فرحات عباس رفض منذ البداية الدخول في هذا الصراع، كان هدفه استقلال الجزائر، وقد فرض العقداء نفوذهم على الحكومة المؤقتة، وفي اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد ما بين 9 و 27 أوث 1961 بطرابلس "ليبيا"، وذلك لدراسة مشكلتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان، والثانية مشكل استئناف المفاوضات مع فرنسا، أثارت هيئة الأركان العامة منذ بداية الاجتماع تفضيل دراسة النقطة الأولى واقترحت تغيير الحكومة المؤقتة وتشكيل قيادة جديدة تتكون من 6 أعضاء عسكريين وهم: العقيد هواري بومدين والرائد علي منجلي والرائد سليمان (القايد أحمد) مع إضافة العقداء كريم وبوصوف وبن طوبال (الباءات الثلاث) على أن تتخذ حسب اقتراحهم مقرا لها بالحدود، رفض المجلس الوطني اقتراحهم من أساسه وفاجأ الجميع بتعيين "بن يوسف بن خدة" رئيسا للحكومة المؤقتة فقررت هيئة الأركان العامة الخروج من الاجتماع بطريقة غير لبقة وذلك قبل نهايته.[2]

وتم الاتفاق على تعيين بن يوسف بن خدة، مكان فرحات عباس*. [3]وتأسست بذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الثالثة [4] بعزل فرحات عباس منها، وتشكلت كما يلي:

المجلس الوزاري وزير المالية والشؤون الاقتصادية ....بن يوسف بن خدة
نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية.......................................بلقاسم كريم
نائبا لرئيس المجلس...أحمد بن بلة

---

[1] - الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 65.
[2]- عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 64.
* - إن الجنرال ديغول مارس الضغط على جبهة التحرير الوطني عندما عرض التفاوض بشرط إزاحة فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة، لأنه لم يسامحه على اتصاله بالأمريكان والبريطانيين قبل الاتصال بفرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية، وبقي ديغول يحمل الحقد لفرحات عباس، وبمجرد عزله من رئاسة الحكومة المؤقتة، تواصلت المفاوضات بسرعة بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا.(***وليم ب . كواندت، المرجع السابق، ص56***)
3- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 209.
4- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 54.

نائبا لرئيس المجلس...محمد بوضياف
وزير دولة..حسين آيت أحمد
وزير دولة...رابح بيطاط
وزير دولة..محمد خيضر
وزير دولة...لخضر بن طوبال
وزير دولة..السعيد محمدي
وزير الشؤون الخارجية..................................سعد دحلب
وزير التسليح والاتصالات العامة..........................عبد الحفيظ بوالصوف
وزير الإعلام..امحمد يزيد[1]

ويمكن أن نلاحظ على هذه التشكيلة كذلك تم أبعاد كل من أحمد فرنسيس وعبد الحميد مهري، في حين تم تعيين سعد دحلب وزيرا للخارجية خلفا لكريم بلقاسم الذي عين وزيرا للداخلية.

أما قيادة الأركان المستقيلة فقد انتقلت إلى ألمانيا، ومنها اتصلوا بـــ "بوداود" أحد العناصر البارزة في اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وكاتبوا السجناء الخمسة بفرنسا لاطلاعهم على الأوضاع، ثم دخلوا إلى المغرب.[2] أرسل العقيد بومدين من المغرب[3] إلى فرنسا عبد العزيز بوتفليقة باسم مستعار "إدريس بوخرطة"[4] للبحث عن حليف من المساجين الخمسة لتدعيم هيئة الأركان وتقوية صفه، وتوجه أولا إلى بوضياف، ولكنه رفض مساندة هيئة الأركان العامة، وأدان عصيانها وخروجها عن الطاعة، فتوجه بوتفليقة إلى أحمد بن بلة الذي قبل العرض مباشرة ليكون تحت مسؤولية قيادة هيئة الأركان العامة.[5] وذلك من أجل فرض حلها للأزمة وتكوين مكتب سياسي يكون مسؤولا عن الحكومة المؤقتة [6]

"كان بومدين ميالا إلى بوضياف، ولكن مرسوله، عبد العزيز بوتفليقة نصحه بتبديل "الفرس"، والمراهنة على ابن بلة، لأن الأول عنيد، وصارم."[7]

يقول فرحات عباس[8] عن ذلك: " ***هــذا التحالف بقي سريا، وفرض ثقله على مستقبل الوطن.*** " وفضل أن ينتقل إلى المغرب قائلا[9]: "***عرض علي منصب وزير دولة، ولكنني رفضته... وتم عزل***

1-نفس المكان.
2- عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 61.
3حميد عبد القادر: ص 206.
4- علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 282.
5 - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p
6 - محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر العاصر**،ج2،المرجع السابق، ص202.
7- علي كافي، المصدر السابق، ص 282.
8 - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p45.
9 - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 318.

العلماء، و قدماء (إ. د. ب. ج)... عند اقتراب الاستقلال... وخرجت جبهة التحرير الوطني من هذا المؤتمر الرابع مقسمة، و مجزأة، و أصبح الطريق من جديد مفتوح على الصراع... تحررت من مهمتي، واستجبت لدعوة صاحب الجلالة المغربي، وأَقَمْتُ بالرباط ابتعدت بفرح عن تونس، ومركز الحكومة المؤقتة، والمؤامرات... ووضعت نقطة شرف بأن لا أعطل مهامها مهما كانت الظروف."

وأقسم على نفسه بأن لا يلجأ للوسائل غير الشريفة لتعطيل مهام الحكومة المؤقتة الثالثة، ولكن ما أقلقه أكثر ليس عزله من الرئاسة ولكن تهمة ابن يوسف بن خدة لفرحات عباس والعلماء بـــ "الانتهازية"،[1] وعاد ابن خدة إلى عادته القديمة التي تعلمها من المركزيين قبل انضمامه إلى الثورة، إلقاء التهم على الرجال المخلصين من أجل منافع شخصية.

اعتقدت فرنسا بأن قوتها العسكرية الضخمة قادرة على سحق الثورة الجزائرية، ولم تعترف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، فكان على فرنسا أن تتكبد خسائر فادحة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وحتى عسكريا، فجيوشها ذات العتاد العسكري المتطور لم تستطع القضاء على الثورة بعد كل هذه الخسائر، واستمرارية الثورة، والتفاف الشعب الجزائري حولها اضطرت فرنسا مجبرة بقبول مبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وقد صرح الجنرال "ديغول" في مؤتمر صحافي يوم 11 أفريل 1961م قائلا[2]:" ***الجزائر كلفتنا، وذلك أبسط ما نستطيع قوله، كلفتنا أكثر مما نستفيد منها..***"

[1] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p49.
[2]- Benjamin Stora: **Algérie histoire contemporaine**, op-cit, p 205.

المبحث الرابع

المفاوضات الجزائرية –الفرنسية والاستقلال

كيف كان موقف فرحات عباس من المفاوضات، ورد فعله من محاولة فرنسا فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر؟ وما هو موقفه من اتفاقية إيفيان التي جرت في عهد الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة ابن يوسف بن خدة؟

صرح فرحات عباس بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الأولى بشهر واحد فقط بقبول مبدأ التفاوض مع فرنسا بدون شروط مسبقة، لإعطاء الدليل لفرنسا والعالم بأن هدف جبهة التحرير الوطني هو تحرير الجزائر من الاستعمار وتطبيق ما جاء في بيان 1 نوفمبر 1954م، فالكفاح المسلح الذي تخوضه الجزائر ما هو إلا وسيلة لتحقيق الاستقلال، أما الجنرال "ديغول" فقد ناور مستعملا كل الوسائل الجهنمية للقضاء على الثورة الجزائرية، مع استمراره في سياسة عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، والتفاوض معها باحثا عن مفاوضين جزائريين لا ينتمون لجبهة التحرير الوطني، بعد مضي أكثر من سنة ونصف من إعلان فرحات عباس عن قبول مبدأ التفاوض مع الحكومة الفرنسية، وقد تم لقاء بين وفد عن الحكومة المؤقتة، والحكومة الفرنسية بمولان في 20 جوان 1960، ولكن المفاوضات باءت بالفشل بسبب تعنت الحكومة الفرنسية كما مر علينا معتقدة بأنها ما زالت قوية ولن تقبل بالرضوخ لجبهة التحرير الوطني.

أما المظاهرات الشعبية ليومي 10 و 11 ديسمبر 1960 في الجزائر، والشعارات التي حملتها "*يحيا عباس*"،"*تحيا الحكومة المؤقتة*"،"*الجزائر مسلمة*" وحاملة العلم الجزائري، لكن الجيش الفرنسي أطلق النار على المدنيين العزل، واستشهد 112 من المتظاهرين. [1]

كان لهذه المظاهرات تأثير عالمي كبير استغله فرحات عباس[*] ووجه رسائل إلى معظم الشخصيات الدولية، والمنظمات الدولية الفاعلة في السياسية العالمية منها منظمة الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي ورئيس وزراء الهند والرئيس السوفيتي، والرئيس اليوغوسلافي... طالبا

[1]- Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 338.

[*]- انظر: **ملحق الوثائق رقم: 10**

منهم التدخل بقوة لوضع حد للإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري من قبل الجيش الفرنسي، كما وجه نداء للشعب الجزائري طالبا منه مقاطعة الاستفتاء الذي سيجرى يوم 8 جانفي 1961.[1]

وفي المؤتمر الأفريقي المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب مابين 3 و 6 جانفي 1961.[2] دعا فرحات عباس المؤتمرين إلى قطع علاقاتهم مع فرنسا، ووجهه نداء إلى الدول الأفرو–آسيوية طالبا منهم إزالة القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة فوق أراضي دولهم، والاعتراف بالحكومة المؤقتة، والسماح بمرور الأسلحة إلى الجزائر على أراضيها، وسحب الجنود الأفارقة الذين مازالوا في الجيش الفرنسي مندداً بسياسة تقسيم الجزائر "لا وجود لصحراء فارغة" هنالك صحراء جزائرية، ومغربية، ومالية... وندد كذلك بالحلف الأطلسي، وبسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، والاستفتاء الفرنسي، وقدم شكوى لدى المحكمة الدولية بلاهاي فيما يتعلق بقضية تحويل الطائرة التي كان على متنها القادة الجزائريون الخمس[3] ويذكر الصحفي الفرنسي "جون لاكوتير" أن فرحات عباس قال له فيما يخص المفاوضات مع فرنسا: ***إن مطالب المجاهدين في الجبال كثيرة، فهؤلاء عانوا كثيرا، أتريدون مني أن أخدعهم ؟ و أجري مفاوضات بدون ضمانات كافية، لكي يقولوا علي هناك: انتهى عباس العجوز، ها هو قد عاد إلى أفكاره الأولى، وهي الوفاق مع فرنسا بأي ثمن.*** "[4]

هل يتنازل فرحات عباس لإرضاء "ديغول"، ويعود إلى مطالبه خلال الثلاثينات بدمج الجزائر بفرنسا؟ فهو في تعليقه هذا عبّر عن ارتباطه الوثيق بالمجاهدين، وليس بفرنسا فالمفاوضات في نظره يجب أن تلبي مطالب المجاهدين، والشعب الجزائري، وتحرير كل التراب الجزائري من الاستعمار، وتأسيس جمهورية جزائرية ذات سيادة. وقد وجه نداء إلى سكان الجزائر كلهم بدون تمييز يوم 17 فيفري 1960 يطلب منهم التعاون من أجل بناء الجمهورية الجزائرية فانتصار الثورة الجزائرية هو انتصار وسلام لكل الجزائريين بدون استثناء.[5] أما نشاطه الدبلوماسي في كل القارات (ماعدا القارة الأوقيانوسية) حيث زار تقريبا كل دول العالم، وتمكن من كسب العديد من الدول إلى جانب الثورة الجزائرية، ومظاهرات 11 ديسمبر 1960 والشعارات التي حملتها وقوة جيش التحرير الوطني وانتصاراته الكثيرة على الجيش الفرنسي أعطت كل هذه العوامل دعما قويا لفرحات عباس لكي يتفاوض من مركز قوة،

---

[1] - ibid.

[2]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 205.

[3] -ibid. p 340

[4] - Jean Lacouture: **cinq hommes et la France** op-cit, p p322-323.

[5] -Rédah Malek: op-cit,p p 56.

وأصبح و هو في سن 62 من عمره الشخصية السياسية الجزائرية الأولى، فهذا الدعم القوي من الداخل والخارج، جعله قويا أمام أعدائه بالإضافة إلى كونه "سياسيا محنكا"[1] قادرا على التفاوض مع الحكومة الفرنسية بكل ثقة وحزم، فبعد عودته إلى القاهرة من جولة دبلوماسية زار خلالها جاكرتا، و سنغافورة، وماليزيا، وسيلان، اتصل بالشيخ الإبراهيمي، وتحاور معه حول المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، فنصحه الشيخ بمباشرتها، وبناء على تلك النصيحة، كلف فرحات عباس، سعد دحلب، والطيب بولحروف، للاتصال بممثلي الحكومة الفرنسية من أجل أجراء مفاوضات.[2]

كان يريد فرحات عباس أن يضع حدا لوقف الحرب وسفك الدماء لكن بشرط تطبيق مبادئ بيان أول نوفمبر 1954، وعدم الخروج عنها. بدأت يوم 20 فيفري 1961 المفاوضات في "لوسرن" (Lucerne) بسويسرا، ومثّل الجزائر الطيب بولحروف، وأحمد بومنجل، ومن الجانب الفرنسي "جورج بومبيدو" (Georges Pompidou) ممثل "ديغول"، و"لويس جوكس" (Louis Joxe)، و "برونو دي لوس" (Bruno de Leusse)[3] ملفات المفاوضات حضرت بعناية ودقة تناولت شروط إجراء الاستفتاء، والضمانات التي ستقدم للأوروبيين في الجزائر بعد استقلالها، وجود الجيش الفرنسي في الجزائر، التعاون بين الدولتين، المرسى الكبير، ومشكل الصحراء.[4] كان "جورج بومبيدو" متشددا، و بقي متمسكا بأطروحة أن فرنسا قوية وأن معركة "ديان بيان فو" لن تكون في الجزائر، ومتسائلا عن الضمانات التي ستمنح للأوروبيين والمسلمين الموالين لهم (الحركة) متهما الجزائريين بعدم قدرتهم على حمايتهم، وأن هؤلاء سوف يتعرضون إلى التصفية، وقد اعترض بومنجل بشدة على الجملة الأخيرة، (يتعرضون إلى التصفية)، وأشعل بولحروف سيجارة (كان ذلك شهر رمضان) موضحا بأن الإسلام متسامح، وليس كما يراه الفرنسيون، رفض "جورج بومبيدو" طرح مشكل الصحراء الجزائرية في المفاوضات قائلا[5]: ***"الصحراء بحر داخلي، و على ضفافه سكان كثيرون، والجزائر ليست وحدها في ذلك."***

[1] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 340.
[2] - ibid. p 341.
[3] -Rédah Malek: op-cit, p p 90-91.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p341.
[5] - Rédah Malek: op-cit, p p 93-94.

وتوقفت المفاوضات بسبب تمسك الوفد الفرنسي بالصحراء الجزائرية ورفض الوفد الجزائري ذلك، وهذا التصريح الأخير لـــ "جورج بومبيدو" فتح جشع وطمع جارنا الحبيب بورقيبة، الذي طالب بتوسيع الحدود التونسية على حساب صحرائنا، مستغلا بذلك الظرف العصيب الذي كانت تمر به بلادنا. [1]

أما الملك المغربي الحسن الثاني فقد أكد لفرحات عباس بأن قضية الحدود بين الجزائر والمغرب لا تخص فرنسا وإنما هي من اختصاص الجزائر والمغرب فقط.[2]

هل كان "جورج بومبيدو" من وراء ذلك التصريح يريد إدخال الجزائر عند حصولها على استقلالها في مشاكل مع جيرانها في حالة ما إذا لم تستطع فرنسا إبقاء الصحراء تابعة لها؟ هل هي بداية التخطيط لزرع بذور الصراع على الحدود مع جيراننا؟

عادت المفاوضات من جديد بين الوفدين الجزائري والفرنسي يوم 5 مارس 1961، وتحصل المفاوضون الجزائريون على تسهيلات حيث سمح لهم بمشاورة أحمد بن بلة، أما فرحات عباس في هذا اليوم فكان في المغرب للمشاركة في تشييع جنازة الملك محمد الخامس، وكان معه كريم بلقاسم، [3]وقد ألح الوفد الفرنسي على وقف القتال لإجراء المفاوضات، لكن الوفد الجزائري رفض ذلك الطلب، فتوقفت المفاوضات.[4]

أمام مناورات الحكومة الفرنسية من أجل الضغط على الحكومة المؤقتة ومحاولة كسبها التأييد العالمي باتهام الحكومة المؤقتة بأنها هي الرافضة للسلم، يصرح فرحات عباس قائلا[5]: "***الحكومة المؤقتة بقيت متمسكة بالسلم، وتعمل من أجل إيقاف الحرب، وكذلك جرائم منظمة الجيش السري، و إنقاذ شعبنا في الجزائر كله، فالعودة إلى الحوار هي حل لهذه المشاكل، وحكومتنا قبلت بمبدأ التفاوض.***" لقد ألقى اللوم على الحكومة الفرنسية، متهما إياها برفضها لإيجاد حل.

وفي عهد رئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة الأولى والثانية جرت مفاوضات إيفيان الأولى ما بين 20 ماي و 13 جوان 1961 في مدينة إيفيان (Evian) وتوقفت لمدة خمسة أسابيع لتنطلق مرة أخرى ما بين 20 و 28 جويلية 1961 بـــ "لوغران" (Lugrin)، ثم استمرت المفاوضات في عهد الحكومة

---

[1] -ibid. p 152
[2] - ibid. p 158
[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 341.
[4] -Rédah Malek: op-cit, p 98.
[5] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 315.

المؤقتة الثالثة في عهد رئاسة ابن يوسف بن خدة، وكانت سرية في نهاية 1961 وبداية 1962، تبعتها فيما بعد مفاوضات سرية أخرى في "روس" (Rousses) ما بين 2 و 12 فيفري 1962، أما الجزء الثاني من مفاوضات إيفيان فكان ما بين 7 و 18 مارس بـــ " إيفيان" وانتهى بالاتفاق على وقف إطلاق النار.[1]

وعن اتفاقيات إيفيان الأولى يقول فرحات عباس[2]: ***لم تؤد إلى شيء إيجابي، الحكومة المؤقتة بقيت متمسكة بصفة قطعية بأربعة مطالب هي:***

1- لا وقف للحرب، قبل الاتفاق السياسي.

2- الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر.

3- المرسى الكبير، و رقان، وكل ما يمس بأمن فرنسا، يكون موضوعا خاصا، ومحددا في الزمن.

4- ضمان وحدة الشعب الجزائري بكل عناصره، مع إعطاء الضمانات لفرنسيي الجزائر."

في الظروف الصعبة التي كانت تجري فيها المفاوضات كثفت منظمة الجيش السري من عملياتها الإجرامية في الجزائر.[3] لكي تضغط على الجنرال "ديغول" لوقف المفاوضات.

أما قيادة الأركان العامة برئاسة العقيد هواري بومدين عملت ضد الحكومة المؤقتة لعزل فرحات عباس من الرئاسة، ومحاولة العقيد بومدين قائد الأركان جمع السلطات العسكرية والسياسية بيديه، حيث قدم استقالته كما مر علينا بسبب إعطاء الحكومة المؤقتة أمرا له بإطلاق سراح الطيار الفرنسي الأسير، يقول فرحات عباس[4]: "***حينما التقيت بالرائد سليمان (قايد أحمد) ذكرته بالمثل العربي: عندما لا يجد الراعي ماذا يفعل، يكسِّر عصاه.***" لقد تمكن معارضو فرحات عباس من عزله عن الحكم، ولم يستطع إتمام المفاوضات التي بدأتها حكومته، وتأتي بعده الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة ابن يوسف بن خدة، ويستمر في نفس الخطة التي وضعتها حكومة فرحات عباس للتفاوض، حيث تم التوصل يوم 18 مارس 1962 إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، يوم 19 مارس على الساعة 12:00 نهارا، وبذلك تنتهي الحرب

---

[1] -Rédah Malek: op-cit, p120.
[2] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p p 315-316.
[3] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 345.
[4] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 316.

رسميا في الجزائر، ويعبر فرحات عباس عن ذلك بقوله[1]: ***ليل الاستعمار انتهى، وغدا الفجر، والحرية.***"
كيف كان موقف فرحات عباس من اتفاقية إيفيان ؟

عرضت الحكومة المؤقتة الثالثة نص اتفاقية إيفيان على القادة السياسيين والعسكريين للمصادقة عليها، وتقديم اقتراحاتهم حولها، وقد وقَّع فرحات عباس لصالح اتفاقية إيفيان، مع إبداء ملاحظة له وهي[2]: ***"مولان، وإيفيان، ولوغران" (جرت في عهد رئاسته للحكومة المؤقتة) لم تكن مفاوضات، لكن لقاءات لتمكين ثورتنا من فرض شروطها، وتحضير الشعب الفرنسي للمفاوضات... الحكومة كان أمامها كل الوقت من أجل ربح معركة البساط الأخضر... درست الملف جيدا، ولم أجد فيه سوى إصلاحات، ووعود... وعود تعطينا الاستقلال بصفة قطعية، ووعود معلقة حسب إرادة الجنرال"ديغول!"***

يظهر من تصريحه أنه يوجه انتقادا لاذعا لابن خدة الذي لم يستطع إضافة شيء للمفاوضات التي بدأها فرحات عباس، وكانت كل الظروف الداخلية والخارجية مناسبة للضغط على فرنسا من أجل تقديم تعويضات مادية للجزائر، ومد يد العون للجزائريين لتجاوز الصعوبات والمشاكل الناتجة عن استعمار استيطاني دام 132 سنة.

وقد ألح فرحات عباس في ملاحظاته حول اتفاقية إيفيان على الاستقلال الاقتصادي قائلا[3]: ***ليس لنا الحق أن نقول أن لنا راية، وحكومة، وبرلمان، بالنسبة للفلاح يجب أن يكون الاستقلال الاقتصادي لقد سمعت فقراء تونس يقولون بأن زمن فرنسا أحس مما نحن فيه الآن، لا نستطيع أن نحكم شعبا بواسطة الشعارات، يجب ألا يحدث ذلك، غدا حكومتنا تجلس على الأرائك، وشعبنا يموت بالجوع، أتمنى، وأرجو أن يكون في هذا النص (نص اتفاقية إيفيان) بذرة الثورة الاجتماعية.*** "

كما رفض أربع شخصيات التوقيع على اتفاقية إيفيان وهم: بومدين، وقايد أحمد، وعلي منجلي، من هيئة الأركان العامة، وعضو من مجلس الولاية الخامسة الرائد ناصر (اسمه الحقيقي بويزام)، وعبر بومدين عن رفضه الموافقة على اتفاقية إيفيان بقوله[4]: ***"إن نتائج سبع سنوات من الحرب لا توجد في النص الذي قدم لنا، هدف الاستقلال لم نصل إليه.***"

1 - ibid. p 321
2 -Rédah Malek: op-cit,p p 227-228.
3 - ibid. p 228
4 -ibid. p 230

بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار من كلا الطرفين التي دخلت حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962م، دخلت الجزائر بذلك مرحلة، وهي المرحلة الانتقالية التي انحصرت مهامها خاصة في إعداد الشعب الجزائري لعملية الاستفتاء العام حول تقرير المصير وتشكلت على إثرها الهيئة التنفيذية المؤقتة باتفاق الجزائر وفرنسا، وترأسها عبد الرحمان فارس و3 فرنسيين و9 جزائريين، وفور تنصيبها شرع أعضاؤها في ممارسة مهامهم،[1] وخلال الفترة الانتقالية تم إطلاق سراح جميع المعتقلين داخل الجزائر وخارجها ومنهم الزعماء الخمسة،[2] لكن خلال مرحلة الفترة الانتقالية وقع حدث خطير تمثل في الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش من جهة، ومن جهة أخرى بين الزعماء الخمسة وفي مقدمتهم أحمد بن بلة،[3] كل جهة تريد أن تستولي على السلطة، وأثناء انعقاد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (ليبيا) من 25 ماي إلى 7 جوان 1962م برزت خلافات خطيرة بين قادة جبهة التحرير الوطني حول تعيين أعضاء المكتب السياسي، وخرج أعضاء الحكومة المؤقتة من المؤتمر قبل نهايته وعادوا إلى تونس، هذا الانسحاب أدى إلى قيام تحالف بين أحمد بن بلة وقادة هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة، قررت هذه الأخيرة على إثر ذلك يوم 29 جوان 1962 عزل العقيد هواري بومدين والرائدين قايد أحمد وعلي منجلي، وجردتهم من رتبهم العسكرية ومهامهم،بدعوى قطع الطريق أمام قيام نظام ديكتاتوري في الجزائر، لكن هيئة الأركان العامة استغلت هذا القرار لتدعم المكتب السياسي ولتحرض جيش الحدود ضد الحكومة المؤقتة.[4]

في 1 جويلية 1962م، جرى الاستفتاء العام حول تقرير المصير وعبر الشعب الجزائري عن رغبته في استقلال الجزائر وعدم الارتباط بفرنسا، وكانت النتائج كالتالي:

- عدد المسجلين: 6549736
- عدد المصوتين: 6012680 بلغت نسبة المشاركة :91.80 %
- الأوراق البيضاء والملغاة: 20565
- الأصوات المعبر عنها: 5992115
- بنعم: 5975581 أي بنسبة : 99.72%
- بلا: 16534 أي بنسبة : 0.28 %

[1]- المجاهد 2 أفريل 1962
[2]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 573.
[3]- عطا الله فشار: المرجع السابق، ص 78.
[4]- نفس المكان.

وفي يوم 3 جويلية 1962م أعلن الجنرال "ديغول" عن استقلال الجزائر استقلالا تاما عن فرنسا.[1] أعلنت جبهة التحرير الوطني يوم 5 جويلية 1962م يوم استقلال الجزائر، الذي يصادف تاريخ سقوط الجزائر حيث كان يمثل يوم الحداد الوطني، أصبح بعد ذلك يمثل عيد الاستقلال والنصر.

إن ما قدمته الثورة الجزائرية من تضحيات جسام، يعبر بصدق عن أصالة الشعب الجزائري واعتزازه بتاريخه ووطنه ودينه، وحبه للحرية وكرهه للاستعمار.

[1]- ميلود بلعالية: **قيام الدولة الجزائرية العصرية، المرحلة الأولى (1962-1965)، التوجهات والمؤسسات**، مذكرة ماجستير، 2003، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ص70

خلاصة الفصل

إننا لا نستطيع أن نحدد قيام الثورة المسلحة التونسية والجزائرية بالظروف الموضوعية التي عرفتها البلدان العربية والآسيوية بعد الحرب الكونية الثانية، دون الرجوع إلى استقراء شامل للمقاومة الشعبية الوطنية المسلحة الجزائرية والتونسية ومرحلة الحركة الوطنية في كلا البلدين، فذلك الاستقراء هو وحده الذي يمنحنا بصدق وبكل واقعية الأسباب الحقيقية والفعلية لقيام ثورتا تونس والجزائر المسلحتين، والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها بكل سهولة من ذلك الاستقراء هي حيوية الشعبين الجزائري والتونسي وتشبثه بأرضه وحبه للحرية وكراهيته للاستعمار منذ تاريخه القديم، فالثورتان المسلحتان التونسية والجزائرية هي ردود فعل شعبي داخلي نابع من أعماق الشعبين بكل صدق، ولم تكن الثورتان التونسية والجزائرية جذبا ودفعا من قوى خارجية، كما أراد الاستعمار الفرنسي أن يصفها، وإن كانت الظروف والعلاقات الدولية التي سادت بعد الحرب الكونية الثانية لها تأثير محدود على قيام الثورتين المسلحتين، ولم تكن أبدا سببا رئيسيا في ذلك، لأن الشعبين الجزائري والتونسي رفضا الخضوع للاستعمار الفرنسي، ولم يسكتا إلا حينما انهزمت أسلحتهما المادية، ولكن أسلحتهما المعنوية لم تنهزم أبدا وظلت هي المحرك الأساسي لكل أنواع المقاومات بما فيها المقاومة السياسية المتمثلة في الحركة الوطنية.

لقد اندلعت الثورة المسلحة التونسية في جانفي 1952م بينما اندلاع الثورة الجزائرية المسلحة جاء متأخرا عن الثورة التونسية بأكثر من سنتين ونصف، وذلك راجع لاختلاف الأوضاع والظروف الداخلية لكلا البلدين، فالكفاح التونسي المسلح لم يكن معظم مسلحيه تابعين لحزب سياسي، وإنما الحركات المسلحة لم يكن يجمعها تنظيم واحد وإن كانت متفقة على الهدف، وذلك عكس الكفاح المسلح في الجزائر الذي تميز بالقيادة الموحدة وبالشمولية والعنف والتنظيم الجيد، والتحضير المسبق للكفاح المسلح منذ تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947م، بينما تونس اعتمدت على خطب الحبيب بورقيبة المعتدل، فهو لم يدع للكفاح المسلح إلا في جانفي 1952م، ولم يحضر المجاهدين تحضيرا عسكريا للمواجهة العسكرية أو حرب العصابات، إنما حضّر التونسيين للإضرابات وتقديم الاحتجاجات، فخطب الحبيب بورقيبة كانت أقوى من رصاص المجاهدين التونسيين.

فرضت الثورة الجزائرية المسلحة على فرنسا التراجع عن تونس والمغرب[1] وحققت استقلال الجزائر، وعبرت بصدق وإخلاص عن آمال كل الجزائريين المضطهدين والمقهورين، وخلقت قناعات لدى أغلبية الجزائريين بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الأسلوب الأنجع لاسترداد أحلام الشعب الجزائري وكرامته وعزته، إن الشعور المشترك بالظلم لدى عامة الجزائريين دفعهم جميعا إلى احتضان جبهة التحرير الوطني، والالتفاف حول قيادتها وتوجيهاتها، فكانت لهم القدوة الحسنة والمصباح الذي أنار لهم طريق الحرية والكرامة، إن الثورة الجزائرية تمثل في تاريخ التحرر العالمي في القرن العشرين حالة متميزة، فقد حصلت الجزائر على استقلالها بفضل كفاح طويل ومؤلم وتضحيات جسام قدمها الشعب الجزائري، ففرحات عباس المعتدل المتأثر بالأفكار الليبرالية التي تنبذ العنف لتحقيق المطالب السياسية أو الاجتماعية... والذي سعى قبل أن يتخذ قرارا نهائيا للالتحاق بجبهة التحرير إلى توقيف الكفاح المسلح بالطرق السلمية من أجل تجنب مآسي إنسانية، داعيا قادة فرنسا إلى ترك سياستهم القديمة القائلة بأن "الجزائر فرنسية" التي تجاوزها الزمن بفعل وعي الشعب الجزائري، وظهور علاقات دولية جديدة بعد الحرب الكونية الثانية، يظهر بأن فرنسا أساءت فهم قراءة التاريخ، واستخلاص نتائج هزيمتها في معركة "ديان بيان فو"، فبقيام الكفاح المسلح الجزائري أسرعت فرنسا للتفاوض مع التونسيين والمغاربة لأنها لا تريد "ديان بيان فو" أخرى في المغرب العربي، وكان لاندلاع العمل المسلح في الجزائر انعكاسات مباشرة على سير المفاوضات التونسية – الفرنسية، التي انطلقت في 18 أوث 1954م، فبعد أن كانت المفاوضات بينهما تعرف تماطلا وتشددا من جانب فرنسا، فباندلاع ثورة نوفمبر 1954م أصبح المفاوض التونسي في مركز قوة، لأنه أدرك بأن فرنسا دارت عليها الدائرة، فعمدت إلى تسريع المفاوضات مرغمة لتتوج في شهر جوان 1955م باتفاقيات الاستقلال الذاتي، ومشجعة بذلك الحبيب بورقيبة لمواجهة صالح بن يوسف الرافض لاتفاقية الاستقلال الذاتي، ومتخذا من الثورة الجزائرية سندا له لتوسيع رقعة الكفاح المسلح، وأمام شمولية الثورة الجزائرية وتصاعدها فإن فرنسا دعمت الحبيب بورقيبة وأنصاره في مواجهة اليوسفيين.

أما إذا قارنا مسار الثورة الجزائرية المسلحة بمسار الثورة التونسية المسلحة فإننا نجد هذه الأخيرة قدمت أقل الخسائر المادية والبشرية ولم تستمر طويلا، حيث استفادت من قيام الثورة الجزائرية التي أجبرت فرنسا على الإسراع لمنح الاستقلال لتونس، وكذلك كانت انعكاسات استقلال تونس ايجابية على الجزائر، فقد آوت تونس قادة الثورة الجزائرية، وجعلت من أراضيها قاعدة خلفية لجيش التحرير

[1]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 1139.

الوطني ولعشرات الآلاف من اللاجئين الجزائريين، مما جعلها تدفع ثمن دعمها للثورة الجزائرية. لقد آمن فرحات عباس والحبيب بورقيبة بضرورة التعاون والتآزر خلال مرحلة الكفاح المسلح من أجل تحقيق آمال شعبيهما.

مما لا يختلف فيه اثنان بأن الثورة الجزائرية كانت أعنف بكثير من الثورة التونسية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستعمار الذي عرفته الجزائر كان صعبا وطويلا ودمويا إلى أقصى حد ممكن، وأن ثلث الشعب الجزائري استشهد أثناء مرحلة الاستعمار الفرنسي، لقد اضطر الجيش الفرنسي إلى مواجهة مقاومة عنيفة ضاربة في كل منطقة من الجزائر، وبالتالي فإن إخضاع الجزائر لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق، لماذا كان احتلال الجزائر أصعب لفرنسا من احتلال تونس أو المغرب؟ السبب واضح وبسيط لأن فرنسا اعتبرت الجزائر جزءا من أراضيها، فهي جاءت إلى الجزائر لتبقى فيها للأبد! فقد عاشت فرنسا طوال مدة احتلالها للجزائر واهمة بأنها قد أكلت الجزائر وهضمتها معدتها، لذلك سيطر الفرنسيون على الحكم والإدارة والسياسة والاقتصاد والتعليم والجيش معتبرين الجزائر فرنسية فلم يعان الشعب التونسي معاناة الشعب الجزائري، فالوجود الفرنسي في تونس كان مقيدا بمعاهدة باردو، وعلى هذا جاءت الثورة الجزائرية المسلحة أعنف بكثير من الثورة التونسية أو المغربية، وكانت مهمة فرحات عباس فيها أصعب بكثير من مهمة الحبيب بورقيبة في الكفاح التونسي المسلح الذي بدأ بالمظاهرات والاحتجاجات مع أعمال مسلحة ومتفرقة جاءت بعدها مباشرة مرحلة المفاوضات التي لم تستغرق فترة طويلة مقارنة بالجزائر، فلم تمر تونس بكفاح مسلح شامل لتحرير تونس من الاستعمار مثل ما حدث في الجزائر، لقد اعتمدت تونس على خطب الحبيب بورقيبة أكثر من اعتمادها على لغة الرصاص، ومن المصادفات الغريبة أن تونس نالت استقلالها قبل الجزائر بعدة سنوات بخسائر بشرية ومادية أقل بكثير مما تعرضت له الجزائر خلال ثورتها.

لقد تمكن الحبيب بورقيبة خلال مرحلة الحركة التونسية، وأثناء مرحلة الكفاح التونسي المسلح أن يسيطر على سير العمليات المسلحة منذ بدايتها في 18 جانفي 1952م، حيث خضعت لأوامره برغم تشتت الثوار التونسيين، وانعدام التنسيق بينهم، عمليات فدائية محدودة، فإن بورقيبة استطاع أن يفرض أولوية السياسي على العسكري، وحتى المعارضة اليوسفية بشقيها السياسي والمسلح كانت تحت أوامر سياسي وهو صالح بن يوسف الذي اختلف مع صديقه بورقيبة حول اتفاقية الاستقلال الذاتي التي قبلها بورقيبة لأنها جاءت متماشية مع سياسة المراحل التي آمن بها الحبيب بورقيبة منذ بداية نضاله السياسي.

ولم يكن ذلك الصراع بين السياسيين والعسكريين، وإنما كان صرع سياسي– سياسي بين رجلين لهما نفس الثقافة والتكوين فكلاهما محاميان تخرجا من مدرسة واحدة.

وأما فرحات عباس فإنه لم يستطع خلال مرحلة الكفاح الجزائري المسلح أن يفرض رأي السياسيين على القادة العسكريين وخاصة الباءات الثلاث، ولا أن ينفذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الصومام الذي أعطى الأولوية للسياسي على العسكري، وحتى عندما تولى رئاسة الحكومة المؤقتة لم يستطع إبعاد نفوذ العسكريين من التدخل في الأمور السياسية وتوجيهها، وهكذا وجدنا أن الفرص التي كانت بيد بورقيبة في القيادة أوسع بكثير منها عند فرحات عباس، فقد التف التونسيون حول الحبيب بورقيبة "المجاهد الأكبر"، أطاعوه واحترموه وساروا وراءه، باستثناء صالح بن يوسف الذي اختلف مع الحبيب بورقيبة، أما فرحات عباس فإن مؤتمر الصومام أكد على مبدأ القيادة الجماعية للثورة الجزائرية المسلحة مبعدا الزعامة الفردية جاعلا عمل الفرد داخل الإطار الجماعي، رغم ذلك استطاع فرحات عباس بفضل تجربته السياسية الطويلة أن يكسب انتصارا دبلوماسيا عظيما للثورة الجزائرية، وعندما لاح فجر الاستقلال أُبعد فرحات عباس من رئاسة الحكومة الثالثة للجمهورية الجزائرية المؤقتة، فمفاوضات إيفيان الثانية لم تظهر فيها آراء وأفكار فرحات عباس وإنما انتقدها لأنها لم تتعرض لا للتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الجزائري ولا للتعويضات أو إجبار على الأقل فرنسا على تقديم اعتذارها للشعب الجزائري، ونجد تشابها في كثير من الجوانب بين اتفاقية استقلال تونس واتفاقية إيفيان، فبورقيبة كانت له الإمكانات أكثر من فرحات عباس لكي يضغط على فرنسا لتعويض الشعب التونسي على ما قامت به من نهب واعتداء، ولكنه سكت عن ذلك ولم يعرف كيف يستفيد من الثورة الجزائرية المسلحة لفرض شروطه لأن فرنسا كانت تمر بفترة صعبة وحرجة وخائفة من حدوث معركة في المغرب العربي شبيهة بمعركة "ديان بيان فو"

الفصل الخامس

إسهاماتهما الرجلين في عملية بناء الدولة الوطنية

"1963-1956"

المبحث الأول: الحبيب بورقيبة ودوره في بناء الدولة الوطنية

المبحث الثاني:فرحات عباس ودوره في بناء الدولة الوطنية

المبحث الثالث:صدى وفاة فرحات عباس

المبحث الرابع.صدى وفاة الحبيب بورقيبة

الفصل الخامس

إسهامات الرجلين في عملية بناء الدولة الوطنية

"1963-1956"

يعالج هذا الفصل مرحلة البناء والتشييد في كل من تونس والجزائر ويبدأ هذا الفصل من تاريخ استقلال تونس 20 مارس 1956م إلى تاريخ استقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي الوطني في 13 أوث 1963م، حيث انعزل نهائيا عن السياسة وتفرغ لحياته الخاصة، بينما بقي الرئيس الحبيب بورقيبة يمارس مهامه إلى تاريخ عزله من الحكم يوم 7 نوفمبر 1987م، وبالتالي فإن موضوعنا يتوقف من حيث الفترة الزمنية عند استقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي الجزائري يوم 13 أوث 1963م، لأن المنهج المقارن المعتمد في هذا البحث يتوقف في هذه الفترة الزمنية، ولكننا قد حددنا المجال الزمني لدراستنا من سنة 1899م إلى سنة 2000م، وذلك بهدف مقارنة وفاة الرجلين وموقف شعبيهما وحكومتيهما من وفاتهما.

وفي هذا الفصل نجد اختلافا واضحا بين فكر فرحات عباس والحبيب بورقيبة، فهما يتشابهان إلى حد كبير في ثقافتهما وتأثرهما بالديمقراطية الفرنسية وكرههما للاستعمار، ورغبتهما في نقل مجتمعيهما إلى مصاف الدول المتقدمة ومَثلهما الأعلى في ذلك فرنسا، لكننا نجد أن الحبيب بورقيبة حاول أن يحدث تغييرا عصريا في المجتمع التونسي متجاوزا بذلك عادات وتقاليد المجتمع من خلال إصداره لمجلة "الأحوال الشخصية" التي تتمثل أكثر إجراءاتها بالثورية، حيث منع تعدد الزوجات وإقرار الطلاق العدلي وحق الرجل والمرأة في طلب الطلاق، وحاول كذلك عصرنة الاقتصاد والمجتمع التونسي معتمدا في كل ذلك على تعليم عصري وثقافة عصرية، أما ما يخص الجانب السياسي فأنه لم يقلد ديمقراطية فرنسا ووقف ضد معارضيه وألغى التعددية الحزبية، ومنع حرية التعبير أي عارض ما كان يكافح من أجله خلال مرحلة الحركة الوطنية، وأما فرحات عباس فإنه بقي وفيا لمبادئه الديمقراطية الليبرالية فحينما خاب أمله في تطبيقها وعجز عن ممارسة مهامه كرئيس للسلطة التشريعية بسبب هيمنة السلطة التنفيذية على كل السلطات الثلاث في الجزائر فضل أن لا يكون مناقضا مع نفسه ومبادئه برغم المنصب الهام الذي كان يترأسه واختار أن يضحي به وأن لا يضحي بالمبادئ الديمقراطية التي أصبحت عقيدة ثانية عنده، فالحبيب بورقيبة ميكيافليي في سياسته وسلوكه، وفرحات عباس تغلب عليه الجانب الأخلاقي.

المبحث الأول

الحبيب بورقيبة ودوره في بناء الدولة الوطنية

نالت تونس استقلالها التام حسب البرتوكول الموقع في 20 مارس 1956م، بسبب ضغط الثورة الجزائرية المسلحة على فرنسا حيث أجبرتها على الاعتراف باستقلال تونس وقد سمح لها هذا البرتوكول (برتوكول الاستقلال) بتولي مسؤولياتها في مجال العلاقات الخارجية والأمن والدفاع وتكوين الجيش الوطني، وبذلك انتقلت السلطة الفعلية إلى رئيس الحكومة، وأصبح الباي مجرد شخصية رمزية، وأما المشاكل التي واجهت الدولة الوطنية فتتمثل في بقاء القوات العسكرية الفرنسية التي احتفظت بمناطق عسكرية هامة في تونس، أهمها على الإطلاق القاعدة العسكرية الفرنسية (الجوية والبحرية) بمدينة بنزرت، كما حافظت على أراضي المستوطنين الزراعية، يضاف إلى هذا المشكل أزمة أخرى تتمثل في المواجهة السياسية والعسكرية بين اليوسفيين والبورقيبيين.

بعد فرار صالح بن يوسف إلى القاهرة، اتجه الحبيب بورقيبة لإكمال السيادة التونسية وعصرنة المجتمع التونسي، ومن مميزات سياسته بعد الاستقلال أنها تمحورت حول ثلاث نقاط أساسية، وهي السياسة والاقتصاد والجانب الاجتماعي الثقافي.[1]

الجانب السياسي: يتمثل في عدة قضايا هامة واجهتها الدولة الوطنية منها إعلان الجمهورية وانجاز دستور لها، وموقف الحكومة التونسية من أحداث ساقية سيدي يوسف والثورة الجزائرية والعلامة الحدودية 233 وقضية بنزرت.

قبل الإعلان عن الاستقلال التام تمكن الحبيب بورقيبة من استصدار أمر من الأمين باي بتاريخ 29 ديسمبر 1955م يقضي بإنشاء "مجلس قومي تونسي" منتخب لإعداد دستور لتونس، وانبثق هذا المجلس عن انتخابات نظمت بعد الإعلان عن الاستقلال التام بخمسة أيام فقط وذلك يوم 25 مارس 1956م فازت فيها قائمة "الجبهة القومية" برئاسة الحزب الدستوري الجديد والمنظمات المتحالفة معه، وعقد أول اجتماع له يوم 8 أفريل 1956م، إحياء لذكرى مظاهرات 8 أفريل 1938م والتي طالب فيها المتظاهرون ببرلمان تونسي وفي هذه الجلسة تم بالإجماع انتخاب النائب الحبيب بورقيبة أول رئيس له،[2]

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 180.
[2]- عروسية التركي: **فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، مكتبة علاء الدين، تونس، 2005، ص ص 296-297.

قدمت حكومة الطاهر بن عمار استقالتها في هذا الاجتماع وكلف الباي الأمين الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة جديدة، وقبل بورقيبة تلك المهمة، فطموحات الحبيب بورقيبة كانت أكبر بكثير من حصرها في رئاسة البرلمان، ويصف الحبيب بورقيبة ذلك بقوله[1]:"***استقالت وزارة الطاهر بن عمار، ودعا الباي مكتب المجلس التأسيسي لاستشارتهم في من سيكلفه بتشكيل الحكومة الجديدة، وحضرت المقابلة بصفتي رئيس المجلس، وتركت أحمد بن صالح يتكلم، فلما سأل الباي الحاضرين عن رأيهم في من سيعهد إليه بتأليف الوزارة، قال أحمد بن صالح: إنه ليس هناك أحد سوى بورقيبة، فأشار الباي بيده وحضرت الأوسمة ومنها وسام الدم والشريط أكبر من نيشان الافتخار***." عقد المجلس التأسيسي جلسته الثانية يوم 14 أفريل 1956م اعتلى الحبيب بورقيبة كرسي رئاسة المجلس التأسيسي وأعلن عن انسحابه من رئاسته في نظره لا يمكن الجمع بين رئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة، وخلفه على رأس المجلس التأسيسي جلولي فارس، وبعدها نهض الحبيب بورقيبة من كرسي الرئاسة وجلس بالمكان المخصص للحكومة، وشرع أحمد بن صالح نائبه في عرض مشروع جدول الأعمال على النواب الحاضرين،[2] غير أن النائب المنجي سليم اقترح تأجيل النظر في النقطة الثانية من جدول الأعمال (كتابة الفصل الأول من الدستور) موضحا رأيه[3]:"***أنه لا يمكن للمجلس أن يشرع حالا في أي فصل من الفصول للدستور، لأن الدستور من الأشياء الهامة لا يمكن أن يقع النظر في هاته الجلسة التي تعتبر افتتاحية وأن يعيد الدستور إلى لجنة خاصة.***" لكن الحبيب بورقيبة يظهر أنه كان في عجلة من أمره للحسم في الفصل الأول من الدستور قائلا[4]:"***فمسألة الفصل الأول من الدستور كما هو بين أيديكم يعين الحكومة على تسلم جميع مظاهر السيادة..***" وفي الفترة المسائية تمت الموافقة حول الفصل الأول من الدستور الذي شمل ثلاث مواد:

- المادة الأولى: تونس دولة مستقلة ذات سيادة.
- المادة الثانية: الشعب التونسي هو صاحب السيادة يباشرها على الوجه الذي يضبطه هذا الدستور.
- المادة الثالثة: الإسلام دين الدولة، والعربية لغتها وهي تضمن حرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالقانون.

---

[1]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص 229.
[2]- عروسية التركي: المرجع السابق، ص 298
[3]- **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، "مناقشات المجلس القومي التأسيسي"، السنة الأولى جلسة 14 -4 -1956، ص 8.
[4]- عروسية التركي: المرجع السابق، ص 299.

وقبل طرح الفصل الأول على المناقشة تدخل الحبيب بورقيبة ليضع نقطة تنظيمية تتمثل في تسجيل أسماء الذين يرغبون في مناقشة اقتراحه بعد قبولهم المبدئي به قائلا:***"وكل من يقبل منكم الاقتراح والفكرة بمجموعها يخول له المناقشة في المواد الثلاث مادة بعد مادة."***[1]وحاول رئيس المجلس أن يجنب دخول النواب مناقشات شكلية على حساب المضمون فحدد مبدأ أساسيا قبل الشروع في مناقشة الدستور يتمثل في:*"أن ينظر المجلس مرتين في الدستور، مرة أولى بصفة جزئية فصلا فصلا، ثم ثانية في مجموعة الدستور"*[2]

استحسن بورقيبة هذا الاقتراح، وفتح باب النقاش حيث اقترح النائب الشيخ الشاذلي إضافة كلمة "*عربية*" إلى المادة الأولى لتصبح تونس دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وعلل ذلك بقوله:***"إن العربية اللغة غير عربية الدولة."*** وثانيا، لسان الدولة يستقل بمادة مستقلة ولا يكون داخلا في المادة الثالثة، وثالثا زيادة لفظ "*الحرية*" إلى المادة الثالثة لتصبح الإسلام دين الدولة والعربية لغتها.. ما لم تخل بالقانون حتى لا يفهم أن الشعائر هي التي تخل.[3]

وتواصلت المناقشات حول الفصل الأول من الدستور بين داعي إلى ربط تونس بالأمة العربية الإسلامية وبين رافض لذلك، في هذه الفترة كان الصراع اليوسفي البورقيبي قد تحول إلى شبه حرب أهلية، فقد دعا صالح بن يوسف إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي إثر صدور القانون الانتخابي الذي حدد طريقة الاقتراع، وهي تزكية قائمة الأغلبية في دورة واحدة، وقد تظاهر أكثر من 2000 شخص أمام قصر الباي في قرطاج بعد قبوله القانون الانتخابي وقد جاء في حوار مع صالح بن يوسف بتاريخ 23 جانفي 1956م قبيل فراره إلى ليبيا في 28 جانفي 1956م:***"ما أطلبه أنا هو أن يتمكن الرأي العام التونسي بالجملة من التعبير عن اختياراته عبر انتخابات حرة ودون أية ضغوط.. ولكن الواقع مختلف، فالانتخابات التي ينظمها أحد رجال الدستور الذي يسمي نفسه وزيرا للداخلية (المقصود المنجي سليم) هذه الانتخابات أصبحت مطية لتركيز الإرهاب الإداري والبوليسي الذي يمنع حرية الاختيار عن الشعب.. لست مجبرا على دعوة الناخبين للعصيان، فهم يفعلون ذلك دون استشارتي والمعارضة تنتظم تلقائيا في البلاد."***[4]

---

[1]-**الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، المصدر السابق، ص 14.
[2]- نفس المكان.
[3]- عروسية التركي: المرجع السابق، ص 303.
[4]- المرجع نفسه، ص 308.

وخارجيا كانت فرنسا مازالت متمسكة بحضورها العسكري في عديد من المناطق بتونس (المستقلة) لاسيما الحدود والسواحل والجنوب الذي تعتبره ممرا حيويا لتهريب الأسلحة إلى الجزائر حيث كانت الثورة الجزائرية على أشدها.[1]

ويبدو أن الحبيب بورقيبة أراد أن ينصب نفسه مصلحا اجتماعيا، وربما عادت إليه ذكرى أمه التي توفيت وهو صغير والصراع الذي عاشه بين زوجات أعمامه وموقف ونظرة الرجال للمرأة، وفي خطوة مفاجئة أعلن في 13 أوث 1956م بعد أربعة أشهر فقط من توليه رئاسة الحكومة عن قانون للأحوال الشخصية أساسه تحرير المرأة التونسية، وكانت مفاجئة للجميع بأن تصدر "مجلة الأحوال الشخصية"[2] وتتمثل بالجرأة والثورية حينما منعت تعدد الزوجات، وقد ذكر أسباب ذلك بمحاولته السعي لتحقيق إصلاحات جوهرية بهدف القضاء على العادات الخاطئة التي سيطرت على المجتمع التونسي متخذة شكل المقدس الديني وهي أبعد ما تكون عن ذلك بل تسوء إليه في نظره متجاوزا بذلك كل العادات والتقاليد التونسية الإسلامية، ويسعى كذلك إلى تحقيق التقدم المبني على احترام حقوق وكرامة الإنسان التي هي مناط النص الشرعي هدفا وغاية ∏ ﴿*ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين*﴾، وأحياء الضمير الوطني تجاه المرأة التونسية ويبرر ذلك بأن كل ما فعله كان لفائدة المرأة التونسية من قبيل الاجتهاد حيث يرجو من الله الثواب، ويأمل أن ينال رضا الله ورسوله ومعتمدا على توصية الرسول صلى الله عليه وسلم بالنساء خيرا.[3] وأقرت هذه المجلة الطلاق العدلي وحق المرأة والرجل في طلب الطلاق، وحق التعويض على الضرر المادي والمعنوي وتحديد سن الزواج للمرأة بـــ 17 سنة وللرجل بـــ 20 سنة، وحرمان أي وارث آخر من إرث المتوفى إذا خلف إناثا فقط، وأجازت المجلة حق التبني،[4] فقانون الأحوال الشخصية

---

[1]- المرجع نفسه، ص 309.

[2]- أمر علي مؤرخ في 6 محرم 1376 (13 أوت 1956) يتعلق بإصدار مجلة الأحوال الشخصية. الحمد لله .من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الأمور إليه محمد الأمين باشا باى صاحب المملكة التونسية (..) إلى من يقف على أمرنا هذا من الخاصة والعامة .أما بعد .فإنه يعد اطلاعنا على الأمر العلى المؤرخ في 30 ربيع الثاني 1293 (5 ماى (1876المتعلق بتنظيم سير المحاكم الشرعية بالحاضرة وبالأفاق .وعلى أمرنا المؤرخ في 30 صفر 1395 (21 سبتمبر 1955) المتعلق بتنظيم السلط العمومية تنظيماً مؤقتاً كما نقحه أمرنا المؤرخ في 25 ذي الحجة 1375 (3 أوت 1956 .(وعلى أمرنا المؤرخ في 3 ذي الحجة 1395 (12 جويلية 1956) المتعلق بضبط الأحوال الشخصية للتونسيين من غير المسلمين واليهود .وعلى أمرنا المؤرخ في 25 ذي الحجة 1375 (3 أوت 1956) المنقح لفصول من مجلة المرافعات المدنية .وعلى الرأي الذي أبداه مجلس الوزراء .وبناء على ما عرضه وزيرنا الأكبر رئيس الحكومة .أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :
الفصل الأول النصوص المنشورة فيما بعد المتعلقة بالأحوال الشخصية جمعت في تأليف واحد باسم "مجلة الأحوال الشخصية ."
الفصل 2 يجرى العمل بأحكام هذه المجلة ويقع تطبيقها ابتداء من غزة جانفي 1957 بدون أن يكون لها تأثير على الماضي، إلا أن النوازل التي مازالت جارية في تاريخ غرة جانفي 1957 سواء منها التي قدمت قبل غرة أكتوبر 1956 أو بعده تبقى خاضعة للأحكام القانونية المعمول بها في تاريخ صدور هذا الأمر إلى أن تنفصل بوجه بات .
الفصل 3 4 5 (أبطل العمل بهذه الفصول بمقتضى أحكام الفصل 5 من القانون عدد 40 لسنة 1957 المؤرخ في 27 سبتمبر 1957.(الفصل 6 وزيرنا الأكبر رئيس الحكومة ووزيرنا للداخلية ووزيرنا للعمل مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ أمرنا هذا .
وختم في 6 محرم 1376 (13 أوث 1956)
الوزير الأكبر رئيس الحكومة الحبيب بورقيبة **(الرائد الرسمي عدد 66 الصادر في 17 أوت 1956)**

[3]- لطفي حجي: المرجع السابق، ص ص 55-56.

[4]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 184.

ناتج بدون شك عن تأثر النخبة التونسية بالثقافة الفرنسية، فهذا القانون أحدث قطيعة بين المجتمع التونسي التقليدي والمجتمع التونسي العصري الذي يحاول الحبيب بورقيبة الانتقال إليه بواسطة القوانين وليس عن طريق الإقناع والتطور التدريجي للمجتمع فهو في أساسه قانون لائكي عصري،[1] ولكن هذا القانون يختلف عن القوانين اللائكية التي تستمد مشروعيتها من المجتمع وممثليه، أما الحبيب بورقيبة فحاول أن يفسر ذلك على أنه مستمد من القرآن الكريم وهو لا يعارض الشرعية الإسلامية "فسر آيات تعدد الزوجات على أنها تحرم تعدد الزوجات، وهكذا تم تغيير قانون الزواج، ومنع تعدد الزوجات قانونا"،[2] ولكي لا يثير تقاليد وعادات المجتمع التونسي المسلم حافظ على بعض التقاليد الإسلامية حيث منع زواج المرأة التونسية المسلمة من غير المسلم،[3] وقد أثنى طه حسين على ذلك التحول في قانون الأحوال الشخصية الذي فرضه الحبيب بورقيبة.[4]

فهذا القانون يتعلق بأهم المؤسسات التي تختزن المجتمع وفائض القيمة الرمزي، الذي يخترق هياكل تحفظ وتعيد صياغة الذاكرة الجمعية بما يحفظ للمجتمع ذاتيته،[5] هل كان الحبيب بورقيبة سباقا للإصلاح الاجتماعي؟ أم مجرد ناسخ لتجربة أتاتورك؟ أم سار على طريق المصلحين الذين سبقوه في هذا المجال؟

لم يترك الحبيب بورقيبة تعدد الزوجات الذي أباحه الدين الإسلامي للمسلمين، ولكنه انتقل إلى ركن آخر من أركان الإسلام وهو فريضة الصوم، حيث قال عنه في خطاب له يوم 13 فيفري 1960 ما يلي[6]:" ***ونحن اليوم على أبواب رمضان لا يفصلنا عنه إلا ثلاثة أسابيع.. إن الله جعل الدين يسرا لا عسرا.. فالله سبحانه وتعالى أعفى المسافر نظرا لما يلاقيه من بعض الأتعاب، فكيف لا يعفيه عندما يتعلق الأمر بشغله الذي لا عيش له بدونه.. إن الإسلام يحض على الإفطار في رمضان ليتقوى المسلمون على أعدائهم، وأعداء المسلمين اليوم: الانحطاط والخصاصة والذل والمهانة. إن الدين يأمركم أن تقووا على أعدائكم، كي لا تبقوا في مؤخرة الأمم، وإذا أردتم أن يكتب الله لكم ثوابا في الدار الآخرة فما عليكم إلا أن تعملوا بضع ساعات إضافية خير لكم من صوم لا عمل فيه يدفعكم إلى زيادة***

---

[1] - Souad Bakalti: **<u>La femme tunisienne au temps de la colonisation 1881-1956</u>**, éd, L'Harmattan, Paris 1996, p 288.

[2]- نوال السعداوي: **معركة جديدة في قضية المرأة**، سينا للنشر، مصر: 1992، ص 106.

[3] - ibid.

[4]- أبو القاسم محمد كرو: "ما الذي كان يجمع بين طه حسين والحبيب بورقيبة"، **جريدة الشرق الأوسط**، 28 ماي 2002، عدد 8582

[5]- لطفي حجي: المرجع السابق، ص ص 53-55.

[6]- "خطاب الحبيب بورقيبة عن رمضان"، **جريدة الصباح**، 14 فيفري 1960.

التقهقر... " أباح لنفسه أن يتدخل في ما لا يخصه، وإنما قضية دينية تخص بالدرجة الأولى علماء الدين والمجتمع الإسلامي كله، أهو الغرور الذي أصاب الحبيب بورقيبة عندما تمكن من اعتلاء هرم السلطة؟

لقد شهدت الحركة الوطنية التونسية منذ بدايتها ظهور حركة ثقافية منها من دعا إلى الأخذ بأسباب التمدن الغربي بكل جوانبه وذلك منذ نهاية القرن 19 ميلادي وهي: الجمعية الخلدونية، ومع مطالع القرن 20 أسست جماعة أخرى برئاسة علي باشا حامبة "جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية" داعية إلى نشر التعليم وإخراج المجتمع من التخلف، ولعبت حركة الشباب التونسي دورا هاما في المطالبة بنشر التعليم وتنظيم الأوقاف الإسلامية...وفي ثلاثينات القرن الماضي شهدت تونس حركة فكرية مثيرة للجدل خاصة عندما أصدر الطاهر الحداد كتابه الموسوم "*إمرأتنا في الشريعة والمجتمع*"، وهو الكتاب الذي مهد الطريق لظهور مجلة الأحوال الشخصية، فالحبيب بورقيبة يعترف بذلك ويقول عن الطاهر الحداد أنه أبرز شخصية في حركة تحرير المرأة في تونس، ويضيف:"***عرفته في آخر حياته، وكان من المناضلين الدستوريين، وأدركت كيف كان يقاسي الأمرين من مجتمع تنكر له ورماه بالإلحاد حتى انهارت قواه، وأنهكت أعصابه وعاجله الموت على حال سيئة.***"[1] ففي نظر الحبيب بورقيبة أن قانون الأحوال الشخصية لم يخرج عن إطاره الإسلامي قائلا:"***وقد أعدنا الأمور إلى نصابها، بالرجوع إلى جوهر الدين في أصالته وسمو مبادئه.***"[2] ففي نظره أن هذا القانون قد جمع بين الإسلام ومقتضيات الحداثة المبنية على احترام حقوق الإنسان وكرامته

وبموجب قانون 14 مارس 1957م أصبح للمرأة حق المشاركة في الانتخابات كناخبة وكمرشحة، إن مضامين هذه المجلة تعكس تأويلا مقصودا للنص القرآني، وخاصة البند الذي يمنع تعدد الزوجات وهي متماشية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومع مقتضيات مشاركة في كل جوانب الحياة بالبلاد، وكانت دولة الاستقلال على وعي تام بأن عصرنة المجتمع لن يتجنب الانتكاسات إلا بعد القضاء على نسبة الأمية المرتفعة في المجتمع التونسي والتي كانت غداة الاستقلال تتجاوز نسبة 84%.[3] وتحديث المجتمع التونسي الذي لا يكون إلا عن طريق تقليد الغرب حسب رؤية الحبيب بورقيبة للحداثة والتقدم

---

[1]- أمال موسى: المرجع السابق، ص 48.
[2]- المرجع نفسه، ص 50.
[3]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 184.

والعصرنة والعقلانية وهذه المفاهيم اخترقت شخصيته بقوة، فتونس أول بلد عربي إسلامي ألغى العمل بقانون الأوقاف ومنع تعدد الزوجات، وحاول وضع حد لصوم رمضان.[1]

أعلن المجلس التأسيسي التونسي عن إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية يوم 25 جويلية 1957م،[*] وتكليف الحبيب بورقيبة برئاستها ريثما يدخل الدستور حيز التنفيذ، ويقول الحبيب بورقيبة[2]: "***وفي يوم 25 جويلية نظرنا في نظام الحكم وألقيت خطابا طويلا في المجلس التأسيسي، تحاشيت فيه الحديث عن المسائل الشخصية، ولم أذكر ما صنعه البايات إزاء جدي الذي وضع في الأصفاد ليتخلى عن أرزاقه، ووالدي الذي بقي 19 سنة في الجندية يحمل على ظهره ما يسمى "البردعة" الأمر الذي جعله يحتني على الاهتمام بدروسي حتى لا أضطر لحمل ما حمله...استقر الرأي على إعلان النظام الجمهوري.***"

تمت الموافقة بالإجماع في المجلس التأسيسي على تعيين الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية،[3] وحقق بذلك الحبيب بورقيبة ما كان يريده لنفسه ولشعبه، قاد بلاده للاستقلال وتوج زمن الكفاح بإعلان بالجمهورية، فنهاية زمن الكفاح كانت في نظر الحبيب بورقيبة بداية لأزمة طويلة بالرغم من وصوله إلى قمة مجده السياسي، حيث اعتلى هرم السلطة رئيسا للجمهورية والحكومة والحزب الحاكم، وكان عليه أن يواجه معارك الجلاء العسكري عن تونس لتكريس السيادة التونسية وقد امتدت هذه العملية حتى أكتوبر 1963م بإخلاء قاعدة بنزرت، لقد تركت فرنسا بعد توقيعها على اتفاقية الاستقلال سنة 1956م 56000 عسكري منتشرين في ثكنات وقواعد من شمال تونس إلى جنوبها، وزادت أهمية هذه الجيوش أكثر بسبب الثورة الجزائرية، فقد طرح الحبيب بورقيبة منذ 18 جوان 1956م بتطاوين ضرورة الجلاء العسكري الفرنسي عن تونس.[4] ولكن فرنسا لم تستجب له فتوجه الحبيب بورقيبة بتقديم الشكاوي للأمم المتحدة التي بلغت 26 شكوى فيما بين سبتمبر وديسمبر 1957م، فقد أعلن وزير الدفاع الفرنسي منذ 28 أوث 1957م "*حق التتبع*" للمجاهدين الجزائريين بالتراب التونسي،[5] ومنعهم من استعمال التراب التونسي سواء بالهروب إليه أو نقل الأسلحة منه إلى الجزائر، ففي 2 جانفي 1958م تمكن جيش التحرير الوطني "الجزائري" من إلقاء القبض على أربعة جنود فرنسيين على الحدود الجزائرية–التونسية ونقلهم

---

[1]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 226.

*-انظر: **ملحق الوثائق رقم: 11**

[2]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 230-231.

[3] - Jean François Martin: op-cit, p 170.

[4]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 176.

[5]- المرجع نفسه، ص 177

إلى منطقة الكاف، كلف رئيس الوزراء الفرنسي "فيليكس غايار" الجنرال "ديشالييه" بالتوسط لدى الحبيب بورقيبة لإطلاق سراحهم، رفض بورقيبة استقباله، فأوفد "فيليكس" رئيس ديوانه، ولكن دون جدوى، وصرح بورقيبة للصحافة قائلا[1]: "***ينبغي أن تدرك فرنسا أن ذلك الوقت الذي كان يكلف فيه قائد جيش برفع احتجاج ما، أو بإرسال بارجة حربية لدعم السياسة الاستعمارية قد ولى، وإذا ما تواصلت العمليات الحربية، فإنني سوف أطالب بإرسال قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للانتصاب على الحدود.***"

هذا الموقف أقلق كثيرا السلطات الفرنسية، واتهمت الحبيب بورقيبة بمحاولة تدويل الثورة الجزائرية ولذلك رأت من الضروري الإسراع في تطبيق "حق المتابعة" الذي أعلنت عنه في أوث 1957م، ففي 11 جانفي 1958م وقع اشتباك آخر بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية،[2] وفي الحقيقة أن هذه الاشتباكات قد بدأت منذ سنة على الحدود التونسية–الجزائرية، مما اضطرت فرنسا لوضع قواتها على الحدود تحت قيادة النقيب "آلار" (Allard)، هذا الاشتباك وقع بالقرب من قرية من ساقية سيدي يوسف الحدودية،[3] وكانت نتائجه وخيمة على الجيش الفرنسي حيث أسفر عن مصرع 14 جنديا فرنسا، أبلغت القيادة العسكرية الحدودية باريس بأن وحدات المهاجمين الجزائريين قد انتقلوا من تونس إلى الجزائر تحت حراسة وتدعيم الحرس الوطني التونسي.[4]

وجد الحبيب بورقيبة نفسه أمام معادلة صعبة، أراد استكمال استقلال بلاده المنقوص، لكنه كان يحتاج بشدة لمساعدة باريس لبناء الدولة الحديثة التي راهن عليها منذ نضاله خلال مرحلة الحركة الوطنية، فقد التزمت تونس بعدم تقديم السلاح للجزائر حتى عندما تحصلت على أسلحة من فرنسا لتسليح الجيش الوطني التونسي حتى يستطيع مواجهة اليوسفيين، لكن تونس سمحت بعبور السلاح المصري والصيني إلى الجزائر، وكانت تونس إحدى المعابر الهامة للسلاح وكذلك مركزا خلفيا للجيش الجزائري منذ سنة 1957م.[5]

في شهر فيفري 1958م قرر عسكريو الاحتلال بالجزائر معاقبة تونس بإجبارها على قطع الطريق على جيش التحرير الوطني ولو باستعمال القوة ضدها، وجاءت فرصة تعرض طائرة استطلاع فرنسية لإصابة من جيش التحرير الوطني أجبرتها إلى النزول الاضطراري في مطار تبسة، فتذرع

---

[1]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 43.

[2] -I.S.H.M.N, Tunisie 1956-1958 (**situation générale de la Tunisie, guerre d'Algérie et relations franco-tunisienne**), cartons dossiers,26H19 (2) D.7, bobine, A74, Folios, 255.

[3] - Jean Lacouture: **cinq hommes et la France,** op-cit, p 173.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 43-44.

[5] -Jean François Martin: op-cit, p 171.

الجيش الفرنسي بتلك الحادثة، وقام يوم 8 فيفري 1958م بأمر من قائد الطيران الفرنسي بقسنطينة لإعطاء درس للتونسيين عن طريق القيام بقصف قرية ساقية سيدي يوسف[1] يوم السبت صباحا أي اختار السوق الأسبوعي للقرية حيث يقصدها عدد كبير من سكان الضواحي للتسوق، أسفر الهجوم عن استشهاد 80 شخصا من بينهم مجموعة كبيرة من الأطفال والنساء،[2] وقد هدم الطيران الفرنسي كذلك مدرسة القرية على رؤوس التلاميذ مما تسبب في استشهاد 12 تلميذا بالإضافة إلى العديد من الجرحى وكان من بينهم الجندي الشاب زين العابدين بن علي (الرئيس التونسي الحالي) الذي أصيب في ساقه اليمنى،[3] وقد خرب القصف ثلثي القرية عقابا للتونسيين الذين يدعمون الثورة الجزائرية،[4] وقد علق الحبيب بورقيبة على ذلك الهجوم الفرنسي البربري الذي يدخل ضمن جرائم الحرب حسب القانون الدولي، قائلا[5]:"***وآل الأمر بيننا وبين فرنسا إلى حادثة ساقية سيدي يوسف التي اهتزت لها الدنيا كلها لما بلغته من الخطورة، وسببها أن بعض الجزائريين أطلقوا النار على طائرة فرنسية، فقام ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر بتوجيه طائراتهم من الصنع الأمريكي إلى تلك القرية الصغيرة الآمنة، فقذفتها بقنابلها الفتاكة ومحقتها وقتلت الأطفال والفتيات في مدرستهم، وكنت آنذاك في المنستير مع السيد الباهي الأدغم فرجعت إلى العاصمة وجعلت أفكر في رد الفعل على تلك الحادثة المروعة، فأعلنت حظر خروج الجيش الفرنسي من الثكنات التي يقيم فيها، إلا إذا كان متجها إلى إحدى الموانئ لمغادرة البلاد وانتصبت السدود أمام ثكنات الجيش الفرنسي.***"

إن قصف قرية ساقية سيدي يوسف سمح للتونسيين بالمطالبة بالسيادة التامة غير المنقوصة، حيث أثبتت تلك الأحداث بأن السيادة التونسية محدودة،[6] هذه الحادثة الأليمة ساعدت كثيرا الحبيب بورقيبة على تدويل القضية التونسية، حيث يقول[7]:"***ربطناها بالأمم المتحدة بأمينها العام.***"

عجلت الثورة الجزائرية والاعتداء الغاشم على ساقية سيدي يوسف بانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة، وجيء بالجنرال "ديغول" لرئاسة آخر حكومة في ظل هذه الجمهورية لحل معضلات فرنسا

---

[1] -I.S.H.M.N, Tunisie 1958 (**incidents des frontières**), cartons dossiers,2H237 (D.I), bobine, S437, Folios, N.F (840)

[2] - Jean Lacouture: **cinq hommes et la France,** op-cit, p 174

[3]- المصدر نفسه، ص 44.

[4]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 177.

[5]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المرجع السابق، ص ص 235-236.

[6] -Michel Camau: op-cit, p 458.

[7]- المصدر نفسه، ص 236.

المتفاقمة، وضع الجنرال "ديغول" تصوراته لنظام جديد ولدستور منقح أساسه الفصل بين السلطات ومشاركة شعبية في الحكم عن طريق الاستفتاء وانتخب أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة وتسلم مهامه في جانفي 1959م، وعلق الحبيب بورقيبة عن ذلك[1]:" ***في هذه الفترة برز الجنرال ديغول على مسرح السياسة من جديد بعد أن ابتعد عنها منذ استقالته سنة 1946، وتولى الحكم في فرنسا، فقام بزيارة للجزائر وأعلن أمام جموع مستقبليه أنه أدرك ما يرمون إليه بينما هو لم يدرك شيئا في الواقع إذ لم يقم بأي عمل وظل طيلة سنتين يعالج القضية ساعيا لحلها إلى أن اضطر في نهاية الأمر إلى قبول التفاوض وإجراء اتصال بالقادة الجزائريين الخمسة المعتقلين في فرنسا، وهم الذين أجبرالجيش الفرنسي الطائرة التي كانوا يركبونها على النزول بالجزائر، بينما كانت في طريقها إلى تونس صحبة طائرة الملك محمد الخامس سلطان المغرب.*** " هذه الحادثة جعلت الحبيب بورقيبة يعلن بكل شجاعة عن معركة الجلاء، ولكنه في 17 فيفري 1958م تراجع عنها مؤقتا معلنا التخلي عن قاعدة بنزرت بصفة مؤقتة مقابل السلام في الجزائر، فقد صرح[2]:***أن البديل الوحيد للتخلي عن بنزرت يتمثل في السلم وفي حل المسألة الجزائرية بطرق تفاوضية، إننا على استعداد للتضحية، إذا تمكنا بواسطة بنزرت وبفضل بنزرت من مساعدة أشقائنا الجزائريين وفرنسا على وضع حد للنزاع، وإنني أعتقد أنه من الممكن الموافقة على قاعدة فرنسية بتونس مقابل استعجال السلم وتيسير الوفاق وفسح الآفاق الاقتصادية والسياسية، وذلك يمثل بالنسبة لفرنسا في شمال إفريقيا سلاما متينا يصبح فيه المغرب العربي أرض تعاون مع فرنسا والعالم الغربي.*** "

كانت بنزرت تضم أهم قاعدة بحرية وجوية لفرنسا خارج ترابها، ويعتبر موقعها استراتجيا في خضم الحرب الباردة، إذ توجد في حوض داخلي محصن طبيعي، ويشرف على الحركة البحرية بين شرق البحر المتوسط وغربه، طورتها فرنسا على مدى سنوات لعدة قواعد ومنشآت متكاملة (بحرية–جوية) وجهزتها بمخابئ ضد الهجمات النووية، وكانت فرنسا في تلك الفترة لا تزال عضوا في الحلف الأطلسي.لم تستجب فرنسا لاقتراح الحبيب بورقيبة "السلام في الجزائر مقابل التنازل عن قاعدة بنزرت."

كان على بورقيبة أن يضع دستورا ينطلق منه لبناء الدولة الوطنية العصرية، ففي 1 جوان 1959م[3] تم الإعلان في تونس عن الدستور التونسي، وقد حاول المشرعون من خلاله التوفيق بين

---

[1]- نفس المكان.
[2]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 45.
[3]- **دستور الجمهورية التونسية**، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1378 الموافق لـ 1 جوان 1959م.

الخصائص الثقافية والاجتماعية التونسية، وما وصل إليه الفكر التشريعي في البلدان المتقدمة، وقد تضمن هذا الدستور توطئة و 10 أبواب تفرعت إلى 64 فصلا، وبالمقارنة مع هذه الأبواب يلاحظ أهمية الباب الثالث والذي خصص للسلطة التنفيذية التي غطت الفصول من 37 إلى 51، مقابل 18 فصلا للسلطة التشريعية و 4 فصول للسلطة القضائية.

منح دستور 1959 ثلث فصوله لرئيس الجمهورية الذي حصل من خلال الفصل 41 الذي ينص على أن "رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه ولاحترام الدستور والقانون ولتنفيذ المعاهدات وهو يسهر على السير العادي للسلط العمومية الدستورية ويضمن استمرارية الدولة"

وتوضح الفصول: 43-46-47-49 و 54 ذلك باعتبار رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يختم المعاهدات وجميع القوانين ويشهر الحرب ويبرم السلم بموافقة مجلس النواب (الفصل 49) ويتمتع أيضا بحق العفو العام، كما أن الحكومة تكون مسؤولة عن تصرفها أمامه فهو يمتلك وحده حق تعيين أعضائه وعزلهم فالفصل 28 من الدستور منحه صلاحيات واسعة "يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية طبقا لأحكام الدستور. ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين، ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر."

لقد أقر دستور 1 جوان 1959 سلطات واسعة للسلطة التنفيذية هي غالبا صلاحيات السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي،[1] وقد اعترف الحبيب بورقيبة بهذا الانحراف لصالح رئيس الجمهورية مبررا ذلك بقوله:"***وإذا وجدتم في هذا الدستور نفوذ الرئيس كبيرا وقويا، فذلك لا حبا في النفوذ ولا رغبة من الرئيس في الجبروت والصولة، ولا رغبة من الحكومة في تضخيم ما لها من صلاحيات، وإنما اخترنا ذلك بعد المقايسة بين جميع الأنظمة، ومعرفة ما في النظام البرلماني من خطر عشناه، ورأيناه بأعيننا، كالذي آلت إليه الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة، عندما كان الأمر راجعا إلى اعتبار الحكومة نائبة عن البرلمان ومسؤولة لديه، وأعطينا الحرية للحكومة للإقدام على المشايع والإصلاحات الضرورية ومنع الشلل والفوضى.***"[2]

إن النهج الديمقراطي الليبرالي الذي استمده الحبيب بورقيبة من الغرب قد حرفه عن اتجاهه وأصوله وأخضعه لرغباته الشخصية تحت مبررات واهية، بادعائه نقص الوعي السياسي وجهل العامة

---

[1]- رافع بن عاشور: **المؤسسات والنظام السياسي بتونس**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000، ص 104.
[2]- **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، "مناقشات المجلس القومي التأسيسي"، السنة 3، جلسة يوم الاثنين 1 جوان 1959، ص 351.

فالخوف من المجهول لا يبرر اللجوء إلى الحكم الشمولي، فكثيرا ما يستعمل الحكام الدكتاتوريون مبررات غير منطقية منها وجود عملاء داخليين، وأعداء خارجين وجهل العامة والمصلحة العامة تستدعي هذا النوع من الحكم الشمولي.. فالحبيب بورقيبة أراد أن يصنع تونس على مزاجه وحسب ثقافته وأفكاره جاعلا من نفسه "أنا تونس"، وأصبح يملك جميع السلطات بين يديه، ولكن تونس لم تستطع حتى إلى هذا التاريخ من إنجاز تحرير فضائها الجغرافي لكي يستطيع الحبيب بورقيبة ممارسة سلطاته المطلقة عليها، فكان عليه أن يحرر وطنه نهائيا من الوجود العسكري الفرنسي.

في 17 جوان 1959م صرح الحبيب بورقيبة[1] :***لقد انقضى الأجل يوم أمس، وعليه فإنني أعلن رسميا أننا سنسحب العرض المتعلق بمبادلة قاعدة بنزرت بالسلم في الجزائر..فإما سنظفر بحل وسط لتسوية الوضع، وإما سنضطر للمطالبة بالجلاء، ونحن على استعداد للإسهام بتحديد الآجال وطرق التنفيذ..***" ورغما عن الإلحاح التونسي أصر الجنرال ديغول على الاحتفاظ بقاعدة بنزرت ريثما تتم فرنسا من بناء ترسانتها النووية حيث تصبح هذه القاعدة بدون فائدة عسكرية، وفي ظل أزمة اقتصادية خانقة بتونس عرضت فرنسا مقايضة بنزرت مقابل مساعدات مالية، رفض الحبيب بورقيبة المقترح الفرنسي وكانت في هذه الفترة ضغوط المعارضة شديدة عليه وخاصة من القاهرة التي لجأ إليها أشد خصومه السياسيين صالح بن يوسف، الذي وجد سندا له من الرئيس جمال عبد الناصر، كان عليه أن يسرع في وضع حد لهذه المشاكل قبل أن تسقطه وتقضي على أحلامه.

عندما أعلن الحبيب بأن العرض الذي قدمه للفرنسيين (التنازل مقابل السلم في الجزائر) يكون قد تأثر بدون شك في هذا الوقت بالاتصالات السرية التي كانت بين واشنطن والمغرب حول القواعد الأمريكية في المغرب الأقصى في الوقت الذي كانت تمتنع فيه باريس عن فتح مفاوضات مع تونس بشأن بنزرت، وبتاريخ 22 ديسمبر 1959م تم الاتفاق بين الأمريكيين والمغرب على سحب قواتهم منه قبل نهاية 1963 وأن قاعدة بن سليمان (مخيم بوهولت) سوف تنتهي في نهاية ديسمبر 1960م، فتأثر الحبيب بورقيبة بذلك واستدعى ممثل فرنسا بتونس، وبدأ يستعد لمعركة الجلاء عن قاعدة بنزرت، ففي 25 جانفي 1960م طالب الحبيب بورقيبة فرنسا، وذلك في خطاب جماهيري بالانسحاب من قاعدة بنزرت فردت فرنسا عليه بقبولها إجراء مناقشات مع تونس حول تلك القضية.[2]

---

[1]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 46.
[2]- المصدر نفسه، ص 47.

في 8 جانفي 1961م أجرى الجنرال "ديغول" استفتاء شعبيا حول القضية الجزائرية، وقد عبرت أغلبية الشعب الفرنسي عن منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم.[1] في شهر فيفري 1961م أعلن الجنرال "ديغول" عن نيته في لقاء الحبيب بورقيبة لدراسة أوضاع شمال إفريقيا وبالأخص الوضع في الجزائر، وتم لقاء بين الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تاريخ 16 فيفري من نفس السنة، وذلك من أجل معرفة الموقف الجزائري حول اللقاء المرتقب بين الحبيب بورقيبة والجنرال "ديغول" فأخبره فرحات عباس بأن جبهة التحرير الوطني ليست بحاجة إلى وسيط، بعد أربعة أيام من هذا اللقاء أي يوم 20 فيفري التقى الوفد الجزائري الممثل بأحمد بومنجل، والوفد الفرنسي الممثل بـــ "جورج بومبيدو" في مدينة لوزان السويسرية، ولم يتوصل اللقاء بينهما لأية نتيجة، فقد صرح المندوب الفرنسي عن نية بلاده في الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، قائلا:***تعتبر فرنسا الصحراء كبحيرة داخلية يقيم العديد من الجيران على ضفافها..الصحراء أرض فرنسية والصحراويون اليوم مواطنون فرنسيون.***" فرد ممثل الجزائر عليه بقوله:***الصحراء جزائرية وسكانها ليسوا مواطنين فرنسيين.***" ومع ذلك حاول الحبيب بورقيبة أن يجعل من نفسه وسيطا بين الجزائر وفرنسا، وأعلن يوم 23 فيفري بأن تونس تستطيع تحقيق التقارب بين المتحاربين، قائلا:***إن تونس اليوم هي وحدها القادرة على تحقيق التقارب بين المتحاربين..وإني أتمنى أن يؤدي فيما بعد لقائي مع الجنرال ديغول إلى لقاء بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لأجراء مفاوضات صريحة صادقة.***"[2]

التقى الحبيب بورقيبة بالجنرال ديغول في قصر "رامبوييه"(Rambouillet) يوم 27 فيفري 1961م وطرح الجنرال "ديغول" على بورقيبة عدة قضايا اقتصادية وثقافية وسياسية التي تخص البلدين.[3]

وطرح الحبيب بورقيبة قضية الجلاء عن بنزرت والحدود الصحراوية الجنوبية والقضية الجزائرية، ولكنهما لم يتوصلا إلى أية نتيجة فقد كان الجنرال "ديغول" متصلبا في موقفه، وكان هدفه الحفاظ على هيبة فرنسا التي كانت تحضر نفسها للدخول في مفاوضات مع الجزائر،[4] ففي نظر الجنرال "ديغول" أن فرنسا لا تستطيع أن تتخلى عن قاعدة بنزرت إلا بعد حصولها على السلاح النووي وبالتالي

---

[1]- Patrick Charles Renaud: op-cit, p12.

[2]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 53.

[3] - Mohsen Toumi: **La Tunisie de Bourguiba A Ben Ali**, PU.F, France, 1989, p 48.

[4]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 178.

تفقد هذه القاعدة أهميتها،[1] وأصر بورقيبة على ضرورة إيجاد حل للقضية الجزائرية قبل قضية بنزرت، كان الجزائريون يرون أن الحبيب بورقيبة معتدل أكثر من اللازم، وكانت نفس نظرة جمال عبد الناصر إليه، ألم يصرح الحبيب بورقيبة سنة 1956م بقوله[2]:" ***لو كان لتونس الاختيار بين جامعة الدول العربية وحلف الشمال الأطلسي، لاختارت هذا الأخير***." وفتحت الصحراء الجزائرية شهية الحبيب بورقيبة، فطرح الأمر على الجنرال "ديغول" معتمدا على تصريح الجمهورية الفرنسية الرابعة القائلة بأنه يحق لجميع الدول المحيطة بالصحراء استثمارها كأي بحر داخلي، كان الحبيب بورقيبة يرغب أن يجعل من تونس دولة بترولية وأن تأخذ نصيبها من البترول الجزائري، غير أن "ديغول" رفض ذلك مطلقا واعتبر طلبه سابقة خطيرة،[3] لأن كل البلدان المجاورة ستطالب بنصيبها في الصحراء الجزائرية.

كان الحبيب بورقيبة يبحث عن موارد اقتصادية لبلده الضعيف اقتصاديا، فلم يتوان عن إثارة قضية الفضاء الصحراوي، رغم أن هذا الموضوع شكل إحدى الأزمات الهامة مع جبهة التحرير الوطني منذ صائفة 1958م مع الحكومة التونسية عندما وافقت هذه الأخيرة على اتفاقية بينها وبين شركة فرنسية لمد أنبوب البترول من الجنوب الشرقي الجزائري عبر 500 كلم بتونس إلى ميناء الصخيرة لتصديره إلى فرنسا، فاعتبر جبهة التحرير الوطني أن ذلك اعتراف ضمني بسلطة فرنسا على بترول الجزائر،[4] وهذه أزمة وقعت بين تونس والجزائر ودامت تقريبا إلى الاستقلال.

في 1 مارس 1961م أثناء تشييع جنازة الملك المغربي محمد الخامس بالرباط، التقى الحبيب بورقيبة بفرحات عباس، وأعلمه عن رغبة الجنرال "ديغول" في فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني لإنهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر على مراحل، مقابل حصول فرنسا على نفط الجزائر بدون مقابل، قبلت الجزائر مبدأ التفاوض،[5] لكنها اتهمت لاحقا الحبيب بورقيبة بالسعي إلى استغلال قضية الجزائر لصالحه مؤكدين على جزائرية النفط .

لم تتأخر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا عن الدخول في مفاوضات جدية ابتداء من 7 أفريل 1961م احتضنتها ضواحي مدينة إيفيان السويسرية.[6] زادت مخاوف الحبيب بورقيبة من انتقال الصحراء الجزائرية إلى الجزائر، وأن لا يكون لتونس نصيب فيها، لذلك وجه فرحات عباس مذكرة

---

[1]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص ص 57-58.
[2] - Michel Camau: op-cit, p 32.
[3] - Nicole Grimaud: **La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978),**éd, Karthala, Paris, 1984, p 179.
[4] - Jaques Simon: **Le massacre de Melouza, Algérie Juin 1957**, éd, L'Harmattan, Paris, 2006, p 108.
[5] - Jean Lacouture: **Algérie 1962, La guerre est finie**, op-cit, p p 69-70.
[6] -ibid. p 70.

سياسية إلى تونس وإلى الدول الأفريقية بخصوص الصحراء الجزائرية أعلن فيها: *إن كفاح الشعب الجزائري يتوخى أساسا إحلال السيادة الجزائرية محل السلطة الفرنسية على كامل التراب الجزائري..*"[1]

لم يجد الحبيب بورقيبة من وسائل للضغط على المعارضة التي بدأت تشتد عليه من خارج تونس الممثلة خاصة في المعارضة اليوسفية من مصر، التي كان لها صدى كبير لدى الرأي العام العربي، وحتى المعارضة من الداخل بسبب تفرده المتزايد بالسلطة مع تذمر اجتماعي عرفته تونس في هذه المرحلة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، فأراد أن يتخلص من هذه المعارضة الخارجية والداخلية ويثبت حسن وطنيته وذلك بإعلانه عن معركة تحرير بنزرت،[2] ففي 17 جويلية 1961م أعلن الحبيب بورقيبة في مجلس الأمة العزم على شن معركة الجلاء عن بنزرت وتوسيع حدوده الصحراوية قائلا[3]: "***لقد سبق أن ذكرت في خطابي يوم 5 فيفري 1961 بانتهاك حدودنا الترابية، ونسف وجودنا الجغرافي شمالا وجنوبا..يجب أن نسترجع ما سُلب منا.. إننا نعتقد أنه من واجبنا أن نطالب اليوم بالمجال الصحراوي العائد لنا لتفادي الوقوع غدا في نزاع سافر مع أشقائنا الجزائريين.. لقد اطلعتم على نص الرسالة التي وجهتها للجنرال ديغول.. وطلبت تحديد مواعيد الجلاء عن بنزرت مؤكدا ضمان تعاوننا التام مع فرنسا..***" على إثر ذلك الإعلان أعطيت الأوامر لآلاف المتطوعين من الشباب للتوجه إلى بنزرت لتدعيم وحدات من الجيش التونسي والحرس الوطني لمنع الفرنسيين من تمديد مدرج الطائرات بقاعدة سيدي أحمد ببنزرت، والعمل على تنصيب الحواجز وحفر الخنادق حول القاعدة لمنع تحرك وحدات الجيش الفرنسي، تحولت المناوشات بين التونسيين والجيش الفرنسي إلى معركة حقيقية يوم 19 جويلية 1961م واستمرت المعركة لمدة 5 أيام، خاضها من الجانب التونسي وحدات من الجيش والحرس الوطني وآلاف المتطوعين بقيادة ضباط صغار على رأسهم الملازم نور الدين بوجلابية، استعمل الجيش الفرنسي الأسلحة الثقيلة ووحدات المظليين والطائرات الحربية التي قدمت من الجزائر،[4] وقد وصف اللواء الفرنسي "موريس أمان" (Maurice Ammain) مسؤول القاعدة تلك المعركة بقوله[5]: "***اندلعت المعركة يوم 20 جويلية في الصباح الباكر حول ترسانة سيدي أحمد، ووصلت السفينة الحربية "الوقحة" إلى بنزرت قادمة من الجزائر، وأقلعت طائرات كورسير وأطلقت صواريخها، واستعملت طائرتان أكليون رشاشاتها ضد التونسيين بالقرب من باب تونس، وارتفع عدد القتلى والجرحى والأسرى من الجانبين، وقامت***

[1]- نفس المصدر، ص 66.
[2]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص ص 178-179.
[3]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 70.
[4]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 179.
[5]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 73 .

أسراب من الطائرات بشن هجوماتها مستعملة قنابل بوزن 500 رطل. " وكانت الخسائر البشرية من الجانب التونسي سقوط ما لا يقل عن 632 شهيدا من بينهم 330 مدني متطوع، ومن الجانب الفرنسي سقوط 27 قتيل ومئات الجرحى.[1] أثناء المعركة عرضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتونس عن استعدادها للدعم بالرجال والمعدات، وطلب من الجزائريين المقيمين بتونس أن يتطوعوا إلى جانب إخوانهم التونسيين.[2] ولم تتوقف المعركة إلا بعد تدخل مجلس الأمن يوم 23 جويلية 1961م، وبعد استقلال الجزائر بأربعة أشهر، أبلغت الحكومة الفرنسية نظيرتها التونسية باستعدادها للانسحاب من بنزرت دون تحديد تاريخ محدد، ولم تنسحب منها إلا في يوم 15 أكتوبر 1963م حيث تم جلاء آخر جندي فرنسي من تونس، وسلمت قاعدة بنزرت إلى الدولة التونسية.[3]

لم تقتصر معركة بنزرت على المدينة وضواحيها فقط، بل امتدت في نفس الفترة معركة أخرى بالحدود الجنوبية لتونس حول النقطة المعروفة باسم "علامة 233" داخل التراب الجزائري فقد أعلن الحبيب بورقيبة بمناسبة استرجاع تونس لمركز "فورسان" (Fort Saint) بالجنوب التونسي يوم 5 فيفري 1959م أن حدود تونس تمتد إلى قرعة الهامل شرقا وأن لتونس نصيبها الطبيعي من الصحراء، ويبدو أن أطماعه هذه تقع في الصحراء الليبية، ذلك أن بورقيبة يربط هذا المطلب بحدود البلاد التونسية–الشرقية مع ليبيا، ولكن مطالب تونس الصحراوية ستنحصر في المنطقة الحدودية مع الجزائر، وكان تأكيد بورقيبة على حق تونس في التمتع بنصيبها الطبيعي من الصحراء الكبرى، ولا شك أن ظهور النفط في الصحراء الجزائرية بحاسي الرمل وحاسي مسعود والعجيلة، قد أعطى الصحراء أهمية اقتصادية كبرى وفتح شهية بورقيبة للصحراء الجزائرية، خاصة وأن تونس تفتقر للمحروقات، ودفع النظام البورقيبي إلى البحث في التاريخ عن حجج أحقيته بنصيب في الصحراء الجزائرية،[4] ومعتمدا على تصريحات الجمهورية الرابعة الفرنسية فيما يخص الصحراء.

قام الجيش التونسي بالتقدم من داخل تونس وبالضبط من علامة 220 إلى علامة 233 حاول بورقيبة أن يضم إلى تونس حوالي 900 كلم^2 من الصحراء الجزائرية، لأن التقارير كانت تشير بأنها تحتوى على البترول،[5] وقد استغل بورقيبة كذلك برتوكول اتفاق لتحديد الحدود بين الجزائر والمغرب

[1] - Michel Camau: op-cit, p 484.

[2]- نفس المصدر، ص 74.

[3]- عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص ص 179-180.

[4]- عبد القادر العريبي: المرجع السابق، ص 309.

[5] - Nicole Grimaud, op-cit, p p 180-181.

الذي وقعه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة مع الحسن الثاني ملك المغرب يوم 6 جويلية 1961م،* وذلك عندما توجه فرحات عباس إلى المغرب مع وفد مرافق له، وبناء على توصيات أحمد بن بلة للتفاهم مع المغرب حول قضية الصحراء التي طلب منه تأجيلها إلى ما بعد استقلال الجزائر، أما الدول المتاخمة للصحراء الجزائرية، فإن حكومة مالي صرحت بأن الصحراء جزائرية، وتبادلت الحكومة الليبية خطابات مع الحكومة الجزائرية لتأجيل التباحث فيها إلى ما بعد الاستقلال، ولم ينفرد بالموقف الشاذ سوى الحبيب بورقيبة الذي رفض تأجيل قضية الصحراء إلى ما بعد استقلال الجزائر.[1]

أراد الحبيب بورقيبة أن يضم جزءا من صحراء الجزائر إلى تونس، قبل انتهاء المفاوضات الفرنسية–الجزائرية، حتى لا تصبح بعدها الحدود الموروثة عن الاستعمار أمرا واقعا، ولكن القوات الفرنسية أرغمت التونسيين باستعمال العنف على الرجوع إلى نقطة "العلامة 220"، التي انطلقوا منها في اتجاه الصحراء الجزائرية.

هل كان الحبيب بورقيبة يريد دماء شهداء لغسل ما لحق به من تهمة العمالة لفرنسا؟ وأن يتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعرضت إليها تونس في هذه الفترة بضم جزء من صحراء الجزائر إليه، في 11 أوث 1961م أغتيل صالح بن يوسف في مدينة فرانكفورت بألمانيا،[2] وبذلك تخلص الحبيب بورقيبة من أكبر معارضيه السياسيين، ولكن انعكاسات معركة بنزرت واغتيال صالح بن يوسف قد لاحقته، فقد أعلنت الحكومة التونسية في نهاية 1961م عن اكتشاف مؤامرة استهدفت رئيس الدولة التونسية، شارك فيها عسكريون ومدنيون ووصف الحبيب بورقيبة تلك المؤامرة قائلا[3]:"***وفي ذلك القول كثرت الانتفاضات في البلدان التي ظفرت حديثا بالاستقلال وطغت المطامع في نفوس المقاومين القدامى فأصبحوا يقومون بانتفاضات في بلدانهم فهذا الرجل رجل بسيط يطمح إلى رتبة مشير والآخر يشتهي أن يكون رئيس دولة مكن حدث للأزهر الشرايطي الذي لم يرض بوضعه فقال يوما لبعض معارفه: علام السكوت إلى الآن وأنا لم أبلغ ولو رتبة مشير. واتفق مع عدد من ضبط الجيش من خريجي مدرسة سان سير على التآمر ضدي. وذكر أولئك الضباط أن الفكرة اختمرت في رؤوسهم عندما كانوا يعملون مبعوثين من الجيش الفرنسي ضمن القوات الأممية في زايير، ومن بينهم الماطري وقيزة والبنبلي وقائد حرسي الخاص الذي كان له علم بكلمة السر وهي تسمح لكل من ينطق بها أن يدخل قصر رئيس الدولة..***

* انظر: **ملحق الوثائق رقم: 12**

[1]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 509-510.

[2] - Michel Camau: op-cit, p 392.

[3]- الحبيب بورقيبة: **حياتي، آرائي، جهادي**، المصدر السابق، ص ص 237-238.

وحكم على المتآمرين وأتي لي في أحدى الليالي باثني عشر ملفا قضي على أصحابها بالإعدام فأمضيت عشرة منها لتنفيذ حكم الإعدام وحولت الإعدام بالنسبة إلى اثنين منهم إلى الأشغال الشاقة مدى الحياة.. ثم خفض الحكم إلى 20 سنة." استغل الحبيب بورقيبة تلك المؤامرة الانقلابية لمنع الأحزاب السياسية المعارضة منها الحزب الشيوعي التونسي وعطل كل الصحف المعارضة والمستقلة، وألغى الحريات الأساسية، وأقام نظام الحزب الواحد معتمدا بالأساس على الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحالف مع الحزب الدستوري الجديد، ومع تبني تونس للنظام الاشتراكي في الستينات غاب المجتمع المدني، وهيمنت على تونس أحادية التسيير وأصبح حكم بورقيبة مطلقا، وفي غمرة نخوته تزوج ثانية من وسيلة بن عمار بعد أن طلقها زوجها، وهي أخت كاتب الدولة للصحة، وذلك يوم 11 أفريل 1962م، وبما أن قانون الأحوال الشخصية لا يسمح بتعدد الزوجات فقد طلق الحبيب بورقيبة زوجته الأولى الفرنسية،[1] وزواجه من وسيلة بن عمار هو زواج سياسي من الساحل التونسي لعائلة ذات مكانة اجتماعية متواضعة من سيدة أرستقراطية من العاصمة التونسية، كسب بذلك الحبيب بورقيبة أرستقراطية العاصمة، فزواجه تكتيكي لمستقبل الدولة الوطنية التي يريد بناءها.

سعى الحبيب بورقيبة إلى استثمار نتائج معركة بنزرت خارج حدود تونس، وشارك في مؤتمر عدم الانحياز بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد سنة 1961م بعد أن تم تجاهله في مؤتمر باندونغ 1955م بتأثير من جمال عبد الناصر وصالح بن يوسف،[2] فدماء شهداء تونس في معركة بنزرت غسلت عمالته لفرنسا وأظهرته بمظهر القائد المحرر.

اختار الحبيب بورقيبة تاريخ 15 ديسمبر 1963م للاحتفال بالجلاء عن بنزرت، وكان الاحتفال فيها بمعية الرئيس الجزائري أحمد بن بلة والرئيس المصري جمال عبد الناصر وولي عهد ليبيا وممثل العاهل المغربي، سار الحبيب بورقيبة وسط خصوم الأمس رافعا ذراعي أحمد بن بلة وجمال عبد الناصر،[3] وبذلك استطاع أن يثبت بأنه لا يقل وطنية عنهما.

أما في الجانب الاقتصادي فقد كانت مهمة الانتقال من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد وطني صعبة نسبيا، لأن الحكومة أرادت تحقيق هذا الهدف دون إحداث قطيعة نهائية وجذرية مع فرنسا إجمالا، كان مسعى الحكومة التونسية في تركيز أسس اقتصاد وطني إيجابي، وكانت الانجازات ملموسة من ذلك

---

[1]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 90.
[2]- المصدر نفسه، ص ص 80-82.
[3]- المصدر نفسه، ص 83.

النجاح في تحقيق استقلال نقدي بإحداث بنك إصدار تونسي "البنك المركزي التونسي" في 19 سبتمبر 1958م، وإنشاء وحدة نقدية تونسية "الدينار" في 18 أكتوبر 1958م،[1] وعموما نجحت الحكومة التونسية إلى حد كبير في الحد من التبعية الاقتصادية تجاه فرنسا، ويبق أهم إجراء في هذا السياق هو تأميم كافة أراضي المعمرين الفرنسيين بتونس التي تبلغ مساحتها قرابة 800 ألف هكتار وكان ذلك يوم 12 ماي 1964م، [2] فرغم ميولات الحبيب بورقيبة الغربية فإنه تبنى في مطلع الستينات النهج الاشتراكي كنظام سياسي واقتصادي، لم يكن هذا الاختيار البورقيبي ناتجا عن قناعته السياسية، بقدر ما كان ضرورة حتمها واقع اقتصاد البلاد الضعيف في تلك الفترة، فقد كانت النتائج الاقتصادية ضعيفة، استطاع أحمد بن صالح الذي كان مسؤولا عن النقابات أن يقنع الحبيب بورقيبة بانتهاج النظام الاشتراكي للنهوض بالاقتصاد التونسي فقبل بورقيبة هذا النظام وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التحرر الاقتصادي.
- ترقية الإنسان التونسي.
- تطوير البنى التي تسمح بتحقيق التنمية الجهوية.
- التنمية الذاتية وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وقد وصف أحمد بن صالح اشتراكية تونس بأن هدفها الأساسي هو تحقيق رغبات الشعب التونسي.[3]

عقد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد في شهر أكتوبر 1964م مؤتمرا في مدينة بنزرت وتم الاتفاق لأول مرة في تاريخ الحزب عن إنشاء لجنة مركزية على غرار الأحزاب الاشتراكية وتغير اسم الحزب الحر الدستوري الجديد إلى *"الحزب الاشتراكي الدستوري"*[4] وتغير فيه هيكل الحزب وآلية القرار وأصبح الانتخاب استثناء، وشرع بعدها أحمد بن صالح في تنفيذ تجربته المنية على تعايش ثلاث قطاعات واحد حكومي وآخر خاص وثالث مشترك بين الخواص بمشاركة وتخطيط من الدولة أو ما يسمى بسياسة التعاضد.

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 182.

[2]- المرجع نفسه، ص 183.

[3] - Mohsen Toumi :**La Tunisie de Bourguiba à Ben Ali**, éd, PU.F, France, 1989, p p 57-58.

[4] -ibid. p55.

دراية الحبيب بورقيبة بالاقتصاد كانت محدودة، فقد كانت النواحي السياسية هي التي سادت طلية مدة حكمه، وانعكست الأولويات في تونس بداية من الستينات حيث تطلب الوضع الاقتصادي التونسي إصلاحا عاجلا، وأخذ الحبيب بورقيبة يحث الشعب التونسي على دخول "الجهاد الأكبر" هذه المعركة الجديدة للتنمية لا تقل في نظره عن أهمية الجهاد الأول السياسي.[1]

وفي 6 فيفري 1963م أعلن الحبيب بورقيبة قائلا[2]: ***إن المعركة ضد التخلف هي نضال في سبيل كرامة البشر وعزة الوطن.. وفي هذه الظروف يفرض الواقع علينا أن نحد من الحريات ومن امتيازات الملكية، وينبغي أن نستخدمها لبلوغ إنتاجية أفضل ومردوية أعلى لفائدة المواطنين.*** "وعندما تعرض للنقد بسبب تعرضه للحريات الفردية والجماعية، أجاب قائلا[3]: ***أما أولئك الذين يقومون بالدفاع عن الحرية الفردية والقطاع الخاص وحرية النشاط الاقتصادي، فإننا نقول لهم إن التخطيط يخدم مصلحة الجميع، وفي وضعنا الراهن فلا نجاعة إلا للعمل الجماعي.*** " ولكن هذه السياسة الاقتصادية لم تلق تجاوبا من الجميع مما اضطر الحبيب بورقيبة إلى وضع حد نهائي لها، ففي 22 سبتمبر 1969م أقر مرسوم جمهوري التخلي التجربة التعاضدية،[4] ومع بداية السبعينات شهدت تونس انفتاحا سياسيا، وبدا وكأنها دخلت عهدا جديدا وترك الحبيب بورقيبة النظام الاشتراكي يمر لإنقاذ حكمه، ولكن الأمور عادت إلى حالها فضاعت فرصة الديمقراطية في تونس.

رغم السلبيات التي عرفتها مرحلة بناء الدولة الوطنية التونسية من صراعات سياسية ومحاولات انقلاب، وتسلط الحبيب بورقيبة وتضييقه على الحريات وتجميد المجتمع المدني، فأنه نجح في تحويل الاستقلال التونسي إلى واقع، وحقق جوانب كثيرة من طموحات الحركة الوطنية التونسية، وخلص المجتمع التونسي من قيود كثيرة اجتماعية وثقافية مكنته من مسايرة العصر في بعض جوانبه.

---

[1]- الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص ص 88-89.
[2]- المصدر نفسه، ص 92.
[3]- نفس المكان.
[4]- المصدر نفسه، ص 125.

المبحث الثاني

فرحات عباس ودوره في بناء الدولة الوطنية

نتعرض في هذا المبحث للدور الذي قام به فرحات عباس بعد استرداد السيادة الوطنية وموقفه من فتنة صائفة 1962م، ورئاسته للمجلس التأسيسي ومواقفه من المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية المستقلة، وننهي هذا المبحث باستقالة فرحات عباس من المجلس التأسيسي في 13 أوت 1963 حيث وضع حدا لنشاطه السياسي، وتفرغ لحياته الخاصة إلى أن وافته المنية في ديسمبر 1985 .

واجهت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مشاكل جد معقدة وعويصة منها :استشهاد أكثر من مليون ونصف مليون شهيد خلال مرحلة الكفاح المسلح، وجود خمسمائة ألف لاجئ في تونس والمغرب وأربعمائة ألف معتقل سياسي ووجود ثلاثة ملايين جزائري في المحتشدات ومئات الآلاف من الأرامل واليتامى، أما الخسائر المادية التي أحدثها الجيش الفرنسي فإنها ضخمة جدا منها: تهديم 8 ألف قرية وحرق عشرات الآلاف من الهكتارات الغابية بسبب سياسة الأرض المحروقة وتلغيم مناطق واسعة على الحدود الجزائرية – التونسية و الجزائرية –المغربية (حوالي 3 ملايين لغم) وغداة الاستقلال غادر حوالي 900 ألف أوروبي أرض الجزائر نهائيا، فقد عاشت الجزائر غداة استقلالها ظروف جد صعبة في جميع الميادين، ففي الميدان السياسي عرفت حدوث أزمة داخلية في جبهة التحرير الوطني وفي جيش التحرير الوطني،[1] وسنتعرف في هذا المبحث على المشاكل السياسية التي واجهت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال وموقف فرحات عباس منها.

انتقل الصراع بين قادة الثورة الجزائرية على السلطة إلى ما بعد الاستقلال مباشرة، وتعود خلفياته إلى مرحلة الكفاح المسلح، بدأت بوادره بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، وكاد أن يشكل هذا الصراع خطرا على مسار الثورة الجزائرية المسلحة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958م، وقد تعرضنا إليه في الفصل الرابع من هذا البحث،و ازدادت شدة الصراع أكثر بتدخل قيادة الأركان في الأمور السياسية ومحاولة فرض قراراتها على الحكومة المؤقتة، صحيح أن السلطة كانت

[1]- عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق،ص ص93-94.

العامل المحرك للصراع، ولكن كان لكل طرف مواقفه الاديولوجية التي ارتكز عليها ويمكن حصرها في موقفين متباينين وهما :

- موقف رافض للتفاوض مع فرنسا، الذي اعتبره تنازلا خطيرا ونوعا من الخيانة للثورة ارتكبته الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة، ففي نظرهم لا يجوز مطلقا إجراء أي تفاوض سياسي مع فرنسا إلا بعد إلحاق هزيمة كبرى بالجيش الفرنسي، وأصحاب هذا الموقف تمثله قيادة الأركان العامة برئاسة العقيد هواري بومدين ومساعديه ، ولذلك رفضوا التوقيع على اتفاقية ايفيان .
- موقف آخر يرى بأن الانتصار العسكري على الجيش الفرنسي مستحيل، وأن التفاوض هو الطريق الأسلم للوصول إلى الاستقلال، وهذا الموقف تبنته الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة، واعترفت بأن اتفاقية ايفيان برغم ما فيها من سلبيات للجزائر، فهي صالحة لأن تكون قاعدة متينة للدولة الجزائرية كما هي محددة في مواثيق الثورة.[1]

يفسر فرحات عباس ذلك الصراع الذي حدث في صائفة 1962 بقوله[2]: " ***إن ثورتنا ارتكبت أخطاء خطيرة واستمرت في ارتكابها حتى بعد الاستقلال، نفسية بعض المقاومين وقادتهم،كانت في أغلب الأحيان نفسية الأميين،عندما يمارس هؤلاء الجهلة المسؤولية يخافون من أن تضيع منهم، لذلك نجد تفسيرا لبعض حالات القسوة التي يمارسونها أثناء أداء مهامهم و التي لا فائدة منها.***"

ويُرجِّع خلفية الصراع الذي ظهر بعد الاستقلال إلى مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس، ما بين 25 ماي و 7 جوان 1962.[3] وفي هذا المؤتمر اشتدت الخلافات بين المساجين الخمسة بعد الزيارة التي قام بها أحمد بن بلة إلى القاهرة، و لقائه بجمال عبد الناصر في أوائل شهر أفريل1962 طالبا المساندة للسيطرة على الموقف الداخلي لمواجهة كافة التحديات،[4] فنتج عن ذلك صراع حاد بينه وبين كريم بلقاسم ومحمد بوضياف وآيت أحمد، الذين رفضوا سلوك أحمد بن بلة، ولم يتفق معه سوى محمد خيضر ورابح بيطاط.[5] فالصراع كان من أجل السلطة و الزعامة، وفتح بذلك المجال "للمطامح الشرسة".[6] ويبرر فتحي الديب مساندة القيادة المصرية لأحمد بن بلة بسبب أصله العربي وبإيمانه بعروبة الجزائر وارتباطها بالأمة العربية وبالذات مصر، ورفضت مصر محمد بوضياف بسبب

[1]- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر العاصر**،ج2، المرجع السابق، ص ص 200- 201.
[2] -Ferhat Abbas: L'indépendance confisquée, op-cit, p 41.
[3]- علي كافي: المصدر السابق، ص 288.
[4]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص581
[5]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 213.
[6]- علي كافي: المصدر السابق، ص 289.

حساسيته تجاه مصر، أما الرفض المصري لآيت أحمد فراجع حسب نظرهم إلى تغلب النزعة القبائلية عليه،[1] رفض فرحات عباس التدخل المصري في الشؤون الداخلية الجزائرية، وكذلك نوعية النظام السياسي المصري برئاسة جمال عبد الناصر، الذي كان يرى بأنه نظام شمولي.

يقول فرحات عباس[2] عن مؤتمر طرابلس: " ***كنت مشاركا في مؤتمر طرابلس، وكان مؤتمرا لتصفية الحسابات، فهو بدون شرف، ولا عظمة، انحطت المداخلات فيه إلى الشتم، والكلام البذيئ، في وقت كانت فيه منظمات الجيش السري تكثف من عملياتها الإجرامية في الجزائر، ابن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، و وزرائه تركوا طرابلس، وتوجهوا إلى تونس، في نظرهم ذلك هو الحل الوحيد لوقف قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية***." ولم يكن بن يوسف بن خدة قادرا على اتخاذ موقف لوضع حد لذلك الصراع، وشتم أحمد بن بلة رئيس الحكومة المؤقتة أمام المجتمعين،[3] بكلام سيء، ويتساءل فرحات عباس عن عدم لجوء المؤتمرين إلى بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة الجزائرية؟[4] ولو رجعوا إليه حسب رأيه لجنبوا أنفسهم والجزائر من ذلك الصراع، لأن بيان أول نوفمبر نص على تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية. ففي نظر فرحات عباس أن جبهة التحرير الوطني بقيت محافظة على تماسكها وانسجامها طوال مدة الكفاح المسلح وهدفها لم يتغير أبدا، كان هدفها تحرير الجزائر من الاستعمار وتحقيق الحرية للإنسان الجزائري، ولكن الرغبة الشديدة في السلطة هي التي أدت إلى ذلك الصراع ،[5] فقادة الثورة الجزائرية كانوا متفقين على الهدف الأسمى للثورة المتمثل في الأساس تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي وإعادة بناء الدولة الجزائرية، الاختلاف بينهم كان حول كيفية بناء الدولة الجزائرية، والأسس الإيديولوجية التي تنتهجها.

سأل فرحات عباس بوضياف عن أسباب خلافه مع ابن بلة في ذلك المؤتمر، فيقول[6]: "***أجابني بوضياف: إن ابن بلة رجل مستحيل، يريد أن يبقى وحده، وسيبقى، وأنت أيضا ستتخلى عنه***." يظهر من خلال إجابة بوضياف أن فرحات عباس كان إلى جانب ابن بلة، ولم يعلن عن ذلك في مذكراته، إلا بعد انتقاله إلى تلمسان مبررا ذلك الميل بهدف وضع حد لبوادر لحرب أهلية بدأت ملامحها في البروز.

---

[1] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص578-579.

[2] -ibid. p 48.

[3]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 215.

[4] -ibid. p 45.

[5] ibid. p41.

[6] -ibid. p 49.

وفي مؤتمر طرابلس تمت المصادقة على البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالإجماع دون أية مناقشة أو معارضة الذي يحمل طابعا إيديولوجيا ماركسيا، وتمت الموافقة بالإجماع على برنامج طرابلس الذي حدد ملامح وسياسات بناء الدولة الجزائرية المستقلة، وأهم محاوره السياسية والإيديولوجية هي:

- اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.
- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتبنى سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية الحزبية.
- تغيير اسم جيش للتحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.[1]

ولكن حدث خلاف كبير وحاد في هذا المؤتمر عندما حان موعد انتخاب المكتب السياسي الذي سيشرف على تسيير وإدارة البلاد، حيث تبلورت على أثر ذلك نزعتان، إحداهما بزعامة أحمد بن بلة، وهي ترى أن المكتب السياسي المزمع انتخابه يجب أن يتكون من 7 أعضاء، وأن تعطى لهم كل الصلاحيات لإدارة الجزائر إلى غاية تأسيس المؤسسات الشرعية المنتخبة، واقترح أحمد بن بلة الأعضاء وهم: أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد بوضياف وحسين آيت أحمد ورابح بيطاط ومحمدي السعيد والحاج بن علة.

أما النزعة الثانية فقد تزعمها كريم بلقاسم الذي اقترح مكتبا سياسيا يتكون من 9 أعضاء وهم: كريم بلقاسم ومحمد بوضياف ومحمد خيضر ورابح بطاط وبن طوبال وبوالصوف وأحمد بن بلة وسعد دحلب، وكان يرى كريم بلقاسم بأنه الأحق في رئاسة المكتب السياسي مبررا ذلك بأنه التاريخي الوحيد من بين مفجري الثورة الذي ظل طليقا ولم يتوقف لحظة عن نشاطه الثوري كقيادي، وأما ابن بلة في نظره فإنه لم يعش الثورة ولم ينشط فيها سوى أشهر معدودة، ولم يستعمل سلاحه الذي كان معه يوم اعتقاله، وظل معتقلا يتابع الأحداث في مأمن من أخطارها، وأما بن بلة فإنه كان يرى نفسه بأنه أولى لرئاسة المكتب السياسي، مبررا بذلك أنه كان مسؤولا عن المنظمة الخاصة التي كانت السبب في تفجير الثورة المسلحة، في حين كان كريم بلقاسم من أنصار المصاليين إلى غاية الأيام الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة المسلحة، وإضافة إلى ذلك فإن أحمد بن بلة حمّل كريم بلقاسم مسؤولية كبرى في عقد

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: "مشروع المجتمع الجزائري في نظر النخبة الوطنية –مصطفى الأشرف نموذجا-"، **الحوار الفكري**، العدد السابع، ديسمبر 2005، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، ص 20.

مؤتمر الصومام الذي وصفه أحمد بن بلة بالمنعطف الخطير لانحراف الثورة الجزائرية عن مبادئ بيان 1 نوفمبر 1954م.[1]

هذه الاقتراحات فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الأطماع الشخصية، وعلى إثر ذلك عمت الفوضى والاتهامات و الشتم... وغادر الكثير من المشاركين المؤتمر دون التوقيع على محضر انتخاب المكتب السياسي.[2]

بعد هذا الاجتماع أذاع الراديو يوم 30 جوان 1962م التابع لهيئة الأركان العامة من الحدود التونسية معلومات خاطئة ومتحزبة حسب رأي فرحات عباس.[3] تهدف إلى تطبيق إستراتجية أحمد بن بلة وإلغاء الحكومة المؤقتة.[4]

إن المعلومات التي أذاعها الراديو أزعجت الحكومة المؤقتة، وأعلن بن خدة عن حل قيادة الأركان العامة، ولكن قراره جاء متأخرا وانقسمت (ج. ت. و) إلى فئتين متصارعتين، ولكل فئة مناصروها من المجاهدين وهما:

– الفئة الأولى: وتضم الحكومة المؤقتة برئاسة ابن يوسف بن خدة، ومعها الولاية الثانية، والثالثة، والرابعة، وفيدرالية فرنسا لــ (ج. ت. و)

– الفئة الثانية: وتضم قيادة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، وابن بلة، و معهما الولاية الأولى، والخامسة، والسادسة، و جيش الحدود بأسلحته الكثيرة والقوية. [5]

كان بومدين يثق ثقة كاملة في جيش الحدود الذي بدأ في تحضيره لهذا الغرض قبل انفجار الأزمة في مؤتمر طرابلس، فجيش الحدود كان لديه الكافي لتجهيز وتنظيم نفسه فارضا فيما بعد قوته على حل الصراع القائم بين القادة بسبب بقائه محافظا على وحدته وتماسكه.[6] وهو الذي فرض نفسه على الوضع الداخلي فيما بعد.

---

[1]- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، المرجع السابق، ص ص 203-204.

[2]- رابح لونسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين، والسياسين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص ص 59-60.

[3] -ibid. p 49

[4]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 216.

[5] -ibid.

[6]- غازي حيدوسي: **الجزائر التحرير الناقص**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص9.

ويقول فرحات عباس[1]:" ***أمام انقسام جيش التحرير الوطني، والصراع الذي قام بين قدماء مناضلي (ح. إ. ح. د) وضعيتي أصبحت صعبة، لم أكن أتصور أن يحدث ذلك الصراع عشية انتصارنا، فالحقد، والطمع الشخصي بدأ خلال مؤتمر طرابلس سنة 1961 بعد انتخاب ابن خدة للرئاسة، فقدماء (إ. د. ب. ج)، والعلماء أبعدوا من تلك الحكومة.***"

إبعاد الشخصيات المعتدلة من دائرة الحكم المؤمنة بالتسامح، والديمقراطية، واحترام الحريات الفردية والجماعية، وقيم المجتمع الجزائري العربي الأمازيغي الإسلامي، فقد أجاب أحد الموالين لبومدين وهو علي منجلي فرحات عباس بقوله[2]:" ***إنني فاشي، والديمقراطية هي قانون المتواضعين، بينما الفاشية هي حكومة النخبة.*** " هذا الفكر يتعارض تماما مع ثقافة فرحات عباس، ويتماشى تماما مع فكر الحبيب بورقيبة عندما اعتلى هرم السلطة.

ترك فرحات عباس تونس في 29 جوان 1962م وتوجه إلى الجزائر مع عائلته (ابنه عبد الحليم وزوجته مارسيل) لكي يكون في الجزائر يوم 1 جويلية 1962، وذلك للمشاركة في الاستفتاء حول تقرير المصير، وقد اتصل به علي منجلي من قيادة الأركان العامة قبل مغادرته التراب التونسي لإعطائه خطة الطريق التي سيسلكها، حيث قضى ليلته في الكاف بتونس بين الحدود الجزائرية التونسية، وهناك اتصل به الدكتور بودربة حاملا رسالة له من قائد هيئة الأركان العامة العقيد هواري بومدين، و مما جاء في هذه الرسالة اعتذار هذا الأخير عن عدم قدرته الاتصال بفرحات عباس أثناء مغادرته التراب التونسي باتجاه الجزائر، وحذر فيها فرحات عباس من الولاية الثانية بسبب دعاية انتشرت فيها حسب قول هواري بومدين، يتهمون فيها فرحات عباس بولائه لأحمد بن بلة وقيادة الأركان العامة.

وفي الغد عندما اتجه فرحات عباس نحو الحدود الجزائرية وجد صديقا عزيزا عليه في انتظاره وهو محمود حكيمي أحد مسؤولي (ج. ت. و) الأوائل الذي تعرض إلى التعذيب من طرف المظليين الفرنسيين، وفرح كثيرا بهذا اللقاء.[3]

وصل فرحات عباس يوم 30 جون 1962 إلى الجزائر بعد نفي دام 6 سنوات من الغياب، وبكى طويلا عندما وطئت قدماه أرض الجزائر، واستقبل استقبال الأبطال في الولاية الأولى.[4] وخلال مسيرته

---

[1] - ibid.
[2] - Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, op-cit, p 316.
[3] - ibid. p 53.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 359.

من الحدود الجزائرية التونسية إلى سطيف التقى بعدد كبير من قادة جيش التحرير الوطني، وعلى رأسهم العقيد الطاهر الزبيري بباتنة حيث قدمت له فرقة عسكرية من جيش التحرير الوطني السلاح، وأثناء وصوله إلى خنشلة قبل دخوله إلى باتنة استقبله سكانها بحفاوة كبيرة وبالزغاريد، و ومنادين بـــ "يحيا فرحات عباس"، "تحيا الجزائر"، وفي هذه المدينة استقبله يهودي بحرارة قائلا له: " ***الآن يا فرحات ستبني جزائرنا الجديدة.***"[1] وعلى الساعة 22:00 وصل إلى مدينة سطيف، ووجد عشرات الآلاف من سكانها في انتظاره، وكادوا من الفرح أن يرفعوا سيارته فوق رؤوسهم، وتولى الرائد حميمي من الولاية الثالثة حمايته حيث كلف فرقة عسكرية لذلك وفي سطيف اتصل به أقاربه، وأصدقائه من الجزائر وبجاية وجيجل وقسنطينة وباتنة وخنشلة وبرج بوعريرج... وكانت الزيارات متواصلة نهارا وليلا، أما صيدليته فقد خربها الجيش الفرنسي، وأغلقت منذ سنة 1957م، ومن شرفة بيته الذي منحته له بلدية سطيف خاطب جمهور السطايفية خاصة والجزائريين بصفة عامة بأن زمن الخصام قد انتهى وبدأت مسؤولية المواطنين، وطلب من فرنسي الجزائر البقاء مؤكدا لهم على ضمان أمنهم وسلامتهم.[2] وذلك حسب ما نصت عليه اتفاقية إيفيان، وكانت كذلك رغبة فرحات عباس في إبقاء الأقدام السوداء في الجزائر من أجل مشاركة الجميع في البناء والتشييد. ففي رأيه أن الجزائر المستقلة خسرت كثيرا من ذهابهم، خاصة الإطارات منهم القادرة على إعطاء دفع للتنمية.[3]

أما الرئيس ابن خدة فقد دخل مع وزرائه إلى الجزائر يوم 7 جويلية 1962م، واستقبل بحفاوة كبيرة من قبل سكان العاصمة.[4]

ومن جهته دخل ابن بلة الجزائر يوم 11 جويلية، ونزل بمدينة تلمسان في فيلا "ريفو" (Rivaud)، واتصل به هناك مصطفى الأشرف ورضا مالك، وكان معه خيضر وبومنجل حيث أعلن هذا الأخير عن تأسيس المكتب السياسي الذي اقترحه ابن بلة يوم 6 جوان 1962 بطرابلس، لكن آيت أحمد رفض ذلك، وأعلن بوضياف وكريم في تيزي وزو عن تأسيس "لجنة الدفاع والتنسيق الثوري".[5]

طلب العقيد بومدين من فرحات عباس أن يتصل مباشرة بتلمسان للتعاون مع جماعة ابن بلة (جماعة تلمسان) بسبب تطور الأحداث، وتعرض الرائد سليمان (نائب بومدين، في قيادة الأركان العامة)

---

[1] - ibid. p 360

[2] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, opit, p p 53-54.

[3] - فرحات عباس، **مقابلة شخصية**، مقر إقامته في فيلا سعيد بالقبة القديمة، الجزائر العاصمة،الجمعة 21 مارس 1980

[4]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص217.

[5] - Rédah Malek: op-cit, p 266.

في قسنطينة إلى التوقيف والسجن بأمر من العقيد صالح بوبنيدر (صوت العرب) قائد الولاية الثانية، وأعلم بومدين فرحات عباس بقوله[1]:" ***لو مررت على ولايته لسجنك هذا العقيد مثل ما فعل مع الرائد سليمان.***"

وفي هذه الأيام نفسها دخل جيش الحدود القادم من غار " ديماو " بتونس تمكنت القوات التي كانت تحت قيادة الرائد العربي براجم من تحرير الرائد سليمان، ووضع رئيسه العقيد صالح بوبنيدر ولخضر بن طوبال في السجن، بعد معركة مع جيش الولاية الثانية سقط خلالها ضحايا، وتأكد جيدا بأن الأمور لم تعد تقبل أي تراجع. [2]

وتعقدت الأمور وأصبحت الجزائر مقبلة على حرب أهلية حقيقية، وعند وصول فرقة خالد نزار الموالي لبومدين إلى مدينة قسنطينة تظاهر القسنطينيون أمام قواته رافضين انقسام القيادية وهاتفين بالشعار المعروف في ذلك الوقت: "سبع سنين براكات" [3]وقبل ذهاب فرحات عباس إلى تلمسان، وفي أجواء ملامح بروز الحرب الأهلية، زاره الرائد حسان محيوز مع بعض الضباط من الولاية الثالثة، وكان في حالة مضطربة، وقد تكلم على الحرب الأهلية قائلا لفرحات عباس: "***إننا مستعدون للقتال ضد إخواننا، إذا كان هذا ضروريا.***" وفي نفس الوقت هدد الرائد حميمي بتخريب سد خراطة، يقول فرحات عباس: "***نصحتهم بالاعتدال، فالحكم غير شرعي، ولن تكون له قيمة إلا إذا كان مضمونا من الشعب.***"[4]
وفي هذه الظروف الصعبة قرر فرحات عباس الاتصال بجماعة تلمسان آملا في وضع حد للصراع الذي بدأ بين الإخوة مهددا بذلك الجزائر كلها بالحرب الأهلية، وانتقل إلى تلمسان مع العقيد أوعمران، ومعه عائلته، وصديقه محمود حكيمي، وقد مروا على ثلاث ولايات: الأولى، والرابعة، والخامسة، بدون مشاكل، ووصلوا إلى تلمسان، وتوجهوا مباشرة إلى فيلا "ريف " مركز قيادة بن بلة، وبومدين، واستقبلوا استقبالا أخويا من طرفهما.[5]

وبوصول فرحات عباس إلى تلمسان أعطى دعما قويا لجماعة تلمسان.[6] نظرا لسمعته الطيبة وحنكته السياسية، و كثرة مناصريه عبر الوطن من جماعة قدماء (إ. د. ب. ج) و الشعب الجزائري.

---

[1] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, opit, p 54.

[2]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 217.

[3]- خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار**، منشورات الخبر، دار النشر الشهاب، باتنة، 1999، ص 53.

[4] -ibid. p 55.

[5] -ibid.

[6] -Ali Haroun: **L'été de la discorde Algérie 1962**, éd, Casbah, Alger, 2000, p 108.

ويصف فرحات عباس الوضع السياسي في فيلا " ريفو " بتلمسان بقوله[1]: ***"الجو السياسي في فيلا "ريفو " لم يكن جيدا كانت كسوق، مساومات، مؤامرات، اختلافات متبوعة بالتفاهم، بالنسبة إليَّ عملت بكل إخلاص و بدون خلفيات، ولا حسابات، من أجل تحقيق التفاهم والمحافظة على الوحدة الوطنية... اليوم الذي وصل فيه فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى تلمسان كان كل شيء قد نظم.***" انضم فرحات عباس إلى جماعة تلمسان لإنقاذ الجزائر والمحافظة على وحدة التراب الوطني والوقوف إلى جانب الشرعية الثورة حسب رأيه.[2*]

عمل ابن بلة على إقناع الولايات التي لا تزال متحفظة بوضع حد للأزمة عن طريق الاعتراف بالمكتب السياسي، وأجريت من تلمسان اتصالات ومناقشات ومفاوضات ومساومات مع الإخوة أعداء الأمس، وفي 22 جويلية 1962م تم الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي، وتأسيسه أدى إلى تفجير الحكومة المؤقتة وإزالتها، لكن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف بقيا مصران على معارضة جماعة تلمسان وذلك بالاعتماد على الولاية الثالثة وعلى المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة، عمدت بعض الولايات وخصوصا الولاية الثالثة والولاية الرابعة إلى تجنيد آلاف الشباب، حيث ارتفع جيش الداخل من 10ألف جندي إلى 40 ألف جندي خلال بضغة أشهر (وهو ما أطلق عليه بجيش توقيف القتال، أو جيش 19 مارس).[3]

دخل ابن بلة إلى الجزائر العاصمة يوم 25 جويلية 1962 ومكث في فيلا "جولي" (Joly) بالقرب من قصر الصيف (الذي أصبح يعرف فيما بعد بـــ "قصر الشعب")، و تم تحديد تاريخ 2 سبتمبر 1962 لإجراء انتخاب المجلس الوطني التأسيسي مع الدستور، وقوائم المرشحين تحددها المجالس الولائية لجيش التحرير الوطني، ويراقبها المكتب السياسي (الذي تأسس في تلمسان).[4] لقد تدخل الجيش بقوة في وضع قائمة المرشحين للمجلس التأسيسي، أما الدور السياسي لجبهة التحرير الوطني فقد سلب منها.

كما منحت رئاسة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني إلى خيضر الذي لم يحصل عليه في مؤتمر طرابلس، وفي بداية أوث تم اتفاق بين كريم، و بوضياف، والعقيد محند الحاج قـــائد الولاية الثالثة على الاعتراف بالمكتب السياسي، ولكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا، وفي يوم 3 أوث 1962جرت أحداث

---

[1] - Ferhat Abbas: **<u>L'indépendance confisquée</u>**, op-cit, p 55.

[*] - انظر: **<u>ملحق الوثائق رقم: 13</u>**

[2] - le monde du 20 juillet 1962.

[3] - عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص .84-85.

[4] - Rédah Malek: op-cit, p p 268-269.

دامية بين جيش الحدود، بقيادة العقيد هواري بومدين، وجيش الولايتين الثالثة والرابعة، عند مداخل مدينة البويرة والمدية والبليدة، وسقط أكثر مـــن 1000 قتيل بين الإخوة، وخـــرج الشعب إلى الطرقات والشوارع في العاصمة والمدن المجاورة لها مناديا بإيقاف القتال، وهاتفا بـــ "سبع سنين بركات" وقد رمى الشباب بأنفسهم أمام الشاحنات العسكرية من أجل تعطيلها وحتى لا تتقدم للاقتتال بين الإخوة، وفي يوم 13 أوث توصلت الجهتين المتقاتلتين (الولاية الثالثة والرابعة ضد ابن بلة وبومدين و معهما جيش الحدود) إلى اتفاق لوقف إطلاق النار،[1] فقد نجح جيش الحدود في تقسيم القادة السياسيين واحتواء أحمد بن بلة وفرحات عباس فيما بعد محضرا نفسه للاستيلاء على السلطة في الجزائر فقد كان لهذا الجيش الوقت الكافي لتنظيم نفسه والتجهيز بالسلاح والمال ومحافظا على وحدته،[2] وكان لقيادة الأركان برئاسة العقيد هواري بومدين الدور الهام في إبعاد فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية.

ويذكر ابن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة أنه خلال صراع صائفة 1962م تمكن عدد كبير من الخونة الانضمام إلى القوتين المتصارعتين، وقد قدر عددهم بـــ 180 ألف خائنا* [3] كانوا مع الجيش الفرنسي، كما التحقت بالقوتين المتقاتلتين القوات المحلية والتي بلغت حوالي 400 ألف جندي شكلتها فرنسا بعد توقيف القتال في 19 مارس 1962م للحفاظ على الأمن الداخلي، واختلطت الأمور بين المجاهدين الحقيقيين والمزيفين، وسمح بذلك للانتهازيين لإيجاد مكان لهم في جزائر الاستقلال في مناصب حكومة ابن بلة سواء في الجيش أو في الإدارة أو في حزب جبهة التحرير الوطني. [4]

وقد تمكن جيش الحدود من السيطرة على الوضع نظرا لتسليحه الجيد، ويقول فرحات عباس عن ذلك:"***استطاع بومدين أن يغزو العاصمة، إنها الحرب الوحيدة التي قام بها.***"[5] على كل حال تمكن بومدين من وضع حد للصراع بعد فشل السياسيين في تثبيت سلطتهم، وتوفير الأمن، وبذلك أنقذ الجزائر من شبح الحرب الأهلية، وبذلك يرجع الفضل للعقيد هواري بومدين في إنقاذ الجزائر من الفتنة التي وقعت فيها، وإن كان أحد العناصر التي كان لها دور فعال في إشعال نار الفتنة، ولكن ثقته بنفسه، وسيطرته على جيش الحدود، مكنته من فرض كلمته في وضع أصبحت فيه الديمقراطية والرأي الأخر لا مجال لها في

---

[1]- لونيسي رابح: المرجع السابق، ص 66.
[2]- غازي حيدوسي، المرجع السابق، ص 12.
*- يظهر أن هذا العدد فيه مبالغة، وقد ضخمه ابن يوسف بن خدة لكي يثبت في نظره أن المتصارعين كان همهم الوصول إلى السلطة بأية وسيلة كانت.
[3] - Benyoucef Benkhedda: **L' Algérie à l' indépendance – la crise de 1962-**, éditions, Dahleb, Alger, 1997, p 43.
[4]- لونيسي رابح: المرجع السابق ، ص ص 64-65.
[5] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p 59.

الجزائر غداة الاستقلال، والشيء الغريب كيف غاب على فرحات عباس تحليله للواقع وميله لجماعة تلمسان الرافضة للديمقراطية، أهو بدافع الوطنية حقا كما يقول؟ أم أنه مازال حالما لبناء جزائر ديمقراطية ليبرالية مشابهة للديمقراطية الفرنسية المبنية على المساواة والحرية والأخوة!

بعد نهاية الاقتتال بين الإخوة تمكن جيش الحدود من دخول العاصمة يوم 13 أوث 1962 وتحول اسمه من جيش التحرير الوطني إلى "الجيش الوطني الشعبي"، واتحد بذلك جيش الداخل وجيش الحدود تحت اسم واحد على أمل أن يتم وضع حد للتفرقة بين الجيشين الداخلي و الخارجي وعند دخول ابن بلة إلى العاصمة مع فرحات عباس، صرح الرئيس المخلوع ابن خدة قائلا[1]: *"إن هذه النظرة الخاطئة ستؤدي إلى احتقار دور الفئات الشعبية، وستخلق خطر ميلاد إقطاعية."* وبدأ المكتب السياسي في تحضير انتخابات المجلس الوطني التأسيسي مبعدا في ذلك معارضي ابن بلة منه، ووضع قائمة تضم 196 مرشحا (يوجد بينهم 72 عسكريا).[2]

هذه القائمة أعدها المكتب السياسي رفضها الكثير، وحدث اقتتال يوم 20 أوث 1962 بين جيش الجزائر العاصمة (المنطقة المسيرة ذاتيا لولاية الجزائر)، وجيش الولاية الرابعة خلف قتلى وجرحى من الجانبين من بينهم مدنيين سقطوا موتى.[3] طريق الانتخابات ساده الخوف والرعب والتوتر. محمد خيضر رئيس المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني طالب بتأخير انتخابات المجلس التأسيسي الوطني بسبب الفوضى وصعوبة التحكم في الأوضاع التي سادت ولاية الجزائر، انتقل ابن بلة إلى وهران باحثا عن الدعم والمساندة، أما العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة فقد رفض تأخير الانتخابات وطالب بإجرائها في أسرع وقت لوضع حد للفوضى عن طريق المؤسسات الشرعية، أما العقيد حسان من الولاية الرابعة طلب عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لإيجاد حل للمشاكل التي تتخبط فيها الجزائر.[4] ولقد اختلفت الآراء حول طريقة إجراء الانتخابات وتوفير الظروف المناسبة لها. تم الاتفاق على الاقتراع على قائمة الولايات بالأغلبية في دورة واحدة و جرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر 1962 بمشاركة 196 مرشحا (تنازل مرشح واحد، وبقي195 مرشحا).[5] يقول فرحات عباس[6] عن هذه

---

[1]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 218

[2]-رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 66.

[3] -ibid. p 58.

[4] - Ali Haroun: op-cit, p 182.

[5] - ibid. p 198.

[6] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, opit, p 59.

الانتخابات:"***أنها جاءت بشيء من الهدوء، و قائمة المرشحين حضرها المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بدون مناقشة.***"

وكان من مجموع 195 نائبا 16 نائبا من أصل فرنسي.[1] وكانت مشاركة الشعب الجزائري في الانتخابات واسعة آملا منها الخروج من دوامة شبح الحرب الأهلية، وقد أعلن عبد الرحمان فارس، عن نتائج الانتخابات وعدد المشاركين فيها وهي كما يلي: عدد الناخبين المسجلين: 6504033 ناخبا، الأصوات المعبر عنها هي: 5303661 صوتا، نسبة الامتناع قليلة: 18.46%.[2] الشعب الجزائري عبر بصدق عن نيته في بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة بطرق ديمقراطية ولكن أي ديمقراطية؟ حددت مهام الجمعية التأسيسية بـــ:

- تعيين حكومة مؤقتة.
- التشريع باسم الشعب.
- إعداد دستور الجزائر.[3]

وفي هذا اليوم الذي جرت فيه الانتخابات التشريعية، وُزع منشور في الجزائر العاصمة، أُعلن فيه عن تأسيس حزب الثورة الاشتراكية، واتهم المكتب السياسي بعدم قدرته على توفير الأمن، وأنه خرج عن الحركة الثورية. [4]

اتصل ابن بلة بفرحات عباس من أجل تحضير التنظيم الداخلي (القانون الداخلي) للمجلس الوطني التأسيسي، وفي هذه الفترة كان كريم بلقاسم موجودا في باريس، وأعلن عن قبوله بمنصب نائب لتيزي وزو، لكن بوضياف الذي لم يقدم ترشحه نهائيا لهذا المجلس وجد نفسه نائبا عن مدينة سطيف، ورغم ذلك فقد أعلن عن تقديم استقالته قائلا[5]: "***سأستقيل من النيابة، بالرغم من عدم مشاركتي في الترشح، لأنهم مازالوا يعتبرونني نائبا.***"

انتخب فرحات عباس يوم 25 سبتمبر 1962 رئيس للمجلس الوطني التأسيسي حيث تحصل على 155 صوتا، و 36 ورقة بيضاء ولا صوت ضده.[6] (مجموع النواب الذين انتخبوا 191 نائبا) (أول رئيس

[1] - Rédah Malek: op-cit, p 269.
[2] - Ali Haroun: op-cit, p 198.
[3] - ميلود بلعالية: المرجع السابق، ص 78.
[4] -ibid.
[5] -ibid.
[6] - Ali Haroun: op-cit, p 199.

لبرلمان جزائري في عهد الاستقلال)، ونقلت إليه سلطة الحكومة المؤقتة، ومهام اللجنة التنفيذية المؤقتة.[1] وألقى فرحات عباس خطابا مباشرة بعد انتخابه رئيسا لهذا المجلس ومما جاء فيه[2]: " ***أن بعث الدولة الجزائرية التي اندثرت منذ 132 سنة، لا يمكن أن تتحقق إلا بإبعاد كل موقف انحيازي وكل انحرافية، والروح الانفصالية، والروح الجهوية، فإبعاد هذه العناصر الشريرة كلها، يمكن استرجاع الدولة الجزائرية، وأن البرنامج المحدد في طرابلس سيبقى ميثاقا، وسيفتح هذا الميثاق ويثرى بالاستشارات الشعبية، وعندما ينظم الحزب، فإن المناضلين سيعربون بحرية عن رأيهم ، وباستشارتنا الديمقراطية للشعب نصوغ أداة مستقبلنا، وفي انتظار ذلك، يجب أن نشرع في العمل فورا، وأن كل تأخير لتنفيذ ميثاقنا، ربما يكون مناهضا لمصالح الجماهير الكادحة ولتشييد ديمقراطية حقيقية، ولنبني بدون تأخير بيتنا، إذ أن الجزائر المستعمرة قد ماتت، لأنها كانت مركز غياب المساواة والعدالة، وستحيا الجمهورية الجزائرية، لأنها ستكون بلد " المساواة والأخوة والعدالة الاجتماعية ."***لم يستطع فرحات عباس أن يخفي إيديولوجيته من كراهيته للجهوية وحبه للديمقراطية والمبادئ الإنسانية المبنية على المساواة والحرية والعدالة. أهي رسالة وجهها فرحات عباس لأولئك الذين يرون أن الديمقراطية هي طريق الضعفاء؟ أم أن فرحات عباس تحالف في هذه الفترة مع الرافضين للديمقراطية؟

وفي هذا اليوم أعلن فرحات عباس خلال الجلسة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي عن قيام:"*الجمهورية الجزائرية*" وطلب منه النواب إضافة "*الديمقراطية*" ثم بعدها كذلك "*الشعبية*" وأصبح اسم الجزائر حاملا لثلاث خصوصيات، "*جمهورية ديمقراطية شعبية*" وطلب النائب محمدي السعيد إضافة خاصية رابعة للجزائر، وهي "*الإسلامية*" لكن النواب اعتبروا أن ذلك كثيرا فالخصوصيات الثلاثة كافية، و بذلك ظهر الاختيار السياسي – الأيديولوجي للدولة الجزائرية المستقلة وهو: "*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية*"[3] وهذا الاسم مستمد من برنامج طرابلس الذي اتفق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع.[4]

اتفق النواب خلال جلستهم في 25 سبتمبر 1962م على انتخاب أحمد بـــن بلة (كمرشح وحيد) لأول حكومة جزائرية مستقلة انتخب عليه 159 نائبا ب "نعم" و 1 صوت بـــ "لا" وامتنع 19 نائبا على

[1] - Rédah Malek: op-cit, p 269.

[2] - عبد الكريم بوصفصاف: "مشروع المجتمع الجزائري في نظر النخبة الوطنية"، المرجع السابق، ص 20.

[3] - Ali Haroun: op-cit, p 199.

[4] - Rédah Malek: op-cit, p 270.

التصويت، الصوت المعارض كان للنائب حسين المهداوي،[1]وفي 26 سبتمبر 1962 أُعلن عن أعضاء الحكومة برئاسة أحمد بن بلة ومن أصل 18 عضوا، تم إسناد 5 حقائب وزارية لممثلي قيادة الأركان العامة : بومدين نائب الرئيس ووزير الدفاع، أحمد مدغري وزير الداخلية، عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والرياضة، وبذلك عزز بومدين موقفه بحصوله على 28% من الناصب الوزارية، بعد أن أقصى مساعديه : علي منجلي وقايد أحمد حيث اقترحهما كمرشحين للمجلس الوطني (الهيئة التشريعية)[2] ولم يكن في هذه الحكومة أي عضو من أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3] وأعيد انتخاب أحمد بن بلة من جديد بعد سنة واحدة يوم 15 سبتمبر 1963.[4]

أعلن ابن بلة في أول خطاب له بعد انتخابه رئيسا للحكومة الجزائرية عن انتهاجه للاشتراكية وتحقيق إصلاح زراعي وتحويل الكوادر إلى كوادر جزائرية[5] و يصفها فرحات عباس[6] بأنها " ***اشتراكية فيدال كاسترو (Fidel Castro) أو بالأحرى الشيوعية الستالينية، ماذا يستطيع أن يفعل بن بلة ينقل أم يقلد ؟ في هذه الظروف بدأت الجزائر تعرف (البنبلينية) بعد أن عرفت (المصالية)، و لإحداث الوفاق بين الشيطان و الله راح يتكلم عن اشتراكية ذات خصوصية جزائرية.*** "

يرى فرحات عباس بأن هذا النهج الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر غداة استقلالها أدى إلى شلل اقتصادي للجزائر من الناحية المادية، أما من الناحية الأخلاقية فقد أدى بالجزائر إلى انحطاط في الأخلاقيات، والعادات والتقاليد.[7]

كان ابن بلة حسب رأي فرحات عباس يجبر الجزائريين على إتباع نظامه عن طريق الإكراه، ولم يسمح نهائيا بحرية التعبير أو المعارضة، ويستشهد فرحات عباس بآية قرآنية عن الحرية التي منحها الله للإنسان «من شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر» اتهم ابن بلة معارضي النظام الاشتراكي بالرجعيين، حيث يقول عن ذلك فرحات عباس[8]: ***أقام ابن بلة نظاما شموليا بوليسيا.*** " رافعا شعار الاشتراكية كغطاء إيديولوجي، و إيهام الشعب الجزائري بأنها تعني العدالة الاجتماعية.[9] فابن بلة ينتمي إلى عائلة فلاحية

---

[1] -ibid.

[2]عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص89.

[3] - شارل روبير اجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق،ص191.

[4] -ibid.

[5]- المرجع نفسه، ص192.

[6] Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p 59.

[7] -ibid.

[8] -ibid.

[9]- لونيسي رابح: المرجع السابق، ص ص 69-70.

لذلك ركز اهتمامه أكثر على ثورة فلاحية، وكان يرتاب من موقف العمال وسكان المدن والطبقة الوسطى الكثيري المطالب والنقد والمعارضة، ومن جهة أخرى كان حزب جبهة التحري الوطني يدعمه على أساس أن الثورة الجزائرية المسلحة منبتها الريف ومعاولها الفلاحين.[1]

على كل حال في هذه الفترة كانت فكرة الاشتراكية كموضة العصر فابن بلة تحدث عن اشتراكية إسلامية، أو كما وصفها فرحات عباس (التوفيق بين الله و الشيطان)، وتكلم بوضياف وآيت أحمد عن الاشتراكية العلمية، أما فرحات عباس فتكلم عن الاشتراكية الإنسانية، وتنوعت مفاهيم الاشتراكية في الجزائر.[2]

ويشرح فرحات عباس اشتراكيته التي سماها الاشتراكية الديمقراطية الإنسانية.[3] معلنا رفضه لقبول الاشتراكية السوفييتية في الجزائر.[4] وواصفا الاشتراكية التي تبنتها حكومة ابن بلة بخداع الشعب الجزائري.[5]

وقد أوضح فرحات عباس[6]: " ***إن مفهوم فلسفة الاشتراكية الديمقراطية الإنسانية بأنها هي التي تنبع من أعماق الشعب الجزائري، يوجهها الدين الإسلامي وتمنح فيها حرية حق الملكية، وحق الميراث، وحق المساعدة الاجتماعية... وهي لا تتناقض مع أخلاقيات الإسلام، ولا تعتدي على أخلاقيات وتقاليد شعبنا، وبذلك نستطيع إدخال وطننا في ثورة من أجل تحقيق الأهداف التالية:***

1. التصنيع وإقامة اقتصاد موجه ومخطط

2. تأميم الوسائل الكبرى للإنتاج، وتوابعها وتطوير التعاونيات الإنتاجية، والاستهلاكية

3. تحديد الثروات، ومراقبة رؤوس الأموال الوطنية، الخاصة من أجل الضريبة المخصصة لها من أجل المشاركة في تنمية القطاع الاشتراكي

4. الدفاع عن الحالة الاجتماعية بواسطة المنح العائلية، الضمان الاجتماعي، الأجر الأدنى..."

---

[1]- شارل روبير اجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق،ص193.
[2]- لونيسي رابح: المرجع السابق، ص 70.

[3] - ibid. p68.
[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 374.
[5] -ibid. p 371.
[6] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p 68.

الاشتراكية التي تبناها نظام ابن بلة أدت إلى الفوضى، والشعب الجزائري لم يعد قادرا على التفاعل والتجاوب مع متطلبات تلك الفترة الصعبة من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا نظرا لأسباب كثيرة منها المشاكل العويصة الموروثة عن الاستعمار غداة الاستقلال، وتسرب العناصر الانتهازية إلى بعض مناصب الحكم، وإبعاد العديد من الإطارات القادرة على إعطاء دفع قوي للجزائر، بالإضافة إلى الصراع الذي حدث بين القادة،[1] وعدم وجود برنامج تنموي شامل وواضح مبني على أسس عقلانية.

أما الميدان الاقتصادي والاجتماعي فإنه لم يعرف أي تحسن في عهد ابن بلة ففي سنة 1964 كان عدد البطالين قد ارتفع إلى 2 مليون بطال، و 2600000 جزائري بدون دخل، وفي البناء والأشغال العمومية انخفض الإنتاج بـــ55 % مابين 1962 و 1963، أما في قطاع المعادن والصناعة المعدنية انخفض الإنتاج بـــ 20%، وانخفض كذلك الإنتاج الفلاحي بـــ 15% ولم يعرف أي تطور في عهده، فإنتاج الحبوب لم يعد الإنتاج يتجاوز 17 مليون قنطار، بينما حاجيات الوطن منه تصل إلى 25 مليون قنطار في السنة، مع ارتفاع النمو الديموغرافي بـــ 3 % لكل سنة، وعدد المهاجرين إلى الخارج ازداد هو الآخر، فقد وصل عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا سنة 1965 إلى 450000 مهاجرا، بينما كان عددهم سنة 1962، 350000 مهاجرا.[2] هذه الوضعية نتج عنها كما مر علينا اضطرابات اجتماعية، ومظاهرات وتخريب مؤسسات الدولة سنة 1964.

ففرحات عباس عارض بشدة النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر في عهد ابن بلة، معتبرا إياه بأنه نظام اشتراكي ستاليني طوباوي.[3] أدخل الجزائر في مشاكل حادة، ويتساءل عن سبب اختيار ابن بلة، لهذا النموذج الاشتراكي ؟ فالإجابة في رأيه بسيطة لأنه متعطش للسلطة الفردية تحت ضمان النظام الشيوعي مثل فيدال كاسترو، وبريجنيف فهما رئيسان غير قابلان للعزل ورافضان التداول على السلطة فلا ينزعهما منهما سوى الموت أو مدفع الدبابة وعن ذلك يقول فرحات عباس ويقول[4]: ***نصحت ابن بلة بالرجوع عن هذا الطريق من أجل مصلحة الجزائر المسلمة ولكنه لم ينصت لصوت العقل.*** "

[1]- محمد العربي الزبيري: **المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، وحدة خميستي، الجزائر، 1989 ص 103.
[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p374.
[3] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p 130.
[4] -ibid. p190

سمح ابن بلة للشيوعيين بتولي مناصب حساسة في الدولة الجزائرية من وسائل الإعلام، والمؤسسات الاقتصادية، وانحرف ابن بلة عن مبادئ أول نوفمبر، وأشار بيان 19 جوان 1965م إلى ذلك بقوله[1]: ***إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا وقيمه، ومثله العليا.***"

ففي رأي فرحات عباس أن النظام الاشتراكي الجزائري قائم على الفوضى، ألغى القطاع الخاص، ومنح تسييره للبعض من أتباع الرئيس في إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات هؤلاء نهبوا الأموال، وظهرت طبقة اجتماعية جديدة غنية هربت أموالها إلى الخارج وأضعفت العملة الوطنية، ويقول فرحات عباس[2] عنهم: ***أن أحد رجال الأعمال السويسريين باح لي بأن أصحاب الملايير الجدد الذين يملكون حسابات في البنوك السويسرية هم جزائريون، مضيفا بأن هؤلاء الجزائريين معظمهم أصدقاء شخصيين لرئيس الدولة.***" ويضيف بأن المحاكم الجزائرية أصبحت غير قادرة على الوقوف أمام هؤلاء اللصوص الكبار، فهي لا تقدر إلا على الحمائم،[3] لأن النظام القضائي في الجزائر أصبح خاضعا للسلطة التنفيذية مباشرة.

وبرر فرحات عباس دفاعه عن الطبقة المتوسطة والقطاع الخاص على ذلك بقوله[4]: "***إن جبهة التحرير الوطني هي رمز كل الفئات الاجتماعية، لم تستطع خوض كفاحها إلا بانضمام هذه الفئة غير المرغوب فيها «البرجوازية» والتي حملت الثورة على أكتافها، إنهم ملاك الأراضي، الفلاحون، التجار، أصحاب المهن الحرة الذين مولوا الثورة... ومعظمهم دفعوا حياتهم ثمنا لتدعيمهم لجيش التحرير الوطني.***" هذه الفئة اتهمت بعد الاستقلال بالميولات البرجوازية، وموالاتها للاحتلال، وهُمِّشت، وفُتِح المجال لظهور فئة انتهازية، كسبت الأموال عن طريق نهب المال العام في إطار تسييرها للمؤسسات الاشتراكية.

فمعارضته للنظام الاشتراكي الذي تبنته السلطة الجزائرية، لم يكن معناه الوقوف ضد الطبقة الفقيرة فهو يعتقد بأن الطبقات الاجتماعية يجب أن تكون متعاونة، ومتماسكة مع بعضها، كما كانت في عهد الثورة التحريرية، مستمدة إيديولوجيتها من الدين الإسلامي، وليست من الإيديولوجية الماركسية،

---

[1]- رابح لونسي: المرجع السابق، ص 100.

[2] - ibid. p 131.
[3] - ibid. p p 131-132.
[4] -ibid. p 125.

حيث يقول[1] عن ذلك: ***إن الإسلام هو الإيمان بالله، خالق الكون، واحترام الملكية، والحريات الأساسية للإنسان واحترام الكرامة الإنسانية، وهو يؤسس انسجاما اجتماعيا بين كل الطبقات عن طريق الزكاة، والتوزيع العادل للثروة الوطنية، إنه حرية الإنسان. أما الماركسية فهي نكران الله، ومحاربة ظاهرة الدين، وإلغاء الملكية الخاصة، ومصادرة وسائل الإنتاج، وإلغاء الحريات العمومية، إنها صراع الطبقات، وظهور ديكتاتورية البروليتاريا.*** " عارض فرحات عباس النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال، وأقره مؤتمر طرابلس بالإجماع، معتبرا إياه بأنه نظام مستمد من الماركسية الستالينية، وهو لا يتماشى مع الدين الإسلامي الذي يعتنقه الشعب الجزائري، فقد أدخل النظام الاقتصادي الاشتراكي الجزائر في الفوضى، وسوء التسيير وأنه سوف يؤدي بالجزائر إلى كارثة حتمية،[2] لأنه بني على أسس غير سليمة ودخيلة على المجتمع الجزائري ففي نظره أن مآل هذه الاشتراكية الزوال الحتمي.

دعا فرحات عباس إلى اشتراكية أخرى تختلف عن الاشتراكية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، وهذه الاشتراكية سماها " ***الاشتراكية الديمقراطية الإنسانية*** " وهنا نجده قد حاول هو الأخر كذلك إعطاء الاشتراكية مفهوما إيديولوجيا جديدا ومستمدا أسسها من الدين الإسلامي وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري قائلا[3]:" ***إن الجزائر الغنية بما نقلته لها كل مدنيات البحر المتوسط، ستكون غدا أرض التصالح والعمل الخصب بفضل تكاثف جميع الرجال ذوي العزيمة الصادقة، وأن جمهوريتنا ستكون متجهة نحو اقتصاد اشتراكي، لأن الطرق الجديدة هي وحدها التي تستطيع أن تساعدنا على إيجاد حلول عادلة لمشاكلنا الكثيرة ..*** "

دافع فرحات عباس إلى " ليبرالية هجينة " فمن جهة دافع عن قيام نظام جمهوري ديمقراطي ذي طابع غربي، حيث تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يجسد سيادة الشعب، وهذا الأخير هو مصدر السيادة، الذي يجب أن ينتخب بكل حرية وديمقراطية ممثليه من بين جميع التيارات المختلفة، وعلى جبهة التحرير الوطني تعددية، وألا تكون في يد زمرة تسخرها حسب إرادتها، ومن جهة أخرى يعتبر فرحات عباس أن لا غنى عن الإسلام والثقافة الوطنية لإحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي يلبي طموحات الشعب الجزائري، حيث يقول[4] :" ***فتعاليم الإسلام في مجال التربية الدينية وحق الملكية والحق في الميراث والإسعاف الاجتماعي وغيرها لا تتنافى مع مجتمع اشتراكي بل بالعكس، فمن دون***

---

[1] -ibid. p 124.

[2] - فرحات عباس، **مقابلة شخصية**، مقر مسكنه فيلا سعيد القبة القديمة،الجزائر العاصمة،يوم الجمعة.6 فيفري 1981.

[3] - بوصفصاف عبد الكريم: "مشروع المجتمع الجزائري في نظر النخبة الوطنية"، المرجع السابق،ص20.

[4] - عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص97-98.

مخالفة مبادئ الإسلام ومن دون الاصطدام بآداب وتقاليد شعبنا نستطيع أن نضع البلد بحزم في سيرورة ثورة ..″

أراد فرحات عباس أن يكون منظرا لنظرية اقتصادية جديدة ولكن اختلطت الأمور عليه، فمن جهة يدعو إلى إقامة اقتصاد موجه ومخطط، وتأميم وسائل الإنتاج الكبرى، ومن جهة أخرى يدعو إلى الديمقراطية الإنسانية التي تسمح للفرد بحق الملكية والبيع والشراء... وهذه التوجهات تتعارض مع النظام الاشتراكي، وإنما هي توجهات ليبرالية، ولكنه حاول أن يجعلها مطابقة للدين الإسلامي الذي أعطى للإنسان حرية الملكية وتتماشى مع عقلية الإنسان الجزائري النابعة أساسا من الإسلام، وحتى لا يتهم بذلك بالتوجه الليبرالي الغربي.

تولى المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في بداية شهر أوث 1963م التحضير لإعداد الدستور، غير أن فرحات عباس رئيس السلطة التشريعية تحفظ على هذا الإجراء الذي أعلنه الأمين العام للمكتب السياسي ورئيس الحكومة بشأن إعداد مشروع الدستور [1]

اتهم فرحات عباس ابن بلة بأنه اخترق المؤسسة التشريعية، حينما وضع الدستور دون استشارتها معتمدا على عناصر من الحزب موالية له، يرى فرحات عباس بأن ابن بلة أدخل الجزائر في طريق غير دستوري... حزب واحد مركزي يطلق عليه (الديمقراطية)، والسلطة الفردية... لم يستطع السير في هذا الاتجاه، وقبل تقديم استقالته يوم 13 أوث 1963، كتب رسالة طويلة إلى النواب شرح لهم فيها موقفه،[2] من سياسة ابن بلة. هذه الرسالة مؤرخة في 12 أوث 1963 بعنوان:***″لماذا لم اتفق مع مشروع الدستور المقدم من طرف الحكومة والمكتب السياسي***

إعطاء دستور للجمهورية له أهمية كبرى... بعد معارك بطولية من اجل الاستقلال... فرض علينا قانون الصمت خلال سبع سنوات من الحرب، الآن ليس له أي مبرر لكي يستمر يجب أن يتكسر... قبل الخوض في مستقبل الوطن، مستقبل نسائنا، وأطفالنا، كل واحد منا يجب أن يكون واعيا بمسؤولياته...في شبابنا كان يمنع علينا التفكير، فالاحتلال صنع أجهزة انتهازية... إن الديمقراطية هي الخلاص الوحيد الذي سيضع حدا للفوضى والسلطة الضعيفة، وتعني حكومة الشعب من أجل الشعب... دستور جيد يجب أن يمنح حرية التعبير للشعب... لا يمكن لأي جزائري مهما كانت قوته وطاقته

[1]- ميلود بلعالية: المرجع السابق،ص 104.

[2] -ibid.

ومعرفته أن يقود الجزائر بمفرده، فرئيس الدولة ورئيس الحكومة في نفس الوقت لا يستطيع أن يفعل ذلك وحده، وسيلقي بحمولته على جزء من رجال غير منتخبين من الشعب، وأحيانا أجانب عن الوطن أصبحوا هم المسيرين الحقيقيين... نظام كهذا سينتهي بالزوال عن طريق الانقلابات، والمؤامرات."[1]

ويستمر في تبرير تقديم استقالته بدعوى فقدان التوازن بين السلطات الثلاث وطغيان السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية،وغياب النقاش الديمقراطي ثم يستمر قائلا[2]:***لقد آليت على نفسي كسر جدار الصمت هذه المرة، بعد أن التزمت الصمت لمدة سبع سنوات من التضحيات والبطولات، خشية أن يستغل المستعمر الفرنسي الذي كان بين ظهرانينا الفرصة..***" والسبب الذي دفع فرحات عباس للخروج عن صمته هي الطريقة التي جاءت بها الحكومة لوضع أول دستور للجزائر حيث يقول[3]:" ***منذ أفريل 1963 كانت هناك مسودتان للدستور، المسودة الأولى أسندت للإخوة بن عبد الله، مراد أوصديق، حسين المهداوي، والنائبين بن ديمراد وبن غزال اللذين يعملان قنصلين في فرنسا ..في حين أن المسودة الثانية عادت إلي، وهما المسودتان اللتان ستعرضان للنقاش قبل عرضهما على المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة عليها ..***" ويضيف فرحات عباس،أنه في الوقت الذي بدأ فيه النقاش على مستوى لجنة إعداد الدستور، قررت الحكومة وضع مسودة ثالثة خاصة بها، وتابع قائلا[4] :" ***وقبل حوالي شهر من نهاية عهدة المجلس التأسيسي، عمدت الحكومة إلى التأثير على لجنة الدستور، من خلال التشهير لمشروعها في وسائل الإعلام العمومية، وهو الإجراء الذي يتعارض مع القانون، لأن أي مشروع ينبغي أن يحسم فيه على مستوى المجلس التأسيسي قبل أن يتم عرضه على الرأي العام، الأمر الذي عبرت عن رفضي له بكل قوة ..إيمانا مني بأن في ذلك إهانة لمجلس سيد...***" والشيء الذي رفضه رئيس السلطة التشريعية رفضا مطلقا هو أن الدستور يجسد نظاما ديكتاتوريا قائلا[5]:" ***ترسم معالم نظام يجعل من رئيس الدولة، رئيسا للوزراء ورئيسا للحزب ..وليس من الديمقراطية في شيء أن يكون المجلس الوطني التأسيسي تابعا لشخص يعين الوزراء، وعن طريق سيطرته على الحزب يعين أعضاء المجلس التأسيسي..***" ثم يستمر فرحات عباس في تحليله للدوافع التي جعلته يفضل الاستقالة على السير

[1] -ibid. p p 62-74.
[2] - ibid.
[3] - ibid.
[4] -ibid.
[5] - ibid.

في هذا النهج قائلا[1]:" ***أن الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي يسير في اتجاه واحد بل يصبح عبارة عن مونولوج، طرفه الفاعل هو الرئيس والطرف الآخر مفعول به ..***"

لعبت الحكومة دورا هاما في تعطيل مهام المجلس التشريعي منذ تأسيسه، واحتكرت صلاحيات التشريع، وأصبحت السلطة التنفيذية هي المشرع بواسطة المراسيم، كما لجأت الحكومة إلى تغييب المجلس التأسيسي في إعداد الدستور حيث أوكلت إعداده للمكتب السياسي ولها، متجاوزة بذلك صلاحيات المجلس التأسيسي، وأعدت الدستور الذي وافق عليه الشعب الجزائري من خلال استفتاء 8 سبتمبر 1963م وجاءت المادة 53 منه بما يلي: "تمارس السلطة النظامية من رئيس الجمهورية" وبذلك فتح هذا الدستور للسلطة التنفيذية مجالا للتشريع دون اللجوء إلى السلطة التشريعية، وازداد تحييد الهيئة التشريعية، عندما لجأ الرئيس إلى المادة 59 من الدستور "في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية" وذلك بعد 20 يوما من إصدار الدستور أي بتاريخ 3 أكتوبر 1963م، وأصبح رئيس السلطة التنفيذية على إثر ذلك يشرع في كل المجالات، وجعل السلطة التشريعية مؤسسة شكلية أفرغها من محتواها وأخضعها لإرادته.[2]

حيث يرى دستور 1963 بأن النظامين الرئاسي والبرلماني الكلاسيكيين لن يضمنا الاستقرار إذ لا يمكن ضمانه بطريقة فعالة إلا بالنظام القائم على قاعدة تغلب الشعب صاحب السيادة والحزب الواحد،وطبقا لهذا الدستور فالحزب هو القوة الطلائعية الذي يتولى قيادة الدولة، ويتولى نيابة عن الشعب تحديد السياسة العامة للأمة ويحدد عمل الدولة ويوجه ويراقب نشاط مؤسساتها، كما يتولى مهمة إنجاز أهداف الثورة المتمثلة في الأخذ بالمثل العليا للاشتراكية،[3] وجاء في المدة 24 من دستور 1963 ما يلي: "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"، ولكن السلطة التنفيذية جعلت من الحزب الواحد أداة لتحقيق سلطاتها فقد أصبح تابعا لها وليس العكس متجاوزة بذلك ميثاق طرابلس الذي أكد نظريا على سيادة الحزب على الدولة. إن حكومة أحمد بن بلة

---

[1] - ibid.

[2]- ذبيح ميلود: **مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة ماجستير، 2006، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص 31-32.

[3]- ابراهيم لونيسي: "الخلفية التاريخية لانبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السياسي إلى غاية 1992"،**الحوار الفكري**، المرجع السابق، ص102.

المنبثقة عن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب، لا يمكن أن نسميها حكومة جبهة التحرير الوطني فقد وضعت برنامج طرابلس جانبا وراحت ترتجل البرامج المتناقضة.[1]

وأمام ازدياد معارضي الرئيس أحمد بن بلة لجأ إلى الحلول السهلة للتخلص من المعارضة بفتحه محتشدات في الجنوب الغربي الجزائري وفتح أبواب السجون للمعارضة، وضع الرئيس أحمد بن بلة فرحات عباس، وعمار بن تومي وزير العدل السابق، والرائد عزالدين، و الشيخ البشير الإبراهيمي وغيرهم في السجون والإقامة الجبرية، فقد سجن فرحات عباس وأبعده إلى ناحية أدرار.

فشل ابن بلة في إيجاد حل للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، وكان من نتيجة ذلك حدوث اضطرابات اجتماعية في قسنطينة وتوسعت أعمال النهب والاعتداءات،[2] والسرقة في المدن وفي الأرياف، فقد تكونت عصابات من اللصوص استعملت الأسلحة البيضاء، و بنادق الصيد لنهب الفلاحين وسرقة أملاكهم..

جرت مظاهرات شعبية عنيفة في وهران يوم 6 جوان 1964 (الولاية التي كانت يعتمد عليها كثيرا في تدعيمه، مدعيا أنه من الغرب الجزائري) هذه المظاهرات ضمت البطالين، والجائعين، هجموا على البلديات، وخربوا مكاتبها، وفي يوم 7 جوان توجهوا إلى مقر ولاية وهران منادين بـــ "يحيا فرحات عباس" استعمل ابن بلة العنف، وأمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأنشأ بسرعة (المحكمة الثورية للجرائم)[3] لمحاكمة الجائعين ! وكأنهم خائنين واتهم فرحات عباس بأنه وراء هذه الأحداث، وذلك لإبعاد المسؤولية عن نظامه العاجز في توفير الخبز والعمل والكرامة للجزائريين، فكانت من إحدى الأسباب الرئيسية لاتهام مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في 15 أفريل 1964 بالجزائر العاصمة فرحات عباس بالميولات البرجوازية ومعارضة الاختيار الاشتراكي.[4] وقرر حذف اسمه نهائيا من حزب جبهة التحرير الوطني.[5] لينسحب بعد ذلك نهائيا عن ممارسة أي نشاط سياسي، ومع ذلك فقد تعرض إلى السجن والنفي إلى الجنوب الغربي الجزائري وذلك إلى المنطقة التي نفاه إليها الحاكم العام "كاترو" سنة 1943م، ومكث في سجن الجزائر المستقلة من 3 جويلية 1964م إلى يوم 8 جوان 1965م،[6] لم يشفع له لا ماضيه الثوري ولا شيخوخته ولا صدق نواياه، عندما سرح من المعتقل زار منطقة أجداده في

---

[1]- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، المرجع السابق، ص ص217-218.

[2] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 375.

[3] -ibid.

[4] - Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 375.

[5] - فرحات عباس: **مقابلة شخصية**، مقر مسكنه فيلا سعيد القبة القديمة، الجزائر العاصمة، يوم الجمعة 13 مارس 1981.

[6] - Ferhat Abbas: **L'indépendance confisquée**, op-cit, p p 9-13.

"بوحمدون" في سيارة مرسيدس أهداها له الملك المغربي محمد الخامس، وتحدث مع أقربائه عن ظروف اعتقاله، ومما سمعته يقول: ***إن ابن بلة قد خدعه وأن دوره سيأتي عما قريب.*** " هل كان فرحات عباس على علم بالانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين ضد صديقه أحمد بن بلة؟

رجع فرحات عباس إلى منزله بالجزائر العاصمة، وأعطى الرئيس هواري بومدين له الحرية للتحرك والسفر إلى الخارج، وكان يقضي وقته بين الجزائر وفرنسا، فاتحا منزله لكل أقربائه ومعارفه يتجاذب معهم الحديث في أمور عامة، وقليلا ما كان يتحدث عن السياسة لأنه زهدها.

خرج فرحات عباس من عزلته السياسية التي دامت 13 سنة، وذلك في سنة 1976م عندما حرر نداء للشعب الجزائري بمشاركة الشيخ خير الدين نائب سابق لرئيس جمعية العلماء، وابن يوسف بن خدة رئيس سابق للحكومة المؤقتة الثالثة، ولحول حسين الأمين العام السابق لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومضمون هذا النداء رفض تدخل الجزائر في قضية الصحراء الغربية،[1] مما عرضه مرة ثانية إلى الإقامة الجبرية، حيث بقي 15 شهرا في منزله المحاط بالشرطة ولم يخل سبيله إلا يوم 13 جوان 1977م، حيث سمح له بالتنقل داخل الجزائر، ومنع عليه السفر إلى الخارج، ولم يسمح له بذلك إلا بعد وفاة الرئيس هواري بومدين.

في حديث لي معه عن رأيه في أحداث ربيع تيزي وزو 1980م، أجابني بقوله بأن القبائل قد طلبوا رأيه في اللجوء إلى العنف ضد السلطة، ولكنه عارض رأيهم في ذلك،[2] لأن العنف في نظره لا يحل المشاكل بل يعقدها.

إن الجزائر الجمهورية التي كان فرحات عباس يحلم بتأسيسها لم يحالفه الحظ في ذلك، ولكنه لم يناقض أفكاره أو يخون المبادئ التي آمن بها، فقد صادر الرئيس هواري بومدين صيدلية فرحات عباس مصدر رزقه الوحيد للضغط عليه، ووضعه تحت الإقامة الجبرية لترهيبه وتجويعه، ومع ذلك بقي معتزا بمبادئه، أما الحبيب بورقيبة فإنه ميكيافلي، فالغاية عنده تبرر الوسيلة، فقد تراجع عن مطالب الديمقراطية وفصل السلطات الثلاثة عن بعضها عند اعتلائه هرم السلطة حيث احتكر الحكم وجمع السلطات بيده، وضحى بأقرب أصدقائه، وحتى بزوجته وسيلة بن عمار التي ساهمت كثيرا في صنع مجده.

---

[1] - ibid. p 15.

[2]- فرحات عباس: **مقابلة شخصية**، مقر مسكنه فيلا سعيد القبة القديمة، الجزائر العاصمة، 5 ماي 1981.

المبحث الثالث

صدى وفاة فرحات عباس

نتناول في هذا المبحث أسباب وفاة فرحات عباس ومواجهته للمرض بعد سن 80 من عمره، و كيف استقبلت الجزائر حكومة وشعبا وفاته.

بمجيء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الحكم، منح لفرحات عباس جواز سفره، لكن في هذه الظروف كان المرض قد أثر كثيرا على جسمه النحيل خاصة مرض ضيق التنفس (asthme) الذي كان يسبب له مشاكل صحية كبيرة، وهذا المرض بدأه عند إبعاد ابن بلة له إلى ناحية أدرار.[1] زيادة إلى مرض السرطان والذي كان سببا في وفاته، كيف واجه فرحات عباس مرضه ؟

لم يكن يعطي اهتماما كبيرا لمرضه، وكانت زوجته تراقب صحته دائما إلى جانب أفراد عائلته من القيام بإجراء التحاليل ومراقبة تطور المرض، في هذه الظروف الصعبة تفرغ فرحات عباس لكتابة مذكراته، ولم يكن يهتم بأي شيء سوى بالكتابة، والابتعاد نهائيا عن السياسة ومشاكلها، وقبيل ذلك (نهاية 1978) حاول بعض الأشخاص توريطه في قضية "رأس سيغلي"*[2]، ترفع فرحات عباس عن هذه التهم لأنه ليس من طبعه، ولا من أخلاقه اللجوء للعنف.

تمكن من إعادة إصدار كتابه الشاب الجزائري سنة 1981، وتأليف كتابين آخرين هما كتاب "تشريح حرب" سنة 1980، و "الاستقلال المصادر" سنة 1984، وطبعت كتبه بفرنسا، وقد أرسل فرحات عباس كتابه الاستقلال المصادر مع رسالة إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، يطلب منه السماح له بنشر كتابه

---

[1] Benjamin Stora et Zakya Daoud: op-cit, p 394.

*- اتهمه مدبر هذه العملية الدنيئة (محمد بن يحي) الذي أبعده بومدين من الحكم، فأثناء مرض هذا الأخير قام هذا الشخص بالتعاون مع المخابرات العسكرية المغربية بجلب طائرة عسكرية محملة بالأسلحة الخفيفة، وأفرغت حمولتها في رأس سيغلي، في منطقة القبايل الكبرى الغابية بولاية بجاية، ولما اكتشف أمر هذا الشخص اتهم فرحات عباس بأنه وراء هذه الأحداث، ولكن محاكمة محمد بن يحي في المحكمة العسكرية بالبليدة سنة 1982 على جريمته لم يستطع أن يثبت تورط فرحات عباس، كان محمد بن يحي يتصل أحيانا بفرحات عباس في منزله، وقبيل هذه العملية الدنيئة طلب من فرحات عباس أن يقدم له مساعدة من أصدقائه المغاربة، من أجل تمكينه من الإقامة في المغرب، فكتب له فرحات عباس رسالة طلب فيها من بعض أصدقائه تقديم المساعدة لهذا الشخص فاتخذ من هذه الرسالة دليلا لاتهام فرحات عباس، ولكن المحكمة لم تجد ذلك مبررا لاتهام فرحات عباس.

(اعتبر فرحات عباس تلك العملية من تدبير الأمن العسكري الجزائري من أجل مراقبة منطقة القبايل.) **(فرحات عباس، مقابلة شخصية مقر مسكنه بفيلا سعيد القبة القديمة الجزائر العاصمة، يوم الجمعة 5 جوان 1981)**

[2] -ibid. p p 384-385.

في الجزائر لكنه لم يتلق أي رد، لأن ما جاء في هذا الكتاب كان قاسيا على الجزائر في تلك الفترة لأنه انتقد بشدة النظام الجزائري.

في 30 أكتوبر 1984 قلده وزير المجاهدين الذي انتقل إلى منزله بالقبة وسام الأثير. وهو أعلى في هذه الفترة كان المرض قد أخذ منه مأخذا جديا خاصة السرطان وتوفي صباح يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 1985 في منزله وقد أذاع تلفزيون الجزائر في نشرة الثامنة نبأ وفاة فرحات عباس.ويوم 25 ديسمبر كتبت جريدتي الشعب والمجاهد بضعة أسطر في زاوية جانبية من صفحتيها الأولى خبر وفاته . ولم يعلن الحداد في الجزائر، وكذلك لم تتوقف الإذاعة الوطنية المرئية والسمعية عن بث الأغاني يوم وفاته .

وفي يوم 25 ديسمبر 1985 نقل جثمانه وهو مغطى بالعلم الوطني إلى مسجد القبة، حيث أقيمت عليه صلاة الجنازة، ومنه نقل إلى مقبرة العالية حيث دفن في مربع الشهداء، وحضر جنازته وفدا رسميا من أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ووزير المجاهدين، ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، والأمين العام لوزارة المجاهدين، وقدمت فرقة من الجيش الوطني الشعبي التحية الشرفية لجثمانه، وجمع غفير من المواطنين الذين جاؤوا من عدة جهات من الوطن لتوديعه، لكن معظمهم وصل متأخرا لأن الوقت كان ضيقا بين إعلان الوفاة وتشييع الجنازة.

أما كلمة التأبين فقد ألقاها علي شنتير رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وقد أشاد فيها بنضال الراحل فرحات عباس. رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جنانه.

وقد كتب عنه الصحافي الفرنسي "جان لاكوتير" الذي رافقه طويلا منذ انضمامه إلى الثورة وانتقاله إلى القاهرة، في جريدة " لومند " الفرنسية مقالا ومما جاء فيه: " سوف ننصف حتما هذا الرجل الشريف، الذي عاش كمواطن لا يملك أي ضغينة لأحد."[1]

[1]- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص ص 232-233.

المبحث الرابع

صدى وفاة الحبيب بورقيبة

بعد عزل الحبيب بورقيبة من السلطة يوم 7 نوفمبر 1987م أعلن الرئيس الجديد زين العابدين عن بداية عهد جديد، أو عهد ما بعد بورقيبة فقد أصدرت مجموعة من الأطباء[*] بأمر من الوكيل العام للجمهورية تقريرا طبيا أكد حالة العجز التي أصبح عليها الحبيب بورقيبة، وبالتالي مرت رئاسة الجمهورية التونسية آليا إلى الوزير الأول حسب ما نص عليه الدستور، وقد استقبل التونسيون ذلك النبأ بانشراح صدروهم ونزلوا إلى الشوارع بالآلاف للتعبير عن فرحهم متوسمين في التغيير أن ينقذ تونس مما آلت إليه من أوضاع صعبة خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وقد أرسل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد تهانيه للرئيس التونسي بن علي.[1]

بعد ثلاثين سنة من حكم الحبيب بورقيبة المتميز بالاستبداد والطغيان عزل من الحكم، وبذلك يكون قد مات وإن ظل متئكا على عصاه وماضيه كتمثال غيرت الظروف الجوية لونه وشوهت صورته، ولم تظهر أية صورة له على شاشة التلفزيون التونسي إلا في أفريل 1989م بمناسبة إجراء أول انتخابات رئاسية حيث صرح قائلا: "**قررت أن أنتخب ابني بن علي.**" ظهر على شاشة التلفزيون وهو ممد على أريكة ويتكلم بصعوبة.[2] أما فرحات عباس فلم ينتظر لكي يخرج من التاريخ من بابه الضيق، وإنما فضل الخروج من بابه الواسع، قبل أن يطرد فقد استقرأ الواقع وعرف قدره والمثل يقول "عاش من عرف قدره."

وتكفلت الدولة التونسية برعايته إلى آخر حياته التي انتهت يوم 6 أفريل 2000م بمدينة المنستير بمسقط رأسه عن عمر يناهز 97عام،[3] بعد أن تدهورت صحته خلال الأسابيع القليلة الماضية، حيث تم نقله قبل أسبوعين من وفاته إلى المستشفى العسكري بتونس لتلقي العلاج، وفيه توفي، منهيا بذلك قرنا كاملا من الجدل والرضا والغضب حول ما قام به خلال مرحلة الحركة الوطنية، وخلال مرحلة الاستقلال وذلك من خلال الأزمات التي واجهته والقوانين التي سنها، والصراعات التي أثارها والزوابع التي زرعها.

---

[*]- انظر: **ملحق الوثائق رقم: 14**

[1]- la Presse 8 Novembre 1987.

[2]- الصافي سعيد: المصدر السابق، ص 26.

[3]- جريدة الصباح 7 أفريل 2000.

وقد أعلن الحداد في تونس لمدة 7 أيام، وخصص له التلفزيون التونسي والإذاعة والجرائد برامج خاصة لإبراز المحطات الهامة في حياته ونضاله، فجريدة الحرية خصصت صفحاتها الثلاثة الأولى لمسار نضاله، تحت عنوان: محطات بارزة في حياة وكفاح الفقيد. [1]

ودفن الحبيب بورقيبة في مقبرة "روضة بورقيبة" بالمنستير مع أفراد عائلته في القبر الذي أعده لنفسه منذ نهاية السبعينات وأشرف بنفسه على بنائه.

أقامت له الدولة التونسية جنازة وطنية حضرها رؤساء دول عرب منهم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ورؤساء أوروبيون.

[1]- جريدة الحرية 7 أفريل 2000.

خلاصة الفصل

نالت تونس والجزائر استقلالهما بعد مرحلة طويلة من الكفاح المزدوج السياسي والمسلح، لكننا وجدنا اختلافات كبيرة في المشاكل الموروثة عن الاستعمار التي عرفها البلدان غداة الاستقلال فبالنسبة لتونس كانت مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقل حدة من مشاكل الجزائر الموروثة عن نظام استعماري استيطاني وثورة طويلة ومريرة قدم فيها الشعب الجزائري تضحيات جسام من أجل انتزاع حريته واستقلال وطنه، لذلك كانت مهام الحبيب بورقيبة غداة استقلال تونس سهلة مقارنة مع مهام فرحات عباس حيث كادت الجزائر أن تقع في حرب أهلية بسبب الصراع على السلطة، وبعد هدوء أوضاع الجزائر وانتخاب فرحات عباس لرئاسة المجلس التأسيسي الوطني، وجد صعوبات كثيرة لتمرير مشروعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد اختارت السلطة التنفيذية نظاما اشتراكيا لينينيا حسب رأي فرحات عباس الذي كان يفضل الاشتراكية الإنسانية التي تستمد أسسها المرجعية من الديانة الإسلامية وعادات وتقاليد الشعب الجزائري أي اشتراكية نابعة من الموروث السيوسيو-ثقافي للمجتمع الجزائري ففي نظره هي الأصلح،داعيا إلى احترام كرامة الإنسان والدين الإسلامي والديمقراطية المبنية على أساس متين يقوم على فصل السلطات الثلاث عن بعضها، لذلك لم يستطع تحقيق رغبته في بناء دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية حسب تصوره، وأمام زيادة ضغوط السلطة التنفيذية على الهيئة التشريعية وسلبها مهامها فضل أن يقدم استقالته على أن يتورط في تدعيم نظام لا يتماشى مع مبادئه، بينما الحبيب بورقيبة كانت له فرص أكثر بكثير من فرحات عباس في الإعلان عن مشروعه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بكل حرية،لأنه استطاع أن يجني ثمار كفاحه السياسي وأن يفرض نفسه رئيسا للجمهورية التونسية، فمنصبه مكنه من الإعلان عن مشاريعه السياسية والاجتماعية وحتى الإصلاحية وفرضها بقوة القانون على المجتمع التونسي بعد إبعاد العناصر المعارضة له، وأن يلغي التعددية الحزبية ويصبح رئيسا لكل السلطات العليا، من رئاسة الجمهورية ونيابة رئاستها ورئيس الحزب الدستوري .. وأصدر دستورا منحه صلاحيات واسعة مكنته من فرض آرائه وتوجهاته واستبداده على تونس، واضعا بذلك حدا للمفاهيم الديمقراطية التي استمدها من ديمقراطية فرنسا ودافع عنها خلال مرحلة الحركة الوطنية .

خاتمة الرسالة

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة المعمقة موضوع فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراســة تاريخية وفكرية مقارنة، ويمكننا القول أن نضالهما كــان نتيجة لسياسة الاستعمار الفرنسي لكلا البلدين (الجزائر وتونس)، هذا مــن جهة ومن جهة أخرى نتيجة تخلف مجتمعيهما وقساوة الموروث السوسيو-ثقافي الذي فرض ثقله على بلديهما وأخرى عن مواكبة العصر ومن الخطأ أن ننظر لفرحات والحبيب بورقيبة كشخصيتين مستقلتين عن ثقافة مجتمعيهما فهما نتاج ثقافة وفلسفة بلديهما فقد عمل في إنضاج فكريهما الزمان والمكان والحالة السياسية والإقتصادية والإجتماعية و الثقافية التي فرضها الماضي على وطنيهما وزاد الإستعمار الفرنسي بسياسته التعسفية الاستغلالية تلك الأوضاع أكثر تعاسة وتخلفا، ففرحات عباس والحبيب بورقيبة نشآ في بيئة تقليدية متواضعة عانت من الخصاصة والتخلف والجهل، وهما شخصيتان ساهمت كذلك المدرسة الفرنسية في تكوينهما ومنحتهما الثقافة الفرنسية بكل ما تحمله من علوم وفلسفة تنورية وأفكار ليبرالية ديمقراطية، حيث شربا من ينابع فلسفة الأنوار الفرنسية، ومن مبادئ الثورة الفرنسية (1789م)، هذا من جهة، زمن جهة أخرى فهما شخصيتان لا يمكن قلعهما من ثقافة مجتمعيهما التقليدي الذي نشآ وترعرعا بين أخضانه، وهنا نجد قواسم سوسيو-ثقافية مشتركة بين فرحات عباس والحبيب بورقيبة، ارتباط فكريهما بفكر مجتمعيهما التقليدي بحكم تكوينهما الأسري والاجتماعي الرافض لأي ثقافة دخلية على ثقافته التقليدية التي تمثل عند أغلبية المجتمعين الجزائري والتونسي يقينيات مطلقة لا تقبل النقاش أو النبش فيها، فمن الصعوبة اقتلاع الأفكار القديمة -القروسطية- من عقلية المجتمعات العربية المتخلفة اقتلاعا نهائيا فهذا يحتاج إلى جهد كبير، وهذا ما حاول فرحات عباس والحبيب بورقيبة تغيره، فقد ناضل كلاهما على جبهتين، الجبهة الأولى تتمثل في تحرير شعبيهما من الاستعمار الفرنسي، والجبهة الثانية تتمثل في تغيير الموروث السوسيو-ثقافي لمجتمعيهما والارتقاء به إلة عصر الحداثة بكل ما يحمله هذا المفهوم من أفكار تحريرية وإنسانية وعلمية.

نستطيع القول أن ثقافة فرحات عباس والحبيب بورقيبة هي ثقافة مزدوجة، ثقافة تقليدية وثقافة عصرية، أي أنهما جمعا بين الأصالة والمعاصرة، لكن انبهارهما بالمعاصرة كان طاغيا على فكريهما إلى

درجة كبيرة، ومع ذلك لم يقطعا التواصل مع ثقافة مجتمعيهما التقليدي كل حسب رؤيته لتلك الثقافة ففرحات عباس خلال مرحلته الأولى من النضال رأى أن لا مخرج للشعب الجزائري من وضعيته التي وضعه فيها الاستعمار، وثقافة مجتمعه التقليدية إلا عن طريق حل واحد وهو الاندماج في المجتمع الفرنسي مع احتفاظه بأحواله الشخصية الإسلامية، وهنا نجد فرحات عباس لا يلغي الموروث السوسيو-ثقافي لشعبه ولكنه غيره غير كاف للتحرر واللحاق بمصاف الدول المتطورة.

أما نظرة الحبيب بورقيبة لمشاكل وطنه من استعمار بغيض وتخلف سوسيو-ثقافي فإنه وقف معارضا للتجنس ومدافعا عن القيم الوطنية التونسية، ولم ينادي يوما بالمواطنة الفرنسية للتونسيينن وهذا راجع بدون شك إلى ثقافة الحبيب بورقيبة المزدوجة العربية والفرنسية، فالحماية الفرنسية على تونس لم تلغ التعليم العربي الإسلامي فيها، فالسياسة الفرنسية الاستعمارية في كل من البلدين كانت مختلفة تمام الاختلاف في بعض المجالات وخاصة في المجال الثقافي، كما شرحنا ذلك في متن الأطروحة.

وهكذا يمكننا أن نستخلص نتائج هما من خلال هذه الدراسة وهي كما يلي:

أولا: إن فرنسا لم تحتل الجزائر وتونس بفضل ثقافتها وصناعتها ودينها، ولكن بسبب تفوقها العسكري وسياستها التوسعية المبنية على القهر والاستغلال وإذلال الآخر وجعله في خدمة الفرنسيين، فالشعبان الجزائري والتونسي لم يكونا بحاجة إلى فرنسا ولا إلى ثقافتها وحضارتها خلال مرحلة الاستعمار الأولى، لأنهما كانا مجتمعين تقليدين منغلقين، وبالتالي فإن فرنسا الاستعمارية هي التي كانت بحاجة إليهما لتحقيق أهدافها الاستعمارية.

ثانيا: تميزت السياسية الفرنسية الاستعمارية في كل من الجزائر وتونس بالخبث والغدر واحتقار الآخر -المغلوب- مستعملة كل الوسائل من أجل استغلال الأرض والإنسان لصالح فئة قليلة من المستوطنيين أي جعل الأكثرية الشرعية في خدمة أقلية غير شرعية، لا عن طريق الإقناع أو العدالة، ولكن عن طريق استعمال القوة غير المشروعة، وهذا ما لم يتقبله الشعبان الجزائري والتونسي طوال مرحلة الاستعمار الفرنسي لبلديهما، وإنما فرض عليها بقوة الحديد والنار.

ثالثا: إن السياسة الاستعمارية في الجزائر وتونس قد واجهت مقاومة مسلحة استمرت إلى مطالع القرن العشرين، ولكنها لم تستطع تحرير الجزائر وتونس من استعمار فرنسي متطور عسكري وتكنولوجي، ويرفض احترام الآخر مستعملا عساكره وأسلحته وقوانينه الجائرة لاستغلال المغلوبين، ولا يتردد في ارتكاب جرائم إنسانية لتحقيق أغراضه، وقد تمكن عن طريق همجيته من اسكات المقاومات الشعبية المسلحة في كلا البلدين.

رابعا: مع مطالع القرن العشرين إلى بداية الثورتين المسلحتين في كل من تونس والجزائر ظهرت مرحلة جديدة من مراحل المقاومة الوطنية الجزائرية والتونسية، هي مرحلة المقاومة السياسية والتي تسمى في أدبيات الجزائر وتونس بـــ "مرحلة الحركة الوطنية"، خلال هذه المرحلة برز فرحات عباس والحبيب بورقيبة كمناضلين من أجل قضيتهما الوطنية، وقد بدأ كلاهما نضاله السياسي بكتابة مقالات سياسية في الصحف الوطنية لبلديهما.

كانت أفكار فرحات عباس في الثلاثينات من القرن العشرين تعبر إلى حد كبير عن درجة التشويه التي مارسها الاستعمار الفرنسي بجميع وسائله اللاشرعية واللأخلاقية في نفس الوقت، كل هذا جعل فرحات عباس يبحث عن وطنه لمجتمعه داخل العائلة الفرنسية، وهذا دليل قاطع على أن الاستعمار الفرنسي عمل على تشويه الشخصية الوطنية بكل ما تحمله من مقومات تاريخية من دين ولغة وعادات وتقاليد واعتزاز بوجودها فقد أدخل عن طريق مدارسه الاستعمارية ومفكريه من مؤرخين وسوسيولوجيين وغيرهم عملية هدم الثقافة الوطنية، ولكنه من جهة أخرى لم يقم بعملية البناء

أما الحبيب بورقيبة فإن قضية الهدم التي مارسها الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم تعرفها تونس بنفس الدرجة، فقد تركت الحماية الفرنسية الثقافة التونسية التقليدية دون أن تعمل على منعها وإنما حاولت أن تخلق ثقافة منافسة لها عن طريق المدرسة. ولذلك وجدنا الحبيب بورقيبة خلال مراحله الأولى من بداية نضاله السياسي لم يكن يطرح أبدا مشكلة الهوية الوطنية التونسية.

تأثر الرجلان بثقافة واحدة إلى حد الإنبهار، وهي الثقافة الفرنسية، غير أن الفرق الوحيد بينهما، هو أن الحبيب بورقيبة كان يتقن اللغة العربية جيدا، وهذا يعود إلى فضل المدرسة الصادقية عليه التي لم تمنعها فرنسا الاستعمارية من تلقين آداب اللغة العربية والعلوم الشرعية والتاريخ لتلاميذها، غير أن

فرحات عباس كان لا يعرف من اللغة العربية إلا ما قرأه في الكُتاب الذي لم يستمر فيه طويلا، أما العلوم الشرعية فإنه لم يدرسها أبدا، وأما تاريخه الوطني فإنه اطلع عليه من خلال كتابة المؤرخين الأوروبيين وخاصة الفرنسيين، لذلك وجدنا المقالات الأولى التي كتبها فرحات عباس تختلف في مضامينها عن مقالات الحبيب بورقيبة، فالأول كان يدعو إلى المساوة بين الجزائريين والفرنسيين وإلغاء القوانين الاستثنائية، وفتح المدارس أمام الجزائريين، وأما الثاني فإنه كان يدعو لاستقلال تونس على مراحل معينة.

خامسا: إن فرحات عباس قد انطلق في نضاله ومطالبه بالحقوق السياسية والمدنية للجزائريين وإسهامه في الثورة التحريرية الجزائرية من القيم الفرنسية ذاتها، وهي الحرية المساواة الإخاء، في حين أضاف الحبيب وبرقيبة إلى هذه القيم التراث العربي الإسلامي في مجال الحريات الإنسانية وكرامة الإنسان من خلال القرآن الكريم والثقافة العربية.

سادسا: تشابه الرجلان في سياسة المراحل، واحترامهما لفرنسا "الديمقراطية" وكرههما للاستعمار والظلم، ورغبتهما في الوصول إلى الاستقلال بخسائر أقل مما كان في نهج الثوريين، وإن كان فرحات عباس قد أعطى لكل مرحلة من مراحل الحركة الوطنية طابعها الخاص، فقبيل الحرب الكونية الثانية كان يبحث عن وطنه الجزائري داخل المجتمع الفرنسي، أما في مرحلته الثانية من نضاله فقد تمثلت في البحث عن وطن جزائري متحد فدراليا مع فرنسا، ومنتهجا أسلوب "الثورة بواسطة القانون"، وعندما فشلت سياسيته المعتدلة اضطر أمام قيام الثورة الثورة التحريرية الجزائرية وهمجية جيش الاستعمار إلى الإنضمام إلى الثورة التحريرية، أي انتقل من مرحلة البحث عن وطن جزائري خارج فرنسا، ووصل إلى أعلى مراتب القيادة السياسية، وأبلى بلاء حسنا في الدفاع عن القضية الوطنية ترأس المجلس التأسيسي الوطني، ولكنه لم يستطع أن يتنكر لمبادئه الليبرالية الديمقراطية أمام نظام سياسي رافض للرأي الآخر، ففضل تقديم استقالته على السير في نهج يتعارض مع كرامة وحرية الإنسان في نظره.

وأما الحبيب بورقيبة فإن نضاله السياسي كله قد مر بمرحلتين فقط، المرحلة الأولى تميزت بالدفاع عن القضية التونسية خلال مرحلة الحماية الفرنسية على تونس، والمرحلة الثانية متمثلة في بناء

الدولة الوطنية فقد تميزت بسيطرة الحبيب بورقيبة على مقاليد السلطة بيده، ولكن الجدير بالاهتمام والملاحظة أن الحبيب بورقيبة لم يصل إلى أعلى هرم السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، فهو لم يكن سياسيا بل جمع بين السياسة والإصلاح، مع اعتبار نفسه زعيما سياسيا من الدرجة الأولى، ففي اعتقاده أنه يمتلك رؤية سياسية جديدة تقوم على البراغماتية والعقلانية، وتتبتعد عن العواطف والديماغوجية لأنها في نظره لا تبني دولا قوية، أما عن الإسلام فقد أخذ الحبيب بورقيبة معاوله وراح ينبش في الفكر الإسلامي التقليدي، فلم يسلم منهجه "الإصلاحي" لا المرأة ولا المجتمع، حاول الحبيب بورقيبة أن يبني دولته الوطنية بالاعتماد على العلمانية، معتبرا أن الدين الإسلامي بمفهومه التقلـــــــيدي –القروسطي– يقف حجرة عثرة أمام الحداثة، ولذلك نصب نفسه بدون أسلحة تمكنه من خوض الفتوى، وكل هذا في نظرنا بسبب تأثره بالفكر الغربي إلى درجة الانبهار.

وهنا نجد تشابه بين فرحات عباس والحبيب بورقيبة، ففرحات عباس وصل إلى رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية للجمهورية الجزائرية ولرئاسة أول برلمان جزائري بعد استعادة السيادة الوطنية ليس عن طريق المؤمرات والدسائس، ولكنه وصل بفضل سياسته الاعتدالية وقدرته على معاجلة المشاكل والأزمات وفق منظور مبني على العقل والمنطق تماشيا مع ما كان يؤمن به من مثل عليا من أجل بناء دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تخضع للأهواء الشخصية ولا للنزوات الظرفية فالفكر السياسي الذي أمن به فرحات عباس نجده قد تجاوز المجتمعات التقليدية كثيرا، مثله في ذلك مثل الحبيب بورقيبة، ففكرهما استمداه من فلسفة النوار الفرنسية، بينما المجتمعان التونسي والجزائري لم يصلا بعد إلى ما وصل إليه المجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر الميلادي، وهي نتيجة صراع فكري وسياسي وديني وطبقي وإيديولوجي عاشته فرنسا وأوروبا الغربية، فقد حاول كل من فرحات عباس والحبيب بورقيبة نقل فلسفة الأنوار إلى مجتمعيهما ولكن دون أن تكون لها مقدمات، وبالتالي لم يستطع فرحات عباس أن يجد دعما شعبيا لأفكاره الليبرالية الديمقراطية في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال، لذلك استقال من مهامه السياسة، أما الحبيب بورقيبة فإنه مباشرة بعد اعتلائه هرم السلطة السياسية تنكر لمبادئه الديمقراطية التي دافع عنها طوال مرحلة الحركة الوطنية وتركها جانبا، وتماشى مع الفكر السياسي التقليدي الذي يقدس الفرد القائد بكل ما تحمله الكلمة من ميثولوجيات تاريخية، فالحبيب بورقيبة استغل هذا الوضع لصالحه

فارضا نفسه كمجاهد أكبر وكثيرا ما كان يبهره هذا اللقب. أدرك الحبيب بورقيبة خطورة الجيش في الأنظمة السياسية العربية، لذلك نجده قد أبعد الجيش نهائيا عن ممارسة السياسة أو التدخل فيها، وأن التمردات التي عرفتها تونس المستقلة كانت تنطلق دائما من وزارة الداخلية، وليس من وزراة الدفاع، فالحبيب بورقيبة، نفسه هو الذي كان يقود الحركات الانقلابية ضد الحكوماته، حين يتأكد أن هذه الحكومة غير مرغوب فيها شعبيا، فحكومة القصبة لم تكن بيدها قواعد اللعبة السياسية، وإنما كانت بيد قصر قرطاج الخاضع لنفوذ وسيطرة الحبيب بورقيبة، فقد تغلبت عليه أثناء ممارسته السلطة الأنانية وإقصاء الآخر واستعمال العنف ضد المعارضة، أما فرحات عباس فإنه أراد أن يمارس السلطة التشريعية من خلال مقارعة الحجة والبحث عن وجه الصواب في كل مسألة تخص الجزائر، أراد أن يبني جزائر ديمقراطية ليبرالية.

سابعا: آمن فرحات عباس ودافع عن القيم الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وكرامته وحرية المعتقد ومشروعية الاختلاف في الرأي، والتعددية السياسية والفكرية، فالأمة التي لا تحترم في نظره هذه القيم الإنسانية لا يمكن لها أن تتحرر من تخلفها، أو أن تجد حلولا لمشاكلها، فالسياسة عنده أخلاق وقيم، فعندما وجد أن النظام السياسي الجزائري لا يحترم هذه القيم فضل العزلة السياسية.

ثامنا: استورد فرحات عباس والحبيب بورقيبة ثقافتهما العصرية من المدرسة الفرنسية، وأرادا غرسها في تربة غير قابلة للإنباتها، فالتربة لا يمكن استرادها من فلسفة الأنوار أو من مبادئ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، إن تهيئة التربة يتطلب جهودا كبيرة من المختصين، وإعادة قراءة تاريخنا السوسيو-ثقافي والسياسي قراءة تحليلية نقذية، هي التي تمكننا من إصلاح تربتنا وزراعتها حيث تستطيع أن تحمل مبادئ العلم المعاصر وفلسفته وروحه الديمقراطية وتسامحه، وأما رفضهما للإستعمار وسياسته فإن فرحات عباس والحبيب بورقيبة لم يأتيا بشيء جديد عن مجتمعيهما، فالموروث السوسيو-ثقافي المغاربي رفض الاستعمار منذ القديم، فرفضهما له ومقاومته هو امتداد تاريخي ضارب جذوه في أعماق التاريخ المغاربي، أما دعوتهما للعدالة الاجتماعية فهي الأخرى نابعة من مبادئ الدين الإسلامي التي تجذرت في الوعي الجمعي للشعبين الجزائري والتونسي، إن اشكالية فكريهما تتمثل في الهوة بين ثقافة

شعبيهما التقليدي –ثقافة الماضي والحاضر– وبين ثقافة الفكر المعاصر الذي كان ينظر إليه في مجتمعيهما على أنه فكر غربي مطبوع بطابع الاستعمار والإلحاد، فالمجتمعان الجزائري والتونسي وظفا موروثهما السوسيو–ثقافي كسلاح إيديولوجي من أجل المقاومة والتحرر من الاستعمار الخارجي وتأكيد الذات والمحافظة على شخصيتهما، أما مفاهيم كرامة الإنسان وحقوق المواطن والديمقراطية والفصل بين السلطات، فإن هذه المفاهيم لم يتقبلها المجتمع الجزائري والتونسي باستثناء بعض النخبة السياسية أثناء نضالهما خلال مرحلة الحركة الوطنية، فكانت تواجه الاستعمار وفرنسا بأفكارها الإنسانية.

بعد استقلال تونس تراجع الحبيب بورقيبة عن كل أفكاره الديمقراطية، ومارس السلطة المطلقة وهذا تماشيا مع الفكر السياسي التونسي التقليدي الذي يقدس الفرد القائد، وحاول أن يغير تدريجيا الموروث الثقافي عن طريق إصلاح احتماعي وتعليمي، هل كان الحبيب بورقيبة يؤسس بذلك تهيئة التربة لغرس الديمقراطية الليبرالية؟

أما فرحات عباس فإن الأفكار الديمقراطية وفلسفة الأنوار الفرنسية قد أصبحت جزءا لا ينفصل عن شخصيته، واجه الاستعمار بتلك الأفكار، وكشف تناقض فرنسا وخبثها الاستعماري وخيانتها لمبادئها الإنسانية، ولكن بعد استعادة السيادة الوطنية ورئاسته للمجلس التأسيسي الوطني ألح بشدة على ضرورة زرع بذور الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن ولكن أرض الجزائر لم تكن هي الأخرى مهيأة لتلك البذور إطلاقا، فكان نداؤه بلا صدى، اضطر إلى الانسحاب، صارخا بأعلى صوته أن الطريق السياسي الذي انتهجته الجزائر لا يؤدي إلى بناء دولة ديمقراطية اجتماعية، وإنما يشجع على التهافت على السلطة والمال العام وتدبير المؤمرات، وتشجيع الجهوية الضيقة، ففكر فرحات عباس بعد استعادة السيادة الوطنية كان سابقا لأوانه فهو نيجة دون مقدمات.

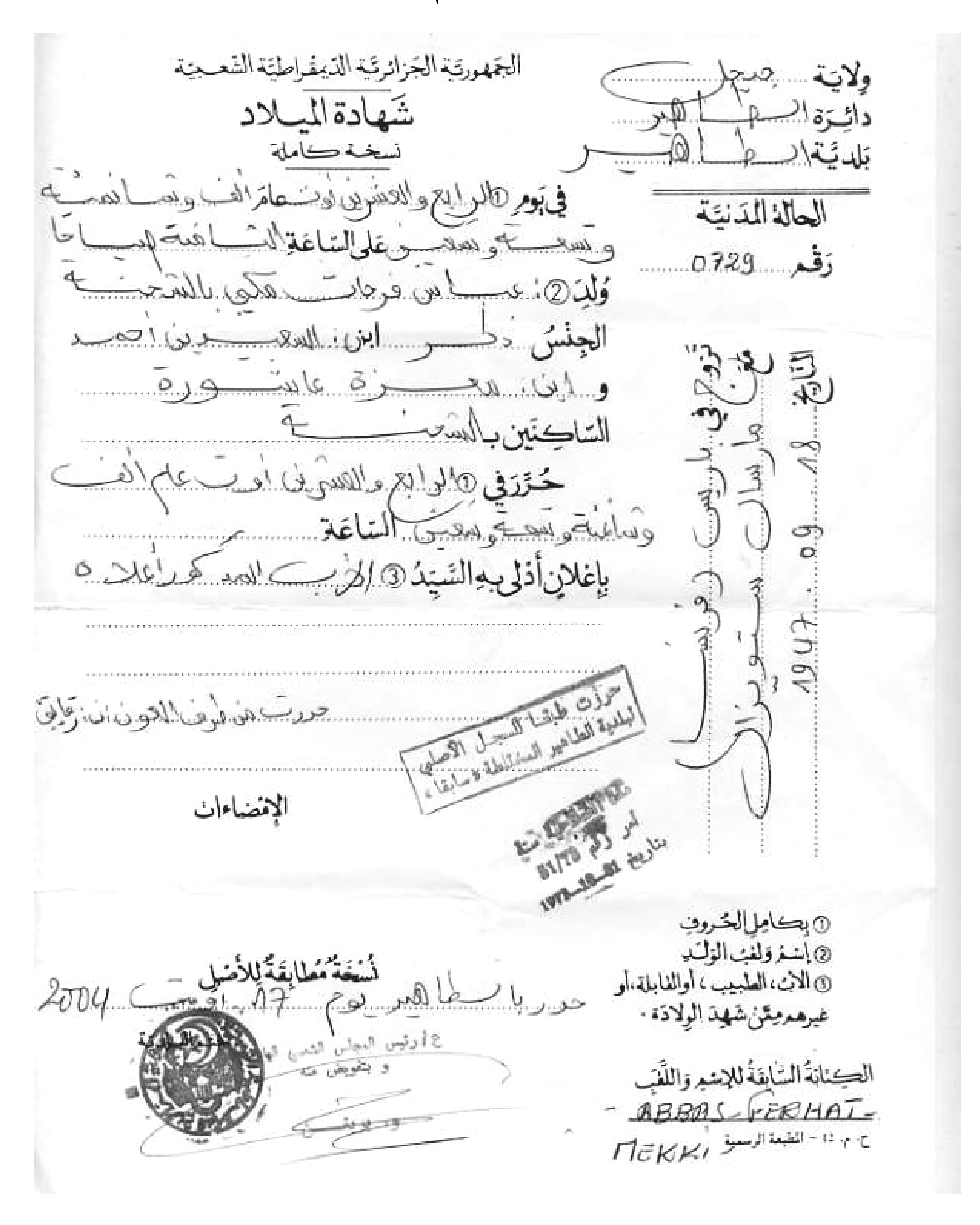
انسحب فرحات عباس من الساحة السياسية الوطنية، وعاش حتى هرم وأصابه العجز والمرض، ولكن لم يعرف عنه أنه شتم وطنه أو عمل على تدبير المؤامرات والدسائس للإطاحة بالنظام السياسي

الذي كان يرفضه، وإنما قضى مترجمتا حايته ثابث النفس شامخ الرأس، معتبرا أن كل ما قدمه للجزائر كان بهدف إرضاء الله وخدمة الشعب الجزائري لا غير.

أما الحبيب بورقيبة فإنه تصرف أثناء ممارسته للسلطة كحاكم مطلق، لم يحاول تقديم النتائج على المقدمات، تشبت بالسلطة إلى أن أصبح غير قادر وعاجز على الوقوف على قدميه، وبسبب ذلك كان خروجه من التاريخ غير لائق بتضحياته وثقافته وعبقريته السياسية.

الملاحق

ملحق رقم: 01



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية جيجل

دائرة الطاهير

بلدية الطاهير

شهادة الميلاد

نسخة كاملة

الحالة المدنية

رقم 0729

في يوم ① الرابع والعشرين اوت عام ألف وثمانمئة وتسعة وسبعين على الساعة الثامنة صباحا

وُلِدَ ② عباس فرحات مكي بالشحنة

الجنس ذكر ابن: السعيد بن أحمد

و ابنة: معزة عاشورة

الساكنين بالشحنة

حُرِّرَ في ① الرابع والعشرين اوت عام ألف وثمانمئة وتسعة وسبعين الساعة

بإعلان أدلى به السيد ③ الأب المذكور أعلاه

حررت من طرف المكون انه رقابي

حررت طبقا للسجل الأصلي لبلدية الطاهير المختلطة «سابقا»

أمر رقم 61/75 بتاريخ 1975-10-01

الإمضاءات

① بكامل الحروف

② إسم ولقب الولد

③ الأب، الطبيب، أو القابلة، أو غيرهم ممن شهد الولادة.

نُسخة مُطابقة للأصل

حرر بالطاهير يوم 17 جويلية 2004

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي و بتفويض منه

الكتابة السابقة للاسم واللقب

ABBAS-FERHAT-MEKKI

ح م 14 – المطبعة الرسمية

ملحق رقم: 02

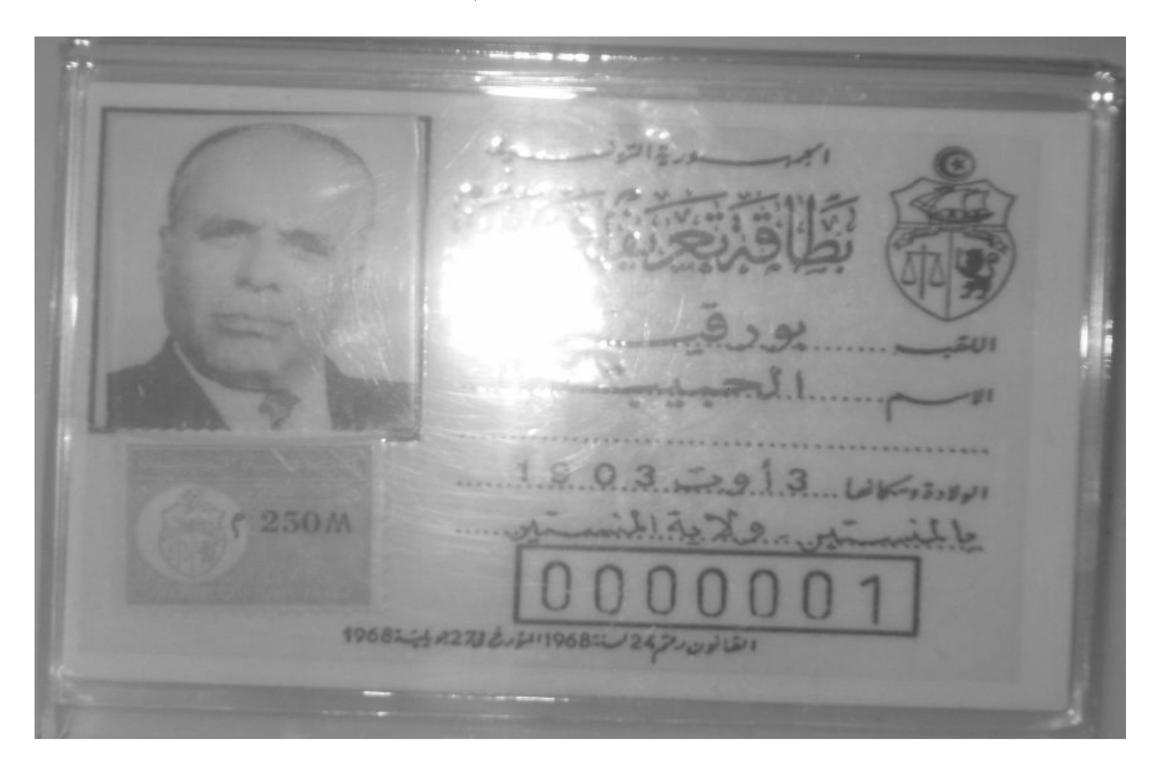


الصورة تمثل: بقايا آثار المنزل الذي ولد فيه فرحات عباس بتاريخ 24 أوت 1899م بمنطقة بوعفرون (أحجار الميس)، حاليا هذه المنطقة تابعة لبلدية أوجانة دائرة الطاهير ولاية جيجل. (*لم يبق من منزله إلا هذا الحائط الذي يظهر في الصورة*)

أخذت هذه الصورة يوم: 5 أفريل 2004

(تصوير: صاحب البحث)

ملحق رقم: 03


الجمهورية التونسية
بطاقة تعريف
اللقب ...... بورقيـ
الاسم ...... الحبيـ
الولادة ومكانها ...... 3 أوت 1903
بالمنستير ولاية المنستير
0000001
القانون رقم 24 لسنة 1968 المؤرخ في 2 جويلية 1968
250M م

ملحق رقم: 04



أخذت هذه الصورة يوم 3 نوفمبر 2008.

(تصوير: صاحب البحث)

ملحق رقم: 05

— 2 —

Signalement
Description

Taille : 1m65
Height

Couleur des yeux : g. V.
Colour of eyes

Couleur des cheveux : n
Colour of hair

Signes particuliers : /
Special marks

Accompagné de 0 enfants:
Accompanied by children

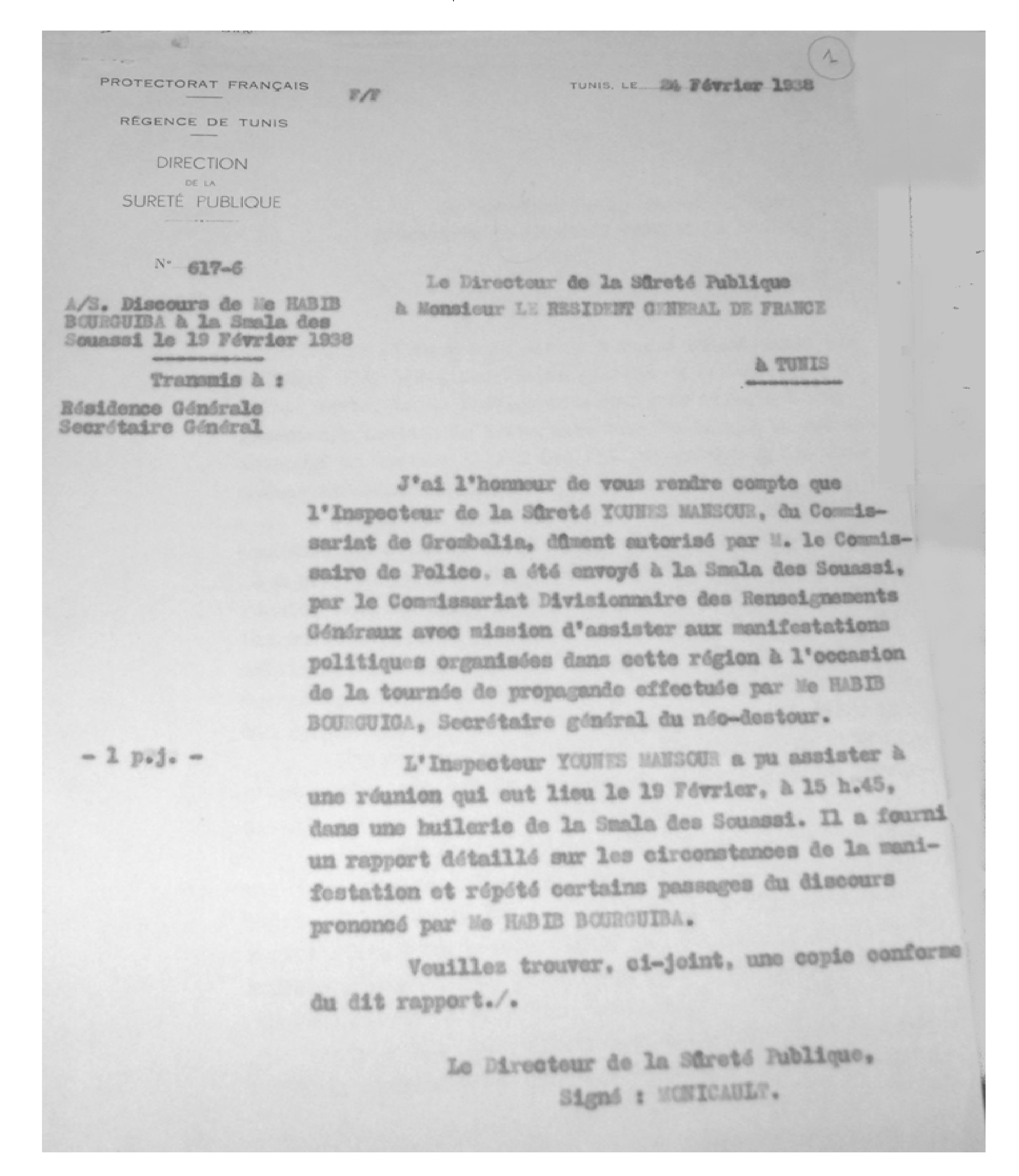
Nom Surname	Prénoms Christian names	Date de naissance Date of birth

— 3 —

Photographie du titulaire et, le cas échéant, photographies des enfants qui l'accompagnent.
Photograph of the bearer (and of children if any)

Signature du titulaire
Signature of bearer

ملحق رقم: 06



PROTECTORAT FRANÇAIS

RÉGENCE DE TUNIS

DIRECTION DE LA SURETÉ PUBLIQUE

F/T

TUNIS, LE 24 Février 1938

N° 617-6

A/S. Discours de Me HABIB BOURGUIBA à la Smala des Souassi le 19 Février 1938

Transmis à :
Résidence Générale
Secrétaire Général

Le Directeur de la Sûreté Publique
à Monsieur LE RESIDENT GENERAL DE FRANCE

à TUNIS

J'ai l'honneur de vous rendre compte que l'Inspecteur de la Sûreté YOUNES MANSOUR, du Commissariat de Grombalia, dûment autorisé par M. le Commissaire de Police, a été envoyé à la Smala des Souassi, par le Commissariat Divisionnaire des Renseignements Généraux avec mission d'assister aux manifestations politiques organisées dans cette région à l'occasion de la tournée de propagande effectuée par Me HABIB BOURGUIBA, Secrétaire général du néo-destour.

- 1 p.j. -

L'Inspecteur YOUNES MANSOUR a pu assister à une réunion qui eut lieu le 19 Février, à 15 h.45, dans une huilerie de la Smala des Souassi. Il a fourni un rapport détaillé sur les circonstances de la manifestation et répété certains passages du discours prononcé par Me HABIB BOURGUIBA.

Veuillez trouver, ci-joint, une copie conforme du dit rapport./.

Le Directeur de la Sûreté Publique,
Signé : MONICAULT.

المصدر:

A.N.T, serie mouvement national, (**<u>Notes et rapport relatif à la Tourné de propagande effectueé par Bouguiba dans le Sahel et le cap Bon, avant les incidents d' Avrile 1938</u>**), carton, 38, dossier, 1

ملحق رقم: 07

P R O J E T   D E   R E F O R M E S

faisant suite au Manifeste du Peuple Algérien Musulman du 10 Février

présenté

par les Délégués Financiers Arabes et Kabyles

le 26 Mai 1943

Exposé des Motifs

Lors de la remise du Manifeste du Peuple Algérien aux Représentants de la France, le 31 Mars 1943, Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie a demandé aux Elus Musulmans de compléter, par des propositions concrètes, leurs revendications, dont il acceptait, d'ores et déjà, le principe.

Les Délégués Financiers Arabes et Kabyles, représentants légaux des populations musulmanes, apportent aujourd'hui ces proprositions, facilement et immédiatement réalisables, dans le cadre des principes qu'ils ont déjà posés, au nom de l'Algérie Musulmane entière, dans le Manifeste du 10 Février.

00
0

L'occupation de l'Algérie par les troupes Anglo-Américaines a placé le pays, en l'absence de tout Gouvernement légal, sous l'autorité d'un GOUVERNEMENT DE FAIT .

Ce Gouvernement, en annulant les lois promulguées par le Gouvernement Français du Maréchal Pétain depuis Juin 1940, en abrogeant le décret Crémieux du 26 Octobre 1870 et en ordonnant la mobilisation générale sur le territoire algérien, s'est donné un pouvoir nettement réformateur, législatif et révolutionnaire.

Il est donc fatalement amené à s'occuper des revendications et des aspirations légitimes des Musulmans Algériens et des réformes que la France leur promet solennellement depuis au moins 50 ans. En abordant ce problème capital et en élaborant des projets d'avenir le Gouvernement du Général Giraud se doit de retenir les réalités historiques et les enseignements du passé.

Au cours des 113 années de colonisation, la question indigène est passée, en Algérie, par différentes phases qu'il convient de rappeler.

Dès le lendemain de la prise d'Alger, la POLITIQUE DE DESTRUCTION ET DE REFOULEMENT de l'indigène a été officiellement envisagée. C'était l'époque où l'on croyait que la société indigène finirait par se fondre au contact des européens comme se fondirent les Peaux-Rouges en Amérique. La résistance des Arabo-Berbères et les protestations généreuses de l'opinion publique en France ont fait abandonner cette monstrueuse destruction .

LA POLITIQUE DU ROYAUME ARABE lui succéda. Cette conception fut vite abandonnée parce qu'elle fermait la porte à l'expropriation des Arabo-Berbères et ne permettait pas la substitution des européens aux indigènes dans la possession du sol.

LA POLITIQUE D'ASSIMILATION, définie par le Sénatus-Consul' de 1865, aussitôt née, resta lettre morte en ce qui concerne les musulmans. Elle ne s'appliqua qu'aux indigènes israélites et fut réalisée par le décret Crémieux en 1870. L'abrogation de ce décret en 1940 et en 1943 a réduit à néant les résultats de cette assimilation.

LA POLITIQUE DE COLLABORATION ET D'ASSOCIATION lui fut substituée. Cette politique se révèle, en dernière analyse, comme une politique de domination et de prépondérance de l'élément français et néo-français, dans l'administration et la direction du pays. La collaboration offerte par le Chancelier Hitler à la France, en 1940, n'est qu'une faible image du système de collaboration appliquée à l'Algérie Musulmane.

En 1900, un fait essentiel allait fixer le système colonial de la France en Algérie. La Métropole accorde à la Colonie son autonomie financière réclamée par les colons aux-mêmes. La loi de 1900 dote l'Algérie d'un BUDGET D'ETAT : L'ETAT ALGERIEN. En 1942, les circonstances créées par la guerre font bénéficier cet Etat Algérien de l'autonomie monétaire.

C'est cette orintation qu'il convient, en toute logique, d'élargir et de démocratiser en l'étendant aux libertés politiques. L'opinion publique française qui s' st opposée à la politique de refoulement des indigènes ne peut tolérer indéfiniment leur évincement de la direction des affaires publiques.

Par ailleurs la participation des musulmans au gouvernement de leur propre pays ne saurait être équitablement subordonnée, comme cela a été fait jusqu'a présent, à leur soumission au statut et au code civil français. Cette soumission, qui paraît normale en France pour l'individu venu de l'extérieur, devient inopérante et arbitraire lorsqu'il s'agit d'un pays lointain, conquis par la force, et d'un peuple, comme le Peuple Algérien, uni par une communauté de race, de civilisation , de moeurs, de langue et de religion. Une longue expérience a démontré que la naturalisation des musulmans algériens pour l'accession

à la qualité de citoyen français heurtait des croyances religieuses et des traditions familiales respectables et qui doivent être respectées. Cette naturalisation n'a d'ailleurs été ni favorisée ni même souhaitée par l'élément colon qui y voyait une atteinte à ses privilèges. Aussi s'est-elle traduite pa r un échec incontestable et définitif.

Il s'agit donc aujourd'hui de rompre avec l'illogisme et l'incohérence du passé. Il suffit, pour cela, de rechercher, dans une Constitution Autonome, la solution du problème de l'émancipation de l'Algérie. Cette constitution donnera à tous les habitants, sans distinctions raciales ou religieuses, les mêmes droits et les mêmes libertés. C'est l'esprit même de toute démocratie véritable: "tout le monde devant être protégé également et au même titre et la loi plaçant tous les individus, à leur naissance, avec les mêmes avantages et les mêmes chances dans la lutte pour la Vie."

Il est établi, des Hommes d'Etat et des Juristes français l'ont proclamé, que la France, nation chrétienne et latine, ne peut accepter dans sa Cité et dans sa Famille, sans compromettre son unité nationale, un Algérien Musulman, tant que ce dernier n'a pas abjuré sa foi religieuse.

Dans ces conditions, il est juste et humain qu'un Algérien Musulman soit, au moins, citoyen de son propre pays. C'est là la plus claire et la plus simple justification de la reconnaissance de la Nation Algérienne réclamée par le Manifeste du 10 Février 1943.

Après une occupation séculaire, le maintien de tout un peuple dans un état de servage économique et d'assujettissement politique apparaît comme contraire aux principes de 1789 qui ont fait la grandeur du Peuple Français. La France ne saurait avoir deux pensées et deux coeurs suivant qu'elle agit dans la Métropole ou dans les Colonies quoiqu'en disent les derniers défenseurs de l'impérialisme colonial.

Il semble, du reste, qu'on peut s'inspirer à cet égard des réalisations de l'Empire Britannique en pays Arabes et des Etats-Unis aux Philippines. L'équilibre et la santé morale de l'Algérie en dépendent.

La France qui assiste à la faillite de tous ses systèmes de politique coloniale appliquée en Algérie jusqu'à ce jour, se doit de rompre avec les erreurs d'hier et d'adopter courageusement des formules neuves et révolutionnaires.

Le Peuple Français a été un actif artisan de la libération en Europe de toutes les minorités nationales, depuis la Grèce jusqu'à la Pologne. Il y a peu de temps l'indépendance de l'Ethiopie a bénéficié de sa sympathie. Il a semé à travers le monde les germes de la liberté et propagé sa foi républicaine et démocratique.

Il est de ceux qui ont fait respecter les droits des gens et de la personnalité humaine.

Ce Peuple ne voudra pas refuser aujourd'hui l'appui de son idéal national au Peuple Algérien Musulman qui veut assurer, par la formation d'un Etat Algérien démocratique et libéral, sa résurrection, son droit à la vie, sa sécurité et sa grandeur.

Le corps expéditionnaire organisé sous le commandement du Général GIRAUD en vue de participer, aux côtés des troupes Anglo-Américaines, à la libération de la France et des Peuples opprimés est composé dans la proportion de 90% de soldats musulmans. C'est donc en réalité l'Algérie Musulmane qui supporte et supportera les plus grans sacrifices. Cette Algérie doit avoir la certitude qu'en versant son sang aux côtés des Alliés, pour la libération du monde, elle contribue, pour le moins et par là même, à sa propre libération.

Pour ces motifs et pour mettre fin aux bruits tendancieux mis en circulation, les Délégués Financiers Arabes et Kabyles demandent, d'une part, la garantie de l'intégrité et de l'unité du territoire algérien, et, d'autre part, la reconnaissance de l'autonomie politique de l'Algérie en tant que nation souveraine, avec droit de regard de la France et assistance militaire des Alliés en cas de conflit.

La formation de cet Etat Algérien n'exclut pas d'ailleurs l'organisation, avec le Maroc et la Tunisie, d'une Fédération d'Etats Nord-Africains ou Union-Nord-Africaine qui apparaît à beaucoup d'esprits comme la meilleure formule d'avenir.

Cela étant, le projet de la constitution de l'Etat Algérien doit être ajourné jusqu'à la fin des hostilités et jusqu'à ce qu'un plébiscite puisse être organisé en toute liberté.

II. Il s'ensuit que les revendications de l'Algérie Musulmane se scindent, à l'heure actuelle, en deux groupes.

TITRE I

<u>Réforme qu'il convient d'ajourner jusqu'à la fin des hostilités.</u>

A la fin des hostilités, l'Algérie sera érigée en ETAT ALGERIEN dotée d'une CONSTITUTION PROPRE qui sera élaborée par une ASSEMBLEE ALGERIENNE CONSTITUTIVE élue au suffrage universel par tous les habitants de l'Algérie.

TITRE II

Réformes que les circonstances actuelles rendent nécessaires et possibles et que le Peuple Algérien demande au Gouvernement Français pour préparer son avenir.

A.)- Participation immédiate et effective des représentants musulmans au Gouvernement et à l'Administration de l'Algérie par:

1°- La transformation du Gouvernement Général en Gouvernement Algérien composé de Ministères, également répartis entre titulaires français et titulaires musulmans.

Les Directions actuelles deviendront Directions de Ministères.

Le Chef de ce Gouvernement sera le Gouverneur Général qui prendra le titre d'Ambassadeur - Haut - Commissaire de France en Algérie.

2°- La représentation égale des français et des musulmans au sein des Assemblées élues et des organismes délibérants: -Conseil Supérieur du Gouvernement, Délégations Financières, Conseils Généraux, Conseils Municipaux, Chambres de Commerce et d'Agriculture, Conseils de Prud'hommes et tous les Offices, Conseils, Comités, Commissions et Syndicats.-

Il sera fait nécessairement appel, pour compléter la représentation musulmane, dans les assemblées aux élus et anciens élus depuis les Délégués Financiers Elites et Notabilités jusqu'aux Représentants des syndicats ouvriers.

3°- L'Administration autonome du Douar dans les Communes Mixtes conformément à la loi municipale de 1884.

La Djemaa et son président deviendront le Conseil Municipal et le Maire du Douar (Raïs-eddouar)

4°- L'accession des musulmans à toutes les fonctions publiques, y compris les fonctions d'autorité, dans les mêmes conditions de recrutement, d'avancement, de traitement et de retraite que les fonctionnaires français.

Reconnaissance du principe de la répartition égale de toutes ces fonctions entre français et musulmans.

5°- L'abrogation de toutes les lois et mesures d'exception et l'application, dans le cadre de la législation Algérienne, du droit commun .

B.)- Egalité devant l'impôt du sang:

1°- Suppression de la conscription indigène et du service militaire dit à "titre indigène"

Mode de recrutement unique. Egalité de solde, d'avancement, de pension, de retraite, d'allocations, accés à tous les grades.

2°- Remise des couleurs de l'Algérie aux Régiments musulmans du corps expéditionnaires. Ces couleurs, associées aux couleurs de la France, ne pourront que relever le moral de nos soldats.

C.)- Réformes économiques et sociales.

1°- Paysannat: création d'un office du Paysannat indigène avec dotation immédiate pour le recasement rapide et réel du paysan musulman.

2°- Main-d'oeuvre: création d'un Ministère du Travail pour l'application des lois sociales au prolétariat agricole, commercial et industriel.

3°- Instruction: suppression de l'enseignement spéc ial aux indigènes. Mise en oeuvre de moyens efficaces pour scolariser le million d'enfants indigènes non inscrits dans les écoles faute de places.

Liberté de l'enseignement de la langue arabe.

4°- Equipement des Douars : réalisation effective de l'habitat, de l'adduction d'eau potable, des voies et moyens de communications (routes, postes, téléphones, télégraphes,) des hopitaux, de l'électrification des campagnes.

5°- Suppression de l'acte de navigation du 2 Avril 1899 qui a instauré le monopole du pavillon.

Ce monopole se traduit par un impôt de l'ordre d'un milliard et demi supporté par les consommateurs algériens, c'est-à-dire en grande majorité par les musulmans.

6°- Suppression du régime de l'économie dirigée et des différents organismes qui s'y rattachent et retour au régime de la liberté.

Ce régime de l'économie dirigée s'est révélé préjudiciable aux intérêts des producteurs, des commerçants et des consommateurs musulmans.

7°- Abrogation de la loi sur la coordination du rail et de la route.

8°- Liberté du culte musulman.

9°- Liberté de la Presse dans les deux langues.

10°- Autorisation de créer à Alger, Oran et Constantine trois journaux musulmans pour informer, guider et traduire l'opinion publique musulmane.

Après deux années de propagande faite dans les milieux musulmans par la Révolution Nationale en faveur de la collaboration avec l'Allemagne et de l'ordre nouveau, ces journaux sont indispensables pour redresser la situation, mener une oeuvre salutaire aux côtés des Alliés et réaliser la défense des intérêts de l'Algérie Musulmane.

00
0

Ces réformes réalisées aujourd'hui conserveront un caractère provisoire, à l'exception du principe énoncé au titre I relatif à la constitution algérienne, jusqu'à la libération de la France.

Elles ont, dans leur ensemble, un caractère purement symbolique. Leur réalisation n'offre aucune difficulté et ne porte aucune entrave à la conduite de la guerre et à l'administration actuelle du pays.

Elles suffisent , par contre, à prouver à l'Algérie que cette guerre est une guerre de libération pour tous et que l'âge de l'impérialisme colonial est terminé.

L'Algérie Musulmane se lèvera alors tout entière, libre et consciente de la noblesse de son sacrifice, pour se battre et mourir aux côtés de la France et des Alliés.

Hommes, femmes et enfants se mobiliseront d'eux-mêmes pour participer au combat gigantesque qui sauvera l'Humanité de toute oppression et de toute domination.

Le Peuple Algérien, riche de huit millions d'âmes, fournira un effort militaire qui étonnera le monde; le soldat algérien sera digne du soldat allié.

Et sur la terre algérienne luira une aurore nouvelle, illuminée par le sang généreux de tous les soldats de la liberté, fraternellement unis dans le sacrifice et dans la Victoire.

ALGER, Le 26 Mai 1943.

Ont signé:

Mr A. SAYAH, Président de la Section Arabe des Délégations Financières
Mr le Dr A. TAMZALI, Président de la Section Kabyle des Délégations Financières.

Les Délégués Financiers:

MM. ABASSA, ABBAS, BACHETARZI, BENALYCHERIF, BEN ALLEL, BEN CHIHA, Dr BENDJELLOUL, BENABYLES, BENTOUNES, CHENTOUF, FOUDIL, GHERSI, GHORAB, KHIAR, Dr LAKHDARI, OURABAH, Me TALEB, TAMZALI Allaoua et TAMZALI Khellil.

Adopté le 25 Juin 1943 par la Commission des Etudes Economiques et Sociales Musulmanes réunie au Gouvernement Général de L'Algérie.

Le Président de la
Sous-Commission des
Etudes Sociales

signé: Dr. Bendjelloul.

P. Pour le Président de la Commission
le Vice-Président

signé: Dr A. Tamzali.

Le Commissaire du Gouvernement
Directeur des Affaires Musulmanes

signé: Berque.

ملحق رقم: 08

ALGER, le 9 Décembre 1943

A Monsieur le Dr TAMZALI

Président de la Section Kabyle
des Délégations Financières

A L G E R

Monsieur le Président,

Pendant mon internement, vous avez remis à Monsieur l[illegible] verneur Général et au nom des Délégués Financiers Indigènes, un[illegible] ration modifiant l'orientation de notre politique algérienne.

Il est établi que cette déclaration a été dictée et [illegible] par la Direction des Affaires Musulmanes, en dehors de tout a[illegible] toute consultation de la population intéressée.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que je la c[illegible] pour ma part, comme nulle et non avenue. Je reste fidèle au [illegible] du 10 Février 1943 et au serment que, comme vous, j'ai pron[illegible]

Quant aux réformes de structures auxquelles votre [illegible]tion fait une si timide allusion, elles ont été discutées [illegible]ies, avec le concours d'un Commissaire du Gouvernement, par la [illegible]ion des Etudes Economiques et Sociales Musulmans, créée à cet [illegible]t à laquelle vous apparteniez.

Vous avez cru devoir revenir aux formules stéri[illegible] passé, source de tous les malheurs qui se sont accumulés sur l'A[illegible] musulmane.

Vous avez pris là, Monsieur le Président, dev[illegible]tre Peuple une responsabilité que je ne puis partager.

La politique de la pseudo-communauté français[illegible] de la fausse assimilation a fait faillite. Elle aura été, depuis [illegible]5, une corde attachée à notre cou pour assurer notre asservissement [illegible] permettre aux colons de nous d[illegible]ernier et de nous exploiter. Elle [illegible]masqué et elle masque un impérialisme honteux que seule l'histoire [illegible]ra juger.

Nous l'avons dénoncée. Nulle menace, nulle [illegible]manoeuvre et nulle défaillance ne sauraient nous l'imposer de nouveau.

Désormais le Peuple Algérien, tout en gardant des liens fraternels avec le Peuple Français, doit faire reconnaître et sauvegarder sa personnalité. Ses moeurs et ses traditions le différencient du peuple métropolitain et cent ans de colonisation égoïste et malcomprise ont fortifié cette distinction.

On peut le regretter. On ne saurait le nier.

L'autonomie politique, corollaire de l'autonomie financière obtenue par les colons eux-mêmes, a rallié toute l'Algérie Musulmane et un grand nombre de Français. Elle est la formule simple et claire de demain.

Deux mois ont passé. La dominatiion et les privilèges de la féodalité terrienne restent entiers. Votre déclaboration, Monsieur le Président, n'aura eu d'autre résultat que celui de vous restituer votre mandat et vous donner quelques nouveaux sièges, comme des bons points à un enfant.

C'est bien peu, si l'on considère qu'à l'heure où nous vivons des Chefs d'Etat, des hommes et des femmes de toutes conditions acceptent l'exil et renoncent à tout pour conquérir et sauvegarder ce bien divin : LA LIBERTE.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'assurance de mes salutations distinguées.

F. ABBAS.

ملحق رقم: 09

بـروتـوكـول الإسـتـقـلال (1956)

في 3 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية على الإعــتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية فأبديتا على هذا النحو عزمها على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولى الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعــترف الحكومــتان بــأن الــتطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية يتمشى مع مقتضــيات العالم العصري ويلاحظان بابتهاج أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة.

وتؤكد اقتناعهما بأنه بإقامة علاقتهما على أساس الإحترام المتبادل والكامل لسيادتيهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلــى إثــر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعــزمهما المشــترك علــى التقدم بعلاقاتهما في نفس روح السلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري وبناء عليه تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك :

أ/ أن المعــاهدة المــبرمة بيــن فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية ؛

ب/ أن أحكــام اتفاقــيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها.

وينجم عن ذلك أيضا :

ج/ مباشــرة تونس لمسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطنــي تونسي في نطاق احترام سيادتيهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ تكافل يكــون محققــا فــي حــرية بين البلدين بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحها فيها مشتركة خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستضــع الإتفاقــيات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في إنشاء الجيش الوطني التونسي.

وستســتأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956
عن فرنسا : (أمضى) كريسيان بينو
عن تونس : (أمضى) الطاهر بن عمار

ملحق رقم: 10



LA REVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

1.416ème jour de la Révolution
1er jour de la République

EL MOUDJAHID

Organe Central du Front de Libération Nationale Algérienne

19 Sept. 1958
Prix : 20 Francs

Le Gouvernement provisoire de la REPUBLIQUE ALGERIENNE EST CONSTITUE

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN, LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, PAR DELEGATION DE POUVOIRS DU CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (RESOLUTION DU 27 AOUT 1957), A DECIDE LA FORMATION D'UN GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE. IL EN A ARRETE LA COMPOSITION COMME SUIT :

Président du Conseil .... Ferhat ABBAS
Vice-Président du Conseil, Ministre des Forces Armées .... Belkacem KRIM
Vice-Président du Conseil .... Mohamed BEN BELLA
Ministres d'Etat .... H. Ait AHMED, Rabah BITAT, Mohamed BOUDIAF, Mohamed KHIDER

أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
- الجالسون من اليمين إلى اليسار: أحمد توفيق مدني - الدكتور محمد أمين الدباغين - الرئيس فرحات عباس - السيد كريم بلقاسم - الدكتور أحمد فرنسيس،
الواقفون من اليمين إلى اليسار: عبد الله بن طوبال - عبد الحفيظ بوصوف - ابن يوسف بن خدة - عبد الحميد مهري - محمد الشريف - محمد يزيد.

ملحق رقم: 11

« CHAQUE ALGERIEN RESSENT TOUT L'HONNEUR ET LA FIERTE D'APPARTENIR A LA NATION ALGERIENNE »

Le 16 Décembre à 13 heures, le Président Ferhat Abbas a lancé l'appel suivant au peuple algérien

Algériens ! Algériennes !

Ce qui s'est passé et se passe encore à Alger et dans les principales villes d'Algérie, soulève d'abord la colère et l'indignation. Que de tels crimes, froidement exécutés sur un peuple désarmé, soient possibles à notre époque, voilà qui démontre que l'ère de la barbarie n'est pas close. Il est vain de dénaturer les faits. La France dirige contre le peuple algérien une entreprise d'extermination et fait dans notre pays une guerre de race.

C'est le coeur ulcéré et plein d'angoisse que nous nous inclinons respectuement devant les innombrables tombes des victimes innocentes. Nous communions avec les familles frappées dans leur affection et leur chair.

Algériens et Algériennes qui avez affronté avec abnégation, la fureur des ultras et de l'armée française, nous vous adressons l'expression émue de notre admiration.

Devant votre courage qui stupéfait et confondu l'adversaire, devant votre patriotisme ardent et indomptable qui a soulevé l'admiration de tous les hommes épris de justice et de liberté, chaque Algérien ressent tout l'honneur et la fierté d'appartenir à la nation algérienne.

Opprimés et asservis durant plus d'un siècle, écrasés, torturés et martyrisés depuis le 1-er Novembre 1954, vous vous êtes dressés dans un élan irrésistible et avez offert vos poitrines nues aux balles de l'ennemi.

Frères et soeurs d'Algérie !

Vous avez ainsi écrit, avec le sang de nos martyrs, une nouvelle et glorieuse page de notre Histoire. En acceptant une mort héroïque, vous avez affirmé votre droit à la vie, vous avez gagné le droit à la dignité, vous avez mérité votre liberté.

Quelle leçon aux agités imbéciles de la Rue Michelet ! Quelle leçon aux apprentis fascistes et aux éternels racistes qui, sûrs de l'appui de la police et de l'armée françaises, se livrent impunément depuis 6 ans aux lynchages et aux tueries des patriotes, de ceux qui devraient respecter parce qu'ils sont dignes de respect.

Enfin, quelle terrible leçon aux attardés de la « pacification », à ceux qui nourrissent encore l'illusion de séparer notre peuple de son Armée et de son Gouvernement.

L'armée française, comme toutes les armées d'occupation, est imperméable à l'humain. Ses actes témoignent de ses sentiments. A Maison-Carrée, elle a froidement abattu un inoffensif patriote, parce qu'il arborait un drapeau algérien. Bien plus, elle a transformé les couleurs nationales en linceul pour ce héros. N'est-ce pas là la meilleure manière de l'immortaliser ?

Peut-on, à ce point, bafouer et ignorer un peuple qui meurt depuis 6 ans pour sa liberté ? Ce peuple, hommes, femmes et enfants, en descendant dans la rue aux cris de « Vive le F.L.N. », « Vive l'A.L.N. », « Vive le G.P.R.A. », « Vive l'Algérie indépendante » et en brandissant le drapeau national, s'est une fois de plus imposé à l'adversaire et a proclamé sa détermination de vivre libre et indépendant.

346

المجاهد

Cette démonstration a été mise à profit par l'armée française pour se livrer à de nouveaux massacres et faire cause commune avec les tenants de « l'Algérie française ».

La vérité est établie. C'est la présence de cette armée qui est la caution de l'ordre colonial et le premier obstacle à toutes solution véritable du problème algérien.

Si cette présence n'a pas pu empêcher, aujourd'hui, notre peuple se déterminer en affirmant résolument sa foi inébranlable dans l'indépendance de son pays, qui peut sérieusement douter, un seul instant, du résultat d'un referendum librement et loyalement organisé ?

Algériens ! Algériennes !

Nous vivons un moment crucial de notre Histoire. Nous traversons de grandes épreuves. La bataille que vous venez d'engager a pris une grande ampleur. Le monde entier l'a enregistrée comme une éclatante victoire de notre lutte de libération nationale.

Cette bataille doit maintenant prendre fin. Elle n'est pas la dernière. D'autres épreuves nous attendent.

Le gouvernement français, malgré la démonstration que vous venez de lui infliger, persiste dans sa politique d'aveuglement. Il se propose d'organiser un prétendu referendum le 8 Janvier prochain et de nous imposer un statut.

C'est une autre bataille à laquelle vous devez tous vous préparer. Vous serez appelés à faire échec à cette sinistre mascarade.

Peuple algérien !

Tu n'as jamais marchandé tes sacrifices. Tu as déjà payé un lourd tribut à ton indépendance. Dans la lutte qui se poursuit tu n'es plus seul. Du monde entier nous parviennent des messages de solidarité. Tous les peuples de l'Univers suivent attentivement notre lutte qui est devenue un symbole de courage et d'héroïsme.

L'indépendance de l'Algérie s'inscrit chaque jour, un peu plus, dans les faits, la victoire est certaine.

Vive l'Algérie Indépendante !

Vive la République Algérienne !

Vive le peuple algérien !

Moins de trois heures après l'appel radiodiffusé du Président Ferhat Abbas, les manifestations populaires cessaient dans l'ensemble des villes d'Algérie.

Une fois de plus, le peuple algérien a démontre sa maturité politique et sa discipline au combat.

Pendant que la lutte armée continue avec plus de violence que jamais, le peuple algérien se prépare à la prochaine bataille : celle du « referendum » que se proposent d'organiser De Gaulle et son armée.

APPEL DU GOUVERNEMENT A LA SOLIDARITE DES PAYS ARABES

A Leurs Excellences Habib Bourguiba (Tunisie), Gamal Abdel Nasser (République Arabe Unie), Idriss 1-er (Libye), Mohammed V (Maroc), Séoud Yahia (Arabie Saoudite), Hoseïne (Jordanie), Taïeb Salam (Liban), Ibrahim Abboud (Soudan), Abdelkrim Kassem (Irak).

J'attire votre haute attention sur les agissements des ultras français en Algérie qui font couler le sang des innocents désarmés et assassinant les enfants, les femmes et les vieillards.

Le peuple algérien ne cesse d'être la cible permanente de la vengeance des colonialistes. Ces événements sanglants qui frappent aussi bien les grandes [illegible] démontrent clairement la détermination des colonialistes d'exterminer le peuple arabe d'Algérie qui revendique son droit légitime à la liberté et à l'indépendance.

La situation en Algérie a atteint un degré extrêmement grave. Le gouvernement français en supporte entièrement la responsabilité.

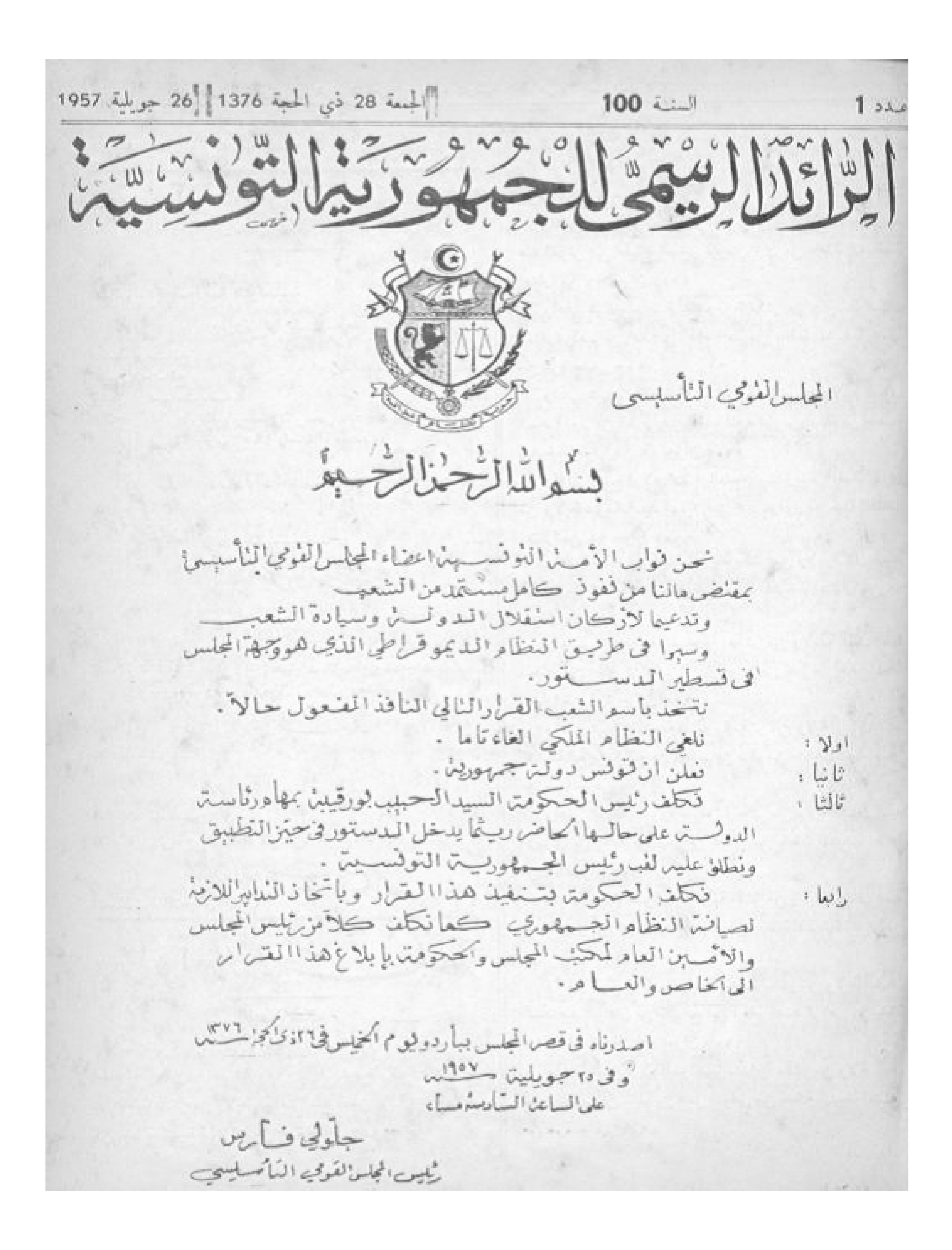
La fraternité vous fait un devoir de prendre les mesures que vous jugez adéquates.

Ferhat Abbas

Président du Gouvernement

Provisoire de la République Algérienne

ملحق رقم: 12



عدد 1 السنة 100 الجمعة 28 ذي الحجة 1376 | 26 جويلية 1957

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية

المجلس القومي التأسيسي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن نواب الأمة التونسية أعضاء المجلس القومي التأسيسي
بمقتضى ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب
وتدعيما لأركان استقلال الدولة وسيادة الشعب
وسيرا في طريق النظام الديمقراطي الذي هو وجهة المجلس في تسطير الدستور.
نتخذ باسم الشعب القرار التالي النافذ المفعول حالا.

اولا: نلغي النظام الملكي الغاء تاما.

ثانيا: نعلن ان تونس دولة جمهورية.

ثالثا: نكلف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة الدولة على حالها الحاضر ريثما يدخل الدستور في حيز التطبيق ونطلق عليه لقب رئيس الجمهورية التونسية.

رابعا: نكلف الحكومة بتنفيذ هذا القرار وباتخاذ التدابير اللازمة لصيانة النظام الجمهوري كما نكلف كلا من رئيس المجلس والأمين العام لمكتب المجلس والحكومة بإبلاغ هذا القرار الى الخاص والعام.

اصدرناه في قصر المجلس بباردو يوم الخميس في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٦
وفي ٢٥ جويلية سنة ١٩٥٧
على الساعة السادسة مساء

جلولي فارس
رئيس المجلس القومي التأسيسي

ملحق رقم: 13

Protocole d'accord du 6 juillet 1961 entre le Maroc et le GPRA au sujet de la délimitation des frontières

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc et le Gouvernement provisoire de la République algérienne, animés par les sentiments de solidarité et de fraternité maghrébines, conscients de leur destin africain et désireux de concrétiser les aspirations communes de leurs peuples, ont convenu de ce qui suit :

Fidèles à l'esprit de la conférence de Tanger du mois d'avril 1958 et fermement attachés à la charte et aux résolutions adoptées par la conférence de Casablanca, les deux gouvernements décident d'entreprendre l'édification du Maghreb arabe sur la base d'une fraternelle association notamment dans le domaine politique et économique.

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc réaffirme son soutien inconditionnel au peuple algérien dans sa lutte pour son indépendance et son unité nationales. Il proclame son appui sans réserve au Gouvernement provisoire de la République algérienne dans ses négociations avec la France sur la base du respect de l'intégrité du territoire algérien. Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc s'opposera par tous les moyens à toute tentative de partage ou d'amputation du territoire algérien.

Le Gouvernement provisoire de la République algérienne reconnait pour sa part que le problème territorial posé par la délimitation imposée arbitrairement par la France entre les deux pays, trouvera sa solution dans des négociations entre le Gouvernement du royaume du Maroc et du Gouvernement de l'Algérie indépendante.

A cette fin, les deux gouvernements décident la création d'une commission algéro-marocaine qui se réunira dans les meilleurs délais pour procéder à l'étude et à la solution de ce problème dans un esprit de fraternité et d'unité maghrébines.

De ce fait, le Gouvernement provisoire de la République algérienne réaffirme que les accords qui pourront intervenir à la suite des négociations franco-algériennes ne sauraient être opposables au Maroc, quant aux délimitations territoriales algéro-marocaines.

Fait à Rabat, le 6 juillet 1961.

Signé :
Sa Majesté Hassan II,
Roi du Maroc.

Signé:
Son Excellence Ferhat Abbas.

المصدر : **Annuaire de l'Afrique du nord , Paris 1963, p: 1013**

ملاحظة: هذا الاتفاق كان سريا بين المغرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولم ينشره المغرب إلا في 2 سبتمبر 1963م، بعد النزاع الحدودي.

ملحق رقم: 14

Si je suis aux côtés de Benbella c'est qu'il est du côté de la légalité

déclare M. Ferhat Abbas à Tlemcen

De notre envoyé spécial ANDRÉ PAUTARD

Tlemcen, 19 juillet. — M. Ferhat Abbas a tenu mercredi une conférence de presse à Tlemcen. L'ancien président du G.P.R.A., souriant, détendu, était accompagné de Mᵉ Boumendjel et du colonel Ouamrane.

Les questions qui lui ont été posées avaient trait naturellement à sa position dans le conflit.

« *J'ai pris position par respect de la légalité révolutionnaire, et ma présence ici signifie que je suis pour le respect de l'instance suprême révolutionnaire, le Conseil national de la révolution algérienne. Si je suis aujourd'hui aux côtés de M. Benbella, c'est qu'il est lui du côté de la légalité.* »

M. Ferhat Abbas a ensuite défini quelle était sa position par rapport à certains points de doctrine définis récemment par M. Benbella.

« *M. Benbella*, a-t-il dit, *a parlé au cours de deux discours à Oran et à Tlemcen de la création en Algérie d'un Etat socialiste et d'un parti unique algérien. En ce qui concerne l'Etat socialiste, la position officielle est celle du C.N.R.A. M. Benbella a confirmé dans ses discours les décisions de Tripoli. En ce qui concerne le parti unique, l'idée est personnelle à Benbella. Je serais prêt à la prendre pour mon compte si je n'étais pas partisan de la démocratie et de la liberté d'opinion. L'Algérie sortira du moyen âge où cent trente-deux ans de colonialisme l'ont plongée avec à sa tête un parti majoritaire capable d'orienter les masses, de les éduquer et de doter le pays d'une économie socialiste pour mettre le pain sur la table du paysan, instruire ses enfants, détruire les taudis et les gourbis. Pour faire ce travail, le parlementarisme occidental n'est pas le vrai remède* ».

M. Ferhat Abbas a ensuite déclaré qu'il se trouvait à Tlemcen pour quelques jours et, questionné afin de savoir s'il serait candidat à la présidence de la République, il a répondu : « *Il faut attendre qu'on crée la République.* » Quant à sa candidature aux élections du 12 août prochain, il attend qu'elle soit retenue par le bureau politique du F.L.N. « *Je suis un militant F.L.N.*, dit-il, *je serai candidat si le bureau politique fait de moi un candidat. Je resterai chez moi si le bureau en décide ainsi.* »

Les entretiens de Tlemcen

« SIMPLE ÉCHANGE DE VUES » dit la wilaya III

Alger, 19 juillet (*A.F.P.*). — Le conseil de la wilaya III (Kabylie) a publié mercredi soir une mise au point où on lit notamment :

« *Une déclaration, diffusée de Tlemcen le 17 juillet, fait état d'une réunion préparatoire au conseil de wilayas, qui se serait tenue dans cette ville avec la participation de la wilaya III.*

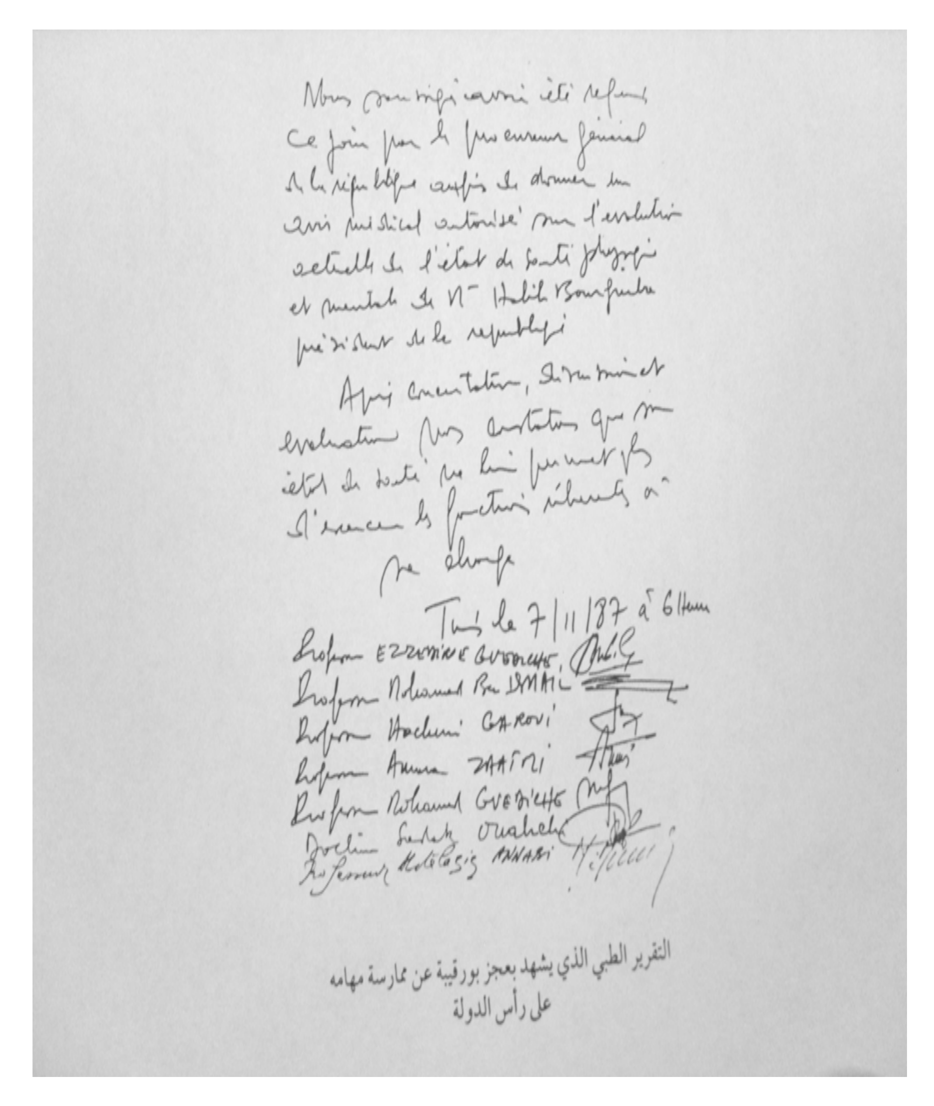
» *Nous tenons à opposer le démenti le plus formel à cette affirmation mensongère.*

» *En fait, il ne s'est agi que d'un simple échange de vues à Tlemcen entre un membre du G.P.R.A. et un commandant de la wilaya III. Cet échanges de vues a porté sur le choix du lieu de la rencontre interwilayas, et, tout comme la démarche faite à Rabat, il s'inscrit dans la calme détermination de la wilaya III de mettre fin à une crise qui a trop duré et qui n'a plus de raison d'être.*

» *Le conseil de la wilaya III est persuadé que la vaillante armée de libération nationale, notamment grâce à sa vigilance, à sa maturité politique et à son sens des responsabilités, s'assurera un rôle d'avant-garde dans la République algérienne, en apportant une contribution décisive au rétablissement de l'unité.* »

Le Monde 20 juillet 1962

ملحق رقم: 14



Nous soussignés avons été requis ce jour par le procureur général de la république afin de donner un avis médical autorisé sur l'évolution actuelle de l'état de santé physique et mentale de M^r Habib Bourguiba président de la république

Après consultation, discussion et évaluation nous constatons que son état de santé ne lui permet plus d'exercer les fonctions inhérentes à sa charge

Tunis le 7/11/87 à 6 Heures

Professeur EZZEDINE GUEDDICHE
Professeur Mohamed Ben ISMAIL
Professeur Hachemi GAROUI
Professeur [illegible] ZAAFRI
Professeur Mohamed GUEDDICHE
Docteur Sadok Ouahchi
Professeur Abdelaziz ANNABI

التقرير الطبي الذي يشهد بعجز بورقيبة عن ممارسة مهامه على رأس الدولة

المصدر : جريدة الصباح 8 نوفمبر 1987م عدد 12667 السنة 37

بيبليوغرافية الرسالة

ببليوغرافيا الأطروحة

أولا: المصادر

أ- المصادر الأرشيفية:

1. A.N.A, **Elections législatives (2éme collège) du 17 Juin 1951**, Carton 34, Dossier, 10
2. A.N.T , série ,D, carton 97, dossier 3
3. A.N.T, **retour en Tunisie du leader nationaliste Habib Bourguiba**, série, M.N, Carton, 55, dossier 3
4. A.N.T, Série M.N, Carton 55, Dossier 3, Rapport de la direction des service de sécurité au résidence générale le 10/9/1949 (**Etat d'esprit de la population tunisienne après l'arrivée de Habib Bourguiba à Tunis**)
5. A.N.T, série, M.N, (**Notes et rapport relatif à la Tourné de propagande effectuée par Bourguiba dans le Sahel et le cap Bon avant les incidents d' Avril 1938**), carton, 38, dossier, 1
6. A.N.T. (série, M. N), (**direction de la sureté publique circulaire, N°32, du 02.4.1938**), Carton N°28, Dossier N°2
7. A.W.C IR, boite N° 13 (**Lettre de Ferhat Abbas à monsieur le Dr Tamzali Président de la section Kabyle des Délégations Financière le 09 décembre 1943**), document inédits du mouvement national, novembre 1981 .
8. A.W.C IR, boite N° 13 (**Lettre de Ferhat Abbas à monsieur le Présidant des délégations)**, document inédits du (Financières, Sétif, le 15 décembre 1943) documents inédits du mouvement national.
9. A.W.C IR, boite N° 13 (**Lettre de Ferhat Abbas, à Mr : le président de la, F.E.M, de Constantine**), documents inédits du mouvement national
10. A.W.C , IR, boite N° 13 (**Le manifeste du peuple algérien, 10 Février 1943**), documents inédits du mouvement national
11. A.W.C**, Ferhat Abbas, archives privées saisies en mai 1945**, I . R, boite N° 13
12. A.W.C, IR, boite N° 13

13. A.W.C. I.R boite N° 13, (**Projet de réforme, faisant suite au manifeste du peuple Algérien musulman du 10 février 1943, présenté par les délégués financiers arabes et kabyles le 26 mai 1943**)
14. A.W.C. I.R boite N° 13,(**Projet de réforme, faisant suite au manifeste du peuple Algérien musulman du 10 février 1943, présenté par les délégués financiers arabes et kabyles le 26 mai 1943**)
15. A.W.C. IR, boite N° 13, **(Mémoire, remis le 31 mars 1943, à M. Le Gouverneur Général**), par MM. Ferhat Abbas, Bendjelloul, Benkhellaf, docteur Tamzali, Saiah Abdelkader et Zerrouk Mahieddine
16. CDN, Histoire du mouvement national tunisien, **Documents, le Néo-Destour face à la première épreuve (1934-1936**), éd, S.E.A.C.I, CDN. Tunis 1969.
17. I.S.H.M.N (**Rapport du résident général**) bobine N°R 641, Folios N° 2442
18. I.S.H.M.N, Tunisie (**Troubles et insurrections sur la frontière algéro-tunisienne et à l'intérieur de la Régence et réactions française**) 1881, cartons 55, Bobine 316, Folios 279
19. I.S.H.M.N, Tunisie (**C.S.T.T: Incidents émeutes, maintien de l'ordre, Agression à main armée 1951-1954**), Carton, 2H154, Bobine, S.389, Folios, 769
20. I.S.H.M.N, Tunisie (**opérations: frontières tuniso-algérienne, incidents de frontières 1958**), Craton 2H237(D.I), Bobine, S.437, Folios, N.F. (840)
21. I.S.H.M.N, Tunisie 1877-1881 (**Frontière algéro-tunisienne: affaires diverses conflits; vol de bétail; Khoumir Conflits; crimes; vol de bétail; attaques de caravanes; tribus frontières. Conflits, crimes; vol. de bétail; insurrection des Hammamans; déportation d'insurgés algériens; attaque de caravanes. Conflits, crimes expédition de Tunisie**), Cartons dossiers 25H21, Bobine A33, Folios 600
22. I.S.H.M.N, Tunisie 1881 (**Début de l'expédition de Tunisie Opérations militaires de la conquête de la Tunisie et signature du traité do bardo**) Cartons dossiers 2H12 D.2, Folios 150, 85
23. I.S.H.M.N, Tunisie 1881 (**Opération militaires en vu de l'occupation de villes tunisiennes. Insurrection de la population tunisienne**) Cartons dossiers 2H7, Bobine S.252, Folios 128-142

24.I.S.H.M.N, Tunisie 1881-1887 (**résistance populaire de la population tunisienne à l'occupations française**), Cartons dossiers 2H26-D.1, Bobine S.266, Folios 387
25.I.S.H.M.N, Tunisie 1911 (**Affaires du Djellaz**) cartons dossiers, 25H 32, bobine, A 45, Folios,904
26.I.S.H.M.N, Tunisie 1937 (**Circulaire aux administrations portant sur: Le maintien de l'ordre public**) cartons dossiers, 1809, bobine, R.152, Folios, 166
27.I.S.H.M.N, Tunisie 1938 (**émeute de Bizerte**) cartons dossiers, 25H 32, bobine, A45, Folios,904
28.I.S.H.M.N, Tunisie 1938 (**Situation en Tunisie après les troubles du 9 Avril 1938**) cartons dossiers, 25H 33, bobine, A47, Folios,545
29.I.S.H.M.N, Tunisie 1945-1954 (**Activités syndicales, mouvement nationaliste: Action différentes organisations tunisiennes et réaction de la France**), Cartons dossiers,2H129 D.2, Bobine, S.372, Folios,467
30.I.S.H.M.N, Tunisie 1951-1954 (**commandement supérieur des troupes des Tunisie (C.S.T.T) Incidents émeutes, maintien de l'ordre. Agression à main armée**), Cartons dossiers,2H154, Bobine, S.389, Folios,769
31.I.S.H.M.N, Tunisie 1956-1958 (**Situation générale de la Tunisie, guerre d'Algérie et relations franco-tunisienne**),cartons dossiers,26H19 (2) D.7, bobine, A74, Folios, 255
32.I.S.H.M.N, Tunisie 1958 (**incidents des frontières**), cartons dossiers,2H237 (D.I), bobine, S437, Folios, N.F (840)
33.**Procès – Verbaux des Délibération du Conseil Général de Département de Constantine**, Session D’avril 1947, T 2, édition, Imp. P Braham, Constantine1947

ب- المؤلفات باللغة العربية:

1- الأشرف مصطفى: **الجزائر، الأمّة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1983

2- الأمير خالد: **رسالة إلى الرئيس ولسن ونصوص أخرى**، ترجمة محمد المعراجي، منشورات، ANEP، الجزائر، 2006

3- آيت أحمد (حسين): **روح الاستقلال**، مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002

4- براهيمي عبد الحميد: **في أصل المأساة الجزائرية**، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001

5- بلخوجة الطاهر: **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999

6- بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثانية 1936-1945**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

7- بن الخوجة (محمد): **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1986

8- بن خدة بن يوسف: **نهاية حرب التحرير في الجزائر**، اتفاقيات يفيان، تعربي لحسن زغدار ومحل العين العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1968

9- بن عاشور محمد الفاضل: **الحركة الأدبية والفكرية بتونس**، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس 1983

10- بن عثمان خوجة (حمدان): **المرآة**، ترجمة محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

11- بورقيبة (الحبيب): **بين تونس وفرنسا كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1957

12- بورقيبة (الحبيب): **حياتي آرائي جهادي**، نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978

13- الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة**، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984

14- **دستور الجمهورية التونسية**، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1378 الموافق ل 1 جوان 1959م.

15- الديب فتحي: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990

16- ديغول شارل: **مذكرات الجنرال ديغول 1940-1942**، تعريب خيري حمادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1989

17- الصافي سعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000

18- عباس (فرحات): **ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر،2006

19- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999

20- المدني أحمد توفيق : **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1956

21- المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح (مذكرات)**، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976

22- مهساس أحمد: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة، الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003

23- الميلي محمد: **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب**، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983

24- نايت بلقاسم مولود قاسم: **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، ط1، دار البعث، قسنطينة،1984

25- نزار خالد: **مذكرات اللواء خالد نزار**، منشورات الخبر، دار النشر الشهاب، باتنة، 1999

26- الورتلاني الفضيل: **الجزائر الثائرة**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 1992

ج-المؤلفات باللغة الفرنسية:

1- Abbas Farhat: **-Manifeste d Peuple algérien**, Alger, éd, Libération, 1943

2- Abbas Farhat: -**Appel à la Jeunesse française et musulmane**, face au crime colonialiste et à la forfaiture et **administration**, Alger, 1946.

3- Abbas Farhat: **Autopsie d'une guerre l'aurore**, éditions Garnier, France, 1980

4- Abbas Farhat: **Du Manifeste à la République algérienne**, Alger, Imp. Générale, 1948

5- Abbas Farhat: **-J'accuse l'Europe**, éd, Libération, Alger, 1944

6- Abbas Farhat: **Le Régime colonial est la négation de la justice et de civilisation**, Alger, éd, Libération, (1949)

7- Abbas Farhat: **Pourquoi nous créons 'Union populaire algérienne**, Alger, 1938.

8- Abbas Farhat: **-Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie**, Alger, éd, Libération, 1949

9- Abbas Farhat: **Réponses de l'UDMA au Gouv. M.E. Naegelen**, Alger, Ed, Libération; sd(1950), 32p. avec A. Boumendjel.

10- Abbas Ferhat: **(brochure) Pourquoi créons-nous l'union populaire Algérienne**, Alger, 1938

11- Abbas Ferhat: **Autopsie d'une guerre. L'Aurore**, Paris, Garnier, 1980.

12- Abbas Ferhat: **Le jeune Algérien**, éditions, Garnier, France, 1981

13- Abbas Ferhat: **Le régime colonial est la négation de la justice et de la civilisation**, rapport présenté par Ferhat Abbas au 2eme congrès national de l' « U.D.M.A » Tlemcen les 16.17 et 18 septembre 1949.

14- Abbas Ferhat: **L'indépendance confisquée**, éd, Garnier, France, 1984

15- Abbas Ferhat: **Regards sur le présent et l' avenir de l' Algérie, rapport présenté par Ferhat Abbas au 1er congrès de l' « U.D.M.A »** édition, libération, Alger, 1948

16- Benhabiles Chérif: **l'Algérie Française vu par un indigène**, édition, imprimerie orientale, Fontana frères Alger, 1914

17- BenKhedda Benyoucef: **Ben M'hidi, Leur apport à la révolution Algérienne**, édition, Dahleb, Alger, 2000
18- Benkhedda Benyoucef**: L' Algérie à l' indépendance – la crise de 1962**-, édition, Dahleb, Alger, 1997
19- Benkhedda Benyoucef: **les origines du 1er novembre 1954**, édition, Dahleb, Alger, 1989
20- Bertrand Clauzel: **Explications du maréchal Clauzel**, imprimerie de Ve Dondey-Dupré, Paris:1837
21- Bourguiba Habib: **La Tunisie et la France vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre**, éd, René Julliard, Paris, 1954
22- Bourguiba Habib: **Ma vie, mes idées, mon combat**, éd, secrétariat d'état à l'information, Tunis, 1977
23- Bourguiba Habib: **Ma vie, mon œuvre (1929-1933),** éditions, Plon, Paris, 1987
24- Bourguiba Habib: **ma vie, mon œuvre 1929-1933**, T1, éd, Plon, Paris, 1986
25- Bourguiba Habib: **ma vie, mon œuvre 1934-1938**, T2, éd, Plon, Paris, 1986
26- Bourguiba Habib: **ma vie, mon œuvre 1938-1943**, T3, éd, Plon, Paris, 1986
27- Bourguiba Habib: **ma vie, mon œuvre *1944-1951***, *T4, éd, Plon, Paris, 1987*
28- Bourguiba Habib: **ma vie, mon œuvre 1952-1956**, T5, éd, Plon, Paris, 1987
29- Francis et Colette Jeanson: **L' Algérie hors la loi**, édition E.N.A.G, Alger 1993
30- Harbi Mohamed, **le F.L.N, mirage et réalité**, éd, Jeune Afrique, Paris, 1980
31- Harbi Mohamed, **une vie debout, Mémoire politique, T 1: 1954 - 1962**, édition, Casba, Alger, 2001
32- Haroun Ali: **L'été de la discorde Algérie 1962**, éd, Casbah, Alger, 2000.
33- Malek Rédha: **L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes 1956, 1962**, édition, A.N.E.P, Alger, 2001
34- Mercier Gustave: **Le centenaire de l'Algérie**, t, 2, éd, P et G Soubiron, Alger, 1931
35- Naroun Amar: **Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté**, éd, Denoël, Paris, 1961
36- Viollette Maurice **l'Algérie vivra-t-elle**, éd, libraire Félix Alcan, Paris, 1931

ج: المقابلات:

1. فرحات عباس : **مقابلة شخصية** مقر مسكنه فيلا سعيد القبة القديمة الجزائر العاصمة، يوم الجمعة 5 جوان 1981
2. فرحات عباس: **مقابلة شخصية** ، مقر مسكنه فيلا سعيد ، القبة القديمة ، الجزائر العاصمة: يوم الجمعة 5 ديسمبر 1980.
3. فرحات عباس: **مقابلة شخصية** ، مقر مسكنه فيلا سعيد القبة القديمة ،الجزائر العاصمة ،يوم الجمعة.6 فيفري 1981
4. فرحات عباس: **مقابلة شخصية** ، مقر مسكنه فيلا سعيد بالقبة القديمة ، الجزائر العاصمة: يوم الجمعة 17 أكتوبر 1980
5. فرحات عباس: **مقابلة شخصية** ،مقر مسكنه ، القبة القديمة ، الجزائر العاصمة ، يوم الجمعة 21 مارس 1980.
6. فرحات عباس: **مقابلة شخصية** مقر مسكنه فيلا سعيد القبة القديمة ، الجزائر العاصمة ، يوم الجمعة 13 مارس 1981
7. فرحات عباس: **مقابلة شخصية**، مقر مسكنه فيلا سعيد القبة القديمة، الجزائر العاصمة، 5 ماي 1981.

ثانيا: المراجع

أ-المؤلفات باللغة العربية:

1- أجيرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

2- برفيليي غي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962**، ترجمة م.حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007

3- برنيان أندري وآخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984

4- بروكلمان كارل: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968

5- بلغيث محمد الأمين: **الجزائر في مؤتمر باندونغ مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر**، دار كتاب الغد، الجزائر، 2007

6- بن عاشور رافع: **المؤسسات والنظام السياسي بتونس**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000

7- بن يوسف عادل: **النخبة العصرية التونسية**، طلبة الجامعات الفرنسية: 1880-1956م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس، 2006

8- بنبلغيث الشيباني: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، مؤسسة التميمي للبحث، تونس، 1995

9- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005

10- بوصفصاف عبد الكريم: **الفكر العربي الحديث محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، دارالهدى، الجزائر، 2005

11- بوعزيز يحي: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987

12- بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

13- تابليت علي: **فرحات عباس رجل دولة** ،منشورات ثالة ، الأبيار ، الجزائر، 2007

14- التركي عروسية: **فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، مكتبة علاء الدين، تونس، 2005

15- تشانجي عبد الرحمان: **المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1881-1913**، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، فيفري

16- التميمي عبد الجليل: **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا 1816، 1871**، ط2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعــية،الجزائر 1985

17- التميمي عبد المالك خلف: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، مجلة عالم المعرفة، رقم : 71، نوفمبر 1983، الكويت

18- التيمومي الهادي: **خصوصيات مسيرة تونس عبر الحداثة 1846 ، 1964** ، فعاليات الملتقى المنتظم من 9 إلى 21 جانفي 2001، بيت الحكمة قرطاج، تونس، 2001

19- الجابري محمد الصالح: **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962**، الدار العربية للكتاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983

20- جلاب الهادي: **علي باش حامبة (1876-1918)**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2005

21- الجندي أنور: **الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965

22- جوليان شارل أندري: **إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية، والسيادة الفرنسية)** ترجمة علي المنجلي سليم، آخرون، طبعة، طبعة، طبعة الدار التونسية للنشر، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس 1976

23- جوليان شارل أندري: **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1985

24- جوليان شارل أندري: **تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1978

25- حجي لطفي: **بورقيبة والإسلام**، الزعامة والإمامة، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004

26- حيدوسي غازي: **الجزائر التحرير الناقص**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997

27- داهش محمد علي: **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004

28- دسوقي ناهد ابراهيم: **دراسات في تاريخ الجزائر**، منشأة المعارف بالإسكندرية،مصر، 2001

29- الذاودي زهير: **تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939**، الأطلسية للنشر، تونس، 2003

30- الزبيري محمد العربي: **المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، وحدة خميستي، الجزائر، 1989

31- الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)** ، ج 2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب: دمشق ، 1999

32- الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999

33- سطورا بنيامين: **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974**، ترجمة الصادق عماري، ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002

34- سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1966

35- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)**، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983

36- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986

37- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998

38- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج 4، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998

39- سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998

40- السعداوي نوال: **معركة جديدة في قضية المرأة**، سينا للنشر، مصر: 1992

41- السعفي كلثوم: **تصور الصحف الصهيونية التونسية للدولة اليهودية "الثلاثينات"**، شرق برس، قبرص، 1989

42- سعيدوني ناصر الدين: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1988

43- سعيدوني ناصر الدين: **دراسات وأبحث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984

44- الشاطر خليفة و آخرون: **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، مركز الدراسات والبحوث التاريخية، تونس،2005

45- الشريف محمد الهادي: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ترجمة، محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، ، سراس للنشر، تونس، 1993

46- الشيخ رأفت: **تاريخ العرب المعاصر**، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، مصر، 1996

47- صاري الجيلالي وقداش محفوظ: **المقاومة السياسية 1900،1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987

48- عبد القادر حميد: فرحات عباس، **رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2001

49- عبد الكريم عزيز: **نضال شعب أبي**، تونس 1881-1956، مركز النشر الجامعي، تونس 200

50- عبد الله الطاهر: **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1975

51- العجيلي التليلي: **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881-1939**، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992

52- العربي إسماعيل: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: د.ت.ن

53- العسلي بسام: **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986

54- غانياج جان: **ثورة علي بن غداهم 1864**، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965

55- فركوس صالح: **الملخص في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق. م – 1962 م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر،2002

56- فروة محمد: **المقاومة المسلحة في تونس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، أعمال الندوة السابعة نوفمبر 1993، تونس، 1995

57- فريمو جاك: **فرنسا والإسلام**، ترجمة هاشم صالح، شركة الأرض للنشر المحدودة، قبرص، 1991

58- فلنري لوسات: **المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830**، ترجمة حمدي الساحلي،سراس للنشر، تونس، 1994

59- قاراس فليكس: **بورقيبة ومولد أمة**، ترجمة، بوراوي الملوح وأخرون، منشورات مكتبة الصحافة والنشر للحزب الحر الدستوري التونسي، تونس، 1957

60- القصاب أحمد: **تاريخ تونس المعاصر، 1881-1956**، ترجمة حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1986

61- كلود هنري وآخرون: **الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي**، ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، (د.ت)

62- كوران أرجمند: **السياسية العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1847)**، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط2، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس: 1974

63- لونسي رابح: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين، والسياسين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999

64- لوي بلانش جون: **سطيف 1945 بوادر المجزرة**، ترجمة عزيزي عبد السلام وآخرون، دار القصبة للنشر، 2007

65- مجموعة من الباحثين، **تاريخ الأدب التونسي الحديث والمعاصر**، بيت الحكمة، قرطاج ، تونس، 1993

66- المحجوبي علي: **الحركة الوطنية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986

67- المحجوبي علي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، ترجمة عمر بن ضو وأخرون، دار سراس للنشر، تونس، 1986

68- المحجوبي علي: **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)**، ترجمة عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1999

69- المديني توفيق: **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها -دراسة-**، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001

70- المستيري سعيد: **المنصف باي الحكم والمنفى**، ترجمة هشام القروي، دار الأقواس للنشر، 1991

71- مناصرية يوسف: **الصراع الاديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934-1937)**، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 2002

72- مندور محمد: صفحات من تاريخ مصر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993

73- موسى أمال: **بوقيبة والمسألة الدينية**، سراس للنشر، تونس، 2006

74- نجم فرج عبد العزيز: **القبيلة والإسلام والدولة في ليبيا**، دار الدعوة، القاهرة، 2000

75- هلال رضا: **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق، القاهرة، 1999

76- هلال عمار: **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995

77- يحي جلال: **المغرب العربي الكبير، الفترة المعاصر وحركات التحرير والاستقلال**، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966

ب- المؤلفات باللغة الأجنبية:

1. Abbassi Driss: **Entre Bourguiba et Hannibal, Identité tunisienne et histoire depuis l'indépendance**, éditons, Karthala, France, 2005
2. Ageron Charles Robert: **De l'Algérie "française" à l'Algérie algérienne**, éd, Bouchéne, Paris, 2005, p: 387
3. Ageron Charles Robert: **Histoire de l'Algérie**, contemporaine, P.U.F , Paris, 1977
4. Ageron Charles Robert: **les Algériens musulmans et la France : 1871 – 1919**, t 2, P.U.F. Paris, 1968
5. Ageron Charles Robert: **politiques coloniales au Maghreb**, éd, P. U. F. Paris, 1972
6. Alleg Henri: **La guerre d'Algérie**, T1, éd, Messidor, temps actuels France, 1981
7. André Pautard: **Bourguiba**, éd, Média, France, 1977
8. André Raymond et Jean Poncet: **que sais-je ? la Tunisie**, N°=35287, P.U.F, France 1977
9. Audibert Andrée Dore: **Des Françaises d'Algérie dans la guerre de libération**, éd, Karthala, Paris, 1995
10. Bakalti Souad: **La femme tunisienne au temps de la colonisation 1881-1956**, éd,L'Harmattan, Paris 1996
11. Berque Jacques: **Le Maghreb entre deux guerres**, éditions, du seuil, France, 1962
12. Berteuil Arsène**: L'Algérie Française**, T1, Editions, Dentu, Libraire, Paris, 1856
13. Birmingham David: **The decolonization of Africa**, éd, Routledge, Londone, 1995
14. Bourdieu Pierre: **Sociologie de l'Algérie, Que sais-je** ? N°26754, éditions P.U.F, France, 1980
15. Bouveresse Jacques: **Les délégations financières Algérienne 1898-1945**, t2, éd, université de Nancy 2, France, 1979
16. Bouvier Michel: **le souverain caché, éd, L'Age d' homme**, Paris, 2000
17. Camau Michel: **Habib Bourguiba: la trace et l'héritage**, éd, Karthala, France, 2004
18. Chautard Sophie: **les dictateurs du XX^e siècle**, éd, Studyrama, Paris, 2006
19. Chautard Sophie: **L'indispensable des conflits du XX ^e siècle**, 3eme édition, éd, Studyrama, France, 2006

20.Collot Claude – Jean Robert Henry: **Le mouvement national algérien textes 1912-1945**, éd, l'Harmattan, Paris 1978

21.Collot Claude: **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962**, édition C.N.R.S-O.P.U, Alger, 1987

22.Déjeux Jean: **Dictionnaire des auteurs maghrébins da la langue française**, éd, Karthala, Paris, 1984

23.El Ganari Ali: **Bourguiba le combattant suprême** , éd, Plon, Paris, 1985

24.El Méchat Samya: **Le nationalisme tunisien**, scission et conflits, 1934-1944, éd, L'Harmattan, France, 2002

25.Evenvo Patrick et Jean Planchais: **la guerre d'Algérie**, éd, Laphomic, Alger, 1990

26.Faroua Mohamed: **la gauche en France et la colonisation de la Tunisie (1881-1914)**, ed, L'Harmatan, France,2003

27.Gallissot René: **Algérie colonisée Algérie Algérienne (1870-1962) la république française et les indigènes**, éd, barzakh, Alger, 2007

28.Ganiage Jean: **les origines de protectorat français en Tunisie(1861-1881)**, P.U.F, Paris, 1959

29.Goldzeiguer Annie Rey: **Aux origines de la guerre d' Algérie 1940-1945**, édition, Gasbah, Alger, 2003

30.Grimal Henri: **La décolonisation de 1919 à nos jours**, éd, complexe, paris, 1985

31.Grimaud Nicole: **La politique extérieure de l'Algérie (1962-1978),éd, Karthala**, Paris, 1984

32.Hermassi Mohamed Salah: **Une approche de la problématique de l'identité le Maghreb contemporain**, éd, l'Harmattan, France, 2004

33.Horne Alistaire: **histoire de la guerre d'Algérie**, édition, Albin Michel, Paris, 1980

34.Julien Charles-André: **Histoire de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871**), éditions Casbah, Alger,2005

35.Julien charles-André: **L'Afrique du nord en marche nationalisme musulmans et souveraineté française**, éd, Julliard, France, 1972

36.Kaddache Mahfoud: **Histoire du nationalisme Algérien Question nationale et politique Algérienne 1919-1951**, T2, 2eme édition, sned, Alger, 1981

37.Kaddache Mahfoud: **histoire du nationalisme Algérien Question nationale et politique Algérienne 1919-1951**, Tome1, 2 éme, éditions, S.N.E.D, Alger, 1981

38.Kaspi André: **La deuxième guerre mondiale**, chronologie commentée , éd , Complexe , Paris , 1990
39.Lacouture Jean: **Algérie 1962, La guerre est finie**, éd, Complexe, Paris, 2002
40.Lacouture Jean: **cinq hommes et la France**, éd, du Seuil, Paris, 1961
41.Le Pautremat Pascale: **La politique musulmane de la France au xx siècle**, éd, Maisonneuve et Larose, France, 2003
42.Martel Pierre Albin: **Habib Bourguiba, un homme, un siècle**, éd, Jaguar, France, 1999
43.Martin Jean François: **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba 1881-1956**, éditions, L'Harmattan, France, 2003
44.Martin Jean-François: **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba, 1881-1956**, éd, L'Harmattan, France, 2003
45.Mimouni Abdelkader: **Le Manifeste Algérien dans la presse Française**,2eme édition, ,Mimouni Alger,1991
46.Mimouni Abdelkader: **Le Manifeste Algérien dans la presse Française**,2eme éditions, Mimouni Alger,1991
47.Mohsen Toumi, La Tunisi de Bourguiba A Ben Ali, P.U.F, France, 1989
48.Nettement M.Alfred: **Histoire de la conquête d'Alger, éd, Librairie Jacques Lecoffre**, France, 1867,
49.Noushi André: **La naissance du nationalisme Algérien, 1914-1954**, édition, de minuit, Paris, 1962
50.Palmer Alan: **Who's who in word politics form 18600 to the present day**, éd, Routledge, London, 1996
51.Paul Gaffarel: **L'Algérie histoire, conquête et colonisation**, éditions, Jaques Gandini, France, 2004
52.Poidevin Raymond: **Robert Schuman**, éd, Beauchesne, Paris, 1988
53.Renaud Patrick-Charles: **La bataille de Bizerte, Tunisie, 19 au 23 Juillet 1961**, éd, L'Harmattan, France 1996
54.Salem Norma: **Habib Bourguiba, Islam and the Creation of Tunisia**, éd, Taylor & Francis, London, 1984
55.Sarrasin Paul Emile: **La crise Algérienne**, éd, du Cerf, Paris, 1949
56.Simon Jacques: **Le PPA: le parti du peuple algérienne (1937-1947)**, éd, L'Harmattan, Paris, 2005
57.Simon Jacques: **Novembre 1954, la révolution commence en Algérie**, éd, L'Harmattan, Paris, 2004
58.Simon Jaques: **Le massacre de Melouza, Algérie Juin 1957**, éd, L'Harmattan, Paris, 2006
59.Stora Benjamin - Daoud Zakya: **Ferhat Abbas une autre Algérie**, Casbah éditions, Alger,1995

60.Stora Benjamin: **Algérie histoire contemporaine 1830-1988**, éditions Casbah, Alger,2004
61.Stora Benjamin: **Algérie, Maroc, Histoires parallèles destins croisés**, éd, Maisonneuve et Larose, Paris, 2002
62.Toumi Mohsen: **La Tunisie de Bourguiba à Ben Ali**, éd, P.U.F, France, 1989
63.Turin Yvonne: **Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale**, éditions Houma, Alger: 2003
64.Vaïsse Maurice: **8 mai 1945, la victoire en Europe**, 3 eme, éd, complexe, Paris, 2005
65.Vatin Jean Claude: **L'Algérie politique histoire et société**, éd, Armand Colin et Fondation nationale de la science politique, Paris, 1974
66.V-Y Mudimbé et autres: **L'Afrique et son environnement européen et asiatique**, Editions, L'Harmattan, Paris, 2008

ثالثا: المقالات والجرائد والصحف

أ – باللغة العربية:

1- جريدة الإتحاد الإسلامي، سبتمبر، 1911، العدد 1
2- جريدة البصائر، 5 نوفمبر 1954
3- جريدة الحرية 7 أفريل 2000
4- جريدة الشرق الأوسط، 28 ماي 2002، عدد 8582
5- جريدة الشروق اليومي(الجزائر)، العدد، 233، 12 أوت 2001.
6- جريدة الصباح 13 جانفي 1952
7- جريدة الصباح 19 جانفي 1952
8- جريدة الصباح 20 مارس 2009
9- جريدة الصباح 22 أوت 2007
10- جريدة الصباح 23 أوث 2007
11- جريدة الصباح 6 ديسمبر 1952
12- جريدة الصباح 7 أفريل 2000
13- جريدة الصباح، 8 نوفمبر 1987

14- جريدة الصباح، 14 فيفري 1960.
15- جريدة النهضة 10 مارس 1943م
16- الحوار الفكري، العدد السابع، ديسمبر 2005، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة
17- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مناقشات المجلس القومي التأسيسي، السنة الأولى جلسة 14 -4 -1956
18- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مناقشات المجلس القومي التأسيسي، السنة 3، جلسة يوم الاثنين 1 جوان 1959
19- المجاهد 2 أفريل 1962
20- المجتمع الجزائري في تصور فرانز فانون (1953-1961)، القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1978)، ج2، مشروع المجتمع الجزائري في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة: مارس 2008
21- المجلة التاريخية المغربية، عدد 5، جانفي 1976، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس
22- المجلة التاريخية المغربية، عدد 7-8 جانفي 1977، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس
23- المجلة الزيتونية، ، المجلد 8، ج1، مارس 1952.
24- المجلة الزيتونية، المجلد 1، ج 10، جوان 1937
25- مجلة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954 وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
26- مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2008
27- منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1995
28- نشريات كتابة الدولة للإخبار والإرشاد،الحبيب بورقيبة، حياته جهاده، دار الكتب التونسية، تونس، 1966
29- نشريات كتابة الدولة للإعلام الحبيب بورقيبة، خطب، ج7،

ب. باللغة الفرنسية:

1. Revue africaine, volume 25, année 1881, éd, A. Jourdan, Libraire, Alger, 1881
2. Revue Africaine, volume 51, année 1907, éd, A. Jourdan, Libraire, Alger, 1907
3. Revue Française d ' histoire d ' outre – mer, t.LXXXI, 1994, N ° 303
4. La dépêche Tunisienne, 9 Novembre 1926
5. La voix du tunisien, N° 302, du 6 Janvier 1932
6. L'entente Franco-musulmane, N° 23 ,du 20 Février 1936
7. L'entente Franco-musulmane, N° 24 du 27 Février 1936
8. L'entente Franco-musulmane, N° 30, du 11 Juin 1936
9. L'Echo d'Alger du 25 octobre 1936
10. L'entente Franco-musulmane, N° 31, du 29 Avril 1937
11. l'entente Franco - musulmane, N°32, du 15 Mai 1937
12. l' entente franco-musulmane, N°127 du 4 septembre 1939.
13. La république algérienne, N°281, du 25 Novembre 1951
14. La république algérienne, N°290, du 23 Janvier1952
15. la république algérienne, N° 290, du 25 Janvier 1952
16. la république Algérienne, N° 193, du 15 Février 1952
17. la république algérienne, N° 295, du 29 Février 1952
18. la république algérienne, N° 300, du 4 Avril 1952
19. la république algérienne, N° 464, du novembre 1954
20. Le monde 1 novembre 1954.
21. le journal d'Alger, 2 novembre 1954
22. Le Figaro, 10 November 1954.
23. La république algérienne, du 25 février 1955.
24. Le monde, du 9 août 1955.
25. la presse de Tunisie, 13 Septembre 1955
26. Le monde, 28 janvier 1956
27. le petit matin, du 11 février 1956
28. la presse de Tunisie, 17 Février 1956
29. la presse de Tunisie, 25 Février 1956

30.El Moudjahid, du 29 mai 1958
31.le monde du 20 juillet 1962.
32.Revue d'histoire Maghrébine, N°3, Janvier 1975, Tunis,
33.Revue d'histoire maghrébine, N°4, Juillet 1975, Tunis, 1975
34.la Presse de Tunisie 8 Novembre 1987

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- بلحاج سالم جمال: **الرأي العام بتونس إزاء أحداث 9 أفريل 1939**، شهادة الكفاءة في البحث، 1992، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة التونسية.

2- بلعالية ميلود: **قيام الدولة الجزائرية العصرية، المرحلة الأولى (1962-1965)**، التوجهات والمؤسسات، مذكرة ماجستير، 2003، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر

3- بودرهم فاطمة: **حزب جبهة التحرير الوطني، دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954-1964**، مذكرة ماجستير، 1994 ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

4- بورغدة رمضان: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)**، أطروحة دكتوراه، 2007، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة.

5- بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)**، مذكرة ديبلوم الدراسات المعمقة، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1981،

6- بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931-1945 (دراسة تاريخية مقارنة)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996

7- بوضربة عمر: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959**، مذكرة ماجستير، 2002، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر.

8- توازي خالد: **الظاهرة الحزبية في الجزائر ،التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل**، مذكرة ماجستير،2006،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر.

9- خليفي عبد القادر: **أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية بتونس والجزائر 1899-1983 م**، مذكرة ماجستير، ، 2007 ، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة،

10- الخمري جمعي: **حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة**، أطروحة دكتوراه،ج 2 ، 2002 ، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة.

11- ذبيح ميلود: **مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة ماجستير، 2006، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

12- رخيلة عامر: **البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1958**، دكتوراه الدولة، 1997 ، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

13- شايب قدادرة: **الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، رسالة ماجستير، 1991** ، قسم التاريخ، كلية الآداب،جامعة الاسكندرية،

14- شايب قدادرة: **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1943-1954 دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه ،2008 ، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة.

15- العريبي عبد القادر: **تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)**، أطروحة دكتوراه، 1999 ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس .

16- فشار عطا الله : **دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية** ، مذكرة ماجستير ، 2001 ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر .

17- معزة عزالدين: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال1889-1985**، مذكرة ماجيستير 16-2-2005، جامعة قسنطينة.

18- مناصرية يوسف: **الحزب الحر الدستوري التونسي "1919-1934"**، رسالة ماجستير، 1986، معهد التاريخ، جامعة الجزائر

19- ناصري محمد المختار: **المقاومة التونسية المسلحة وإشكالياتها 1952-1956**، أطروحة دكتوراه، 2000، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس.

20- ناصري محمد المختاري: **الحركة الوطنية التونسية بين البورقيبية واليوسفية 1934-1961، شهادة الكفاءة في البحث،1991** ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.

21- نحلة محمد يوسف: **تطور الحركة الوطنية في تونس (1881-1956)**، رسالة ماجستير، 1981، كلية العلوم الأنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تونس الأولى،

خامسا: الموسوعات والمناجد

1. م. روزنتال و آخرون: **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة سمير كرم،ط 5، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 1985

فهارس الرسالة

فهارس الأعلام

أ

ب

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الموضوعات